وزارة الداخلية العراقية

١٩٣٩ – ١٩٥٨

الدكتور

قحطان حميد كاظم العنبكي

٢٠١٢م

المطبعة المركزية / جامعة ديالى

العراق – ديالى طريق بغداد / بعقوبة القديم

اسم الكتاب: وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩ - ١٩٥٨

تأليف: د. قحطان حميد كاظم العنبكي

عدد النسخ: ١٠٠

تصميم الغلاف : اسراء عبدالكريم فياض

تنفيذ: المطبعة المركزية / جامعة ديالى

الايميل: center.printer٢٠٠٩@gmail.com

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للمؤلفٍ ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزءا أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الحاسوبٍ أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة المؤلف خطيا

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد (١٦٢٧) لسنة (٢٠١٢م)

الإهداء

إلى:

* روح والدي العزيز... رحمهُ الله

* كل عراقي مخلص وغيور.. على وحدة وطنه وشعبه وعلى أمن واستقرار العراق ويسعى لفرض النظام وسلطة القانون .

شكر وامتنان

وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد العلمي لايسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير الى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور نوري عبدالحميد خليل، لما أسداه من توجيهات ونصائح سديدة كانت لهـا أكبر الأثر في إخراج الدراسة بالشكل الذي هي عليه.

وأتقدم بالثناء والعرفان لأساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية وهم الأستاذ الدكتور عماد عبدالسلام رؤوف والأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي والأستاذ الدكتور عبدالامير هادي العكام والأستاذ الدكتور يقظان سعدون العامر(رحمه الله)والأستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني والأستاذ المساعد الدكتورة فوزية صابر محمد،والى جميع من قدم إليّ النصح والإرشاد ، ولا يسعني إلا أن أسجل شكري وتقديري إلـــى الأستاذ الدكتور صباح مهدي رميض لما قدمه من مساعدة خلال مدة إعداد الدراسة .

ولعل من دواعي الواجب أن أتقدم بكلمـة شكر وتقدير إلى العاملين كافة في دار الكتب والوثائق ببغداد ولاسيّما السيد إسماعيل في قسم الإعارة، وبكلمات الوفاء مثلها إلى العاملين في المكتبة المركزية بجامعة بغداد وموظفي مكتبة كلية التربية–ابن رشد،والى كل من تحمل معي أعباء هذا الجهد العلمي المتواضع. .

ودعائي إلى الله العلي القدير أن يجزي الجميع خير الجزاء.. أنه سميع مجيب.

الرموز والمختصرات المستخدمة في الكتاب

د . ك . و	دار الكتب والوثائق ببغداد
و . و . د	وثائق وزارة الداخلية
و . و. م	وثائق وزارة المالية
م . م. و	ملفات مجلس الوزراء
م . م . ن	محاضر جلسات مجلس النواب
م . م . ع	محاضر جلسات مجلس الاعيان
C . O	Colonial Office
د . م	دون ذكر المطبعة أو مكان الطبع
د . ت	دون ذكر تاريخ الطبع

المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وامتنان	أ
الرموز والمختصرات المستخدمة في الكتاب	ب
المحتويات	ج- هـ
فهرس الجداول والاشكال والمخططات البيانية	و- ز
تقديم/ بقلم الاستاذ الدكتور صباح مهدي رميض	ح- ط
المقدمة	ي- ع
الفصل الاول: وزارة الداخلية .. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩	١-٥٣
المبحث الأول : ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥	١-١٧
المبحث الثاني : تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩	١٨-٣٦
المبحث الثالث: تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩	٣٧-٤٣
المبحث الرابع : شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩	٤٤-٥٣
الفصل الثاني: التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨	٥٤-١٣٥

المبحث الأول : الشؤون الإدارية والوظيفية ١٩٣٩-١٩٤٥	٥٤-٧٥
المبحث الثاني : التطور الوظيفي ١٩٤٦ – ١٩٥٣	٧٦-٩٦
المبحث الثالث: المتغيرات الإدارية والوظيفية ١٩٥٤-١٩٥٨	٩٧-١١١
المبحث الرابع : المتغيرات المالية ١٩٣٩-١٩٥٨	١١٢-١٢٢
المبحث الخامس: توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩-١٩٥٨	١٢٣-١٣٥
الفصل الثالث: موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩ – ١٩٥٢	١٣٦-٢١٣
المبحث الأول : موقف الوزارة من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩ – اذار ١٩٤٥	١٣٦-١٦٩
المبحث الثاني : موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية ١٩٤٥- ١٩٤٧	١٧٠-١٨٨
المبحث الثالث: موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية والخارجية ١٩٤٨ –١٩٥٢	١٨٩-٢١٣
الفصل الرابع: موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٣-١٩٥٨	٢١٤-٢٧٢

المبحث الأول :موقف الوزارة من التطورات و الأحداث الداخلية خلال السنة ١٩٥٣	٢١٤-٢٢٦
المبحث الثاني : موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤	٢٢٧-٢٤٥
المبحث الثالث: موقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥-١٩٥٦	٢٤٦-٢٦٢
المبحث الرابع: موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخلية ١٩٥٧ - ١٩٥٨	٢٦٣-٢٧٢
الفصل الخامس: وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨	٢٧٣-٣٧٠
المبحث الأول : موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات	٢٧٣-٢٩٩
المبحث الثاني : موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام	٣٠٠-٣٤١
المبحث الثالث: علاقة الوزارة بالعشائر العراقية	٣٤٢-٣٧٠
الخاتمة	٣٧١-٣٧٧
الملاحق	٣٧٨-٣٨٥
قائمة المصادر	٣٨٦-٤٤٤

فهرس الجداول البيانية

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١	مقايسة نسبة الإيرادات والمصروفات والعجز في ميزانية وزارة الداخلية في عهد الملك فيصل ونجله الملك غازي	٥٢
٢	الكادر الوظيفي لديوان الوزارة ومؤسساتها لسنة ١٩٣٩	٥٨
٣	كبار موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٤٠-١٩٤٥	٦٠-٦١
٤	أمناء العاصمة للمدة ١٩٤٦-١٩٥٣	٨٩
٥	كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها خلال المدة ١٩٤٦-١٩٥٣	٩٣-٩٤
٦	كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها ١٩٥٤-١٩٥٨	١٠٦-١٠٧
٧	رواتب الشرطة حسب الأصناف والدرجات والرتب خلال السنة ١٩٤٣	١١٤
٨	صنوف ودرجات ورواتب دائرة الشرطة خلال السنة ١٩٥٠	١١٩

فهرس الأشكال والمخططات البيانية

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١	أعداد موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٣	٤٠
٢	أعداد موظفي وزارة الداخلية في عهد الملك غازي١٩٣٣-١٩٣٩	٤٢
٣	العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٨	٤٧
٤	العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٢	٤٩
٥	العجز في ميزانية الوزارة خلال المدة١٩٣٦-١٩٣٨	٥١
٦	غرفتا العمليات والسيطرة لتنفيذ خطة أمن العاصمة خلال السنة ١٩٥٦	٢٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله ذي الجلال والإكرام...والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام وعلى آله وأصحابه المنتجبين الأطهار الكرام..

أما بعد :

حظيت مؤسسات الدولة العراقية الحديثة أبان العهد الملكي(١٩٢١-١٩٥٨)باهتمام الباحثين وطلبة الدراسات العليا في مختلف الجامعات والمعاهد العراقية،إذ درست مؤسسة البلاط الملكي،والجيش والشرطة العراقية،والقضاء ومحكمة التمييز ودائرة التحقيقات الجنائية،ووزارة الخارجية،ووزارة الأشغال والمواصلات،ووزارة الشؤون الاجتماعية،وتطور المؤسسات الصحية في العراق،ومن المؤكد ان دراسة وزارة الداخلية ومديرياتها لم تكن بعيدة عن تفكير الباحثين وعنايتهم،وها نحن نقدم لموضوع هذا الكتاب الذي تناول مفاصل هذه الوزارة وفعالياتها المختلفة للمدة ما بين١٩٣٩-١٩٥٨.

شكلت وزارة الداخلية حقيبةً هامةً وأساسية منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة،حيث تطورت مهامها الإدارية والوظيفية طيلة العهد الملكي وحقبتي العهد الجمهوري الأول والثاني واستمرت كذلك حتى اليوم،فاطلعت بمسؤوليات ومهام جسيمة،كان هدفها تنظيم الأمن وتوطيد مسار الحياة الداخلية في البلاد لذلك جاءت بأقسام ومديريات متعددة اختص كل قسم بجانب وظيفي وخدمي محدد،تشترك بهدف تحقيق السلطة التنفيذية وتطبيق النظام واحترام سيادة القانون وحماية الممتلكات العامة والخاصة،فضلاً عن دورها المسؤول في تعزيز روح الوحدة الوطنية.

لقد تنامت مهام وزارة الداخلية وتطورت فعالياتها من سنة إلى أخرى وأصبحت في بعض جوانبها متداخلة مع أعمال وزارات أخرى،وبذلك تحملت أعباء ومسؤوليات مضافة لاسيّما في الميدان الخدمي والأمني المتصل بحياة المواطن اليومية المباشرة.

سعت الوزارة إلى تكريس القيم والأخلاق والسلوكيات الاجتماعية ، هدفها المحافظة على تماسك النسيج الاجتماعي العراقي ورصانته وإبعاده عن كل عوامل الانحراف التي تتنافى مع القيم والتراث لبلد ذات تاريخ عريق وحضارة زاهرة.

شكلت القيادات الإدارية لوزارة الداخلية محور اهتمام ملوك العراق ورؤساء الحكومات المتعاقبة ،لذلك فأن عملية اختيار وزير الداخلية والمدراء العامين فيها تحتاج إلى وقفات وتأمل بناءاً على خلفياتهم السياسية والاجتماعية

والمراهنة على قدرتهم في تنفيذ المهام المطلوبة منهم،لذلك فأن الاختيار قد يتم وفق حسابات سياسية آنذاك واستمرت هذه الفرضية حتى اليوم.

لاشك ان إستراتيجية وزارة الداخلية العراقية(١٩٣٩-١٩٥٨)قد أخذت بعداً وظيفياً وإدارياً جديداً،بعد ان انفصلت عنها دوائر ومديريات عديدة وأصبحت مؤسسات مستقلة بذاتها،كما استحدثت دوائر ومديريات جديدة ارتبطت بحاجة المجتمع وفعالياته اليومية،لاسيّما ان البلاد قد مرت بظروف داخلية وخارجية معقدة ومنها انعكاسات الحرب العالمية الثانية التي حطت بتداعياتها على المجتمع العراقي بتأثيرات اقتصادية واجتماعية عديدة ،ولم تقف عند هذا الحد من البعد الزمني بل ظهر دورها مجدداً في أعقاب الحرب وما تركته من انعكاسات على الأوضاع الداخلية في البلاد وإجازة الأحزاب السياسية العلنية وتأثير العلاقات مع بريطانيا الدولة الحليفة على الأوضاع الداخلية حتى قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨.

عرفت المؤلف الدكتور قحطان حميد كاظم العنبكي،باحثاً ثبتاً نشيطاً حريصاً على رصانة نتاجه العلمي،يمتلك رؤية تاريخية متميزة ،إذ أرخ لوزارة الداخلية العراقية١٩٢٥-١٩٣٩في رسالته للماجستير وكنت مشرفاً على إعدادها ،حيث لمست فيه قدرة احتواء المنهج التحليلي للأحداث وتقييم ادوار الشخصيات في بعديها السياسي والاجتماعي.

لاشك ان هذا الكتاب قد اعتمد على مرجعيات وثائقية عديدة ،في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة،والأنظمة والقوانين الصادرة فضلاً عن كتب المذكرات والدوريات،لذلك سيكون لهذا الكتاب موقعه المتميز في المكتبة العراقية المعاصرة.

والله ولي التوفيق

الأستاذ الدكتور
صباح مهدي رميض
بغداد
٢٧ نيسان ٢٠١٢م

المقدمة

نطاق البحث وتحليل المصادر

تعد وزارة الداخلية من الوزارات الرئيسة(السيادية)في الدولة العراقية الحديثة، وخلال المدة من ١٩٣٩-١٩٥٨ شهد العراق أحداث وتطورات سياسية داخلية وخارجية عديدة انعكست آثارها على الوضع الداخلي،ولاسيّما الجانب الأمني الذي يُعد من صلب مهام هذه الوزارة ومؤسساتها ودوائرها المتشعبة وكانت للوزارة مواقفها إزاء بعض المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العراق خلال المدة المحددة للدراسة.

سجلت لوزارة الداخلية إسهامات وإنجازات لايمكن إغفالها في مختلف الجوانب الإدارية والأمنية والعمرانية والخدمية،وشكلت بذلك حلقة مهمة في متابعة شؤون المواطنين ولاسيما إنها معنية في التعامل مع مختلف مكونات الشعب ومؤسسات الدولة ذات الصلة بعملها المباشر على الصعيد السياسي والأمني والخدمي والنقابي،ومن هنا حظي منصب وزير الداخلية بأهمية استثنائية طوال العهد الملكي وحتى اليوم عند اختياره لتولي هذه المسؤولية.

ولأهمية دور هذه الوزارة في تاريخ العراق في العهد الملكي التي وصفت بأنها الوزارة الأم أو الوزارة الولود إذ انشطرت منها وزارات أُخرى أصبح لها شأن واضح في الهيكل التنظيمي للوزارات العراقية فيما بعد.وقد أُنجزت رسالتا ماجستير عن أهمية دور هذه الوزارة خلال المدة من ١٩٢١ حتى سنة ١٩٣٩ إذ عالجت الأولى المرحلة التأسيسية حتى سنة ١٩٢٤* ، واستكملت الثانية للباحث مدة تطور العمل

*ماجدة كريم حسن الجنابي، وزارة الداخلية (المرحلة التأسيسية)، دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسؤولياتها التخصصية ١٩٢١-١٩٢٤،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية/جامعة القادسية،٢٠٠٢.

الوظيفي والمؤسساتي لهذه الوزارة حتى سنة ١٩٣٩.**

لقد جاء اختيار موضوع الدراسة رغبةً من الباحث في استكمال جهده العلمي والبحثي في تغطية نشاطات وزارة الداخلية حتى نهاية العهد الملكي في ١٤ تموز١٩٥٨وتوظيف الوثائق المحفوظة في مكتبته التي صورها وسجل معلوماتها عندما كان يعد رسالته للماجستير للمدة المشار أليها.

استهدفت الدراسة الكشف عن بيان موقف واستراتيجية وزارة الداخلية العراقية وبرنامج عملها ونظرة الرأي العام اليها، فضلاً عن تقويم أدائها سلباً وايجاباً على وفق رؤية تاريخية موضوعية.

حُددت مدة الدراسة مابين ١٩٣٩-١٩٥٨،لأهمية هذه المدة في تاريخ العراق المعاصر وتباين مواقف الوزارة بشأنها،وحددت بداية الكتاب في سنة ١٩٣٩،اذ شهد العراق احداثاً مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي منها فاجعة مقتل الملك غازي في٤ نيسان ١٩٣٩وتكليف عبدالاله بمهام الوصاية،وفي ايلول من السنة نفسها أعلن قيام الحرب العالمية الثانية التي ألقت بظلالها عل الأوضاع الداخلية في العراق ذات المساس بعمل الوزارة ومؤسساتها. أما تحديد سنة ١٩٥٨ نهاية مدة الدراسة كونه ارتبط بسقوط النظام الملكي في العراق وقد تأثرت الوزارة كمؤسسة من مؤسسات نظام الحكم بهذا التغير وبدأت مرحلةً جديدةً في نشاطها الوظيفي في ضوء متغيرات الوضع السياسي في البلاد ويمكن أن تدرس برسائل واطاريح علمية لاحقة.

** قحطان حميد كاظم العنبكي،وزارة الداخلية ،الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥-١٩٣٩ دراسة إحصائية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/جامعة ديالى،٢٠٠٣.

واجهت الباحث صعوبات جمة في مقدمتها تعقيدات الوضع الأمني واشكاليات الوصول إلى أماكن البحث والمكتبات فضلاً عن ماهو معروف لاصحاب الشأن من فقدان الكثير من المصادر وضعف الخدمات المكتبية ولكن إصرار الباحث وعزيمته لن تضعف بعد الاتكال على الله إذ عوض بالمكتبات الخاصة لبعض الأساتذة والباحثين والمكتبات الأهلية عن طريق الشراء الأمر الذي حمل الباحث عبئاً مالياً كبيراً.

وزعت مادة الدراسة على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة،تناول الفصل الأول وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩ دراسةً تمهيدية إذ تضمن أربعة مباحث ، عالج الأول منها ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥،والثاني تابع تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩،واختص المبحث الثالث بتحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩في حين أكد المبحث الرابع على شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩.

أما الفصل الثاني((التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨))،توزعت مادته العلمية على خمسة مباحث تناول الأول الشؤون الإدارية والوظيفية أبان الحرب العالمية الثانية وتضمن الثاني التطور الوظيفي لمهام الوزارة للمدة من١٩٤٦-١٩٥٣،أما الثالث فقد كرس لدراسة المتغيرات الإدارية والوظيفية١٩٥٤-١٩٥٨، وجاء المبحث الرابع لمعالجة المتغيرات المالية للمدة١٩٣٩-١٩٥٨كنفقات الوزارة وإيراداتها والعجز في الميزانية والإنفاق على بعض المشروعات الداخلية.وسلط المبحث الخامس الضوء على توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩-١٩٥٨.

أما الفصل الثالث فقد تتبع موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية

الداخلية والخارجية ١٩٣٩-١٩٥٢وتكون من ثلاثة مباحث،تناول الأول موقف الوزارة من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩-اذار١٩٤٥،وبين الثاني موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية من نيسان١٩٤٥-١٩٤٧وتابع المبحث الثالث موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية والخارجية١٩٤٨-١٩٥٢.

أما الفصل الرابع فقد كرس لبيان موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية١٩٥٣-١٩٥٨وتضمن أربعة مباحث بين الأول موقف الوزارة من التطورات والأحداث الداخلية خلال سنة١٩٥٣.وتابع الثاني موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤،أما المبحث الثالث فقد اشار لموقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥-١٩٥٦، وكرس المبحث الرابع لدراسة موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخلية١٩٥٧-١٩٥٨.

وحُددت مهام الفصل الخامس لطبيعة العلاقة مابين وزارة الداخلية ومؤسسات المجتمع المدني١٩٣٩-١٩٥٨،وقد تضمن ثلاثة مباحث،بين الأول موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات،والثاني موقفها من الصحافة والرأي العام،وتناول المبحث الثالث علاقة الوزارة بالعشائر العراقية.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة،منها الوثائق العراقية غير المنشورة في أرشيف دار الكتب والوثائق في بغداد كملفات البلاط الملكي،وسجلات وزارة الداخلية،وقد وضفت في كثير من مفاصل الأطروحة،وقدمت الوثائق المنشورة معلومات قيمة محفوظة في دار الكتب والوثائق منها محاضر جلسات مجلس الوزراء للمدة ١٩٢٢-١٩٣٩،ودليل المملكة العراقية لسنة١٩٣٦،ومحاضر جلسات مجلسي النواب والأعيان للمدة ١٩٣٩-١٩٥٨،وسجلات وجداول كبار موظفي الدولة للمدة

١٩٢٢-١٩٦٢،والتقارير السنوية لمديرية الشرطة العامة للمدة١٩٢٩-١٩٤٨، والتقارير الإدارية للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد للسنوات ١٩٤١-١٩٥٥، وتقارير وزارة الداخلية،الإدارات المحلية للسنوات١٩٥٤-١٩٥٨، وتقارير وزارة المالية/ الميزانية للسنوات ١٩٣٤-١٩٥٧،كذلك مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات للمدة من ١٩٢١-١٩٥٧.

وضفت وثائق(وزارة المستعمرات البريطانية)(Colonial Office) المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد،في الفصل الأول من الدراسة إذ تضمنت تقارير عن الجانب الإداري في العراق وشملت دوائر الشرطة والصحة والليفي والواردات والمطابع.

وكانت للرسائل العلمية للماجستير و الدكتوراه أهمية واضحة في رفد الدراسة بمعلومات قيمة حيناً ،وأرشدت الباحث إلى مواطن المعلومات حيناً آخر،في مقدمتها رسالة الماجستير للباحث نفسه،وأطروحة السيد عباس فرحان الموسوي(الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩-١٩٥٨دراسة تاريخية)إذ أفادت في التعريف على بعض أنشطة الوزارة في الجوانب الخدمية والثقافية،وأطروحة السيد محمد رشيد عباس(مجلس الأعيان العراقي١٩٢٥-١٩٥٨دراسة تاريخية)حيث نبهت إلى كثير من مواقف أعضاء مجلس الأعيان تجاه أعمال وأنشطة وزارة الداخلية خلال مدة الدراسة،وأطروحة السيد كريم حيدر خضير(تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨) حيث أفادت بالتعرف على بعض من مواقف الشرطة تجاه الأحداث الداخلية وتطور الجهاز الأمني للوزارة .

وكان للدوريات(الصحف والمجلات)موقعها المهم في تعزيز معلومات الدراسة تأتي في المقدمة منها الصحف كالاستقلال،والشعب،وصوت الأحرار،وصوت الأهالي وصوت الاستقلال ، والزمان، والوقائع العراقية،وصحف أخرى تفاصيلها في قائمة

المصادر .كذلك المجلات كمجلة أمانة العاصمة ومجلة الشرطة ومجلة غرفة تجارة بغداد.

وشكلت البحوث والمقالات مادةً علميةً رصينةً،وفي مقدمتها بحث الأستاذ الدكتور نوري عبدالحميد العاني(اثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق)و (ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع والمنشورين في مجلة الحكمة العراقية،وبحث الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي(الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق).

وساهمت الكتب العربية والمعربة والأجنبية برفد الدراسة بمعلومات غزيرة.وفي مقدمتها مؤلفات السيد عبدالرزاق الحسني(تاريخ الوزارات العراقية الأجزاء ١-١٠) و(الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية)،ومؤلفات الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي(التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣)و(التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨و(انتفاضة العراق عام١٩٥٦) إذ لا غنى للباحث عنها في دراسته تاريخ العراق خلال هذه الحقبة، وفائز عزيز اسعد(انحراف النظام البرلماني في العراق) ومحمد مهدي كبه(مذكراتي في صميم الاحداث١٩١٨-١٩٥٨)وستار جبار الجابري(سعد صالح ودوره السياسي في العراق).

أما الكتب المترجمة فمنها مؤلف ستيفن همسلي لونكريك(العراق مابين ١٩٠٠-١٩٥٠ الجزء ١)وهو أحد الموظفين البريطانيين الذين شغلوا وظائف إدارية مهمة في العراق فضلاً عن كتاب جرالد دي غوري(ثلاثة ملوك في بغداد).

وفي طليعة الكتب الأجنبية التي تناولت تاريخ العراق المعاصر هو كتاب المؤلف

Majid Khadduri, Independent Iraq,1932-1958 Astudy in Iraqi Politics,2nd ed ,(London,1960).

وكذلك

Doreen Warriner,Land Reform and Development in the Middle

East, 2nded , (London,1962).

وفي الختام ،أرجو أن تكون هذه الدراسة المتواضعة(*)،قد ألقت بعض الضوء على صفحة مهمة من تاريخ العراق المعاصر،ولا ادعي الكمال في عملي هذا، فأن أصبت فذاك فضلُ من الله تبارك وتعالى،وان اخطأتُ فمن نفسي،وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور
قحطان حميد كاظم العنبكي
بعقوبة/ ٧ تموز ٢٠١٢م

(*)الكتاب في الأصل أطروحة قدمها الباحث إلى قسم التاريخ في كلية التربية – ابن رشد / جامعة بغداد في تموز ٢٠٠٧م وحصلت على درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير(امتياز).

الفصل الاول

وزارة الداخلية .. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩

المبحث الأول : ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥

المبحث الثاني : تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٠-١٩٣٩

المبحث الثالث: تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩

المبحث الرابع : شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩

المبحث الأول

ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥

حسمت ثورة ١٩٢٠ [١]تردد السياسة البريطانية في العراق بين إقامة حكمها المباشر فيه ، أو إلحاقه بالهند لصالح إقامة الحكم الوطني التابع لها.فاعيد السير برسي كوكس(Percy Cox) مندوباً سامياً الى العراق ليعمل على تهدئة الثورة وتشكيل حكومة وطنية مؤقتة تم تشكيلها يوم ٢٥تشرين الأول١٩٢٠من رئيس وثمانية وزارات كانت في مقدمتها وزارة الداخلية[٢]،التي أصبحت منذ ذلك التاريخ ،القوة المؤثرة في المجتمع العراقي بوصفها ذات التأثير الرباعي:الأمني،والإداري،والخدمي والسياسي.لهذا الأمر عُدت وزارة الداخلية من الوزارات ذات الأهمية الكبرى ووصفت بالوزارة الأصلية تفريقاً لها عن الوزارات الفرعية في مثل هذا الظرف بالذات ،المتعلق بوجود اثار الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠،قائمة في عدة مناطق من العراق[٣].

صدر المرسوم الخاص بتأسيسها بتاريخ٢٥ تشرين الاول١٩٢٠،وشغل طالب النقيب منصب أول وزير للداخلية[٤]،وعهد في بداية الامر الى سنت جون فيلبي (S.J.Philipy) منصب مستشار للوزارة ، والذي قام بدوره بأعداد مذكرة حدد بها

---

[١] للمزيد من التفاصيل عن ثورة العشرين،ينظر:عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى،مطبعة دار الكتب،ط٥، (بيروت،١٩٨٢)؛عبدالله الفياض،الثورة العراقية الكبرى سنة١٩٢٠،(بغداد،١٩٤٩) ؛ ل.ن.كوتلوف،ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق،ترجمة عبد الواحد كرم، دار الفارابي،ط٢، (بيروت،١٩٧٥).

[٢] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،دار الكتب للطباعة،جـ١،ط٤،(بيروت،١٩٧٤)، ص١٢.

[٣] ماجدة كريم حسن الجنابي ،المصدر السابق ،ص ص، ٤٧-٤٨.

[٤] حسن هادي الشلاة،طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث،رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة القاهرة،١٩٧٠، ص ص ،٢-٣٥.

علاقة الوزير بالمستشار والتي عُرفت بـ(لائحة تعليمات الهيئة الإدارية العراقية)[١]، والتي وافق عليها برسي كوكس[٢]، وظلت نافذة المفعول طوال مدة الانتداب حتى حصول العراق على الاستقلال السياسي في٣ تشرين الاول١٩٣٢. واحتوت اللائحة على تعليمات منها تكوين الهيئات الوزارية ومنها وزارة الداخلية ،كما حددت اللائحة وظائف المستشار وعلاقته بالوزير – وهي علاقة استشارية وليست إجرائية وعلى الوزير الاستئناس برأي مستشاره، الذي غالباً ما يكون رأيه نافذاً- وفي الألوية يكون هناك مُشاور بريطاني الى جانب المتصرف للتشاور و أداء المساعدة للمتصرف لأداء المهام الإدارية في اللواء[٣].

كان منصب وزارة الداخلية حساساً بالنسبة للإدارة البريطانية،لذلك وقع الاختيار على طالب النقيب لمزاياهُ المتعددة،فهو بنظر فريق من البريطانيين شخصية قوية،وهو أبرز من يستطيع أشغال المنصب[٤]، وان وزارة الداخلية تُعد مؤسسةً فاعلةً تسدي خدمات جليلة للدولة العراقية وهي حديثة التكوين[٥].

يظهر أنه لم يحصل توافق بين طالب النقيب وزير الداخلية ومستشاره فيلبي ،لذا قدم النقيب استقالته وسحبها بقصد الحصول على حظوة لدى الوطنيين ،ومما يشار اليه هنا ان النقيب قدم مطالب عدة الى مجلس الوزراء منها:عودة السياسيين المنفيين من الخارج ومنح

---

[١] هـ. سنت جون فيلبي،ايام فيلبي في العراق،ترجمة جعفر الخياط،(بيروت،١٩٥٠)،ص ص ٤٦-٤٧؛ جريدة العراق ،العدد (٨٨) في ١٩٢٠/٩/١٣،ص١.

[٢] C.O. Special Report, April 1923-December 1924.(London,1925),p.54

[٣] ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق،ص٤٩.

[٤] عبدالرحمن البزاز ،العراق من الاحتلال حتى الاستقلال،مطبعة العاني،ط٣،(بغداد،١٩٦٧)، ص ١١٧؛ حسن هادي الشلاة ،المصدر السابق ، ص ص ٣٣-٣٥.

[٥] سنت جون فيلبي،المصدر السابق، ص٤٦.

الحرية للوزراء بالعمل[١]،وتعيين عدد من الموظفين بناءً على مقترح من وزير الداخلية وحُددت الأقسام التابعة لوزارة الداخلية كأقسام رئيسة وهي:الإدارة العامة،والشرطة، والضرائب والواردات، والزراعة، والسجون، والبلديات، والمطبوعات[٢].

وهكذا جاءت خطوة تأسيس وزارة الداخلية بوصفها ضرورة ملحة من ضرورات تشكيل الحكم الوطني في العراق كسبب رئيس، فضلاً عن كونها مؤسسة أمنية ضرورية تستطيع الحكومة بوساطتها إدارة الشؤون الداخلية والحفاظ على الهدوء وإشاعة الاستقرار السياسي في البلاد[٣]،وتحقيق الوحدة الوطنية المتماسكة[٤].

حاولت وزارة عبدالرحمن النقيب الأولى،إصلاح أوضاع العراق الداخلية المتردية، فقامت باستحداث وظائف خدمية وإدارية فضلاً عن طلبها بإرجاع المبعدين السياسيين في هنجام[٥]إلى وطنهم بعد إعطائهم عهوداً مكتوبة تتضمن عدم العبث أو تعكير صفو المناخ

---

[١]المس بيل ،فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤-١٩٢٠،ترجمة جعفر الخياط،دار الكشاف للنشر والطباعة،(بيروت،١٩٤٩) ،ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

[٢]جريدة الموصل ،العدد(٣١٤)في ١٩٢٠/١٢/٢٧؛ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق،ص٥١.

[٣] عانى العراق خلال العهد الملكي من كثرة الاضطرابات والحركات العشائرية والانقلابات العسكرية مما عرض الوضع الامني للخطر في كثير من الاحيان وزاد من المهام الملقاة على عاتق وزارة الداخلية. وللمزيد عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق ابان تلك الحقبة،ينظر:عبد النافع محمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراقي،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٧٣، ص ١٠١ وما بعدها.

[٤] قحطان حميد العنبكي، المصدر السابق،ص ٣.

[٥]هنجام:جزيرة في الخليج العربي،قرب مضيق هرمز،كانت مقراً لنفي الوطنيين من العراقيين ولاسيّما المساهمين في أحداث ثورة العشرين التحررية.ينظر:محمد حسين الزبيدي،السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام سنة ١٩٢٢، دار الحرية للطباعة،ط٢،(بغداد،١٩٨٩)،ص ٦٠ وما بعدها.

السياسي الجديد في العراق[١]،قبل ان يلتئم المجلس التأسيسي الذي سيسن الدستور (القانون الاساسي) للبلاد[٢].

ومما يدلل على أهمية وزارة الداخلية ووزيرها،هو اقتراح برسي كوكس بجعل راتب وزير الداخلية خمسة آلاف روبية[٣] في الشهر وبقية الوزراء يتقاضون ثلاثة آلاف روبية،بل ان مجلس الوزراء زاد ذلك المبلغ الى ستة آلاف روبية بتاريخ٢٧ شباط ١٩٢١،ويروي خيري امين العمري ان معظم الوزراء لم يكونوا موافقين على مقترح طالب النقيب بداية الأمر،الا ان إصراره وثباته في موقفه اضطر الوزراء الى التراجع عن اتفاقهم وقبلوا في النهاية على راتب وزير الداخلية الذي اقترحه طالب النقيب[٤].

اندفع طالب النقيب–وزير الداخلية– في ممارسة نشاط واسع استهدف معارضة ترشيح الأمير (فيصل)[٥] ملكاً على العراق ،ومضى رجاله وأعوانه يطوفون على الناس

[١]عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث،مطبعة دار الكتب،جـ٣،ط٦،(بيروت،١٩٨٣)، ص٩؛
P.Grave,the life of Sir Percy Cox ,(London,1941),pp.34-38 .

[٢]صدر القانون العراقي(الدستور) في ٢١ اذارسنة ١٩٢٥،وتكون من عشرة أبواب،تضمنت حقوق الشعب،والملك وحقوقه، والسلطة التشريعية،والوزارة،والسلطة القضائية والأمور المالية وتأييد القوانين والأحكام وتبديل أحكام هذا القانون ومواد عمومية أخرى.ينظر:عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،جـ١،ص ص،٣١٩-٣٣٤.

[٣]الروبية:عملة هندية استخدمت للتداول في العراق حتى سنة ١٩٣١ عندما أُصدر الدينار العراقي وتوابعه بعد صدور نظام العملة الوطنية رقم (٤٤)،وبعدان شعر المسؤولون ان تداول الروبية الهندية مظهر من مظاهر التبعية للأجنبي،وكانت الروبية تعادل(٧٥) فلس عراقي.وللمزيد عن العملات العراقية، ينظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم ٣١١/٣٩٠،لائحة قانون العملة العراقية لسنة ١٩٣٠،و٤٩،ص٨٨؛ سعد كاظم حسن ،تاريخ النقود العراقية ١٩٢١-١٩٥٨،دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ،كلية التربية/ابن رشد،١٩٩٨،ص ص،٨٨-١٠٣؛ناهض عبدالرزاق القيسي،النقود في العراق ،بيت الحكمة،ط١، (بغداد،٢٠٠٢)،ص ص،٤٧٨-٤٨١.

[٤]خيري أمين العمري،حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث،مطبعة دار القادسية،(بغداد،د.ت)ص ص،٤٣-٤٤.

[٥]هو الابن الثالث للشريف حسين بن علي،ولد في مكة سنة ١٨٨٣،من ابرز الشخصيات السياسية العربية المعاصرة،ساهم في الاعداد والتخطيط للثورة العربية الكبرى سنة١٩١٦،وقام بقيادة الجيش الشمالي للثورة،كان له دور سياسي واضح في عرض القضية العربية على مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩=

في البصرة وبغداد بمضابط تدعو الى المطالبة بتعيينه ملكاً عاماً على العراق[١] ،وقام بنفسه بجولة واسعة في اذار ١٩٢١ زار خلالها مدن الكوت والعمارة والناصرية والديوانية والنجف والبصرة للنهوض بدعاية سياسية تجمع له الأنصار منتهزاً فرصة غياب برسي كوكس والمس بيل(Gertrude Bell) [٢] لمشاركتهم في مؤتمر القاهرة[٣]، واحيطت جولته تلك بمظاهر التبجيل ورافقه فيها العديد من اعوانه وانصاره منهم معاون مدير شرطة العاصمة (احمد الراوي)[٤]، وفي الكوت قال مخاطباً

=انتخب ملكاً على سوريا سنة ١٩٢٠،كان لجهوده الكبيرة في ان يخطو العراق خلال مدة حكمه(١٩٢١-١٩٣٣)خطوات جيدة باتجاه الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة، حتى اعتبر مؤسس الدولة العراقية الحديثة.وللمزيد عن حياته ودوره السياسي في العراق ،ينظر:عبدالمجيد كامل التكريتي،الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣،(بغداد،١٩٩١)؛علاء جاسم محمد ،الملك فيصل الأول،حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣،مكتبة اليقظة العربية، (بغداد،١٩٩٠) ،ص ص،١٣-١٧.

[١]عبدالعزيز القصاب،من ذكرياتي،منشورات عويدات،ط١،(بيروت،١٩٦٢)،ص٢٠٧.

[٢]المس جيرترود لوثيان بيل: وهي السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني في العراق والسياسية البريطانية المشهورة بتاثيرها علىالكثير من الاحداث السياسية التي شهدها العراق ابان السيطرة البريطانية وكانت ترتبط بالعديد من العلاقات مع الساسة العراقيين المؤثرين على مجريات الاحداث بما فيهم الملك فيصل الاول.ينظر:محمد يوسف ابراهيم القريشي،المس بيل وأثرها في السياسة العراقية ١٩١٤-١٩٢٣،رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الآداب / جامعة بغداد ، ١٩٩٣ ؛ محمد يوسف ابراهيم القريشي ،علاقة المس بيل بالملك فيصل الاول، مجلة افاق عربية، العدد(٥-٦)،ايار-حزيران١٩٩٨،مطابع دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،١٩٩٨)،ص ص،٤٠-٤٣.

[٣]عقد المؤتمر في القاهرة بتاريخ ١٩٢١/٣/١٢ برئاسة ونستون تشرشل(وزير المستعمرات البريطاني) وقد شارك فيه عن العراق كل من برسي كوكس والمس بيل وجعفر العسكري (وزير الدفاع) وساسون حسقيل (وزير المالية) والبعض من المستشارين البريطانيين.وفيما يتعلق بالعراق،تداول المؤتمرون في مستقبل علاقة العراق مع بريطانيا،وشكل الحكم في العراق والمرشح لحكمه، وفي نهاية المؤتمر استقر الرأي على ترشيح فيصل ملكاً على العراق. وللمزيد عن المؤتمر وقراراته،ينظر:رجاء حسين حسني الخطاب،مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق ، د. م،(بغداد ، ٢٠٠١)؛حسين فوزي النجار،الشرق العربي بين حربين، (القاهرة،د.ت)، ص ٥٩.

[٤]خيري أمين العمري،المصدر السبق،ص ٤٩.

الحاضرين:((إنَّ جُل مقاصد حكومتنا إسعاد العباد ورقي البلاد وإنها ساهرة على مستقبل الأمة آخذة العدة للذود عن حياضها تؤازرها في الشؤون حكومة بريطانيا العظمى وعما قريب تنشر قوانين الانتخابات وسيلتئم المؤتمر العراقي العام وكل فرد منكم حرُ في رأيه ...))[١].وفي طريق عودته الى بغداد عرج على الناصرية والديوانية والحلة وزار سجن المعتقلين السياسيين وطمأنهم بقرب الإفراج عنهم[٢] .

أقلقت تصرفات طالب النقيب برسي كوكس،وما زاد الطين بله،هو قيامه بتهديد السلطات البريطانية في العراق علناً،عندما أقام مأدبة للمستر برسيفال لاندن (P.Landin)احد محرري جريدة الديلي تلغراف في ١٦نيسان١٩٢١ حيث قال:((اذا لم تكف السلطات البريطانية عن التدخل والسماح لنا باختيار من نريد فان لدى كل من أمير ربيعة وسالم الخيون أكثر من(٢٠٠٠٠) مسلح،كما ان السيد عبدالرحمن النقيب سوف لا يتردد من أن يبعث شاكياً الى الهند واستانبول وباريس!)). وبعد وصول الخبر الى برسي كوكس والمس بيل اتفق الاثنان على خطة أُعتقل بمقتضاها طالب النقيب ودبرت له بعد تقديم دعوة شاي وجهها اليه برسي كوكس[٣].وعلى أثر ذلك أُبعد عن بغداد في ١٦نيسان ١٩٢١[٤].وقد جاء في البيان الذي أصدره برسي كوكس بأن أسباب الإبعاد تعود لكون طالب النقيب قد صرح بتصريحات خطيرة تهدد سلامة القوات البريطانية في العراق وتحرض على رفع السلاح ضدها من شخص يشغل منصباً مهماً وخطيراً في الحكومة العراقية وهو بذلك يكون (مقصراً)– على حد تعبير البيان – نحو سكان هذه البلاد والحكومة البريطانية[٥].

---

[١]جريدة العراق،العدد (٢٢٤) في ١٩٢١/٣/١٦.

[٢]المصدر نفسه،العدد(٢٤٩) في ١٩٢١/٣/٢٤.

[٣]خيري امين العمري،المصدر السابق،ص٥٣.

[٤]جريدة العراق،العدد(٢٧١) في ١٩٢١/٤/١٩.

[٥]خيري امين العمري،المصدر السابق،ص ٥٣.

كما حظيت وزارة الداخلية بنسبة عالية من الموظفين الوطنيين بدلاً من الأجانب ، بعد الأخذ بنظر الاعتبار سعة مهام وزارة الداخلية وتشعب مؤسساتها الوظيفية والخدمية[١].

حصلت تطورات رئيسة في هيكلية الوزارة وأقسامها للسنوات ١٩٢٠-١٩٢٤،حتى أصبحت تتكون من الهيئة العامة للإدارة المركزية العليا،المتمثلة بالديوان ويشمل المقر الوزاري(ديوان الوزارة)،والإدارة العامة التي تنقسم على قسمين هما: مديرية الإدارة العامة وتشمل الشعب والمديريات الداخلة في تشكيل الوزارة[٢]ومديرية الإدارة العمومية التي تتكون من الدوائر المركزية في بغداد والإدارة الإقليمية والهيئات الإدارية في الألوية العراقية بضمنها لواء بغداد،اما مقر(ديوان الوزارة)فيشمل مكتب الوزير بوصفه أعلى سلطة إدارية في الوزارة ومكتب المستشار ومعاونه[٣]،وبقيت الإدارة العامة تحت هيمنة المندوب السامي البريطاني وموظفيه[٤].

أما الإدارة العامة فتتألف من مديرية الإدارة العامة يديرها مدير عام ،ويُقدم مساعدته للوزير في إدارة الشؤون العامة،ويؤدي الأعمال حسبما تخولهُ القوانين والأنظمة

---

[١]عبدالرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات،جـ١،ص٢٥.

[٢] د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية،سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣، مطبعة الحكومة ، (بغداد،١٩٢٣)،ص٨؛مجلة الشرطة،العدد الثاني،السنة ١٩٢٧،ص٤٢.

[٣]شغل منصب مستشار وزارة الداخلية،السياسي البريطاني كينهان كورنوواليس (K.Cornwales) (١٨٨٣-١٩٥٩)،للمدة ١٩٢١-١٩٣٥،حيث انهيت خدماته في سنة ١٩٣٥ عندما اصبح رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي الثانية، عاد الى العراق سنة ١٩٤١ بمنصب سفير بلاده حتى سنة ١٩٤٥.وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية الداخلية والخارجية،ينظر:عدي محسن غافل الهاشمي،كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية/ابن رشد،جامعة بغداد،٢٠٠٠م، ص ص ٦-١٩٥.

[٤]علي ناصر حسين،الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،١٩٩١،ص ص ١٤٦-١٤٩؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث،جـ١، ص ١٩٧.

وتوجيهات الوزير،وللمدير معاونان يساعدانه في الإشراف وإدارة شؤون مديرته والدوائر التابعة لها في بغداد والألوية العراقية الأخرى[١].

نَفذَتْ وزارة الداخلية الواجبات والمسؤوليات والأوامر التي صدرت عن المندوب السامي البريطاني في بداية تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة[٢]،أو حتى بعد تسلُم وزارة الداخلية المهام الوظيفية من مجلس الوزراء[٣]، وتوسعت صلاحيات وزارة الداخلية بالإشراف العام على قوة الشرطة وجهازها من خلال بيان سنة ١٩٢٠[٤].كما إن مهمة الأشراف على الجنود والجندرمة أُنيطت بوزارة الداخلية ووزيرها بدلاً من الحاكم السياسي العام ،كما أصبحت وزارة الداخلية تشرف على المرور حسبما وضحه بيان السيارات لسنة ١٩٢٠[٥].

وأصبحت وزارة الداخلية مسؤولة عن تنفيذ قانون جوازات السفر (الباسبورت العراقي) الصادر في ٦ حزيران ١٩٢٣[٦]، وتنفيذ قانون الاقامة بالعراق الصادر في

[١]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،ملفات وزارة الداخلية، ملفة رقم ٣٢٠٥٠/١٢٧٣،شؤون وظيفية، د.ت،و٣، ص٣؛ الحكومة العراقية،وزارة الداخلية ،الدليل الرسمي للمملكة العراقية لسنة ١٩٣٦،مطبعة الياهودنكور،(بغداد، ١٩٣٦)، ص ص،١٩٢-١٩٨.

[٢]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،ملفات وزارة الداخلية، ملفة رقم٥٣/أ،البيانات والأوامر والأنظمة الصادرة من الإدارة المدنية لسنة ١٩٢٠،و١،ص ص ،١- ٥.

[٣]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية ،مجموعة البيانات والأنظمة،القسم الثاني،وهي تتعلق بالمحاكم المدنية والشرعية للمدة من ١ /١١/١٩٢٠-٣١ /١٢/١٩٢٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٢)،ص ص ،١٢٠-١٢١.

[٤]كريم حيدر خضير،نشأة الشرطة العراقية وتطورها ١٩٢١-١٩٣٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،١٩٩٣،ص٤٦.

[٥]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة البيانات والأنظمة المتعلقة بالمحاكم الشرعية العراقية،القسم الأول ١٩١٧-١٩٢١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢١)، ص ص،١٢١-١٢٣.

[٦] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣،قانون الباسبورت العراقي لسنة ١٩٢٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٤)،ص ص ٨٠-٨٦.

السنة نفسها[١]،وازدادت سلطة وزارة الداخلية بإشرافها على تنفيذ قانون حماية أعضاء المجلس التأسيسي الصادر في ٨ تموز ١٩٢٤[٢].

ولوزارة الداخلية مهمة متابعة التجمعات والتظاهرات والاعتصام،واتخاذ التحوطات اللازمة لحماية أمن الدولة والمجتمع،والحفاظ على الهدوء والاستقرار السياسي الداخلي[٣] .

وأُنيطت مهمة الإشراف على السجون بوزارة الداخلية، فالوزير هو المسؤول الأول عن إدارة السجون والإصلاحيات[٤].وتوجب على وزارة الداخلية،المحافظة على الأمن من خلال قانون منع دخول وسائل الدعايات المضرة الصادر سنة ١٩٢٤،فتقوم الوزارة بمنع إدخال الصحف والنشرات والأفلام والصور وغيرها من الوسائل الضارة والمخلة بالأخلاق العامة، وتُعاقب المخالفين للقانون بالحبس أو الغرامة المالية وكما تقوم بمصادرة تلك المواد[٥].لكن يبدو ان تطبيق هذا القانون كان على الرغم من حسناته– في حالة توفر النوايا الحسنة للمسؤولين عن تطبيقه – قد يؤدي الى التضييق على حرية الصحافة والنشر والفكر،من خلال منع بعض الصحف والنشريات التي لا تخدم توجهات الحكومة أو رؤسائها،وهذا ما سنلاحظه في الحقب اللاحقة من الحكم الملكي في العراق.

وأُلزِمت وزارة الداخلية،مهمة متابعة حوادث الحدود بين العراق وسوريا وايران وتركيا ونجد، وَوضِعَ تحت تصرف وزارة الداخلية ووزيرها المخصصات السرية في

---

[١] المصدر نفسه ،قانون الاقامة العراقي لسنة ١٩٢٣،ص ٩٠؛الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ٢١١.

[٢] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣، ص١٠٤.

[٣]ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق،ص ٧١.

[٤]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤،المطبعة العصرية ،(بغداد ،١٩٢٥) ،ص ص ،٦١-٦٢.

[٥]المصدر نفسه، ص ص،١٧٣-١٧٦.

ميزانية الشرطة لهذا الغرض[١]،كما كان من صلاحيات وزير الداخلية ترحيل العشائر أو عزل وتنصيب رئيسها،أو تحديد إقامة الأشخاص ،وكان منصب وزارة الداخلية من أهم المناصب الوزارية واخطرها،وهذه الأهمية مبعثها ارتباط وزارة الداخلية بالعديد من الدوائر المهمة ذات المساس بحياة المواطنين،مثل الشرطة العامة والصحة العامة، ومديرية العشائر العامة ومديرية الإدارة العامة (الداخلية العامة)،كما كانت لها سلطة الإشراف على مقررات وزارة المالية الخاصة بقضايا توزيع الأراضي الأميرية او الاستيلاء عليها، او بيعها،كما كانت تحت تصرف وزير الداخلية،المخصصات السرية، كذلك المخصصات الموضوعة في ميزانية الشرطة العامة لهذا الغرض ،كما كان لوزير الداخلية سلطات الحاكم الملكي البريطاني العام، التي انتقلت الى الحكومة العراقية عند تشكيلها في٢٣أب١٩٢١.لذا كان لوزير الداخلية صلاحيات واسعة،ما لم يكن لأي وزير أخر،لهذا السبب كان التنافس على منصب وزير الداخلية واضحاً [٢].

ارتبطت بوزارة الداخلية مديريات أصبحت مستقلة وكان على الوزارة المشاورة مع الوزارات الأخرى بالأمور المهمة والحضور بجلسات اللجان المختلفة لكل المجالس[٣].

قَسمَتْ الحكومة العراقية المؤقتة العراق اداريا الى عشرة ألوية والألوية الى أقضية والأقضية الى نواحٍ،وجَعَلت على رأس كل لواء متصرف الى جانبهِ مشاور بريطاني لهُ موظفيه ودائرته المستقلة ،وتولى القائممقام إدارة القضاء،وفي الناحية مدير الناحية[٤]. وقد واجهت التشكيلات الجديدة مصاعب جمة منها:فقدان الثقة بين الموظفين البريطانيين والعراقيين ، والتداخل في المسؤوليات واختلاف دوافع العمل الإداري ، فضلاً

[١]ناجي شوكت،سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، مطبعة الخلود،جـ١،(بغداد،١٩٩٠)، ص ص،١١٦-١١٧.

[٢]المصدر نفسه ص ص، ١١٧-١١٨.

[٣]ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق، ص ص ٧٥-٧٦.

[٤]عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث ،جـ١ ،ص ٢٠٢.

عن طبيعة المناخ السياسي وتنامي الروح الوطنية في العراق[١]،وبعد تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في٢٣آب١٩٢١،الذي عجز بداية الأمر عن إيجاد موظفين أكفاء مخلصين لممارسة العمل الإداري،ماعدا القليل[٢]،وهذا الأمر أثر في الأوضاع الإدارية في بغداد والألوية الأخرى التي شهدت بدايات محاولات للنمو والتطور.

بلغ عدد الالوية العراقية سنة١٩٢٤(١٣)لواء وعدد الاقضية(٣٠)قضاءً وعدد النواحي(٧٤)ناحيةً[٣].وهذا الأمر يتطلب إعداداً وتهيئة عدد من المتصرفين والقائممقامين ومديري النواحي بقدر عدد التشكيلات الإدارية في الألوية وهذا عبء كبير تحملته وزارة الداخلية في ظروف ومناخات سياسية داخلية صعبة حيث ضرورة التئام المجلس التأسيسي والموافقة على المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة١٩٢٢وسن الدستور للبلاد.

ويظهر من خلال تتبع مؤسسات الوزارة المهمة كالشرطة والتفتيش الإداري،أن الوظائف الرئيسة والمهمة قد شغلها البريطانيون،بينما أعطيت الوظائف الثانوية وغير الحساسة للموظفين العراقيين،لكي تُبقي بريطانيا سيطرتها على قمة الجهاز الإداري والأمني في العراق لخدمة مصالحها الحيوية والاستراتيجية في العراق[٤].

أما صلاحيات (ناظر المالية) فإنها أُلغيت وأُنيطت مهامها بوزارة الداخلية،وتحددت صلاحيات الوزارة من خلال إقرار قانون الأراضي (الطابو) وإعطاء صلاحيات للمتصرف

---

[١]رجاء حسين حسني الخطاب،العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧،دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٦) ، ص٢٠٠.

[٢]جرالد دي غوري،ثلاثة ملوك في بغداد،ترجمة سليم طه التكريتي،مكتبة المثنى،ط١،(بغداد،١٩٨٣)، ص٣٥.

[٣]جريدة الوقائع العراقية،العدد(٢) في ١٩٢٢/١٢/١٠؛د.ك.و،الحكومة العراقية،قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢و١٩٢٤،مطبعة الحكومة،١٩٢٣ ،١٩٢٥،ص٣٦،ص٣٨.

[٤]قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص٤٦.

بدلاً من الحاكم السياسي ومنحت صلاحيات أخرى للقائممقام بالقضاء بدلاً من معاون الحاكم السياسي[١].واشتركت وزارة الداخلية بصلاحيات أخرى مهمة مع وزارة المالية، فقد اشتركت مع الوزارة المذكورة في تنفيذ قانون الأراضي الأميرية لسنة ١٩٢١[٢]. كذلك أشرفت الوزارة على تنفيذ قانون الأملاك الصادر سنة١٩٢٣والأملاك تشمل البيوت والأراضي والقاعات والحانات والحمامات والعلاوي والاسواق والمصانع ..، وكل الأراضي والأماكن الداخلة في حدود البلدية[٣].

أُعطيت لوزارة الداخلية صلاحيات إصدار الإجازات الخاصة بالمشروبات الكحولية ، ممن يعينه وزير الداخلية ووضع الشروط بالاتفاق مع وزارة المالية [٤].ويبدو إن هذا الإجراء هو للحد من انتشار ظاهرة تعاطي المشروبات الكحولية بعد الاحتلال البريطاني وخشية آثار ذلك السلبية على المجتمع العراقي المحافظ في عاداتهِ ومبادئه الدينية مما قد يثير الرأي العام ضد الحكومة العراقية الفتية آنذاك.

وأشرفت الوزارة على محلات التصوير ونوادي التسلية ،ونفذت قانون العطل الرسمية الصادر في اذار١٩٢٢[٥]،وفي الوقت نفسه أشرفت الوزارة على تطبيق قانون رسوم الملاهي لسنة ١٩٢٢،الذي يشمل جميع الملاهي والمسارح ودور السينما ودور الرقص والموسيقى والألعاب وميادين السباق،وكل مجالات اللهو الأخرى،عن طريق البلديات وبالتنسيق مع وزارة المالية[٦]. وهذا الأمر يُفسر لنا محاولات النظام الملكي للانفتاح على

---

[١]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ،مجموعة البيانات والأنظمة المتعلقة بالمحاكم الشرعية العراقية، ١٩١٧ -١٩٢١ ،ص ص ١٢١-١٢٣.

[٢]المصدر نفسه، ص ص ،١٢٤-١٢٧.

[٣]الحكومة العراقية ،الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ص، ٢١٣-٢١٤.

[٤]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية ،مجموعة البيانات والأنظمة،القسم الثاني،تشرين الثاني ١٩٢٠- كانون الاول١٩٢٢،ص ١٢١.

[٥]المصدر نفسه، ص ص ،١٢٤-١٢٧.

[٦]المصدر نفسه، ص ص ،٢٣٥-٢٣٨.

الغرب من خلال السماح بمظاهر الحضارة الغربية ولو الظاهرية والسطحية منها هذا من جهة،ومن جهة أخرى نجد فيه حرص الحكومة العراقية لإبقاء ممارسة تلك الأعمال تحت أنظارها وأشرافها لئلا تطغي على الثقافة المحلية وتُستغل من بعض أصحاب النفوس المريضة لدس السم بالعسل.

أما فيما يتعلق بالانتخابات للمجلس التأسيسي فقد كُلفت وزارة الداخلية مهمة الإشراف والمتابعة الكاملتين لهذه الممارسة الديمقراطية،حيث قامت الوزارة بالإشراف على الدوائر الانتخابية وأقسامها، في ضوء ما جاء به قانون الانتخابات الصادر في٤ ذار١٩٢٢[١]،وتكون الوزارة مسؤولة عن الإشراف على هيئة التفتيش المؤلفة من رؤساء مجالس البلدية،والائمة والقساوسة والحاخامات والمختارين وبعض من الوجوه[٢]، لمتابعة وتدقيق البطاقات الانتخابية،وبذلت وزارة الداخلية كل الطاقات لإنجاح مهمة الانتخابات كاستخدام المتصرفين والقائممقامين والبلديات والتعاون مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة بهذا الجانب[٣].

وتوجب على وزارة الداخلية ، تَنْفيذ قانون تشكيل الجمعيات والأحزاب الصادر في ٢تموز١٩٢٢،حيث أشرفت الوزارة على منح الأشخاص الراغبين بتأسيس جمعية أو حزب إجازة بذلك ،بعدما يقدم طلباً يوضح فيه اسم الجمعية وماهيتها وأهدافها ومدى تصرفاتها بحدود القانون،كما إن على رؤساء الجمعيات والأحزاب إعلام وزارة الداخلية عند تغيير النظام الداخلي للحزب أو الجمعية أو تعديله[٤]. وَتألَفت خلال عَهدْ الانتداب بين ٢٥ نيسان ١٩٢٠و٣ تشرين الأول ١٩٣٢عدة أحزاب سياسية علنية مارس بعضها العمل الحزبي فعلاً، واكتفى الأخر بالحصول على إجازة التأسيس من دون ممارسة العمل

[١].د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،ملفة رقم ١٦٠٦/٣٢٠٥٠،الانتخابات،١٩٢١-١٩٢٣،و ٧١، ص٨٣.

[٢]محمد مظفر الادهمي،المجلس التأسيسي العراقي ،جـ١،(بغداد،١٩٨٩)، ص ص،١٢٦-١٢٩.

[٣]ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق،ص ٦٥.

[٤]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٢ ،ص ص،٢٣٢-٢٣٨.

وكانت كلها تهدف الى استقلال العراق ووحدته وإدخاله في عصبة الأمم، وكان أبرز هذه الأحزاب هي:الحزب الوطني العراقي وجمعية النهضة العراقية اللذين أنهى عملهما المندوب السامي البريطاني في العراق،كذلك أحزاب الأمة والحر العراقي وحزب التقدم وحزب الشعب وحزب الجمعية الوطنية وحزب العهد وحزب الاخاء الوطني ...[١].وقد انتهت معظم هذه الأحزاب بنهاية الانتداب أو بسقوط الحكومة التي كانت تساندها هذه الأحزاب.

أُلقي على عاتق وزارة الداخلية مهمة تنفيذ قانون العقوبات على أفراد الجيش العراقي الصادر في ٢٧تموز ١٩٢٢فيما يخص محكوميته في السجن المدني وبالتعاون مع وزارة الدفاع[٢]. فضلاً عن إنها اشتركت بتنفيذ قانون صيانة الطرق العامة الصادر في ١٤كانون الاول١٩٢٢[٣]. يضاف الى ذلك شؤونها التي تحددت في إدارة الدوائر الأمنية والخدمية التي ارتبطت بالوزارة كدائرة الشرطة والصحة والبلديات.

توسعت مسؤوليات وزارة الداخلية من خلال إصدار مجموعة من القوانين والأنظمة الإدارية والقانونية منها: نظام التفتيش الإداري الصادر في٣١ كانون الثاني١٩٢٣ الذي ألغى وظائف المشاورين البريطانيين ومعاونيهم بالألوية،لتباشر أعمالها المفتشية الإدارية العامة[٤]،وتحددت وظائف المفتشين بالتفتيش ورفع التقارير عن جميع الأمور المتعلقة بالأمن العام ، وتنفيذ القوانين، ومعرفة أسباب الجرائم واقتراحاتهم بشأنها، وتوزيع

---

[١]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية العراقية،مركز الأبجدية للطباعة والنشر،ط٢،(بيروت، ١٩٨٣)،ص ص،١٢-١٣؛عبد الجبار حسن الجبوري،الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧)،ص ص،١٢-٩٣؛فاروق صالح العمر،الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢،مطبعة الإرشاد،(بغداد،١٩٧٨)،ص٣٢ وما بعدها.

[٣]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٢،القسم الثاني، ص ص،٣٠١-٣١٢.

[٣] المصدر نفسه ،ص ص،٣١٧-٣٢٢.

[٤] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٣، ص ص ،١٤-١٩.

الشرطة وضبطها واستخدامهم بالأمور الخارجة عن وظائفهم كالعشائر واستيطانهم وحسم منازعاتهم حسب قانون أصول دعاوي العشائر[١]،والتدقيق في عاداتهم وأطوار مشايخهم ومتابعة السجون و إدارتها وأعمال المجالس الإدارية ومقرراتها،وسجلات إحصاء النفوس، واحتياجات الري ..،ولهم الحق في وضع الإصلاحات الإدارية لتحسين الحالة الإدارية وتوطيد الأمن،وتفتيش الدوائر المالية وخزائن الأموال العمومية والأميرية ، وتخمين الواردات،والجباية والرسوم ..،ورفع التقارير الى وزارة الداخلية مع تفتيش دوائر الدولة،والبلديات عدا المحاكم الجزائية والحقوقية والشرعية الدينية[٢].وهذا هامش بسيط يدل على استقلالية المحاكم جزئياً عن السلطات التنفيذية ،أما سائر دوائر الدولة فهي تحت الإشراف المركزي والمباشر من لدن وزارة الداخلية ومؤسساتها ولاسيّما دائرة التفتيش الإداري ذات الصلاحيات الواسعة .

كما إن دائرة الزراعة أصبحت من صلاحيات وزارة الداخلية ووزيرها[٣]. وتعاونت وزارة الداخلية مع وزارة الأشغال والمواصلات في تنفيذ قانون مراقبة أمور الري والسداد الصادر سنة ١٩٢٣[٤].كما اختصت وزارة الداخلية بتنفيذ قانون توريد النبات الصادر سنة ١٩٢٤،واتخذت الإجراءات اللازمة لتنفيذ قانون حماية الأسماك الصادر سنة ١٩٢٤ ايضاً، للحفاظ على الثروة السمكية من الإبادة المتعمدة من الصيادين وغيرهم[٥].

---

[١]صدر هذا القانون في سنة ١٩١٦ من قبل قوات الاحتلال البريطاني،لحل المشاكل التي تقع بين أفراد العشائر وجرت عليه عدة تعديلات أهمها في سنة ١٩٢٤ ثم في سنة ١٩٣٣ ثم ١٩٥١، حتى تم إلغاءه من قبل حكومة عبدالكريم قاسم سنة ١٩٥٨ .وللمزيد ،ينظر:وزارة الداخلية،نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية وفق تعديلاته الأخيرة،مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٥١).

[٢]ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق، ص٦٨.

[٣]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة البيانات والأنظمة١٩١٧-١٩٢١،ص ص،١٢١-١٢٣

[٤]الحكومة العراقية،الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ص،٢١٣-٢١٤.

[٥]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤،ص ص،٧١-٧٥.

كما حُدِدَت صلاحية الوزارة من خلال قانون الأوسمة الأجنبية بمنح الشخص المعني إجازة لحملهِ بعد الموافقة الملكية[١].أما بشأن المعارف فقد دخلت وزارة الداخلية طرفاً في تأليف مجالس المعارف بالألوية وفقاً للقانون الصادر في٦حزيران١٩٢٢والقاضي بأن يكون لكل لواء مجلس للمعارف تحت رئاسة المتصرف[٢].

أما بشأن الأمور الصحية فقد ارتبطت بمديرية الصحة العامة التابعة لوزارة الصحة العراقية من سنة ١٩٢٠حتى حزيران سنة ١٩٢٢[٣]،ثم ألحقت إدارياً بوزارة الداخلية بعدما ألغيت وزارة الصحة في حزيران ١٩٢٢[٤]،واصبح يرأسها مدير عام تابع لوزارة الداخلية[٥].كما أشرفت الوزارة على ممارسة مهنة الصيدلة،وتم استحداث قسم لهذا الغرض في مديرية الصحة العامة التابعة لها[٦].كما تابعت وزارة الداخلية المسؤولية الصحية من خلال قانون المحلات-الأماكن بصورة عامة -المضرة بالصحة،للقضاء على كل ما يهدد الصحة العامة،فقد قامت بجهود حثيثة لتطهير الأماكن العامة والمضرة بالصحة[٧].وهذا عمل إيجابي يُسجل لمحاسن وزارة الداخلية لأهمية الموضوع الصحي وانعكاساته على الواقع الاجتماعي لبلد في بدايات التكوين السياسي والاقتصادي المعاصر ومكبل بقيود داخلية وخارجية معروفة لا يحسد عليها.

[١]المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٢،القسم الثاني،ص ص،٢٢٩-٢٣١.

[٢]ابراهيم خليل احمد،تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢،(البصرة،١٩٨٢)،ص١٧٢؛ عبدالرزاق الهلالي،تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢،دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد،٢٠٠٠)،ص ٥٠.

[٣]محمد صالح العجيلي،الخدمات الصحية لمدينة بغداد،دراسة في جغرافية المدن،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٨٩،ص ٢٣.

[٤]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،جـ١،ص ص ٨٠-١٢٥.

[٥]محمد صالح العجيلي ،المصدر السابق،ص ٢٣.

[٦]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣،ص ١٠٤.

[٧]المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤، ص ص،٧٩-٨٢؛الوقائع،العدد (٢٦٦) في ١٩٢٤/١٠/٥.

واما فيما يتعلق بمؤسسة البلديات العامة-أمانة العاصمة،فهي مؤسسة خدمية تقدم الخدمات العامة في مناطق معينة ومحددة،ويقوم وزير الداخلية بتعيين مناطق البلديات وإحداثها وإلغائها مع إدارة اللواء،أما سلطة البلدية فتتمثل بالرئيس،والمجلس البلدي، والموظفين الفنيين والكتبة وغيرهم[١].

كذلك أشرفت وزارة الداخلية على دوائر أخرى بداية الحكم الوطني مثل دائرة البيطرة، والإطفائية ومطبعة الحكومة،ودائرة الاستملاك ومديرية النفوس وبدأت هذه الدوائر بالنمو والتطور التدريجي وأخذت تبادر بأعمالها بشكل منتظم بعد صدور القانون الأساسي (الدستور) سنة ١٩٢٥[٢].

اما بشأن موقع وزارة الداخلية،فقد حدد موقعها الاول سنة١٩٢٠في ساحة الفردوس-على الارجح هي ساحة شارع الكفاح المطلة على سينما الفردوس او انها ساحة السراي في محلة السراي-وانتقلت الوزارة مع بقية وزارات الحكومة العراقية الاخرى سنة١٩٢١الى السراي في محلة جديد حسن باشا،وكان يقع مبنى وزارة الداخلية امام جامع السراي مباشرة[٣].

وهكذا يلاحظ سعة مؤسسات وزارة الداخلية وتعدد أقسامها ومديرياتها،مما جعل عملها الوظيفي متنوعاً ومتشعباً في مختلف مفاصل المجتمع ذات العلاقة بها،مما زاد من أهمية الوزارة في تشكيلة الدولة العراقية الحديثة.

---

[١] وزارة الداخلية،مديرية البلديات العامة،مجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بأمور البلديات،مطبعة النجاح،(بغداد،١٩٥٠)،ص ص،١-٣٠.

[٢]للمزيد عن هذه الدوائر وموظفيها وأنشطتها ،ينظر: د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،الملفات رقم ٣٢٠٥٠/٢٢٢٨٣، ٣٢٠٥٠/٢٥٤٢ .

[٣] الهيئة العامة للاثار والتراث ،قسم الهندسة والصيانة،سجل الخرائط والمخططات لسنة ١٩٢٠؛ جيرترود لوثيان بيل،العراق في رسائل المس بيل،ترجمة جعفر الخياط،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧)، ص ٢٢٠.

المبحث الثاني

تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩

أولاً :- المتغيرات الإدارية والوظيفية:-

شَهِدَتْ تشكيلات وزارة الداخلية بمختلق دوائرها ومؤسساتها وأقسامها تغيرات عديدة مواكبةً لتطور الحياة من جهة،ومحاولة مناهج الوزارات والمسؤولين الذين شغلوا الوزارة لترقية عمل مؤسساتهم، نحو الأفضل،من جهة أخرى،فقد استحدثت خلال المدة١٩٢٥-١٩٣٩ ،العديد من الدوائر والمديريات والشعب التابعة لوزارة الداخلية، والأقسام الأخرى منها،أُلغيت أو عُدلت أو وسِعت أو دُمجت مع غيرها من دوائر وشُعب الوزارة،بحسب مقتضيات المصلحة العامة،وما كان يراهُ مسؤولو الوزارة من مسوغات لمثل هكذا متغيرات،وهذه الحالة أثرت بدورها في موظفي الوزارة سلباً وإيجاباً فهناك من خدمته تلك الفرص لإشغال وظيفة جديدة في الوزارة وتوابعها،وبالمقابل هناك العديد من الموظفين،قد تضرروا بسبب تلك المتغيرات.

بدأت المتغيرات الإدارية والوظيفية في سنة ١٩٢٥ ،فتشكلت إدارة جديدة باسم(إدارة السفر والإقامة والجنسية)بعد أن كانت شعبة تابعة لدائرة التحقيقات الجنائية منذ تأسيسها سنة ١٩٢١ [١].كما باشرت وزارة الداخلية،من خلال مديرية الشرطة العامة في سنة ١٩٢٥باستحداث قوة من السيارات المسلحة للشرطة في الحدود الجنوبية القريبة من نجد،لتكون نواة لتأسيس القوة السيارة،ومهمتها إجراء الدوريات في الطرق العامة وتعقب المجرمين[٢].

كما تشكلت دائـــــرة النفوس بملاك منتظم ومستقل لأول مرة وأُسندت مديريتهـا

---

[١]عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق، دار الكشاف للنشر والطباعة،جـ٢،(بيروت،١٩٥٦)،ص ص، ١٨٢-١٨٣.

[٢]الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ٢٠٦.

العامة إلى طه الهاشمي[١]،وأسندت المديرية المذكورة أواخر سنة ١٩٢٦ إلى السيد جميل العزاوي،الذي أجرى كادره البسيط محاولة لعملية تسجيل النفوس العام وذلك يوم١ تشرين الاول١٩٢٧،وظهر عدد نفوس العراق بحدود(٢،٩٦٨،٧٥٤)نسمة[٢]. وتم ذلك بعد صدور(قانون تسجيل النفوس)رقم (٥٤) لسنة ١٩٢٧،الذي أوجب على وزارة الداخلية بتشكيل مديرية عامة في مقر الوزارة وفي الملحقات دوائر نفوس وذلك للقيام بتسجيل معاملات النفوس وفقاً للتعليمات التي أصدرها وزير الداخلية[٣].والغاية من تسجيل النفوس العام هي((معرفة عدد النفوس الساكنة في المملكة العراقية مع تثبيت العمر والمهنة والأوصاف الجسمية))[٤].كما جاء في مسودة سجل النفوس العام.

واستحدثت وزارة الداخليةفي مطلع سنة ١٩٢٨،مدرسة المفوضين لتخريج مفوضي الشرطة،وبذل الجهود لتطوير قابليات(الشرطة) من حيث الإعداد والتدريب والتثقيف[٥].

وفي بداية سنة ١٩٢٩ تألفت قوة الشرطة في البادية الجنوبية بدرجة مديرية،وكانت من أهم واجبات تلك القوة المحافظة على الأمن والنظام الداخليين ،ومنع العشائر العراقية من الغزو ، وحسم المنازعات التي تقع بين العشائر[٦].

---

[١]من الضباط العراقيين البارزين،تقلد مناصب عسكرية وإدارية عديدة بما في ذلك رئاسة الوزارة. وللمزيد عن سيرته وحياته السياسية والعسكرية،ينظر:يحيى كاظم المعموري،طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد،١٩٨٩؛ طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، د.م،ط١، (بيروت،١٩٦٧)،ص ص،٥-٩.

[٢]ذنون يونس الطائي،الأوضاع الإدارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة الموصل،١٩٩٨،ص١٠٤؛جريدة الوقائع ،العدد(٥٧٨) في ١٩٢٧/٩/١١،ص١.

[٣]الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،قانون تسجيل النفوس العام وتعليمات تسجيل النفوس العام رقم (٥٤) لسنة ١٩٢٧، مطبعة الحكومة،١٩٢٧،ص١.

[٤]المصدر نفسه،ص ١٥.

[٥] باقر أمين الورد،حوادث بغداد في اثنتي عشر قرناً ،مطبعة النهضة،ط١،(بغداد،١٩٨٩)،ص٢٨٨.

[٦]د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٢٩، مطبعة الحكومة،١٩٣٠،ص ٧٧.

وتحولت مديرية الأمور الحقوقية المرتبطة سابقاً بمقر الوزارة إلى مديرية قضايا العشائر، وذلك بموجب نظام وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ١٩٢٩،والتي تقوم بتمييز قضايا العشائر حسب أحكام نظام منازعات العشائر[١].

وفي سنة ١٩٣٠،صدر البيان رقم س/٧١٣ من وزارة الداخلية بإلغاء عنوان (نائب مفتش الشرطة العام لإدارة التحقيقات الجنائية المركزية وإدارة السفر والإقامة والجنسية)[٢]،وشهدت السنة ١٩٣٢ توسع في مهام وواجبات قوة شرطة المرور[٣]، وتأسست مديرية شرطة الكمارك في١ آب١٩٣٣ لمتابعة عمليات التهريب والحد منها[٤]. كما قامت وزارة الداخلية بدمج مديرية شرطة السكك الحديد بملاك مديرية الشرطة العامة،وتحددت واجباتها بالمحافظة على الأمن والنظام فيما له مساس بسير القطارات على السكك الحديد وفي المحطات، والمحافظة على الأموال والبضائع المشحونة وسلامة الركاب[٥].

في أواخر سنة ١٩٣٣ وبداية ١٩٣٤،شهدت مؤسسات الوزارة تطوراً واضحاً في إدارة التحقيقات الجنائية المركزية من خلال إحداث تشكيلات(ضباط الأمن) في مناطق العراق الشمالية والوسطى والجنوبية ، وذلك بناءً للحاجة الماسة لأجل تزويد إدارة

---

[١]فاضل عوني،شرح نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨،(بغداد،١٩٥٥)،ص ص،١٧-٢١؛ عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢،(بغداد،١٩٧٨)،ص١٣٠.

[٢]وجيه يونس وإسماعيل الراشد،المحيط في تشكيلات الشرطة العراقية،د.م،ج٢،(بغداد،١٩٥٤)، ص ٤٣٨؛ الوقائع،العدد(٨٣٦)،في ١٩٣٠/٢/٢٤.

[٣]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة١٩٣٢،مطبعة الحكومة ، (بغداد،١٩٣٣)،ص٣٢.

[٤]المصدر نفسه،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤)،ص٧٥.

[٥]للمزيد عن السكك الحديد في العراق وتطورها،ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،البلاط الملكي ، وزارة الاقتصاد والمواصلات،ملفة رقم ص/١٠،السكك الحديدية ١٩٢٤-١٩٣٢؛ علي ناصر حسين،تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤-١٩٤٥،مطبعة السكك،(بغداد،١٩٨٦) .

التحقيقات الجنائية المركزية بمعلومات عما يتعلق بواجبها في الألوية[١]،وكانت وظائف هؤلاء الضباط الرئيسة مساعدة الألوية من وجهة التحقيق السري في الجرائم الخطيرة بصورة عامة، والتحقيق عن هوية المجرمين الخطرين على وجه التفصيل مع ميزاتهم والطريقة الجنائية التي يرتكبونها،ومسك سجلات للمجرمين الهاربين في الألوية، والمقبوض عليهم بصورةصحيحة، ودَرس وتَتبعحالات الأجانب والسياح،في منطقتهم ومعرفة حركاتهم واختلاطاتهم وعلاقاتهم بأفراد الشعب، ودرس ومتابعة حوادث وأعمال العصابات وتطور أحوالهم والاهتمام باللاجئين والجناة الفارين الأجانب،لاسيما من البلدان المجاورة.وكذلك درس حالة الطرق والمعابر وحالة التهريب للأموال الكمركية،وغير ذلك من الأعمال التي هي اختصاص مديرية إدارة التحقيقات الجنائية[٢].

وخلال السنة ١٩٣٥ أوكلت إدارة(شُعب الاستخبارات) المؤسسة في مديرية شرطة الألوية والتي كانت تحت إدارة ضباط الأمن في الألوية،إلى إدارة مدير شرطة اللواء نفسه، وذلك لتسهيل العمل والسرعة بإنجازه[٣].كما الفت وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٣٥-١٩٣٦ قوة (شرطة الأخلاق)،التي ينحصر عملها في منع كل أمر ينافي الآداب والأخلاق حسب أحكام القوانين النافذة[٤].وشهدت السنة نفسها استحداث قوة ساندة للشرطةعرفت بقوة (الدرك)، نتيجة للأحداث التي وقعتفيمنطقة الفرات الأوسط والمنتفك (ذي قار)،مثل حركات الرميثة الأولى والرميثة الثانية وسوق الشيوخ، وكذلك حركات المنطقة الشمالية في بارزان[٥] وسنجار وغيرها[٦]،وقد واجهت وزارة ياسين الهاشمي[٧] هذه الحركات العشائرية

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٤،مطبعة الحكومة،(بغداد ،١٩٣٦)،ص٢٨.

[٢] المصدر نفسه،ص٢٩.

[٣] المصدر نفسه،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة١٩٣٥،مطبعة الحكومة،(بغداد ،١٩٣٦)،ص٢٧.

[٤] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،جـ٤،ص٢٠٩؛ الحكومة العراقية،وزارة الداخلية، الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص٢٠٨.

[٥] قرية صغيرة تقع شمال الموصل وتنتسب اليها عائلة البارزاني المعروفة ،ينظر:عبدالرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة دار الكتب ، ط ٦ ، (بيروت، ١٩٨٠) ؛جريدة الاستقلال،العدد(٢٦٠٩) في ١٩٣٥/١٠/٣١.

[٦] للمزيد عن أبرز الثورات والإنتفاضات والإنقلابات التي شهدها العراق الملكي ينظر: الملحق رقم (٣).

[٧] من كبار رجال الدولة العراقية والمهيمنين في عهد نشأتها،ولد سنة ١٨٨٤ في محلة البارودية من احياء بغداد،شغل وظائف ومناصب مختلفة منها :متصرفاً للواء المنتفك سنة ١٩٢٠،اشترك في وزارة عبدالمحسن السعدون وزيراً للمواصلات والاشغال سنة ١٩٢٢-١٩٢٣،انتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي ، فلما انعقد المجلس اخُتير نائباً ثانياً للرئيس في ١٩٢٤/٣/٣١،الف =

بمنتهى الشدة[١]،على اعتبار إنها تهدد الأمن والنظام الداخلي.

كما قامت وزارة الداخلية ببذل الجهود لتوسيع الخدمات الزراعية والبيطرية فأسست مدرسة الزراعة (الكلية الزراعية الملكية)،ومستشفى بيطري في السليمانية[٢].

وزادت الحكومة اهتمامها بالأمور الزراعية وتطويرها لإنعاش الاقتصاد العراقي المتعثر، وكذلك الحال مع البيطرة، ولأجل تحقيق أهدافها تلك شكلت وزارة الري والزراعة بموجب الأمر المرقم (٤٠) لسنة ١٩٢٧،ونصت المادة الثانية منه: ((تنقل دوائر الري والمساحة والزراعة والأملاك الأميرية والبيطرة من الوزارات المرتبطة بها .. وتصبح تحت وزارة جديدة تدعى وزارة الري والزراعة))[٣]،وبذلك تقلصت دوائر وزارة الداخلية، بعد دمج دائرتي الزراعة البيطرة في وزارة واحدة وانفكاكهما من وزارة الداخلية.

وفي الجانب الإداري،فقد صدر نظام وزارة الداخلية رقم(٢٠)لسنة١٩٢٩، ويلاحظ من خلال دراسة هذا النظام إلغاء وظيفة السكرتير ومعاون السكرتير وأُستحدث عوضاً عنهما المكتب الخاص الذي كان مختصاً بالوزير وتحت امرته مباشرة[٤]،ومن الدوائر المهمة التي استحدثت في هذا النظام هي مديرية الداخلية العامة التي يرأسها (مدير الداخلية العـــــام) الذي يعاون الوزير

= وزارته الأولى في ١٩٢٤/٨/٤وشغل وزارة الدفاع علاوة على رئاسة الوزارة،اسس حزب الشعب في تشرين الثاني ١٩٢٥،عين وزيراً للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية في ١٩٢٦/١١/٢١-١٩٢٨/١/١٤، ألف حزب الاخاء الوطني سنة ١٩٣٠،تزعم المعارضة ضد حكومة نوري السعيد والمعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠، ألف وزارته الثانية في ١٩٣٥/٣/١٧ وظل في الحكم إلى ١٩٣٦/١٠/٢٩ حين اضطر إلى الاستقالة على اثر انقلاب بكر صدقي،وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية،ينظر:سامي عبدالحافظ القيسي،ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي١٩٢٢ -١٩٣٦،مطبعة حداد،جـ١-جـ٢، (البصرة،١٩٧٥) ، ص ٢٥ وما بعدها.

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٨٩٥، تقرير رئيس أركان الجيش إلى وزير الداخلية،آذار ١٩٣٥،و١١،ص١٣؛سامي عبد الحافظ القيسي،المصدر السابق ،ص ص،٢١٧-٢٣٧.

[٢] الوقائع،العدد(٤٦٣)في ١٩٢٦/٨/١٢،ص٢؛باقر أمين الورد،المصدر السابق،ص٢٨٤.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧،مطبعة النجاح،(بغداد،١٩٢٧) ، ص١١٣؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث،جـ٣،ص ص،٤٧-٤٨.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،البلاط الملكي،ملفة رقم ٣١١/٣٧٧،نظام وزارة الداخلية رقم (٢٠)لسنة١٩٢٩،و٧٧،ص١٨٠.

في إدارة الشؤون الداخلية للوزارة[١].

وفي سنة ١٩٣٠،وحِدّت أعمال النفوس والتجنيد بدائرة واحدة باسم (مديرية النفوس والتجنيد العامة)،لتسهيل تنفيذ قانون الدفاع الوطني الذي أُزمع تطبيقه وقتذاك[٢].

وخلال السنة نفسها تألفت إدارتان منفصلتان عن نائب مفتش الشرطة العام هما إدارة السفر والإقامة والجنسية،وإدارة التحقيقات الجنائية،التي تشمل(شُعب:الجنائية، الخاصة ،وطبع الأصابع)[٣].

يُظهر فصل إدارة السفر والإقامة والجنسية عن التحقيقات الجنائية،التطور الحاصل في مؤسسة وزارة الداخلية،بما يؤمن تطور دوائر السفر (الجوازات)،والإقامة،لاسيّما وان العراق قد تأهل للدخول في عصبة الأمم بعد الوعود البريطانية في موعد أقصاه سنة ١٩٣٢،بموجب معاهدة ٣٠حزيران١٩٣٠[٤].

واجهت وزارة الداخلية في الأول من تموز سنة ١٩٣١ مشكلة اعتداء الشرطة الإيرانية على الحدود العراقية ببنائها مخفراً لها بالقرب من(جيا وسورخ) داخل قضاء خانقين،فأوعز وزير الداخلية مزاحم الباجه جي[٥] إلـــــى متصرف لواء ديالى عبد المجيد

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،م.م.و، القرارات الصادرة في نيسان وأيار وحزيران ١٩٣٠،ص١٢.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣١)، ص١٧.

[٣] وجيه يونس واسماعيل الراشد،المصدر السابق،ص٤٣٨؛الوقائع،العدد(٨٣٦) في١٩٣٠/٢/٢٤.

[٤] عقدت هذه المعاهدة بعد جهود بريطانية وعراقية مشتركة، ولم تختلف عن سابقاتها من المعاهدات العراقية –البريطانية، حيث أبقت النفوذ البريطاني في العراق،وللمزيد عن المعاهدة وبنودها،ينظر: عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،مطبعة دار الكتب،ط٥، (بيروت،١٩٨٢)،ص ص،٢٠٥-٢٧٠؛فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧)،ص ص،٢٤٣-٣٠٩.

[٥] ولد في بغداد سنة١٨٩١ وأنهى دراسته الإعدادية فيها،نال شهادة مدرسة الحقوق ببغداد سنة١٩١٢، من مؤسسي النادي الرياضي العلمي سنة ١٩١٣،عُين محامياً للخزينة في البصرة سنة ١٩١٤،انتخب نائباً عن الحلة في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤،أصبح وزيراً للمواصلات والأشغال للمدة من ١٩٢٤/٨/٤- ١٩٢٥/٦/٢٥،تقلد مهام وزارة العدلية (وكالة)من ١٩٢٥/٣/١٤وحتى استقالة الوزارة،انتخب نائباً عن الحلة سنة ١٩٢٥،شغل منصب وزارة الداخلية (وكالة) في ١٩٣١/٣/٢٥ ثم وزيراً اصيلاً للوزارة نفسها في٢٥/ ١٩٣١/٤ وحتى ١٩٣١/١٠/١٩،أصبح رئيساً للوزراء ووكيلاً لوزارة الخارجية في=

اليعقوبي أن يقوم بهدم المخفر الإيراني. لكن المفتش الإداري جلال بابان[١] حذر الوزارة من مغبة هذا العمل واقترح تشكيل لجنة خاصة بالتحقيق بالموضوع.وفعلاً تألفت اللجنة المذكورة وقامت بالتحقيق وثبت ان المخفر يقع داخل الأراضي العراقية ،وتم إبلاغ ذلك الى إيران فاعتذرت وانسحبت شرطتها.[٢]وهذا يدل على عقلية راجحة ونيرة وأفكار صائبة مدروسة تصب في خدمة الوطن وتبعد الشرور عنه ،وهذا يسجل لإيجابيات الجهاز الإداري لوزارة الداخلية.

وفي تموز سنة ١٩٣٣تشكلت (هيئة التفتيش الإداري) بعد صدور القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣، وهو قانون التفتيش الإداري[٣].

وفي حزيران ١٩٣٤،تم إعادة تشكيل مديرية النفوس العامة،لإعادة تسجيل نفوس العراق تمهيداً لتنفيذ قانون التجنيد الإلزامي،وقُدر عدد سكان العراق أواخر سنة ١٩٣٥ بحدود أربعة ملايين نسمة[٤].

=٦/٢٦/ ١٩٤٨،اشترك في وزارة على جودة الأيوبي الثانية نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية للمدة من ١٩٤٩/١٢/١٠- ١٩٥٠/٢/٥،كان عضواً في مجلس الأعيان للمدة من تموز ١٩٤٨- نيسان ١٩٥٠، أدركه الموت في جنيف سنة ١٩٨٢.وللمزيد عن سيرته ودوره السياسي في العراق ،ينظر:عدنان الباجه جي ،مزاحم الباجه جي سيرة سياسية،منشورات مركز الوثائق والدراسات،(لندن،د.ت)؛مير بصري،اعلام السياسة في العراق الحديث،دار الريس للكتب والنشر،(لندن،د.ت)،ص ص، ٢١٥-٢٢٠.

[١] ينتمي إلى الأسرة الكردية البابانية المعروفة،ولد في مدينة الكوت سنة١٨٩٢ ،تخرج من مدرسة الهندسة العسكرية في استانبول سنة ١٩١٢برتبة ملازم في سلك المدفعية،عين عضواً في مجلس الأعيان سنة ١٩٣٧وحتى سنة ١٩٤٥،كان له آراء في السياسة والاقتصاد ..،وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي، ينظر: رجاء زامل كاظم الموسوي،جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد،جامعة بغداد ،٢٠٠٢،ص٧ وما بعدها.

[٢] طارق عبد الحميد الكنين،محنة الجهاز الإداري العراقي،مطبعة شفيق،(بغداد،٢٠٠٥)،ص٣٣.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،القسم الأول،قانون التفتيش الإداري رقم(٤٢)لسنة١٩٣٣،المواد(١-٣)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤)،ص٤٦٧.

[٤] الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الدليل الرسمي لسنة١٩٣٦،ص٢٧١.

ثم صدر النظام رقم(٢٢) لوزارة الداخلية لسنة ١٩٣٥،حيث تشكلت الوزارة من: الوزير،والمستشار،والمكتب الخاص،وهيئة التفتيش الإداري،ومديرية الإدارة العامة، ومديرية العشائر العامة،ومديرية البلديات العامة،ومديرية الشرطة العامة،ومديرية الصحة العامة،وهيئة التفتيش الصحي،ومديرية النفوس العامة،ومديرية السجون العامة، ومديرية الدعاية والنشر[١].

يبدو من النظام المذكور،استحداث هيئة التفتيش الصحي،التي يرأسها مفتش الصحة العام،والذي يقوم بتفتيش دوائر الصحة ومؤسساتها حسبما يأمر به الوزير[٢].وهي تبدو محاولة من الوزارة لمعالجة تردي الأوضاع الصحية في العراق وزيادة فاعلية المؤسسة الصحية لتكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها.

وفي مجال الصحة ايضاً،قامت الوزارة بربط الكلية الطبية الملكية بمديرية الصحة العامة التابعة لوزارة الداخلية من حيث الشؤون الإدارية والوظيفية والإشراف على التدريس فيها[٣].

كما أسست وزارة الداخلية معهد الطب العدلي في سنة ١٩٣٢،تحت إدارة وإشراف مديرية الصحة العامة[٤]. كما أنشأت وزارة الداخلية في سنة ١٩٣٥،العديد من المستشفيات والمستوصفات في ألوية العراق المختلفة لدعم الحالة الصحية وتخليص

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،القسم الثاني،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٣٦)،المواد(١-٦)،ص ص،٩٠-٩١؛جريدة الوقائع،العدد(١٤٢٩)،في١٩٣٥/٦/١١،ملحق العدد (نظام وزارة الداخلية)رقم(٢٢)لسنة١٩٣٥،ص٢.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،المادة الثانية عشر،ص٩٣.

[٣] موسيس ديرها كوبيان،حالة العراق الصحية في نصف قرن،دار الرشيد للنشر،ط٢،(بغداد،١٩٨١)، ص ص،١٥-١٦.

[٤] عبد الرزاق الهلالي،معجم العراق،جـ٢،ص ٢١٢.

المواطنين من الأمراض الفتاكة التي كانت منتشرة آنذاك[١].

وصدر في سنة ١٩٣٥نظام مدرسة موظفي الصحة رقم(٤١) لسنة ١٩٣٥وذلك ((لتدريب موظفين للخدمة في مصلحة الصحة بصفة مساعدين للأطباء ومضمدين فنيين ومستحضرين في الصيدلية،ومفتشين صحيين))[٢].

كما اهتمت وزارة الداخلية بأمور القرطاسية والطباعة،فاستحدثت دائرة القرطاسية سنة ١٩٢٦،لكي تقوم بتجهيز دوائر ومؤسسات الدولة بالأمور والحاجات القرطاسية[٣].

كما استحدثت وزارة الداخلية سنة ١٩٢٩مكتب المطبوعات ليقوم بمراقبة الصحف الداخلية وتزويدها بما يتعلق بسياسة الحكومة فضلاً عن إدارة الجريدة الرسمية ونشر بلاغات الحكومة[٤].

وشُكلت في سنة ١٩٣٠مديرية مطبعة الحكومة بعد دمج دائرة القرطاسية بدائرة مطبعة الحكومة بموجب القانون رقم(٣) لسنة ١٩٣٠[٥].

كما استحدث رئيس الوزراء نوري السعيد دائرة باسم (ملاحظية المطبوعات) في أواخر سنة١٩٣١ جعلها القناة المخولة التي تُخرج الأخبار للصحفيين،الذين مُنع اتصالهم

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٣٢٠٥٠/٨٢٠٨،كتاب وزارة الداخلية/المحاسبة،رقم ٢٧٩٩٤ في ١٩٣٥/١١/٢٠،إلى رئاسة الهيئة التفتيشية للمنطقة الرابعة/ الديوانية،إنشاء مستوصفات في الألوية العراقية،و ٢،ص٤.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،نظام رقم(٤١)لسنة ١٩٣٥(نظام مدرسة موظفي الصحة)،المادة الأولى،ص١٨٥؛جريدة الوقائع،العدد(١٤٦٢)في ١٥/١٠/ ١٩٣٥، ص٤٣٦.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٦،مطبعة النجاح،١٩٢٧، ص١٨٢.

[٤] المصدر نفسه،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩،القسم الثاني،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٠)، ص٧٤؛ الوقائع،العدد(٨٢٢) في ١٩٣٠/١/٦،ص١.

[٥] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣١،ص١٧؛ د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٠،مطبعة دنكور الحديثة،(بغداد،١٩٣١)،ص٢٣.

بموظفي الدولة ورؤساء دواوينها،وذلك لأجل توجيه ضربات قاسية للمعارضة من خلال التشدد مع الصحف الناطقة باسمها ،لاسيّما بعد حوادث الاضطرابات في منطقة (بارزان) في الشمال، وإضراب الرسوم البلدية لسنة ١٩٣١في بغداد ومناطق العراق الأخرى[١].

وضمن توجهات مديرية السجون العامة إلى السعي للقضاء على البطالة في السجون،وإفادة المسجونين من بعض الحرف والمهن،قررت في ٥حزيران١٩٣٣،شراء مطبعة صغيرة لتمرين المسجونين الأحداث عليها،وقامت ايضاً بإحداث مكتبة داخل بناية السجن المركزي ببغداد،تحتوي على كتب إرشادية واجتماعية وتهذيبية ،لمساعدة المسجونين في إصلاح أنفسهم واستقامتهم ليخرجوا عناصر صالحة تعمل في خدمة المجتمع[٢].

وظهرت لأول مرة سنة ١٩٣٥،مديرية باسم (مديرية الدعاية والنشر)،يدير أعمالها مدير يرتبط مباشرة بالوزير،ومن أهم واجباته ملاحظة منح الإجازات للصحف والمجلات والمطابع،ومراقبة تطبيق قانون المطبوعات والمطابع،ومراقبة الكتب والمجلات والصحف التي ترد من الخارج،وما يطبع في العراق من الكتب ونشر الجريدة الرسمية وتزويد الصحف بالمعلومات اللازمة ، وتأسيس وكالة الأخبار البرقية وتنمية الشعور الوطني،

[١] كان سبب الإضراب الذي يسمى ايضاً بـ(ثورة الشعب الصامتة)،هو صدور قانون رسوم البلديات رقم(٨٦) لسنة ١٩٣١،الذي رفع من رسوم بعض المهن والحرف،مما هيج أصحاب تلك المهن،وقامت وزارة الداخلية بجهود كبيرة لحسم الخلاف،وللمزيد عن الموضوع،ينظر:شهاب احمد الحميد،الثورة الصامتة،إضراب بغداد ١٩٣١،د.م،(بغداد،١٩٨٧)؛صادق قدير الخباز،نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، د.م، (بغداد، د.ت)،ص٤٢.

[٢] ذنون يونس الطائي،المصدر السابق،ص١٤٤؛ جريدة العمال ، العدد (١٢١) في١/٢٦/ ١٩٣٣؛ جريدة الاحرار،العدد(٩)في١٩٣٣/٦/٢٠؛

وبث الأخلاق والآداب،والاهتمام بالدعاية للعراق في الخارج..[١].وفي تشرين الأول سنة١٩٣٩،أُلغيت مديرية الدعاية والنشر والإذاعة العامة،وحلت مكانها مديرية باسم (مديرية الدعاية العامة)،بدعوى تطوير المؤسستين الدعاية والإذاعة وجعلهما تواكبان المؤسسات المناظرة لها في الدول العربية والأجنبية[٢].

لكن الباحث يرى إنها كانت متفقة مع سياسة الحكومة العراقية في زيادة سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام والدعاية لاسيما وكان العالم يشهد بدايات الصراع الدولي في أحداث الحرب العالمية الثانية وموقف العراق المنقسم بشأن المشاركة في الحرب من عدمها.

وفي الحقل الخدمي حدثت تطورات ملحوظة،ففي السنة ١٩٢٩ تشكلت مديرية أمور البلديات،التي تنظر في جميع أمور البلديات التابعة للوزارة ويتبعها مفتشو البلديات[٣].وتم فك ارتباط لجنة إسالة الماء[٤]من وزارة الاقتصاد والمواصلات وإعادة ربطها بوزارة الداخلية بموجب القانون رقم(٣٤) لسنة١٩٣٥[٥].

---

[١]الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ص،١٩٢-١٩٤.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،مطبعة الحكومة،القسم الأول، المرسوم رقم(٥٩)لسنة١٩٣٩،(بغداد،١٩٣٩)،ص ص،٢٩٢-٢٩٤.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم٣٧٧/٣١١،و٧٧،ص١٨٢.

[٤] نصبت أمانة العاصمة سنة١٩٢٧ جهاز صغير لتصفية المياه في الكرادة الشرقية،ووضعت برنامجاً لتصفية المياه في الكرخ.وفي سنة١٩٣١ صدر قانون لجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد رقم(١٠٤)لسنة١٩٣١ الذي جعل لها شخصية حكمية ، فتوسعت سنة ١٩٣٢ في تجهيز الكرادة الشرقية بأكملها وازداد عدد المشتركين إلى(١٦٠٠٠) في سنة ١٩٣٤ بعد ان كان عددهم في سنة ١٩٢٤(٤٠٠٠) مشترك فقط.وللمزيد عن الموضوع،ينظر:الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ص،٢٧٩-٢٨٢؛عماد عبد السلام رؤوف،تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد،مجلة المورد،العدد الرابع،المجلد الثامن،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩) ، ص ص،١٩٤-١٩٥.

[٥]الوقائع،العدد(١٥٣٠) في ١٩٣٦/٨/١٠،ص٣٤٠.

وفي أواخر سنة ١٩٣٩،شهدت مؤسسات وزارة الداخلية تغيراً كبيراً ،حيث انتقلت مديريات الصحة العامة،والكلية الطبية الملكية العراقية وهيئة التفتيش الصحي،ومديرية النفوس العامة ومديرية السجون العامة،إلى وزارة جديدة تحت اسم (وزارة الشؤون الاجتماعية) وذلك في تشرين الأول من السنة المذكورة [١].

خلاصة القول ،إنَّ وزارة الداخلية شهدت تبديلات في دوائرها وشعبها المختلفة،بدواعٍ كثيرة اقتصادية وإدارية وحتى سياسية واجتماعية،تلتقي بهدف واحد،وهو ترقية عمل مؤسسات الوزارة الخدمية والإدارية والأمنية، لما يؤمن أفضل الخدمات للمواطن العراقي ورفع المستوى الاجتماعي بالتخلص من حالات المرض والجهل والتخلف،لبناء مجتمع جديد متطور،ويمكن القول إنَّ تلك المتغيرات التي جاء بعضها شكلياً في مستوى الاستحداث، كما هو الحال في إنشاء مصلحة نقل الركاب في العاصمة .كما لا يخفى على المتتبع للحدث العراقي،بعض المواقف المتشددة والصلبة لوزارة الداخلية تجاه الأحداث الداخلية العديدة والمتنوعة،ما يعطي تصوراً ربما يكون متناقضاً عن سلوك ونشاطات الوزارة المذكورة،فتارةً تكون إجراءاتها منسجمةً مع القانون وتهدف لحفظ الأمن والنظام، وتارة أخرى تكون متعارضةً مع مواد الدستور وبنوده،لاسيّما ما يتعلق منها بالحريات المتنوعة كحرية الصحافة والأحزاب والاجتماع والرأي ..،وهناك قصور واضح قد يكون عفوياً أو متعمدا لبعض وزراء الداخلية ومؤسساتها ولاسيّما الأمنية في التعامل مع القضاياً الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٩.

ثانياً :- المتغيرات الإدارية في الألوية العراقية ١٩٢٥ -١٩٣٩ :-

تمثلت الإدارة المركزية في الألوية(المحافظات)بما فيها بغداد، بكل من المتصرف والقائممقام ومدير الناحية،يضاف إليهم عدد من الموظفين بإمرتهم، ويُعد المتصرف

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ج/١٨،تسلسل ٣٢٠٥٠/٣٠٠،المرسوم رقم (٥٩) لسنة١٩٣٩،إحداث وزارة الشؤون الاجتماعية،و ٦٠،ص ص،٤-٦.

الموظف الإجرائي الأكبر في اللواء ويكون مرتبطاً بمدير الداخلية العام أو مدير الإدارة العام حسب تركيبة مقر وزارة الداخلية[١]،ويكون المتصرف مسؤولاً عن إدارة لوائه، وهو نائب لكل وزارة وممثل لها،ومنفذ القوانين داخل لوائه تنفيذاً تاماً،وأن فروع الدوائر المركزية-عدا المحاكم-تابعة لإشرافه[٢].

قبل صدور قانون الألوية رقم(٥٨) لسنة ١٩٢٧،نلاحظ الكثير من التغيرات في الوحدات الإدارية،ولاسيّما الاقضية والنواحي،من استحداث ودمج وإلغاء،حسب سياقات وزارة الداخلية،وما كانت تمليه عليها ظروف البلد وأحواله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما لا يفوتنا الإشارة إلى أن المشاورين البريطانيين في الألوية،كانوا ينافسون الموظفين الإداريين العراقيين في سلطاتهم،وتعد مدة ما قبل ١٩٢٧،استمراراً لما سبقتها من أوضاع إدارية على الرغم من محاولات التغيير التي قد يكون أصاب بعضها،لكن القسم الأعظم منها لم تحظ بالنجاح المطلوب،ولاسيما أن تلك الحقبة كان المشروع السياسي فيها يطغى على الجهد الإداري في البلاد،وركزت الدولة على صيغة العلاقة مع بريطانيا ، ومحاولة التخلص من أعباء الانتداب البريطاني مما انشأ الازدواجية في الحكم الإداري في العراق[٣].

وخلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٧،كانت الوحدات الإدارية قد تعرضت لتبدلات كثيرة، ومتواصلة،كان أولها،هو إحداث قضاء الجبايش بلواء المنتفك وإلغاء قضاء شهربان (المقدادية) في لواء ديالى وجعله ناحية بدعوى قلة سكان القضاء ولمحاولة الاقتصاد في النفقات غير الضرورية، اما استحداث قضاءفي منطقة الجبايش ، فهو لأهمية هذه المنطقة،

[١] عبدالرزاق الهلالي،معجم العراق،جـ٢،ص٤٩.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة١٠٦/٣٢٠٥٠، تعيين وتحويل الموظفين،١٩٢٥،و٦،ص٦. ؛ د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧،القسم الأول،قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧،ص٢٤٢.

[٣] ذنون يونس الطائي،المصدر السابق،ص٢٠٩.

وزيادة سكانها ،ولبعدها عن مركز اللواء[١]،فأرادت بذلك وزارة الداخلية،تقديم الخدمات للمواطن بأقرب ما يمكن من دوائر الدولة.

وفي السنة ١٩٢٥ كان عدد الألوية في العراق (١٤) لواء،كما شهدت السنة ١٩٢٦ إحداث قضاء باسم الموصل ليضم النواحي المكونة لمركز اللواء[٢]،وفي نهاية السنة ١٩٢٦تم استحداث (٥) أقضية في مناطق العراق المختلفة و(٣٦)ناحية[٣].وهذا يوضح سعي وزارة الداخلية لتطوير الجهاز الإداري وتوسيعه ليشمل أوسع رقعة من ألوية العراق المختلفة،فضلاً عن العوامل المتعلقة بتطوير الإدارة،فان وزارة الداخلية كان لها هدف آخر هو زيادة عدد الموظفين العراقيين وإحلالهم محل الأجانب ولاسيّما البريطانيين بشكل تدريجي،وطبيعي ان إحداث وحدة إدارية أو قسم معين في وزارة الداخلية سيقابلهُ إحداث وظائف جديدة مما يُزيد من ملاك وزارة الداخلية بشكل متسارع.

بموجب قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧،فقد خَطَتْ الدولة العراقية خُطوةً متقدمةً باتجاه وضع الأُسُس الراسخة لبناء إدارة حكومية ذات أهداف ووظائف واضحة المعالم،فقد إنتقلَ القانون المذكور بالعراق نحو الانضباط والتوسع باتجاه استحداث دوائر جديدة وتطوير الدوائر القديمة بالشكل الذي يجعلها تُلبي حاجات المجتمع[٤].وبموجب هذا القانون تألفت هيئة الموظفين الإدارية في مركز اللواء من المتصرف والمحاسب ومدير التحريرات ومدير الشرطة ومن ممثلي الوزارات والدوائر الأخرى[٥].

---

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،م.م.و،قرارات مجلس الوزراء الصادرة في كانون الثاني وشباط وآذار ١٩٢٥ ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٦)،ص٢٨؛الوقائع،العدد(٤٦٢)في ١٩٢٦/٨/٩،ص١.

[٢]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،سجل الحكومة لسنة١٩٢٥،ص ص،١٠٩-١١٠؛سجل الحكومة لسنة ١٩٢٦،ص ص،١١٠-١١١؛م.م.و،القرارات الصادرة في نيسان وأيار وحزيران ١٩٢٦،مطبعة الحكومة، ١٩٢٧،ص١٣٨.

[٣] قحطان حميد العنبكي، المصدر السابق،ص٣٩٤.

[٤]ذنون يونس الطائي،المصدر السابق،ص١٠٧.

[٥] ينظر:قانون إدارة الألوية رقم (٥٨)لسنة ١٩٢٧في جريدة الوقائع،العدد(٥٦٦)في١٩٢٧/٧/٣٠،المادة السابعة، ص١.

لقد حدد القانون المذكور صلاحيات إحداث النواحي والاقضية باقتراح من وزير الداخلية،وموافقة مجلس الوزراء المقترنة بإرادة ملكية،كما مَنحَ القانون المتصرف صلاحيات ومسؤوليات كبيرة،يضاف إلى أن تعيينه يتم بإرادة ملكية بناءً على اقتراح من وزير الداخلية[١].

وفي شباط ١٩٢٨،مُنح الموظفون من غير الحكام (ومنهم المتصرفون والقائممقامون ومديرو النواحي) صلاحيات قضائية ،كانت في الأساس من اختصاص وزارة العدل[٢]، ويُعد هذا الإجراء أحد أنماط التدخل في السلطات القضائية،وهكذا فان وزير الداخلية والمتصرفين والقائممقامين ومديري النواحي أصبحوا حكاماً بدرجات مختلفة،وقد استغلت تلك السلطات للتأثير على الحريات الشخصية، والنشاطات السياسية للأفراد،إذ ان ممارستها تمَّ بشكل تعسفي لتحقيق أغراض شخصية ،ومنفعة ذاتية لجماعة على حساب جماعة أخرى[٣].ويتضح من ذلك أنَّ السلطات القضائية في العراق،لم تكن تتمتع بالاستقلال ولو حتى الظاهري الذي حَدَدهُ القانون العراقي (الدستور)،وكان للحكومة لاسيما وزارة الداخلية الدور الكبير في تسيير شؤون القضاء والعدالة في العراق مما انعكس سلباً على المجتمع العراقي،كما يُظهر ذلكَ عَجز السلطات القضائية عن أداء دورها ومهامها التي رسمها لها القانون،مما جعل العدالة وأمر تحقيقها بأيدي موظفين في الغالب هم جهلاء بطبيعة عمل القضاء.

وعندما تشكلت وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة في١٩ايلول١٩٢٩[٤]، وضعت

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧ ، قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧،ص ص ،٢٣٩-٢٤٠.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات ،جـ٢،ص ص،١٦٠-١٦١.

[٣] مُنحَ وزير الداخلية ،المتصرف،القائممقام ومديرو النواحي،صلاحيات إلقاء القبض وتفتيش المنازل وإصدار أحكام بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنين.للمزيد ،ينظر :المصدر نفسه، ص ص،١٦١-١٦٢.

[٤] انتهت هذه الوزارة بتاريخ ١٩٢٩/١١/١٣،بعد انتحار رئيسها عبدالمحسن السعدون،الذي تقلد مناصب ووظائف عديدة ومتنوعة في الدولة العراقية المعاصرة وللمزيد عن حياته وسيرته الإدارية والسياسية ، =

في منهاجها ضرورة انجاز العديد من المسائل المتعلقة بالوضع الداخلي لاسيما الشؤون الإدارية.كما أوضح المنهاج تجاوز المفتشين البريطانيين حدود صلاحياتهم وأخذهم مكانة ودور المتصرف ((لقد توغل المفتشون الإداريون في وظائف الإدارة والإجراء،خلاف ما هو مُصرح لهم في قانون التفتيش،واصبحوا يخابرون الدوائر المركزية في قسم عظيم من الوظائف الإجرائية مباشرة))[١].وهذا الأمر أدى بالنتيجة إلى شل يد المتصرفين،وسير الشُعب الإدارية في الألوية وفقاً لأراء وتوجيهات ومشورة المفتشين البريطانيين ،مما دفع بوزير الداخلية الى المطالبة بإنهاء هذه الحالة،وفعلاً تم ذلك في السنة ١٩٣٣[٢].

كما كان من آثار قانون انضباط موظفي الدولة رقم (٤١)لسنة ١٩٢٩ خلال السنة ١٩٣١-١٩٣٢، انه تم فصل قائممقام الشيخان بلواء الموصل في ٢١حزيران ١٩٣١[٣]، وأعقبه في ٢٣ حزيران عزل (٣٤) موظفاً ادارياً من مناصبهم كانت حصة لواء الموصل منهم(١١) موظف وذلك لأسباب إدارية ووظيفية[٤].

لم تحظَ عملية التغيرات في الوحدات الإدارية بالقبول من لدن بعض أعضاء مجلس الأعيان والنواب،فقد عارض العين آصف روفائيل من الموصل في مناقشات مجلس الاعيان سنة ١٩٣١ فصل قضاء سنجار عن ناحية تلعفر معللاً ذلك بان((كثرة التشكيلات في الدولة لا تؤمن المصلحة العامة))[٥]،وقد أيده في وجهة نظره العين محمد فاضل الذي

= ينظر:لطفي جعفر فرج،عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٨).

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٧٠٥١،أنظمة الإدارة،تاريخها ١٩٣٥،و٤، ص٤؛لطفي جعفر فرج،المصدر السابق،ص ص،٣٢٣-٣٢٦.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،القسم الأول،ص٤٦٧؛ الوقائع ،العدد(١٢٧٤)في ١٩٣٣/٧/١٧،قانون التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣،ص ٢٩٢.

[٣] ذنون يونس الطائي،المصدر السابق،ص ١١١.

[٤] المصدر نفسه،ص١١١؛الوقائع،العدد(١٤٩١) في ١٩٣٦/٢/٢٧.

[٥] م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي السادس،محضر الجلسة(١١٥)بتاريخ ١٩٣١/١/٢٨،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٣١)، ص٢١.

قال: ((.. أظن أنَّ ذلك الشيء لا يتفق والمصلحة العامة على حين ان الكثير من تلك الاقضية لا يستحق ان يكون ناحية))[١].

ولم تسلم الجهود التي كانت تبذلها وزارة الداخلية لتحسين الجهاز الإداري التابع لها،من النقد من قبل الصحافة العراقية،فقد أشارت جريدة الأحرار إلى ذلك بقولها:((إنّ جسم العراق العليل المصاب بأمراض اجتماعية وأسقام بدنية،به حاجة إلى إصلاح جوهري ووقاية وضعه الراهن من الخطر المقبل عليه من سوء الإدارة وسوء التصرف في الأمور))[٢]،وهذه إشارة واضحة إلى سلوك مؤسسات الدولة الإدارية التي تمثل دوائر وزارة الداخلية الثقل الكبير فيها،وهي تعبر أيضاً عن رأي المواطنين بأجهزة ودوائر وزارة الداخلية ذات المساس الكبير والمباشر بالمواطنين وحاجاتهم اليومية.

استمرت حالة التبدلات الوظيفية في الوحدات الإدارية بعد السنة ١٩٣٣، لكن يلاحظ على تلك التغيرات كانت أخف قياساً بالسنوات السابقة،ومن بين أبرز تلك التغيرات هي: إلغاء قضاء السيبة وإحداث ناحية بدله في لواء البصرة،وتم إعادة قضاء شهربان بلواء ديالى[٣]. وذلك لاعتبارات وأسس إدارية صرفة.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الإدارة البريطانية في العراق سعت ومنذ سنوات قيام الحكم الوطني في العراق،إلى كسب العديد من رؤساء العشائر العربية والشخصيات المعروفة والمؤثرة في المجتمع العراقي[٤]،وتمهيد الطريق لاستخدامهم موظفين إداريين(وبشكل خاص مديري نواحي)،وكانت تدفع لهم رواتب تتراوح بين ١٤,٢٥ إلى ٩٥ ديناراً وذلك لكسبهم للتعاون مع القوات البريطانية وتأييد سياستها في العراق ومعارضة السلطة المحلية والوقوف بوجه كل حكومة وطنية صادقة ، وهذا ما تم ملاحظته في إحداث

[١] المصدر نفسه ،ص٢٣.

[٢] جريدة الاحرار،العدد(٥) في ١٩٣٣/٦/١٤.وعن موقف وزارة الداخلية من الصحافة والرأي العام،انظر الفصل الخامس،المبحث الثاني.

[٣] الوقائع،العدد(١٢٤٠) في١٩٣٣/٤/١٣؛جريدة العمال،العدد(١٣٠) في ١٩٣٣/٤/٦؛جريدة الطريق، الاعداد: (٣٦، ١٠٨) في ١٩٣٣/٤/١٩،ص٢ وفي ١٩٣٣/٨/٤،ص٢.

[٤] عن العشائر العراقية وعلاقتها مع الحكومة، ينظر: المبحث الثالث من الفصل الخامس.

حركات عشائرية في منطقة الفرات الأوسط وغيرها خلال السنة ١٩٣٥-١٩٣٦[١]،على الرغم من أنَّ المؤرخ عبد الرزاق الحسني يورد أسباب أخرى إلى هذه الحركات أهمها: معارضة التجنيد الإجباري لأبناء هذه العشائر،أو بسبب سياسة الحكومة الرامية إلى تخفيف نشاط خصومها السياسيين من رؤساء العشائر الذي كان البعض منهم لا يميل إلى حكومة ياسين الهاشمي[٢]،ربما لاعتبارات نفعية ومصلحيه،أو قد تكون لأسباب تتعلق بسياسة الحكومة في مناطق الفرات الأوسط وعدم إنساجمها مع تطلعات الأهالي لأن يكون لهم دور اكبر في الحكومة العراقية.

المهم هنا هو دور وزارة الداخلية،فنلاحظ اتباعها سياسة الشدة مع الحركات العشائرية التي قامت خلال السنة ١٩٣٥-١٩٣٦،وتمَّ إعلان الإدارة العرفية في المناطق الثائرة، التي مَلَّ الناس فيها من تلك الأوضاع حتى قال الشاعر النجفي محمد علي اليعقوبي[٣]:

قالواْ وِزارَتَكم ياسين يرأسها وقائد الجيش طه في الميادين
فيارب طه وياسين بحقهما خلص عبادك من طه وياسين[٤]

شَهِدَتْ الأوضاع الإدارية في سنة ١٩٣٦،نوعاً من الاستقرار النسبي للتحولات في الوحدات الإدارية،بفضل آثار نظام انتقاء الموظفين الإداريين وترفيعهم رقم (١٥) لسنة ١٩٣٥، فقد كان للشروط الجديدة التي وضعها النظام ولاسيّما مسألة التحصيل العلمي والكفاءة والاستقامة[٥]،أثرها في تقليل عدد الموظفين المعينين لصعوبة توافر الشروط

---

[١] رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١،دار الحرية للطباعة(بغداد،١٩٧٩)، ص١٢٧.

[٢] عبد الرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث،جـ٣،ص ص،١٤٢-١٤٦.

[٣] يعتبر الشيخ اليعقوبي(١٨٩٤-١٩٦٥) الخطيب الأول في النجف الاشرف في زمانه،أسس مع عبد الوهاب الصافي جمعية الرابطة الأدبية في النجف الاشرف سنة ١٩٣٢،له ديوان شعر نفيس هو (الذخائر) مطبوع سنة ١٩٥٠، فضلاً عن ديوانه الثاني(ديوان اليعقوبي) المطبوع سنة ١٩٥٧،وكان يُعد من الثائرين على الأساليب القديمة.ينظر: طارق عبدالحميد الكنين،المصدر السابق، ص٦١.

[٤] المصدر نفسه،ص١٤٦.

[٥] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٣٥،القسم الثاني،نظام انتقاء الموظفين رقم (١٥)لسنة ١٩٣٥، ص ص،٤٣-٤٤؛الوقائع ،العدد(١٤١١) في ١٩٣٥/٤/١٥،ص٢.

من جهة،وبسبب سياسة وزارة ياسين الهاشمي الصارمة من جهة أخرى[١].

يمكن التوصل إلى بعض الملاحظات،منها أنَّ وزارة الداخلية أجرت تبدلات كثيرة بإحداث أقسام جديدة وتوسيع أقسام سابقة لتكون مديريات،وإلغاء مديريات أخرى،أو تحويلها إلى أقسام، كما إن الحالة الإدارية في الألوية ،شهدت التغيرات السابقة الذكر بدوافع متعددة قد تكون سياسية أو إدارية أو شخصية تتعلق بالموظف المعني نفسه، والشيء المفيد في هذه التغيرات، أنها أكدت دوماً على تحسين الحالة الإدارية والوظيفية من جهة ، والسعي لتقليص الموظفين الأجانب في دوائر وزارة الداخلية من جهة أخرى.

---

[١]صفاء عبدالوهاب المبارك،انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ((ممهداته وأحداثه ونتائجه))، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٧٣،ص ص،٧١-٧٧.

المبحث الثالث

تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩

وصِفَ الجهاز الإداري والوظيفي في العراق خلال مدة حكم الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣)بأنه رصين القواعد، لكن على الرغم من ذلك أتيحت الفرص للعديد من الموظفين أن يصلوا إلى القمة من دون مؤهلات تمكنهم من شغل مراكزهم بشكل أمثل ،من علم ومعرفة،وإخلاص،فأساء بعضهم سلطاته،واستغل بعضهم الأخر نفوذه لمصالحه الخاصة،وترك شؤون المجتمع من دون اكتراث.

استمرت الإدارة البريطانية في العراق حتى بعد صدور القانون العراقي(الدستور) سنة١٩٢٥،بتعيين الموظفين الأجانب في الوظائف المهمة في دوائر وزارة الداخلية ولاسيّما البريطانيين منهم،مقابل إعطاء الوظائف الثانوية(غير المهمة)للموظفين العراقيين[١].ويبدو أنَّ اعتماد الدولة على الموظفين الأجانب في إدارة الوظائف المهمة والحساسة،عائد إلى أن الدولة العراقية الحديثة مازالت تحت مقومات التكوين وبناء الكيان السياسي، وكان لابُدَّ لها من الإفادة من خبرة الآخرين الأكثر تطوراً في حقل الإدارة والسياسة ،ولو كانوا بصفة محتلين قبل مدة ليست ببعيدة.

استمر الموظفون الأجانب يشغلون المناصب والوظائف المهمة في وزارة الداخلية، خلال المـــــدة ١٩٢٨-١٩٢٩، ولاسيّما المستشارية ووظائف التفتيش الإداري، كما إن

---

(١) د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/١٤٣، موظفو وزارة الداخلية ١٩٢٥-١٩٢٧، و٢٩، ص٣١.

ضباط تفتيش الشرطة هم جميعاً من الأجانب أيضاً، كذلك استمر عدد الأطباء الأجانب مقارباً لعدد الأطباء والموظفين العراقيين في مديرية الصحة العامة[١].والجدير بالملاحظة خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٣، تناقص العدد الكلي للموظفين الأجانب،وهذا ينسجم وأهداف الحكومة العراقية،كما أنَّ أعداد الموظفين العراقيين قد شهد زيادةً يسيرةً،وهذا الأمر مردهُ إلى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية،التي بدأت تأثيراتها على العراق منذ أواخر سنة ١٩٢٩[٢].

وحتى سنة ١٩٣٢ كانت جميع الممرضات فـــي دوائر الصحة من الأجانب[٣]، وهذا

---

[١] للمزيد من التفاصيل عن أعداد كبار موظفي وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٢٨-١٩٢٩،ينظر: قحطان حميد العنبكي، المصدر السابق ،الجدول (٤٠)،ص ص،٩٠-٩١.

[٢] أُصيب العراق بخسارة مالية كبيرة،بعد ظهور مؤثرات الأزمة الاقتصادية العالمية عليه،بسبب هبوط أسعار المنتجات الزراعية، وكانت الحكومة العراقية قد أعدت تقريراً مفصلاً أوضحت فيه بعض المقترحات لمعالجة ودرء أخطار الأزمةعن العراق ومنها:ضرورة الاقتصاد في نفقات الدولة..، والاقتصار على استخدام العراقيين في المؤسسات التابعة للدولة،حيث ان الأضرار الحاصلة من استخدام الأجانب تكلف الميزانية عبئاً ثقيلاً..،وللمزيد عن أوضاع العراق خلال الأزمة الاقتصادية، ينظر ذلك تفصيلاً في : د.ك.و، الوحدة الوثائقية،البلاط الملكي،ملفة رقم ٣١١/١٤١٠، تقرير الحالة الاقتصادية العامة،كتاب من وزير المالية ياسين الهاشمي إلى رئيس الوزراء ناجي السويدي في١٩٢٩/١١/٢٥، و٢٤،ص٣؛مشتاق طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الكوفة/كلية الآداب،٢٠٠١،ص١٢ وما بعدها؛

C.O,Special Report by H.B-M.S government to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931,(London,1931) ,pp.50-52.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣٢،مطبعة الحكومة،(بغداد، ١٩٣٢)،ص ص،٥-١٦.

يوضح عزوف العراقيات عن التوظف في سلك الصحة آنذاك[١]،للاعتبارات الاجتماعية المعروفة، ولعدم الرغبة في العمل خارج المدن والقصبات اللأي يَسكُنَ فيها.

ومما تقدم يمكن القول،أنَّ مواقف الإدارة البريطانية في العراق المتمثلة بالمعتمد السامي البريطاني وتصلب مستشار وزارة الداخلية بشأن تقليص أعداد الموظفين الأجانب،تعود لأهداف استعمارية،من جهة،لبقاء النفوذ البريطاني في مؤسسات الدولة العراقية كافة وبشكل خاص ذات الأهمية الكبرى،مثل دوائر وزارة الداخلية،وكذلك أهداف اقتصادية لأجل إبقاء أكثر عدد ممكن من الموظفين البريطانيين الذين كانوا يتقاضون رواتب عالية جداً،كما أنَّ هناك سبباً آخر وهو محاولة البريطانيين،عدم امتلاك العراقيين الخبرة اللازمة لإدارة شؤون بلادهم ليظلوا به حاجة مستمرة لبريطانيا.

ومن الممكن توضيح مسار أعداد موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٣ بالشكل الآتي رقم (١).

---

[١]شهدت الاوضاع الصحية بعض التحسن في عقد الثلاثينات ومابعده،وللمزيد عن احوال العراق الصحية في تلك المدة،ينظر:متعب خلف الجابري،تاريخ التطور الصحي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢،رسالة ماجستير(غيرمنشورة)،كلية الآداب،جامعة البصرة،١٩٨٩؛حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥دراسة تاريخية،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية / ابن رشد،٢٠٠٠.

الشكل البياني رقم (١)

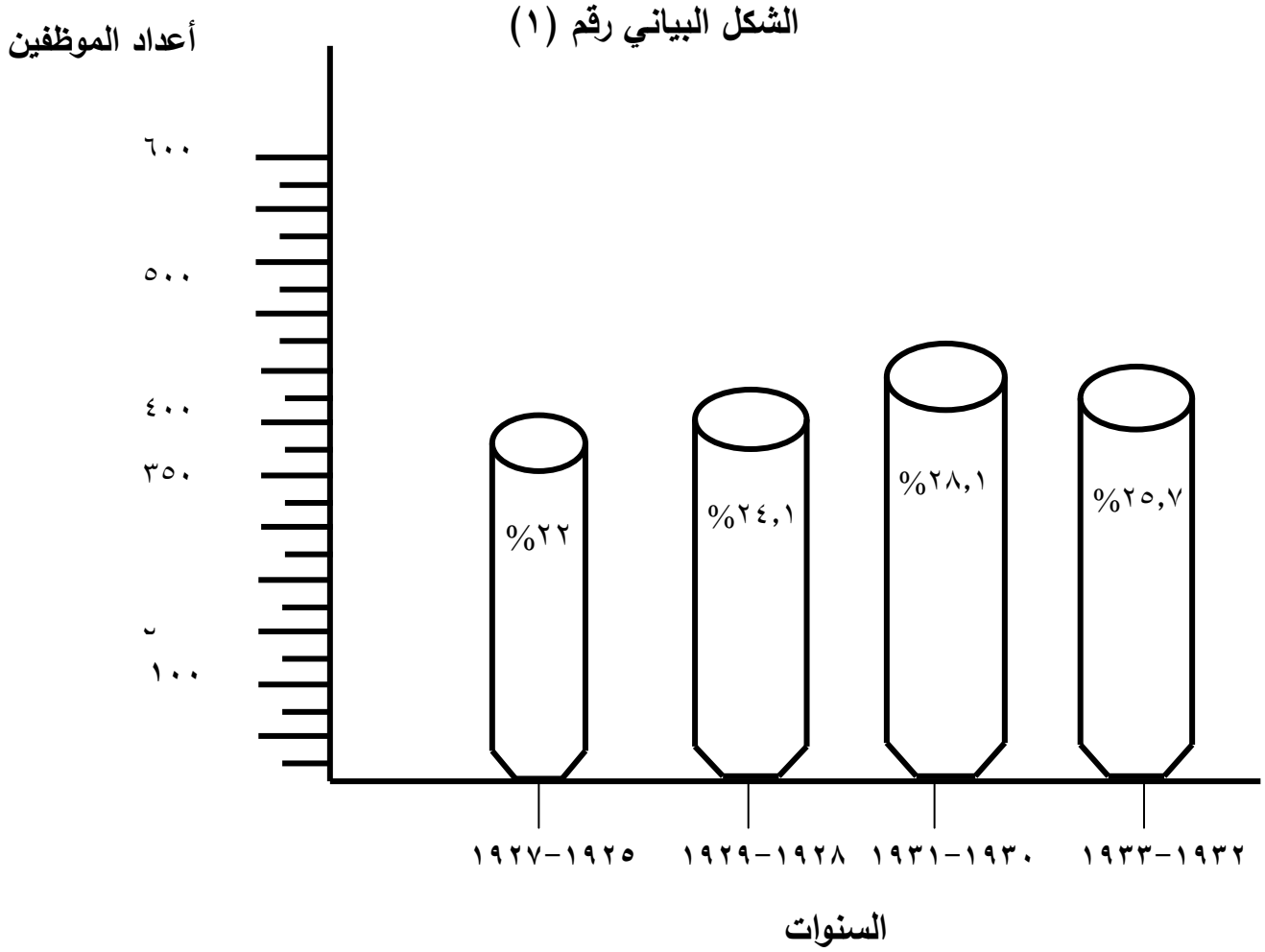

ويظهر الشكل أعلاه ،إن أعداد موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥ - ١٩٣٣[١]،تزايد بشكل تدريجي حتى السنة١٩٣٠-١٩٣١،وانخفض قليلاً خلال السنة١٩٣٢-١٩٣٣.وربما يكون ذلك باستمرار سياسة الحكومة بالتقشف وتقليل الإنفاق العام،لبقاء انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على العراق.

[١] للمزيد عن أعداد موظفي وزارة الداخلية حسب سنوات الخدمة وتاريخ الدخول في الخدمة وحسب الأعمار، ينظر:قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص ص ٨٧-٢٧٤.

شهدت مدة تولي الملك غازي[١]،تطورات وأحداثاً سياسية مهمة من اضطرابات وحركات عشائرية،وتنافس الساسة المستمر،على المناصب الإدارية المهمة،انعكست تلك الأوضاع على الجوانب الإدارية والوظيفية،فكانت ظاهرة التبدل في المناصب الوظيفية والإدارية،على أوسع نطاق،كما أن حالات طرد الموظفين وفصلهم كانت شائعة بشكل أكثر مما كانت عليه في عهد والده،ومبعث هذا الأمر ،شدة التنافس بين الساسة والحظوة بالحصول على منصب وزير الداخلية.فكان هذا التنافس أحد أسباب انقلاب سنة ١٩٣٦[٢]،الذي جاء بعد اتفاق بين جماعة الأهالي والعسكريين للإطاحة بوزارة ياسين الهاشمي الثانية وتسلم السلطة[٣].

---

[١] هو الابن الوحيد للملك فيصل الأول،ولد في مكة سنة ١٩١٢اثناء قيادة والده الأمير فيصل ابن(شريف مكة)الحسين بن علي الحملة العسكرية لتأديب محمد بن علي الإدريسي لخروجه على طاعة الدولة العثمانية في (عسير) لهذا سمي باسم (غازي) تيمناً بتلك الغزوة وبعد وفاة والده الملك فيصل الأول في ١٩٣٣/٩/٨ نصب ملكاً وتزوج عالية ابنة عمه الملك علي-الملك السابق للحجاز-وهو يختلف كثيراً في طبعه وعلاقاته وأسلوب حياته،وكانت له وجهات نظر سياسية مختلفة عن والده،فبدأ في سنوات حكمه الأخيرة يجاهر الإنكليز العداء ويفصح عن مشاعره القومية التي تدعو إلى الوحدة العربية..،وللمزيد عن نشأته الأولى ودراسته وسياسته في الحكم على الصعيدين الداخلي والخارجي، ينظر :د.ك.و، الوحدة الوثائقية،ملفات الب لاط الملكي ،ملفة((تعليم الامير غازي))، لسنة ١٩٢٤،و٢،و١٤؛ملفات البلاط الملكي،ملفة المراسلات الخاصة بالملك غازي،تسلسل الملفة ٣٠٠/٢٠،و١٦-١٨؛ لطفي جعفر فرج،الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي١٩٣٣-١٩٣٩،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٧)،ص ١٧ وما بعدها.

[٢] عبدالرحمن البزاز ،المصدر السابق،ص٢٤٤.

[٣] صفاء عبد الوهاب المبارك،المصدر السابق،ص٣٤٩،وللمزيد عن انقلاب بكر صدقي،ينظر :محمود شبيب،بكر صدقي وانقلابه العاصف،دار الجماهير للصحافة،(بغداد،١٩٩٢).

وتتضح التطورات الوظيفية والإدارية في عهد الملك غازي بشكل أوضح من خلال الشكل البياني رقم (٢).

الشكل رقم (٢)[١]

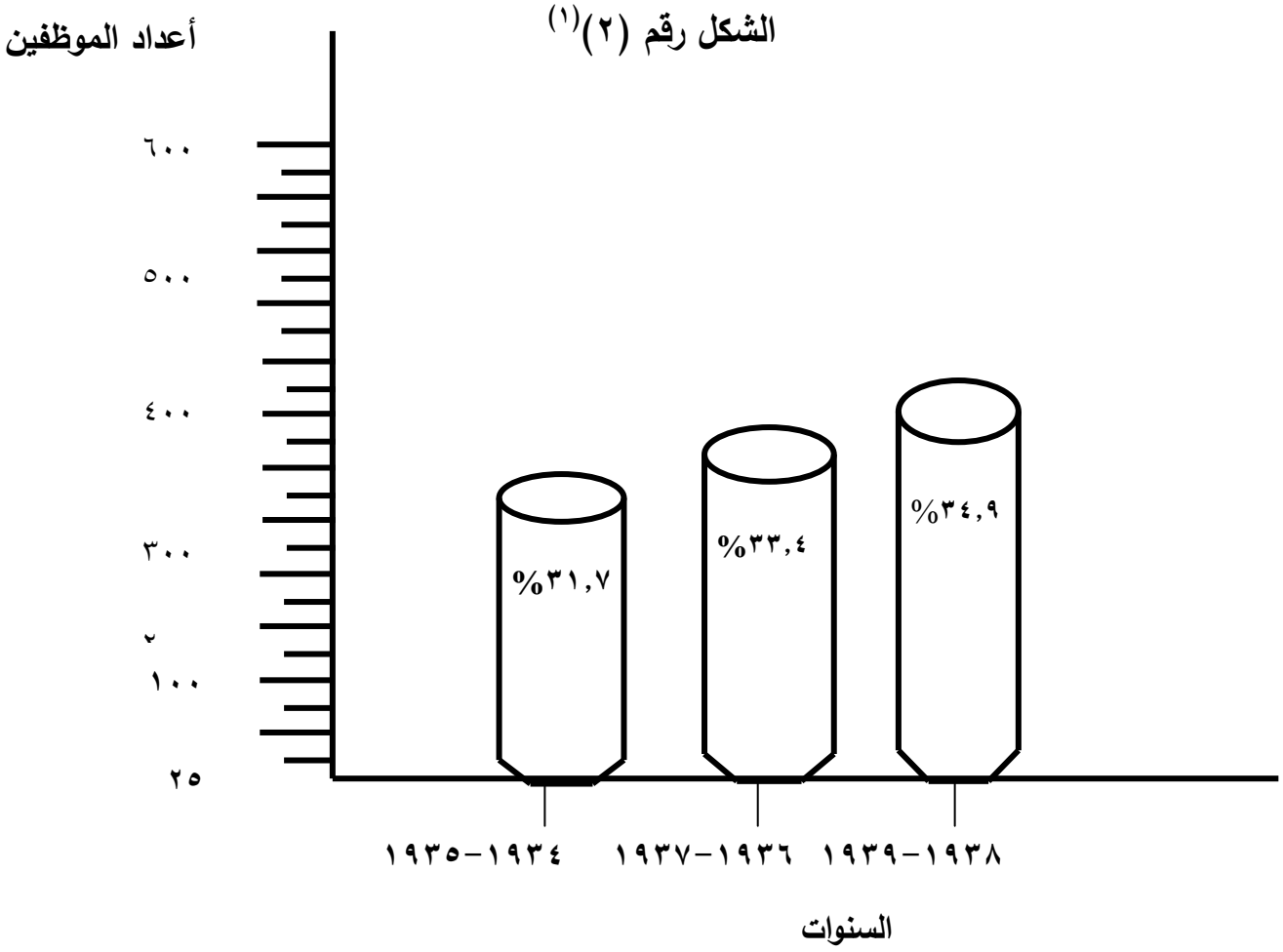

يظهر الشكل أعلاه هناك زيادة ملحوظة في عدد موظفي وزارة الداخلية وبشكل تدريجي وتتابعي.

---

(١) ينظر: قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص ٣٥٨.وللمزيد عن كوادر موظفي وزارة الداخلية خلال مدة حكم الملك غازي(١٩٣٣-١٩٣٩)، راجع،المصدر نفسه،ص ص،٢٧٥-٣٦٢.

وفي مقارنة،لأعداد موظفي الوزارة وتطورها الإداري والوظيفي وتبعياتهم، وأعمارهم وسنوات الخدمة ومدتها،وعدد حالات النقل والاستغناء عن الخدمات وشغل الوظائف المتعددة،وتقلد المناصب العليا والدنيا،في عهدي الملك فيصل الأول ونجله الملك غازي، فنجد أن هناك زيادةً في عدد موظفي وزارة الداخلية العراقيين في عهد الملك فيصل على أعدادهم في عهد الملك غازي،بنسبة يسيرة،وانخفضت نسبة أعداد الموظفين الأجانب في عهد الملك غازي كثيراً عن نسبتها في عهد والده فيصل،وتناقصت في أواخر عهد الأول بشكل ملحوظ.

كما تفوقت نسبة الموظفين من كبار السن- بعمر ٣٠ سنة فما فوق- في عهد الملك فيصل عن نسبتها في عهد الملك غازي، بينما سجلت نسبة الشباب زيادة ملحوظة في عهد الملك غازي،وبخصوص الداخلين في الخدمة لحقبة الملك فيصل زادت نسبتهم على الداخلين في الخدمة في عهد الملك غازي،وكان عدد الذين تقلدوا الوظائف لمدة أقل من سنة وأكثر منها في عهد الملك فيصل قد طغت على أعدادهم في عهد الملك غازي، وشهدت مؤسسات الداخلية الخدمية كالشرطة والبلديات والصحة تطوراً واسعاً في عهد الملك غازي عن عهد والده الملك فيصل،وقل العدد الإجمالي لموظفي الوزارة في عهد الملك غازي عنه في عهد الملك فيصل ،وكذلك تناقصت أعداد الذين شغلوا وظائف متعددة مختلفة ومتشابهة وتقلدوا مناصب عليا او دنيا والذين تعرضوا لحالات الطرد والاستغناء عن الخدمة في عهد الملك غازي عن أعدادها في عهد الملك فيصل[١].

---

[١] المصدر نفسه،ص٣٦٢.

المبحث الرابع

شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩

نظراً لتعدد دوائر وزارة الداخلية وسعة مسؤولياتها وتشعبها،فقد فاقت مخصصاتها ونفقاتها مخصصات ونفقات الوزارات الأخرى فضلاً عن التخصيصات المؤقتة او الطارئة.

بتاريخ ٣١ كانون الثاني١٩٢٥،جرت مصادقة الملك فيصل الأول على إصدار قانون منح السلف النقدية تصل إلى(٧٥)آلف روبية ،لسد نفقات لجنة الحدود التي أوفدتها عصبة الأمم إلى العراق،مطلع سنة ١٩٢٥،لحل مشكلة الموصل[١]،ووضعت وزارة المالية ذلك المبلغ تحت حساب موقوف اختص بلجنة الحدود،وتحت تصرف وزير الداخلية[٢]. كما خصصت الحكومة العراقية سلفاً نقدية بلغ مجموعها(٩١) الف روبية، لتصرفها وزارة الداخلية[٣]،لإعاشة اللاجئين من الاثوريين والأكراد[٤].

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٧٥٣٣، الحسابات،١٩٢٦،و٧٣،ص١١٩. وللمزيد عن مشكلة الموصل ودور لجنة العصبة،ينظر:فاضل حسين،مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية–الانكليزية–التركية وفي الرأي العام،ط٣،(بغداد،١٩٧٧).

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٥،ص ص،١٨–١٩.

[٣] المصدر نفسه،ص٢٣.

[٤] عانت الدولة العراقية،وبشكل خاص وزارة الداخلية من مشكلة ما يسمى بالنساطرة او التياريين(الاثوريين) الذين قدموا بعد الحرب العالمية الأولى إلى العراق،بإشراف ومساعدة القوات البريطانية،وهم اقوام كانت تسكن مناطق ولاية (وان)في الأناضول الشرقي،وقد اشتركوا في قوات الليفي التي أسسها البريطانيون بداية احتلال العراق،واخذوا يطالبون باقامة وطن قومي لهم في شمال العراق،وقاموا بالعديد من الحركات والتمردات خلال السنوات اللاحقة ،وللمزيد عن أصولهم وحركاتهم وإجراءات الحكومة بصددهم، ينظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٢٤٦٣،قضية الاثورين،و١٧،ص١٩؛ رياض رشيد ناجي الحيدري، الاثوريين في العراق١٩١٨–١٩٣٦، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة القاهرة،١٩٧٣؛ جريدة =

وقد تمَّ إضافة مبلغ قدره(٥٠٠٠٠)روبية إلى ميزانية وزارة الداخلية للسنة ١٩٢٥المالية،وذلك لأجل مكافحة الجراد الذي استشرى أمرهُ كثيراً في المناطق الزراعية وأثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي[١].

ظهر خلال الحقبة ١٩٢٥-١٩٢٧،عجز كبير في ميزانية وزارة الداخلية ،وذلك لتفوق المصروفات على الإيرادات بـ(١٤)مرة[٢].مما تطلب من الوزارة بذل جهود حثيثة لزيادة إيراداتها وجعلها منسجمة مع مصروفاتها قدر الإمكان.

ومن الجدير بالإشارة ان رواتب الموظفين الأجانب(البريطانيين) خلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٨،وما بعدها، كانت تفوق بكثير رواتب الموظفين العراقيين،فقد كان راتب المستشار لوزارة الداخلية،بحدود(٢٥٠٠-٣٥٠٠) روبية،مع جواز تعدي هذا المعدل،في حالة عدم تمكن الحكومة من الحصول على موظفين من الصنف اللائق إلا برواتب أعلى[٣].أما رواتب الدرجة الثانية للموظفين البريطانيين فكان بحدود (١٨٠٠-٢٨٠٠) روبية،وشمل وظائف مفتش عام الشرطة،ومفتش عام الصحة،ومدير الزراعة،ومساعد مستشار وزارة الداخلية،كما تم تحديد راتب الدرجة الثالثة بحدود (١٥٠٠-١٨٠٠-٢٣٠٠)روبية،وشمل كبار المفتشين البريطانيين وكبار مفتشي الشرطة ومفتشي الصحة في بغداد والبصرة ورؤساء الأطباء في الموصل وكركوك[٤].

= الاخاء الوطني،العددين(٤٤٣ في١٩٣٣/٨/٢٩و٤٤٩ في١٩٣٣/٩/٥)؛جريدة العالم العربي،العدد (٢٨٨١) في١٩٣٣/٨/٣.

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٥٧٣،تحت عنوان أضرار الخزينة من جراء الجراد،١٩٢٦،و٣٦،ص٣٧؛المصدر نفسه،و٣٨،ص٣٩ وكذلك و٣٩،ص٤٠؛م.م.ن،الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥،الجلسة(٤٢)في١٩٢٥/١٠/١٩،ص ص،١-٢.

[٢] ينظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،مجموعة القوانين والأنظمة،قوانين الميزانية العامة للسنوات ١٩٢٥-١٩٢٧، الفصل الخاص بوزارة الداخلية.

[٣] عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص٥٥.

[٤]المصدر نفسه،ص٥٥؛فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية البريطانية،ص ص،٥١-٥٢.

أما الدرجة الرابعة (قسم أ)وشملت رئيس مفتشي الزراعة والأطباء المأذونين غير الداخلين في الدرجة الثالثة براتب(١٢٠٠-١٨٠٠)روبية[١]،كذلك الدرجة الرابعة(ب) فشملت المفتشين الإداريين الصنف الثاني ومفتشي الصنف الأول من الشرطة وموظفي الزراعة، براتب(٩٠٠-١٢٠٠-١٨٠٠)روبية،أما رواتب الموظفين البريطانيين من الدرجة الخامسة فشملت مفتشي الشرطة صنف ثاني،وأطباء البيطرة وبراتب قدرهُ (٨٠٠-١٣٠٠)روبية[٢]،وقد استمرت هذه الرواتب للسنوات اللاحقة في مختلف الوظائف التي شغلها البريطانيون في مؤسسات ودوائر وزارة الداخلية.

ويظهر الشكل البياني رقم (٣) العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال الحقبة من ١٩٢٥-١٩٢٨،حيث أنَّ مقدار العجز في الميزانية كان مرتفعاً في السنة الأولى ١٩٢٥،وبلغ قمة ارتفاعه في السنة التالية١٩٢٦،لكنهُ انخفض في السنوات اللاحقة ١٩٢٨،١٩٢٧بشكل طفيف،مما جعل ميزانية الوزارة تشهد نقصاً في مدخولاتها، فتطلب الأمر المعالجة السريعة من وزارة المالية التي كانت تسد ذلك العجز من باقي مدخولات الدولة.

---

[١]رجاء حسين حسني الخطاب،العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧،ص٢٣٢.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،جـ١،ص ص ٢٨٤-٢٨٦.

الشكل (٣) يوضح العجز في الميزانية [١]

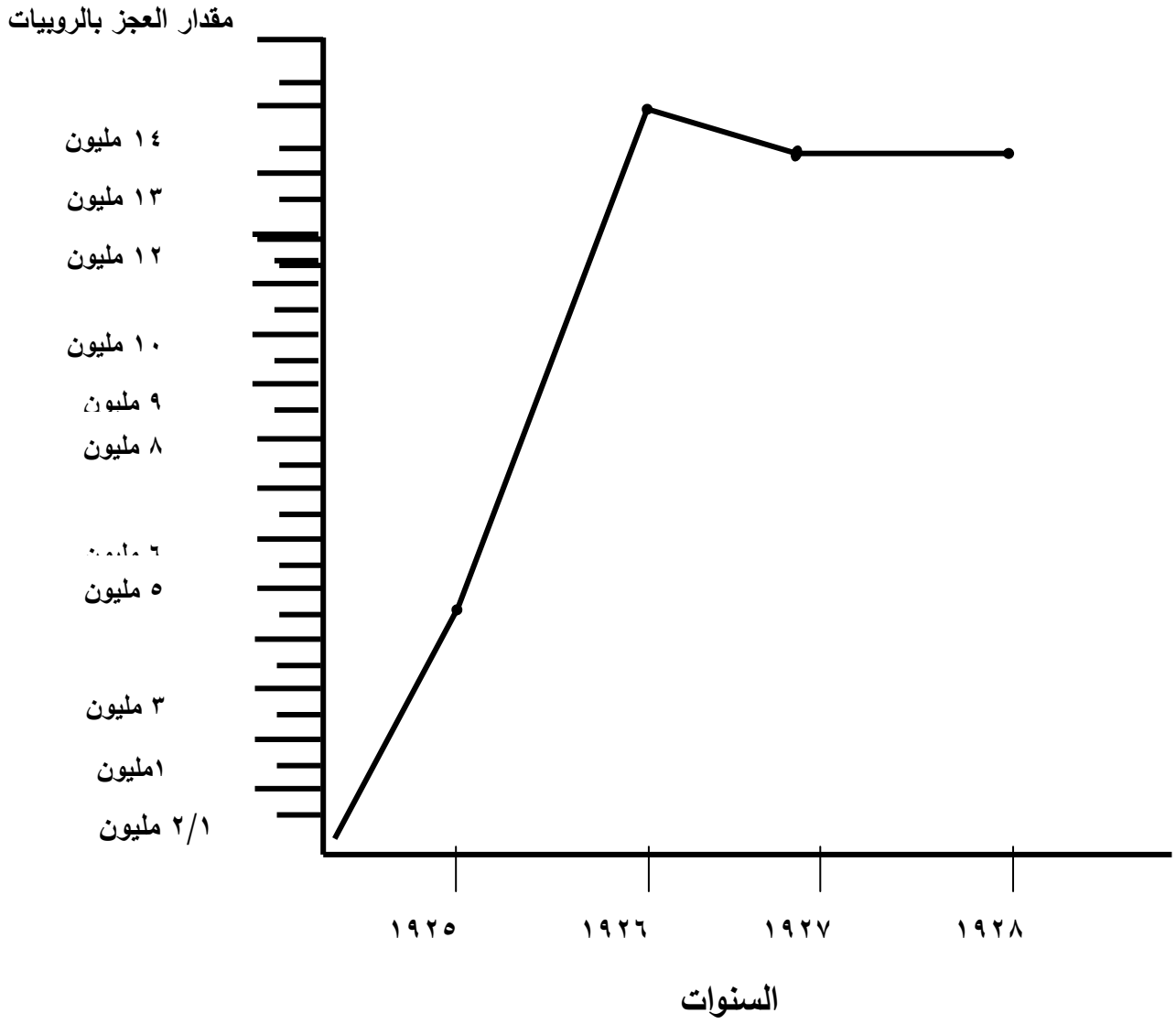

سعت الحكومة للتقليل من الضائقة الاقتصادية والمالية،التي كانت تشكو منها البلاد بسبب مؤثرات الأزمة الاقتصادية العالمية،من خلال تقليل رواتب الموظفين، لذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٦تشرين الثاني ١٩٣٠:((تخفيض رواتب الموظفين ومخصصاتهم بنسبة آنة واحدة ، من كل روبية ،عن كل راتب لا يتجاوز المائة

[١] نقلاً عن :قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص٤٤٩.

روبية،وآنة ونصف من كل روبية،عن كل راتب يتراوح بين الـ ١٠٠ إلى ٣٠٠ روبية، وآنتين من كل روبية عن الرواتب التي تتجاوز الـ٣٠٠ روبية، تخفيضاً للضائقة الاقتصادية))[١]،وصادق المجلس النيابي على اللائحة القانونية الخاصة بالتخفيض لرواتب الموظفين[٢]، لكن وبضغط من المندوب السامي البريطاني لم يوافق الملك على اللائحة، وتمَّ وضع قانون آخر بدله،نصَّ على تخفيض الرواتب والمكافآت التقاعدية بنسبة ٥% للدرجات الوظيفية الأولى و٦% للدرجات الثانية و٨% للدرجات الأخرى، على ان يسري هذا القانون لمدة خمسة اشهر تنتهي في٣١آذار ١٩٣١،وألا يشمل رواتب الموظفين الأجانب[٣].

ويمكن القول إنَّ إجراء الحكومة هذا،على الرغم من إيجابياته،فانه قد انعكس على الجانب الإداري والوظيفي لموظفي الوزارات ومنها الداخلية،مما زاد من سوء الإدارة والفساد الإداري،كما انه شمل الموظفين العراقيين،ولم يشمل الموظفين البريطانيين والأجانب.

ومهما يكن من أمر،فأن ميزانية وزارة الداخلية للمدة ١٩٢٩-١٩٣٢ شهدت استقراراً نسبياًعن المدة السابقة لها،فنلاحظ هناك انخفاضاً تدريجياً ومستمراً في واردات الوزارة للمدة١٩٢٩-١٩٣٢،كما أنَّ المصروفات شهدت عدم الاستقرار والتغير المستمر ولكن بنسب قليلة متقاربة .ويُظهر الشكل الآتي رقم(٤) نسبة العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة١٩٢٩-١٩٣٢[٤].

---

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،م.م.و،القرارات الصادرة في تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول سنة١٩٣٠، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٢)،ص ص،١١-١٥.

[٢] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠،جلسة ٢٧تشرين الثاني١٩٣٠،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣١) ، ص٨٢؛عباس عطية جبار،الحياة البرلمانية في العراق١٩٣٢-١٩٣٩،دراسة تاريخية،رسالة ماجستير(غير منشورة)كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٧٢،ص٢٦١.

[٣]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٣،ص ١٠٣؛جريدة الاخاء الوطني،العدد(٦٥) في١٩٣١/١٠/١٥، ص٢.

[٤]قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص٤٧١.

الشكل رقم (٤)

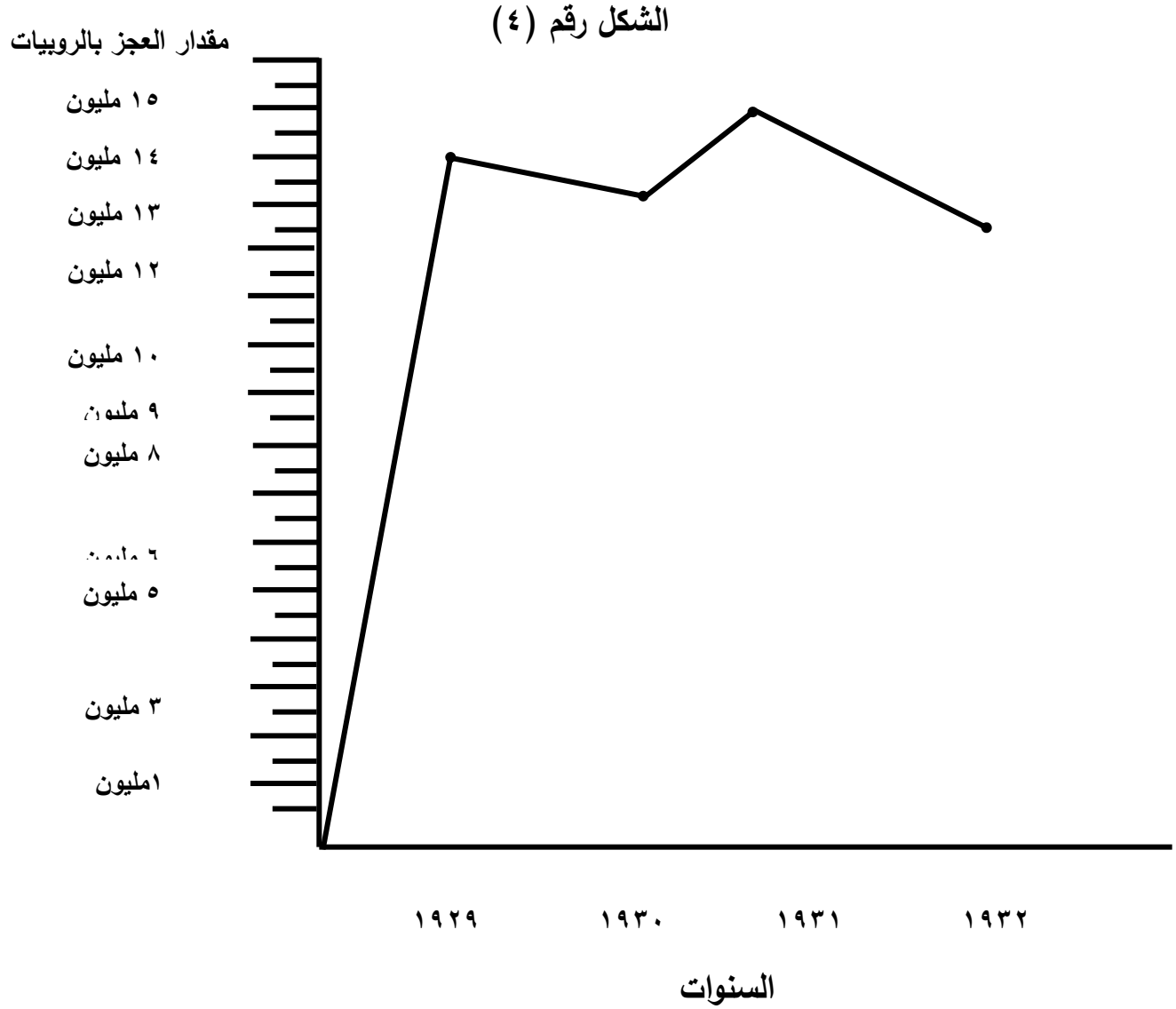

استمرت حالة تفوق رواتب الموظفين الأجانب على الموظفين العراقيين ، ففي السنة ١٩٣٤-١٩٣٥،كان راتب وزير الداخلية (١٢٠) دينار فقط[١]،بينما كان راتب المستشار البريطاني (٢٦٢،٥٠٠) دينار[٢]. وهذا يعني تفوق راتب المستشار بما

---

[١]وضع الدينار العراقي في التداول في بداية السنة المالية في نيسان١٩٣٢.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة المالية،لائحة ميزانية الدولة للسنة ١٩٣٤ المالية، القسم الثاني، الرواتب،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤)،ص٧٩؛وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٣٤،قانون=

يزيد على المرتين على راتب الوزير،مما يدلل على أهمية هذا المركز ودوره في إدارة شؤون الوزارة بصورة فعلية.

أما خلاصة مصروفات وإيرادات وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٥،فنلاحظ أن المصروفات كانت بحدود(١٠٢٧٤٢٥)دينار في سنة ١٩٣٣ و(١٠٧٩٣٥٩) دينار في السنة ١٩٣٤و(١٢٣٢٥٧١)دينار في السنة١٩٣٥،أما المدخولات فكانت على التوالي:-(٣٦٢٢٥، ٥٤٠٦٧، ٥٩٥٥٠) [١] .

ويظهر من الميزانية بأن هناك زيادةً متصاعدةً في المدخولات خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٥،مما يعكس جهود الوزارة في زيادة إيراداتها وتقليل الاعتماد على الخزينة العامة للدولة قدر الإمكان،كما أن مصروفات وزارة الداخلية استمرت بالتزايد التدريجي خلال المدة المذكورة،بسبب تعدد مهام ومسؤوليات الوزارة وتشعبها بعد استحداث دوائر وأقسام جديدة، وبذلك يكون العجز مرتفعاً خلال السنة ١٩٣٣ فكانت نسبته ٣١% واستمرت بالارتفاع التدريجي، ففي سنة ١٩٣٤ كانت نسبة العجز ٣٢,١% وفي السنة١٩٣٥وصلت إلى ٣٦،٨% [٢]،وهذا يدل على الفارق الكبير بين إيرادات الوزارة ومصروفاتها،على الرغم من تزايد الواردات التدريجي،هناك زيادة متصاعدة في المصروفات،مما جعل ميزانية الوزارة تعاني من عجز كبير ومستمر خلال المدة المذكورة.

وخلال المدة ١٩٣٦-١٩٣٨ نلاحظ ارتفاع تدريجي في إيرادات وزارة الداخلية حتى بلغت في السنة ١٩٣٨بحدود(٧٤٠٥٠)دينار،بينما تأرجحت المصروفات خلال المدة المذكورة فكانت نسبتها (٢٤,٢)% سنة ١٩٣٦ ثم تناقصت إلى(٢٣,٩)% سنة ١٩٣٧ ثم

= الميزانية العامة للدولة،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٥)،ص ص،١٩١-١٩٣؛ الوقائع، العدد(١٣٥٢)في ١٩٣٤/٥/١،ص ص،٥-٧.

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٧١٢،ميزانية وزارة الداخلية،١٩٣٥،و٨، ص ص،٢٣-٢٤؛وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة للسنوات١٩٣٣-١٩٣٥،الميزانية العامة للدولة، الفصل الخاص بوزارة الداخلية.

[٢]للمزيد عن مصروفات الوزارة وإيراداتها والعجز الحاصل في الميزانية للسنوات١٩٣٣-١٩٣٥،ينظر: قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص ص،٤٧٢-٤٨٩.

ارتفعت كثيراً إلى(٥١,٨)% سنة ١٩٣٨[١].

والعجز في ميزانية الوزارة للمدة١٩٣٦-١٩٣٨ يوضحه الشكل البياني رقم (٥)[٢].

الشكل رقم (٥)

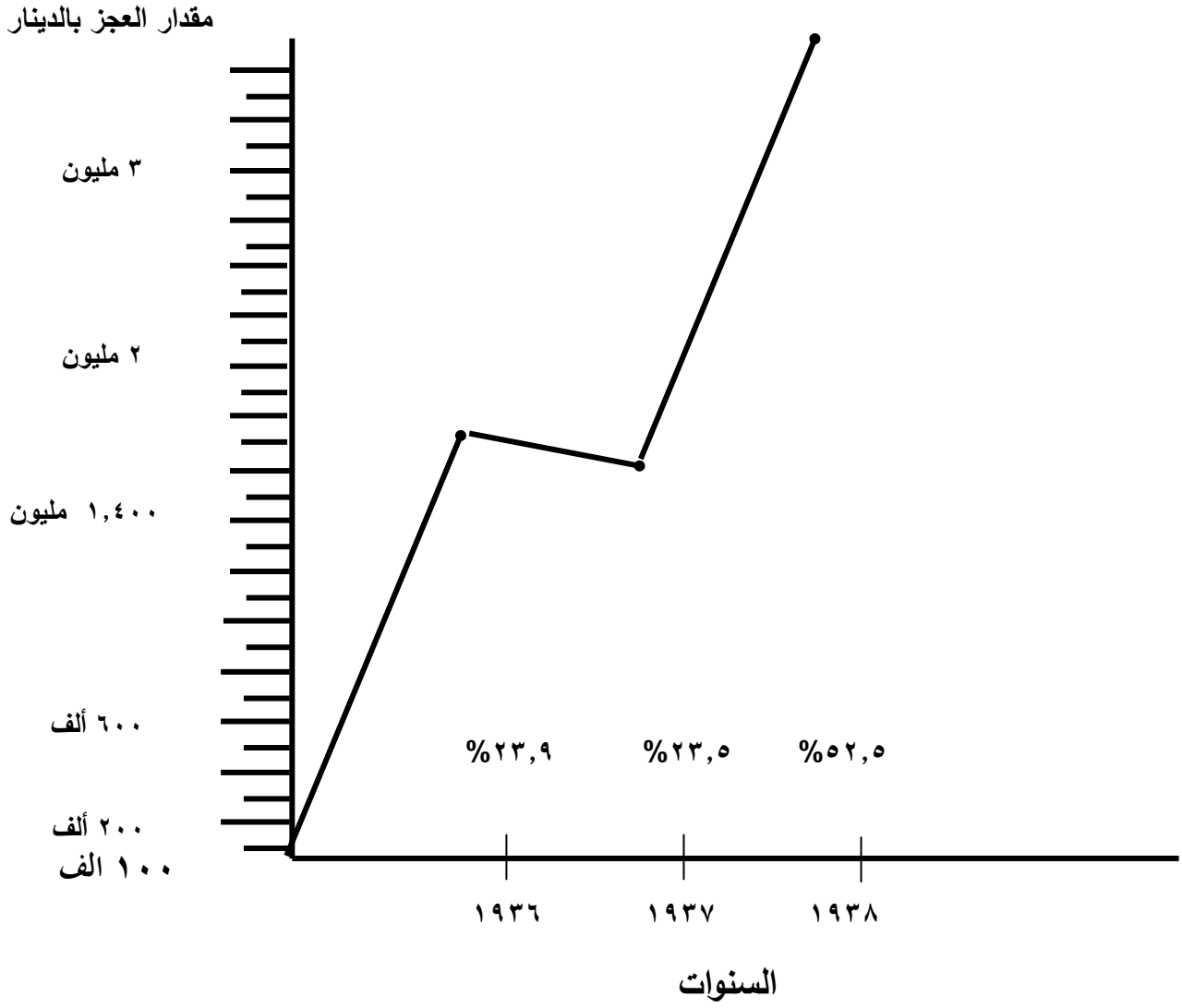

---

[١] المصدر نفسه،ص ص،٥٠٧- ٥٠٨.

[٢] ينظر: المصدر نفسه،ص٥٠٩.

وبالإمكان مقايسة نسبة الإيرادات والمصروفات والعجز في ميزانية وزارة الداخلية في عهدي الملك فيصل الأول ونجله الملك غازي. ويوضح ذلك الجدول رقم (١).

جدول رقم(١)[١]

المفردات	في عهد الملك فيصل الأول	في عهد الملك غازي
الإيرادات	١٢١٥٧٢٥٢ روبية ١١٥٤٩,٣٨٨ دينار	٣٥٩٥٣٩,٧٦ دينار
المصروفات	٢٤٢٣١٣٤٣ روبية ٢٣٠١٩,٧٧٥ دينار	٨٤٩٣٦٦٦,٦ دينار
الفيض	لا يوجد	لا يوجد
العجز	١٢٠٧٤٠٩١ روبية ١١٤٧٠,٣٨٦ دينار	٨١٣٤١٢٦,٩ دينار

ويبدو من الجدول أعلاه ،أنَّ إيرادات وزارة الداخلية خلال مدة حكم الملك فيصل الأول كانت أقل من مدخولات وزارة الداخلية في عهد الملك غازي التي فاقت الأولى بعشرات المرات،وكانت مصروفات وزارة الداخلية في عهد الملك غازي تفوق مصروفات الوزارة في عهد الملك فيصل الأول بفارق كبير للغاية،مما يعكس مدى التطور الحاصل في الكادر الوظيفي لمؤسسات الوزارة وتشكيلاتها العديدة المستحدثة،أما بشأن العجز في الميزانية فكان في عهد الملك فيصل الأول اقل بكثير منه في عهد الملك غازي،إذ ارتفع بشكل كبير جراء تفوق المصروفات بنسبة عالية على الإيرادات.

---

[١]استخلص الباحث الجدول أعلاه من ميزانيات وزارة الداخلية ١٩٢٥-١٩٣٩،وهي نتائج تقريبية،قد تكون قابلة للزيادة او النقصان بنسب متفاوتة لكنها على العموم،تقترب من الواقع المالي لوزارة الداخلية،وتوخى الباحث الدقة في استخراج النتائج قدر الإمكان.وللمزيد عن الموضوع، ينظر:قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص ص،٤٢٨-٥١٠.

أما بشأن رواتب موظفي الوزارة فقد كانت في عهد الملك فيصل الأول قد تراوحت بين(٤)دنانير إلى(٢٦٢,٥٠٠) دينار،موزعة حسب الدرجات الوظيفية للموظفين،من أدنى درجة،حتى الدرجات العليا،بينما تراوحت رواتب موظفي الداخلية في عهد الملك غازي بين(١٠) دنانير إلى(٣٠٠) دينار، كان راتب الوزير فيها(١٢٠)دينار،والمستشار (٣٠٠)دينار.

وهكذا تابعت وزارة الداخلية أعمالها وأنشطتها وفعاليتها ذات المفاصل الأربع: السياسي والأمني والخدمي والإداري، واستمرت بمواكبة التطورات الداخلية، وربما الخارجية في بعض الأحيان – بعد انعكاسها على الوضع الداخلي – وهذا ما ستوضحه الصفحات اللاحقة من الكتاب.

الفصل الثاني

التطور الإداري والوظيفي والخدمي
لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨

المبحث الأول : الشؤون الإدارية والوظيفية ١٩٣٩- ١٩٤٥

المبحث الثاني : التطور الوظيفي ١٩٤٦ -١٩٥٣.

المبحث الثالث: المتغيرات الإدارية والوظيفية ١٩٥٤-١٩٥٨.

المبحث الرابع : المتغيرات المالية ١٩٣٩-١٩٥٨.

أولاُ:- شؤون الوزارة المالية ١٩٣٩-١٩٤٥.

ثانياً:- الشؤون المالية والحسابية ١٩٤٦-١٩٥٨.

المبحث الخامس: توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩-١٩٥٨ .

المبحث الأول

الشؤون الإدارية والوظيفية ١٩٣٩–١٩٤٥

شهدت مؤسسات ودوائر وزارة الداخلية،خلال المدة١٩٣٩–١٩٤٥،العديد من المتغيرات الإدارية والوظيفية،لتواكب التطورات السياسية والإدارية الداخلية وربما الخارجية بعض الشيء،فقد اصبح العراق أواخر السنة ١٩٣٩،أمام تحدي لسياسته الخارجية،مع اقتراب نُذر الحرب العالمية الثانية،ألقت بظلالها على السياسة الداخلية للعراق،متمثلاً ذلك بمقدمات الحرب وموقف العراق منها،وتباين وجهات نظر زعمائه السياسيين من طرفي الحرب[١].وفي هذا السياق،اتخذت الحكومة العراقية آنذاك،سلسلة من الإجراءات الداخلية،البعض منها ارتبط بنشاط وزارة الداخلية، فقامت الوزارة المذكورة بإعادة استحداث(مديرية الدعاية والنشر والإذاعة العامة)،وذلك من خلال إصدار النظام رقم(٣١)لسنة١٩٣٩المعدل لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة١٩٣٥، وذلك في ٢٢ايار١٩٣٩بناءً على اقتراح من وكيل وزير الداخلية ورئيس الحكومة

---

(١) دعا نوري السعيد مجلس الوزراء،إلى عقد جلسة خاصة بحضور الوصي عبد الاله في ١٩٣٩/٩/٥ لمناقشة طلب السفير البريطاني بازل نيوتن Basil Newton بشان قطع العلاقات مع ألمانيا وإعلان الحرب عليها. وقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً بقطع العلاقات فقط وتسفير الرعايا الألمان. وعارض القرار وزير العدلية محمود صبحي الدفتري ووزير الدفاع طه الهاشمي وقام نوري السعيد بصفته وزيراً للداخلية فضلاً عن منصبه رئيساً للوزراء بإصدار الأوامر وإلقاء القبض على الرعايا الألمان وتم تسليمهم إلى السلطات البريطانية في الحبانية التي سفرتهم كأسرى حرب إلى الهند مما أثار احتجاج الوزير المفوض الألماني ببغداد على أساس ان ذلك مخالف للقانون الدولي.وللمزيد ،ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،م.م.و، ملفة رقم ج/٩/٢،القرارات الصادرة في أيلول ١٩٣٩؛م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، (مطبعة الحكومة،١٩٤٠)،ص ص،٣٨–٤٩؛ عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥، ص ص،١٠٣–١١٠.

العراقية نوري السعيد[١]،وبموجب هذا النظام،فأن واجبات المديرية المذكورة– التي اصبح يدير أعمالها مدير عام مرتبط بالوزير مباشرةً– فضلاً عن النظر في منح الإجازات للصحف والمجلات والمطابع ومراقبة تطبيق قانون المطبوعات والمطابع ونشرها في الجريدة الرسمية،أصبح واجبها مراقبة المطبوعات والأخبار الخارجية التي ترد إلى العراق والمطبوعات الداخلية والنظر في منع انتشار ما يضر بالمصلحة العامة من هذه المطبوعات،وكذلك مراقبة وتنظيم شؤون الدعاية للعراق من الوجوه المختلفة،سياسية واقتصادية وصحية وأدبية واجتماعية،وتنظيم أمور الإذاعة وتحسينها بغية تحقيق الغاية المتوخاة منها على أحسن وجه[٢].

تابع المدير العام،وبإشراف من الوزير تلك المهام،يعاونه مميزون وملاحظون وكتاب بقدر ما تمس إليه الحاجة[٣].

وفي ١٤حزيران من السنة نفسها،جرى تعديل آخر لنظام وزارة الداخلية برقم (٤١) لسنة١٩٣٩وهو (نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة١٩٣٥وتعديلاته)،وبناءً على اقتراح نوري السعيد وزير الداخلية وكالةً،وبعد موافقة مجلس الوزراء،إذ تمَّ إلغاء المواد: ٤ ،٥، ٦،من نظام وزارة الداخلية المذكور واستعيض عنه بالمادة الرابعة التي تشير إلى تشكيل مديرية الداخلية العامة،ويرأسها مدير عام يعاون الوزير في تدوير شؤون إدارة الداخلية ويقوم بالأعمال حسبما يحدده الوزير ويوقع على المخابرات بالنيابة عنه،وله معاونان يساعدانه في إنجاز ما هو مكلف به من الأعمال حسبما يعينهُ لهما مثل:إجراء المخابرة بالنيابة عن الوزير مع الوزارات والدوائر المرتبطة بها، ومراسلة المتصرفين فيما يتعلق بإدارة الألوية،والأشراف على أعمال مديريات العشائر والبلديات والحقوق...[٤].

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،ص ص،٩٠–٩١.

[٢]الوقائع،العدد(١٧٠١) في ١٩٣٩/٥/٢٧.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،ص ٩١.

[٤] المصدر نفسه،نظام وزارة الداخلية رقم(٤١)لسنة١٩٣٩،ص ص،١١٤–١١٦؛الوقائع،العدد(١٧٠٥) في ١٩٣٩/٦/١٧ .

وتتألف مديرية الداخلية العامة على وفق ما حدده النظام المذكور من المديريات والدوائر والشُعب الآتية والتي تقوم بالواجبات المبينة إزاء كل منها:-

١.مديرية العشائر: ويرأسها مدير يعاون مدير الداخلية العام في إدارة الأمور المتعلقة بالعشائر ودعاواهم المدنية والجزائية ومسائل الأراضي..،وترتبط بهذه المديرية شعبتان،الأولىشعبة الإسكان والأراضي،وتقوم بجميع الأعمال المتعلقة بقضايا الأراضي والبحث لإيجاد الأراضي لسكنى العشائر وتوطينهم ولرعي مواشيهم وإيجاد المياه الصالحة للشرب والزراعة وإعداد الإحصائيات عن أعدادهم..،أما الشعبة الثانية فهي شعبة دعاوى العشائر المدنية والجزائية،وتتولى تدقيق قضايا العشائر المميزة مدنية كانت ام جزائية بحسب أحكام نظام دعاوى العشائر وتهيئة المقررات بحسب قرار الوزير وإجراء المخابرة حول ذلك[١].

٢.مديرية البلديات: ويرأسها مدير يعاون مدير الداخلية العام في تدوير الشؤون المتعلقة بإدارة البلديات وتنظيم المدن والقصبات والقرى،وإنشاء قرى عصرية صحية ودور للفقراء والعمال..،وترتبط بهذه المديرية مجموعة من الشُعب هي:الشعبة الفنية ، وشعبة الإدارة والأمور البلدية،والمحاسبة.

٣.مديرية الحقوق:ويدير أعمالها مدير وتنحصر واجباته في إبداء الرأي في المسائل القانونية المحالة إليه وتحضير ما يطلب إليه من اللوائح القانونية والأنظمة وغيرها والأشراف على معاملات الجنسية وتنفيذ قانون الجمعيات والاجتماعات.

٤- شعبة المحاسبة: ويدير أعمالها مميز وتقوم بجميع الأعمال الحسابية العائدة لمركز الوزارة[٢].

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،نظام وزارة الداخلية رقم (٤١) لسنة ١٩٣٩،ص ص،١١٦-١١٧.

[٢] الوقائع،العدد(١٧٠٥) في ١٩٣٩/٦/١٧.

٥–شعبة الأمور الذاتية،وشعبة الإدارة والرسائل ومميزية العمال،وشعبة الأوراق وشعبة الحدود.وتقوم مميزية العمال بتقديم المقترحات لاتخاذ التدابير التشريعية والإدارية لتنظيم العمل ومتابعة التشريعات العمالية وحسن تطبيقها والسعي لإحلال العراقيين محل الأجانب في جميع الحرف والمهن،أما شعبة الحدود،فتقوم بإنجاز كافة ما يتعلق بالحدود من المعاملات بما فيها معاملات استرداد المجرين وتطبيق قانون الإقامة[١].

في ٩تشرين الأول١٩٣٩تم تعديل نظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة١٩٣٥ للمرة الثانية بالنظام رقم(٧٤)لسنة ١٩٣٩،واهم المتغيرات الجديدة في هذا النظام هي حذف عبارة(والنشر والدعاية)من المادة الثانية عشرة وتبقى(مديرية الدعاية) فقط وفصل الإذاعة عنها[٢].

أما الكادر الوظيفي لديوان الوزارة مؤسساتها لسنة ١٩٣٩فيوضحها الجدول رقم (٢)[٣].

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية، نظام وزارة الداخلية رقم (٤١) لسنة ١٩٣٩،ص ص،١١٧–١١٨.

[٢] المصدر نفسه،،نظام رقم(٧٤)لسنة ١٩٣٩،نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة١٩٣٥ وتعديلاته، ص ص،٢٤١–٢٤٢؛الوقائع ،العدد(١٧٤٧)في٦/١٠/١٩٣٩.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية،جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٩ ،مطبعة الحكومة،١٩٣٩، ص ص،١٠–١٦.

جدول رقم (٢)

الدائرة/القسم /الوظيفة	الاسم	الدائرة/القسم /الوظيفة	الاسم
الوزير[١]	**ناجي شوكت**[٢]**،نوري السعيد،عمر نظمي**[٣]	**مدير إدارة التحقيقات الجنائية**	**علوان حسين**
مدير الداخلية العام	**خليل اسماعيل**	**مدير إدارة السفر والإقامة والجنسية**	**مظفر احمد**
مدير الدعاية العام	**طالب مشتاق**	**مدير الإذاعة اللاسلكية**	**عبد الرحمن خضير**
مدير الشرطة العام	**حسام الدين جمعة**[٤]		

[١] شغل منصب وزير الداخلية ناجي شوكت للمدة ١٩٣٩/٤/٦-١٩٣٩/٤/٢٥ ثم نوري السعيد(وكالة) فضلاً عن رئاسة الحكومة حتى ١٩٣٩/٩/٢١ثم خلفه عمر نظمي واستمر بمنصبه هذا أصالة حتى١٩٤٠/٣/٣١.ينظر: عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥، ص ص،٩٢-١٢٦.

[٢] هو محمد ناجي بن محمد شوكت باشا بن رفعت بك،ولد في الكوت سنة ١٨٩٣ عندما كان والده قائممقام القضاء، أنهى دراسته الإعدادية في بغداد،نال شهادة الحقوق من مدرسة الحقوق في استانبول سنة ١٩١٣،عين في الجيش التركي السادس برتبة ملازم ثانٍ سنة ١٩١٦،شغل وظائف إدارية مختلفة منها: معاوناً لمتصرف لواء بغداد سنة ١٩٢١،ووكيلاً لمتصرف الكوت سنة ١٩٢٢فمتصرفاً أصيلاً سنة ١٩٢٣،متصرفاً للواء الحلة سنة ١٩٢٣ ايضاً فبغداد سنة ١٩٢٤ فالموصل سنة ١٩٢٦ثم بغداد سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ ،اشترك في وزارة عبد المحسن السعدون دون الثالثة وزيراً للداخلية ١٩٢٨/٦/٣-١٩٢٩/٤/٢٧واستمر بإشغال المناصب العليا حتى سنة ١٩٤١.وللمزيد ينظر:ناجي شوكت،المصدر السابق،جـ١،ص١١وما بعدها.

[٣] من كبار موظفي وزارة الداخلية،تدرج في المناصب الإدارية ،فشغل مناصب عديدة منها: متصرفاً للواء الموصل سنة ١٩٣٤،وزيراً للداخلية سنة ١٩٣٩، ثم شغل المنصب نفسه للمدة ١٩٤١/٢/١-١٩٤١/٤/١ ،وأعيد لإشغال المنصب نفسه للمدة ١٩٤٣/١٢/٢٥-١٩٤٤/٦/٤،ثم للمدة١٩٤٨/١٠/٢٠-١٩٤٩/١/٦،ثم للمدة من أيلول ١٩٤٩-١٩٥٠/٢/١. ينظر الملحق رقم (١).

[٤] من موظفي وزارة الداخلية القديرين،شغل مختلف الوظائف الإدارية في المؤسسات التابعة للوزارة ومنها متصرفاً للواء الموصل للمدة ١٩٣٧-١٩٣٨،فمديراً عاماً للشرطة ١٩٣٩-١٩٤١، وزيراً للداخلية في =

واجهت وزارة الداخلية مشكلات عديدة في تشكيلاتها الإدارية في الألوية،وتفاقم تلك المشكلات مما جعل بعض الأعيان يشيرون إلى ذلك في مناقشاتهم،فقد أشار العين جلال بابان إلى ضرورة معالجة مشكلات التشكيلات الإدارية في الألوية،موضحاً أهمية المجالس النيابية في ذلك بقوله((لا نريد أن نجعل من المجالس النيابية سوق عكاظ فيقضي المسؤولون أوقاتهم لسماع المباراة الخطابية فقط .. فمن واجب الحكومة أن تبادر إلى إصلاح هذه التشكيلات لكي لاتاتي السنة القادمة فيعود النواب والأعيان للكلام مرةً ثانيةً)).ولفت النظر إلى ضرورة تعيين المراكز الإدارية التي توفر التسهيلات للمراجعين لا للمفتشين والموظفين الآخرين فقط،وإعادة النظر فيها مرةً ثانيةً.وأكدَّ العين نفسه،على أهمية دائرة التفتيش الإداري،وضرورة اختيار المفتش من ذوي الخبرة والمقدرة لتأمين الإفادة منه على الوجه الأكمل فيما يُعهد اليه من واجبات بصورة مجردة عن المحسوبية والمنسوبية[١].وهذا يدلل على وجود قصور في أعمال الوزارة في الألوية وكذلك في دائرة التفتيش الإداري وشيوع ظاهرة المحسوبية والمنسوبية لدى موظفي الجهاز الإداري للوزارة مما يتطلب الإصلاح ولاسيّما وان البلاد مُقدمة على أزمة سياسية في نيسان–ايار ١٩٤١ستترك آثارها الواضحة على الجهاز الإداري للوزارة.أما كبار موظفي وزارة الداخلية خلال المدة١٩٤٠– ١٩٤٥ يوضحها الجدول رقم (٣).

= تشرين الثاني ١٩٥٢،ثم شغل المنصب نفسه للمدة ١٩٥٣/١/٢٩–١٩٥٣/٩/١٥.ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،جداول كبار موظفي الدولة للسنوات ١٩٣٧–١٩٤١؛الملحق رقم(١).

[١]م. م.ع،الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠–١٩٤١،الجلسة(١٣)، ١٩٤١/٣/٢٩، ص ص،٢٧٣–٢٧٩.

جدول رقم(٣)

الدائرة/الوظيفة	١٩٤٠[١]	١٩٤١[٢]	١٩٤٢[٣]	١٩٤٣[٤]	١٩٤٤[٥]	١٩٤٥[٦]
الوزير	عمر نظمي	صالح جبر[٧]	صالح جبر	عبد الله القصاب[٨]	مصطفى العمري[٩]	مصطفى العمري
مدير الداخلية العام	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت

=

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٤٠،مطبعة الحكومة،١٩٤٠، ص ص،٩-١٤.

[٢] المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٤١،مطبعة الحكومة،١٩٤١،ص ص،٩-١٣.

[٣] المصدر نفسه،جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٤٢،مطبعة الحكومة،١٩٤٢،ص ص،٩-١٤.

[٤] المصدر نفسه،جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٤٣،مطبعة الحكومة،١٩٤٣،ص ص،١١-١٩.

[٥] المصدر نفسه،جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٤٤،مطبعة الحكومة،١٩٤٤،ص ص،١١-١٨.

[٦] المصدر نفسه،جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٤٥،مطبعة الحكومة،١٩٤٥،ص ص،١١-١٧.

[٧] من كبار الساسة العراقيين في العهد الملكي،ولد في مدينة الناصرية،واستوزر لأول مرة وزيراً للمعارف في وزارة جميل المدفعي١٩٣٣واصبح رئيساً للوزراء لأول مرة سنة ١٩٤٧.وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي، ينظر:احمد فوزي،حكايات سياسية وصحفية،١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي،دار الجاحظ للطباعة،(بغداد، ١٩٨٤)،ص ص،٢٥٣-٢٨٢.

[٨] شغل العديد من الوظائف الإدارية في الألوية العراقية،وتدرج في مناصبه الإدارية حتى ترقى الى مرتبة الوزير سنة ١٩٤٣،فعمل قائممقام لقضاء سامراء للمدة ١٩٣٢-١٩٣٦ عندما عين مميزاً لشعبة الأراضي في مديرية العشائر العامة التابعة لوزارة الداخلية،ثم قائممقاماً للسماوة سنة ١٩٣٩ فمدير العشائر العام وكالة سنة ١٩٤٠،فمتصرفاً للواء الديوانية ١٩٤١-١٩٤٣،وزيراً للداخلية سنة١٩٤٣،فمتصرفاً للموصل سنة ١٩٤٤،ثم وزيراً للداخلية للمدة ١٩٤٦/٦/٢-١٩٤٦/٨/١٧ .وللمزيد ،ينظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية، جداول كبار موظفي الدولة للسنوات ١٩٣٢-١٩٤٦،ص ص٩-١٠؛نزار توفيق سلطان الحسو،الصراع على السلطة في العراق الملكي،دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة،مطابع دار آفاق عربية،(بغداد،١٩٨٤)،ص١٨٧.

[٩] ينتمي إلى الآسرة العمرية المعروفة في الموصل،من مواليد ١٨٩٤ ،شغل العديد من الوظائف الإدارية واستوزر لأول مرة سنة ١٩٣٧.وللمزيد من التفاصيل،ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ص،٢٢٩-٢٣٣=

الدائرة/الوظيفة	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
مدير العشائر	عبد الله القصاب	محمد صالح الكيلاني	عبد الحليم السنوي	عبد الحليم السنوي	عبد الله الشواف	عبد الله الشواف
مدير البلديات	فائق السامرائي	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره
مدير الدعاية العامة	عبدالمجيد الهاشمي	نورالدين دأود	كمال عبدالمجيد (وكالة)	كمال عبدالمجيد	احمد زكي الخياط	احمد زكي الخياط
مدير الشرطة العام	حسام الدين جمعة	احمد الراوي	احمد الراوي	احمد الراوي	احمد الراوي	عبدالجبار الراوي
مدير التحقيقات الجنائية	علوان حسين	علوان حسين	علوان حسين	----	علوان حسين	لطفي مصطفى
مدير السفر والاقامة والجنسية	مظفر احمد	علوان حسين	نعوم رزوق	----	جواد علي	علي غالب غريب

يبدو من الجدول السابق ،أنَّ معظم موظفي الدوائر والمؤسسات الرئيسة التابعة لوزارة الداخلية خلال المدة ١٩٤٠–١٩٤٥،استمروا في شغل المنصب نفسه لأكثر من مرة،كما نلاحظ أنَّ مدير الداخلية العام استمر في منصبه للخمس سنوات المذكورة، وان مدير البلديات شغل المنصب نفسه زهاء أربع سنين،وهذا الأمر يشير إلى استمرار عمل الموظفين القدماء الذين خدموا منذ أوائل العهد الملكي في مؤسسات وزارة الداخلية،كما يمكن أن نعزو ذلك إلى الخبرة المتراكمة لهذه النخبة، وميل الوزير الجديد إلى عدم

تغيير رؤساء الدوائر التابعة لوزارته رغبة منه في عدم إحداث إرباك في العمل عند التغيير المستمر ومن دون وجود مسوغات قانونية تخص كفاءة الموظفين ونزاهتهم.

دأبت وزارة الداخلية لتطوير الكادر الوظيفي لمؤسساتها المهمة والحساسة ولاسيّما الشرطة،فعلى الرغم من ظروف الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الوضع الداخلي في العراق،فقد أصدرت وزارة الداخلية قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٧) لسنة ١٩٤١،وقد اشترط القانون المذكور ان يكون المتقدمين للتعيين ضباطاً ومفوضي شرطة زيادة على شروط التوظيف المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية،أن يكون المتقدم قد اكمل الثامنة عشرة من عمره ولم يبلغ الثلاثين،وان يجتاز دورةً خاصةً في مدرسة الشرطة،وحدد القانون درجات هؤلاء الضباط والمفوضين بأربعة أصناف وكل صنف مقسم إلى عدة درجات،ويجوز قبول الاستقالة للضابط والمفوض بعد خمسة عشر سنة من الخدمة،مع تقديم العلاج الطبي في الداخل وعندما لا يتوفر العلاج في الداخل يكون في الخارج[١].وذكر القانون الترقيات(الترفيع)والعقوبات وغيرها من المواد الأخرى التي تصب في خدمة المصلحة العامة ومؤسسة الشرطة على وجه الخصوص[٢].

ومن اجل تفعيل عمل مصلحة نقل الركاب في العاصمة،أصدرت وزارة الداخلية (قانون تعديل قانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم(٣٨) لسنة ١٩٣٨)تحت الرقم(٣١) لسنة١٩٤١،حيث أشارت المادة الأولى،الفقرة (ب)منه:((تعتبر المصلحة من الجهات التي يجوز تمليكها العرصات والمباني الأميرية بموجب أحكام قانون تمليك العرصات والمباني العائدة للحكومة رقم(٣٤)لسنة١٩٣١))[٣]،وهذا الأمر سيُسهل إقامة بعض المحطات الخاصة لوقوف الباصات والمركبات العائدة للمصلحة لتسهيل عملية نقل الركاب بين أقسام وضواحي العاصمة بغداد.

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٤١،مطبعة الحكومة،(بغداد، ١٩٤٢)،قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٧) لسنة١٩٤١،ص ص،٢٣–٢٧.

[٢] للاستزادة عن الموضوع،ينظر:المصدر نفسه،ص ص،٢٧–٤١؛ الوقائع،العدد(١٨٧٣)في١٩٤١/٢/٥.

[٣] المصدر نفسه،قانون رقم(٣١)لسنة ١٩٤١،قانون تعديل قانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم(٣٨) لسنة ١٩٣٨رقم(٣١) لسنة١٩٤١،ص١٠٣؛الوقائع،العدد(١٨٩٢) في ١٩٤١/٣/٣٠.

جرى تطور مهم في تشكيلات وزارة الداخلية خلال السنة١٩٤٢،حيث استحدثت ولأول مرة في تاريخ الوزارة– بعد طلب وزير الداخلية صالح جبر– مديرية عامة باسم (مديرية الدفاع الجوي السلبي العامة)[١]،يرأسها مدير عام يقوم بواجباته وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المرعية والتعليمات التي يصدرها الوزير ويعاونه موظفون بقدر ما تمس إليه الحاجة[٢]،ويبدو أنَّ الهدف من هذا التشكيل الجديد هو لمراقبة وحماية الأجواء العراقية،ولاسيّما بعد ظهور تهديدات من الدول المتصارعة في الحرب العالمية الثانية باستخدام الأجواء العراقية لأغراض حربية.

وفيسنة١٩٤٣،صدر القانون رقم(٤٠)لسنة١٩٤٣،قانون خدمة الشرطة وانضباطها ،الذي ورد فيهعدم اشتراط التخرج من مدرسة المفوضين للتعيين في الوظائف الفنية[٣]. وحدد القانون ستة أصناف للدرجات الوظيفية بدءاً من رئيس الدائرة والضباط والمفوضين ونواب المفوضين،وفصل القانون موضوعات الترفيع،والعقوبات والاستقالة والإحالة إلى التقاعد والانضباط وسحب اليد وأحكام متفرقة أخرى[٤].

وخلال السنة ١٩٤٣،حصل تطور آخر،في مؤسسات الوزارة،تتلائم مع التطورات الاقتصادية وضرورة مراقبة الأسواق والتجارةوحصر المواد المتوفرةفي المخازن،فقد استحدثت مديرية جديدة باسم(مديرية المنتوجات المحلية العامة)،ويرأسها مدير عام يقوم بواجباته وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات التي يصدرها الوزير ويعاونه موظفون

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٤٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٣) ، النظام رقم(٣٣) لسنة١٩٤٢،نظام ذيل نظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة ١٩٣٥،ص١١٥.

[٢] الوقائع،العدد(٢٠٢٢) في١٩٤٢/٥/٧.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،قانون خدمة الشرطة رقم(٤٠) لسنة ١٩٤٣،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٤)،ص٣١٧.وللمزيد عن القانون وتفصيلاته وأقسامه، ينظر:سلمان عبد الجبار،شرح قانون خدمة الشرطة وانضباطها والأنظمة الملحقة به ١٩٤٦–١٩٤٧،مطبعة الاستقلال،ط١،(بغداد،١٩٤٧).

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،قانون خدمة الشرطة رقم (٤٠) لسنة١٩٤٣ ،ص ص،٣١٨–٣٣٣.

بقدر ما تمس اليه الحاجة[١].ويبدو أنَّ دور هذه المؤسسة هو متابعة المنتوجات المحلية الصنع،ذات المساس بحاجة المواطنين،ومحاسبة المخالفين لشروط الإنتاج وإنزال العقاب بالمخالفين ومنع الاحتكار والسوق السوداء والغش ومن الممكن أن نعدها دائرةً للأمن الصناعي المحلي.

كما تأسست مديرية عامة للنقليات،يرأسها مدير عام،يرتبط بالوزير مباشرةً ويتولى إدارة والأشراف على وسائط النقل والمركبات العائدة لوزارة الداخلية ومؤسساتها[٢].

ثم صدر قانون رقم(١٩)لسنة١٩٤٤،وهو قانون تعديل مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي السلبي رقم(٥١)لسنة١٩٤٢،وتمَّ بموجب هذا القانون إلغاء ((جميع الأحكام الواردة في مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم(٥١)لسنة ١٩٤٢المتعلقة بتأليف مديرية الدفاع الجوي السلبي العامة وتشكيلاتها وإناطة جميع السلطات المنصوص عليها فيه بوزير الداخلية أومن يخوله وله ان يمارسها عند مسيس الحاجة))[٣]،ويعود ذلك باعتقادي إلى انجلاء أخطار الحرب العالمية الثانية عن العراق وسمائه،لاسيما بعد تقهقر الألمان ودول المحور بعيداً إلى قعر دارهم وسيطرة الحلفاء على الموقف العسكري في المنطقة وأوربا واقتراب الحرب من نهايتها التي لاحت بالأفق نتائجها لصالح دول الحلفاء[٤].

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣،القسم الثاني،مطبعة الحكومة ١٩٤٤،نظام رقم(٣٠)لسنة ١٩٤٣،نظام الذيل الثاني لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة١٩٣٥، ص٣٣٦.

[٢] الوقائع،العدد(٢٠٩٥) في ١٩٤٣/٥/٣.

[٣]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،القسم الأول،قانون(١٩) لسنة ١٩٤٤،قانون تعديل مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم(٥١)لسنة١٩٤٢،ص٦٧؛الوقائع،العدد (٢١٩٥) في١٩٤٤/٦/١.

[٤] للمزيد عن مجريات الحرب العالمية الثانية وتطورات الموقف العسكري،ينظر:كونثر بلونتريت، المشير فون رونشتد القائد الإنسان وأسرار الحرب العالمية الثانية،ترجمة محمود شيت خطاب، مكتبة النهضة،ط١٣، (بغداد،١٩٨٩)، ص ٣٧ ومابعدها؛ لوكاز هير زويز، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد =

وبغية تطوير مؤسسة الشرطة من الناحية الوظيفية والإدارية،أسست وزارة الداخلية في٣٠ أيار سنة١٩٤٤كل من مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين،وذلك بموجب قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٤٠) لسنة ١٩٤٣، وعُدّ النظام الصادر لهذا الخصوص،مدرسة الشرطة العالية مؤسسةً تابعةً إلى مديرية الشرطة العامة لتخريج ضباط من الدرجة الثالثة من الصنف الرابع من أصناف قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٤٠)لسنة١٩٤٣،أما المدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين فهي مؤسسة تابعة الى مديرية الشرطة العامة لتخريج مفوضين من الدرجة الرابعة من الصنف الخامس ونواب المفوضين من الصنف السادس من أصناف القانون المذكور،أما عميد مدرسة الشرطة العالية فيكون بدرجة مدير عام[١]،وحَدَد النظام مُدة الدراسةفي المدرسة العالية للشرطة بثلاث سنوات وفي المدرسة الإعدادية للمفوضين ونوابهم بسنتين،وتدرس مواد القانون الإداري واللغة العربية والأخلاق والأدب وقانون العقوبات وطبع الأصابع والتعبئة العسكرية والإسعافات الأولية وغيرها من المواد العلمية والتقنية ذات الفائدة لرجل الشرطة،يزاد على ذلك اللغتين الكردية والإنكليزية[٢]. وحَدَد النظام شروط القبول في المدرستين،وأعضاء الهيئات التدريسية والامتحانات والنظام الداخلي والانضباط[٣].

= عبدالرحيم مصطفى،دار المعارف،مصر،١٩٦٨،ص٨٩ ومابعدها؛

W.S.,Churchill, The second world war,6vols,(London,1950-1954).

(١) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،القسم الثاني،قانون رقم(٢١) لسنة ١٩٤٤،نظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين،مطبعة الحكومة، ١٩٤٥،ص ص،٦٤-٧٥.

(٢)المصدر نفسه،ص ص،٧٥-٨٠؛سلمان عبد الجبار،المصدر السابق،ص ص،٩٠-١١٥.

(٣)للمزيد عن المدرستين والمناهج الدراسية والنظام الداخلي ،ينظر: نظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين رقم(٢١) لسنة١٩٤٤والمنشور في الوقائع العراقية،العدد(٢١٩٨) في١٩٤٤/٦/١٢،ص٧٥.

وأجرت وزارة الداخلية في السنة ١٩٤٤تنسيقاً في تشكيلاتها الإدارية المرتبطة بديوان الوزارة،فقد تمَّ إلغاء(مديرية النقليات العامة)وتحولها إلى شعبة مرتبطة بالإدارة العامة[١]، ولم توضح الوزارة أسباب ذلك، ومن المرجح أن يكون الجانب الاقتصادي وراء ذلك ،إذ أرادت الوزارة التقليل من النفقات غير الضرورية،أو التي يمكن تخفيضها بشكل لا يؤثر على سير أعمال ومهام مؤسسات ودوائر الوزارة.

وحولت وزارة الداخلية في السنة نفسها مديرية العشائر إلى مديرية عامة يرأسها مدير عام يعاون الوزير في إدارة الأمور المتعلقة بالعشائر ودعاواهم المدنية والجزائية ومسائل الأراضي وذلك حسبما يحدده له الوزير ،ويرتبط بهذه المديرية شعبتان،الشعبة الأولى،وهي شعبة الإسكان والأراضي وتقوم بجمع الأعمال المتعلقة بقضايا الأراضي وبالتدقيق والبحث لإيجاد الأراضي لسكنى العشائر وتسهيل الحصول على المياه وزراعة الأراضي ومكافحة الأمراض والقيام بالإحصاءات اللازمة...، والشعبة الثانية،هي شعبة دعاوى العشائر المدنية والجزائية،وتقوم بمتابعة وتدقيق القضايا المتعلقة بالعشائر حسب أحكام نظام دعاوى العشائر[٢].وهي بذلك لم تختلف عن أعمال مديرية العشائر السابقة كثيراً .

أما الإدارة المحلية[٣]،فقد سعت وزارة الداخلية لتطويرها،وجعلها أمراً واقعاً، وكانت قد ورد ذكرها في قانون إدارة الألوية رقم(٥٨) لسنة١٩٢٧، فشرعت الحكومة بناءً

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،القسم الثاني،نظام رقم (٢٦) لسنة١٩٤٤،نظام الذيل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢) لسنة١٩٣٥،ص٩٥؛الوقائع،العدد(٢٢١٠) في ١٩٤٤/٨/٧.

[٢] المصدر نفسه،النظام رقم(٤٦) لسنة١٩٤٤،نظام الذيل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة١٩٣٥، ص ص،١٥٤–١٥٥؛الوقائع،العدد(٢٢٣٠) في١٩٤٤/١٠/١٦.

[٣] ورد هذا الاصطلاح في قانون إدارة الألوية رقم(٥٨)لسنة١٩٢٧ الذي كان نافذ المفعول قبل صدور قانون إدارة الألوية رقم(١٦)لسنة١٩٤٥،وكان يعني إدارة الأقاليم في العراق بصفة كونها تمثل الإدارة المركزية في العاصمة وتعمل ضمن الحدود التي تعينها لها.اما بعد صدور قانون إدارة الألوية رقم(١٦) لسنة١٩٤٥، فان =

على طلب من وزارة الداخلية قانوناً جديداً لإدارة الألوية برقم(١٦)لسنة١٩٤٥،الذي ألغى القانون السابق،ونصَّ في المادة الثالثة بعد المائة منه على أن تاريخ تنفيذه يعين بإرادة ملكية وقد صدرت الإرادة بتنفيذه اعتباراً من شهر شباط١٩٤٦،ويرجع السبب في تحديد تنفيذ هذا القانون وتوقيفه على النحو المار الذكر هو تهيؤ الحكومة لتنفيذ ما يتطلبه الباب الرابع منه والذي أُستحدثت فيه الإدارات المحلية لتخصيص المبالغ اللازمة لهذه الإدارات والتوفيق بين الأحكام القانونية القائمة والأحكام التي تضمنها هذا الباب فيما يختص بالصلاحيات التي تمارسها الإدارات المحلية في الألوية وقد تضمن الباب الأول منه التشكيلات الإدارية والباب الثاني موظفي الألوية والاقضية والنواحي وكيفية تعيينهم وتحويلهم وعزلهم وإحالتهم إلى التقاعد وصلاحياتهم وواجباتهم والغايات التي يتوخاها كل منهم في إدارة شؤون وحدته ويبحث الباب الثالث عن المجالس الإدارية وطريقة تشكيلها وواجباتها[١].

= مدلول الإدارة المحلية اصبح منصرفاً إلى الإدارة التي تمارس سلطاتها ومسؤولياتها من قبل هيئة محلية فيها أعضاء منتخبون أطلق عليها المشرع بـ (مجلس اللواء العام) وهذا النوع من الإدارة هي صورة من صور الإدارة اللامركزية ،وبالرغم من أن قانون إدارة الألوية المذكور قد صدر في ١٩٤٥/٣/٢٥ فان الإدارات المحلية لم تزاول أعمالها ووظائفها باعتبارها شخصية معنوية وممثلة للأهلين إلا في سنة١٩٥٠.وللمزيد عن الإدارة المحلية والإدارة المركزية في العراق أبان الحكم الملكي،ينظر:علي مهدي حيدر،الإدارة العامة للألوية في الجمهورية العراقية،ط٢،مطبعة الإرشاد،(بغداد،١٩٦٢)،ص ص١٣-٢٨؛حسين الرحال وعبد المجيد كمونة،القانون الإداري،الإدارة المركزية والإدارة المحلية في العراق،مطبعة عبد الكريم زاهد،(بغداد،١٩٥٣)، ص ص،١١-١٧٦.

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥،القسم الأول،قانون إدارة الألوية رقم(١٦)لسنة ١٩٤٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦)،ص ص،٦٩-٨٥.

أما الباب الرابع فقد بحث عن الإدارات المحلية وكيفية تشكيلها وصلاحياتها ووظائفها ومدى ارتباطها بالسلطة المركزية[١].وبذلك امتاز هذا القانون عن سابقه بأخذه بقسط من تعدد الأنظمة الإدارية أو (اللامركزية).

أما بشان الألوية العراقية،فقد بقي عددها على ما كان عليه في سنة١٩٢٤وهو(١٤) لواء أما الأقضية والنواحي فقد تناول بعضها الإلغاء والإحداث والتعديل حسب مقتضيات المصلحة العامة،وقد بلغت في سنة ١٩٤٥ بحدود(٥٤) قضاء و(١٣٧) ناحية[٢].وقُسمت البادية على ثلاث وحدات إدارية هي الجزيرة ومركزها الحضر والبادية الشمالية ومركزها الرطبة والبادية الجنوبية ومركزها نقرة السلمان.والمتصرف هو رئيس اللواء المسؤول عن إدارته والقائممقام رئيس القضاء المسؤول عن إدارته ومدير الناحية رئيس الناحية المسؤول عن إدارتها،أما البوادي الثلاث فيدير كل منها مدير البادية ويُختار عادة من مدراء الشرطة[٣].

اقتضت المصلحة العامة تفعيل دور مصلحة نقل الركاب في النصف الثاني من سنة ١٩٤٥،وصدر نظام رقم(٤٠) لسنة١٩٤٥،قانون التعديل الثاني لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم(٣٨) لسنة١٩٣٨،واستبدلت الفقرات أ،ب من المادة الأولى بالآتي: ((تؤلف مصلحة لإدارة نقل الركاب في العاصمة بواسطة السيارات والترامواي تدعى ((مصلحة نقل الركاب في العاصمة))من أمين العاصمة مديراً لإدارتها العامة ونائب مدير يساعده في أعماله وهيئه إدارة من أربعة أعضاء يجتمعون برئاسة المدير أو نائبه)) و((يعين ويستبدل نائب المدير وأعضاء هيئة الإدارة باقتراح الوزير ومصادقة مجلس الوزراء ويجوز أن يكونوا من موظفي الحكومة الذين لا تقل درجتهم عن السادسة

---

[١]المصدر نفسه،ص ص،٨٦–٩٩؛الوقائع،العدد(٢٢٧٩)في١٩٤٥/٥/٧.

[٢]للمزيد عن تقسيمات العراق الإدارية آنذاك،ينظر:حسين الرحال وعبد المجيد كمونة،المصدر السابق، ص ص،١٤٢–١٤٨.

[٣]المصدر نفسه،ص١٤٩.وللمزيد عن الجانب الإداري في الألوية ،ينظر:مصطفى كامل،شرح القانون الإداري، المبادئ العامة والقانون الإداري العراقي،مطبعة النجاح،ط١،(بغداد،١٩٤٩)،ص ص،٤١٧–٤٥٠.

علاوة على وظائفهم خلال مدة التأسيس ..))[١]،كما رفعت الوزارة مقدار المخصصات السابقة لمصلحة نقل الركاب من (مائتي آلف دينار)إلى(نصف مليون دينار)،وأناط القانون الجديد بوزير الداخلية بعد استشارة وزارة الدفاع،موضوع تحديد استيعاب السيارة وعربة الترام وأنموذجهما ودرجة قابليتهما للسير وما تحتاجه كل سيارة أو عربة من أدوات احتياطية[٢].

أما شروط انتقاء الموظفين الإداريين وترفيعهم فقد تمَّ تعديله وأصدرت الوزارة النظام رقم(٤٠) لسنة١٩٤٥،الذي جاء في المادة الثالثة منه ان انتقاء مديري النواحي يتم من الآتي[٣]:-

أ-خريجو كلية الحقوق العراقية أو أية مدرسة عالية أخرى.

ب-الأكفاء من موظفي إحدى درجات الصنف الثالث من قانون الخدمة المدنية.

جـ- ممن سبق لهم ان شغلوا وظيفة مدير ناحية.

وبينت المادة الرابعة من النظام المذكور،كيفية انتقاء القائممقامين من الأكفاء ومن الآتي[٤]:-

أ- مديرو النواحي من الدرجة الأولى من الصنف الثالث .

ب-الموظفون من إحدى درجات الصنف الثاني من قانون الخدمة المدنية.

جـ-الأكفاء من المتخرجين من المدارس العالية عندعدم وجود كفءمن مديري النواحي على ان يكون قد مضت ست سنوات على الأقل على تخرجهم.

ء- ممن سبق لهم أن شغلوا وظيفة قائممقام.

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥،قانون رقم(٤٠) لسنة ١٩٤٥، قانون التعديل الثاني لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم(٣٨) لسنة ١٩٣٨،ص ص،٢٢٧-٢٢٨.

[٢] المصدر نفسه،ص ٢٢٨؛الوقائع،العدد(٢٢٩٣) في ١٩٤٥/٧/٢.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،النظام رقم(٤٠)لسنة ١٩٤٥،نظام تعديل نظام انتقاء الموظفين الإداريين وترفيعهم رقم(١٥) لسنة١٩٤٥،ص١١٨.

[٤] المصدر نفسه،المادة الرابعة؛الوقائع،العدد(٢٢٩٩) في١٩٤٥/٨/١٣.

أما اختيار المتصرفين،فقد وضحتها المادة الخامسة وكالأتي:-

أ- من القائممقامين من الدرجة الأولى من الصنف الثاني وعند عدم وجود كفء منهم يجوز تعيين الأكفاء من متخرجي المدارس العالية على أن يكون قد مضى على تخرجهم خمس عشرة سنة على الأقل أو شغلوا وظيفة في الدولة لا تقل درجتها عن الثالثة من الصنف الأول أو سبق تسنمهم منصباً وزارياً.

ب-من الموظفين من الصنف الأول والذين لهم خبرة إدارية.

جـ- ممن سبق لهم ان شغلوا وظيفة متصرف[١].

و أشارت المادة السادسة – أ- بأنه لا يعين مدير ناحية أو قائممقام من بين الأشخاص المذكورين في المادتين الثالثة والرابعة من هذا النظام إلا من اجتاز فحصاً في الموضوعات المنصوص عليها في المادة السابعة منه[٢]،وتوصي اللجنة بتعيينه[٣]مع مراعاة أحكام المادة السابعة عشرة منه[٤].

يبدو من النظام المذكور وطريقة انتقاء الموظفين الإداريين،أنَّ وزارة الداخلية كانت تسعى بشكل حثيث لتطوير المؤسسة الإدارية والوظيفية،ولاسيّما مفاصلها المحلية في الألوية،وذلك يظهر من الشروط العالية والراقية من الاعتماد على التحصيل الدراسي العالي،والكفاءة الإدارية العالية،والخبرة الوظيفية السابقة،والدرجات الوظيفية الرفيعة، لكني أسجل ملاحظةً واحدةً على هذا النظام،حول إبقاء الوزارة على شرط((من سبق لهم أن شغلواوظيفة(مدير الناحية،القائممقام،المتصرف))،وهيعلى الرغممن الجانب الإيجابي لها ولاسيّما امتلاك خدمة وربما خبرة جيدة في شؤون الإدارة ،إلا إنها قد لا تخلو من

---

[١] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥،ص ص، ١١٩-١٢٠.

[٢]تتضمن مواد الامتحان :القوانين والأنظمة التي تستلزم واجبات الوظيفة وكذلك التعليمات التي يصدرها الوزير حول المواضع أو المعلومات الأخرى التي تتطلبها الوظيفة وواجباتها.

[٣]الوقائع،العدد(٢٢٩٩) في١٣/٨/١٩٤٥.

[٤] وتنص على أن للوزير أن يؤلف عند الحاجة لجنة انضباط خاصة من الموظفين لدائرة واحدة أو عدة دوائر تابعة لوزارته في العاصمة أو في أي مكان من الألوية الأخرى.

استغلال الموظفين القدامى،ومن ثمَّ نلاحظ تكرار معظم رؤساء الوحدات الإدارية في مناصبهم ولمدد طويلة وهذا لا يفسح المجال أمام الكوادر الجديدة وقد يسيء إلى المصلحة العامة إذاما استغل المنصب المعني من صاحبه لإغراض شخصية ومنافع ذاتية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المؤرخ عبد الرزاق الحسني،يشير إلى إن للبريطانيين دوراً مهماً في توسع المؤسسات الإدارية وتشكيلاتها بما يخدم مصالح قواتهم العسكرية وتسخير ذلك لمصالح دول الحلفاءفي الحرب العالمية الثانية((فمنذ ان دخل العراق الحرب،وسعت عمليات إدارته الوطنية، ونسقت إلى حد واسع مع نواحي المجهود الحربي الذي تبذله الدول الحليفة في الشرق الأوسط،فوسعت منظمات الأمن العام كالشرطة، والرقابة..))[١]،وهذا دليل واضح على الدور البريطاني أو السبب البريطاني في توسع تشكيلات الدولة العراقية ومنها تشكيلات ومؤسسات وزارة الداخلية خلال المدة المذكورة.

لاقت إجراءات وزارة الداخلية في الجانب الإداري والوظيفي،النقد من عدد من أعضاء مجلس الأعيان،فقد وصف العين جلال بابان سياسة الوزارة بغير العملية والخيالية ودعا ((إلى اتباع سياسة حقيقية وعملية وغير خيالية،ترمي إلى المصلحة العامة من دون الرغبات الشخصية))،وطالب المسؤولين في الوزارة بان يضعوا نصب أعينهم الاهتمام بشؤون المواطنين ،وتطور حالته الاجتماعية حفاظاً على مصلحة المجتمع[٢].

وانتقد العين نفسه أمانة العاصمةعندما قامت بهدم الدور،مطالباً إعادة النظرفي مشاريعها أخذاً بالحسبان أحوال الناس ولاسيّما الأرامل والأيتام معوضين إياهم عن خسارتهم التي لحقت بهم جراء أعمال الأمانة،وانتقد أيضاً سياسة الوزارة بتطبيق نظام دعاوى العشائر من خلال موظفيها الإداريين ،حيث لم تكن تلك السياسة منصفة في تطبيق النظام[٣].وهذا نقد للجهاز الإداري لوزارة الداخلية.

---

[١] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،جـ٦،ص٢٠١.

[٢] م.م.ع،الاجتماع غير الاعتيادي العاشر لسنة ١٩٣٩،الجلسة (٣)،١٩٣٩/٦/٢٤،ص ص ٢٩-٣٠.

[٣] المصدر نفسه،ص٣١.

ولأن الأمور الإدارية موضوع واسع وله أثر كبير في استقرار الوضع السياسي، فقد استمر الأعيان في مناقشات مجلس الأعيان بطرح آراء كثيرة لإصلاح الوضع الإداري،مما يسهل عمل الدولة،ويحقق الاستقرار والتقدم للبلاد[١].

فقد أوردت لجنة الشؤون الداخلية والخارجية والحقوق في تقريرها سنة١٩٤٣ توصيات بشان إصلاح الجهاز الإداري،والاهتمام بانتقاء الموظفين الإداريين من العناصر التي تتصف بالقدرة على العمل[٢]،ولم تتخذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه الأمر الذي دفع العين محسن ابو طبيخ إلى الرد على حمدي الباجه جي[٣] رئيس الوزراء سنة١٩٤٥ متسائلاً بقوله((ماهي الإصلاحات التي عملها في الإدارة،وأي الموظفين الضعفاء وعديمي الكفاءة والمقدرة الذين أخرجهم))،وأوضح ان الخلل يكمن في الجهات العليا مطالباً بتدريب عناصر كفوءة لاستلام المناصب الإدارية المهمـــة بما فيها الوزارية[٤]. وأكد العين صادق

---

[١] للمزيد عن مناقشات مجلس الأعيان بخصوص الجانب الإداري والوظيفي،ينظر:محمد رشيد عباس ،مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥–١٩٥٨دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد، جامعة بغداد،١٩٩٥،ص٢١٨.

[٢] م.م.ع،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤،ص ص،٥٣–٥٤.

[٣] ولد حمدي الباجه جي في بغداد سنة١٨٨٦ وأتم فيها دراسته الإعدادية والتحق بالمدرسة الملكية الشاهانية في استانبول –وهي كلية عالية للإدارة–فنال شهادتها سنة١٩٠٨،اشترك في تأسيس النادي العلمي الوطني (١٩١٢)،وانتمى إلى جمعية العهد السرية وساهم في تأليف الحزب الوطني ونفي إلى هنجام مع لفيف من الوطنيين في آب١٩٢٢وعاد إلى بغداد في نيسان١٩٢٣،انتخب نائباً عن بغداد سنة ١٩٢٥،شغل وظائف إدارية وسياسية مهمة أبرزها وزيراً للأوقاف سنة ١٩٢٥–١٩٢٦ورئيساً لغرفة زراعة بغداد سنة١٩٣٩ ووزيراً للشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤١ورئيساً لمجلس النواب للمدة من تشرين الثاني١٩٤١ – كانون الأول١٩٤٣،ثم وزيراً للاقتصاد سنة ١٩٤٣وعضواً في مجلس الأعيان سنة ١٩٤٤ وألف الوزارة في ١٩٤٤/٨/٢٩وحتى سنة١٩٤٦ ..،وللمزيد عن سيرته ودوره السياسي في تاريخ العراق،ينظر:مير بصري، المصدر السابق، ص ص،٢٠٢–٢٠٤.

[٤] م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي التاسع عشر لسنة ١٩٤٥،ص٢٥؛ ص ص،٢٨–٢٩.

البصام ان الوضع الإداري في العراق لا يمكن وصفه بغير الوضع الفوضوي وتضاءل سيطرة القوانين[١].

وطالب العين مولود مخلص[٢]،إصلاح أجهزة وزارة الداخلية،ودعت لجنة الأمور المالية والاقتصاديةفي تقاريرها السنويةضرورة انتقاء العناصر الأكفاء لتدوير الدولة، ومكافحة الرشوة التي استفحل خطرها بدرجة كبيرة[٣]،وأوضح العين عزرا مناحيم دانيال،ان المناهج المتعاقبة للوزارات العراقية تضمنت إصلاح الإدارة ،وقطع دابر الرشوة،إلا أن هذه الأهداف،بقيت كالأحلام،ودعا إلىتطهير الجهاز الحكوميمن العناصر ((الملوثة العاجزة))[٤].

يظهر من آراء الأعيان السابقة أنَّ هناك قصوراً واضحاً للجهاز الإداري للدولة –تشكل وزارة الداخلية الجزء الأكبر منه– وتفشي الفساد(الرشوة) بين الموظفين الإداريين وعدم اتباع الخطوات الصحيحةفي انتقاء الموظفين على الرغممن التشريعات العديدة بهذا الخصوص، وهذه الملاحظات هي نقاط تسجل ضد وزارة الداخلية لتلكؤها في معالجة الخلل الإداري في مؤسساتها ذات التشعب الواسع والماسة بحاجات المواطنين اليومية وأعمالهم مما جعل الوزارة عرضة للانتقاد من المواطنين وكذلك من المجلس النيابي ايضاً.

---

[١] المصدر نفسه،ص١٨.

[٢] ولد في الموصل سنة١٨٨٥،تخرج من المدرسة الإعدادية العسكرية ببغداد،عين متصرفاً للواء كربلاء سنة ١٩٢٣ وعضواً في مجلس الأعيان سنة ١٩٢٥ فرئيساً له سنة ١٩٣٠وأعيد انتخابه في المنصب نفسه في السنوات ١٩٣٣ ،١٩٣٤ ،١٩٣٥،ثم نائباً ورئيساً لمجلس النواب ١٩٣٧–١٩٤١ وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي والإداري،ينظر: مير بصري،المصدر السابق،ص ص،١٧٢–١٧٥.

[٣] م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٧،ص١٤٦.

[٤] المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩–١٩٥٠،ص ص، ١٨١–١٨٢.

فقد طالب العديد من أعضاء مجلس النواب،بإصلاح الأوضاع الإداريةفي البلاد، ولاسيّما الجهاز الإداري الواسع لوزارة الداخلية،إذ أظهر النائب السيد عبد المهدي[١] ملاحظات جيدة بشأن إصلاح الجهاز الإداري للدولة،ودعا إلى ضرورة التوجه نحو تعيين الشخص المناسبفي المكان المناسب من الموظفين وذلك باختيار من لهم سعة العلم، ووفرة التجربة،والحنكة،والمعرفة بالبلاد ورجالها وتقاليدها وعاداتها وسننها،من الموظفين الإداريين موضحاً أن مهمة وموقع الموظف الإداريليس كمهمة وأهمية الموظف غير الإداري،ولان خطأ الأول يكون مؤداه الفوضى وعدم الاستقرار وفقدان الأمن، أما خطأ الثاني فمن الممكن تصحيحه والقضاء عليه وعلى آثاره[٢].وأبدى النائب نفسه استغرابهمن وزارة نوري السعيد الرابعة[٣] لعدم توجهها نحو تعيين الإداريين الصالحين ممن يتميزون بالخبرة والكفاءة والدراية بأحوال البلاد موضحاً ((ان هؤلاء الموظفين الذين عينتهم الحكومة لا يعرفون عن حالة البلاد إلا بمقدار ما يعرفه ابن شيكاغو وابن طوكيو عن الجبايش، وهم يمتهنون الإدارة وليس هم منها بشيء فكيف تتأمل الحكومة من هؤلاء إصلاح حالة البلاد؟))[٤].

---

[١] ولد السيد عبد المهدي في مدينة الشطرة سنة ١٨٩٠،من أعضاء جمعية حرس الاستقلال، وعضواً في مجلس النواب سنة ١٩٢٨ و ١٩٣٣ و١٩٣٩ ،ومن المؤسسين لحزب الأمة الاشتراكي سنة ١٩٥١ ،وشغل مناصب وزارية عديدة منها: المواصلات والأشغال ووزارة الاقتصاد وكذلك عضواً في مجلس الأعيان للسنوات: ١٩٤٣، ١٩٤٥،١٩٤٤، ١٩٤٨–١٩٥١،١٩٤٩–١٩٥٣،وللمزيد عن سيرته ونشاطه الفكري والسياسي،ينظر:مؤيد شاكر كاظم،السيد عبدالمهدي ودوره السياسي في العراق،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد/جامعة بغداد،٢٠٠٠م،ص ص،٥–١٦؛ ص ص، ٩١–٢٢٠.

[٢] م.م.ن،الدورة الانتخابية التاسعة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩،الجلسة (٣)،ص ص،٣٩–٤١.

[٣] تألفت هذه الوزارة في ١٩٣٩/٤/٦ بعد مقتل الملك غازي من اغلب وزراء الوزارة السابقة(وزارة نوري السعيد الثالثة).

[٤] المصدر نفسه،ص٤٠.

وتعرضت دائرة التفتيش الإداري إلى النقد من النائب المذكور مؤكداً((إن عمل هذه الدائرة مقتصر على صرف الأموال من الميزانية فقط))بينما المهمة الأساسية لهذا التشكيل هي مراقبة الموظفين في إدارة أعمالهم وتطبيق القانون،وإلا فان وجودها من عدمه هو شيء واحد[١] .

وهكذا لم يكن الجهاز الإداري والوظيفي لمؤسسات وزارة الداخلية وكذلك بقية مؤسسات الدولة العراقية خلال المدة١٩٣٩–١٩٤٥بالمستوى الذي يلبي طموحات الشعب وممثليه في المجلس النيابي،لذلك استمرت دعوة المطالبة بإصلاح الجهاز الإداري والوظيفي.

---

[١]مؤيد شاكر كاظم،المصدر السابق،ص٩٣.

المبحث الثاني

التطور الوظيفي ١٩٤٦-١٩٥٣

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[١]،تزايدت الأصوات الوطنية في الداخل، ولاسيّما تحت قبة مجلس النواب،وأخذت هذه الأصوات تشير إلى فشل الحكومات العراقية السابقة في تنفيذ وعودها التي كانت تطلقها في برامجها الوزارية،ولاسيّما ما يتعلق منها بالإدارة والبلديات وإطلاق الحريات..،فيقول النائب جعفر حمندي(نائب لواء الحلة):((..تلك المواعيد التي أحصتها إحدى الصحف فكانت ٢٦ وعداً فأين تلك الإصلاحات،أين الإصلاح في الإدارة وفي تنظيم البلديات..))[٢]،وقال نائب لواء السليمانية ماجد مصطفى((في اعتقادي أنَّ نظام الحكم الموجود لدينا هو فاسد من أساسه فالماكنة نفسها فاسدة ولا يمكن أن نتغلب على الصعاب ما لم نغير الماكنة))[٣].

وأشار النائب سلمان الشيخ داود(نائب بغداد)،وهو من مؤيدي الوزارة،إلى سوء الإدارة وفسادها قائلاً:((يؤسفني أن أقول إنَّ الوزارة القائمة لم تخطُ خطوةً واحدةً في سبيل تطهير الإدارة وتنقيتها من داء الرشوة الوبيل.. وأصبح دفع الرشوة لتمشية الأشغال مقدماً على دفع الضريبة القانونية،وأصبح لكل عمل من أعمال الموظفين ثمن معين ووسطاء ودلالون وسماسرة مقررون..))[٤].ويبدو من كلام النائب السابق،ان السيل قد بلغ الزبى،وان هيبة الحكومة قد ضعفت في أعين الناس وفقدت دواوين الحكومة ومؤسساتها حرمتها وكرامتها،والخاسر في ذلك هم بسطاء الناس وضعفائها ،وهذا نقص في عمل الحكومة ومنها وزارة الداخلية.وفي أقوال النواب هـــذه إشارة واضحة إلـــى الجهاز

---

[١] انتهت الحرب سنة ١٩٤٥،بانتصار دول الحلفاء بزعامة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على دول المحور بزعامة ألمانيا واليابان ،وبعد انتهاء حوادث أيار ١٩٤١ في العراق ،كان نصيب العراق كبيراً من المجهود الحربي للحلفاء ولاسيّما التسهيلات الكثيرة في استخدام الأراضي والمواصلات والمواد وغيرها.
ينظر :عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٦،ص ص،٢٠٠-٢٠٦.

[٢] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦،الجلسة(١٥)،مطبعة الحكومة،١٩٤٦،ص١٣٩.

[٣] المصدر نفسه، ص ص،١٤٠-١٤١.

[٤] المصدر نفسه،ص ص،١٠٤-١٠٨.

الإداري للدولة،التي تشكل وزارة الداخلية ومؤسساتها الجزء الكبير منه، كما انه يشير إلى الهوة الكبيرة بين طبقات المجتمع والسلطة الحاكمة للبلاد،وبتعبير آخر،يدل على نظرة الناس،غير الحسنة لمؤسسات الدولة ودوائرها ومنها وزارة الداخلية.

ومهما يكن من أمر،فقد استمرت وزارة الداخلية بمحاولات الإصلاح الإداري والوظيفي،وفي آذار سنة ١٩٤٦،تم تأسيس(مديرية إدارة البادية) يرأسها مدير مرتبطاً بمقر الوزارة مباشرة،وتعين حدود الوحدة الإدارية المؤسسة بتعليمات يصدرها وزير الداخلية،وتكون وظائف المدير تنفيذ أحكام القوانين والأنظمة ضمن حدود مديريته والعمل على استتباب الأمن والنظام وتنظيم الأمور المتعلقة بتنقلات العشائر وشؤون المراعي واستعمال الآبار وحسم المنازعات التي تقع ضمن سلطاته القانونية[١]،وتطبيق أحكام المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع الدول المجاورة المتعلقة بذلك[٢].

على الرغم من ان قانون إدارة الألوية رقم(١٦) لسنة١٩٤٥،السابق الذكر،قد نص على قيام الإدارة اللامركزية في البلاد فان تنفيذ هذه الإدارة جاء مبتوراً بسبب ضعف صوت الأعضاء المنتخبين في مجلس اللواء العام[٣]،وكيفية انتخابهم وتغليب أصوات

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦،القسم الثاني،مطبعة الحكومة، ١٩٤٧،ص ص،٥٢-٥٣؛الوقائع،العدد(٢٣٥٩) في١٠/٤/١٩٤٦.

[٢] كان العراق قد وقع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات،حول إدارة المناطق الحدودية وانتقال العشائر والرعي، ولاسيّما مع المملكة العربية السعودية سنة ١٩٣٩،و مع تركيا سنة ١٩٤٦ ومع الأردن سنة ١٩٤٧،ينظر: عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،جـ٥،ص ص،٣٠-٣٦؛جريدة صوت الأهالي،العدد(١٣٩٥) في٢٧/٤/١٩٤٧.

[٣] يتألف هذا المجلس من أعضاء دائميين وأعضاء منتخبين ويرأسه المتصرف،أما الأعضاء الدائميون فهم مدير المعارف،ورئيس الصحة،وكبير موظفي وزارة الاقتصاد في اللواء،وكبير موظفي وزارة الأشغال والمواصلات في اللواء،ورئيس بلدية مركز اللواء وفي لواء بغداد يكون أحد أعضاء المجلس من أمانة العاصمة،أما الأعضاء المنتخبون فهم عضو واحد أو أكثر من كل قضاء ويلاحظ في توزيع عدد الأعضاء المنتخبين على الأقضية بالاعتماد على نسبة نفوسها،على ان لا يقل عدد الأعضاء عن الستة ولا يتجاوز الخمسة عشر،ينظر:حسين الرحال وعبدالمجيد كمونة،المصدر السابق،ص ص،٢٠٧-٢٠٨.

المعينين عليهم هذا من جهة ومن الجهة الثانية فان الشعب ما زال محروماً من إعطاء صوته لمن يشاء ،ولقد التجأ الشعب في تلك الحقبة وما بعدها إلى الوثبات والانتفاضات مستغلاً المناسبات شعبية كانت أم حكومية[١].وهذا سيتم تناوله في شيء من التفصيل في مباحث لاحقة.

في شهر آب أصدرت وزارة الداخلية النظام رقم(٦٢)لسنة١٩٤٦وهو (نظام انتقاء الموظفين الإداريين)،الذي عرف في المادة الأولى منه الموظف الإداري بأنه((مدير الناحية أو القائممقام أو المتصرف..)) كما عرفت المادة نفسها الموظف الكفء بأنه ((الموظف الذي يتبين من التقارير الموجودة في سجله انه قام بالوظائف التي عهدت إليه باستقامة وكفاءة ونشاط))[٢]،وحددت المادة الثانية شروط التعيين للوظيفة الإدارية،بأن يكون الطالب للوظيفة ((عراقياً أو قد مضى على تجنسه مدة لا تقل عن خمس سنوات))[٣]،وان يكون قد اكمل الثالثة والعشرين من العمر و((سالماً من الأمراض المعدية والعاهات الجسمية والعقلية..))[٤]،((حسن السلوك والسمعة وغير محكوم بجناية عدا الجنايات السياسية أو بجنحة تمس الشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير والاحتيال))[٥].

وعندما نتوقف عند الشروط السابقة الذكر،والتي يجب توفرها في الموظف الإداري (المتصرف،القائممقام،مدير الناحية)،ولاسيّماشرطالسلامةمن الأمراض والعاهات الجسمية والعقلية، لابُدَّ من القول بأنها كانت إيجابية لأن هذه الوظائف تحتاج إلى قوة

---

[١] ضياء الدين الحيدري،الإدارة والإداريون في العراق،مطبعة اسعد،(بغداد،١٩٦٣)،ص١٤٢.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦،القسم الثاني،نظام رقم(٦٢) لسنة ١٩٤٦،نظام انتقاء الموظفين الإداريين،ص ص،١٦٠-١٦١.

[٣] المصدر نفسه،ص١٦١.

[٤] الوقائع،العدد(٢٣٩٩) في١٩٤٦/٨/٢٠.

[٥] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٤٦،نظام انتقاء الموظفين الإداريين رقم(٦٢)لسنة١٩٤٦، ص ص،١٦١-١٦٢.

بدن وسلامة في العقل تمكن صاحبها من القيام بالوظيفة المذكورة وفي حالة انعدامها فلا يتمكن من أداء مهامه بصورة صحيحة وفعالة،كما أن الشرط الذي يشير إلى حسن السيرة والسلوك والسمعة،قد استثنى الجنايات السياسية التي لا تؤثر على تولي المنصب الإداري،وهذا شيء حسن خلال ذلك التاريخ،إذ إن صاحب الفكر والمعارضة السياسية لا يفقد حقوقه المدنية والشخصية وفي مقدمتها حق العمل في الوظائف الإدارية الكبيرة.

كما أشار النظام المذكور في مادته الثانية عشرة،إلى تأليف لجان انتقاء الموظفين الإداريين ووظائفها،فكانت لجنة انتقاء مديري النواحي والقائممقامين برئاسة مدير الداخلية العام ومن عضوين يعينهما الوزير[١].

وتوسعت صلاحيات ومهام وزير الداخلية،بعد إصدار قانون رقم(٣٨)لسنة١٩٤٧ لتعديل قانون تشكيلات الوزارات رقم(٣٧)لسنة١٩٣٣،وبموجب هذا القانون تمت إضافة فقرتين للمادة الأولى من القانون السابق،نصت الأولى((للوزير ان يخول –بأمر تحريري يصدره– أيا كان من كبار موظفي وزارته السلطات الممنوحة له بموجب أي قانون أو نظام بالصورة التي يعينها من وقت إلى آخر))[٢]وأكدت الفقرة الثانية بأن حكم الفقرة السابقة لا يشمل الصلاحيات المخولة للوزير شخصياً بمقتضى القانون الأساسي (الدستور)[٣].

وفي سياق تطوير مؤسسات وزارة الداخلية ذات الطابع الخدمي ولاسيّما البلديات ذات المهام الواسعة والمباشرة الصلةمع المواطنينمثل خدمات الماء والكهرباء وغيرها، وبغية إيجاد نظام قانوني ينظم العمل الخدمي للبلديات بشكل افضل،أصدرت وزارة الداخلية النظام رقم(٢٠) لسنة ١٩٤٧وهو (نظام الذيل السابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة١٩٣٥)،إذ أضيفت المادة الآتية إلى النظام:- ((مديرية البلديات العامة– يرأسها مدير عام– يعاون الوزير في إدارة جميع الشؤون المتعلقة بأمور البلديات

---

[١] المصدر نفسه ،ص١٦٤.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧،القسم الأول،قانون رقم(٣٨) لسنة١٩٤٧،قانون تعديل قانون تشكيلات الوزارات رقم(٣٧)لسنة ١٩٣٣،ص٣٣٩.

[٣]المصدر نفسه،ص ص،٣٣٩-٣٤٠؛الوقائع،العدد(٢٤٩٨)في١٩٤٧/٧/٢٤.

وتنظيم المدن والقصبات وتأسيس مشاريع الماء والكهرباء وغيرها من المشاريع التي يعتبر من مصلحة البلديات القيام بها..))[١]،وترتبط بهذه المديرية الشُعب الآتية:-

أ-الشعبة الفنية للماء والكهرباء والأمور الميكانيكية،وتقوم بتقديم الإرشادات الفنية فيما يتعلق بالمشاريع البلدية كالماء والكهرباء وغيرها والقيام بتأسيسها كما يطلب منها ذلك.

ب-الشعبة الفنية للتخطيط والتنظيم،وتقوم بتقديم الإرشادات الفنية فيما يتعلق بالمشاريع الخاصة بتنظيم المدن والقصبات وتخطيطها على وفق الأسس الحديثة[٢].

جـ-شعبة التدقيق والإحصاء،وتقوم بتدقيق ميزانيات وجداول الحسابات الشهرية للبلديات ولجان الماء والكهرباء والمصالح البلدية الأخرى.

ء- شعبة المخازن، وتقوم بتهيئة الآلات والأدوات والمواد والاستمارات الموحدة اللازمة للبلديات ولجان الماء والكهرباء وغيرها.

هـ-شعبة المحاسبة،وتقوم بجميع الأمور الحسابية المتعلقة بالمديرية العامة وحسابات أمانات البلديات ولجان الماء والكهرباء والمؤسسات البلدية الأخرى[٣]. يضاف إلى شعبة الإدارة التي تقوم بالأمور الذاتية المتعلقة بموظفي ومستخدمي المديرية العامة والبلديات ولجان الماء والكهرباء والمؤسسات البلدية الأخرى[٤].

جرى تغير أدارى ووظيفي مهم في تشكيلات ومؤسسات وزارة الداخلية في آب ١٩٤٧،تمثل بصدور نظام وزارة الداخلية رقم(٣٩)لسنة١٩٤٧،وضحت المادة الأولى منه توصيف واجب الوزير ومسؤولياته بأنه ((الرئيس الأعلى للوزارة وهو المسؤول عن أعمالها وحسن قيام موظفيها بواجباتهم وتصدر جميع الأوامر والتعليمات

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،النظام رقم(٢٠)لسنة١٩٤٧،نظام الذيل السابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة١٩٣٥،ص٥٣.

[٢] الوقائع،العدد(٢٤٦٧)،في١٣/٥/١٩٤٧.

[٣] الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بأمور البلديات،ص ص،١٤٨-١٥٧.

[٤] الوقائع،العدد(٢٤٦٧)،في١٣/٥/١٩٤٧.

والمقررات بأمره وتنفذ تحت أشرافه ومراقبته))[١]،أما المادة الثانية فقد حددت واجب المستشار بأنه((موظف استشاري يبدي آراءه في المسائل التي تحال إليه من قبل الوزير وله أن يقترح على الوزير ما يراه مناسباً لتامين حسن تمشية شؤون الوزارة وان يطلب الإيضاحات اللازمة من المديرين ورؤساء الدوائر التابعين للوزارة..))[٢].

أكد النظام أيضاً على أهمية التفتيش الإداري وهيئته،التي يجب أن ترجع مباشرةً إلى وزير الداخلية وتقوم بأعمالها وفقاً لأحكام قانون التفتيش الإداري[٣]،بينما أشارت المادة الرابعة من النظام المذكور إلى مديرية الداخلية العامة والتي يرأسها مدير عام يعاون الوزير في إدارة شؤون الإدارة الداخلية ويقوم بالأعمال التي يعينهاله الوزير يعاونه في ذلك معاونان يساعدانه في إنجاز ما هو مكلف به من الأعمال حسب ما يعينه لهما.

وتتألف مديرية الداخلية العامة من المديريات والشُعب الآتية[٤]:-

أ-مديرية الحقوق:يدير أعمالها مدير تنحصر واجباته في إبداء الرأي في المسائل القانونية المحالة إليه وتحضيرما يطلب اليه أعداده من اللوائح القانونية والأنظمة ويشرف على تنفيذ قانون الجمعيات والاجتماعات والإشراف على أعمال الجنسية ومعاملاتها.

ب-مديرية الحسابات.

جـ-مديرية الإدارة المحلية:يدير أعمالها مدير تنحصر واجباته في القيام بكل ما يتعلق بتنفيذ أحكام الباب الرابع من قانون إدارة الألوية رقم(١٦)لسنة١٩٤٥،أي ما يتعلق بالإدارة المحلية في الألوية العراقية.

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٤٧،القسم الثاني، نظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة١٩٤٧،ص١٠٥.

[٢] المصدر نفسه،ص ص،١٠٥-١٠٦.

[٣]للمزيد عن واجبات التفتيش الإداري ومهامه في الوحدات الإدارية،ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٦٨٥٣،تاريخها١٩٤٧-١٩٤٨،و٥،٣،ص ص،٤-٨.

[٤] المصدر نفسه،ملفة رقم٣٢٠٥٠/٦٦٢٤،أنظمة الوزارات،١٩٤٧-١٩٥٥،و٤-٦،ص ص،٨-١٢.

ء-شعبة الأمور الذاتية .

هـ-شعبة الإدارة.

و- شعبة الرسائل :يراقب أعمالها ملاحظ وتقوم بما يودع إليها من الأعمال الخارجة عن اختصاص الشُعب الأخرى ومراقبة أعمال المترجمين وكتاب الطابعة.

ز- شعبة الحدود:يراقب أعمالها ملاحظان وتقوم بإنجاز جميع ما يتعلق بالحدود من المعاملات بما فيها معاملات استرداد المجرمين وتطبيق قانون الإقامة[١].

وتناولت المادة الخامسة من النظام المذكور،مديرية العشائر العامة وشعبتي(الإسكان والأراضي) و(دعاوى العشائر المدنية والجزائية)التي سبق الكلام عن مهامها في الصفحات السابقة[٢].

بينما تذكر المادة السادسة من النظام،مديرية البلديات العامة،ويرأسها مدير عام يعاون الوزير في إدارة جميع الشؤون المتعلقة بأمور البلديات وتنظيم المدن والقصبات وتأسيس مشاريع الماء والكهرباء..، وترتبط بها شُعب هي:-الشعبة الفنية للماء والكهرباء والأمور الميكانيكية،والشعبة الفنية للتخطيط والتنظيم وشعبة التدقيق والتفتيش والإحصاء وشعبة المخازن،وشعبة المحاسبة،وشعبة الإدارة[٣].

أما المادة السابعة،فقد بحثت مديرية الشرطة العامة،التي يرأسها مدير الشرطة العام وهو رئيس قوات الشرطة واهم واجب لمديريته هو المحافظة على الأمن والهدوء والسكينة في البلاد[٤].بينما تناولت المادة الثامنة مديرية الدعاية العامة التي تدار من مدير عام مرتبط بالوزير مباشرةً ويعاونه مدير إذاعة ومميزون وملاحظون وكتاب بقدر ما تمس الحاجة،ولم يضاف شيء جديد لواجبات هذه المديرية،سوى تنظيم أمور الإذاعة وتحسينها بغية تحقيق الغاية المتوخاة منها على أحسن وجه. بينما تناولت المادة التاسعة

---

[١] المصدر نفسه،و١٠،ص ص،٥-١١؛الوقائع،العدد(٢٥١٤) في١٩٤٧/٨/٢٣.

[٢]ينظر: ص ٥٦، ٦٦ .

[٣] للمزيد عن مهام وواجبات شُعب البلديات العامة،ينظر:ص ٥٦،ص ص،٧٩-٨٠.

[٤] للمزيد عن الشرطة ومهامها الأمنية،ينظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٧٠١٢، الشرطة،قوة الشرطة وأمورها وتنظيمها والحراسة،١٩٤١-١٩٥٢،و٣-٦،ص ص،٢-١٥.

مديرية المنتوجات المحلية العامة ويرأسها مدير عام يقوم بواجباته وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المرعية والبيانات والتعليمات التي يصدرها الوزير ويعاونه موظفون بقدر ما تمس اليه الحاجة.وأوضحت المادة العاشرة من النظام المذكور مهام المكتب الخاص الذي يكون تحت إدارة ملاحظ مرتبط بالوزير مباشرة ويقوم بالأعمال المودعة إليه من قبل الوزير[١].

ومنعت المادة الحادية عشرة المديرين العامين من الاتصال بالوزارات الأخرى إلا بوساطة الوزارة ولهم أن يخاطبوا الدوائر الملحقة بوزارة الداخلية وبالوزارات الأخرى والمتصرفين في الأمور التي يعينها الوزير.وخولت المادة الرابعة عشرة الوزير أن يصدر تعليمات لتسهيل تطبيق أحكام هذا النظام[٢].

وهكذا تمَّ إلغاء نظام وزارة الداخلية رقم(٢٢) لسنة١٩٣٥وجميع تعديلاته وذيوله. وفي حقيقة الأمر،لم يكن هذا النظام إلا لتثبيت الكثير من التعديلات التي جرت على النظام السابق خلال السنوات التي سبقت صدوره في نظام واحد ولاسيّما استحداث مديرية الإدارة المحلية في الألوية وارتباطها بمديرية الداخلية العامة كما تطورت البلديات من شعبة أو مديرية مرتبطة بديوان الوزارة إلى مديرية عامة لها العديدمن الشُعب والمديريات،وأبقى النظام على مديرية المنتوجات المحلية العامة ومديرية العشائر العامة،مع انه استحدث قسماً خاصاً سمي بالمكتب الخاص لتسهيل عمل الوزير والإشراف على بريده ومراسلاته ومتابعة أوامره وهو بمثابة حلقة وصل بين الوزير وبقية مديريات وأقسام الوزارة.

أجرت وزارة الداخلية بعض التعديلات على شروط القبول في مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين وذلك في تشرين الأول سنة١٩٤٧، فأضافت إلى المادة الثانية عشرة من نظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،نظام وزارة الداخلية رقم (٣٩)لسنة ١٩٤٧،ص١١.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٦٦٢٤،أنظمة الوزارات،المصدر السابق،و٩، ص ص،٤-١٥؛ الوقائع،العدد(٢٥١٤)في ١٩٤٧/٨/٢٣.

للمفوضين الفقرة الآتية:((بناءً على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء يجوز قبول بعض الأجانب طلاباً في مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين..))[١]،الأمر الذي فتح الباب أمام الطلبة الأجانب للتخرج من المدرسة العالية للشرطة وإعدادية الشرطة للمفوضين،الأمر الذي يدل على سمعتها الحسنة والإمكانيات المتوفرة فيها والخبرات التي يتخرج بها الطلبة،ومستواها العلمي والضبط العالي المتبعين في إعداد الشرطة وتخريجهم،وهذا يعود لجهود وزارة الداخلية الحثيثة لبناء جهاز أمني منظم وقوي قادر على مواجهة الأحداث والتطورات السياسية الداخلية وربما انعكاسات الأحداث الخارجية في بعض الأحيان والحاجة إلى مواجهة التحديات الداخلية لمرحلة ما بعد الحرب.وسيحاول الباحث معالجة شيء من هذا الموضوع في الصفحات اللاحقة.

أما ملاك الشرطة العامة سنة١٩٤٨،فقد بلغ(٥٠)مدير شرطة و(٤)ضابط مفتش، و(٢٢٩)معاوناً و(٨٤٠)مفوضاً و(٩٣)نائب مفوض و(٤٨٠٣)عرفاء وأفراد خيالة و(٣٤٩)هجاناً و(١٤٢١٤)عريفاً وأفراد شرطة،و(٤٧) قوة الشرطة النهرية و(٦٤٢) عرفاء وأفراد المرور،و(٧٠٧)عرفاء وأفراد السيارات المسلحة و(٤١٨)مَرْتَبَاتْ اللاسلكي والمخابرة [٢]،و(٤٢)عرفاء وأفراد جوق الموسيقى و(٤٩)شرطة العشائر غير النظاميين و(٢٤٠) موظفاً مدنياً و(١٩٩)مهنياً(فنيين)ومصور واحد[٣].

يبدو من الأعداد الكبيرة للشرطة،سعة الجهاز الأمني وتنوعه ،مما يؤدي إلى سير المعاملات والواجبات على اختلاف أنواعها بيسر وبأقل المعوقات،وهناك إحصائيات عن عمل مفاصل وأقسام الشرطة تشير إلى تحسن مطرد في مختلف فروع الإدارة بصورة

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧،القسم الثاني،نظام رقم(٥٣) لسنة ١٩٤٧،التعديل الخامس لنظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين رقم(٢١) لسنة ١٩٤٤،ص١٩١؛الوقائع،العدد(٢٥٣٩)،في ١٩٤٧/١٠/٢٢.

[٢]الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لسنة١٩٤٨،مطبعة الحكومة،(بغداد، ١٩٥٠)،ص٢.

[٣] المصدر نفسه،ص ص،٢-٣.

عامة ونذكر منها على سبيل المثال ان عدد الرسائل الصادرة عن وزارة الداخلية للسنة ١٩٤٨قد بلغت(٢٩٩٧٠)والواردة (٧٣١٤٩)،وان كثرة الأعمال كانت تتطلب في كثير من الأحيان بقاء هيئة المقر العام بما فيها من الكتاب ساعات غير قليلة خارج أوقات الدوام[١].

ومن الجدير بالذكر أنَّ وزارة الداخلية كانت تقوم بتوزيع قوة الشرطة على الألوية حسب عدد السكان وأعداد المساكن،وفي بعض الحالات تقوم بإعارة قسم من قواتها إلى المناطق والألوية التي تحتاج إلى تعزيز قواتها الأمنية فخلال سنة ١٩٤٨،أرسلت مديرية الشرطة العامة قوة من القوة السيارة(٣٠)شرطياً ونائب مفوض واحد إلى لواء العمارة(محافظة ميسان)وكذلك أرسلت إلى شرطة كربلاء(٨٧)شرطياً بمناسبة زيارات مراقد الأئمة الأطهار(ع)[٢]لتعزيز القوة الموجودة هناك،كما وأرسلت ثلاث سيارات مسلحة وفصيل مشاة إلى الموصل لاستتباب الأمن وعززت القوة السيارة بـ (٩٦)شرطياً في مختلف الألوية[٣].وأُضيف سبب أخر إلى ما تقدم وهو اضطراب الأوضاع الداخلية في العراق سنة ١٩٤٨ولاسيّما بعد توقيع معاهدة جبر-بيفن(بورتسموث) في كانون الثاني ١٩٤٨بين العراق وبريطانيا[٤]،مما جعل وزارة الداخلية تتماشى مع ظروف الوضع

[١]المصدر نفسه،ص٣.

[٢] تعد كربلاء من المدن المقدسة في العراق،لاحتوائها ضريحي الإمامين الحسين بن علي وأخيه العباس(ع) والعديد من شهداء معركة الطف،مما جعلها محط أنظار الزائرين والسياح منذ مئات السنين،كما كانت ولفترات طويلة مقراً للحوزة العلمية ومكاناً يرتادهُ طلبة العلم من مختلف مناطق الإسلام،وهذا أكسب المدينة مكانة حضارية وعلمية وثقافية وسياحية فريدة مقارنة بالألوية الأخرى،وهذا يتطلب زيادة وقوة مؤسسات وزارة الداخلية ومنها الشرطة للحفاظ على أمن المدينة واستقرارها.

[٣] المصدر نفسه،ص٨.

[٤] عقدت هذه المعاهدة بين العراق وبريطانيا في ميناء بورتسموث ولم تختلف عن سابقتها معاهدة سنة ١٩٣٠ ، ولاقت معارضة شعبية واسعة،مما عجل بسقوط وزارة صالح جبر .ينظر:الفصل الثالث، ص ص،١٨٩-١٩٣.

الداخلي،ومن ثمَّ زيادة قوة الشرطة وانتشارها بشكل يضمن الاستقرار والهدوء وتحسباً لأي طارئ.

وفي سنة ١٩٥٠توسعت مهام وزارة الداخلية،بعد أن أصبح لوزير الداخلية سلطة وزير الشؤون الاجتماعية الواردةفي أحكام قانون الخدمة الطبية على الأطباء المستخدمين في الشرطة[١].

أما مصلحة نقل الركاب،فقد شهدت تغيراً في قوانينها،فقد صدر القانون رقم(٦٢) لسنة١٩٥٠وهو التعديل الثالث لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم(٣٨) لسنة١٩٣٨،وبموجب التعديل الجديد فأن إدارة المصلحة صارت برئاسة هيئة تؤلف برئاسة مدير عام وأربعة أعضاء ويعين هؤلاء بناءً على اقتراح من وزير الداخلية وبموافقة مجلس الوزراء وإرادة ملكية[٢].

ويبدو أنَّ هذا الإجراء،يهدف إلى تسهيل عمل هذه الدائرة،ولاسيما أنَّ طلب الحاجة المتزايد على وسائل المواصلات في داخل العاصمة،بعد تحسن الوضع المعاشي النسبي والهجرة الواسعة إليها التي شهدتها في تلك السنوات والزيادة الحاصلة في أعداد السكان عامة وأعداد الموظفين والعمال والحرفيين خاصة ممن يُشكلون النسبة الكبيرة التي تستخدم وسائط النقل في الذهاب إلى محال السكن أو العمل.

وفي السنة ١٩٥١،أُضيف تشكيل آخر وجديد لمؤسسات وزارة الداخلية وهو تشكيل(الامانة العامة لمراقبة وإدارة أموال اليهود الذين أُسقطت عنهم الجنسية

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٠،القسم الأول،قانون رقم (٦١) لسنة ١٩٥٠،قانون تعديل قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٤٠) لسنة١٩٤٣،مطبعة الحكومة،١٩٥١، ص٤٦٨؛الوقائع،العدد(٢٨٦١) في١٩٥٠/٧/٢٣.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،قانون رقم(٦٢)لسنة١٩٥٠،قانون التعديل الثالث لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم(٣٨)لسنة١٩٣٨،ص٤٦٩؛الوقائع،العدد(٢٨٦١)في١٩٥٠/٧/٢٣.

العراقية)[١]بعد صدور قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود الذين أسقطت عنهم الجنسية العراقية رقم(٥)لسنة ١٩٥١[٢]،والتي أصبحت تحت أشراف وزير الداخلية.وشغل منصب الأمين العام لأول مرة عبد الحميد رفعت(مدير الداخلية العام السابق)[٣].

وبموجب هذا القانون تم تجميد أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية ومنع التصرف فيها،لهذا فان وزير الداخلية قام بالفات نظر جميع البنوك والصيارفة ودوائر الطابو والكتاب العدول والموظفين إلى أحكام القانون المذكور أعلاه،الذي فرض عقوبة الحبس لمدة لاتزيد على سنتين أو بغرامة لاتزيد على أربعة آلاف دينار أو بهما على كل مخالفة تقع من قبل الصيارفة أو المصارف أو الأشخاص الحقيقيين وذوي العلاقة والموظفين عند مخالفة أحكامه[٤].

---

[١] أعلنت الحكومة العراقية في آب سنة ١٩٤٨،إن كل يهودي يغادر البلاد إلى فلسطين يعتبر خائناً لالتحاقه بصفوف العدو،واستمرت الهجرة اليهودية السرية بعد إغرائهم بالمال والملاذ الآمن والحياة الرغيدة في فلسطين، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني يروجان لجعل الهجرة شرعية وجماعية متهمة العراق بأنه يحتجز اليهود رغم إرادتهم.وبلغ عدد المهاجرين اليهود سنة ١٩٥٠ نحو ألف شخص في الشهر واخذوا يصفون أملاكهم ويبيعون المنازل والأثاث.وأصدرت وزارة توفيق السويدي قانون تسقط بموجبه الجنسية العراقية عن اليهود الراغبين بالهجرة إلى الخارج وان لا يأخذ المسافر منهم اكثر من نفقات السفر.وللمزيد عن هذا الموضوع،ينظر:م.م.ن،الدورة الانتخابية الثانية عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩،الجلسة(١٠،٩) ،مطبعة الحكومة،١٩٥١،١٩٥٠، ص ص،١٣٠-١٣١؛ ص ص،١٤٢-١٥٢ ؛جريدة الأخبار،الأعداد،٢٧٨٤ و٢٧٨٥ في٣/٣ و١٩٥٠/٣/٤؛ صادق حسن السوداني،النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢، دار الرشيد للنشر،١٩٨٠،ص ص،١٨٢-٢٢٠.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥١،مطبعة الحكومة،١٩٥٢، ص ص،١٩٥-١٩٦.

[٣] عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق،جـ١، ص٨٩.

[٤] الوقائع،العدد(٢٩٣٩) في١٠/٣/١٩٥١.

وفي سعي الوزارة لتطوير العمل الخدمي للبلديات وأمانة العاصمة،فقد تم إصدار قانون(مصلحة رفع المواد القذرة)رقم(٧٥)لسنة١٩٥٢،الذي عَرَفَ المصلحة بأنها ((المؤسسة البلدية المكلفة باتخاذ ما يلزم لرفع المواد القذرة من الدور وفقاً لأحكام هذا القانون))[١]،وحصر القانون بالمصلحة المذكورة مهمة رفع هذه المواد من الدور في المناطق التي يطبق فيها، والناقل والمخالف يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين ديناراً أو بهما،كما أشار القانون إلى ان مجلس المصلحة المذكورة يؤلف برئاسة أمين العاصمة في العاصمة أو من ينيبه ومن رئيس البلدية في الأماكن الأخرى وأربعة أعضاء يختارهم أمين العاصمة في العاصمة ومتصرف اللواء في الأماكن الأخرى[٢].

وأصبحت تشكيلات أمانة العاصمة الإدارية والفنية مؤلفةمن الشُعب الآتية:- السكرتارية والشعبة الحقوقية ومحكمة جزاء الأمانة ومديرية الحسابات والشعبة الفنية الأولى والشعبة الفنية الثانية والشعبة الفنية الثالثة والشعبة الفنية الرابعة ومديرية الحدائق ومديرية الانضباط ومديرية التنظيفات وشعبة الحراسة ومديرية الإطفاء والأمور الميكانيكية والشعبة الفنية للبيطرة ومديرية وحدة الكرادة ومديرية وحدة الاعظمية ومديرية وحدة الكرخ ومديرية وحدة الكاظمية ومديرية المؤسسات.وكانت أعمالها هي أعمال مديريات البلديات نفسها في الألوية الأخرى[٣]،وشغل منصب امين العاصمة خلال المدة١٩٤٦-١٩٥٣،العديد من الشخصيات الإدارية المشهود لها بالكفاءة والقدرة الإدارية وكما هو مبين في الجدول رقم(٤)[٤].

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢،قانون مصلحة رفع المواد القذرة رقم(٧٥)لسنة١٩٥٢، ص ص،٣٧٦-٣٧٧؛ الوقائع،العدد(٣١٣٤) في١٩٥٢/٧/١٦.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢،ص٣٧٧.

[٣] عبد الرزاق الهلالي،معجم العراق،جـ١،ص ص ٨٢-٨٣.

[٤] المصدر نفسه،ص٨٣.

جدول رقم(٤)أمناء العاصمة ١٩٤٦-١٩٥٣

ت	الاسم	تاريخ أشغال المنصب	تاريخ ترك المنصب	الملاحظات
١	حسام الدين جمعة	تشرين الثاني١٩٤٤	ايار١٩٤٦	
٢	فائق شاكر	ايلول١٩٤٦	آذار١٩٤٨	
٣	عبد الهادي الباجه جي	آذار ١٩٤٨	أيلول ١٩٤٩	
٤	مظفر احمد	أيلول ١٩٤٩	أيلول ١٩٥١	
٥	عبد الله القصاب	تشرين الأول١٩٥٠	نيسان١٩٥٣	
٦	فخري الفخري[١]	نيسان١٩٥٣	تموز ١٩٥٨	

ولأجل زيادة مراقبة ومتابعة أعمال قوات الشرطة وعدم التجاوز على القوانين والأنظمة التي تنظم عملها،ألفت وزارة الداخلية في مديرية الشرطة العامة في تموز ١٩٥٢،هيئة تفتيش تحت إشراف مدير الشرطة العام،وتتكون من عدد كاف من المفتشين والمفتشين الأقدمين للقيام بالوظائف المنصوص عليها في نظام تفتيش الشرطة رقم(٣٠) لسنة ١٩٥٢[٢].وهذه الخطوة تدلل على مساعي وزارة الداخلية لإخضاع جميع دوائرها الحساسة وغير الحساسة لرقابة القانون وان من يخالف القوانين والأنظمة والتعليمات، هناك من يُراقبهُ،ويحاسبهُ إذا اقتضى الأمر ذلك.

وفي آب ١٩٥٢استحدثت وزارة الداخلية(محكمة التمييز العشائرية) لتقوم بأعمال تمييز الدعاوى العشائرية والتأكد من مطابقتها لنظام دعاوى العشائـــــر المدنية والجزائية

---

[١] شغل وظائف إدارية عديدة في مؤسسات وزارة المواصلات والأشغال، حتى أصبح مهندس سنة ١٩٤٠ ، وفي سنة ١٩٤٧عين مديراً عاماً للأشغال ثم مديراً عاماً للهيئة الفنية الثانية لوزارة الأعمار،كان له دور واضح في إنقاذ بغداد من خطر فيضان سنة ١٩٥٤،وفي وزارة ارشد العمري(٢٨/٥-١٧/٦/١٩٥٤) عين وزيرا للمواصلات والأشغال حتى سقوط الوزارة في ١٧حزيران ،وفي ٩ نيسان من السنة نفسها شغل منصب أمين العاصمة وحتى نهاية الحكم الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨.ينظر:فخري الفخري،مذكرات فخري الفخري ١٩٠٨- ١٩٩٥، دار المثنى للطباعة،(بغداد ، ٢٠٠١)، ص٥وما بعدها .

[٢] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢،القسم الثاني،نظام تفتيش الشرطة رقم(٣٠)لسنة ١٩٥٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٣)،ص٩١؛ الوقائع،العدد(٣١٥٩)في ١٥/٩/١٩٥٢.

وذلك وفقاً للتعديل الثاني لنظام دعاوى العشائر رقم(٢٩)لسنة١٩٥١،وتعين هيئة المحكمة بقرار من مجلس الوزراء وإرادة ملكية ولوزير الداخلية أن يطلب من المحكمة النظر تمييزاً في القرارات الصادرة من الموظفين الإداريين المعنيين ،وهي محكمة مستقلة عن السلطة القضائية وتحت إشراف مباشر من وزير الداخلية[١].وهذا يعني إيجاد موظفين ودرجات وظيفية تضاف إلى كادر الوزارة الوظيفي والإداري.

في كانون الثاني١٩٥٣،قامت وزارة الداخلية بتعديل نظامها الأخير وذلك بإضافة مادة جديدة وهي المادة الثامنة التي أوجبت تشكيل قيادة الدرك[٢]برئاسة قائد يقوم بقيادتها وإدارتها وتدريبها وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المرعية والتعليمات التي يصدرها الوزير.وحذف النظام عبارة((بواجب محافظة الأمن))[٣]من المادة الثانية الواردة في المادة السابعة من النظام المذكور وتحل محلها عبارة (بواجباتها)[٤].

وفي تشرين الأول ١٩٥٣صدر نظام وزارة الداخلية رقم(٤٦) لسنة ١٩٥٣،ومن خلال قراءة النظام المذكور نسجل عليه بأنه لم يأتِ بتغيرات كبيرة،وإنما بقيت الدوائر والتشكيلات الموجودة في النظام السابق،ماعدا استحداث محكمة التمييز العشائرية[٥]،التي سبق الكلام عنها.وبذلك تم إلغاء نظام وزارة الداخلية رقم(٣٩) لسنة ١٩٤٧وجميع تعديلاته.

كما صدرت أواخر سنة ١٩٥٣تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١)لسنة١٩٥٣، التي تسري على جميع الموظفين والمستخدمين في خدمة المؤسسات البلدية بما فيها

(١) المصدر نفسه،نظام رقم(٣٧)لسنة ١٩٥٢،نظام التعديل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧، ص١٤٤؛ الوقائع،العدد(٣١٥٩) في ١٩٥٢/٩/١٥.

(٢) تشكلت قوة الدرك لأول مرة سنة ١٩٣٥-١٩٣٦،في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية لمساندة الشرطة في أعمالها بعد قيام العديد من الحركات العشائرية في جنوب وشمال العراق،ينظر:الفصل الأول، ص ص،٢١-٢٢.

(٣) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،القسم الثاني،نظام رقم(١)لسنة ١٩٥٣،نظام التعديل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم(٣٩)لسنة ١٩٤٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤)، ص١.

(٤) الوقائع،العدد(٣٢٠٨) ،في ١٩٥٣/١/١٢.

(٥) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،القسم الثاني،نظام وزارة الداخلية رقم (٤٦)لسنة ١٩٥٣،ص١٩٥؛الوقائع،العدد(٣٣٢١) في ١٩٥٣/١١/٩.

مديرية مصلحة نقل الركاب العامة ولجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد وسلطة تجهيز الماء والكهرباء في لواء البصرة.وبينت هذه التعليمات شروط التوظيف والاستخدام وأهمها ان يكون عراقياً واكمل الثامنة عشرة من العمر ،حسن السلوك والسمعة وحائزاً على شهادة دراسية معترف بها رسمياً،وأجازت المادة العاشرة من التعليمات استخدام الأجانب في الوظائف الفنية في حالة عدم إمكان إيجاد موظفين عراقيين بموافقة وزير الداخلية[١].

وَسَعت الوزارة إلى إحداث جمعيات زراعية تعاونية وتسليفية تضم ملاكي الأراضي والزراع وتهدف إلى تحسين الأساليب الزراعية من خلال استخدام الطرق الحديثة للزراعة وتنويع المزروعات ومساعدة المحتاجين من الزراع بتسليفهم،لكن جهود وزارة الداخلية فشلت في تحقيق ذلك،بسبب عدم وجود رغبة للأهالي لتأسيس مثل تلك الجمعيات[٢]. ويظهر ان سبب ذلك يعود إلى ضعف الوعي لدى الفلاحين والمزارعين بالزراعة الحديثة وأهميتها،يزاد على ذلك جهود الإقطاعيين والسراكيل(الوكلاء)بإبقاء الوضع تحت هيمنتهم وترك الفلاح يعيش في التخلف والطاعة العمياء لأسياده أصحاب الأرض لان تنوير الفلاح سيؤدي إلى تراجع هيمنة الإقطاعي على الأرض .

وفاتح مجلس لواء بغداد وزارة الداخلية بإقامة مخافر في كل من الحدادية والعبايجي والسيد محمد وبني تميم في سامراء وهور رجب والتاجي،وقد أيدت مديرية شرطة لواء بغداد إنشاء المخافر المقترحة بعد إضافة قوة إليها لعدم إمكانيتها في تأمين ذلك بقوتها السابقة[٣].

وألغت وزارة الداخلية في السنة ١٩٥٣رسوم الحراسة-التي كان يتقاضاها حراس اهليون-وأناطت الحراسة بالشرطة وتحت مسؤولية مديرية الشرطة العامة مباشرة. ووافق مجلس لواء بغداد على فتح(١٦) مدرسة ابتدائية جديدة للبنين والبنات بعد اقتراح

---

[١] المصدر نفسه،تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١) لسنة ١٩٥٣،ص ص،٤٤٥-٤٤٧؛ الوقائع،العدد (٣٣٠٢) في١٩٥٣/٩/٢٨.

[٢]وزارة الداخلية،الإدارة المحلية للواء بغداد،مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،مطابع شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة،(بغداد،د.ت)،ص٢١.

[٣]المصدر نفسه،ص٢٢.

من مديرية معارف اللواء،يضاف إلى فتح (٢٠٨)شعبة جديدة في المدارس القديمة[١].

ويبدو إنّ سياسة وزارة الداخلية في التوسع في فتح مراكز الشرطة والمخافر وكذلك المدارس الابتدائية جاءت بعد توسع مشاريع الإعمار في العراق مطلع الخمسينيات بعد زيادة الموارد النفطية نتيجة تطبيق سياسة مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية العاملة في العراق[٢].مما يبقي الميزانية العامة مخصصة لأعمال الوزارات ولا يذهب منها شيء إلى مجلس الاعمار،وهذا أعطى دعماً مادياً لوزارة الداخلية وبقية الوزارات لتوسع أعمالها كُلُ حسب اختصاصه وكان نصيب وزارة الداخلية منها الأوفر بكل تأكيد لسعة وتشعب مؤسساتها المختلفة.

أما كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها خلال المدة ١٩٤٦-١٩٥٣فيوضحها الجدول رقم (٥)وحسب الدوائر أو الوظائف المؤشرة إزاء كل منهم.

---

[١] المصدر نفسه،ص ص ١٠-١١، ٢٢.

[٢] في نهاية كانون الثاني١٩٥٢ تم الاتفاق على الصيغة النهائية للاتفاقية المقترحة مع شركات نفط العراق والموصل والبصرة،وبين وزارة الاقتصاد ووفد الشركات،وقد وافق مجلس الوزراء عليها وقرر في ١٩٥٢/١/٣١ تخويل وزير الاقتصاد صلاحية توقيعها وفي الثالث من شباط ١٩٥٢ وقع الاتفاقية كل من عبد المجيد محمود وزير الاقتصاد والمستر جبسن(Gibson) بالنيابة عن الشركات الثلاث وصادق عليها مجلس الوزراء في الخامس من شباط وأعلن نوري السعيد في السابع منه توقيع الاتفاقية بصورة رسمية ووعد بإنفاق المبالغ التي سيحصل عليها العراق في المشاريع العمرانية والثقافية والصحية التي ستعود على الشعب بالخير. لكن تلك الاتفاقية لم تحظَ بموافقة الأحزاب والهيئات الشعبية التي أجمعت باستثناء الحزب الحاكم على رفض هذه الاتفاقية.وللمزيد عن سير المباحثات بين الحكومة العراقية والشركات النفطية حول اتفاقية مناصفة الأرباح وموقف الرأي العام العراقي منها، ينظر: نوري عبد الحميد خليل،التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢،طُبع بمساعدة جامعة بغداد،(بغداد،١٩٨٠)،ص ص،٣٤٧-٤١٧.

جدول رقم (٥)[١]

ت	الدائرة/الوظيفة	السنوات				
		١٩٤٦[٢]	١٩٤٧[٣]	١٩٤٩[٤]	١٩٥١[٥]	١٩٥٣[٦]
١	الوزير	نوري السعيد	صالح جبر(وكالة)	عمر نظمي	عمر نظمي	سعيد قزاز[٧]
٢	مدير الداخلية العام	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت	عبد الرحمن جودة	ممتاز العمري
٣	معاون مدير الداخلية العام	ممتاز العمري	ممتاز العمري	ممتاز العمري	رشيد نجيب	عبدالله احمد
٤	مدير الحقوق	عبد الحليم السنوي	عبد الحليم السنوي	شاغرة	عبدالله احمد	جودت شاكر النائب
٥	مدير البلديات	عبد الرزاق شكارة	عبد الرزاق شكارة	عبد الرزاق شكارة	فاضل عوني	عبد الرزاق شكارة

[١] الجدول من عمل الباحث.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦)،ص ص،١١-١٨.

[٣]المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٧)،ص ص،١١-١٨.

[٤]المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٩)،ص ص،١١-١٩.

[٥]المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٢)،ص ص،١٢-١٩.

[٦]المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤)،ص ص،١٢-١٩.

[٧]من وزراء الداخلية المخضرمين في عقد الخمسينيات،ولد في مدينة السليمانية سنة ١٩٠٤ ونشأ فيها،شغل مناصب إدارية متعددة في الحكومة مما أكسبته خبره أهلته لتسلم مناصب أعلى في وزارة الداخلية ومن ثم قيادة الوزارة لفترات طويلة،من الوظائف التي شغلها(مدير ناحية) طيلة المدة ١٩٣٤-١٩٣٦،ثم قائممقام للمدة ١٩٣٧-١٩٤١ في مختلف مناطق العراق ،ومعاون لمدير الداخلية العام سنة١٩٤١، فمتصرفاً للواء الموصل ثم لواء اربيل سنة١٩٤٥،وزيراً للداخلية ١٩٥٣-١٩٥٧،ثم سنة ١٩٥٨،وللمزيد عن شخصيته ودوره في السياسة العراقية، ينظر: عبد الرحمن البياتي،سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى سنة ١٩٥٩،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت،٢٠٠١)، ص ٤٥ وما بعدها.

ت	الدائرة/الوظيفة	السنوات				
		١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٣
٦	مدير العشائر العام	عبدالله الشواف	عبدالله الشواف	عبدالله الشواف	عبدالله الشواف	مراد الشاوي
٧	مدير الدعاية العام	عبد الجبار الامين	عبد الجبار الامين	حسين الرحال	(تدار وكالة)	-----
٨	مدير الشرطة العام	علوان حسين	علوان حسين	علي محمد خالد	علوان حسين	علوان حسين
٩	مدير التحقيقات الجنائية	بهجت داود العطية[١]	بهجت داود العطية	بهجت داود العطية	بهجت داود العطية	بهجت داود العطية
١٠	عميد مدرسة الشرطة العالية	عبد الجبار الراوي	شاغرة	عبد الجبار الراوي	عبد الجبار الراوي	عبد الجبار الراوي
١١	مدير شرطة السفر والجنسية	عبد المجيد حسن	عبد المجيد حسن	عبد الرزاق فتاح	محمد عبد العزيز	خضر عبد الجليل
١٢	مدير شرطة الاقامة	علي غالب غريب	علي غالب غريب	علي غالب غريب	نعيم رزوق	علي غالب غريب
١٣	مدير المنتوجات المحلية العام	جورج جرجي	جورج جرجي	-----	-----	-----
١٤	مدير شرطة الكمارك والمكوس	عبد الجبار صدقي	خضر عبد الجليل	مزاحم ماهر	سلطان امين	مطشر عجمي

[١] من كبار رجال الأمن والشرطة،ولد سنة ١٩٠٢،عين كاتب شرطة سنة ١٩١٩،تدرج في مناصبه الوظيفية حتى أصبح مديراً للتحقيقات الجنائية سنة ١٩٤٦،شغل منصب مدير الأمن العام سنة ١٩٥٧عندما شكلت مديرية الأمن العامة لأول مرة،بذل جهود كبيرة لتطوير عمل الدائرة المستحدثة،المشهور عنه تبني سياسة القوة واستخدام وسائل التعذيب البشعة مع المتهمين لأخذ الاعترافات منهم وبخاصة المتهمين السياسيين، من المعارضين لحرية الصحافة والرأي وكان شديد التدخل في شؤون الصحافة ومن المطالبين بتقييد حريتها .وللمزيد عن نشاطه وسلوكه الوظيفي،ينظر :وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، جـ٨ ،١٩٦٠، ص٣٠٠٩وما بعدها

نلاحظ من الجدول رقم(٥)،كثرة تكرار شغل المنصب أو الوظيفة من شخص واحد، فمدير الداخلية العام بقي في منصبه لأربع سنوات متتالية،كذلك الحال مع معاون مدير الداخلية العام ومدير البلديات،أما مدير العشائر فبقي في منصبه لمدة ست سنوات متتالية،أما مدير الشرطة العام فبقى هذا المنصب حكراً للموظف علوان حسين للمدة ١٩٤٦-١٩٥٣،ما عدا سنة ١٩٤٩حيث تولى المنصب بدله علي محمد خالد،كذلك الحال مع عميد مدرسة الشرطة عبد الجبار الراوي حيث شغل المنصب للمدة المذكورة أما مدير شرطة الإقامة(علي غالب)فقد شغل المنصب أيضاً خلال المدة المذكورة باستثناء سنة ١٩٥١حيث شغله نعيم رزوق،وهذا يندرج على مديرية التحقيقات الجنائية التي بقيت تحت إدارة بهجت دأود العطية للمدة١٩٤٦-١٩٥٣.وهذه الملاحظات تشير إلى ان المناصب المهمةفي وزارة الداخلية ومؤسساتها كانت حكراً لعدد قليلمن الضباط والموظفين بينما حُرم منها الآخرون ويبدو أنَّ من يشغل تلك المناصب يبقى في منصبه مادام عمله لا يتعارض مع برنامج وتعليمات الوزارة أو الوزير وليس هناك أية ضوابط تنظم إدارة الأماكن والمؤسسات المهمة والحساسة من حيث مدد شغل تلك المناصب أو تبدل الوزير أو الوزارة وإنما كان الموظف مستمراً بخدمته في منصبه مادام يُسيَر عمل الوزارة وليس هناك كبوات أو أخطاء جسيمة تقلل من نشاط الوزارة ومؤسساتها.

ولما كانت الإذاعة من أهم الوسائل التي تؤدي خدمات جليلة للحكومة والدولة فقد فكرت الحكومة العراقية بأمر إنشاء محطة عالمية[١]تستطيع بها من أسماع صوت العراق،وفعلاً باشرت بذلك وافتتحت المحطة بصورة رسمية سنة ١٩٥١في حي بني تميم في منطقة ابي غريب،أما مركز استوديوهات الإذاعة الرئيس كان في بغداد (الصالحية) قرب تمثال الملك فيصل الأول.وتذيع المحطة فضلاً عن البرامج العربية والكردية اليومية، إذاعة باللغة الإنكليزية (Date with Baghdad) وهذا المنهج كان عرضة

[١] لم يكن في العراق حتى سنة ١٩٣٦ محطة للإذاعة اللاسلكية إلا انه في تلك السنة افتتحت المحطة وكانت أول عهدها ملحقة بوزارة المعارف وعُهد بها إلى وزارة المواصلات والأشغال ثم ألحقت بوزارة الداخلية وأصبحت تابعة لمديرية الدعاية العامة،ينظر:عبد الرزاق الهلالي،معجم العراق،جـ١،ص٥٧.

للتغيير،واستمرت الإذاعة تابعة لمديرية الدعاية العامة إلا إنها في تشرين الأول١٩٥٣ أصبحت مديرية عامة هي(مديرية الإذاعة العامة)بعد أن ارتأت الحكومة العراقية في هذه السنة ضرورة العناية بالإذاعة التي تُعدّ مهملةً إذا ما قيست بالإذاعات العربية،وقد انتدب الدكتور نوري جعفر-أستاذ علم النفس بدار المعلمين العالية-في تشرين الأول١٩٥٣ لإدارتها،وكان عدد الموظفين الفنيين زهاء(٤٠)موظفاً،وأصدرت الإذاعة مجلة شهرية باسم(هنا بغداد)تضم بعض الأحاديث المذاعة،وتقدم تقريراً عن مفردات برنامجها في الشهر اللاحق[١].

[١] المصدر نفسه، ص ص،٥٧-٥٩.

المبحث الثالث

المتغيرات الإدارية والوظيفية ١٩٥٤- ١٩٥٨

نتيجة بقاء آثار انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢واضحة على الوضع الداخلي[١]، وخشية انتشار الأفكار الشيوعية وعودة نشاط الشيوعيين بعد انحساره جراء مقاومة الحكومة والانشقاقات في كادر الحزب الشيوعي وصدور قانون إلغاء الجمعيات والأحزاب في ايلول١٩٥٤[٢]،والتمهيد لعقد ميثاق بغداد ، وتولي وزير الداخلية وزير قدير مثل سعيد قزاز،قد ألقى بضلاله على عمل وزارة الداخلية،المؤسسة الأولى المسؤولة عن الحفاظ على النظام واستقرار الوضع الداخلي،لذلك نلاحظ قيام وزارة الداخلية في الثالث والعشرين من ايار١٩٥٤بإجراء تعديلاً لنظامها برقم(٢٣)لسنة١٩٥٤،حيث أضافت مادةً جديدةً إلى النظام القديم تحت رقم المادة التاسعة وبموجب ذلك أسست الوزارة(مديرية التوجيه والإذاعة العامة) يدير أعمالها مدير عام مرتبط بالوزير مباشرة ويعاونه مدير إذاعة ومميزون وملاحظون وكتاب بقدر ما تقتضيه الحاجة وبين النظام الجديد أهم واجبات المديرية المذكورة وهي[٣]:-

أ-النظر في أمر منح الإجازات للصحف والمجلات والمطابع ومراقبة تطبيق قانون المطبوعات والمطابع.

ب- مراقبة المطبوعات والأخبار الخارجية التي ترد إلى العراق والمطبوعات الداخلية والنظر في منع انتشار ما يضر بالمصلحة العامة من هذه المطبوعات.

---

[١]ينظر: الفصل الثالث، ص ص،٢٠٣-٢١٠.

[٢] ينظر: الفصل الخامس، ص ٢٩٤.

[٣]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،القسم الثاني،نظام رقم(٢٣) لسنة ١٩٥٤،نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم(٤٦)لسنة١٩٥٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٥)،ص٩١؛ الوقائع،العدد(٣٤٠٤) في١٩٥٤/٥/٢٤.

جـ-الإشراف على نشر الجريدة الرسمية وتنظيم شؤون الصحافة.

ء-تنظيم شؤون الدعاية للعراق من الوجوه المختلفة وتوجيه ذلك توجيهاً مفيداً لمصلحة العراق.

ويبدو من مهام الدائرة الجديدة أنها لم تختلف في معظم واجباتها عن مديرية الدعاية العامة التي كانت تقوم بواجبات المديرية الجديدة،إلا انه يظهر لنا هناك تطورات داخلية في العراق منذ سنة١٩٥٤تتجه نحو تعطيل الحياة الصحفية والحزبية[١]لذلك صدر مرسوم رقم(١٩)لسنة١٩٥٤في٢٢أيلول وجاء في الأسباب الموجبة إلى:((ان بعض الجمعيات (الأحزاب)،استغلت الامتيازات التي منحها القانون لها ولصحافتها،فأخذ يحرض الناس في الصحف على الشغب،والقيام بأعمال ثورية لقلب نظام الحكم))[٢]،ويبدو ان وزارة الداخلية تماشت مع تلك الأوضاع وحاولت تطوير الدعاية العامة وواجباتها بما يتلائم والظروف التي استجدت في الداخل العراقي ولاسيّما تولي نوري السعيد رئاسة الوزارة وسعيه الحثيث لتهيئة الظروف المناسبة لعقد ميثاق بغداد بأقرب وقت ممكن.

وتوسعت وزارة الداخلية في السنة١٩٥٤،عندما أُلحقت مديرية السجون العامة بها بعد أن كانت تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية منذ السنة١٩٣٩،وأصبح يديرها مدير عام مسؤول تجاه الوزير ومهمتها تنظيم السجون وإدارة أعمالها والعمل على رفع مستواها وترتبط بها مديريات السجون في الألوية ومأموري السجون والمخيمات والمواقف والمعتقلات[٣].وبذلك ازداد الكادر الوظيفي لمؤسسات الوزارة بعد إضافة مديرية السجون العامة ذات الأقسام والمديريات العديدة والمنتشرة في عموم الألوية

---

[١]ينظر:الفصل الخامس،المبحثين الأول والثاني.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية العراقية،ص٣٧٥.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،القسم الثاني،نظام رقم(٣٥) لسنة ١٩٥٤،نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الداخلية رقم(٤٦) لسنة١٩٥٣،ص١٣٣؛المصدر نفسه، نظام=

العراقية،وهذا يعد تطوراً وظيفياً وإدارياً لمؤسسات وزارة الداخلية،وتوسعاً في مهامها ومهام وزيرها الذي اصبح مشرفاً على أعمال المديرية الجديدة فضلاً عن مهامه السابقة الجسيمة والواسعة.

وجرت تبدلات وظيفية في مصلحة نقل الركاب في العاصمة،فأصدر وزير الداخلية (سعيد قزاز)تعليمات تجيز إملاء وظائف المفتشين ومأموري المحطات في المديرية المذكورة بالجباة والسواق المستخدمين على الملاك المؤقت،بعد اجتيازهم امتحاناً خاصاً بالجدارة وبشرط ان يكون الجباة ممن استخدموا قبل صدور هذه التعليمات ومضى على استخدامهم ثلاث سنوات في الأقل[١].

في مطلع سنة ١٩٥٥ ،توسعت تشكيلات وزارة الداخلية،بعد تأسيس مديرية مصلحة المجاري وذلك للقيام بمشروع تصريف المياه القذرة(المحتوية على أوساخ وقاذورات ومياه الأمطار)في مناطق البلديات في كل بلدة،مقابل استيفاء رسوم وأجور وفقاً لأحكام القانون المعني بتأسيسها،وقد خول قانون تأسيس المصلحة في المادة الرابعة عشرة منه وزير الداخلية بتخصيص فضلة الواردات التي تزيد عن حاجة المصلحة لبلدية المنطقة[٢].الأمر الذي أدى إلى توسع الهيكل الوظيفي لمؤسسات وزارة الداخلية بعد استحداث مصلحة المجاري وتوسعت واجبات ومهام وزير الداخلية بعد إضافة مهمة جديدة لمهامه السابقة وهي متابعة والإشراف على عمل المؤسسة الجديدة.

= رقم(٣٦)لسنة١٩٥٤،نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الشؤون الاجتماعية رقم(٣٨)لسنة ١٩٥٢،ص١٣٥؛ الوقائع،العدد(٣٤١٨) في١٩٥٤/٦/٢٦.

[١] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٥٤،القسم الثالث،التعليمات،التعديل الرابع لتعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١)لسنة١٩٥٣ رقم(٥)لسنة١٩٥٤،ص٨.

[٢] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥ ،القسم الأول،قانون مصلحة المجاري رقم(٣٧)لسنة ١٩٥٥،مطبعة الحكومة(بغداد،١٩٥٦)،ص ص،٢٨٧-٢٨٨؛ الوقائع،العدد(٣٥٨٣) في١٩٥٥/٣/٢٤.

كما صدر في ١٧ايار ١٩٥٥قانون مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد رقم(٥٤)لسنة ١٩٥٥[١]،وبناءً على ذلك أضيف ملاك دائرة أخرى إلى ملاك وزارة الداخلية،فدخل العشرات في سلك العمل الوظيفي للمؤسسة الجديدة،مما زاد من مسؤوليات الوزارة الخدمية.

وفي التاسع من تموز ١٩٥٥،صدر نظام إدارة مصلحة المجاري[٢]ضمن حدود العاصمة،وبينت المادة الأولى منه كيفية تأليف الهيئة الإدارية من رئيس وأربعة أعضاء يعينون باقتراح من الوزير وموافقة مجلس الوزراء وإرادة ملكية،ويعين الوزير عضوين إضافيين للقيام مقام من يغيب من الأعضاء الأربعة[٣].كما أوجبت المادة الثانية من النظام المذكور تعيين مدير عام للمصلحة باقتراح من الوزير وموافقة مجلس الوزراء وإرادة ملكية ويكون الرئيس الدائم للمصلحة،ويجوز بقرار من مجلس الوزراء إناطة أعمال(المدير العام)بأمين العاصمة أو أحد مدراء المصالح العامة التابعة لوزارة الداخلية ممن لطبيعة أعمالهم علاقة وثقى بإدارة هذه المصلحة.وأجازت المادة الثالثة لوزير الداخلية أن يعين من بين أعضاء هيئة إدارة المصلحة نائباً عن المدير العام

[١] المصدر نفسه،قانون مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد،ص٤٠١ ،وللمزيد عن اللجنة وأعمالها وموظفيها، ينظر: وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد،رقم(٢٩)،مطبعة الرابطة،١٩٥٨؛ الوقائع، العدد(٣٦٢٧)في ١٩٥٥/٦/١.

[٢] افتقرت مدينة بغداد إلى وجود شبكة منظمة من المجاري حتى عقد الخمسينات،عندما توسعت المدينة وازدادت المياه المستهلكة والحاجة الماسة لمشروع المجاري مما جعل أمانة العاصمة ووزارة الداخلية تسعى لاستحصال موافقة الحكومة على المشروع ولاسيّما وان تكاليفه المالية كانت كبيرة جداً.وللمزيد عن مشاريع المجاري ودور وزارة الداخلية فيها، ينظر:عباس فرحان ظاهر الموسوي،الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد١٩٣٩-١٩٥٨،دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد/جامعة بغداد ،٢٠٠٣، ص ص،٣١-٣٤.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥،القسم الثاني،نظام إدارة مصلحة المجاري ضمن حدود أمانة العاصمة رقم(٣٤)لسنة١٩٥٥،ص١٦٠.

ليحل محله عند غيابه،وأوجبت المادة الخامسة على المصلحة إرسال خلاصة قرارات هيئة الإدارة في نهاية كل شهر إلى وزير الداخلية للاطلاع على سير أعمال المصلحة. ومنعت المادة السادسة من النظام المذكور أعضاء هيئة الإدارة الاشتراك في المناقصات والمزايدات والمبايعات التي تقوم بها المصلحة أو القيام بأية وظيفة من وظائف المصلحة لقاء مخصصات عدا مخصصات عضوية هيئة الإدارة[١].ويبدو أنَّ إجراء الهيئة هذا لتجنب أعضاء هيئة المصلحة الانحراف والفساد الإداري والحفاظ على نزاهة وسمعة موظفيها.

وفي حزيران١٩٥٦جرى تعديل لمديرية(التوجيه والإذاعة العامة)وأضيفت كلمة (والتلفزيون)[٢]بعد الإذاعة لتصبح الدائرة الجديدة باسم(التوجيه والإذاعة والتلفزيون العامة)[٣]،الأمر الذي وسع الكادر الوظيفي لوزارة الداخلية بعد توسع دائرة التوجيه والإذاعة لتشمل مهامها التلفزيون أيضاً إذ إن ذلك يحتاج إلىعدد من الموظفين والفنيين ذوي الكفاءة والاختصاص مما يعني إن هناك متغير وظيفي شهدته إحدى مؤسسات وزارة الداخلية،كما يمكننا القول إنَّ الحكومة العراقية التي أوجدت هذا القسم ووضعته تحت إشراف وزارة الداخلية،ليس مواكبة للتطور الحاصل في العالم والدول الأخرى وضرورة وجود التلفزيون ولتطوير برامجه حسب،وإنما لإبقاء سيطرة وزارة الداخلية على معظم الأقسام والدوائر التي لها مساس بالرأي العام الداخلي والخارجي و إبقائها تحت إشـــــراف وسيطرة الحكومة لكي لا تحيد عـــن الأهداف والسياسة والبرامـــج

---

(١) المصدر نفسه،المواد:٢ ،٣، ٥-٦،ص ص،١٦٠-١٦١؛الوقائع،العدد(٣٦٦٨) في١٩٥٥/٧/٢٥.

(٢) بدأ البث التلفزيوني في العراق بعد افتتاح الملك فيصل الثاني محطة تلفزيون بغداد في ١٩٥٦/٥/٨،ا لتي اشترتها وزارة نوري السعيد في خريف سنة ١٩٥٤ بخمس وستون الف دينار عراقي،وكانت أول محطة للتلفزيون تقام في الشرق الأوسط.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص٧١.

(٣) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦،القسم الثاني،نظام التعديل الثالث لنظام وزارة الداخلية رقم(٤٦)لسنة١٩٥٣رقم(٢٧)لسنة١٩٥٦،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٧)، ص١٣٩؛الوقائع،العدد(٣٨٣١) في١٩٥٦/٧/١٦.

الداخلية وحتى الخارجية للحكومة.ومهما تكن الأسباب والدواعي،فيعد هذا الأمر حلقةً من حلقات التطور الوظيفي والإداري لمؤسسات وزارة الداخلية .

ومن أجل تطوير كفاءات وقابليات الكادر الوظيفي لمؤسسة السجون،أصدرت وزارة الداخلية النظام رقم(٤)لسنة ١٩٥٧،وحددت المادة الخامسة والأربعون من النظام المعدل كيفية وشروط التعيين للوظائف في المديرية المذكورة وكالاتي[١]:-

أ-المديرون:مدير سجن درجة أولى،لا تقل درجته عن الصنف الرابع من أصناف قانون الخدمة المدنية.ومدير سجن درجة ثانية،لا تقل درجته عن الدرجة الأولى من الصنف الخامس من أصناف القانون المذكور.

ب-المأمورون:مأمور سجن درجة أولى،لا تقل درجته عن الدرجة الثانية من الصنف الخامس من أصناف قانون الخدمة المدنية أما مأمور سجن درجة ثانية،فلا تقل درجته عن الدرجة الأولى من الصنف السادس من أصناف قانون الخدمة المدنية.وحددت شروط معاون مأمور السجن وغيرها من الوظائف الأخرى[٢].

وحدث تطور إداري ووظيفي في الجهاز الإداري في الألوية،بعد صدور قانون إدارة القرى رقم(١٦)لسنة ١٩٥٧[٣]،حيث حدد القانون صلاحيات مجلس القرية[٤]وواجباته بالمصادقة على ميزانية القرية وحساباتها الشهرية والإشراف التام على وارداتها

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧،القسم الثاني،نظام تعديل نظام السجون رقم(٣٥)لسنة١٩٤٠ رقم(٤) لسنة ١٩٥٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٨)،ص ص،١٤-١٥.

[٢] للمزيد عن الجانب الوظيفي لمؤسسة السجون، ينظر:المصدر نفسه،ص ص،١٥-١٦؛الوقائع،العدد(٣٩٣٤)في ١٩٥٧/١/٣١.

[٣] المقصود بالقرية الوحدة المؤسسة بموجب القانون المذكور الذي اعتبرها مجموعة أو أكثر من المساكن الثابتة والمنطقة الملحقة بها،يبلغ عدد سكانها(٢٥٠) نسمة فأكثر وتعين حدودها بأمر من المتصرف. ينظر: الحكومة العراقية،وزارة الداخلية، قانون إدارة القرى رقم(١٦) لسنة١٩٥٧،المادة السادسة،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٧)،ص٢.

[٤] يتألف المجلس من العمدة -الشخص القائم بإدارة القرية أو من يقوم مقامه وفق أحكام القانون المذكور=

ونفقاتها وتعيين مستخدمي القرية وفصلهم بموافقة السلطة الإدارية التي تقع القرية ضمن حدودها،وتعيين خفراء القرية بصفة مستخدمين عموميين يقومون بواجباتهم بتعليمات يصدرها وزير الداخلية،واقتراح بيع العرصات الموجودة في القرية إلى الراغبين بشرائها ،ووضع منهج إصلاحي للقرية يشمل أعمال الإنشاء والتبليط والإنارة وإزالة الأوساخ من المحلات العامة وردم المستنقعات والحفر وتنظيم وتجهيز الماء للأهالي. وتأسيس المدارس والمستوصفات،وأية مشاريع أخرى تعود بالفائدة للسكان،بعد إستحصال موافقة متصرف اللواء بذلك[١].

وأوجب القانون المذكور على السلطة الإدارية-الموظف الإداري الذي تكون القرية ضمن وحدته الإدارية مباشرة-تعيين العمدة من الذين ترشحهم من الذكور البالغين الثامنة عشرة من العمر ومن أهل القرية،وان يكون العمدة عراقي الجنسية واكمل الخامسة والعشرين من عمره ولم يتجاوز الخامسة والستين،ومن ذوي الأخلاق الحسنة وغير محكوم عليه بجناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف،وسالماً من الأمراض التي تحول من دون قيامه بواجبه،وملماً بالقراءة والكتابة حسب الإمكان[٢]. وحدد القانون واجبات العمدة بأنها:الإعلان عن القوانين والأنظمة والتعليمات وإفهام القرويين مضامينها بالطرائق المناسبة،ومساعدة الشرطة وجباة الواردات وغيرهم من موظفي الحكومة في تنفيذ واجباتهم واطلاع السلطة الإدارية على تصرفاتهم المخالفة للقانون والقيام بمهمة التبليغ إذا طلب اليه ذلك،إخبار اقرب مركز أو مخفر شرطة حالاً عن ارتكاب أي جريمة خطيرة أو عن أي قضية تتعلق بحادث خطير أو وفاة شخص لأسباب غير طبيعية أو وصول أشخاص من ذوي الأخلاق السيئة أو الغرباء أو المشتبه بهم إلى القرية،وتامين حماية السكك الحديدية والخطوط التليفونية والتلغرافية والغابات وأموال

= وعضوين منتخبين وكاتب ومن معلم ومضمد ان وجدا،وتكون مدة العضوية في المجلس أربع سنوات مع جواز انتخاب من أتم مدته مرة أخرى.ينظر: المصدر نفسه،ص٥.

[١] الوقائع،العدد(٣٩٨١) في١٩٥٧/٥/٦.

[٢] الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،قانون إدارة القرى رقم(١٦) لسنة ١٩٥٧،المادة الرابعة،ص ص،٢-٣.

الحكومة الأخرى،تسجيل جميع حوادث الولادة والوفاة والزواج والطلاق،والإخبار عنها وفقاً للتعليمات،إخبار اقرب مركز شرطة عن ورود الأمراض الوافدة والمعدية سواء بين البشر أو الحيوانات وحالات الآفات الطبيعية والكوارث العارضة كالجراد والحريق والفيضان، والمحافظة على الآثار والمواقع الأثرية والتاريخية المسجلة والإخبار عن اكتشاف الآثار القديمة،وملاحظة جباية الواردات من القرية،وملاحظة الحراس وتأمين قيامهم بواجباتهم، و إعطاء الشهادات المنوط إعطاؤها بالمختار بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية،وتنفيذ مقررات مجلس القرية وجميع الواجبات المفروضة عليه بمقتضى القانون أو العرف[١].

يظهر ان مهام وواجبات عمدة القرية واسعة ومتشعبة جداً،كما إنها تشير إلى نية وزارة الداخلية بضبط المناطق البعيدة عن مراكز المدن والسعي لتطويرها من خلال إشراك أهالي القرية نفسها في الإدارة وبعض الأعمال التي هي من إمكانياتهم،وهي بذلك خطوة لتفعيل الإدارة المحلية في الألوية العراقية وتوسيع مهامها وصلاحياتها القانونية لمعالجة مختلف المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في مناطقهم من دون الرجوع إلى الحكومة المركزية بكل صغيرة وكبيرة.

وفي سياق التطور الوظيفي والإداري وتخصص المؤسسات المختلفة لوزارة الداخلية بمهامها وواجباتها لمواكبة التطورات والأحداث الداخلية في العراق، أسست وزارة الداخلية في الخامس من شباط سنة ١٩٥٧تشكيلاً جديداً تمثل بمديرية الأمن العامة نصت المادة الثامنة(مكرر)من نظام وزارة الداخلية رقم(٨)لسنة١٩٥٧((مديرية الأمن العامة –يرأسها مدير عام مرتبط بالوزير مباشرة مهمته القيام بإدارة جميع شؤون مديريات شرطة السفر والجنسية والإقامة والتحقيقات الجنائية))[٢].ويبدو من النظام

[١] المصدر نفسه،المادة الخامسة،ص ص ٣-٤؛الوقائع،العدد(٣٩٨١) في ١٩٥٧/٥/٦.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧،القسم الثاني،نظام التعديل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٤٦)لسنة١٩٥٣ رقم(٨)لسنة ١٩٥٧، ص٢٨؛ الوقائع، العدد (٣٩٤٢)في١٩٥٧/٢/٢٠.

المذكور،إن الجانب الوظيفي لم يشهد زيادةً في أعداد موظفي الوزارة خلال السنة١٩٥٧ نتيجة استحداث مديرية الأمن العامة،التي ضمت إليها الموظفين الذين كانوا يعملون في الشُعب التي أصبحت تحت إشرافها ولم تكن هناك حاجة لتعيين موظفين جدد،ولذلك لم يجرِ تغيراً ملحوظاً على الملاك الوظيفي للوزارة بعد استحداث التشكيل الجديد،وتوسعت مهام هذه الدائرة وحسب تخصصاتها وحسب ما يمليه عليها وزير الداخلية من مهام وواجبات[١].

وجرى متغير وظيفي في مؤسسة التفتيش الإداري حيث خول النظام رقم(٣٨) لسنة ١٩٥٧وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء أن يرشح أحد المفتشين الإداريين رئيساً لهيئة التفتيش الإداري للقيام بالواجبات الإدارية لشؤون التفتيش[٢].وبذلك أصبحت هناك مسؤولية عليا لرئيس هيئة التفتيش أمام وزير الداخلية بعد ان كانت تدار حسب المناطق ولم توحد قيادتها تحت إمرة قائد واحد.

أما كبار موظفي وزارة الداخلية للمدة ١٩٥٤-١٩٥٨ فيوضحهم الجدول رقم(٦).

---

[١] للمزيد عن مهام وواجبات هذه المؤسسة ،ينظر:الفصل الرابع،ص ص،٢٦٨-٢٧٢.

[٢]المصدر نفسه،نظام تعديل نظام التفتيش الإداري رقم(٤٢) لسنة١٩٤٠ رقم(٣٨)لسنة١٩٥٧،ص٢٥٩ ؛ الوقائع،العدد(٤٠٤٢)في ١٩٥٧/٩/١٩.

جدول رقم (٦) كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها ١٩٥٤-١٩٥٨[١]

ت	الدائرة/الوظيفة	السنوات				
		١٩٥٤[٢]	١٩٥٥[٣]	١٩٥٦[٤]	١٩٥٧[٥]	١٩٥٨[٦]
١	الوزير	سعيد قزاز	سعيد قزاز	سعيد قزاز	سعيد قزاز،سامي فتاح[٧]	سامي فتاح، سعيد قزاز
٢	مدير الداخلية العام	ممتاز اكرم العمري	ممتاز اكرم العمري	ممتاز اكرم العمري	ممتاز اكرم العمري	ممتاز اكرم العمري
٣	مدير الإدارة المحلية	عبدالمجيد كمونة	عبدالمجيد كمونة	-----	-----	-----
٤	مدير العشائر العام	مراد الشاوي	مراد الشاوي	مراد الشاوي	مراد الشاوي	مراد الشاوي
٥	مدير البلديات العامة	عبدالرزاق شكارة	عبدالرزاق شكارة	عبدالرزاق شكارة	عبدالرزاق شكارة	عبدالرزاق شكارة
٦	مدير التوجيه والإذاعة العام	خليل ابراهيم	خليل ابراهيم	خليل ابراهيم	محسن محمد علي (وكالة)	محسن محمد علي

[١] الجدول من عمل الباحث.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٤،مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥)، ص ص،١٢-١٩.

[٣]المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٦)،ص ص،١٣-١٩.

[٤]المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٧)،ص ص،٨-١٢.

[٥]المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٨)،ص ص،٧-١١.

[٦]المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦١،مطبعة الإدارة المحلية،(بغداد،١٩٦١)،ص ص،٨-١٥.

[٧]من كبار ضباط الجيش العراقي،تدرج في رتبه العسكرية حتى وصل الى رتبة فريق ركن قبل أن يشغل منصب وزير الداخلية،واستمر في منصبه حتى تبدل الوزارة في ١٩٥٧/١٢/١١،وشغل المنصب نفسه في وزارة عبد الوهاب مرجان للمدة ١٩٥٧/١٢/١٤- ١٩٥٨/٣/٢ عندما تبدلت الوزارة بوزارة نوري السعيد الأخيرة، ينظر:نزار توفيق سلطان الحسو،المصدر السابق، ص ص،٢٠٧-٢٠٨.

ت	الدائرة/الوظيفة	السنوات				
		١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
٧	مدير الشرطة العام	وجيه يونس	وجيه يونس	عباس علي غالب	عباس علي غالب (وكالة)	ناظم رشيد
٨	مدير الامن العام	-----	-----	-----	بهجت داود العطية	عبدالمجيد جليل
٩	مفتش الشرطة الاقدم	بهجت عثمان الدليمي	بهجت عثمان الدليمي	بهجت عثمان الدليمي	نجم الدين خضر النقيب	-----
١٠	امر قوة الشرطة السيارة	مكي احمد التكريتي	مكي احمد التكريتي	مكي احمد التكريتي	مكي احمد التكريتي	مكي احمد التكريتي
١١	مدير شرطة السفر والجنسية	خضر عبدالجليل	خضر عبدالجليل	-----	-----	-----
١٢	مدير شرطة الاقامة	علي غالب غريب	محمد عبدالعزيز	-----	-----	-----
١٣	مدير شرطة التحقيقات الجنائية	بهجت داود العطية	بهجت داود العطية	-----	-----	-----
١٤	مدير شرطة السجون	طاهر محمد الزبيدي	جميل عبدالمجيد	جميل عبدالمجيد	جميل عبدالمجيد	-----
١٥	الامين العام للأمانة العامة لاموال اليهود المجمدة	احمد الشالجي	احمد الشالجي	احمد الشالجي	احمد الشالجي	احمد الشالجي
١٦	مدير الدفاع المدني العام	-----	-----	حسن علي غالب	حسن علي غالب	حسن علي غالب

وعند قراءة الجدول السابق،نلاحظ شغل سعيد قزاز لمنصب وزير الداخلية طوال المدة ١٩٥٤-١٩٥٨،مع إشراك وزراء آخرين مثل سامي فتاح وفخري الطبقجلي الذي شغل المنصب حتى ٢ آب ١٩٥٤بسبب تبدل الوزارة، كما ان مدير الداخلية العام شغل المنصب نفسه لطول المدة المذكورة،كذلك الحال مع مدير البلديات العام ومدير العشائر العام وآمر قوة الشرطة السيارة،بينما نلاحظ هناك تبدل في المواقع الوظيفية للمناصب الأخرى بين دوائر ومؤسسات وزارة الداخلية.

ومن الجدير بالذكر انه خلال المدة١٩٥٤-١٩٥٨،وجدت بعض المناصب الوظيفية في مؤسسات حديثة العهد على وزارة الداخلية أو إنها طورت وأصبحت مديريات عامة بعد ان كانت شُعب أو أقسام تابعة لمديريات أخرى.مثال ذلك استحداث منصب مدير الأمن العام سنة ١٩٥٧،ومنصب الأمين العام للأمانة العامة لأموال اليهود المجمدة وشغل هذا المنصب من احمد الشالجي للمدة ١٩٥٣-١٩٥٨،كذلك منصب مدير الدفاع المدني العام الذي شغله حسن علي غالب للمدة١٩٥٦-١٩٥٨[١].

وفي الألوية،سعت مجالس إدارة الألوية إلى إستحصال موافقة الوزارة لتعيين رؤساء بلدية في الأماكن المهمة والتي تتسع ميزانياتها لذلك،بعد ان وجدت تلك المجالس ان إدارة البلديات من القائممقامين ومديري النواحي لا يؤمن الحاجة نظراً للتبعات المتعددة الملقاة على عاتق الموظف الإداري مما يجعله غير قادر للتفرغ إلى شؤون البلديات وأعمالها[٢].ويظهر لنا ذلك سعي مجالس إدارة الألوية لتفعيل عمل البلديات وتقديم خدمات افضل للشعب،وذلك لن يتم إلا بتفرغ موظفين أكفاء ومختصين لأعمال

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٧،ص ص،٩-١١؛ جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٦١،ص ص،١٤-١٥؛ جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦٢،مطبعة الإدارة المحلية، ١٩٦٢،ص ص،١٥-١٦.

[٢] الجمهورية العراقية،وزارة الداخلية، متصرفية لواء الديوانية،الإدارة المحلية،مقررات مجلس اللواء لسنة ١٩٥٨-١٩٥٩،مطبعة الغرى الحديثة،(النجف،د.ت)،ص٨٤.

البلديات وعدم إشراك أعمالها مع إدارة القضاء أو الناحية التي غالباً ما تكون اهتماماتها بالبلديات وشؤونها شيئاً ثانوياً بعد المهام الأصلية في وحداتهم الإدارية،هذا من جانب، ومن جانب آخر يعني ذلك زيادة في عدد موظفي الوزارة بعد فصل الإدارة عن البلديات في الوحدات الإدارية في الألوية.

لم يسلم الجهاز الإداري في العهد الملكي- ومنهُ مؤسسات وزارة الداخلية- من نقد الرأي العام على الرغم من كل تلك الجهود الطيبة للعديد من مفاصل ذلك الجهاز، فقد هجا الشاعر النجفي الكبير الشيخ محمد علي اليعقوبي دوائر ذلك العهد هجاء مراً قاسياً ووصف الموظفين ((بأبناء العواهر)) !! عندما تم غلق المبغى العام في منطقة الميدان في شارع الرشيد في عهد وزارة محمد فاضل الجمالي(ايلول١٩٥٣-نيسان١٩٥٤) [١] نظم يقول:[٢]

قالوا ببغداد(الجماليُ) قد محا منازل قومٍ دنستها العواهرُ!
لقد طُهرت منها الديارُ ولم يكن لتُطهر من أبنائهن الدوائرُ!

ومما يشار إليه،خلال المدة١٩٥٥-١٩٥٨،تعرض الجهاز الإداري للدولة ومنه وزارة الداخلية للنقد اللاذع في مجلس النواب،بسبب تفشي الفساد الإداري والاستهتار الخلقي،والرشوة،واستخدام النفوذ الرسمي،أو استعمال السلطة لتأمين منافع خاصة. فقد أشار نائب الموصل(محمد الجليلي) إلى ذلك قائلاً :((أصبح الجهاز الحكومي مصدر خطر

(١) ولد محمد فاضل الجمالي في الكاظمية سنة١٩٠٢من عائلة دينية محافظة وقد أتم دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد،اشغل العديد من الوظائف المهمة في ديوان وزارة المعارف ثم انتقل إلى السلك الخارجي فعين مديراً للخارجية وبعد ذلك اختير وزيراً للخارجية.انتخب رئيساً لمجلس النواب في كانون الثاني ١٩٥٣وشكل وزارته الأولى في سنة ١٩٥٣ثم عاد وشكلها مرة ثانية في اذار١٩٥٤.وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق،ينظر:رحيم كاظم محمد الهاشمي،محمد فاضل الجمالي، دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨،أطروحة دكتوراه،(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة البصرة،١٩٩٧،ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) طارق عبد الحميد الكنين ،المصدر السابق،ص ص، ٦١-٦٢.

على المصلحة العامة،وعلى حقوق الناس،وسيكون له أسوء الأثر على عمران البلاد ونهضتها إذا لم يقض عليه بالإسراع في إصلاح الجهاز الحكومي إصلاحاً جذرياً شاملاً يعم مختلف الدوائر وهو الأساس في القضاء على هذا الفساد.فقد تفشت الرشوة ،وكثرت الاختلاسات،وازدادت الشكوى من سوء سلوك الموظفين،وأصبحت بعض الوظائف والمناصب مصدراً للاستغلال والإثراء غير المشروع،حتى بلغ الأمر إن بيعت بعض الوظائف بيعاً،وفرض بعض الموظفين الكبار أتاوات شهرية على صغار مرؤوسيهم، وأصبح التعيين في الوظائف،.. غير منصب على الكفاءة وحسن السمعة،وإنما صاحب هذا التعيين في اكثر الأحيان التدخلات،والأهواء والمحسوبية والمنسوبية))[١].

وطالب النائب صادق البصام بان يشمل الإصلاح الرؤوس وليس الموظفين الصغار فقط((إن الضجة المقامة هي على سوء تصرفات أو استغلال الواقع في الدولة لا يقتصر على الموظفين بل يشمل البعض من المسؤولين أصحاب المعالي والفخامة...،فاقتصارنا على سن لائحة تشمل الموظفين وحدهم،من دون الرؤوس التي كانت سبباً لهذا الفساد،اعتقد هي عملية جراحية مبتورة..))[٢].وقد كان خدم الوزراء يتقاضون رواتبهم وأجورهم من ميزانية أمانة العاصمة،((كما ان العديدين دون من رجال الشرطة يقومون بأعمال الحراسة والخدمة والبستنة في دور الوزراء والمتنفذين الذين كانوا يرفضون السماح لهم بالقيام بأعمال الشرطة عندما تتطلب الضرورة استدعائهم للقيام بها))[٣].

أدركت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة[٤]،خطورة الفساد الذي استشرى في مؤسسات ودوائر الدولة ولاسيّما بعد تعالي أصوات النواب للمطالبة بالإصلاح الإداري، فابرم المجلس النيابي في ٢٤اذار١٩٥٦ ((قانون تنسيق الجهاز الحكومي)) الذي نصت المادة الأولى

(١) م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦،مطبعة الحكومة ،(بغداد،١٩٥٧)،ص٤٩٩.

(٢) المصدر نفسه،ص٥٠٠.

(٣)كاراكتاكوس، ثورة العراق ١٤تموز،ترجمة خيري حماد،المكتب العالمي للتأليف،(بيروت،د.ت)،ص٣٤.

(٤)تألفت هذه الوزارة في١٩٥٥/١٢/١٧واستمرت حتى ١٩٥٧/٦/٨. ينظر:عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، جـ١٠، ص ٧ ، ص١٥٩.

منه على أنَّ:((تؤلف لجنة تدعى لجنة التنسيق من حكام من الصنف الأول،وموظفين من الصنف الممتاز،أو الصنف الأول ممن عرفوا بالاستقامة،والكفاءة،للتحقيق في سلوك الحكام،والقضاة والموظفين والمستخدمين،لإقصاء من يثبت سوء سلوكه[١]من الخدمة)). وحددت المادة السابعة من القانون وظائف لجنة التنسيق بالعزل،والفصل لمدة لاتقل عن سنتين،ولا تزيد على خمس سنوات،وجعلت المادة الرابعة عشرة مدة نفاذ القانون سنة واحدة ، ويجوز تمديدها لمدة لا تتجاوز السنة بقرار من مجلس الوزراء وإرادة ملكية[٢].

وقد فُصل بموجب هذا القانون (٣١٧)موظفاً بينهم(٩)متصرفين ونحو(١٠٠)ضابط شرطة بين مدير ،ومعاون،ومفوض،وعدد من المديرين العامين،والقائممقامين، ومديري النواحي،والكتاب...[٣].وبسبب الضجة التي أحدثها القانون المذكور واحتمال شمول التطهير كبار الموظفين حالا من دون تعديل القانون[٤].

---

[١] يشمل تعبير سوء السلوك،الاستهتار الخلقي،والرشوة،واستخدام النفوذ الرسمي والسلطة لتحقيق منافع ذاتية، ينظر: المادة السادسة من القانون المذكور.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦،ص ص،٨٦-٩١.

[٣]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص٨٨.

[٤]خليل كنه،العراق أمسه وغده،د.م.،ط١،(بيروت،١٩٦٦)،ص٢٧٨.

المبحث الرابع

المتغيرات المالية ١٩٣٩ - ١٩٥٨

أولاً : شؤون الوزارة المالية ١٩٣٩-١٩٤٥

تبدأ السنة المالية ١٩٣٩في١ نيسان وتنتهي في٣١ آذار ١٩٤٠،ومن بين أولى الإجراءات المالية أبقت الوزارة على إجراء تخفيض للرواتب والمخصصات التي يتقاضاها موظفو الدولة ومستخدموها عدا من كان منهم مرتبطاً بعقود وبنسبة ٥% حسب ما كان معمولاً به في ميزانية السنة ١٩٣٨المالية[١].وذلك لمعالجة العجز الحاصل في ميزانية الدولة في تلك السنة ،لعدم كفاية الواردات أمام المصروفات.

وفي تموز ١٩٣٩صدر قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٣٩المالية،وفي حقل المصروفات تمَّ رصد مبلغ قدره(١,٠٨٧,٦٦٩) دينار أما الواردات التخمينية لمؤسسات وزارة الداخلية فقدرت بـ (١٠٣٥١٠) دينار[٢].

أما أصناف ودرجات الموظفين فقد حددها قانون الخدمة المدنية رقم(٦٤) لسنة ١٩٣٩في الفصل الثالث(أصناف ودرجات الموظفين وتعيينهم) وجاء في المادة الحادية عشرة منه تكون أصناف الموظفين ورواتبهم على أربعة أصناف، الصنف الأول يتكون من ثلاث درجات وبراتب يقدر بين(٤٥-٧٠) ديناراً،أما الصنف الثاني فقسم إلى ثلاث درجات أيضاً يكون معدل رواتبها بين(٣٠-٤٠) ديناراً،بينما حدد القانون أربع درجات للصنف الثالث وبراتب قدره(١٥-٢٥) ديناراً،وتكونت درجات الصنف الرابع من خمس درجات وبراتب محدد بين(٥-١٢) ديناراً[٣].

---

(١) الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهري حزيران وتموز سنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٩)،ص٦١؛الوقائع،العدد(١٧١١) في١٩٣٩/٦/٢٩.

(٢)المصدر نفسه،ص ص،١٠٦-١٠٨؛ الوقائع،العدد(١٧١١) في١٩٣٩/٦/٢٩.

(٣)د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،قانون الخدمة المدنية رقم (٦٤) لسنة ١٩٣٩،ص٣٠٧.

وهذا يوضح رواتب موظفي وزارة الداخلية حسب السُلم والدرجات الوظيفية المبينة أعلاه.

أما مصروفات وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٤١ المالية فقد بلغت تخميناتها نحو (١,٠٧٥,٥٧٠)دينار،بينما كانت الإيرادات التخمينية بحدود(٥٤,٨٠٠)دينار[١].ونلاحظ من الأرقام المذكورة ان مقدار المصروفات للسنة المالية ١٩٤١ أقل بنسبة يسيرة بينما نلاحظ أنَّ الواردات قد انخفضت أكثر من النصف عمّا كانت عليه للسنة المالية ١٩٣٩، وهذا بسبب فصل دوائر الصحة والسجون والنفوس وضمها الى وزارة الشؤون الاجتماعية أواخر سنة ١٩٣٩،مما قلل من مصروفات وزارة الداخلية وإيراداتها.

وفي سنة ١٩٤١تناقصت واردات الدولة بسبب أحداث حركة نيسان – أيار،وخلال السنة نفسها تمَّ تحديد رواتب ضابط الصف وأفراد الشرطة فاصبح راتب الشرطي في صفوف المشاة والخيالة والهجانة(٢,٥٠٠)دينار شهرياً عند أول تعيين،بينما حددت رواتب ضباط الصف للصنوف الثلاثة المتقدم ذكرها كما يلي:-[٢]

أ-الشرطي الأول: ثلاثة دنانير شهرياً .

ب-نائب العريف : ثلاثة دنانير ونصف الدينار شهرياً .

جـ- عريف : أربعة دنانير ونصف الدينار شهرياً .

ء- رئيس العرفاء :خمسة دنانير ونصف الدينار شهرياً .

أما رواتب شرطة المرور وبحسب الصنوف المتقدم ذكرها فحددت بين أربعة دنانير إلى ستة دنانير شهرياً وهكذا بالنسبة لصنوف المخابرة واللاسلكي والتحقيقات الجنائية والوحدة الآلية والتضميد والسواق والكتاب والموسيقى،لكن بفوارق يسيرة[٣].

---

[١]وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٤٠) لسنة١٩٤١ المالية،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٢)، ص ص، ١٣٥-١٤٥.

[٢]المصدر نفسه،نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم(٤٠) لسنة١٩٤١،ص ص،١٣٢-١٣٤.

[٣] المصدر نفسه،ص ص،١٣٤-١٣٥؛الوقائع،العدد(١٩٤٣) في ١٩٤١/٨/١١.

وفي السنة ١٩٤٣ المالية، صدر قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٤٠) لسنة١٩٤٣[١]،وبموجب المادة الخامسة منه،صنفت درجات رئيس الدائرة والضباط والمفوضين ونواب المفوضين ورواتبهم[٢]،والجدول رقم (٧) يوضح ذلك مفصلاً.

جدول رقم (٧)[٣]

الصنف	الدرجة	مقدار الراتب بالدينار العراقي	الرتبة
الأول	١ . ٢	٦٠-٧٠	مدير شرطة عام
الثاني	١ . ٢	٥٠-٥٥	معاون مدير شرطة عام ومفتش شرطة
الثالث	١	٤٥-٥٠	مدير شرطة
	٢	٤٠	
	٣	٣٥	
	٤	٣٠	
الرابع	١	٢٥	معأون مدير شرطة
	٢	٢١	
	٣	١٨	
الخامس	١	١٥	مفوض
	٢	١٢	
	٣	١٠	
	٤	٨	
السادس	--	٦	نائب مفوض

[١] جرت مناقشات مطولة في مجلسي الأعيان والنواب حول القانون وتفاصيله.وللمزيد عن ذلك ،ينظر:م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر١٩٤٢-١٩٤٣،الجلسة(٧)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٣)،ص ص،٨٥-٩٠؛ ص ص،١٣٩-١٥١؛ م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس النواب لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة (١٦)، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٣)،ص ص،١٢٢-١٢٥.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣،قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٤٠) لسنة ١٩٤٣،ص٣١٨؛م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣،ص ص،٦٠-٦٦.

[٣] الجدول من عمل الباحث.

أما فيما يخص ميزانية وزارة الداخلية للسنة ١٩٤٣،فكانت المصروفات التخمينية هي(١,٣٢٠,٠٦٠) ديناراً والواردات بحدود(٦٤٣٠٠) ديناراً[١].

ويظهر ارتفاع كبير في المصروفات مقارنة بالسنوات السابقة وذلك يعود إلى نفقات الإذاعة ونفقات مديرية المنتوجات المحلية العامة ومديرية الدفاع الجوي السلبي،والتي سبق التطرق إليها.الأمر الذي زاد من العجز في الميزانية ولاسيّما أنَّ الإيرادات كانت يسيرة مقارنةً بالمصروفات.

استمرت مصروفات وزارة الداخلية بالارتفاع التدريجي فكانت في ميزانية السنة ١٩٤٤المالية بحدود(١,٨٩٢,٧٤٠)ديناراً أي بزيادةً تقدر أكثر من نصف مليون عن ميزانية السنة السابقة[٢]،ويعلل ذلك باستمرار التطور الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة وتعيين الكثير من الموظفين والقيام بالعديد من المشاريع الخدمية مما يتوجب زيادة في الإنفاق،مقابل ذلك نجد أنَّ الواردات كانت محدودة ويسيرة وبحدود(٦٩,٣٠٠) ديناراً[٣]، بزيادة يسيرة عن مدخولات السنة السابقة.

وفي ميزانية سنة ١٩٤٥المالية،نجد استمرار الزيادة في نفقات(مصروفات) دوائر الوزارة وهذا أمر طبيعي مع التطور الذي حصل في الجانب الإداري والوظيفي لمؤسساتها بينما نجد أنَّ هناك زيادةً كبيرةً في الإيرادات بلغت (١٠٠٠٠٠) دينار مقابل المصروفات(٢,٠٩٤,٢٩٠)دينار[٤].لكن يلاحظ استمرار العجز وارتفاع نسبته في الميزانية على الرغم من زيادة الإيرادات فان المصروفات قد زادت بنسبة كبيرة أيضاً.

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٣ المالية رقم(٥٢) لسنة ١٩٤٣، ص ص،٣٨٧-٣٩٧.

[٢] الحكومة العراقية،وزارة المالية، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ المالية رقم(٢٤) لسنة ١٩٤٤،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٥)،ص ص،٨٦-٨٧.

[٣] المصدر نفسه،ص٩٧؛م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي الرابع ١٩٤٢-١٩٤٣،الجلسة(٣١)،ص ص،٢٩٣-٣٠٠.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥،القسم الأول، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٥ المالية رقم(٣٢) لسنة ١٩٤٥،ص ص،١٩٧-٢١٠.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ وزارة الداخلية سعت من جانبها وبمساعدة من منح الحكومة والأهالي أيضاً،إلى تقديم الدعم المالي لتفادي أضرار غرق ناحية الصويرة في لواء الكوت (محافظة واسط)وقدرت منح الحكومة مع التبرعات بـ(٥٠)الف دينار لكن وزير الداخلية في حينها(سعد صالح) [١]اقترح أثناء مناقشة النائب(نصرت الفارسي)على الحكومة القيام بتوزيع المساعدات من الحبوب والتمور وليس توزيعها بشكل نقود((لان كثيراً من الإعانات قد لاتصل إلى أيدي مستحقيها)) [٢].ووعد وزير الداخلية تقديم مبالغ أو تخصيص ذلك في ميزانية الوزارة لأجل مساعدة المتضررين في البصرة من الفيضانات ووعد بتقديم سلف لهم لهذا الغرض علاوةً على المنحة [٣].وسيعالج الباحث دور وزارة الداخلية في درء أخطار الفيضانات في الصفحات اللاحقة.

كما منحت وزارة الداخلية منحةً ماليةً إلى لواء أربيل (بلدية اللواء) قدرت بـ(٣٨٠٠) دينار لتوزع على أعمال ومشاريع الكهرباء والماء ولتحسين الطرق وكان رأي وزير الداخلية مع زيادة المنحة المالية المخصصة للواء أربيل ((لان أربيل كان

---

[١]ولد سعد صالح في مدينة النجف الاشرف سنة ١٨٨٩،ونشأ فيها نشأة أدبية،انتمى إلى العديد من الجمعيات والأحزاب السياسية العراقية منها جمعية النهضة الإسلامية السرية في النجف سنة ١٩١٨وحزب النجف (الوطني)السري،وجمعية حرس الاستقلال،اشترك في ثورة العشرين وفي تحرير جريدتي الفرات والاستقلال الناطقتين بلسان الثورة،تقلد في حياته الوظيفية مختلف المناصب الإدارية،انتخب عضواً في مجلس النواب لعدة دورات انتخابية،اشترك في وزارة توفيق السويدي الثانية(٢/٢٣-١٩٤٦/٥/٣٠)وتقلد منصب وزارة الداخلية فيها، انتمى إلى حزب الأحرار ثم ترأسه بداية سنة ١٩٤٧،وكان له مواقف وطنية وقومية مشهودة،وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق السياسي.ينظر:ستار جبار الجابري،سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة المشرق، (بغداد،١٩٩٧)،ص١٩وما بعدها.

[٢]م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (٣٠)،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٦)، ص ص،٢٩٧-٢٩٨.

[٣]المصدر نفسه،الجلسة(٣٨)،ص٣٨٧.

متأخرة جداً وبها حاجة ماسة إلى زيادة المنحة لأنها قليلة الواردات وتحتاج إلى إصلاحات واسعة لا تتم إلا بالمال)) حسبما ذكر وتعهد الوزير أمام المجلس النيابي بزيادة قرض الحكومة لإدارة لواء أربيل أكثر من (٥٠٠٠) دينار[١].

ثانياً : الشؤون المالية والحسابية ١٩٤٦-١٩٥٨

شهدت المدة ١٩٤٥-١٩٤٦ ،أحداث وتطورات محلية داخلية،أبرزها مسالة التموين[٢] والآثار الناتجة عن حركات بارزان[٣] في تلك الحقبة،وكان نصيب وزارة الداخلية ومؤسساتها الشيء الكثير ،فزادت مصروفات الوزارة قرابة المليون دينار عن السنة السابقة لها[٤]،حيث أنفقت قسماً منها في إسكان وإعاشة البارزانيين وجزء آخر في نفقات شرطة التموين التي تأسست في الألوية العراقية وبغداد لمتابعة شؤون التموين.هذا وكانت نفقات وزارة الداخلية في ميزانية السنة ١٩٤٧ المالية بحدود(٣,٠٩١,٠٥٥) دينار بينما ارتفعت مدخولات الوزارة بشكل كبير خلال السنة المذكورة

---

[١] المصدر نفسه،الجلسة (٣٦) ،ص ص،٣٥٨-٣٥٩.

[٢] في الواقع إن مشكلة التموين في العراق كانت من المشكلات التي تعذر على الوزارات العراقية كافة حلها مدة الحرب العالمية الثانية وظروف ما بعد الحرب،فقد ارتفعت الأسعار العامة لجميع المواد المستوردة ارتفاعاً عانى منه الشعب الأمرين،واختفت المواد المعاشية والمنزلية حتى صار البحث عنها صعباً للغاية.لهذا كان تكوين((مديرية التموين العامة)) ثم ((وزارة التموين)) في زمن وزارة نوري السعيد الثامنة (١٩٤٣/١٢/٢٥-١٩٤٤/٦/٤) في آذار سنة ١٩٤٤ووافق مجلس النواب في جلسة ١٩٤٤/٣/٢٨ على ((لائحة قانون إحداث وزارة التموين)) وهي الوزارة التي أشرفت على أمور الاستيراد ،والتصدير، وتنظيم بطاقات السكر ،والشاي والمنسوجات..،وللمزيد ينظر:م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ،جلسة ٣/٢٨، مطبعة الحكومة،١٩٤٥؛زهير علي احمد النحاس،التموين في العراق ١٩٣٩-١٩٤٨ ،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة الموصل،١٩٨٩؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات، جـ٦،ص ص، ١٩٤-١٩٥.

[٣] ينظر :الفصل الثالث،ص ص،١٧٠-١٧١.

[٤] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧ ،قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ المالية رقم(٢٢) لسنة١٩٤٧ ،ص ص،٢١١-٢١٢.

لتصل إلى(١٢١٠٠٠)دينار[١].ولكن على الرغم من ذلك كان العجز مرتفعاً في الميزانية.
وفي سنة ١٩٥٠ وافقت وزارة المالية على اقتراض أمانة العاصمة من المصارف مبلغاً لا يزيد على (٧٥٠٠٠٠)دينار وتحت ضمانة وزارة المالية،كذلك ضمان اقتراض البلديات لمبالغ مالية من المصارف على ان لا تزيد على(١,٢٥٠,٠٠٠)دينار بشرط أن تخصص هذه المبالغ إلى المشاريع العمرانية في البلاد[٢].وهذه المبالغ كبيرة ومن المؤكد إنها ستؤدي إلى تحسن الوضع الاجتماعي والخدمي للمواطنين إذا صرفت في أماكن الصرف المطلوبة وأُبعدت عن الأيادي الفاسدة في مؤسسات الوزارة ،وفي كل الأحوال هو توسع كبير في مالية دوائر ومؤسسات وزارة الداخلية.
بلغت مصروفات الحكومة العراقية خلال السنة ١٩٥٠المالية بحدود(٢٤,٠٩٥,٣٠٠) دينار كان حصة وزارة الداخلية منها(٣,٩٠١,٦٦٠) ديناراً[٣]ويظهر ذلك زيادةً كبيرةً في مصروفات وزارة الداخلية مقارنةً بالسنة ١٩٤٧المالية،كما انه يشير إلى أنَّ حصة وزارة الداخلية مرتفعة عن بقية الوزارات.وهذا يعود إلى توسع الوزارة في مشاريعها العمرانية والخدمية المختلفة بعد الزيادة الحاصلة في ميزانيتها.أما الإيرادات فكانت بحدود (١٨٠٠٠٠)دينار[٤].وهي بذلك فاقت إيرادات الوزارة للسنوات الماضية بنسبة لا بأس بها.

حدد قانون(تعديل قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٤٠) لسنة١٩٤٣)رقم(٦١) لسنة١٩٥٠ المار الذكر،في مادته الخامسة-(١) صنوف ودرجات ورواتب دائرة الشرطة

---

[١] المصدر نفسه،ص٢٢٠.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة المالية،قانون ضمان قروض البلديات رقم(٣٦)لسنة١٩٥٠،مطبعة الحكومة ، (بغداد،١٩٥١) ، ص ص،٢٤٣-٢٤٤.؛الوقائع،العدد(٢٨٤٠) في ١٩٥٠/٦/٥،.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٠،قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٠المالية رقم(٤٠)لسنة ١٩٥٠،ص ص،٢٧١-٢٧٢؛وزارة المالية،لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٠، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥١)،ص ص،٩-٢٢.

[٤] المصدر نفسه،ص ص،٢١-٢٧.

وموظفيها وفقاً للجدول الآتي رقم(٨) [١].

جدول رقم(٨)[٢]

الصنف	الدرجة	الراتب بالدينار	الرتبة
الأول	١	٨٠	مدير شرطة عام،مفتش شرطة عام
	٢	٧٠	
	٣	٦٠	
الثاني	١	٥٥	معاون مدير شرطة عام،مفتش شرطة،مدير شرطة
	٢	٥٠	
	٣	٤٥	
	٤	٤٠	
	٥	٣٥	
الثالث	١	٣٠	معاون مدير شرطة
	٢	٢٥	
	٣	٢١	
الرابع	١	١٨	مفوض
	٢	١٥	
	٣	١٢	
الخامس	١	١٠	نائب مفوض
	٢	٨	
	٣	٦	

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٥٠،قانون تعديل قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٤٠)لسنة١٩٤٣رقم(٦١)لسنة١٩٥٠،ص٤٦٤؛الوقائع،العدد(٢٨٦١)في٢٣/٧/ ١٩٥٠.

[٢]الجدول من عمل الباحث.

يبدو من الجدول السابق ان معظم رواتب منتسبي دائرة الشرطة قد ازدادت وهنا يعود إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومة بسبب غلاء المعيشة،ونلاحظ استمرار ذلك في ميزانية الدولة لسنة١٩٥١المالية،حيث ترتفع نفقات وزارة الداخلية بسبب ذلك من ناحية ومن ناحية ثانية لاستمرار الإنفاق على إسكان وإعاشة البارزانيين،فضلاً عن متطلبات دائرة التفتيش الإداري ومجلس التمييز العشائري،كلها متغيرات إدارية ووظيفية ظهرت آثارها على الجانب المالي لوزارة الداخلية فكانت مصروفات الوزارة للسنة١٩٥١المالية بمقدار(٤,٠٥٥,١٧٥)ديناراً من مجموع مصروفات الدولة البالغة (٢٩,٠٩٩,٨٢٢)،بينما بلغت الواردات لوزارة الداخلية بمقدار(٣٤١,٠٠٠) ديناراً[١]. وهذا يشير إلى زيادة كبيرة عن إيرادات السنة السابقة ويدل على جهود وزارة الداخلية لرفع مدخولاتها لسد العجز الكبير في ميزانيتها والذي كانت تتحمله وزارة المالية.

كما كان هناك عبء مالي آخر على وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٥١تمثل بإنشاء الأمانة العامة لمراقبة و إدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية بموجب القانون رقم(٥) لسنة١٩٥١[٢].ومن ثمَّ نجد ارتفاع نفقات الحكومة عموماً ووزارة الداخلية ولاسيّما في السنة المالية ١٩٥٣،فكانت نفقات الحكومة المخمنة لسنة ١٩٥٣ بمقدار(٤٨,٠٠١,٢٠٥)دينار وكانت حصة وزارة الداخلية منها بمقدار(٥,٢٧٦,٩٢٠) دينار[٣].ويظهر من الأرقام المذكورة الزيادة الكبيرة في مصروفات الدولة عموماً وكذلك

---

[١] المصدر نفسه،قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية رقم(٣٠)لسنة ١٩٥١،ص ص،١٦٢-١٨١.

[٢]للمزيد عن إجراءات تنفيذ القانون وما يتوجب على الأمانة العامة لمتابعة أموال اليهود المجمدة، ينظر:مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥١،نظام مراقبة و إدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم(٣)لسنة١٩٥١؛ نظام التصرف بالأموال المجمدة وأدارتها وتصنيفها رقم(١١) لسنة١٩٥١،ص ص،٣٤-٣٨ ؛الوقائع، العدد(٢٩٣٩) في١٩٥١/٣/١٠؛ الوقائع، العدد(٢٩٦٥)في ١٩٥١/٤/٢٦. كذلك الكثير من التعليمات الصادرة من وزير الداخلية بخصوص الموضوع والمنشورة في الوقائع العراقية الأعداد(٢٩٤٦ في ١٩٥١/٣/١٩- ٣٠١٨ في ١٩٥١/٩/١٧).

[٣] وزارة المالية،قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ المالية،مطبعة الحكومة ،(بغداد،١٩٥٤)،ص ص،٧٠-٧٥.

وزارة الداخلية التي زادت نفقاتها عن ميزانية السنة ١٩٥١المالية بحدود المليون وربع المليون.وهذا يعود إلى استمرار نفقات غلاء المعيشة ونفقات إسكان وإعاشة البارزانيين وكذلك بسبب توسع الأعمال البلدية من جهة وصرف نفقات الحراسة الليلية لقوات الشرطة في الألوية من جهة أخرى[١].

شرعت وزارة الداخلية بتعديل رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة وبناءً على ذلك،صدر نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم(٥٦)لسنة ١٩٥٣،وحددت المادة الأولى من النظام راتب الشرطي في صنوف المشاة والخيالة والهجانة (٣)دنانير شهرياً عند أول تعيين،أما المادة الثانية فبينت رواتب ضباط الصف للصنوف الثلاثة الوارد ذكرها بـ(٣,٥٠٠)دينار للشرطي الأول،و(٤) دنانير لنائب العريف و(٥)دنانير للعريف و(٥,٥٠٠)دنانير لرئيس العرفاء[٢].وحدد النظام المذكور رواتب شرطة المرور والصنوف الفنية والمهنية والسواق والبرادين والمضمدين والمهن الأخرى المرتبطة بمديرية الشرطة العامة[٣].

أما أصناف ودرجات موظفي البلديات فقد تقسمت على أربعة أصناف(١-٤) ودرجة ممتازة،بلغ راتب الدرجة الممتازة(٩٠) دينار،بينما تتدرج رواتب الدرجات الأخرى وبحسب الصنوف بين(٣) دنانير للدرجة الرابعة من الصنف الرابع لترتفع إلى(٧٥) ديناراً إلى موظف الدرجة الأولى من الصنف الأول[٤].

وفي سنة ١٩٥٦عُدلت أصناف ودرجات الرؤساء والموظفين في البلديات والدوائر والأقسام التابعة لها،فأشارت المادة الثانية عشرة من تعليمات خدمة البلدية وانضباطها

---

[١] المصدر نفسه،ص ص،٧٥-٧٨.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،القسم الثاني،نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم(٥٦) لسنة١٩٥٣،ص ص،٢٥١-٢٥٤.

[٣]الوقائع،العدد(٣٣٣٧) في١٩٥٣/١٢/٣١.

[٤] ينظر:وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،القسم الثالث،تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١) لسنة١٩٥٣،ص ص،٤٤٧-٤٤٩؛الوقائع،العدد(٣٣٠٢) في١٩٥٣/٩/٢٨.

لتلك السنة إلى سبعة أصناف لموظفي البلديات وكل صنف يقسم على درجتين أو أكثر وكانت رواتب الدرجة السابعة تتراوح بين(٦-١٠)دنانير،بينما تصل رواتب الصنف الأول إلى(١٣٥-١٥٥)ديناراً،وذكرت التعليمات أيضاً تعديل رواتب الموظفين الذين يتقاضون اقل من ثمانية دنانير شهرياً بزيادة مقدارها ديناران لكل موظف وعدم اعتبار ذلك ترفيعاً للموظفين المشمولين بالزيادة الأخيرة[١].

أما ميزانية الحكومة للسنة الآتية التي تبدأ في ١نيسان١٩٥٧ وتنتهي في ٣١اذار ١٩٥٨، فقد رصدت لسد نفقات الدولة للسنة المذكورة مبلغ(٧٠,٦٩٣,٤٣٠) دينار كان نصيب وزارة الداخلية منه(٧,٦٥٥,١٨٠) ديناراً.أما مدخولات وزارة الداخلية فبلغت (٥٢٧,٠٠٠)ديناراً وهي زيادة كبيرة عن مدخولات السنوات السابقة[٢].ويبدو من الأرقام المذكورة أعلاه،أنَّ هناك زيادةً كبيرةً في إنفاق الدولة ومنها وزارة الداخلية، وفيما يخص الأخيرة فأن ذلك يعود إلى تشكيل مؤسسات ذات أهداف محددة لم تكن قد وجدت مسبقاً في تشكيلات وزارة الداخلية مثل مديرية الأمن العامة التي تأسست مطلع تلك السنة كذلك مديرية الدفاع المدني العامة،يزاد على ذلك إعادة مديرية السجون العامة إلى هيكلية وزارة الداخلية، ومن الطبيعي أن تزداد نفقات كل وزارة أو مؤسسة بتشعب تشكيلاتها وأقسامها وهذا ما حدث مع وزارة الداخلية نهاية الحكم الملكي، بعد قيام ثورة ١٤تموز ١٩٥٨وسيطرة العسكريين على مقاليد الحكم في العراق[٣].

---

[١] المصدر نفسه،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦،القسم الثالث،تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١) لسنة١٩٥٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٧)،ص ص،٦٦٣-٦٦٤؛الوقائع، العدد(٣٩٠٤) في١٩٥٦/١١/٢٤.

[٢] المصدر نفسه،قانون الميزانية العامة لسنة١٩٥٧ المالية رقم(٦) لسنة ١٩٥٧،القسم الأول،ص ص،٢٠-٤١؛ الوقائع، العدد (٣٩٧٥) ،في ١٩٥٧/٤/١٤.

[٣] تناولت الكثير من الكتابات والأبحاث موضوع ثورة ١٤ تموز١٩٥٨،وللمزيد عن الثورة وأسبابها ومقدماتها وظروفها وزعمائها ومبادئها،ينظر:ليث عبدالحسن جواد الزبيدي، ثورة ١٤تموز١٩٥٨ في العراق، دار الرشيد للنشر،(بغداد،١٩٧٩)؛جاسم كاظم العزاوي،ثورة ١٤تموز ،أسرارها،أحداثها،رجالها،شركة المعرفة للنشر،(بغداد،١٩٨٠)؛جمال مصطفى مردان،عبدالكريم قاسم ، البداية والسقوط ،المكتبة الشرقية، (بغداد، ١٩٥٩)؛ صبحي عبدالحميد،أسرار ثورة ١٤ تموز في العراق،مطبعة الأديب،(بغداد، ١٩٨٣).

المبحث الخامس

توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩ - ١٩٥٨

في التاسع من تموز سنة ١٩٣٩،أجرت وزارة الداخلية تعديلاً خامساً على نظام الطرق والأبنية رقم(٤٤)لسنة١٩٣٥،وبموجب التعديل الجديد منعت الوزارة إنشاء حوانيت منفردة أو ملاصقة لأبنية الدور في المناطق الثالثة والرابعة والممتازة (بحسب تصنيف المناطق البلدية)،وإنما يجوز إنشاء أسواق على العرصات الواقعة في المناطق المذكورة على أن يجري الإنشاء بمقتضى تصميم توافق عليه أمانة العاصمة في العاصمة والبلديات في الألوية الأخرى[١].وأوجب النظام المذكور أنَّ تنفيذه من مسؤولية وزير الداخلية[٢].

وخول قانون رسوم الملاهي للبلديات رقم(٢٤) لسنة ١٩٤٠،وزير الداخلية تعيين الأجرة الواجب استيفائها عن بطاقات الدخول إلى الملهى استناداً إلى قرار مجلس الأمانة في العاصمة والمتصرف استناداً إلى قرار المجلس البلدي للواء[٣].

وحددت المادة الثانية من القانون المذكور((يستوفى فلس واحد من صاحب الملهى لحساب البلدية عن كل عشرة أو كسورها من أجرة الدخول إلى الملهى))،على ان تتم عملية استيفائها بوضع طابع خاص على بطاقة الدخول يُصادق على شكله وزير الداخلية ويجوز في الحفلات الخاصة التي تقام لمنافع خيرية أو عامة

---

[١] د.ك.و، الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،القسم الثاني،نظام التعديل الخامس لنظام الطرق والأبنية رقم(٤٤) لسنة ١٩٣٥،مصدر سابق،ص ص،١٢٤-١٢٥.

[٢]المصدر نفسه،المادة الخامسة؛الوقائع،العدد(١٧١٤)،في ١٩٣٩/٧/١١.

[٣]المصدر نفسه،قانون رسوم الملاهي للبلديات رقم(٢٤)لسنة ١٩٤٠،ص١٧٤.

تعيين بدل مقطوع بالنظر لعدد المقصورات والكراسي وقيمة البطاقات على أن تستحصل موافقة أمين العاصمة في العاصمة والمتصرف في الألوية في كل قضية[١].

وخوّلت المادة السابعة من القانون المذكور وزير الداخلية بمعاقبة المخالفين لهذا القانون بغرامة لا تتجاوز الأربعين ديناراً عن كل جريمة فضلاً عما تستلزمه أعماله من العقوبات الجزائية بموجب أحكام القوانين الأخرى،واذا تكررت الجريمة مرةً ثانيةً أو أكثر يجوز لحاكم الجزاء من الدرجة الأولى والثانية ان يقرر سدّ الملهى علاوةً على عقوبة الغرامة[٢].

من المهام الأخرى لوزارة الداخلية تلك التي تتعلق بالمحافظة على الآداب العامة وسمعة العراق،لذلك أصدرت وزارة الداخلية بعد موافقة مجلس الأعيان والنواب قانوناً برقم(٢٦) لسنة١٩٤٠،قانون مراقبة الرقوق السينمائية والتصاوير،وقد خول هذا القانون وزير الداخلية بإعطاء الإذن في الإخراج إذا كان هناك ما يخل بالآداب أو المصلحة العامة أو بسمعة العراق،كما منع القانون عرض أي فلم في العراق إلا بإجازة من وزير الداخلية أو من يخوله ذلك،كما لا تدخل أجهزة إخراج الرقوق السينمائية إلى العراق إلا بأذن من وزير الداخلية أو من يخوله[٣].

وخولت المادة الرابعة من القانون المذكور وزير الداخلية بإصدار بيانات من وقت لآخر في الجريدة الرسمية يمنع بموجبها آخذ التصاوير باليد أو بواسطة آلة

---

[١] المصدر نفسه،المادة الرابعة (ب)؛الوقائع،العدد(١٧٨٥) في ١٩٤٠/٣/٣١.

[٢] المصدر نفسه،المادة السابعة،ص١٧٥.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠،القسم الأول، قانون مراقبة الرقوق السينمائية والتصاوير رقم(٢٦) لسنة ١٩٤٠،ص١٧٨.

(فوتوغرافية) التصوير الشمسي للمناظر والأوضاع أو المناطق التي يعينها ويجوز مصادرة التصاوير الممنوعة.كما منح وزير الداخلية منع ارتياد الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر دور السينما أما بصورة عامة أو عن بعض رقوق معينة وله ان يحدد الرقوق التي يمكن مشاهدتها منهم[١].ويعاقب المخالف لأحكام هذا القانون بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً أو بغرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً أوبهما معاً[٢].

كما أوجبت وزارة الداخلية على مديرية التفتيش الإداري التابعة لوزارة الداخلية بملاحظة أعمال البلديات ،كذلك ملاحظة حالة مباني الحكومة والبلديات وأملاكها ورفع الملاحظات عن طريق صيانتها وحسن إدارتها وجريان معاملات الاستملاك وكذلك التحقيق عن أعمال لجان التسوية غير القضائية بطلب من وزارة العدلية[٣].وهذا يدلل على اهتمام وزارة الداخلية بالجانب الخدمي من خلال العناية بالمؤسسات الخدمية ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو العيش بكرامة من دونها.

اهتمت وزارة الداخلية بموضوع توفير المياه الصالحة للشرب وكذلك مياه سقي الحدائق،وأشارت التقارير الإدارية للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد(١٩٤٠-١٩٤١)[٤] إلى الجهود الكبيرة التي تقوم بها وزارة الداخلية وهذه اللجنة،من خلال توافر الأنابيب من نوع الاهين والحديد وأنابيب الاسبست سمنت التي أخذت اللجنة باستخدامها بدلاً من

[١] المصدر نفسه،المادة الرابعة؛الوقائع،العدد(١٧٨٧) في ١٩٤٠/٤/٨.

[٢] المصدر نفسه،المادة السادسة،ص١٧٩.

[٣] المصدر نفسه،نظام التفتيش الإداري رقم(٤٢) لسنة ١٩٤٠،ص٢٠٥؛الوقائع،العدد(١٨١٥)في ١٩٤٠/٨/١١.

[٤]كانت لجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد مؤلفة في السنة١٩٤٠-١٩٤١ من الآتي:- المستر ئي.تي. كبارن (E.T.Kiparin)رئيساً والدكتور ابراهيم عاكف الالوسي نائباً للرئيس ومن الأعضاء:محمد سليم الراضي، عبدالله الشواف،خضوري عزره، أما المدير الفني للمشروع فهو المستر برنارد ويترون(P.Wetorn).التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد،رقم(٥) لسنة ١٩٤١،مطبعة سكك حديد الحكومة العراقية،(بغداد،د.ت)،ص١.

أنابيب الآهين في توسيع الخطوط الرئيسة للماء المصفى وغير المصفى[١].ويمكن ان نَعدّ النتائج المتحققة مرضية نوعاً ما،في ظروف لم تكن مستقرة بأي حال من الأحوال، فقد استمرت أسعار المواد الضرورية المستوردة لأعمال المشروع من أنابيب وملحقاتها ومواد كيمياوية ومكائن ومقاييس مائية ورصاص وأصباغ في صعود مستمر يزاد على ذلك رفض بعض الشركات الأجنبية بعض الطلبيات المتعلقة بالمشروع[٢].

وفي حزيران ١٩٤٣ اصدر وزير الداخلية (تحسين العسكري)[٣] التعليمات رقم (١٥-ب) لتعيين المبالغ التي يمكن للجان الماء والكهرباء صرفها وذلك استناداً إلى قانون إدارة البلديات رقم(٨٤) لسنة ١٩٣١وتعديلاته،وقد أجازت هذه التعليمات لأمين العاصمة بالنسبة للجنة كهرباء الأعظمية صرف المبالغ التي لا تتجاوز الـ(٤٠)ديناراً لكل مرة مباشرةً مع إعطاء المعلومات الإجمالية إلى لجنة الكهرباء[٤] بعد الصرف وعلى شرط وجود اعتماد في الميزانية[٥].

---

[١] المصدر نفسه،ص ص،١-٢.

[٢]المصدر نفسه،ص١.

[٣]شغل العديد من الوظائف والمناصب الإدارية في وزارة الداخلية ودوائرها منها:مفتش إداري لألوية (الحلة،الديوانية،كربلاء)سنة ١٩٣٤،تدرج في المناصب الوظيفية حتى أشغل منصب وزير الداخلية للمدة١٩٤٢/١٠/٨ وحتى استقالته في ١٩٤٣/٦/٢٣ حيث شغل منصب وزير الأشغال العامة والمواصلات وحتى ١٩٤٣/١٠/٦حيث شغل منصب وزير الخارجية (وكالة)بعد استقالة وزيرها الأصيل عبدالاله حافظ، ينظر: نزار توفيق سلطان الحسو،المصدر السابق،ص ص،١٨٢-١٨٣.

[٤] أبرمت الحكومة العراقية سنة ١٩٢٨ اتفاقية مع محمود جلبي الشابندر لإنارة مدينة بغداد أمدها (٥٠) سنة، لكن الأخير باع امتيازه إلى شركة مانشستر البريطانية التي استخدمت اليهود والأرمن موظفين فيها،وبداية الأمر اقتصرت أعمال التنوير على بيوت الوزراء والمسؤولين ودوائر الحكومة وبعض الأهالي وفي سنة ١٩٣٦ شاع استعمال الكهرباء في مدينة بغداد،وللمزيد عن مشاريع الكهرباء وتطورها،ينظر:عباس فرحان الموسوي،المصدر السابق،ص ص،٣٤-٣٨.

[٥] د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣ ،القسم الثاني، تعليمات =

وخَوّلت المادة الرابعة-أ- اللجان في مراكز الألوية الصرف على الأعمال الاعتيادية لحد(٢٥)ديناراً وللجان في مراكز الاقضية لحد(١٥)ديناراً وللجان في مراكز النواحي لحد (١٠)دنانير في كل قضية على شرط وجود اعتماد لذلك في الميزانية[١]. بينما منعت المادة الخامسة من التعليمات المذكورة صرف شيء للمشاريع الجديدة على اختلاف أنواعها أو توسيع شبكات الأنابيب والكهرباء قبل اخذ مصادقة وزارة الداخلية على المباشرة بالمشروع مستثنية من ذلك لجنة كهرباء الاعظمية ولجنة إسالة المـاء والكهرباء في البصرة[٢].

وازدادت شكاوى أهالي بغداد من تصرفات شركة التنوير لضعف خدماتها وسوء تصرفاتها وضخامة الأجور التي كانت تستوفيها،فقرر مجلس الوزراء في ٢٥ايلول١٩٤٨ توجيه كتاب إلى وزارة الداخلية بهدف إنهاء الامتياز[٣]،استناداً إلى المادة(٩٨) من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة والتي نصت على((انتقال ملكية المؤسسات والمكائن جميعها إلى الحكومة العراقية بعد عشرين سنة من عقد الاتفاقية التي بدأت منذ سنة ١٩٢٨إذا رغبت الحكومة العراقية))، لذلك قررت الحكومة العراقية ضرورة تأميم الشركة قبل انتهاء مدة امتيازها فألفت لجنة وزارية خاصة لمفاوضة الشركة،لكنها لم تستطع القيام بعملية التأميم نظراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي مرَّ به العراق خلال تلك المدة،فضلاً عن عدم وجود المبالغ الكافية لتعويض الشركة.لذلك تريثت الحكومة في عملية التنفيذ حتى أيلول١٩٥٥ حينما اتفقت مع الشركة على التنازل عما تبقى لها من مدة الامتياز-الذي يستمر حتى سنـــــة ١٩٧٨- لقاء مبلغ قدره(٢,٤٠٠,٠٠٠) دينار تقوم الحكومة العراقيـــة بدفعه

= رقم(١٥-ب) لتعيين المبالغ التي يمكن للجان الماء والكهرباء صرفها،ص ص،٤٤٣-٤٤٤.

[١] المصدر نفسه،المادة الرابعة.

[٢] المصدر نفسه،المادة الخامسة.

[٣]عدنان الباجه جي،المصدر السابق،ص٣٣٦.

نقداً للشركة[١].ويبدو أنَّ خطوة الحكومة هذه كانت جريئةً وهي أول عملية تأميم يشهدها العراق المعاصر[٢]،في حين يرى البعض أنَّ الدافع الحقيقي لتأميمها كان بهدف تعويض الشركة تعويضاً سخياً[٣]لان كورنواليس-مستشار وزارة الداخلية وسفير بريطانيا السابق- وهو أحد أعضاء مجلس إدارتها[٤].مما يعني بقاء النفوذ البريطاني في إدارة الشركة وان عملية التأميم كانت شكلية ليس إلا.

اشتركت دوائر البلدية مع دائرة الصحة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بمهمة الإشراف على مراقبة المجازر ومنع الذبح خارج المجزرة عدا ما يذبح خلال الأعياد والمواسم[٥]،وأن تقوم الدوائر البلدية أيضاً بإتلاف الجثث أو أي قسم منها حسب إرشاد دائرة البيطرة أو السلطة الصحية وبإشراف مفتش المجزرة وعلى البلدية تجهيز المجازر بآلات ميكانيكية لنفخ الحيوانات بعد ذبحها[٦].

كما ساهمت وزارة الداخلية في الإعداد وتنظيم الكارتات الخاصة بالتعداد السكاني من اجل إجراء التعداد العام للسكان سنة ١٩٤٧ في العراق[٧]، و أدخلت مديرية

---

[١] عباس فرحان الموسوي،المصدر السابق،ص ص،٣٦-٣٧.

[٢] أمين المميز ،بغداد كما عرفتها،شذرات من ذكريات،ط١،دار آفاق عربية،(بغداد،١٩٨٥)،ص٢٨٥.

[٣]جرالد دي غوري،المصدر السابق،ص٣٠١.

[٤] عباس فرحان الموسوي،المصدر السابق،ص٣٧؛ أمين المميز ،المصدر السابق،ص٢٨٥.

[٥] د.ك.و، الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦،نظام مراقبة المجازر رقم (٣١) لسنة ١٩٤٦،ص٧٣.

[٦]المصدر نفسه،المواد(٣-٥)؛جريدة الوقائع،العدد(٢٣٦٥) في ١٩٤٦/٥/٤.

[٧]في ١٩٤٧/١٠/١٩تم إجراء إحصاء النفوس للمملكة العراقية وبلغ عدد نفوس العراق ٤,٨١٦,١٨٥ نسمة،موزعين إلى ٢,٢٥٧,٣٤٥ ذكور و ٢,٥٥٨,٨٤٠ اناث،بينما اجري إحصاء سنة ١٩٥٧ في ١٩٥٧/١٠/١٢ وظهر ان نفوس العراق في هذا الإحصاء قد بلغ : ٦,٢٩٨,٩٧٦ نسمة ،منهم٣,١٥٥,٠٤٩ ذكور و٣,١٤٣,٩٢٧من الإناث.وللمزيد عن الموضوع، ينظر: المملكة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية النفوس العامة، إحصاء السكان لسنة ١٩٤٧،(بغداد ،١٩٥٤)، ص١=

الشرطة العامة العديد من منتسبيها في دورات تدريبية للتعلم على نظام التعداد السكاني إلى جانب الموظفين المختصين لهذا الغرض[١].

ولاجل قيام دوائر البلديات بواجباتها الخدمية على أحسن وجه،صدر قانون تعديل قانون إدارة البلديات رقم(٨٤) لسنة ١٩٣١رقم(٥٢)لسنة ١٩٥٢وقد خولت المادة الثانية منه تسجيل باسم البلدية ملكاً صرفاً في دائرة الطابو الطرق الواقعة ضمن حدود البلدية والمتروك استعمالها للعموم الموجودة عند نفاذ هذا القانون أو التي تحدث بعد ذلك أو التي تدخل ضمن حدودها عند تغييرها،ويصحح تسجيل هذه الطرق باسم البلدية ان كانت مسجلة باسم غير البلدية ولا يجوز للبلديات ان تتصرف بهذه الطرق بأية صورة تعارض حق الناس في الانتفاع من الطرق العامة[٢].

طالبت وزارة الداخلية من وزارة المالية بزيادة المنح المخصصة لتبليط الشوارع الرئيسة داخل حدود الأمانة والبلديات في سنة ١٩٥٢،على ان تكون المنح الممنوحة من المالية إلى أمانة العاصمة والبلديات منحا سنوية لمدة أربع سنوات اعتباراً من السنة ١٩٥٢[٣].

أدى تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي النسبي الذي حدث في المجتمع البغدادي إلى زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل،فأدى بدوره إلى زيادة ملكية وسائط النقل المختلفة،التي أدت إلى الازدحام في شوارع بغداد الضيقة،بسبب حركة العمل

= ؛الجمهورية العراقية،وزارة الداخلية،مديرية النفوس العامة،المجموعة الإحصائية لتسجيل ١٩٥٧؛محمد سلمان حسن،دراسات في الاقتصاد العراقي،دار الطليعة،(بيروت،١٩٦٦) ،ص١٧.

[١]مجلة الشرطة ،العدد(٢)،(بغداد،١٩٦١)،ص ص،٣٨-٣٩.

[٢] د.ك.و، الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢،القسم الأول،قانون تعديل قانون إدارة البلديات رقم(٨٤)لسنة ١٩٣١رقم(٥٢) لسنة ١٩٥٢،المادة الثانية ،ص٢٦٢؛الوقائع،العدد (٣١٠٩) في١٩٥٢/٥/٢٨.

[٣] المصدر نفسه،قانون تعديل قانون تبليط الشوارع رقم(٨٣) لسنة ١٩٢٦ رقم(٧٠) لسنة ١٩٥٢،ص٣٦٦ ؛ الوقائع،العدد(٣١٢٣) في١٩٥٢/٧/٣.

اليومي أو الذهاب إلى الدوائر الحكومية والمدارس أو الأماكن الترفيهية،لذلك اهتمت أمانة العاصمة بفتح شوارع جديدة في المدينة لتكون إلى جانب الشوارع القائمة لتخفيف الازدحام. وبعد إقامة الجسرين الحديديين(المأمون،وفيصل)،على نهر دجلة وافتتاحهما سنة ١٩٣٩-١٩٤٠،قامت أمانة العاصمة بفتح شارعين في الكرخ يمتدان من مطلع الجسرين إلى خارج المدينة هما شارع الملك فيصل والأمير عبد الإله[١]،يضاف إلى العديد من الشوارع الأخرى في مناطق بغداد المختلفة[٢].وقامت أمانة العاصمة بتبليط شارع الميكانيك مقابل جامع السيد سلطان علي وشارع باب الشيخ عمر الذي اجتمع فيه أصحاب الصنائع والحرف فتحول إلى منطقة صناعية مهمة لتصليح السيارات،كما أُفتتحت شوارع أخرى في الاعظمية والكاظمية للتخلص من الازدحام في المناسبات الدينية والاجتماعية[٣].وكان لكثرة تبدلات مسؤولي أمانة العاصمة،وشغلها من أشخاص غير مهتمين بطبيعة أعمالها يزاد على ذلك ضعف التخطيط العمراني للمدينة كان وراء التأخر في افتتاح الشوارع الضرورية للعاصمة فاصبح إنجاز تلك الأعمال مقروناً بشخص الأمين الذي يتولى أمانة العاصمة ومدى استعانته بالخبراء الأجانب وحسب التخصيصات المالية لأمانة العاصمة[٤].

ويذكر فخري الفخري أمين العاصمة في سنة ١٩٥٤ بأنه كان وراء إنجاز شارع الملكة

---

[١] الوصي على عرش العراق وولي عهد ابن أخته الملك فيصل الثاني،ولد في الطائف سنة ١٩١٣،جاء الى بغداد مع والده الملك علي بعد تخليه عن مملكة الحجاز أوائل سنة ١٩٢٦،وعين ملحقاً بالمفوضية العراقية في برلين سنة ١٩٣٦-١٩٣٧،أُختير على اثر مصرع الملك غازي وصياً على عرش العراق بعد أن نودي بفيصل الثاني ملكاً في ١٩٣٩/٤/٤،ونهض بأعباء الوصاية الى ١٩٥٣/٥/٢ عندما تسلم الملك سلطاته الدستورية عند بلوغه سن الرشد،واصبح الأمير عبدالاله ولياً للعهد،كان عهد وصايته من اشد أيام المملكة حراجةً وتأزماً،وللمزيد عن سيرته ودوره السياسي في العراق،ينظر: طارق الناصري،عبدالاله،الوصي على عرش العراق(١٩٣٩-١٩٥٨)حياته ودوره السياسي،مطابع دار الشؤون الثقافية العامة،جـ١-جـ٢، (بغداد،١٩٩٠)، ص٦ وما بعدها.

[٢]مجلة أمانة العاصمة،العدد(٤) دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٦)،ص٣١.

[٣]المصدر نفسه،العدد(١٨)،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨)،ص٢١؛عباس فرحان الموسوي، المصدر السابق، ص٤١.

[٤] مجلة أمانة العاصمة،العدد(١٨) ،ص٢١.

عالية(الجمهورية حالياً)ويحكم منصبه هو الذي قرر ان يكون عرضه(٤٠)متراً ومدخله في الباب الشرقي(٥٠)متراً واستملك العقارات الواقعة على الجانبين بعمق (٢٠)متراً وقدر تكاليفه بـ(٨)ملايين دينار.وتمَّ افتتاحه للسير في٢ تشرين الأول سنة١٩٥٧[١].

وأنشأت أمانة العاصمة العديد من الساحات والحدائق والمتنزهات لتنظيم حركة مرور وسائط النقل في المدينة بهدف ربط الشوارع بعضها ببعض وتخفيف الازدحام على بعض الجسور[٢].كما سعت لإحاطة المدينة بالحزام الأخضر ومنعت في سنة ١٩٥٦ فرز الأراضي الزراعية التي تقع ضمن حدود ذلك الحزام التي تقل مساحتها عن(٢٥٠٠)متر مربع[٣].

وفي سنة ١٩٥٧ ظهرت فكرة إنشاء حديقة للحيوانات في بغداد فاتخذت المنطقة المجاورة لسكك الحديد في منطقة علاوي الحلة كنواة لحديقة الحيوانات،ومعظم الحيوانات جلبت على شكل هدايا من أشخاص حصلوا عليها بطريقة الشراء أو الصيد[٤].

---

[١] فخري الفخري، المصدر السابق ، ص ص، ١٩٧-٢٠٣.

[٢] من أبرز الجسور التي أنشأت في أواخر العهد الملكي هي جسر الملك فيصل الأول(في موقع جسر مود)، والجسر الثاني هو جسر المأمون في موقع الجسر القديم(الشهداء حالياً) أُفتتحا سنة ١٩٤٠، والجسر الحديدي في الصرافية افتتح سنة ١٩٥٠،وجسر الملكة عالية في تشرين الثاني١٩٥٣ قرب منطقة الباب الشرقي.ينظر:جريدة البلاد،العدد(١٣٥٢)في١٩٤٠/٣/١١؛العدد(١٣٥٩)في١٩٤٠/٣/١٧؛جريدة الحوادث، العدد(٢٣٢٧)في١٩٥٧/١٠/٢١؛مجلة أمانة العاصمة،العدد(٢)،دار الحرية للطباعة،تشرين الثاني ،١٩٧٥ ، ص٢١-٢٢.

[٣] جريدة البلاد،العدد(١٣٦١)في١٩٤٠/٣/١٩؛ علي محمد مهدي،التطور الحضري لمدينة بغداد، مطبعة أمانة العاصمة،(بغداد،١٩٨٦)،ص٢٢.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٦٩/٣،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٩٢٤٦،إنشاء حديقة للحيوانات والنباتات وصيد الحيوانات ١٩٥٥-١٩٥٨،و٣،ص ص،٢-١٣؛عادل محمد علي،حدائق الحيوانات في بغداد، مجلة المورد، العدد الرابع،المجلد الثامن،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩) ،ص٣٦٣.

وتأسيساً على ما تقدم فان أمانة العاصمة قامت بجهد كبير في تنظيم مدينة بغداد وتقديم الخدمات الضرورية لسكانها وتنويعها بشكل يتلائم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع العراقي ولاسيّما في بغداد الأكثر تحضراً وتقدماً من بقية الألوية الأخرى،لكن رغم ذلك فان جهود الأمانة كانت متواضعةً وليست بمستوى الطموحات التي كان الشعب يطمح إليها، وكذلك بقية مؤسسات وزارة الداخلية الخدمية وذات المساس المباشر بحياة المواطنين،مع ذلك فهي خطت خطوات جيدة لتطوير الأوضاع الخدمية في العاصمة،وهي نقطة تسجل لوزارة الداخلية ولاسيّما لأمانة العاصمة فهي جهود وثمرات لا يمكن إنكارها إطلاقاً.

كما سعت وزارة الداخلية للاهتمام بالحالة الصحية العامة للمواطنين من خلال تأسيس مصلحة لرفع المواد القذرة من الدور في المناطق التي يطبق فيها قانون تأسيس هذه المصلحة ويكون عمل هذه المصلحة ضمن حدود البلديات بما فيها أمانة العاصمة[١].وهذا شيء حسن ان تهتم وزارة الداخلية بتحسين الأوضاع الصحية العامة للسكان وتجنيبهم حالات التلوث البيئي والمرض.

وعندما اشتدت الحاجة الى تأسيس مشروع المجاري قام سعيد قزاز وزير الداخلية في سنة ١٩٥٤باستحصال موافقة مجلس الوزراء على إقراض أمانة العاصمة مبلغ (١٥٠,٠٠٠)دينار بطلب من أمين العاصمة لدفع أجور المهندسين الاستشاريين وشراء الأراضي اللازمة لإنشاء محطات الضخ ومراكز التصفية وشهدت هذه الجهود تأسيس مديرية مصلحة المجاري العامة بموجب قانون رقم(٣٧) لسنة١٩٥٥و نظام إدارة مصلحة المجاري رقم(٣٤) لسنة ١٩٥٥للعناية بأمور المجاري وتنظيمها.ويؤشر هنا الدور الكبير لوزير الداخلية في دعم المشروع وإنجاحه على الرغم من عدم اكتمال

---

[١] د.ك.و، الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢،قانون مصلحة رفع المواد القذرة رقم(٧٥) لسنة ١٩٥٢،ص ص،٣٧٦-٣٧٧؛الوقائع،العدد(٣١٣٤) في ١٩٥٢/٧/١٦.

المشروع بسبب سقوط النظام الملكي في تموز١٩٥٨[١].

وخلال المدة ١٩٤٢-١٩٥٣،واصلت وزارة الداخلية الاهتمام بمشاريع الكهرباء والماء الصالح للشرب وماء الحدائق،وخصصت لها المبالغ الكبيرة في الميزانية المخصصة لوزارة الداخلية على الرغم من تعثر أداء مشروع إسالة ماء بغداد خلال السنة ١٩٤٨بسبب أحداث وثبة كانون الثاني وكذلك أحداث فلسطين في السنة نفسها[٢]. إلا انه في السنة ١٩٥٢-١٩٥٣نلاحظ تزايد طلبات الحاجة الى الماء بشكل ملحوظ ومما زاد من الحاجة الى المياه في بغداد هو حالة العمران المتزايدة ولاسيّما في جانب الكرخ وتزايد أعداد السكان مما يتطلب توافر مياه أكثر لسد الحاجة الاستهلاكية للمواطنين[٣].

ومثلما كان لوزارة الداخلية دور مهم في التصدي للملف الأمني والإداري،نجد أنَّ هذه الوزارة كانت تسعى لتطوير مناطق العراق من الناحبتين الاجتماعية والثقافية[٤]من خلال الاهتمام بفتح طرق المواصلات في مناطق عديدة من البلاد لأهميتها في النشاط

---

[١] عباس فرحان الموسوي،المصدر السابق،ص ص،٣٣-٣٤.

[٢]الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد ،١٩٤٢-١٩٥٣،مطبعة السكك،د.ت،ص١.

[٣] المصدر نفسه،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٢،ص١؛التقرير الإداري لسنة ١٩٥٣، ص١.

[٤] سعت الوزارة لإقامة العديد من المشاريع الصحية والثقافية والخدمية تحت إشراف مجالس الألوية،فتم فتح العديد من المستوصفات والجمعيات الخيرية والاجتماعية والاهتمام بالمدارس الابتدائية ومصلحة نقل الركاب في العاصمة وبعض الألوية الأخرى.وللمزيد عن نشاط الوزارة من خلال الإدارات المحلية في الألوية،ينظر: الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الإدارة المحلية للواء بغداد،مقررات مجلس اللواء لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،ص ص،٢١-٢٣ ؛الإدارة المحلية للواء البصرة،مقررات مجلس اللواء لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،شركة التايمس للطبع والنشر ،بغداد،د.ت،ص ص،٧٥-١٠١.

الاقتصادي،فضلاً عن تنظيم الحدائق وبناء وترميم بعض المشاريع التربوية ،ورصد المبالغ لإنشاء دور سكنية في أماكن مختلفة من العراق بالتعاون مع وزارة المواصلات والأشغال[١].

كما اقترحت وزارة الداخلية على الحكومة توزيع حصص المنح للبلديات على أساس نسبة عدد سكانها على عكس ما كان متبعاً في السابق والتي كانت على أساس إفراز حصة ضخمة الى أمانة العاصمة وبعض البلديات الكبيرة،بحيث لم يكن بوسع البلديات في النواحي والاقضية الأخرى ان تنال نصيباً كافياً من المنح[٢].

كما رصد مجلس الوزراء مبلغاً قدره خمسة ملايين دينار لمشاريع الماء والكهرباء بعد طلب ذلك من وزارة الداخلية للقيام بالمشاريع الخدمية[٣]،وكما قرر مجلس الأعمار[٤] في سنة ١٩٥٦ الموافقة على إقراض وزارة الداخلية مبلغاً قدره

---

[١] م.م.ن،الدورة الانتخابية الثالثة عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣- ١٩٥٤،الجلسة(٧) في ١٩٥٣/١٢/٢٩، ص ص،٨١-٨٢.

[٢] جريدة الزمان،العدد(٥١٤٠)في١٩٥٤/٩/٢٠.

[٣] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤،الجلسة (١٢) في١٩٥٤/١/١٦،ص ص،٢١٩-٢٢٢.

[٤] أُلف مجلس الأعمار في ١٩٥٠/٤/٢٥ بعد شرط البنك الدولي للأعمار والتطوير على الحكومة العراقية بتأسيس مجلس خاص للإشراف على القرض الذي طلبته منه لتنفيذ مشروع الثرثار لتلافي خطر الفيضان لنهر دجلة، ويكون هذا المجلس برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية وستة أعضاء إجرائيين يعينون بقرار من مجلس الوزراء، ونص قانون المجلس على تخصيص كل عوائد النفط التي تقبضها الحكومة للمجلس، وتم وضع منهاجه الأول في حزيران ١٩٥١، والمنهاج الثاني في اذار ١٩٥٢. وللمزيد عن مجلس الأعمار وابرز المشاريع التي أنجزها أو كانت قيد الإنجاز عند إعلان ثورة تموز ١٩٥٨، ينظر:عبدالله شاتي عبهول،مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٨٣؛عبدالله شاتي عبهول،تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق١٩٥٨-١٩٦٣،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٩٥،ص ص، ١٠-١٩.

مليوني دينار سنوياً ولمدة عشرين سنة للإسراع بتنفيذ المشاريع الخدمية[١].

ويظهر أنَّ ذلك ساعد وزارة الداخلية على تحسين الخدمات للمواطنين أواخر العهد الملكي من خلال شراء أدوات كهربائية جديدة،لزيادة الطاقة الكهربائية في المناطق التي تشكو من نقص في الطاقة،وإجراء مناقصات لمشاريع الماء في الغماس والشنافية لإيصال المياه العذبة للمواطنين[٢].كما قدمت وزارة الداخلية اقتراحاً الى وزارة المعارف لزيادة عدد البعثات الفنية لتأمين مهندسين فنيين عراقيين لإدارة مشاريع الماء والكهرباء التابعة للبلديات بدلاً من المهندسين الأجانب[٣].

وهكذا عملت وزارة الداخلية على رفع مستوى الخدمات المقدمة من هذه الوزارة وجعلها تسير جنباً الى جنب مع الجوانب الأمنية والإدارية الأخرى ذات المساس بعمل وزارة الداخلية ومؤسساتها،على الرغم من الاتهامات الموجهة الى هذه الوزارة بإعطاء الاهتمام للجانب الأمني بشكل أكبر من الجوانب الأخرى،ويعد ذلك مؤشراً سلبياً على عمل وزارة الداخلية،على اعتبار أنَّ الاهتمام الأمني هو جزء من حماية النظام السياسي والدفاع عنه،لكننا نكون منصفين إذا ما أخذنا الظروف المعاشية والاجتماعية والسياسية التي كان يمر بها العراق،مما جعل موضوع الأمن يتقدم على بقية الموضوعات الأخرى.

---

[١]جريدة الزمان،العدد(٥٧٥٦) في ١٩٥٦/١٠/٣.

[٢]المصدر نفسه،العدد(٥١٣٩) في ١٩٥٤/٩/١٩.

[٣] جريدة الأخبار،العدد(٤٣٤٥) في ١٩٥٦/٥/٨.

الفصل الثالث

موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية
١٩٣٩ – ١٩٥٢

المبحث الأول:موقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية
والخارجية ١٩٣٩ – آذار ١٩٤٥

المبحث الثاني:موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية
الداخلية نيسان١٩٤٥– ١٩٤٧

المبحث الثالث:موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية
والخارجية ١٩٤٨ –١٩٥٢

المبحث الأول

موقف الوزارة من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩ – آذار ١٩٤٥

شَهِد العراق خلال المدة ١٩٣٩-١٩٤٥العديد من الأحداث الداخلية والخارجية التي انعكست تطوراتها على الوضع الداخلي في البلاد،ولاسيّما الوضع الأمني،الذي تتحمل أعباءه ونتائجه وزارة الداخلية ومؤسساتها ولاسيّما الأمنية منها،يزاد على ذلك الدور المباشر والأساسي لوزير الداخلية الذي يمثل رأس الجهاز الأمني المسؤول عن استتباب الأمن والنظام وتطبيق سُلطة القانون وسيادته على الجميع،في ظل ظروف ومناخات قد لا تكون ملائمة لتنفيذ خطط وطموحات وزارة الداخلية التي هي بالأساس خطط وطموحات الحكومة العراقية آنذاك.

أولاً: إجراءات وموقف الوزارة من حادثة مقتل الملك غازي :-

من أولى الأحداث الداخلية والمهمة خلال السنة١٩٣٩،هي حادثة مقتل الملك غازي في ٤نيسان١٩٣٩،في حادثة اصطدام سيارته ولاسيّما بعمود الكهرباء عندما كان قادماً من قصر الزهور قاصداً قصر الحارثية وذلك في الساعة الحادية عشر والنصف من يوم الاثنين،وفارق الحياة في الدقيقة(٤٠)من يوم الثلاثاء ٤ نيسان١٩٣٩حسبما ورد في الرواية الرسمية[١].

---

(١) عبد الرزاق محمد اسود،موسوعة العراق السياسية،الدار العربية للموسوعات المجلد (٣)، ص ص، ٢٧٥-٣٠٧؛نجدة فتحي صفوة،العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب،ط١،(بيروت،١٩٦٩) ، ص ص،١٣٥-١٣٦؛طالب مشتاق،أوراق أيامي،بغداد والعراق والوطن العربي١٩٠٠-١٩٥٨، دار واسط للدراسات والنشر جـ١،ط٢،(بغداد،١٩٨٩)،ص ص،٣١٤-٣٢٥.

وكان وزير الداخلية ناجي شوكت مستغرقاً في نومه حتى أيقظتهُ رفيقته قائلةً:((إنَّ أحد مفوضي شرطة العلوية يود مقابلتك لأمر مهم))،وبعد أن عرف الوزير بخبر اصطدام سيارة الملك غازي،توجه إلى القصر الملكي،ووجد إن علامات الارتياح بادية على وجه رشيد عالي،وطه الهاشمي ورستم حيدر[١]وقد رفض الجميع اقتراح ناجي شوكت(وزير الداخلية)وجوب دعوة مولود مخلص رئيس مجلس النواب ورؤساء الوزراء السابقين، وهذا ما زاد من وساوسه حول الحادث، واستمع ناجي شوكت مع الوزراء الآخرين إلى إفادات عبد الاله وأخته زوجة الملك، ويقول ناجي شوكت بأنه((تكون عندي شعور خفي بأن الوفاة لم تكن طبيعية، وإن الشعب سيكون لديه الشعور نفسه))[٢].

إستصوب وزير الداخلية،نقل جثمان الملك غازي في غسق الليل إلى البلاط الملكي ليجري التشييع إلى المقبرة الملكية القريبة منه وذلك لتجنب ما قد يحدث ويخل بالسكينة والأمن العام،وقد استحسن الحاضرون ذلك الإجراء[٣].

---

[١]ولد في بعلبك بلبنان سنة ١٨٨٩،تثقف ثقافة عصرية واسعة،التحق بالثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦واتخذه الأمير فيصل مستشاراًله ،من مؤيدي الإقطاع في العراق،شغل منصب وزير المالية في وزارة نوري السعيد الثالثة وعند مصرعه كان يشغل المنصب نفسه في وزارة نوري السعيد الخامسة.وللمزيد عن سيرته وحياته الأولى وتدرجه في الحياة الوظيفية والسياسية في العراق، ينظر: عباس فرحان ظاهر الزاملي،رستم حيدر ودوره السياسي،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد،جامعة بغداد،١٩٩٧،ص٦ وما بعدها.

[٢] ناجي شوكت،المصدر السابق،جـ١،ص ص،٣٥٦-٣٥٧.

[٣]المصدر نفسه،ص٣٥٧.

كما وقام الوزير بنفسه بتفقد مكان الحادث،وقال معللاً أسبابه:((..والمعروف عن غازي انه كان مولعاً بقضاء الليالي الحمراء..وقد دفعه ذلك إلى أن يقود سيارته بسرعة جنونية،فلما وصل القنطرة بهره الضوء الكهربائي، مما أدى إلى ضعف الرؤيا،فكانت النتيجة المؤلمة،ولكن الذي أخاله ...ان النداء الهاتفي المفاجيء كان مفتعلاً،وان يداً خفية لعبت بالسيارة خلال المدة التي كان غازي قد استعد لنزع ثيابه ثم عاد فلبسها فأوجدت فيها خللاً غير منظور مما مهد الخلل في مقودها إلى انقلابها بعد إقلاعها بمدة قصيرة،ولا يستبعد أن يكون كل ذلك قد تم بتدبير من نوري وعبد الإله،واتفاق مع السفارة البريطانية في بغداد..))[٢].

اتخذت وزارة الداخلية مجموعة من التدابير للمحافظة على الهدوء وحماية أرواح بعض الناس وأرواح بعض المسؤولين،ومنها تكفل وزير الداخلية بإيصال السفير البريطاني هوستون بوزويل (Houstoun Boswall)إلى دار السفارة عن طريق الاعظمية- الكاظمية[٣]. كما قامت وزارة الداخلية بالمحافظة على الهيئة الدبلوماسية

---

[١]المصدر نفسه، ص ص،٣٥٧-٣٥٨.وللمزيد عن الآراء الأخرى بشأن مقتل الملك غازي،ينظر:رجاء حسين حسني الخطاب،المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي،مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، (بغداد،١٩٨٥)،ص ص،٣٩-٥٣؛لطفي جعفر فرج، الملك غازي، ص ص،٢٦٨-٢٧٦.

[٢]في ١٩٣٩/٣/٢٠ترك السفير البريطاني موريس بيترسون(M.Peterson) العراق إلى منصبه الجديد في أسبانيا فقام بوزويل بأعماله.ينظر:عبدالرزاق محمد اسود،المصدر السابق،ص٢٧٩؛فاروق صالح العمر، حادث مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة ((آداب المستنصرية)) ،=

التي حضرت التشييع في المقبرة الملكية والتي أُخرت لمدة ساعة ،ثم سُمح لها بمغادرة المكان من الشوارع الفرعية ،وأُغلقت الجسور لوقف تدفق الجماهير إلى منطقة المقبرة من المناطق الأخرى لبغداد[١]،كما أعلنت الحكومة الأحكام العرفية التي بقيت نافذة المفعول لغاية آب١٩٣٩[٢]،واشتركت وزارة الداخلية من خلال مدير الشرطة العام بإجراء الكشف الموضعي لمكان الحادث بالاشتراك مع قضاة التحقيق في الرصافة والكرخ[٣]،كما تعاملت الوزارة بهدوء مع عشرات الألوف من المتظاهرين العائدين من تشييع الجنازة، وقد أمر وزير الداخلية الشرطة بعدم التدخل في أمور الأهالي،بحيث تمت مراسيم الدفن وتقديم التعازي من دون أن يحصل ما يكدر الأمن[٤].

وتماشياً مع توجهات نوري السعيد الرامية إلى توطيد العلاقة مع بريطانيا،وعدم تعكير صفو تلك العلاقة،لاسيما بعد حادثة مقتل القنصل البريطاني في الموصل،المستر مونك ميسن(M.Meesen) .بعد حادثة الملك غازي،أعلنت مديرية الدعاية والنشر والإذاعة إحدى تشكيلات وزارة الداخلية بياناً استنكرت فيه هذا العمل وأشارت إلى ((القبض على القاتل والمحرضين،وسينالون ما يستحقون من العقاب الصارم))وان وزارة الداخلية((ستنفذ خطةً محكمةً في الموصل وبقية مدن العراق،وعدم فسح المجال لأي كان لتعكير صفو العلاقة القائمة بين العراق وبين حليفته بريطانيا العظمى))[٥].

= بغداد،١٩٨٤،ص ص،٥٥٣-٥٦٥؛عبدالجبار العمر،حكم الانقلاب أمام المجلس العرفي العسكري.القضية بين الثأر لمقتل جعفر العسكري وحادثة اغتيال الملك غازي،مجلة آفاق عربية،العدد(١٢)في آب١٩٧٦، ص ص،١١٨-١٥٩.

[١]معن حمدان علي،مصرع ملك العراق غازي الأول،مجلة(البلاغ)،العدد(٥)،(بغداد،١٩٧٦)، ص ص٤٣-٥٠.

[٢]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٩٣٩/٤/٤،ملفة رقم ج/٢/٤،و١٨.

[٣]ينظر: محضر الكشف على محل الحادث والمنشور في طالب مشتاق،المصدر السابق، ص ص،٣١٧-٣١٩.

[٤]ناجي شوكت،المصدر السابق،ص٣٦١.

[٥] ينظر: نص البيانين الذين نشرتهما مديرية الدعاية العامة بخصوص مقتل القنصل البريطاني في الموصل، في: عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥، ص ص،٨٧-٨٨.

وسافر مستشار وزارة الداخلية الميجر ادموندس (Admonds)إلى الموصل للإشراف على التحقيقات الجارية بشان الموضوع والتأكد من سيرها بشكل سليم ويخدم التحقيق في الحادث المذكور.وبناءً على اقتراح وزير الداخلية،قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٤نيسان١٩٣٩إعلان الأحكام العرفية في مدينة الموصل وفي المناطق المجاورة لها،وان تكون الإدارة الملكية فيها إدارة عسكرية صرفة،وان يكون قائد القوات العسكرية، المرجع الأعلى لجميع الإدارات،داخل المنطقة المنوه عنها،وله حق توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة[١].وبذلك توقف تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها في المنطقة المشار إليها ومنها:قانون إدارة الألوية،وقانون الجمعيات والاجتماعات،وقانون دعاوى العشائر،وقانون المطبوعات..،والقوانين الأخرى بقدر مالها من مساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية في المنطقة المذكورة.

وطبقاً للتقاليد الدستورية قدم نوري السعيد استقالة وزارته في اليوم نفسه الذي تمَّ فيه تنصيب عبد الإله وصياً على العرش.وألف نوري السعيد وزارته الرابعة في٦ نيسان ١٩٣٩ولم يجرِ نوري السعيد في البداية أي تغيير على تشكيلة وزارته السابقة،لكنه بعد مدة أجرى بعض التغييرات الأساسية على وزارته الجديدة،أرتبط أولها باستقالة وزير الداخلية ناجي شوكت الذي كان في تركيا بمهمة رسمية وفي أثناء غيابه،لجأ نوري السعيد إلى تنقلات إدارية شملت أمين خالص متصرف بغداد،وكيل مدير السجون العام،لعدم ارتياحه منه بسبب ما ابداه من مساعدات لحكمت سليمان[٢] في السجن بحكم علاقتهما

---

[١] المصدر نفسه،ص ص،٨٨-٨٩.

[٢] وهو حكمت بك بن سليمان فائق بن طالب كهية القفقاسي الأصل،ولد في بغداد سنة ١٨٨٩ وتخرج من مدرستها الإعدادية الملكية سنة ١٩٠٧،دخل مدرسة المشاة وتخرج ضابطاً احتياطياً في سنة ١٩١١،قدم إلى بغداد سنة ١٩١٤ فعين قائممقاماً لمركز بغداد،عين مديراً عاماً للبريد سنة ١٩٢٢،انتخب نائباً عن ديالى سنة ١٩٢٥،وعين وزيراً للمعارف في ١٩٢٥/٦/٢٦ ووزيراً للداخلية في ١٩٢٥/٧/٢٥،انتخب رئيساً لمجلس النواب من ١٩٢٦/٥/٢٠-نهاية تشرين الأول ١٩٢٦،عين وزيراً للداخلية في وزارتي رشيد عالي الكيلاني الأولى والثانية(١٩٣٣)،شكل وزارة الانقلاب في١٩٣٦/١٠/٢٩ ونهض بأعباء وزارة الداخلية فضلاً عن=

السابقة[١].

جاء ردّ ناجي شوكت على تصرفات نوري السعيد قوياً إذ بعث له برقية من أنقرة،أكدّ فيها((أنه قد أصبح من المستحيل عليَّ مؤازرتكم))[٢]،وفي اليوم نفسه الذي تسلّم فيه نوري السعيد برقية وزير داخليته استصدر إرادة ملكية اسند بموجبها منصب وزارة الداخلية إلى نفسه وكالةً[٣].وفي ٢٠ايلول ١٩٣٩أجرى نوري السعيد تغيير آخر على وزارته الرابعة بأن عهد وزارة الداخلية إلى عمر نظمي وزير الاقتصاد في وزارته السابقة[٤].

ثانياً: موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الناجمة عن قيام الحرب العالمية الثانية :-

حاولت بريطانيا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول ١٩٣٩استغلال موارد العراق وموقعه الإستراتيجي لخدمة المجهود الحربي للحلفاء استناداً إلى نصوص معاهدة سنة ١٩٣٠التي منحتها امتيازات واسعة[٥].

استجابت الحكومة العراقية للطلبات البريطانية فبادر نوري السعيد،وعلى الفور، لقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا،وسعى إلى جر العراق للقتال إلى جانبها، وإرسال قوات عسكرية إلى الحدود الليبية، لكن سياسة السعيد جوبهت

= رئاسة الوزراء.وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق،ينظر:مير بصري،المصدر السابق،ص ص،١٨١-١٨٦؛ كامل الجادرجي،من أوراق كامل الجادرجي،دار الطليعة،(بيروت،١٩٧١)،ص ص،٧٩-٨٤.

[١]لطفي جعفر فرج،الملك غازي،ص٧٣.

[٢] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،٧٩-٨٠.

[٣]سعاد رؤوف شير محمد،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية١٩٣٢-١٩٤٥،مكتبة اليقظة العربية،ط١،(بغداد، ١٩٨٨)،ص٧٥.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،قانون وزارة الاقتصاد رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩،ص ص،١٣٢-١٣٨.

[٥]جريدة الأمة،الأعداد الصادرة في كانون الثاني وشباط١٩٥٢؛جريدة النبأ،الأعداد(٩٩٣-١٠٤٢) الصادرة في كانون الثاني وشباط١٩٥٢.

بمعارضة شديدة من الحركة الوطنية في العراق،التي دعت إلى وقوف العراق على الحياد في الصراع الدولي،والالتزام بمعاهدة سنة ١٩٣٠[١].

كان من الطبيعي ان تنعكس على وزارة الداخلية العراقية التطورات والأحداث التي نجمت عن قيام الحرب وان تدخل مهماتها حيزاً جديداً ينسجم مع ما يحدث على الساحة السياسية العراقية من تغيير الوزارات ومن صراع بين الآراء والمواقف السياسية،فاتخذت الوزارة الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة جهاز الشرطة(الجهاز الأمني)فضلاً عن الاهتمام بالواجبات التي كانت مناطةً به عبر المرحلة السابقة[٢].

بدأت وزارة الداخلية،بالاهتمام بعملية ترميم المواقع التي تحرس السدود المائية،مثل سدة الهندية والكوت وناظم الغراف وتخصيص قوة كافية من الشرطة لحمايتها،وقد سوغت وزارة الداخلية أسباب هذا الاهتمام بهذه السدود إلى إنها((تعدان من المواقع المهمة المستهدفة لأخطار الغارات الجوية))[٣]ويجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لحمايتها، حتى أنَّ متصرفية لواء الحلة طلبت لأن يتم تجهيز القوة المكلفة بحماية سدة الهندية بمدفعين من المدافع المضادة للطائرات[٤].

كما أولت الوزارة اهتمامها بتوافر الحماية اللازمة للحدود العراقية، فأوعزت إلى مديرية الشرطة العامة لأجل تعزيز إجراءاتها الحدودية ،فشددت على الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة التهريب ولاسيّما منع دخول الأجانب إلى العراق، وكان ذلك يجري

---

[١]طه الهاشمي،المصدر السابق،ص٣١٦؛محمود الدرة،الحرب العراقية البريطانية١٩٤١،(بغداد،١٩٨٨)، ص١٠٧؛رجاء حسين حسني الخطاب،تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص ص، ٢١٨-٢٢٥.

[٢] كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة العراقية١٩٣٢-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية/ ابن رشد،٢٠٠٠م،ص٧٨.

[٣]د.ك.و،الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملفة رقم٣٢٠٥٠/٢٥، كتاب من وزارة الداخلية إلى مديرية الشرطة العامة برقم٢١٣٩ في١٩٣٩/١٢/٢٤،و٣٣،ص٣٢.

[٤]المصدر نفسه،و٣٤-٣٥،ص٣٣.

بالتعاون والتنسيق المتبادل مع وزارة الدفاع،وتمَّ طرد عدد من منتسبي الشرطة في مخفر المنذرية الحدودي مع إيران وذلك لعدم قيامهم بواجباتهم بالشكل المطلوب،كما أجرت وزارة الداخلية من خلال مديرية الشرطة العامة،الكثير من التنقلات ولاسيّما من الألوية الشمالية لأسباب تتعلق بعدم قيام البعض من ضباطها بواجبات التعقيب ومكافحة التهريب وعدم إتقانهم للغة المحلية[١].

وفي خطوة غير مسبوقة،اقترحت الوزارة تدريب منتسبيها ولاسيّما قوة الشرطة وفي مختلف مناطق العراق على استعمال الرشاشات والبنادق ضد الطائرات،وتمَّ فتح دورة ولاسيّما بإشراف الوزارة لتدريب أفراد الشرطة في مدرسة الشرطة ولمدة ثلاثة أسابيع، ثم يُعمم التدريب بعد ذلك ليشمل أفراد الشرطة كافة،وذلك بالتنسيق والتعاون مع وزارة الدفاع لإجراء هذا النوع من التدريب الذي عُرف بـ(الدفاع الإيجابي ضد الخطر الجوي)[٢].

كما تحملت وزارة الداخلية أعباء أخرى أفرزتها الحرب في المجتمع العراقي ولاسيّما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب على الأوضاع الداخلية في العراق،وكان للوزارة مساهمة فاعلة في إجراءات الحكومة الاقتصادية التي هدفت إلى السيطرة على الوضع الاقتصادي فصدر في العاشر من ايلول١٩٣٩(مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية)،استعداداً

---

(١) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٥٧/ق/١،كتاب من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية برقم س/٥٢/وش/١٢١/٤٥ في شباط١٩٤٠،و٤٨،ص٣٧؛المصدر نفسه،كتاب من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء السليمانية رقم٢٣٢٣ في ١٨/٤/١٩٤٠،و٧٦،ص٣٢-٣٣.

(٢) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم (٣٥)،كتاب من مديرية الشرطة العامة إلى تشكيلاتها رقم١٨٩٦ في١٥/١/١٩٤٠، و١٨٨،ص٣٨ ؛ المصدر نفسه، و١٧٥،ص٤٧؛ الملفة رقم٥/٣٧، تسلسل ٣٢٠٥٠/٩٥٤٨،الدفاع ضد الخطر الجوي والوقاية من الغازات الخانقة،١٩٣٦-١٩٤٦،و٣،ص٢-٩.

للطوارئ ومنع الاستغلال غير المشروع،فوضع المرسوم الأسس الأولى لسلطة التموين وتشكيلاتها.إذ انه خوّل الحكومة-ومنها مؤسسات وزارة الداخلية- سلطات واسعة للإشراف على التجارة واتخاذ التدابير لخزن وتوزيع السلع الضرورية مثل السكر والشاي والقهوة والصابون والمواد الإنشائية والورق وغيرها وإحصاء ومراقبة الكميات المخزونة منها ،وتحديد الأسعار والأجور.وخول المرسوم مجلس الوزراء تأليف لجنة مركزية برئاسة أحد الوزراء لتنفيذ ذلك،وفرض العقوبات على المخالفين[١].

وطبقاً لهذا المرسوم تشكلت لجنة التموين المركزية من سبعة أعضاء برئاسة وزير المالية رستم حيدر،وضمت فيها أمين العاصمة ارشد العمري[٢]،وتمَّ تشكيل لجان فرعية في الألوية (المحافظات) الأخرى[٣].

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم(٥٨)لسنة ١٩٣٩،ص ص،٢٩١-٢٩٢؛الوقائع،العدد(١٧٣٤) في ١٩٣٩/٩/١١.

[٢] ينتمي إلى الأسرة العمرية في الموصل،ولد في الموصل سنة ١٨٨٨ وتخرج من مدرسة المهندسين في استانبول سنة١٩١٢،انتخب نائباً عن الموصل سنة ١٩٢٥،عين مديراً عاماً للبريد والبرق في ١٩٢٥/١٢/١٥، فأميناً للعاصمة في ١٩٣١/١١/٢٥،فمديراً عاماً للري والمساحة في تشرين الأول١٩٣٣،اشترك في وزارة علي جودة الأيوبي وزيراً للاقتصاد والمواصلات (١٩٣٤/٨/٢٧-١٩٣٥/٣/٤)، كان من مؤسسي جمعية الهلال الأحمر العراقية في كانون الثاني١٩٣٢ وتولى رئاستها نحواً من ربع قرن،عين مديراً عاماً للبلديات في١٩٣٦/٦/١،فأميناً للعاصمة للمرة الثانية في ١٩٣٦/١١/١١،تولى رئاسة لجنة الأمن الداخلي بعد لجوء أعضاء حكومة الدفاع الوطني إلى إيران،عين وزيراً للخارجية ووكيلاً لوزير التموين في حزيران١٩٤٤،شكل وزارته الأولى في١٩٤٦/٦/١ وتولى وكالة وزارة الداخلية علاوةً على رئاسة الوزارة في ١٩٤٦/٨/٢٦حتى استقال في ١٩٤٦/١١/٢١،اصبح وزيراً للدفاع من١٩٤٨/١/٢٩-١٩٤٨/٦/٢٦،عين نائباً لرئيس مجلس الاعمار في١٩٥٠/١١/١وحتى ١٩٥٣/٧/٥،شكل الوزارة للمرة الثانية في ١٩٥٤/٤/٢٩-١٩٥٤/٨/٣، وافاه الأجل في بغداد سنة ١٩٧٨.وللمزيد ينظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،جداول كبار موظفي الدولة للسنوات ١٩٣١-١٩٥٤؛مير بصري،المصدر السابق،ص ص،٢٠٥-٢٠٨.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٥/٥٨،تسلسل ٣٢٠٥٠/٧٣٩٦،تشكيلات التموين ١٩٤٣-١٩٤٨، و٣،ص٢-٧.

لم تكن لهذه اللجنة خبرات سابقة،ولم تتجاوز إجراءاتها السيطرة على التصدير فمنعت تصدير السلع الضرورية المستوردة مثل السكر والشاي والقهوة والصابون والشخاط والأسمنت والأحذية والمصابيح الكهربائية والأدويةوالمستحضراتالطبية والحبوب ولاسيّما الحنطة والطحين إلا في الحالات القصوى،وسمحت بتصدير الجلود والأصباغ والورق والغزول والمعادن والشعير والرز ومشتقات النفط وغيرها بإجازة[١].

وكان المرسوم قد خوّل اللجنة صلاحية تسجيل كميات وأوصاف المواد التي بحوزة التجار،وإجراء التفتيش وفرض العقوبات اللازمة لأجل حصر المواد الاقتصادية ومنع احتكارها، وإشراف الدولة على توزيعها وبيعها[٢].

وعلى أية حال، ما كانت هذه الإجراءات كافيةً لإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد أو ثبات الأسعار عند مستوى معين،لكنها لم تصل إلى مرحلة تهدد بأخطار جدية إلا بعد فشل حركة السنة١٩٤١،وتوالي وصول القوات البريطانية بأعداد كبيرة،مما ترتب على ذلك زيادة الطلب على المواد الغذائية فضلاً عن المواد الإنشائية مثل السمنت والحديد والطابوق، ووضعت بريطانيا سيطرتها على المرافق العامة بما في ذلك مؤسسات الأمن والشرطة والرقابة ولاسيّما بعد أن قررت سدّ احتياجات قواتها في العراق وتجهيزاتها محلياً[٣].

وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة العراقية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعاشية،فقد ازدادت معاناة السكان بسبب تصاعد الأسعار الذي بلغ ذروته في سنة ١٩٤٣التي شهدت اشتداد المعارك وامتداد ساحتها،وتناقص المخزون من السلع المستوردة مع شحة المواد المنتجة محلياً ،بسبب الأضرار التي أحدثها فيضان سنة ١٩٤٢،فانتشر الجوع على نطاق واسع وازدادت نسبة الوفيات . وسعت حكومـــــــة نوري

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،ص٢٠٣.

[٢] نوري عبد الحميد العاني،اثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق،مجلة الحكمة،العدد (٢) في ايار١٩٩٨،ص٨٧.

[٣] عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات،ج٦،ص ص،٢٠١-٢٠٣.

السعيد السابعة لإيجاد مخرج للازمة والعمل على تخفيف آثار مشكلة التموين فقررت متابعة تنفيذ القوانين والتشريعات الصادرة بالاستعانة بالشرطة وشكلت شرطة لأعمال التموين[١]،لكن إجراءات الحكومة لم تنجح بسبب استشراء السوق السوداء والفساد الإداري ولاسيّما بين الأجهزة المسؤولة عن التموين[٢]،بل إن الأجهزة الأمنية تصدت إلى التظاهرات التي كانت تطالب بالطعام والعلاج وكانت الشرطة تفرق المتظاهرين بالقسوة تارةً وبرش الماء عليهم من خراطيم المياه تارةً أخرى[٣].

وبلغ تدخل الحكومة في شؤون التجارة أقصى الحدود فمنعت بيع الحبوب من دون إجازة وأوجبت على المنتجين تسجيل اسم وعنوان المشتري والكمية المباعة وتاريخ البيع وتمَّ حصر إجازات البيع بالمفرد للحبوب بمديريات التموين ورؤساء أمانة العاصمة في بغداد والبلديات في الألوية الأخرى[٤].واستحدثت الحكومة العراقية مديرية عامة للاستيراد تضم كلاً من كرايس (Krice) مساعد مستشار وزارة الداخلية والنقيب جي.بي موفاث(J.B.Mofath) والرائد بيج(Beeg) والنقيب تي.أي بيرد(T.E.Beard) والنقيب ت.جي ويلش(T.J.Welsh)والملازم ماسترز(Masters) وداود خضوري وصالح مهدي حيدر واميل بزوعي والسيدة كوبر(Koper) ونعيم بشو[٥]،لكن إجراءات الحكومة لم تطبق تطبيقاً دقيقاً اذ أفسدتها الرشوة والمحسوبية، فكان الموظفون البريطانيون يمنحون التجار اليهود إجازات الاستيراد ويحجبونها عن بقية التجار[٦].

---

[١] زهير علي احمد النحاس،المصدر السابق،ص ص،١٦٣-١٦٥.

[٢]مظفر حسين جميل،سياسة العراق التجارية،د.م،(القاهرة،١٩٤٩)،ص ص،٤٧٦-٤٩٤.

[٣] جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية في العراق،١٩٤١-١٩٥٣،مطبعة النعمان،(النجف،١٩٧٦)، ص١٣١.

[٤]زهير علي احمد النحاس،المصدر السابق،ص ص،١٦٨-١٧١.

[٥]مجلة غرفة تجارة بغداد،الأعداد(١-٣)في كانون الثاني-اذار ١٩٤٤،ص٨٨.

[٦] نوري عبد الحميد العاني،اثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق،ص١٠٠.

وهكذا كان لمشكلة التموين آثار على عدم الاستقرار السياسي وحصول تذمر شعبي أدى إلى وقوع مصادمات بين الأهالي والشرطة وتسببت في استقالة وزارة نوري السعيد في الثالث من تشرين الأول١٩٤٢إذ جاء في كتاب الاستقالة((نشوء بعض الخلافات في وجهات النظر حول بعض الأمور المهمة كقضايا التموين))[١].

ونتيجة لاستمرار موجة الاحتجاجات والتظاهرات والمصادمات بين الأهالي والشرطة استحدثت الحكومة في ايار ١٩٤٤وزارة التموين[٢]،للسيطرة على الشؤون الاقتصادية وتنظيم التموين وذلك بمحاربة التهريب-بالتنسيق مع مؤسسات وزارة الداخلية ذات الصلة- وتخصيص مكافآت للذين يساعدون على اكتشاف مثل هذه الحالات وتخصيص ٥٠% مما يتم تحصيله من الغرامات وبيع الأموال المصادرة[٣].

ونظراً لتقلص مهام وزارة التموين بسبب رفع قيود السيطرة والمراقبة على معظم مواد التموين قررت الحكومة إلغاء اكثر من(٨٠) وظيفة،وطلبت من المتصرفيات تقليص عدد موظفي التموين والمستخدمين لديها إلى الثلث،وإيقاف التعيينات الجديدة[٤]، وعلى

---

[١] المصدر نفسه،ص١٠٢.

[٢] أُلغيت هذه الوزارة سنة ١٩٤٨،بناءً على مطالبة أعضاء مجلس النواب والانتقادات التي وجهتها الصحافة المحلية للحكومة بضرورة إلغاء وزارة التموين لانتفاء الحاجة اليها ونظراً لرفع قيود التموين عن معظم المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية وبسبب فشل الوزارة في أداء مهامها التموينية،فقرر مجلس الوزراء الموافقة على لائحة إلغاء الوزارة بجلسته المنعقدة بتاريخ١٩٤٨/٦/٨ وتم مصادقة مجلس الأمة عليها وألغيت بصورة فعلية في ١٩٤٨/١٠/١١.وللمزيد عن الموضوع، ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،البلاط الملكي،ملفة رقم٦٠٠، مقررات مجلس الوزراء،و٦،ص١٢؛م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،الجلسة(١٦)،ص٢١٩؛ م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،ص٧٦.

[٣] محمد عويد الدليمي،الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥،رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التربية- ابن رشد،جامعة بغداد،١٩٨٨،ص١٢٧.

[٤] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧،ص٩٨؛جريدة صوت الأحرار،العدد(٣٥٩) في١٩٤٧/٩/١٦.

اثر ذلك،قررت وزارة الداخلية إلغاء شرطة التموين بسبب تقلص أعمال التموين ورفع السيطرة عن معظم مواد التموين،التي كان لشرطة التموين دور مهم وكبير في متابعة شؤون التموين والمتلاعبين بالمواد الأساسية والإشراف على خزن تلك المواد وغير ذلك من الواجبات التي هي من اختصاصها.وتمَّ إلغاؤها في١٠ ايلول١٩٤٧وتوزيع أفرادها على الشرطة المحلية في بغداد وباقي الألوية[١].

إنَّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق،والعدوان البريطاني عليه وإعادة احتلاله خلال الحرب،وخضوع الحكومات العراقية إلى السيطرة البريطانية الفعالة،قد أضعفت كثيراً من هيبة الحكومة،ودفعت الناس إلى عدم احترام الأنظمة والقوانين- التي كان الكثير منها ينفذ من وزارة الداخلية ومؤسساتها المتشعبة- بل شجعتهم على معاكستها، الأمر الذي أثر بصورة واضحة على حدوث الكثير من القضايا التي لها مساس بالضبط الاجتماعي مثل حوادث القتل والسلب والسرقة والاغتصاب والتسول والتشرد والغش والاحتكار وانتشار ظاهرة الرشوة والاختلاس وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية والمعيشية للمواطنين[٢].وفي حالات كثيرة نلاحظ تلكؤ أجهزة الأمن المسؤولة عن متابعة بعض الظواهر الاجتماعية الشاذة في المجتمع ولاسيّما خلال مدة الحرب ولم تكن وزارة الداخلية ومؤسساتها بمنأى عن الاتهامات والانتقادات التي وجهتها بعض الصحف العراقية حول انتشار حوادث الاختلاس والسرقة من دوائر الدولة[٣].وتقاعست مؤسسات الوزارة الأمنية عن تقليل جرائم السرقة والاغتصاب والقتل خلال مدة الحرب[٤] .

---

[١]جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٧٨)في١٠/٩/١٩٤٧؛ جريدة صوت الأحرار،العدد(٣٥٤) في١٠/٩/١٩٤٧.

[٢]جعفر عباس حميدي،الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق،مجلة الحكمة،العدد(٢)في أيار ١٩٩٨، ص ص،٧٠-٨٣.

[٣] ينظر:جريدة العراق،العدد(٦٣٣٦)في١٢/٣/١٩٤٣؛جريدة الرأي العام،العدد(٩٥٦)في١٠/٣/١٩٤٤؛ جريدة الشعب،العدد(١٧٢)في٧/٩/١٩٤٤؛المصدر نفسه، العدد (١٧٨) في١٥ /٩/١٩٤٤؛ العدد(١٨٥)، في ٢٢/ ٩/ ١٩٤٤العدد(١٩٦) في٤/١٠/١٩٤٤.

[٤] جريدة الشعب،الأعداد(١٧٠- ١٧٦)الصادرة في ٥-١١/٩/١٩٤٤.

ولم تخلو إجراءات الشرطة من النجاح للحد من حالات السلب والقتل،والقبض على الجناة وإحالتهم إلى القضاء،فقد تمكنت قوات الأمن من إلقاء القبض على عصابة حاولت قتل أحد سواق سيارات الأجرة بعد استئجار سيارته من بغداد إلى قرية(جديدة الشط) التابعة لقضاء الخالص[١]وسلب نقوده البالغة(٢٥٠)ديناراً،وقد تمكنت قوات الأمن من إلقاء القبض عليهم وهم يفككون السيارة ويقومون بسرقة أدواتها[٢].

كما وجهت انتقادات لاذعة في مجلس الأمة للحكومة العراقية لتقاعسها عن معالجة تدني الأخلاق العامة وانتشار الأفعال الضارة،فطالب الأعضاء من النواب والأعيان الحكومة بمكافحة الملاهي ومنع الرقص الخليع الذي يزيد الفسق والفجور وتفشي الرذيلة على حد قول العين عبد المحسن شلاش[٣].

ثالثاً: وزارة الداخلية و اغتيال وزير المالية (رستم حيدر) :-

أصيبت الوزارة السعيدية بضربة قاصمة في١٨كانون الثاني١٩٤٠،باغتيال وزير المالية رستم حيدر من مفوض الشرطة حسين فوزي[٤].وقد كان تأثير الحادث قوياً على نوري السعيد،الذي عَدّه موجهاً بصورة أساسية ضده[٥].ما أدى به إلى الاستقالة في ١٨شباط ١٩٤٠،وأعاد تشكيل الوزارة مرةً أخرى في ٢٢ شباط من السنة نفسها[٦].

---

[١]يُعد الخالص من أغنى أقضية لواء ديإلى،ويمتاز بمياهه العذبة وتربته الصالحة للزراعة...وتعتبر الزراعة المهنة الأساسية لسكان القضاء..،وللمزيد عن أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية أبان العهد الملكي.ينظر:رشيد عبد علي الحاج حسين،الخالص من تاريخ الخالص،مطبعة الايمان،(بغداد،١٩٧٢)،ص٩٧ومابعدها.

[٢] جريدة الرأي العام،العدد(٩٦٦)في ١٩٤٤/٣/٢٠.

[٣]م.م.ع،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩،ص ص،٣١-٣٢؛جعفر عباس حميدي،الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية،ص٨٣.

[٤] كان حسين فوزي شرطياً متقاعداً وقت الحادث،وكان قد طرد من الخدمة سنة ١٩٣٥ لعدم قيامه بواجباته. وكان يروم العودة إلى الخدمة لكن رستم حيدر حال من دون ذلك.وللمزيد عن الموضوع،ينظر:احمد فوزي ،اشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي،مطبعة الديواني،ط١،(بغداد،١٩٨٧)،ص١٩٨.

[٥] طه الهاشمي،المصدر السابق،ص٣٢١.

[٦]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص١٢٥.

كانت محاكمة قتلة رستم حيدر الشغل الشاغل للوزارة الجديدة وللرأي العام معاً،وقد تبين لوزارة الداخلية بأن المتهم حسين فوزي قد اعترف بالجريمة بشكل صريح ومن دون ضغط أو إكراه وأنه هو الذي قام بقتل رستم حيدر بمفرده ومن دون وجود أي شريك له في العملية[١].إلا ان ناجي شوكت يروي أن نوري السعيد قد اختلى بالقاتل في مركز الشرطة، ثم أمر بالقبض على جماعة بينهم إبراهيم كمال،وعارف قفطان،وصبيح نجيب، وشفيق نوري السعيدي،مما أدى إلى اختلاف الوزراء فيما بينهم[٢]،واستقال وزير الشؤون الاجتماعية صالح جبر الذي قُبلت استقالته في ١٧اذار ١٩٤٠وقد أشار صالح جبر إلى أسباب الاستقالة في الكتاب الذي رفعه إلى رئيس الوزراء بهذا الخصوص بالآتي((إن من أهم الأهداف التي رميتم إليها في خطة وزارتكم الحاضرة،هي مكافحة الإجرام السياسي،..إذا لم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحته،واستئصال جراثيمه،قبل أن يستفحل،وتتعذر معالجته. تعود البلاد إلى الانحلال))[٣].ثم يشير إلى عدم قدرة الحكومة على القيام بذلك ((هذا وبما اني أرى أن حكومة فخامتكم غير عازمة على اتخاذ هذه التدابير..، يؤسفني جداً ان أجد نفسي غير قادر على الاستمرار بالعمل، لذا ارفع استقالتي ..))[٤].

ويبدو من النص أعلاه،أنَّ أحد أسباب الاستقالة هو انتشار الجريمة السياسية[٥]،وعدم جدية الحكومة لوضع معالجات موضوعية بشأن الموضوع.

من المحتمل،أنَّ عملية اغتيال رستم حيدر قد تمت بعلم وإيعاز من نوري السعيد ولعل ما يرجح هذا الرأي هو النداءات والصيحات التي أطلقها حسين فوزي في الفجر من يوم

---

[١]عباس فرحان ظاهر الزاملي،رستم حيدر..،ص٢٤٢؛جميل الأورفه لي،لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، دار مكتبة الحياة،ط١،(بيروت،١٩٧١)،ص ص،٥٤-٥٥.

[٢]ناجي شوكت،المصدر السابق،جـ١،ص٣٨٢.

[٣] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،١٣٢-١٣٣.

[٤]المصدر نفسه،ص١٣٣.

[٥]للمزيد عن الجرائم السياسية واشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي،ينظر:احمد فوزي،اشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي،ص١٥ وما بعدها.

تنفيذ حكم الإعدام به بعد إقرار ذلك من المجلس العرفي الذي شُكل للمحاكمة لقاتل رستم حيدر حيث كان يصرخ بأعلى صوته وهو يقاد نحو المشنقة وأمام حشد كبير من المواطنين((ان نوري السعيد هو السبب.. نوري السعيد هو اللي ورطني..))[١].

وهذه إشارة واضحة توجه أصابع الاتهام لنوري السعيد الذي كان يعدّ رستم حيدر منافساً حقيقياً له على رئاسة الحكومة آنذاك.

على كل حال،صدر حكم الإعدام على حسين فوزي في٢٠اذار ١٩٤٠،وعلى صبيح نجيب بالسجن لمدة سنة،كما برأ المجلس كل من إبراهيم كمال وصالح الجعفري وعارف قفطان أما البقية فتمَّ إطلاق سراحهم خلال مرحلة التحقيق[٢].لكن يسجل الباحث بأن هناك قصوراً في إجراءات وزارة الداخلية في حادثة مهمة كهذه،حيث أنّ إجراءاتها اتصفت بالروتينية والمسلكية البحتة.

رابعاً: موقف وزارة الداخلية من أحداث نيسان-ايار١٩٤١ :-

شَرَعَ رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارته الثالثة في٣١ اذار ١٩٤٠وقد تضمن منهاجها في المجال الداخلي((صيانة الحريات على أساس الدستور والتقيد بأحكامه))[٣]، فعملت الوزارة على إلغاء الإدارة العرفية في معسكر الرشيد والتي كانت وزارة نوري السعيد قد فرضتها بسبب تأزم الموقف بين كتلة رشيد عالي وحسين فوزي وأمين العمري من جهة بعد محاولة نوري السعيد إحالة الأخيرين إلى التقاعد وبين كتلة طه الهاشمي والضباط الأربعة المؤيدة لسياسة نوري السعيد من جهة أخرى[٤]،وأُحيل إلى مجلس النواب في عهدها مرسوم(صيانة الأمن العام وسلامة الدولة) ، وقد حظي هذا المرسوم بموافقة مجلس

---

[١]صلاح الدين الصباغ ،مذكرات صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق ،دار الحرية للطباعة، ط٢، (بغداد،١٩٨٣) ، ص١٥٢.

[٢]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ١١٧/١٥٢٨،ملفة التحقيق في مقتل رستم حيدر ،و٣-٧،ص٩.

[٣]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص١٣٨.

[٤]جريدة العراق،العدد(٥٢٦٤)في١٩٤٠/٤/٤؛العدد(٥٢٦٥)في١٩٤٠/٤/٥؛جريدة الاستقلال،العدد(٣٦٢١) في ١٩٤٠/٤/٤ .

النواب بالاجتماع في يوم ١٣تشرين الثاني١٩٤٠[١]،لكن المرسوم المذكور قد جمد في مجلس الأعيان خمس سنوات وأربعة أشهر وعشرين يوماً إذ قرر رفضه في جلسة ٢١اذار١٩٤٦[٢].

وعلى الرغم من تجميد مجلس الأعيان للمرسوم رقم(٥٦) لسنة ١٩٤٠،فانه بقي نافذ المفعول زهاء ستسنوات على الرغم من عدم مشروعيته وشعور مجلس الأعيان بمخالفة المرسوم لأحكام القانون الأساسي[٣].

الشيء المهم في هذا المرسوم،قد جاء في المادة الخامسة من الباب الثاني فيه حيث وسع من صلاحيات وزير الداخلية،ومنحهُ الحق في تخويل تلك الصلاحيات إلى المتصرفين كُلاً أو قسماً،أو بناءً على اقتراح وزير الدفاع،إلى أمراء الألوية فما فوق،ومن ابرز تلك الصلاحيات التي تخص الجانب الأمني هي:-[٤]

أ-مراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتليفونية وجميع وسائط المخابرات السلكية واللاسلكية ومنع أو تقييد استخدامها.

ب-مراقبة الصحف والنشريات،والكتب،وجميع المطبوعات الأخرى،والتصاوير والرموز التي من شأنها إثارة الفتن،أو الإخلال بالأمن أو النظام العام.

جـ- منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل،أو في أي حي من الأحياء أو الطرق العامة إلا بإذن خاص من السلطات المخولة.

---

[١] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠،الجلسة المشتركة،ص٣٢.

[٢] م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٥-١٩٤٦،الجلسة (٢٠)،ص ص،٣٢٢-٣٢٣.

[٣] المصدر نفسه،ص٣٢٣.

[٤] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،١٥٥-١٥٧.وللمزيد عن المرسوم ومواده والصلاحيات التي حددها لوزير الداخلية،ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠،مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم(٥٦)لسنة١٩٤٠،ص ص،٣٤٣-٣٤٦؛الوقائع،العدد(١٨٠٤٩)في ١٩٤٠/٦/١.

ء-إخلاء بعض المناطق من السكان ومنع أو تقييد المواصلات بين مناطق مختلفة.مع الأخذ بنظر الاعتبار،العودة إلى وزير الداخلية بمثابة المرجع القانوني للإجراءات المتخذة من قبل من خولهم السلطات على وفق المادة الخامسة،وأشارت المادة السابعة من المرسوم إلى العقوبات وتحديدها((يعاقب بالحبس مدةً لا تزيد على الثلاث سنوات،أو بالغرامة،أو بهما،كل من قاوم،أو مانع،أو خالف الأوامر والإجراءات الصادرة أو المتخذة وفقاً للمادة الخامسة))[١].

شهدت المرحلة التي أعقبت استقالة الوزارة الكيلانية الثالثة في ٣١ كانون الثاني١٩٤١،تدخل الجيش في السياسة ولاسيّما الضباط الأربعة صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب،وتشكلت وزارة برئاسة طه الهاشمي في التاريخ نفسه وذلك لتجاوز الأزمة التي نجمت عن هروب الوصي عبد الإله إلى الديوانية[٢]،واستقالة رشيد عالي الكيلاني[٣].على العكس من ذلك نجد ان وزارة الداخلية استمرت بممارسة واجباتها ومهامها بشكل طبيعي،ولم يقتصر عملها على الواجبات الاعتيادية والروتينية،فقد قامت بمهام إضافية أخرى منها مساعدة المنكوبين والمتضررين من فيضان نهر دجلة الذي حدث في شباط سنة١٩٤١،مما أضرَّ بالكثير من البيوت والمزارع وأدى إلى توقف حركة القطارات بين بغداد وكركوك وبينهما وبين البصرة، وبذلت وزارة الداخلية جهوداً

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم(٥٦)لسنة ١٩٤٠،ص٣٤٦.

[٢] هرب الوصي إلى الديوانية بعد تفاقم الخلافات بينه وبين رئيس الحكومة رشيد عالي الكيلاني واستقالة العديد من الوزراء، كما انتقد رشيد عالي من بعض أعضاء البرلمان الذي حاول حله وإجراء انتخابات جديدة،وقام الوصي من الديوانية بالاتصال بمتصرفي البصرة صالح جبر والموصل تحسين علي والناصرية يوسف ضياء والعمارة ماجد مصطفى،كما اتصل بقائد قوات كركوك قاسم مقصود وطلب اليهم قطع علاقاتهم بحكومة بغداد. للمزيد ينظر:محمد حمدي الجعفري،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع١٩١٤-١٩٥٨،دار الشؤون الثقافية، (بغداد،٢٠٠٠)، ص ص،١٠٠-١٠٣.

[٣]زكي صالح،مقدمة في دراسة العراق المعاصر،مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٣)،ص ص،١١٠-١١٢.

كبيرة لحصر الأضرار في أضيق نطاق[١].

بعد تأزم الوضع السياسي الداخلي في العراق وهروب الوصي عبد الإله إلى الحبانية ثم البصرة ثم فلسطين،تمَّ تشكيل حكومة(الدفاع الوطني)[٢]برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ العراق المعاصر كان لوزارة الداخلية ولبعض رجالاتها دور مهم فيها،حيث لم يتورع جهاز الشرطة عن محاسبة أي فرد من أفراد الشرطة وقف ضد الاتجاه الوطني وحاول خيانة واجبه وخيانة الوطن[٣].

على الرغم من جهود وزارة الداخلية التي كان يشغلها رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني في وزارته الرابعة التي تشكلت في ١٢نيسان١٩٤١،إلا ان هناك انتقادات وجهت إلى قوة الشرطة ولاسيّما في لواء البصرة حيث أشار تقرير وزارة الدفاع العراقية عن ذلك:((أنَّ الشرطة وضعها العام مرضٍ مع الجيش ولكن لا يصح الاعتماد عليها تمام الاعتماد))[٤]، لكن ذلك لا يقلل من دور وزارة الداخلية في المحافظة على الوضع الأمني الداخلي، ولاسيما خلال اجتماعات مجلس الأمة لانتخاب وصي جديد للعراق،وكانت الشرطة

---

[١]احمد نسيم سوسة،فيضانات بغداد في التاريخ،مطبعة الاديب،جـ٢،(بغداد،١٩٦٥)،ص ص،٥٣٢-٥٤٢؛ عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص٢٢.

[٢] شُكلت هذه الحكومة في١٩٤١/٤/٣،بقرار من الكتلة العسكرية في بغداد،وهي بمثابة حكومة عسكرية،يكون رئيسها رشيد عالي الكيلاني واعدت منشوراً باسم(رئيس أركان الجيش)وضح فيه أهداف هذه الحكومة وأسباب تكوينها والتي أهمها صيانة البلاد من العبث في استقرارها،ولاستتباب الأمن والنظام فيها.. وللمزيد عن هذه الحكومة وابرز أعمالها،ينظر:عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،٢٣٢-٢٥٥.

[٣]كريم حيدر خضير ،تاريخ الشرطة العراقية،ص٩٢.

[٤]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٣٢٠٥٠/٣٧،برقية من الرئيس الركن محمد الطريحي إلى قائد الفرقة الثالثة في ١٩٤١/٤/١٠،والمرفقة نسخة منه إلى مديرية الشرطة العامة ،و٤،ص ص،١٥-١٦.

((يقظة في كل مكان))[١] لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن يثني رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالةً على دور المخلصين لواجباتهم من رجال الشرطة في أول خطاب له مع إخوانهم رجال الجيش العراقي،إذ قال((..وجدت من حولي الموظفين كافة يقومون بواجباتهم الرسمية بحماسة والشرطة تعين الجيش في حفظ الأمن وحراسة النظام والشعب..شكري للجيش ورجاله المتفانين في خدمة الوطن..وتقديري لقوى البلاد المسلحة من جيش وشرطة.. المخلصين لواجبهم..))[٢].

وعندما فشلت حركة أيار وغادر قادتها إلى إيران تحملت وزارة الداخلية ممثلةً ، بمؤسساتها الأمنية مسؤولية كبيرة في (لجنة الأمن الداخلي)[٣]التي تألفت من متصرف بغداد، وأمين العاصمة،مدير الشرطة العام،وممثل من الجيش،وترأس اللجنة أمين العاصمة أرشد العمري حتى نهاية أعمالها[٤] بعد توقيع هدنة وقف القتال بين القوات البريطانية والعراقية في ٣١ايار ١٩٤١،والتي كان لجهود رئيس اللجنة دور كبير في سير المفاوضات مع البريطانيين بعد أن رأت اللجنة إن لابُدَّ من وقف القتال فوراً،والدخول في المفاوضات مع السفير البريطاني في العراق لعقد هدنة يصان فيها شرف الجيش العراقي، ويُحافظ على استقلال البلاد[٥].

---

[١]جريدة البلاد العدد(١٦٧٦) في١٩٤١/٤/١١.

[٢]جريدة الاستقلال العدد(٤٠١٣) في١٩٤١/٤/١٣.

[٣]تشكلت(لجنة الأمن الداخلي)بموجب كتاب مجلس الوزراء المرقم(٢٢٠٥)في١٩٤١/٥/٢٨ لتأمين سلامة الأهالي وممتلكاتهم،وتنظيم حياتهم خلال الطوارئ،في حال الانسحاب من بغداد،وألقيت المسؤولية على وزارة الداخلية ممثلة بمديرية شرطة بغداد ويزاد على ذلك الانضباط العسكري.ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية،ملفة رقم ٥/٥٢،كتاب من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية المرقم ح/ش/٤٦٣١ في١٩٤١/٥/٢٨،و ٣١.

[٤]للمزيد عن تشكيلات اللجنة وأعمالها،ينظر:عبد الرزاق الحسني،الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية ، مركز الأبجدية،ط٥،(بيروت،١٩٨٢)،ص ص،٣٠٥-٣٢٦.

[٥] Majid Kbadduri;The Army Officer :His Role in Middle Eastern Politics ;Social Forces in Middle East,ed,Sydney Nettleton Fisher,(New York,1955),P277.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ موقف وزارة الداخلية ووزيرها رشيد عالي الكيلاني تجاه منظمة كتائب الشباب[١]كان سلبياً ،على الرغم من دورها المهم في حماية مؤخرة الجيش وضبط الأمن ومراقبة المشبوهين،فقد كان موقف وزير الداخلية متردداً بسبب تأثير دوائر الأمن عليه من خلال إثارة العراقيل أمام تلك المنظمة وتجسيم هفواتها وتكبير أخطائها على نحو يثير القلق،ولعل سبب تردد وزير الداخلية في إسناد منظمة كتائب الشباب لا يكمن فقط في تقارير دوائر الأمن ومحاولة عدد من الوزراء التأثير فيه لعدم فسح المجال أمام تلك المنظمة فحسب،بل يكمن في قلقه من الصلة الوثيقة التي تربط يونس السبعاوي[٢] بتلك المنظمة وما يحظى به في صفوفها من زعامة قوية قد تدفعه إلى استخدامها لتحقيق طموحه السياسي وسيلةً يستعين بها أو يلوّح،مما كان يرقبهُ رشيد عالي بحذر وترقب شديدين[٣].لكن عبد الرزاق الحسني يذكر بان الحكومة قد رحبت بفكرة

---

[١]منظمة لتنظيم أعمال الشباب العراقي في حالتي الحرب والسلم،تشكلت بعد اصطدام الجيش العراقي والبريطاني صباح اليوم الثاني من أيار في الحبانية من عدد من الشباب المثقف في بغداد، ولاسيما طلاب المدارس العالية،للمساهمة مع الحكومة المحلية في العمل على توطيد النظام العام،ومواساة الجرحى، ومساعدة أُسر المنكوبين،ونحو ذلك من الأعمال الإنسانية الجليلة،لكنها منيت بالإخفاق،وهي في إبان تكوينها، فكانت كالجنين الذي يقتل في بطن أمه قبل ان يبصر النور،على حد تعبير عبدالرزاق الحسني. ينظر: عبدالرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٢٩٣-٢٩٥.

[٢]ولد محمد يونس السبعاوي سنة ١٩١٠م،في حي من أحياء الموصل الشعبية القديمة يسمى محلة(عبدوخوب)، وهو ينتسب إلى عشيرة(طيء)العربية،شغل منصب وزير الاقتصاد في حكومة رشيد عالي عند اندلاع الحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١،وللمزيد عن سيرته ودوره في أحداث العراق الداخلية وحركة أيار، ينظر: خيري العمري، يونس السبعاوي نسيرة سياسي عصامي،دار الرشيد للنشر،ط٢، (بغداد، ١٩٨٠)، ص١٣ومابعدها.

[٣]المصدر نفسه،ص ص،٨٧-٨٨.

تأسيس كتائب الشباب،ووافقت على تكوينها بشكل شفوي،لان الوقت لم يتسع لتدقيق منهاجها لتوافق على ذلك بصورة تحريرية،ومنحت مجلس إدارة الكتائب مبلغ مئة دينار لتنفق في بعض شؤونها،كما أمدته بعدد كبير من البنادق،والعتاد،وشرعت الكتائب بمساعدة رجال الأمن بالمحافظة على الهدوء والسكينة وحفر الخنادق لاتقاء أذى الغارات الجوية، ومساعدة الجرحى والمنكوبين ..،ولما أحتلَّ الجيش البريطاني بغداد في ٢حزيران١٩٤١،اعتقلت الشرطة عدداً كبيراً من المنتمين لكتائب الشباب وأوقفتهم لمدد طويلة، وسفّرت غير العراقيين إلى بلدانهم[١].

وتحدد واجب وزارة الداخلية بان ينسحب الجيش من العاصمة،بعد أن أصدر متصرف لواء بغداد أمراً بمنع التجوال داخل العاصمة خلال مدة الانسحاب،ويتحتم على السكان الإقامة في بيوتهم،واستمرار الحراسات على السفارة البريطانية والمفوضية الأمريكية، تحت إمرة معاون شرطة ومفوضين اثنين،على أن يتم التعاون مع الانضباط العسكري، لمنع التعدي على موظفي الهيئة الدبلوماسية[٢].

ولغرض الإشراف على الأمن واستتبابه تقرر تقسيم مدينة بغداد على ثلاث مناطق هي منطقة الكرخ التي وضعت تحت إشراف مدير الإدارة إبراهيم الشاوي ومنطقة العبخانة والكرادة تحت إشراف مفتش الشرطة درويش لطفي،ومنطقة السراي والاعظمية تحت إشراف مدير الحركات عبد الله عوني[٣].

وقررت وزارة الداخلية أن يقوم مدير شرطة بغداد،بالاتفاق مع أمر الانضباط العسكري، بتأسيس نقاط ثابتة في الميادين العامة والشوارع الرئيسة والجسور وفي مداخل

[١] عبد الرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٢٩٤-٢٩٥.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٥/٥٢،كتاب سري للغاية ومستعجل من سكرتير مجلس الوزراء إلى مدير الشرطة العام رقم١٣٦٠/٥/٣ في١٩٤١/٥/٢٩،و٢٩،ملفات وزارة الداخلية،الملفة نفسها، مديرية الشرطة العامة،شعبة إدارة التحقيقات الجنائية المركزية،كتاب سري للغاية موجه إلى وزير الداخلية رقم١١٧٤ في١٩٤١/٦/٢٤.

[٣] كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص٩٦.

العاصمة الخارجية،لمنع التجمهر،ومنع دخول أفراد العشائر،وغيرهم إلى داخل العاصمة[١]،وأن يقوم مدير الشرطة بتوزيع الدوريات من خيالة،ومشاة،والحراس في الشوارع الرئيسة والأزقة لحفظ النظام،ومنع عملية الإخلال بالأمن واستمرار الحراسات الموجودة في المؤسسات الحكومية،والكهرباء والماء،والأماكن التجارية الرئيسة،وتخويل مدير الشرطة بتقويتها عند الضرورة[٢].

في صباح يوم الثلاثين من ايار ١٩٤١ اجتاز عدد من المسؤولين العراقيين الحدود العراقية من خانقين إلى إيران وهم الشريف شرف ورشيد عالي الكيلاني وعلي محمود والفريق أمين زكي والعقداء الأربعة وغيرهم[٣]،وتبعهم في مساء اليوم نفسه يونس السبعاوي، الأمر الذي أدى إلى بقاء المملكة العراقية من دون حكومة تتولى إدارتها، لذلك أخذت (لجنة الأمن الداخلي) على عاتقها إعادة الحياة الدستورية مع المحافظة على شرف المملكة وسيادتها التامة وعدم المس بأية صورة كانت باستقلالها وكيانها[٤].

تجدر الإشارة إلى أنَّ الدور الذي أسهمت به وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع جعل مدة حكومة الدفاع الوطني مدةً خاليةً من الاضطرابات على الرغم من حراجتها،ومضايقتها من بريطانيا وبعض ساسة العراق[٥]،ممن اصبحوا متضررين من الأوضاع التي أوجدتها حركة نيسان-أيار،مما جعلهم يُعجلون بمجيء البريطانيين مرةً أخرى إلى العراق للرجوع إلى المناصب والوظائف التي فقدوها.

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم(٥/٥٢)،المصدر السابق،و٣٢.

[٢] المصدر نفسه،ملفة رقم(٣٣)،السنة١٩٤١، و٢٩-٣٠، ص٥٥.

[٣] عبد الرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٣١٢-٣١٧.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٥/٢٥،بلاغ رسمي رقم(٤)من رئيس لجنة الأمن الداخلي في ١٩٤١/٥/٣١،وكتاب صادر من وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع،و٢٧.

[٥] توفيق السويدي،مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،دار الكاتب العربي، (بيروت،١٩٦٩)، ص٣٥٤.

وعندما دخلت القوات البريطانية مدينة البصرة،دافع أفراد الشرطة في منطقة العشار ببسالة عن مدينتهم يشاركهم في ذلك قسم كبير من أهالي المدينة والعشائر وكان مدير شرطة البصرة مزاحم ماهر يدير القتال من مركز شرطة العشار،وينظم المقاومة،وجرت معركة دلت نتائجها على قوة إيمان المدافعين بوطنيتهم وأحقيتهم بالدفاع عن وطنهم،مما أسفر عن تكبد القوات البريطانية زهاء مئة إصابة من دون أن يفقد المدافعون شخصاً واحداً، ولما شعر البريطانيون بعظم الخسارة التي حلّت بقواتهم يسروا لجنودهم كسر بعض الحوانيت في سوق العشار لحمل العشائر على نهب أموالها،والانشغال عن مقاتلة الجيش، كما أن بعض اليهود فتحوا دورهم ومكنوا الجنود البريطانيين من نصب رشاشاتهم فوق سطوحها لقهر المدافعين،فعمد أفراد العشائر إلى كسر حوانيت اليهود من دون أن يعتدوا على أحد منهم[١].

إزاء تطور الأحداث في العشار لصالح الشرطة والقوات الشعبية التي انضمت اليها، قصفت القوات البريطانية(محلة ام البروم)ومركز شرطة العشار بخمس قنابر قضت واحدة منها على أسرة برمتها،وكانت أضرار الأربعة الباقية طفيفة،وبعد رفض مدير شرطة البصرة الاستسلام ،وجه القائد البريطاني فريزر(Frezer)إلى وكيل المتصرف صالح حمام أن يأمر استسلام الشرطة،بعد موافقته على طلب الأخير بالأمان لكل من يستسلم،فأوعز وكيل المتصرف إلى مدير الشرطة أن يرسل معاونه خالد مع (١٢) شرطياً إلى مقر المتصرفية فما كاد هؤلاء يقتربون من مكان المتصرفية ،حتى أطلق الجند النار عليهم،فقتل ثلاثة منهم،وفر الآخرون،واحتلت القوات البريطانية بناية المتصرفية،وبعد نفاذ العتاد في مركز شرطة العشار،انتقلت الشرطة ومديرها الذي اصدر بياناً يدعو فيه الضباط والمفوضين وأفراد الشرطة للحاق به إلى القرنة،فلبى هذا النداء فريق وتجاهله آخرون،ولم يحظ هذا الموقف بموافقة وكيل المتصرف الذي اجتمع مع رؤساء الدوائر في بناية البلدية موضحاً لهم بأن ذلك العمل غير قانوني، وأنَّ مدير الشرطة تجاوز صلاحية

---

[١] عبد الرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٢٤١-٢٤٢.

وظيفته بإصدار مثل ذلك الأمر،الذي هو من صلاحية وزير الداخلية،ودعا ضباط الشرطة وأفرادها لعدم تلبية نداء مدير الشرطة[١].

والظاهر أنَّ دوائر استخبارات الجيش البريطاني تلقت تقارير مضللة عن وجود فكرة لدى البصريين لنجدة أهل العشار أو مقاومة احتلال المدينة،الأمر الذي أدى إلى انتقال حركة النهب والتخريب من العشار إلى البصرة،أما إجراءات وزارة الداخلية في المناطق الأخرى فكانت روتينية،واقتصر دور الشرطة في تلك المناطق-التي لم تشهد قتالاً مع البريطانيين- بما فيها المنطقة الشمالية على اتخاذ التدابير اللازمة من خطر الغارات الجوية بالتعاون مع السلطات الإدارية والعسكرية في المنطقة،إذ لم يكن من خطر الهجوم البري عليها ،عدا الغارات الجوية[٢].

تحملت وزارة الداخلية ممثلة بمديرية الشرطة العامة،أعباء كبيرة بسبب الأحداث التي وقعت في بغداد يومي الأول والثاني من حزيران ١٩٤١،ففي اليوم الأول حصلت مشادة كلامية بين يهودي وعراقي مسلم أسفرت عن وفاة واحد وجرح ستة عشر آخرين من اليهود، وقامت الشرطة بالقبض على الفاعلين وُعُد ذلك حدثاً عادياً[٣].لكن حصلت مناوشات كلامية بين الطرفين عند انسحاب الجيش العراقي من ميادين القتال وبعد أن حاول بعض اليهود بث كلمات لا تليق بالجيش العراقي عند انسحابه من القتال،وتطور الموضوع إلى اقتتال لم ينته إلا بتدخل سيارات الشرطة المسلحة التي استطاعت الوصول إلى مكان الحادث وإعادة الأمن إلى نصابه وتهدئة الموقف[٤].

وفي صباح اليوم الآتي تكرر الحادث عند انسحاب بعض القطعات العراقية من معسكر الوشاش في جانب الكرخ إلى معسكر الرصافة فتكررت استفزازات اليهود لهـــا، فأثار ذلك

---

[١]المصدر نفسه،ص ص،٢٤٢-٢٤٤.

[٢] المصدر نفسه،ص٢٤٥ ،٢٨٦.

[٣]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥، ص٣١٠.

[٤]المصدر نفسه،ص٣١١.

بعض الشباب المسلمين فحدث اصطدام بين الطرفين وتطور فيما بعد إلى مصادمات دامية ثم تحول إلى عمليات سلب ونهب وقتل في شوارع العاصمة بغداد[١].

ومما يؤسف له إن الكثير من عمليات السلب والنهب كانت تجري تحت أنظار رجال الشرطة،يزاد على ذلك أنَّ قسماًمن أفراد الشرطة والمفوضين قد اشتركوا في النهب والسلب والقتل،((وان متصرف بغداد كان يتجول في شارع الأمين ومعهُ مدير شرطة بغداد،فصادف بعض أفراد الجنود ومعهم رشاشاً وكانوا يطلقون النار على دور اليهود))[٢] وانه أمر الشرطة لإطلاق النار في الهواء لتخويف الجنود إلا أنَّ الأخيرين ((ردوا على المتصرف ومدير الشرطة بصورة مباشرة فلاذا خلف جدار هناك..))[٣].وهذا الأمر يثير الكثير من الاستفهامات حول نزاهة وحيادية الشرطة العراقية،ويبدو أنها لم تكن قادرة على كبت شعورها ضد اليهود على اعتبار أنَّ الشرطي هو عراقي ووطني قبل أن يكون موظف في الحكومة،لكن على الرغم من ذلك كان من الأفضل للشرطة ان تحافظ على سلامة المواطنين وممتلكاتهم وأرواحهم بصرف النظر عن الديانة أو الطائفة أو العرق.وهذا قد يشير إلى الروح الوطنية لرجال الشرطة لكنه يُعدّ تقصيراً في واجباتهم ومهامهم التي في مقدمتها حفظ الأمن والنظام وسيادة القانون.

وكان بعض أفراد الشرطة يَلِجُون البيوت ويطلبون من أهلها أجراً مقابل الحفاظ عليهم بينما كان فريق آخر منهم يساعدون الأهالي على السلب والنهب ويشاركهم في ذلك بعض طلبة المدرسة الثانوية العسكرية[٤].وكان مدير شرطة بغداد يعتقد أنَّ بعض الجنود هم الذين يقومون بالاعتداء بينما كان وكيل أمر الفرقة الأولى يدعي أنَّ أفراد الشرطة هم الذين يقومون بذلك فاتفق الاثنان على الذهاب إلى شارع الأمين ومعهم متصرف بغـــــداد

---

[١] عبد الرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص٣٢٩.

[٢] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥، ص ص٣١٠-٣١١.

[٣]المصدر نفسه،ص٣١١.

[٤] نوري عبدالحميد العاني،(ظاهرة الفرهود)دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع،مجلة الحكمة، العدد (٣٤) ، ايلول٢٠٠٣،ص٢٧.

ولما وصلوا إلى هناك وجدوا السيارات قد ذهبت بما فيها من الأمتعة وان بعض أفراد الجيش كانوا يخرجون من البيوت ومعهم الأموال المنهوبة.وبعد ذلك أخذت الجماهير تكسر الحوانيت وتنهب ما فيها والشرطة لا تتدخل بحجة نفاذ عتادها وانه لا يوجد آمر بإطلاق النار على المعتدي[١].

ومن الجدير بالذكر أنَّ حوادث النهب لم تكن قاصرة على بغداد والمناطق المجاورة لها وإنما شملت مدن أخرىمثل البصرة والفلوجة بعدنزول القوات البريطانية في المدينتين اثر أحداث نيسان –أيار .وتشير بعض الروايات إلى أن القوات البريطانية وبعد تكبدها خسائر كبيرة من الجيش العراقي والأهالي الذين انظم إليهم أفراد من شرطة العشار في البصرة أخذت تيسر لجنودها((كسر بعض الحوانيت في سوق العشار لحمل العشائر على نهب أموالها وإشغالهم عن قتال البريطانيين.كما أنَّ بعض اليهود فتحوا دورهم ومكنوا الجنود البريطانيين من كسر حوانيت اليهود من دون أن يعتدوا على احد منهم))[٢]علماً بأنه سبق لليهود ان استقبلوا القوات الغازية التي أخذت تتدفق على البلاد بالزغاريد وأرسلوا لهم الهدايا من فواكه وغيرها بعدّهم جاؤوا محررين لهم[٣].

وانتقلت أعمال النهب والسلب من العشار إلى البصرة فعمت الفوضى الأسواق ودخلت المدينة عناصر الهدم والتخريب.وقد ساعد على انتشار هذه الفوضى انتقال أفراد شرطة البصرة إلى بيوتهم بعد سماعهم بانسحاب مدير الشرطة إلى القرنة وبادر بعض وجوه البصرة وأعيانها بالطلب من الحاكم العسكري للعشار لويد (Loaed) تسليمهم السلاح ومبلغ من أموال بلدية المدينة ليتولوا أمر حراسة المدينة وحفظ الأمن فيها،لكن الجانب البريطاني لم يلبِ الطلب[٤].

---

[١]عبد الرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٣٣٣-٣٤٤.

[٢] المصدر نفسه،ص ٢٤٢.

[٣]إبراهيم الراوي،من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث،(بيروت،١٩٧٨)،ص٢٨٨.

[٤] نوري عبدالحميد العاني ،(ظاهرة الفرهود)،ص٢٣.

وفي يوم ١٧ أيار قرر المجلس البلدي للمدينة تشكيل لجنة من بعض أعيان المدينة ووجوها عرفت باسم لجنة الأمن في البصرة لتتولى حماية الأمن والمحافظة على أرواح الناس وإدارة المستشفيات والسجون وظل الحال كذلك حتى عودة الحكومة العراقية إلى المدينة ورفع العلم العراقي على بناية المتصرفية يوم ٢٦ أيار واستأنف الموظفون الدوام وعاد الهدوء إلى المدينة[١].

عانت مدينة الفلوجة ما عانته البصرة من نهب وسلب. ففي أثناء تقدم القوات البريطانية من الحبانية إلى بغداد استولت على الفلوجة يوم ١٩ أيار وكانت قوات الليفي الاثورية تشارك الجيش البريطاني فقاموا بأعمال انتقامية في المدينة وصفت بأنها تقشعر لهولها الأبدان حيث نهبت البيوت ودمرت الممتلكات من دون تمييز بين فئة أو أخرى. وفي ذلك يقول الكاتب اليهودي كوهين((في مدينة،الفلوجة نهبت حوانيت ودور اليهود من قوات الاثوريين.. وسلبت البيوت والحوانيت.ومع انها لم تميز بين ممتلكات اليهود وغيرهم فقد عُدّ هذا العمل انتقاماً من العرب بسبب أحداث سنة ١٩٣٣ عندما قتل الجنودُ العراقيون عدداً من الاثوريين ولذلك لا يمكن عَدّ سلّب ممتلكات اليهود في الفلوجة نشاطاً موجهاً ضد اليهود))[٢].

على أثر حوادث بغداد يومي ١و٢حزيران١٩٤١تألفت لجنة للتحقيق بتلك الحوادث بقرار من مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٧حزيران١٩٤١،من السادة:محمد توفيق النائب رئيساً،وعضوية كلّ من ممثل وزارة الداخلية عبد الله القصاب،وممثل وزارة المالية سعدي صالح[٣]،وأجرت اللجنة اثنتي عشرة جلسةً للتحقيق عن الحوادث التي وقعت في يومي ١و٢ حزيران،وأوصت اللجنة بسحب يد كل من مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة،ومتصرف بغداد خالد الزهاوي ومديري الشرطة: إبراهيم الشاوي، وعبدالله عوني،ودرويش لطفي،وعبد الرزاق فتاح، والعقيد حميد رأفت، وآمر الانضباط مظفر إبراهيم ،

[١] عبدالرزاق الحسني،الاسرار الخفية،ص ص،٢٤٨-٢٥٤.

[٢]حاييم .ي .كوهين،النشاط الصهيوني في العراق،ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية،(بغداد،١٩٧٣)، ص١٥٦.

[٣]وليد محمد سعيد الاعظمي،انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية-البريطانية١٩٤١،دار واسط للدراسات والنشر،(بغداد،١٩٨٧)،ص١٢٧.

ومعاونه،والضباط كافة،وأفراد الانضباط الذين كانوا تحت أمرته وقت الحوادث وسوقهم إلى المجلس العرفي العسكري[١].

تطورت أعمال السلب والنهب وأخذت السيارات والعجلات تمر وهي محملة بأنواع مختلفة من الأثاث والأمتعة وكلما كانت الشرطة تهجم على قسم من هؤلاء وتسترد الأشياء المنهوبة منه وتقبض عليه وتزجه في التوقيف كانت تأتي أفواج أخرى تجرف أمامها أفراد الشرطة من دون مبالاة بدوي الرصاص الذي كان يطلق فوق رؤوسهم وبين أرجلهم[٢].

ومما يلاحظ أنَّ أفراد الشرطة والجنود كانوا يتهاونون في إطلاق الرصاص أو القبض عليهم[٣].وكان مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة-عضو لجنة الأمن الداخلي-برر تهاون الشرطة إزاء أعمال السلب والنهب بأن ذلك يتطلب استعمال القوة،وان متصرف لواء بغداد(خالد الزهاوي)غير موجود في مكتبه ليعطي الأمر اللازم باستعمال القوة بحسب السلطة القانونية المخولة له.وكان لامين العاصمة أرشد العمري دور ملحوظ في إشعار الوصي عبد الإله بخطورة الموقف وحراجته[٤].

وإزاء تطور الأحداث تلقت متصرفية بغداد في الثاني من حزيران ١٩٤١أمراً تحريرياً من الوصي عبد الإله،يقضي بمنع التظاهرات وضرب كل من يشترك بها،بقوة السلاح إذا تطلب الأمر ذلك،فنزلت قوات كبيرة من لواء الخيالة والمشاة والسيارات المصفحة إلى مداخل وشوارع العاصمة الرئيسة،وأطلقت النار في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً على الناس فقُتل اكثر من مئة شخص وجرح العشرات منهم[٥].

[١] عبدالرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٣٣٩-٣٤٠.

[٢]المصدر نفسه،ص٣٤٠.

[٣] نوري عبدالحميد العاني،(ظاهرة الفرهود)..،ص٢٨.

[٤] عبدالرزاق الحسني،الاسرار الخفية،ص٣٣٠.

[٥] للمزيد عن أعداد القتلى والجرحى وحوادث حزيران١٩٤١،ينظر:عبد الرزاق الحسني،الأسرار الخفية، ص٣٣١وما بعدها؛حاييم.ي.كوهين،المصدر السابق،ص ١٥٤؛صادق حسن السوداني،المصدر السابق، ص ص،١١٣-١٣٥؛توفيق السويدي،المصدر السابق،ص٣٨٨.

أما معاونو الشرطة،ومأمورو المراكز،والمفوضون وأفراد الشرطة،فالذين قاموا بالنهب والسلب والقتل منهم،فقد أوقف قسم منهم وأجريت التعقيبات بحقهم،والذين لم يظهر بحقهم شيء من هذا القبيل فأن اللجنة لم توجه أي مسؤولية على أحد منهم،وقد ثبت للجنة التحقيق بأن مديريهم هم الذين أوعزوا إليهم بعدم إطلاق النار على المتجمهرين بصورة مباشرة،ولأجل إظهار المجرمين منهم،اقترحت اللجنة تبديل جميع المعاونين، والمفوضين والأفراد الذين كانوا موجودين في بغداد في اليومين الأول والثاني من حزيران١٩٤١إذ ((لابد من وجود من اشترك في هذه الحوادث من هؤلاء وبقي أمره مكتوماً،وان كثيراً من المعتدى عليهم يحجمون عن الأخبار خشية نفوذهم،ولأنهم لا يقومون بالتحقيقات بصورة جدية لئلا تظهر جرائمهم،أو لئلا يوشي بهم من يقبض عليهم من شركائهم بالجرائم عند التحقيق معهم))[١].

وهذه إشارة واضحة توجه أصابع الاتهام بها إلى مؤسسة الشرطة حول التقصير وربما الاشتراك في حوادث السلب والنهب والقتل لليهود.

لكن الباحث،وعلى الرغم من كل المقدمات والمعطيات لحوادث حزيران يرى أنَّ هناك جهة تعمل في الخفاء لتمرير مخططاتها وأهدافها وهي بريطانيا وذلك للتغطية عن نزول قواتها في الأراضي العراقية وإعادة احتلال العراق مرةً ثانيةً،ولئلا تتشكل حركة مقاومة شعبية ضد الاحتلال الجديد،في ظل ظروف انهيار الجيش العراقي وتركه ساحات القتال وبذلك أرادت بريطانيا شغل العراقيين بعمليات السلب والنهب والفوضى لتحقيق هدفها الرئيس وهو إعادة احتلال بغداد وإرجاع الوصي عبد الإله إلى سدة الحكم لكي تستمر سياستها الاستعمارية في العراق.

على أية حال،فقد فشلت حركة نيسان – أيار في تحقيق أهدافها،وفي ظل حالة من الفوضى الضاربة أطنابها بكل مكان من البلاد،تشكلت الوزارة المدفعية الخامسة في الثاني من حزيران١٩٤١[٢]،وشغل منصب وزير الداخلية في هذه الوزارة مصطفى

---

[١] عبد الرزاق الحسني ، الأسرار الخفية . . ،ص٣٤٠.

[٢] تألفت هذه الوزارة من جميل المدفعي رئيساً،وعلي جودة الأيوبي وزيراً للخارجية ونظيف الشاوي وزيراً=

العمري،وكانت باكورة أعمال هذه الوزارة أنها قررت إعلان الأحكام العرفية في مركز لواء بغداد،وفي المناطق المجاورة لها،وتوقيف تنفيذقانون أصول المحاكمات الجزائية، وقوانين إدارة الألوية،والجمعيات،والاجتماعات والتجمعات،ودعاوي العشائر، والمطبوعات،وانضباط موظفي الدولة والخدمة المدنية،والقوانين الأخرى بقدر مالها من المساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المنطقة المذكورة وحسبمايتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة،الذي يكون المرجع الأعلى لجميع الإدارات داخل المناطق المطبق فيها الأحكام العرفية[١]،وأشارت الإرادة الملكية الصادرة في الثالث من حزيران١٩٤١إلى مسؤولية وزيري الداخلية والدفاع في تنفيذ الأحكام العرفية في بغداد وبقية مناطق العراق الأخرى[٢].

كانت الحالة العامة في بغداد تستدعي وجود متصرف حازم على رأس متصرفية اللواء فاستدعت وزارة الداخلية عبد الحميد عبد المجيد[٣]لشغل هذا المنصب وكان قبل ذلك يشغل متصرفية لـــواء ديالـــى، فشرعت السلطات الأمنـــية التابعة لوزارة الداخليـــة تعتقل

= للدفاع وابراهيم كمال وزيراً للمالية ووكيلاً للعدلية وجلال بابان وزيراً للمواصلات والأشغال ونصرت الفارسي وزيراً للاقتصاد ووكيلاً للشؤون الاجتماعية ومحمد رضا الشبيبي وزيراً للمعارف ومصطفى العمري وزيراً للداخلية.وللمزيد عن هذه الوزارة وأعمالها،ينظر:عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات، جـ٦،ص ص،٦-١٥.

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجوعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١، ص ص،٩٨-١٠٤.

[٢]الوقائع ،العدد(١٩١٨) في١٩٤١/٦/٣.

[٣]من كبار الموظفين الإداريين في وزارة الداخلية،ولد سنة ١٨٩٢،شغل العديد من الوظائف الإدارية منها: متصرف لواء الديوانية(محافظة القادسية) سنة ١٩٣٣،ومتصرف لواء ديالى سنة ١٩٣٨،ومتصرف لواء المنتفك سنة ١٩٣٩،ومتصرف لواء السليمانية سنة ١٩٤٠،ثم متصرفية لواء ديإلى سنة ١٩٤١،ومتصرفية البصرة أواخر السنة ١٩٤١حتى سنة١٩٤٣،ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية،جداول كبار الموظفين للسنوات(١٩٣٤ ،١٩٣٨-١٩٤٢)،الصفحات:(٧، ١١، ١٢ ،١٠، ١٠، ١١).

((المشتبه في سلوكهم السياسي،والمتهمين بحوادث السلب والنهب والفوضى وإقلاق الراحة العامة،وكذلك الذين كانوا يجاهرون في انتقاد الوضع الجديد،أو يعلنون تأييدهم للوضع السابق،حتى تجاوز عدد الموقوفين عشرين ألفاً،ولما لم تكن السجون والمواقف كافية لاستيعاب هذا العدد الضخم،حشروا في المساجد،والجوامع،ومراكز الشرطة ونحوها))[١].

ثم عالجت متصرفية لواء بغداد الوضع العام بإصدار العديد من البيانات،منعت بموجبها التجمهر في الأزقة والشوارع العامة في العاصمة وضواحيها اكثر من أربعة أشخاص، و هددت المواطنين بأن الشرطة ستستعمل السلاح وتطلق النار على المخالفين،كما منعت المتصرفية التجوال في العاصمة وضواحيها من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة الخامسة صباحاً وإلى إشعارٍ آخر، وطالبت تلك البيانات من المواطنين الذين لديهم أموال منهوبة تسليمها إلى اقرب مخفر للشرطة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ صدور البيان[٢]،كما يمنع حمل السلاح،على اختلاف أنواعه ضمن منطقة العاصمة وضواحيها،بما فيها ناحية الكرادة الشرقية،الاعظمية والكاظمية،وكرادة مريم[٣].

واجهت وزارة الداخلية صعوبات كبيرة لإعادة الأموال والمواد المنهوبة،فأمرت الشرطة بتحري البيوت والمحلات المشبوهة وكان اليهود خلال هذه التحريات يَدعون بملكيات بعض الأشياء التي لا تعود إليهم،فكانت سلطات الأمن تُلاقي صعوبات جمة في إحقاق الحق وفي إعادة الأموال إلى أصحابها الشرعيين[٤].

بعد استقالة وزارة جميل المدفعي،عَهِد الوصي إلى نوري السعيد الذي أُستدعي من القاهرة حيث كان وزيراً مفوضاً للعراق هناك،بتأليف الوزارة الجديدة في ٩ تشرين الأول ١٩٤١،وقد استمر نوري السعيد في الحكم حتى ٣ حزيران ١٩٤٤،وفي خلال هذه المـــدة

---

[١]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٦،ص١٠.

[٢]جريدة الزمان،العدد(١١٢٩)،في١٩٤٢/٦/٦.

[٣]المصدر نفسه،العدد(١١٣٠)،في١٩٤٢/٦/٧.

[٤]عبد الرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٣٦٨-٣٦٩.

الطويلة أعاد السعيد تأليف الوزارة مرتين الأولى في ٨ تشرين الأول١٩٤٢،والثانية في ٢٥كانون الأول١٩٤٣.وضمت وزارة السعيد السادسة[١] بعض الوزراء ممن عرفوا بتعاطفهم مع الإنكليز أمثال صالح جبر الذي ساند الوصي في أحداث نيسان وأيار،وأصبح وزيراً للداخلية ووكيلاً لوزير الخارجية حتى شباط١٩٤٢عندما أصبح عبد الله الدملوجي وزيراً للخارجية[٢].

استعملت هذه الوزارة الشدة والقسوة بحق من اتهموا بتعاونهم وتعاطفهم مع رشيد عالي،كما واجهت هذه الوزارة على الصعيد الداخلي استمرار الحركات الكردية في الشمال، وبذلك نلاحظ أنَّ وزارة الداخلية،ولاسيّما المؤسسات الأمنية قد لقيت عناية خاصةً بعدّها قوات موالية للحكومة،وصرفت عليها المبالغ الطائلة وزاد عدد أفرادها زيادةً مطردةً حتى بلغ عددها في آذار سنة١٩٤٥بحدود(١٩)ألف شرطي،كما جندت الحكومة ((نحو خمسة آلاف شخص للعمل في الشرطة السرية،التي كان من أهم واجباتها هي مراقبة المواطنين وتعقبهم في المدارس والكليات والمقاهي ودور السينما ومحلات اللهو،وترصد حركاتهم وتسجل أقوالهم،وأسماء الصحف التي يقرؤونها والكتب التي يطالعونها))[٣].وكانت الشرطة تبعث بهذه التقارير إلى المدارس والكليات والشركات والدوائر الحكومية ليسير رؤساء هذه المؤسسات في ضوئها في معاملة الأشخاص المعنيين بهذه التقارير، ويفصل الذين ترى الشرطة السرية بأن سلوكهم يخالطه شعور

---

[١]تألفت هذه الوزارة من نوري السعيد رئيساً ووزيراً للدفاع،وصالح جبر وزيراً للداخلية،وعلي ممتاز للمالية، وصادق البصام للعدلية،وتحسين علي للمعارف،ومحمد امين زكي للمواصلات والأشغال،وجمال بابان للشؤون الاجتماعية،والسيد عبد المهدي للاقتصاد.ينظر:مؤيد شاكر كاظم،المصدر السابق،ص ص،٩٧-١٤٠؛ عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات ،جـ٦،ص ص،٥٠-٥١.

[٢]جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية..،ص١٠٤.

[٣]المصدر نفسه،ص ص،١٠٧-١٠٩؛غائب طعمة فرمان،الحكم الأسود في العراق،دار الفكر للطباعة والنشر، (القاهرة،١٩٥٧)،ص٥٠.

معادِ لنظام الحكم أو يداخله إحساس بعدم الارتياح إلى الوضع القائم[١].

فضلاً عن ذلك ،فان لوزارة الداخلية دور كبير في التصدي لحركات بارزان الثانية ١٩٤٣بالاشتراك مع الجيش العراقي،حيث كانت هناك عدة أفواج للشرطة تشارك في العمليات العسكرية مع الجيش التي استمرت إلى مطلع سنة١٩٤٤عندما سلم الملا مصطفى نفسه للسلطات الحكومية[٢].

وهكذا استمرت وزارة الداخلية بتنفيذ خططها الأمنية وبالتنسيق مع وزارة الدفاع في أوقات عدة،وبما تتطلبه ضرورات استتباب الأمن الداخلي في أثناء الحرب العالمية الثانية،وما أفرزته الحوادث الداخلية التي شهدتها المملكة أبان تلك الحقبة.

---

[١] غائب طعمة فرمان،المصدر السابق،ص٥٠.

[٢]بعد انتهاء حركات بارزان الأولى سنة ١٩٣٣،أبعدت وزارة الداخلية كل من الشيخ احمد واخوته مع عوائلهم وبعض اتباعهم عن منطقة بارزان وإسكانهم في مناطق الناصرية ومن ثم في الحلة وكانوا يعيشون هناك بحرية ولكن تحت رقابة الشرطة ،وبعد عدة سنوات وبعد استرحام الشيخ احمد وجماعته وافقت الحكومة العراقية على نقلهم إلى السليمانية وبعد استتباب الأمن في منطقة بارزان أهملت الشرطة في مراقبتها لهم في السليمانية،فانتهز الملا مصطفى الفرصة وهرب من السليمانية ليلة١٢/١٣ تموز١٩٤٣مع بعض أتباعه وتمكن من الوصول إلى منطقة بارزان واخذ يدعو اتباعه للالتحاق به وصار يهاجم مخافر الشرطة لإسقاطها الواحد بعد الآخر وتعاونت وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع لمواجهة الموقف الجديد وبعد اشتداد الضغط عليه من الجيش والشرطة وتكبده خسائر كبيرة عرض الملا مصطفى الطاعة على الحكومة فقبلت.وفي١٩٤٤/١/٧سلم نفسه إلى حامية (مركه سور)بعد ان تعهدت الحكومة بالعفو عنه ووافقت على تلبية طلباته التي كانت تتلخص في إعادة أخيه احمد مع اتباعه إلى بارزان وتزويد سكان المنطقة بالمواد الغذائية والأقمشة وتحسين الإدارة المدنية في المنطقة المذكورة وان يسلم أفراد الجيش والشرطة الفارين الذين التحقوا به وان يعيد البنادق والرشاشات والعتاد والتجهيزات التي كان قد استولى عليها من المخافر.وللمزيد عن حركات بارزان الثانية ١٩٤٣، ينظر:حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢-١٩٤٧،دار آفاق عربية،(بغداد،١٩٨٣)،ص ص،٥٥-٦٣؛فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف،مطبعة خه بات،جـ١،ط٢،(دهوك،٢٠٠٢)،ص ص،١٥٨-١٦١.

المبحث الثاني

موقف الوزارة من الأحداث و التطورات السياسيـــــة الداخلية

نيسان ١٩٤٥ - ١٩٤٧

أولاً: حركات بارزان الثالثة ١٩٤٥ وإجراءات وزارة الداخلية بصددها :-

لاشك أنَّ سلسلة الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة في معالجة قضية الملا مصطفى منذ هروبه من السليمانية في تموز١٩٤٣وحتى التحاق الضباط الأكراد به أواخر سنة١٩٤٤هي التي مهدت الطريق لحركات بارزان الثالثة في خريف سنة ١٩٤٥. وقد قام الملا مصطفى بجولات واسعة النطاق لم تقتصر على منطقة القبائل البارزانية أو القبائل المجاورة لها فحسب بل شملت أيضاً معظم المناطق الكردية في شمال العراق بدءً من أواخر سنة ١٩٤٤وحتى آب عندما بدأت الحركات سنة ١٩٤٥[١].

وفضلاً عن قوة الشرطة المشاركة في العمليات الحربية مع الجيش،تم تأليف قوة من الشرطة غير النظامية من سكان المناطق الشمالية وذلك لقابليتهم الكبيرة في القتال في مثل هكذا مناطق،وتمكنت السلطات الإدارية من استمالة بعض رجال وشيوخ القبائل الكردية مثل قبائل الريكان،والزيباري وبعض رؤساء القبائل البرادوستية وتألفت قوة الشرطة غير النظامية بأكثر من (٤٥٠) عنصراً كان لهم دور مهم في القتال إلى جانب القوات الحكومية النظامية[٢].

لقد تمت هذه العمليات بعد فرض الأحكام العرفية في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة لها ثم وسِعت الإدارة العرفية لتشمل أقضية راوندوز،والعمادية،ودهوك، وعقرة،ومركز لواء أربيل[٣].

كان لوزير الداخلية مصطفى العمري دور كبيرفي تجنيد الأهاليمن المناطق الشمالية ولاسيّما مـــن الزيباريين لقتال البارزانيين بعد ان مونهم بالمال والسلاح والعتاد وقـــد

[١] حسن مصطفى،المصدر السابق، ص ص،٦٤-٦٦.

[٢]المصدر نفسه،ص ص،١٣٤-١٤١.

[٣] الوقائع،العدد(٢٣٠٣) في١٩٤٥/٩/٣.

أسهمت هذه القوة إسهاماً كبيراً في دحر البارزانيين وإلحاق الأذى بهم[١].وقد تناولت العديد من الصحف العراقية سير الحركات العسكرية في بارزان والمناطق المجاورة لها أبرزها صحيفة الزمان وحتى انتهاء الحركات في١٣تشرين الأول ١٩٤٥بعد هروب الشيخ أحمد البارزاني،والملا مصطفى مع فلولهم المتبقية إلى الأراضي الإيرانية[٢].

ومما يذكر بهذه الحادثة أنَّ المجلس العرفي العسكري في أربيل أصدر في الأول من كانون الأول١٩٤٥حكم الإعدام غيابياً بحق(٣٥)متهماً بينهم الملا مصطفى وشقيقه الشيخ احمد و(٧)من ضباط الجيش العراقي الذين التحقوا بهم،كما حكم على (٧٠) آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة[٣].

ثانياً: إضراب عمال السكك وغلق نقابتهم :-

ساءت حالة عمال السكك نتيجة الاضطراب في مشروع التموين الذي تقوم به السكك لتموين موظفيها وعمالها وأصبح مستوى الأجور لا يتناسب مع الارتفاع في الأسعار[٤]،فأضرب عمال الشالجية عن العمل الإضافي في يوم ١٠نيسان١٩٤٥،كما أضرب عمال السكك في السماوة يوم ١٥ نيسان وعمال البصرة في ١٨ نيسان،وعمال الموصل في ١٩نيسان[٥].وكانت إجراءات الحكومة اتسمت بالشدة وعدم التساهل مع العمال المضربين،فبعد قرار غلق نقابة السكك،أظهرت وزارة الداخلية،موجةً من الأساليب الإرهابية لإرغام العمال على العودة إلى العمل فاعتقل عدد كبير منهم مما أدى إلى استنكار واسع من عمال العراق فقدمت مذكرات احتجاج من نقابات العمال للمهن الأخرى (الميكانيك والبنائين والنجارين والكهرباء والمطابع،..)، وقدموا مذكرةً تحوي مطاليب مطبوعة بينوا فيها((بأن الطرائق التي اتبعتها الشرطة تجاه العمال المضربين وعوائلهم

(١)جريدة النداء،العدد(٣٢١) في١٩٤٥/٩/٢١.

(٢)ينظر:جريدة الزمان،الأعداد ٢٤٤٦،٢٤٤٤،٢٤٤٢،٢٤٣٩والصادرة على التوالي في١٩٤٥/١٠/١ ،١٩٤٥/١٠/٥، ١٩٤٥/١٠/٧، ١٩٤٥/١٠/٩.

(٣)عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٦،ص٣٣٢.

(٤) جريدة الرأي العام،العدد(١٠٤٧) في١٩٤٤/٧/٣.

(٥)جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية ،ص ص،١٥٤-١٥٥.

بقطع الماء عن بيوتهم وهدم قسم منها،وتجاوز أفراد الشرطة على العمال المضربين وعوائلهم يؤسفله،والوفد يحتج على ذلك بالنيابة عن العمال العراقيين كافة))[١]،وطالبت المذكرة بإطلاق سراح رئيس نقابة السكك والنسيج والأعضاء الآخرين وفتح نقابة عمال السكك.

ومما يؤكد قسوة الشرطة في تعاملها مع العمال،ما جاء في العرائض التي قدمت من عوائل العمال الموقوفين إلى رئيس الوزراء ورئيسي مجلس النواب والأعيان حيث تشير إلى احتجاج وسخط هذه العوائل على الشرطة ومديرية السكك الحديدية((إننا زوجات وأمهات وأخوات وقريبات عمال السكك في الشالجية والمحطات نخرج بجموعنا هذه محتجات معلنات سخطنا على سوء معاملة مديرية السكك والشرطة لأولادنا وأزواجنا))[٢] وجاء أيضاً إطلاق سراح الموقوفين من أعضاء النقابة وإيقاف إرهاب الشرطة ومطاردتها العمال. واستمرت الشرطة في الاعتداء على العمال،وساقتهم مكرهين إلى محلات عملهم، فباشر معظم العمال وبذلك كسرت الشرطة الإضراب وعُدَّ منتهياً من دون استجابة لمطاليب العمال[٣].وهذا يدلل على الدور الكبير الذي تضطلع به وزارة الداخلية لسيادة سلطة القانون وإحلال النظام والقضاء على الفوضى،على الرغم من الانتقادات التي قد توجه إليها بسبب إتباعها أساليب القوة والقسوة في بعض الأوقات، لأجل تنفيذ سياستها المرسومة ولاسيّما ما يتعلق منها بالحفاظ على الأمن الداخلي والاستقرار السياسي وسلامة النظام وسيادة القانون.

---

[١] المصدر نفسه،ص١٥٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ص،١٥٦-١٥٧.

[٣] للمزيد عن الطبقة العاملة في العراق ونشأتها ودورها في تاريخ العراق في العهد الملكي، ينظر :كمال مظهر احمد،الطبقة العاملة العراقية،التكون وبدايات التحرك،دار الرشيد للنشر،(بغداد،١٩٨١)؛أميرة حسين محمود الكريمي،الحركة العمالية في العراق١٩٣٢-١٩٤٥،مطبعة اسعد،(بغداد،١٩٩٠)؛عبد الرزاق مطلك الفهد،تاريخ الحركة العمالية في العراق١٩٢٢-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،جامعة القاهرة، ١٩٧٧؛ رزاق إبراهيم حسن،تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الإضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨،(بيروت،١٩٧٦).

ثالثاً: الموقف من التظاهرات الطلابية في أيار ١٩٤٥ :-

عندما تعرضت سوريا ولبنان إلى الاعتداء من فرنسا[١]،قام طلاب المتوسطة الغربية بتظاهرة سلمية في صباح ٢٢ أيار ١٩٤٥،واتجه المتظاهرون إلى الإعدادية المركزية لتحريض طلابها على الاشتراك معهم،فاستعملت الشرطة القسوة في تفريقهم، ولكنهم اجتمعوا ثانيةً في شارع الرشيد وانظم إليهم طلاب متوسطتي الكرخ والرصافة وطافوا في شارع الرشيد وهم ينددون بالاستعمار وينادون باستقلال سوريا ولبنان فهاجمتهم الشرطة وفرقتهم[٢].

أثارت هذه التظاهرة المسؤولين في وزارة الداخلية بعدّها أول تظاهرة طلابية منظمة في أعقاب الحرب،وأوعزت وزارة الداخلية بأشراف وزيرها مصطفى العمري إلى متصرفية بغداد باتخاذ إجراءات شديدة لمنع الطلاب من إقامة أية تظاهرة في المستقبل وأمرت بوضع حرس من أفراد الشرطة على أبواب المدارس لمنع الطلاب من التظاهر أو الخروج بصورة مجتمعة.كما قامت الشرطة بمراقبة الطلاب بعد ورود أخبار عن قيام تظاهرة كبيرة داخل المعاهد العالية في يوم٢تشرين الثاني١٩٤٥بمناسبة ذكرى وعد بلفور وشددت وزارتي الداخلية والمعارف من إجراءاتهما للحيلولة من دون قيام تظاهرات

---

[١] على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية في الميادين الأوربية،قررت الحكومة الفرنسية ان تنزل قوات عسكرية جديدة في سوريا ولبنان بحجة تيسير الحرب ضد اليابان،لحملها على الاستسلام للحلفاء كما استسلمت ألمانيا من،واستمرت فرنسا بإنزال قواتها في ميناء بيروت،من دون اكتراث باحتجاج الحكومتين السورية واللبنانية،وأبى الشعب اللبناني أن يستكين للاستعمار فاخذ الإضراب الشامل يعم مدينة بيروت منذ يوم١٩ أيار،وفي دمشق تطورت الاحتجاجات إلى اصطدام مع الوحدات السنغالية الفرنسية أدت إلى وقوع عدة إصابات في المدنيين،ولجأت فرنسا إلى القوة والعنف لفرض سياستها في البلدين العربيين وقد لاقت هذه التصرفات استنكار واحتجاج مجلسي النواب والأعيان العراقيين . وللمزيد ينظر:م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، ص٤٤٤؛م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي التاسع عشر،ص١٨٨.

[٢]جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،١٦١-١٦٢.

طلابية إلا أن ذلك لم يمنع من قيام تظاهرات طلابية متفرقة استعملت الشرطة القوة في تفريقها[١].

رابعاً: نشاط وزارة الداخلية في وزارة توفيق السويدي شباط-أيار ١٩٤٦ :-

في وزارة توفيق السويدي المؤلفة في ٢٣شباط ١٩٤٦والتي استمرت إلى الثلاثين من أيار من السنة نفسها،شغل وزارة الداخلية سعد صالح الذي كان وجوده في الوزارة عامل اطمئنان ومبعث ثقة وأمل في تلبية المطالب الشعبية،ولاسيما أن وزير الداخلية- سعد صالح- قد عُرف بالنزاهة والوطنية الصادقة[٢]،ويصفه الدكتور كمال مظهر بأنه من((القادة البارزين المعادين للاستعمار))[٣].

ما أن باشر سعد صالح في وزارة الداخلية،إلا وبادر إلى إلغاء المراسيم الاستثنائية، التي فرضت بموجبها الرقابة على الصحف والمراسلات مدة تربو على الخمس سنوات، فأصدر في اليوم الثاني من آذار سنة١٩٤٦،أمراً بوقف تطبيق أحكام المرسوم رقم(٥٦) لسنة ١٩٤٠[٤]،وأبلغ إلى جميع الألوية((أنَّ الحكومة عازمة على اتخاذ ما يلزم لإلغاء مرسوم (صيانة الأمن العام وسلامة الدولة) رقم(٥٦) لسنة ١٩٤٠،فنرجو من ألان الكف عن تطبيق أحكامه في لوائكم ريثما يتم أمر إلغائه))[٥].وبعد قرار مجلس الأعيان في ٢١اذار١٩٤٦ بعدّ المرسوم مرفوضاً،أُلغي المرسوم اعتباراً من ٨ نيسان١٩٤٦[٦].

[١]المصدر نفسه،ص ص،١٦٢-١٦٣.

[٢]زكي صالح،المصدر السابق،ص١٢٢.

[٣]كمال مظهر احمد،صفحات من تاريخ العراق المعاصر،دار الشؤون الثقافية،(بغداد،١٩٨٧)،ص ص، ١٣٥-١٣٦.

[٤]صدر هذا المرسوم في عهد الوزارة الكيلانية الثالثة في١٩٤٠/٥/٣٠،ينظر:ص ص،١٥١-١٥٣ من هذا الفصل.

[٥]علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية١٩٢٠-١٩٥٠،مطبعة الراية،(بغداد،١٩٨٩)،ص ١٣٩.

[٦]م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦،الجلسة(٢٠)،ص٩٣.

كما قرر وزير الداخلية إلغاء المعتقل الذي أقيم في بغداد على أثر مرسوم صيانة الأمن العام السابق الذكر،والإفراج عن المعتقلين،فأصدر وزير الداخلية سعد صالح بياناً جاء فيه:((لقد قرر معالي وزير الداخلية الإفراج عن المعتقلين،المدونة أسمائهم أدناه-وكان عددهم(١٣)معتقلاً-مع إلغاء المعتقل وسد أبوابه نهائياً))[١].

صدرت الإرادة الملكية المرقمة(١١٤)والتي أُلغيت بموجبها الأحكام العرفية في مركز لواء بغداد والمناطق المجاورةله والمعلنة منذ ٣حزيران١٩٤١،وكان مجلس الوزراء قد أقرَّ ذلك بعد الإيضاحات التي أدلى بها سعد صالح -وزير الداخلية- وبيانه استتباب الأمن وعدم مشروعية هذه الأحكام-الأحكام العرفية- في جلسته المنعقدة بتاريخ٢٨ شباط ١٩٤٦[٢].

كما قرر مجلس الوزراء انتهاء حالة ظهور خطر الحرب،وصدرت الإرادة الملكية بذلك في ٢ آذار ١٩٤٦كما أُلغي مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم(٥١) لسنة ١٩٤٢وتعديله[٣]،وفي ٣٠ آذار ١٩٤٦ أقرَّ مجلس الوزراء لائحة قانون العفو العام عن القائمين بتنفيذ الأحكام العرفية[٤]،كما أقرَّ المجلس مقترحات وزير الداخلية الخاصة باتخاذ التدابير اللازمة في حالة عودة الأكراد البارزانيين إلى العراق.ووافق مجلس الوزراء على لائحة نظام الإدارة الخاصة بالبادية كما اقترحها وزير الداخلية[٥].

[١]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص١٠.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم٣١١/٥٧٢،مقررات مجلس الوزراء،الجلسة (١٦)، في١٩٤٦/٢/٢٨،و٣،ص٨.

[٣]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦،الإرادات الملكية،ص ص،٢-٣.

[٤]صدرت الأحكام العرفية على اثر فشل حركة نيسان-أيار ١٩٤١ في٣حزيران واستمرت إلى آذار سنة ١٩٤٦ وقد استغلت بشكل غير إيجابي من الوزارات المتعاقبة،وبموجب القانون المذكور تم العفو عن القائمين بتنفيذه ولاسيّما من العسكريين الذين يكونون المرجع الأعلى لجميع الإدارات في المنطقة التي ينفذ فيها قانون الأحكام العرفية بعد ترك العمل بالقوانين المدنية.ينظر:المصدر نفسه،الإرادات،ص١؛الوقائع،العدد(٢٣٤٦)في ٤/ ١٩٤٦/٣.

[٥]ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص ص،١٢٧-١٢٨.

كان وزير الداخلية سعد صالح يتابع بشكل جدي ودقيق تنفيذ كل هذه الإجراءات، ويذكر عبد الجبار الراوي-مدير الشرطة العام آنذاك- أنَّ سعد صالح قد طلب منه ان يرافقه في جولة في الألوية الشمالية عند حلول شهر نيسان لدراسة الوضع هناك خشية تسلل البارزاني من خارج الحدود بعد ذوبان الثلوج وانفتاح الطرائق[١].

وعلى الرغم من كل ما يقال عن قانون الانتخابات لسنة ١٩٤٦،فأن لوزير الداخلية سعد صالح بصمات واضحة على القانون المذكور،على الرغم من انه لم يأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر،فقد كان وزير الداخلية من اكثر دعاة تقليص الدوائر الانتخابية أثناء مناقشة المجلس النيابي للقانون،وعَدّ ذلك يحقق عدالةً أكبر بالنسبة للمرشحين[٢]،وعند مناقشة موضوع نواب الأقليات قال وزير الداخلية:((أنا من الذين لا يرغبون ان يقال إنَّ في العراق أقليات أو أكثريات،إننا أخوان نعيش في بلد واحد ونتأثر بمؤثرات واحدة إن كانت حسنة أو غير حسنة ولا فرق بيننا))[٣].وهذا دليل على الوطنية العالية التي اتصف بها سعد صالح -وزير الداخلية- وهو بذلك استحق شغل هذا المنصب الحساس لأنه سعى بكل جهده لخدمة وطنه ومواطنيه.

كما كان سعد صالح -وزير الداخلية - يرغب في تقوية الحياة التشريعية وتقليل نفوذ الحكومة في الانتخابات[٤]،واهتم بإحياء لائحة قانون نظام تأليف قوات الدرك للقيام بأعمال مطاردة المجرمين والقضاء على الفتن الداخلية،وأدخل عليها بعض التعديلات لكي تفصل هذه القوات عـــن مديرية الشرطة العامة وتكون مرتبطة بوزيـــر الداخليـة

---

[١]عبد الجبار الراوي،مذكرات عبد الجبار الراوي،مطبعة الراية،(بغداد،١٩٩٤)،ص١٩١.

[٢] م.م.ن،الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥،الجلسة (٣٦)،في١٩٤٦/٣/١٣،ص٣٦٥.

[٣]المصدر نفسه،ص٣٦٦.

[٤]المصدر نفسه،ص٣٦٧.

مباشرةً،وان تشكيل هذه القوات سيمكن وزارة الداخلية من حفظ النظام في أية بقعة من البلاد من دون تدخل أفراد الجيش،كما أن هذه القوات ستتمكن من مساعدة قوات الجيش العراقي عند وقوع اعتداء خارجي على كيان العراق[١].

ومما كان يعرف عن سعد صالح –وزير الداخلية – أنه كان يعمل في الليل والنهار، ويشتغل في تصريف الأعمال ست عشرة ساعةً في اليوم،رغبةً منه في أن يدرس الأمور دراسةً وافيةً ويحيط بها إحاطةً تامةً حتى إذا انتهى إلى أمر وأطمأن إليه بادر إلى إبرامه في غير أناة ولا تردد[٢].

يبدو للمتتبع لنشاط سعد صالح أنه كان هو المهيمن على وزارة توفيق السويدي فكان الصوت العالي لها في المجلس النيابي والمدافع عن سياستها،وكان من الممكن تسميتها بوزارة سعد صالح لأن اتجاهات هذه الوزارة كانت هي اتجاهات سعد صالح.. وإن كانت لتلك الوزارة حسنة فهي لسعد وليس لغيره كما يقول عبد الوهاب محمود[٣].

لم يقتصر نشاط وزير الداخلية على السياسة الداخلية،وإنما كانله دور واضح في السياسة الخارجية لحكومة السويدي،فقد تألفت لجنة وزارية قوامها أربعة أعضاء للمفاوضة مع الجانب البريطاني لتعديل المعاهدة العراقية–البريطانية لسنة ١٩٣٠كان وزير الداخلية سعد صالح عضواً فيها وقد اقترحت اللجنة في ختام تقريرها الذي وضعته عدم الأخذ بمبدأ التعديل،والقيام بعقد معاهدة صداقة جديدة مع بريطانيا تحل محل معاهدة ١٩٣٠.لكن سقوط الوزارة حال من دون تنفيذ خططها لتعديل المعاهدة[٤].

وهكذا تميز وزير الداخلية سعد صالح بنشاطه على الصعيدين الداخلي والخارجي.

---

[١] جريدة صوت الأحرار،العدد(١٨)في١٩٤٦/٥/١٩؛ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص١٣٠.

[٢] مكي الجميل،سعد صالح هكذا عرفته،جريدة الحياد،العدد(٤٦)في ١٩٥٤/٢/١٧.

[٣]عبد الوهاب محمود،سعد في مجده الشعبي،جريدة الحارس،العدد(٦٥)في١٩٥٤/٢/٢٠؛ ستار جبار الجابري، المصدر السابق،ص١٣٣.

[٤] فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية–البريطانية،ص ص،٣٨٧–٣٨٨.

خامساً: الوزارة و تظاهرات ٢٨ حزيران ١٩٤٦ :-

رافقت (أزمة الخبز)[١]التي ازدادت حدةً سنة ١٩٤٦ ،ضعف في إجراءات الحكومة، مما زاد من الغليان الشعبي الذي تجاوز حدود السكوت والسكينة والترقب، وتحول إلى انفجار بوجه الحكومة،وتزامن ذلك مع المظالم الجارية ضد الشعب الفلسطيني ورداً على زيارة اللجنة الانكلو-أمريكية الخاصة بتقرير مصير القضية الفلسطينية إلى بغداد،فخرج أبناء الشعب العراقي في تظاهرات صاخبة في بغداد في ٢٨ حزيران ١٩٤٦ احتجاجاً على الأوضاع السائدة في فلسطين وعَبَرتْ جموع المتظاهرين من جانب الرصافة إلى جانب الكرخ[٢].

وبادرت وزارة الداخلية إلى إصدار أوامرها إلى مديرية الشرطة العامة بالتصدي للمتظاهرين، فاصطدمت الشرطة بهم وأطلقوا النار عليهم فسقط خمسة قتلى وعدد من الجرحى[٣]. وهذا الإجراء السلبي كان له أثره على الحكومة ويبدو أنه كان السبب في تعجيل سقوط وزارة أرشد العمري في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦[٤]وكذلك تبديل مدير الشرطة العام عبد الجبار الراوي وتعيين اللواء علوان حسين بديلاً عنه[٥].

---

[١]ينظر: ص ص،١٨٧-١٨٨، من هذا الفصل.

[٢]عبد الرزاق مطلك الفهد،المصدر السابق،ص ص،٤٤٤-٤٤٦.

[٣]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص ص،١١٨-١٢٢.

[٤] تألفت هذه الوزارة بعد سقوط وزارة السويدي في ١٩٤٦/٥/٣٠، وصدرت إرادة ملكية بتأليفها في الأول من حزيران ١٩٤٦برئاسة ارشد العمري المعروف بالعنف وسيطرته الشخصية على جماعته،وتعرضه للحريات السياسية تعرضاً غريباً..،ومن عبدالله القصاب وزيراً للداخلية ،ومحمد حسن كبه وزيراً للعدلية ، وسعيد حقي وزيراً للدفاع، وفاضل الجمالي وزيراً للخارجية ،ويوسف غنيمة،وزيراً للمالية ووكيلاً للتموين، وعبد الهادي الجلبي وزيراً للمواصلات والأشغال،وعلي الشيخ محمود وزيراً للاقتصاد،ونوري القاضي وزيراً للمعارف،وعبد الهادي الباجه جي وزيراً للشؤون الاجتماعية.وللمزيد عن الوزارة وبرنامجها وأعمالها.ينظر:عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص ص،٩٨-١٤٠.

[٥]المصدر نفسه،ص ص،١٢٢-١٤٠.

سادساً: موقف وزارة الداخلية من أحداث إضراب كاوور باغي[١] :-

يعود السبب الرئيس للإضراب إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العمال نتيجة لقلة أجورهم .وحدث الإضراب يوم ١٢تموز ١٩٤٦وقبل قيامه بوقت قريب قامت وزارة الداخلية بفتح مركز شرطة في شركة النفط في كركوك وذلك لتلافي ما قد يحصل من العمال بعد التهديدات بالإضراب،وكانت الشرطة منذ تجمع العمال في حديقة كاورباغي،تراقب المتظاهرين وأطلقت النار عليهم في ١٢تموز مما أدى إلى سقوط ستة قتلى وأربعة عشر جريحاً[٢].

في اثر ذلك أرسلت وزارة الداخلية لجنة للتحقيق في الحادث والتي ضمت المفتش الإداري في وزارة الداخلية سعيد قزاز ومفتش الشرطة محمد صالح حمام ومدير مكتب العمال بوزارة الشؤون الاجتماعية .وقد وضعت اللجنة تقريراً مسهباً عن تطور الحوادث في كركوك حتى نهاية الإضراب[٣]،وجهت فيه لوماً شديداً إلى مدير الشرطة لعدم قيادته القوة بنفسه وقدمت عدة مقترحات بشأن تعويض المتضررين من الحادث ومعاقبة المحرضين عليه ونقل المعاونين والمفوضين الذين اشتركوا في الحادثة[٤].

اقتنعت وزارة الداخلية بتقصير المسؤولين الإداريين في الحادث فطلبت من مديرية الشرطة العامة سحب يد مدير شرطة كركوك عبد الرزاق فتاح والمعاونين سعيد عبدالغني وهاشم محمد أمين.إلا أنّ متصرفية كركوك برئاسة وفيق حبيب أوضحت لوزارة الداخلية أن سحب يدّ مدير الشرطة ومعاونيه أمر يشجع العمال ويبعث فيهم روح النشاط لإعادة ما ارتكبوه. ويبدو أنَّ السلطات العليا لم تكن راغبةً في معاقبة المسؤولين عن الحادث

[١] كاوور بلغة أهالي كركوك الدارجة،تعني المسيحي،والباغ يعني بستان أي(بستان المسيحي)،ينظر: طارق عبد الحميد الكنين،المصدر السابق،ص٣٧.

[٢] جريدة صوت الأحرار،العدد(٦٨) في١٩٤٦/٧/١٥.

[٣]جريدة لواء الاستقلال،العدد(٤٧) في١٩٤٦/١٠/٤.

[٤]إسماعيل احمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢،مطبعة الإرشاد،(بغداد،١٩٧٩) ، ص١٤٢.

وأهملت القضية فقدم وزير الداخلية عبد الله القصاب استقالته من الوزارة في ١٧ آب١٩٤٦[١]،بعد أن هزهُ هول الفاجعة،ولاسيّما أنَّ تقارير المفتش العدلي الذي أرسلته وزارة العدلية للتحقيق بالموضوع أكدت بان اجتماع العمال((لم يكن يخشى منه على الأمن، والعمال كانوا عُزلاً من السلاح وأن القتلى والجرحى أصيبوا بطلقات نارية نافذة من ظهورهم، وان الشرطة جاوزت الحد المعقول في أمر تفريق المجتمعين وان الإدارة أوقفت أشخاصاً ليس لديهم يد في التحريض على الإضراب))[٢].وهذا انصاف للعمال وإشارةً واضحةً إلى تقصير الإدارة والشرطة التابعتين لوزارة الداخلية.

ويبدو أنَّ تطور الأحداث الداخلية بعد كاووربـاغي جعلت وزارة الداخلية تسعى لتطوير قدراتها الأمنية والفنية لتدارك الوضع الجديد ولاسيّما بعد ظهور بوادر أزمات وإضرابات أخرى في مختلف مناطق العراق،مما جعل الوزارة تقرر تجهيز مديرية الشرطة العامة بأجهزة لاسلكية لتقوم الأخيرة بتوزيعها إلى مراكز الشرطة الرئيسة في بغداد وجميع الألوية الأخرى،فضلاً عن المخافر الحدودية وذلك ليتسنَ للجهات المختصة الوقوف على الأعمال والحركات الطارئة كافة ولإصدار الأوامر والتعليمات من مديرية الشرطة العامة[٣].

وسعت وزارة الداخلية إلى تفعيل دور قوة الشرطة السيارة وتطوير قدراتها القتالية، فقررت في حزيران١٩٤٧تزويد جميع قوات الشرطة السيارة بأحدث الأسلحة الحربية المستعملة في الخارج وتدريبها على احدث الطرائق الحربية والفنية لتتمكن من القيام بالأعمال والمهام التي تناط بها،وخصصت المبالغ المالية اللازمة لجعل القوة السيارة أثنى عشر فوجاً خلال السنة١٩٤٧بضمنها بعض الأفواج الآلية[٤].

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم٣٠/٣٠،تسلسل٣١١/٤٤٩٢،قضية كاوور باغي، ١٩٤٦-١٩٤٩،و٢-٤،ص ص،٣-١٢؛جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٤٤٢-٤٤٣.

[٢] طارق عبد الحميد الكنين،المصدر السابق،ص٣٨.

[٣] جريدة صوت الاحرار،العدد(٢٥٦)في١٩٤٧/٥/٥.

[٤] المصدر نفسه،العدد(٢٩٠)،في١٩٤٧/٦/٢٣.

سابعاً: دور وزارة الداخلية في الانتخابات النيابية لسنة ١٩٤٧ :-

إذاكان دستورسنة ١٩٢٥ العراقي،قد نصَّ على أنَّ مجلس النواب يتألف بالانتخاب، وفقاً لقانون انتخاب خاص[١]،وإذا كانت السلطة التنفيذية-في مقدمتها وزارة الداخلية- قد قامت بإجراء الانتخابات لتكوين المجالس النيابية كافة التي عرفها النظام البرلماني في العراق،فان هذا لم يكن إلا عملاً شكلياً وظاهرياً،لإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية تكوين مجلس النواب[٢].

كانت تدخلات وزارة الداخلية ومؤسساتها الإدارية واضحاً في انتخاب أعضاء مجلس النواب طيلة العهد الملكي منذ بدأت الحياة النيابية في سنة١٩٢٥[٣]،ولأن عمليات التزوير كانت تتم في طول العراق وعرضه ومن قبل أجهزة لا حصر لها، وكانت تتم أحياناً على مشهد من الناس،من دون محاولة للتخفي فيها[٤].وما يؤكد تدخل الحكومة في الانتخابات وتعيينها للنواب وعدم إمكانية أي شخص من الوصول إلى البرلمان لولا جهود

---

[١] صدرت خلال العهد الملكي،أربعة قوانين لتنظيم عملية انتخاب النواب وهي: قانون انتخاب النواب الصادر سنة ١٩٢٤والذي استمر نافذاً إلى سنة ١٩٤٦حيث حل محله قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، ثم أعقبه مرسوم انتخاب النواب رقم(٦) لسنة ١٩٥٢ الذي حول عام ١٩٥٦ إلى قانون انتخاب النواب رقم (٥٣)لسنة ١٩٥٦وظل نافذاً لحين سقوط النظام الملكي سنة ١٩٥٨.وللمزيد عن النظام البرلماني في العراق ينظر:فائز عزيز اسعد،انحراف النظام البرلماني في العراق،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٥)،ص١٧٩ ومابعدها؛حسين جميل،الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦،موقف جماعة الأهالي منها،مكتبة المثنى، (بغداد،١٩٨٣)،ص٥٥ وما بعدها.

[٢] فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص ص،١٧٩-١٨٠.

[٣] يقول توفيق السويدي في مذكراته عن انتخابات المجلس النيابي لسنة ١٩٢٥:((الانتخابات انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية ومن ورائه المستشار البريطاني ورئيس الوزراء..)). توفيق السويدي،المصدر السابق،ص ص،١٠٤-١٠٥.

[٤] حسين جميل،المصدر السابق، ص ص،٦٢-٦٣.

الإدارة والحكومة وهذا ما أشار إليه نوري السعيد في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٥ كانون الثاني١٩٤٤ حيث قال:((.. ولكن بالنظر إلى قانون الانتخابات الموجود بأيدينا هل بالإمكان – أناشدكم الله– أن يخرج أحد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه..))[١]،وكان نوري السعيد بهذا يقول للنواب الذين يعارضون سياسته((بأنكم مدينون لي بنيابتكم ذلك أني أنا الذي وضعت أسماءكم في قائمة الحكومة وأخرجكم المتصرفون نواباً واني أتحدى كل واحد منكم وسواكم أن يفوز بالنيابة ما لم تضع الحكومة اسمه في قائمتها))[٢].

وكانت الوزارة تقوم بأعمال التزوير للانتخابات،وهذا يعود إلى أسلوب الانتخاب ولاسيما بجعله درجتين واتباع نظام القوائم بانتخاب عدد كبير من النواب عن كل دائرة انتخابية[٣].وكان على المرشحين للانتخابات كسب التأييد لانتخاباتهم ليس عن طريق الجمهور فقط وإنما بالتقرب إلى وزير الداخلية[٤].واستمرت تدخلات وزارة الداخلية والحكومة في الانتخابات حتى بعد صدور قانون الانتخابات رقم(١١) لسنة ١٩٤٦[٥].

---

[١]م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤،جلسة يوم١٩٤٤/١/٥،ص٢١.

[٢] حسين جميل،المصدر السابق، ص٧٠.

[٣]حدد قانون الانتخابات لسنة ١٩٢٤والذي ظل ساري المفعول حتى سنة ١٩٤٦،الناخبين بأنهم هم الذكور فقط ممن أتم العشرين سنة من عمره،بينما المُنتَخَب الثاني أن يكون قد أتم الخامسة والعشرين،ويكون لكل(٢٥٠) ناخباً منتخباً ثانياً واحداً،والمنتخبون الثانوون هم الذين ينتخبون النواب،كما حدد القانون المذكور الدائرة الانتخابية بأنها هي اللواء،ويكون لكل عشرين ألف من عدد الذكور في اللواء نائب واحد.ينظر:المصدر نفسه،ص ص،٥٥-٥٦.

[٤]عبد المجيد كامل التكريتي،مجلس الامة العراقي(البرلمان)الأعيان والنواب١٩٤٥-١٩٥٣،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،٢٠٠٢)،ص٧٠.

[٥]م.م.ن،الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٧)،جلسة يوم١٩٤٦/٥/١١،ص٣٥١.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون السنة ١٩٤٦قد غير بعض أحكام قانون السنة١٩٢٤ ومنها أنه أصبح لكل مئة ناخب مُنتَخَب ثاني واحد بدلاً من المئتين والخمسين في القانون السابق،وأصبح القضاء هو الدائرة الانتخابية بدلاً من اللواء في القانون السابق لكنه أبقى الانتخاب غير المباشر[١].

ونصت المادة السادسة من القانون المذكور بان تعيين المناطق الانتخابية حسب نفوسها وتعيين عدد النواب الذين يجب انتخابهم في كل منها يقع على عاتق وزير الداخلية،الذي يتوجب عليه جلب جداول مصدقة من مديرية النفوس العامة تحتوي على عدد الذكور المسجلين في كل قضاء وناحية ومحلة[٢]،وكان على وزير الداخلية أيضاً تقديم هذه الجداول إلى رئيس مجلس النواب مقرونةً مع آرائه حول كيفية تقسيم المناطق الانتخابية في العراق وعدد نفوسها بحيث يكون مجموع النواب قدر الإمكان بنسبة نائب واحد لكل عشرين ألفاً من الذكور العراقيين المسجلين في العراق لا في الخارج[٣].

كما ان القانون المذكور فضلاً عن من يقوم بالواجبات الانتخابية القضائية والإدارية أوجد لجنةً تفتيشيةً في كل منطقة انتخابية واجبها الإشراف العام على سير الانتخابات في تلك المنطقة الانتخابية،ويتراوح عدد أعضاء هذه اللجنة بين ٧-١٥ عضواً وبحسب عدد السكان في كل منطقة انتخابية،والمهم في هذا الأمر هو كيفية تشكيل هذه اللجنة،حيث يتم ذلك بإشراف الموظف الإداري المختص التابع لوزارة الداخلية[٤]. وهذا يفسر لنا إمكانية وسلطات وزارة الداخلية للتدخل في سير العملية الانتخابية.

---

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٤٦،قانون الانتخابات رقم(١١) لسنة ١٩٤٦،ص ص،٢٢-٤٣.

[٢]صادق مهدي السعيد ،محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم(١١)لسنة ١٩٤٦،مطبعة المعارف،(بغداد، ١٩٤٦)،ص ص،٢٣-٢٤.

[٣]المصدر نفسه،ص٢٤؛الوقائع العدد(٢٣٧٧) في١٩٤٦/٦/٨؛جريدة الأهالي،العدد(١٢) في١٩٥٢/٦/١٣.

[٤]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،قانون رقم(١١)لسنة١٩٤٦،ص ص،٢٧-٢٨؛الوقائع،العدد(٢٣٧٧) في١٩٤٦/٦/٨.

على الرغم من التعديلات التي أحدثها القانون رقم(١١)لسنة١٩٤٦،الإ إن الانتخابات في الريف استمرت على ما كانت عليه سابقاً وبذلك أمكن تأمين فوز عدد غير قليل من المثقفين محسوبين على مناطق ريفية،ولو تركت الحكومة الانتخابات حرة في الريف لفاز رؤساء العشائر بالمقاعد النيابية،وهناك عامل آخر مهم يبرر إشراف الحكومة على الانتخابات وتوجيهها((لان ترك الحرية في المناطق الريفية يؤدي حتماً إلى النزاع المسلح إذ إن حرية الانتخاب وفوز الفائز يشير إلى قوته وضعف خصمه الأمر الذي لا يتقبله الخاسرون بروح رياضية،فإشراف الحكومة يمنع إراقة الدماء ويساعد الخاسر على تلقي الصدمة من دون استفزاز ومن ثمَّ يؤمن استتباب الأمن))[١].

وكانت الحكومة تضغط بوساطة موظفيها المحليين من اجل فوز مرشحيها مستغلين في ذلك جهل الغالبية العظمى من السكان القراءة والكتابة، وكان الموظفون هم الذين يملؤون الأوراق الانتخابية.وفي ذلك يقول احمد مختار بابان[٢] الذي هو أحد رجال ذلك العهد البارزين((إنَّ كل رئيس وزراء يجري انتخابات يتفاهم مع البلاط ويتفق على الأسماء،ان هذه هي طريقة الانتخابات التي كانت سائدة منذ البداية))[٣].ويضيف توفيق السويدي إلى ذلك قوله ((استمرت عملية الانتخابات واستمر الضجيج والتشاحن حولها حتى انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية..،وكانت قائمة الترشيح تبقى مكتومة حتى يوم الانتخابات إذ تبلغ بالتليفون إلى المتصرفين ويطلب

---

[١] خليل كنه،المصدر السابق،ص٨٠.

[٢]وهو احمد مختار بن حسن بك بن فتاح بك،وهو ينتمي إلى إحدى اشهر الأسر الكردية في العراق وهي الأسرة البابانية،ولد في بغداد سنة ١٩٠٠وشغل مناصب متنوعة في العهد الملكي أخرها رئيس آخر وزارة في ذلك العهد.وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي في العراق الملكي، ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط، ملفةرقم(٣١١/٢٩٠٩)،شؤون خاصة بأحمد مختار بابان،تاريخها ١٩٥١؛مأمون شاكر إسماعيل، احمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية ابن رشد،جامعة بغداد،١٩٩٩، ص٧ وما بعدها؛مير بصري،المصدر السابق،ص ص،٢٣٦-٢٣٧.

[٣]وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٤،(بغداد،١٩٥٩)، ص٣٩٠.

منهم أن يبذلوا جهدهم لإنجاحها..وقد وقع أكثر من مرة أن طُلب من المرشح أن يعطي تعهداً خطياً يحفظ لدى رئيس الوزراء بأنه إذا انتخب نائباً كمرشح من الحكومة أن يؤازر الحكومة))[١].

وفضلاً عن هذه التجاوزات كان الشيوخ والملاكون يحضرون قوائم المنتخبين الأولين- الانتخابات غير المباشرة-ويعطون أرقاماً غير صحيحة عن عدد أفراد عشائرهم. وبالطبع فأن أبناء تلك العشائر ومعظمهم من الفلاحين لم يكن بمقدورهم التصويت لغير شيوخهم.وكانت الهيئة المشرفة على الانتخابات تسلم أحياناً عدة أوراق لشخص واحد أو تعطي أوراق الانتخاب لأشخاص لم يبلغوا السن القانونية للانتخابات.كما كانت الأوراق في صناديق الاقتراع تتجاوز العدد الحقيقي للمقترعين.ذلك أنّ الشيوخ سعياً منهم لتعظيم أنفسهم وتقوية مكانتهم كانوا يقدمون إحصائيات مبالغ فيها عن عدد أفراد العشائر التابعة لهم[٢].وفي واقع الأمر صارت النيابة واسطة للانتفاع الشخصي،إذ إنها كانت تعني وارداً مضموناً،واكثر من ذلك، جاذبيةً وجاهاً عريضاً،وفرصةً سانحةً لنيل احترام الشعب فضلاً عن الحظوة عند الحكومة[٣].

أجرت وزارة نوري السعيد التاسعة المؤلفة في ٢١ تشرين الأول١٩٤٦ الانتخابات التي انتهت منها في آذار ١٩٤٧،وزعم نوري السعيد قبل البدء في الانتخابات والذي كان يشغل منصب وزير الداخلية وكالةً بأنه تسلّم مهام وزارة الداخلية ليشرف بنفسه على سير الانتخابات بكل نزاهة وحياد وأنه وضع خطةً لسير الانتخابات تقوم على أسس أهمها منع التزوير ومنع كل حركة تهديد أو اعتداء فيها ،وأن الحكومة لن تستعمل نفوذها الإداري لتفضيل أحد على آخر[٤].

لم تخلو حقبة الانتخابات من حملات واسعة لوزارة الداخلية لاعتقال بعض العناصر المعارضة لسياسةنوري السعيد وإغلاق الصحف المعارضة الأمر الذي أدى إلى المصادمات بين رجال الشرطة والمواطنين أدت إلى جرح العديد من المواطنين واعتقال آخرين[٥].

---

[١] توفيق السويدي،المصدر السابق،ص٣٠٤؛ ستيفن همسلي لونكريكك ،المصدر السابق،جـ٢،ص٣٧١.

[٢] نوري عبد الحميد العاني،التجربة الديمقراطية في العراق في عهد الانتداب١٩٢١-١٩٣٢،مجلة الحكمة،العدد (٣٨)، كانون الأول/٢٠٠٤،ص ص،١٢-١٣.

[٣] المصدر نفسه،ص١٣.

[٤] جريدة الزمان،العدد(٢٧٧٢) في١٩٤٦/١١/٢٣.

[٥] جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٤٥٥-٤٥٦.

وجهت الأحزاب السياسية[١] انتقادات لاذعة إلى الانتخابات المذكورة واتهمت السلطات الإدارية -مؤسسات وزارة الداخلية- بالتدخل في الانتخابات ووقوفها بجانب مرشحين ضد آخرين،مستخدمةً وسائل التزوير ضد مرشحي بعض الأحزاب للحيلولة من دون نجاح أي منهم،كما لجأت الجهات الإدارية إلى إقناع بعض المرشحين بالانسحاب لصالح مرشحين آخرين تريد السلطات فوزهم،وفي سامراء اعتقل رؤساء المدينة لأنهم يؤيدون قائمة فائق السامرائي،وتعرضوا إلى التهديد من متصرف بغداد مظهر أحمد[٢].

دافعت وزارة الداخلية عن الاتهامات التي أسندت إلى دوائرها وموظفيها بالتدخل بالانتخابات((وان النواب المنتخبين يتمتعون بثقة الناخبين،ولا دخل لكل ما زعم في انتخابهم..))[٣]لكن ذلك لم يقنع المواطنين ولاسيّما الأحزاب السياسية المعارضة التي استمرت باتهام الأجهزة الإدارية بالتدخل الفاضح في العملية الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة[٤].

وكان نوري السعيد قد أعدَّ خطةً محكمةً لاختيار مؤيديه،وقد تمثلت في احتفاظه بمنصب وزير الداخلية فضلاً عن رئاسته لمجلس الوزراء،كيما يستطيع أن يوجه الانتخابات.وهو الذي صرح قبيل البدء فيها بقوله((إنـــي رسمت خطة لإجراء الانتخابات

---

[١]أصدرت الأحزاب السياسية الخمسة وهي:الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الأحرار وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب بياناً شديد اللهجة حملت فيه الحكومة سوء العملية الانتخابية التي اعتبرتها غير شرعية ولا تمثل الشعب. وللمزيد ينظر:عادل غفوري خليل،أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤،مطبعة الانتصار، (بغداد،١٩٨٤)،ص ص،٢٢٠-٢٢٥؛جريدة صوت الأهالي،العدد(١٣٧٥) في١٩٤٧/٤/٧.

[٢]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٢٢٢-٢٢٣.

[٣]الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية التوجيه والإذاعة العامة،الانتخابات النيابية في العراق،مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦)،ص٢.

[٤] مما يثير الاستغراب،ان موقف السفارة البريطانية بشأن نتائج وإجراء الانتخابات كان الترحيب بحرارة عما أسفرت عنه الانتخابات وذكرت بأنها جرت بحرية واعتبرت نتائج الانتخابات بمثابة انتصار كبير لأصدقائها الأوفياء وممثليهم. محمد حمدي الجعفري،انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢، مطبعة أسفار، ط٢،(بغداد،٢٠٠١)،ص ص،٥٣-٥٤.

واني كوزير للداخلية سأكون مسؤولاً عن إجراء الانتخابات))[١]،كما تمثلت في امتناعه عن فتح فروع الأحزاب،لكي يشل نشاطها السياسي والانتخابي في جميع أنحاء العراق. وما أن انتهت الانتخابات الثانوية في ١٠اذار١٩٤٧حتى توضح ما خطط له السعيد من تزوير وتدخل،واستطاع ان ينجح خطته في أبعاد نواب الشعب المعارضين من ممثلي الأحزاب[٢].

ثامناً: أزمة الخبز سنة ١٩٤٧ وموقف وزارة الداخلية منها :-

كانت سنة ١٩٤٦-١٩٤٧ أسوء سنة عرفها العراق في تاريخه الزراعي الحديث. فقد قلَّ المطرُ،وكَثُر الجرادُ ومُنيت المزروعات بأضرار منوعة،وتضاعفت الرغبة في تصدير الحنطة والشعير إمعاناً في الإثراء السريع من دون أن يُلتفت إلى حاجة البلاد واستهلاكها المحلي، فلم يدخل شهر أيلول سنة ١٩٤٧ إلا والبلاد تشكو أزمةً حادةً في الخبز[٣]،وعاد ذلك المنظر المؤلم الذي ألفه الناس أيام الحرب العالمية الثانية،يوم كان الرجال والنساء والأطفال يتجمهرون على المخابز والأفران،ويتدافعون بالمناكب والسكاكين ليحصلوا على القليل من الخبز[٤].

ولما اشتدت الأزمة قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة من مدير الداخلية العام،ومتصرف لواء بغداد وأمين العاصمة لبيان أفضل الطرائق لتوافر الخبز ومعرفة أسباب قلته.فكان من جملة مقترحات هذه اللجنة هو تكليف مدير السجون العام ليقوم بعمل إعداد المسجونين للقيام بمهمة إعداد الخبز،وان يسارع المزارعون لتسديد حصة الحكومة من حاصلات الحنطة والشعير،في وقت((لم يكن في البلاد حنطة ولا شعير،إلا الشعير الذي ادخره المتنفذون لتأمين أموال السحت لهم))[٥].وقد تكلل عمل المسجونين بالنجاح وقامت مديرية السجون بعمل اكثر من (٢٥,٠٠٠) صمونة في كل يوم لسد حاجة المسجونين في بغداد

---

[١]جريدة الزمان،العدد(٢٧٧٨) في١٩٤٦/١١/٢٩.

[٢]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص٢٢٣.

[٣] جريدة الرأي العام،العدد(٩٥) في١٩٤٧/٦/٣.

[٤]المصدر نفسه،العدد(١٨٦) في١٩٤٧/١٠/٣؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص٢٢٧.

[٥]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص ص،٢٢٧-٢٢٨.

والألوية الأخرى[١].لكن ذلك لم يبعد أصابع الاتهام إلى الإدارة وتقصيرها في هذا الموضوع ولاسيّما إنها تحوم حولها شكوك الفساد[٢].

كما أشار التقرير الذي أعده اثنا عشر نائباً إلى مجلس النواب إلى أن البلاد تواجه أزمة خبز مستحكمة الحلقات لم تجابه مثلها في تاريخها الحديث وارتفعت أسعار الحنطة والشعير بشكل عالٍ جداً يتعذر معه على عامة الناس الحصول على الحبوب أو الخبز لغلائه الفاحش[٣].

وهذا ما زاد من تذمر الناس من الحكومة ،ومما عجل بالانفجار الشعبي بوجه الحكومة ،التي لم تعطِ للموضوع الأهمية اللازمة بل العكس من ذلك أنَّ رئيس الحكومة صالح جبر عَدَّ الأزمة شيء ثانوي وأنها أزمة عابرة وذلك واضح في تصريحاته عندما زعم أنَّ الوضع مطمئن وأنَّ الحنطة موفورة ولا داعي للخوف من أزمة الخبز[٤]،وما زاد في تذمر الرأي العام منه حينما رفض مناقشة أزمة الخبز في جلسات مجلس النواب ووصفها بأنها أزمة تافهة[٥].

مما جعل رئيس الحكومة مكروهاً من الشعب نتيجة تدهور الحالة المعاشية بعد ارتفاع أزمة البطالة وانتشار العوز والفقر بين معظم فئات الشعب[٦]،وذلك عجل من سقوط الحكومة فيما بعد[٧].

---

[١]كريم حيدر خضير ،تاريخ الشرطة،ص ١٢٤.

[٢] ستيفن همسلي لونكريك ،المصدر السابق،جـ٢،ص ص،٥٥٩-٥٦٠ ؛جرالد دي غوري،المصدر السابق، ص ص،٢٤٢-٢٤٧.

[٣] للمزيد عن الأزمة وأسبابها،ينظر: م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة،١٩٤٨،الصفحات ٥، ١٢، ١٥، ٤٨، ٦١، ٣٢٥؛ جريدة الزمان،العدد(٣١٢٨) في١٩٤٨/١/٢٩.

[٤] Majid Khadduri, Independent Iraq,1932-1958 Astudy in Iraqi Politics, 2nd ed , (London,1960),pp,122-125.

[٥] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص١١٤.

[٦]جريدة الهدى،العدد(٤٠) في١٩٤٧/٨/١٩؛جرالد دي غوري،المصدر السابق،ص٢٤٢.

[٧]استقالت الوزارة في١٩٤٨/١/٢٧ اثر أحداث وثبة كانون الثاني.

المبحث الثالث

موقف الوزارة من الأحداث و التطورات السياسية الداخلية والخارجية ١٩٤٨ -١٩٥٣

أولاً: موقف وإجراءات الوزارة من أحداث وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ :-

عندما عقدت معاهدة بورتسموث بين الحكومتين العراقية والبريطانية ونشرت موادها يوم ١٦كانون الثاني١٩٤٨،خرجت تظاهرات صاخبة منددة بوزارة صالح جبر ونوري السعيد[١]،وتجددت هذه التظاهرات يوم ١٩ كانون الثاني وتصدت لها الشرطة مما أدى إلى مقتل أحد المتظاهرين تبعه مصرع ثلاثة آخرين وعدد من الجرحى في اليوم نفسه. ومما يذكر بهذه المناسبة ان الشرطة كان موقفها سلبياً وقمعياً تجاه الشعب على الرغم من إنها أداة تنفيذ بيد السلطة،حيث داهمت ردهات المستشفى الملكي وأطلقت الرصاص على المستشفى التعليمي فسقط عدد من القتلى والجرحى من طلاب الكليات المتجمهرين في الكلية الطبية لتشييع زملائهم[٢].

استمرت التظاهرات الاحتجاجية الساخطة بعد يوم ١٩كانون الثاني١٩٤٨،وفي ٢٦ كانون الثاني،أحرقت الجماهير الغاضبة سيارات الشرطة مع دراجتين بخاريتين،كما هاجموا مركز الاستعلامات الأمريكية ومطبعة التايمس في شارع الرشيد، وشددت الشرطة من إجراءاتها وحاولت جاهدةً السيطرة على الوضع لكن من دون جدوى[٣]،بل ازداد الأمر سوءً صبيحة يوم الثلاثاء ٢٧كانون الثاني١٩٤٨ بعد محاولة المتظاهرين عبور جسر الملك غازي(جسر الشهداء) من جانبي الرصافة والكرخ ، فصدرت التعليمات من وزير الداخلية

---

[١] تألفت هذه الوزارة في١٩٤٧/٣/٢٩ واستمرت إلى سقوطها في ١٩٤٨/١/٢٧ وشغل صالح جبر فيها منصب وزير الداخلية وكالة إلى ١٩٤٨/١/٥ ثم اسند إلى توفيق النائب الذي استمر بإشغاله حتى سقوط الوزارة. عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص٢٣٦.

[٢]كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٢٧.

[٣] جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٥٣٥-٥٣٦.

توفيق النائب[١] إلى مدير الشرطة العام بتهيئة قوة كافية من الشرطة وتجهيزها بالأسلحة الرشاشة وتوزيعها فوق البنايات والمنارات والجوامع[٢]،وعندما حاول المتظاهرون عبور الجسر من كلا الجانبين أطلقت الشرطة النار عليهم فسقط العديد من القتلى والجرحى[٣].

ولم يقتصر موقف وزارة الداخلية ومؤسسة الشرطة التابعة لها في بغداد فحسب،وإنما كانت الإجراءات قاسية ومتشددة في جميع مناطق العراق التي شهدت تظاهرات ضد المعاهدة ووزارة صالح جبر،فقد خرجت تظاهرات كبيرة في كل من النجف الاشرف وكربلاء والسليمانية وفي الموصل وكركوك وغيرها من المدن العراقية،وعلى أثر تدهور الأوضاع الأمنية واحتقان الشارع العراقي ومعارضة الأحزاب و الصحافة لإجراءات الحكومة، كذلك استقالة رئيس مجلس النواب عبدالعزيز القصاب[٤] وحراجة موقف الوصي الذي من

[١] من كبار موظفي وزارة الداخلية،ولد سنة ١٨٩٧ ودخل في سلك الوظيفة سنة ١٩٢٦،شغل العديد من الوظائف الإدارية منها:متصرفاً للواء الديوانية سنة ١٩٤٣ وبقي في منصبه حتى سنة ١٩٤٧،شغل منصب وزارة الداخلية في وزارة صالح جبر(١٩٤٧/٣/٣٠-١٩٤٨/١/٢٧)وذلك في ١٩٤٨/١/٥وحتى سقوط الوزارة،وعين وزيراً للداخلية للمرة الثانية في ١٩٤٩/٣/١٧وحتى أيلول من السنة نفسها بعد تعديل الوزارة حيث شغل منصب وزير الداخلية بالوكالة عمر نظمي في عهد وزارة نوري السعيد المشكلة في١٩٤٩/١/٦. ينظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،الحكومة العراقية،جداول كبار موظفي الدولة للسنوات١٩٤٣-١٩٤٩؛نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق،ص١٨٩،ص ص،١٩٢-١٩٣.

[٢] جريدة الساعة،الأعداد(٩٦١-٩٦٢)في٢٧-١٩٤٨/١/٢٨؛جريدة الزمان،الأعداد(٣١٢٦-٣١٢٧) في٢٧-١٩٤٨/١/٢٨.

[٣] المؤلف مجهول،سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها،مطبعة الأهالي، (بغداد،١٩٦٠)،ص ص،٨١-٨٣.

[٤] ولد عبد العزيز القصاب في بغداد سنة ١٨٨٨م،وشغل عدة وظائف إدارية منها قائممقام سامراء سنة ١٩٠٧ ثم قائممقام السماوة سنة ١٩٠٨ وقائممقام الصويرة سنة ١٩١٠ ومتصرفاً للواء كربلاء سنة ١٩٢٢ ومتصرفاً للواء المنتفك سنة ١٩٢٣..،ثم مناصب وزارية أبرزها وزير الري والزراعة ورئيساً للتفتيش الإداري ووزيراً للداخلية ورئيساً للمجلس النيابي عندما عقدت معاهدة بورتسموث.. وللمزيد عن سيرته =

الممكن قراءته من تصريح كامل الجادرجي[١] رئيس الحزب الوطني الديمقراطي:((.. ففي كل مكان من العراق تمرد وتجمع ومقاومة،والكل مجمع على وجوب الحيلولة من دون تنفيذ معاهدة جبر-بيفن)) [٢].

أصبحت استقالة صالح جبر مقبولةً للجميع،وتمَّ تأليف وزارة جديدة برئاسة السيد محمد الصدر[٣] الذي تردد في بادئ الأمر في قبول رئاسة الوزارة،ويقول عبد العزيز القصاب في مذكراته انه في اليوم الثاني من استقالة صالح جبر((زارني أحد رؤساء العشائر وكان قادماً

= ونشاطه الإداري والسياسي والنيابي ينظر:عبد العزيز القصاب،المصدر السابق،ص١٠ومابعدها.

[١]ولد كامل الجادرجي في بغداد في١٨٩٧/٤/٤ من أسرة عراقية،دخل حزب الإخاء الوطني الذي يرأسه ياسين الهاشمي سنة ١٩٣٠وفي سنة ١٩٣٣ ترك كامل الجادرجي حزب الإخاء الوطني وانظم إلى جماعة الأهالي، وأسس مع عدد من الساسة العراقيين الحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٤٦، وللمزيد عن نشأته ودوره في تاريخ الحركة الوطنية العراقية،ينظر:محمد عويد الدليمي ،كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ – ١٩٦٨ ، مطبعة الأديب البغدادية، (بغداد ١٩٩٧) ،ص ٨ وما بعدها ؛ كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، منشورات الجمل،ط٢،(ألمانيا،٢٠٠٢)؛فاضل حسين ،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨،مطبعة الشعب،(بغداد،١٩٦٣)،ص٢٩ وما بعدها.

[٢] المؤلف مجهول ، سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن ،المصدر السابق،ص٨١.

[٣]من رجال الدين والسياسة في العراق،ولد في الكاظمية في ١٨٨٣/١٠/٣٠ ونشا في كنف والده السيد حسن الصدر(١٨٥٦-١٩٣٥) الذي كان مرجعاً من مراجع الدين في عصره،كان من زعماء الحركة الوطنية والقائمين بالاجتماعات والتظاهرات من اجل الاستقلال واشترك في تأسيس حزب حرس الاستقلال السري وتولى رئاسته، وكان من المشاركين في أحداث ثورة العشرين في دلتاوه(الخالص) ثم الفرات الأوسط.وعين عضواً في مجلس الأعيان من سنة ١٩٢٥ إلى يوم وفاته كما انتخب رئيساً لمجلس الأعيان للمدة١٩٢٩-شباط١٩٣٧ ثم من ١٩٣٧/١٢/٢٣ إلى كانون الأول١٩٤٣ وكان رئيساً للوزراء في سنة ١٩٤٨ ثم رئيسًا لمجلس الاعيان من ٧شباط١٩٥٣ إلى آخر تشرين الثاني ١٩٥٥،وتولى رئاسة هيئة النيابة مراراً متعددة في غياب الملك والوصي على العرش عن العراق وأدركته الوفاة في بغداد في١٩٥٦/٤/٣وامتدحه النواب وكذلك الشعراء والصحافة العراقية باعتباره من العناصر الرزينة المعتدلة في التفكير والعمل.وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق المعاصر.ينظر: مير بصري،المصدر السابق،ص ص،١١٠-١١٣.

من الكاظمية وأخبرني..بأن الناس هناك ضد استقالة صالح جبر ويدعون بأنه اجبر على الاستقالة لأنه شيعي..))[١].ويبدو أنَّ قبول الصدر للوزارة جاء لتلافي المضاعفات التي قد تنجم عن استقالة صالح جبر،على اعتبار ان الصدر من العوائل الشيعية ذات السمعة الطيبة في بغداد وبقية المدن العراقية ومن الممكن قبوله من جميع الأطراف لذلك نلاحظ رؤساء الأحزاب يوافقون على وزارة يؤلفها السيد محمد الصدر[٢].

وبذلك أصبحت شخصية الصدر((هي الشخصية التي أُلقي على عاتقها مهمة تهدئة الشارع وامتصاص ردود فعل وثبة كانون الثاني١٩٤٨،حتى إذا تمَّ ذلك،وترك الوزارة بعد أربعة شهور ونصف لشهر)) [٣].

على كل حال انتهت الوثبة،وشكلت لجنة تحقيقية لمعرفة المسؤولين عن الحوادث المؤلمة،اشترك فيها من وزارة الداخلية كل من عمر حفظي مفتش الإدارة في وزارة الداخلية وعبد الحليم السنوي مدير الحقوق بوزارة الداخلية،واتهمت اللجنة مدير شرطة بغداد (مزاحم ماهر) لقيامه بإصدار أوامر إطلاق النار على المتظاهرين بعد موافقة وزير الداخلية توفيق النائب،وأُغلق التحقيق بناءً على توجيهات الوصي عبد الإله[٤].وقد أشار التقرير الذي رفعته اللجنة المذكورة إلى تقصير الحكومة واتهامها باستغلال ذلك الأمـــــــر

---

[١] عبد العزيز القصاب،المصدر السابق،٣١٨.

[٢] المصدر نفسه،ص٣٢٠.وقد تألفت الوزارة من السيد محمد الصدر رئيساً وجميل المدفعي وزيراً للداخلية، حمدي الباجه جي وزيراً للخارجية،ارشد العمري وزيراً للدفاع،عمر نظمي وزيراً للعدلية،مصطفى العمري وزيراً للاقتصاد،محمد رضا الشبيبي وزيراً للمعارف،نجيب الراوي وزيراً للشؤون الاجتماعية، صادق البصام وزيراً للمالية، محمد مهدي كبه وزيراً للتموين،جلال بابان وزيراً للمواصلات والأشغال،نصرت الفارسي وداود الحيدري ومحمد الحبيب وزراء بلا وزارة.ينظر :عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات، جـ٧ ،ص٣١٤.

[٣]حسن العلوي،الشيعة والدولة القومية في العراق١٩١٤-١٩٩٠،دار الثقافة للطباعة والنشر،ط٢،(قم،١٩٩٠)، ص ص،٢٠٠-٢٠١.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم بلا،تسلسل ٣١١/٤٤١٢،وثبة ١٩٤٨،و٣،ص٢-٥.

لأغراض سياسية وحمل الحكومة مسؤولية تدخلها في أمر التظاهرات وعدّه مخالفاً لأحكام القانون((..وعلى هذا فان تدخلها-أي الوزارة-في أمر التظاهرات على الوجه الذي وقع كان مخالفاً لأحكام القانون مما يدلل على أنَّ غرضها من هذا التدخل كان لدافع سياسي الا وهو الدفاع عن معاهدة(بورتسموث)وقمع أي حركة ترمي إلى الاحتجاج عليها أو معارضتها،هذا ما تظاهر للجنة من سير التحقيق في مسؤولية الوزارة نكتفي بتسجيله))[١].

ثانياً: دور الوزارة في الانتخابات النيابية لسنة ١٩٤٨ :-

في ٢٢شباط١٩٤٨أصدرت وزارة السيد محمد الصدر قراراً بحلّ المجلس النيابي والدعوة لإجراء انتخابات جديدة،ووصفت الانتخابات بأنها معركة وصراع بين الأحزاب السياسية الثلاثة(الأحرار والوطني الديمقراطي والاستقلال) وبين كتلة(نوري السعيد وصالح جبر)[٢].وهذه الكتلة الأخيرة اعتمدت على العشائرفي الانتخابات،وأخذت الحركات العشائرية تتصاعد في الكوت والسليمانية وبغداد الكرخ وراح ضحية هذه الأعمال أربعة رجال وامرأة من القتلى وعدد كبير من الجرحى،وقد ظهر أنَّ هذه العمليات قد جرت في أماكن قريبة من مراكز الشرطة والبعض الآخر في المستشفيات[٣]،وهذا الأمر يعد تقصيراً من مؤسسات وزارة الداخلية ذات التخصص الأمني،بل يعكس ربما تقصيراً متعمداً من بعض أفراد هذه المؤسسة ولاسيّما أنَّ حركات العشائر كانت موالية لنوري السعيد وصالح جبر ذوا النفوذ الواسع في المؤسسة الحكومية ومنها دوائر وزارة الداخلية المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام.

ثم جاء اشتراك الجيش العراقي في الحرب الفلسطينية[٤]لتعلن الحكومة الأحكام العرفية

[١]طارق عبد الحميد الكنين،المصدر السابق،ص٤٠.

[٢]جريدة الحوادث،العدد(١٦٤٤) في١٩٤٨/٣/٨.

[٣] جريدة العصور،العدد(١٩) في١٩٤٨/٥/١٤

[٤] لقد كانت القضية الفلسطينية تهم الشعب العراقي لأسباب وطنية وقومية ودينية،وحاولت بريطانيا إعاقة الحكومة العراقية من إرسال الجيش العراقي إلى فلسطين،لكن الأحداث المتسارعة في فلسطين وقيام الهجانة والقوات الصهيونية بالهجوم على المدن الفلسطينية والمذابح الوحشية التي تعرض لها العرب في فلسطين قد استفزت مشاعر العرب فأجبر القادة العرب على إرسال جيوشهم لامتصاص النقمة الشعبية الغاضبة. وللمزيد =

في ١٥ أيار ١٩٤٨في جميع أنحاء العراق بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي، وأخذت وزارة الداخلية تستغل هذا الموضوع لتنفيذ سياستها،فحدثت توقيفات كثيرة كان باعثها هو موضوع الانتخابات،واستغلال الأحكام العرفية لمصلحة مرشحي الحكومة[١]،مما جعل وزير التموين محمد مهدي كبه-ممثل حزب الاستقلال في الحكومة- يستقيل من الوزارة قبل أيام قليلة من انتهاء الانتخابات وذلك في٧حزيران١٩٤٨[٢]،وقد جاء في كتاب استقالته:((ان اتجاه الانتخابات بدأ ينحرف عن الخطة السوية التي اجمعنا على انتهاجها ..،وإذا بالشكاوى تتوارد من بعض المناطق الانتخابية..وحين أُعلنت الأحكام العرفية وتكشف الوضع عن تدخل سافر في كثير من المناطق الانتخابية خارج بعض المدن الكبرى،فقد رفضت تأمينات بعض المرشحين،وأغري آخرون بترشيح أنفسهم على وجه مفاجئ في مناطق لم يسبق لهم أي نشاط انتخابي فيها،بل إننا وجدنا بينهم من ليس لهم صلة بالمناطق التي رشحوا أنفسهم فيها،ورافق ذلك جو من الإرهاب ضاق به الاهلون،فقد أوقف بعض المعنيين بالانتخابات من مرشحين ومنتخبين في مختلف أرجاء العراق..وان إصراري على المطالبة بالكف عن التدخل بالانتخابات لم يثمر،بل مازال موظفو الإدارة يتلقون الايعازات بإفهام المنتخبين ضرورة انتخاب المرشحين الرسميين ..وان توقيف الأشخاص ما انفك جارياً لأسباب لا صلة لها بمقتضيات الدفاع عن فلسطين،وجو الإرهاب ما فتئ مخيماً على الانتخابات..ومن أجل ذلك كله أبادر إلى رفع استقالتي))[٣].

= من المعلومات عن القضية الفلسطينية ينظر:عباس عطية جبار،العراق والقضية الفلسطينية من عام ١٩٣٢-١٩٤١،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،جامعة بغداد،١٩٨٢؛صالح صائب الجبوري،محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية،دار الكتب،(بغداد،١٩٧٠)،ص ص،١٦٩-٢٢٥.

[١] بهاء الدين نوري،مذكرات بهاء الدين نوري ،دار الحكمة،ط١،(لندن،٢٠٠١)،ص٦٢.

[٢] جريدة صوت الاحرار،العدد(٥٧٧) في١٣/٥/١٩٤٨.

[٣]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص٢٥٣؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص ص٣٥٥-٣٥٦.

كما استقال داود الحيدري وزير الشؤون الاجتماعية في٢٦ايار١٩٤٨((احتجاجاً على تدخل موظفي الإدارة وتصرفاتهم الكيفية في شؤون الانتخابات))[١].

وهذه إشارة واضحة على تدخل وزارة الداخلية في سير العملية الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة،أي خروج هذه الوزارة من حيادها الذي كان يجب عليها التمسك به ومعاملة الجميع سواسية.كما استغلت الوزارة المجالس العرفية((في وجهة هي غير الوجهة التي أنشئت هذه المجالس من اجلها ،فقد استغلتها لتوجيه الانتخابات النيابية توجيهاً خاصاً لا يتفق مع حرية الانتخابات ومع المصلحة العامة،بل يخالف الأنظمة والقوانين..))[٢].

وقد استغلت وزارة الداخلية،ايضاً،نظام دعاوى العشائر الذي كان يطبق على نسبة كبيرة من أبناء الشعب العراقي والذي يمنح سلطات واسعة لرؤساء الوحدات الإدارية بحيث يمكنهم من توقيف الأشخاص بشكل جماعي ومن دون ذكر الأسباب[٣]،وقد استغل رؤساء الوحدات الإدارية هذا النظام لتهديد المرشحين والناخبين بتطبيقه عليهم اذا ما خالفوا رغبة الوزارة في انتخاب أشخاص معينين[٤].

ويقول النائب نجيب الصائغ عن انتخابات سنة ١٩٤٨ والأساليب التي اتبعتها الحكومة التي حالت دون فوزه في الانتخابات((رشحت نفسي نائباً عن أقليات الموصل.. ومركز قضاء اللواء بأجمعه يشترك في انتخابات الأقليات،وهذا يتألف من أربع مناطق.المنطقة الأولى والثانية في البلدة نفسها .وهاتان المنطقتان ليس بإمكان الإدارة ان تؤثر على أحد فيها،اما المنطقة الثالثة فتتألف من ناحيتي الحمدانية وتلكيف.والمنطقة الرابعة تتألف من ناحيتي الشورة والشرقاط. وكنا نسعى جهدنا على المنطقتين الثالثة والرابعة و أخذنا نعمل مع المنتخبين فيها،ولكن قبل موعد الانتخابات بخمسة أيام أخبرني بعض مؤيدي فـــي هاتين المنطقتيـن

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٨/٢٨،تسلسل٣٢٠٥٠/٧٩١٠، التحقيقات الخاصة عن سير الانتخابات لسنة١٩٤٨،و٢،ص ص ،١-٤؛و٤،ص ص،٢-٧.

[٢]فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص١٩٨.

[٣]المادة (٤٣) من نظام دعاوى العشائر.

[٤]فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص١٩٩.

بان كلا من مديري النواحي في المنطقتين جمع المنتخبين وأخبرهم بان هناك ثلاثة مرشحين حكوميين عن المسيحيين،ووزعوا عليهم أوراقاً مطبوعةً فيها أسماءهؤلاء المرشحين وأفهم المنتخبين بأن الواجب عليهم أن ينتخبوا هؤلاء المرشحين،ومن لم ينتخبهم، أو ينتخب غيرهم،فستسخط عليه الحكومة.ومن تسخط عليه الحكومة يجب أن يعرف أنَّ المجلس العرفي موجود،وأن نظام دعاوى العشائر يخوّل مدير الناحية صلاحيات واسعة.))[١].

ولم تكتفِ السلطات الإدارية بذلك،بل اعترضت على نتائج الانتخابات بعد فوزه على أحد مرشحي الحكومة الثلاثة.وبعد إعلان نتائج الانتخابات والقول هنا لنجيب الصائغ ((تقدم مدير ناحية الشورة باعتراض على انتخابي لأسباب تافهة تتضمن أنَّ بعض الناخبين في هذه المنطقة كتبوا أوراقهم بأنفسهم الأمر الذي أدى إلى فوزي وقد ردت محكمة الاستئناف هذا الاعتراض رغم الضغط الشديد عليها من الإدارة.. ولم يقف وزير الداخلية عند هذا الحد بل اتصل بعدد من النواب كي يعترضوا على مضبطتي عند عرضها على المجلس الا ان جميع من اتصل بهم رفض ذلك))[٢]، بل أنَّ وزارة الداخلية ذهبت إلى ابعد من ذلك عندما أخذت تضايق وتلاحق المنتخبين في المناطق المذكورة لمعاقبتهم على انتخابه[٣].

وبعد نهاية الانتخابات،أخذت الشكاوى والاحتجاجات تنهال على الحكومة من مختلف المناطق الانتخابية على التدخل فيها،وكان موقف وزير الداخلية إزاء ذلك بأن((الانتخابات حرة،وأنا لا أتدخل فيها،وأنَّ هذه الشكاوى غير صحيحة،وغير واردة..)).وعندما وصلت أخبار تدخل وزارة الداخلية في الانتخابات إلى رئيس الوزراء السيد محمد الصدر،اتصل الأخير بوزير الداخلية محتجاً على هذا التصرف طالباً منه عدم التدخل وترك الحرية للناخبين لاختيار ممثليهم الشرعيين[٤].

---

[١] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،الجلسة (٩) في١٩٤٨/١٢/٣٠،ص ص،١٤٦-١٤٧.

[٢] نجيب الصائغ،من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري١٩٤٧-١٩٦٣،مطبعة الأديب البغدادية المحدودة،(بغداد،١٩٩٠)،ص ص،٣٢-٣٣.

[٣] المصدر نفسه،ص٣٣.

[٤] محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٢٥٠-٢٥١.

ويذهب بهاء الدين نوري إلى أنَّ إعلان الإدارة العرفية في أيار ١٩٤٨بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي في فلسطين كانت ذريعة وغطاءً لحرب السلطة في العراق((ضد الحركة الوطنية وخاصة ضد الحزب الشيوعي العراقي..،وقد وضعت المخابرات البريطانية مخططاً متكاملاً للحرب الأخيرة ضد الحركة الشيوعية والوطنية)) فضح الحزب الشيوعي جانباً منها بنشر وثيقة وقعت في أيديه-عن طريق أحد العملاء المزدوجين-وكان تقضي بإثارة الفتن والصراعات القومية والطائفية والدينية بين العراقيين))[١].وهذا تأكيد لاستغلال الحكومة للقضية الفلسطينية لأغراض ضبط الوضع الأمني في العراق ومكافحة الحركة الوطنية ولاسيَما الحركة الشيوعية،فضلاً عن استمرار التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للعراق على الرغم من استقلاله الشكلي منذ سنة١٩٣٢،واتباعهم السياسة الاستعمارية التقليدية((سياسة فرّق تسُد))من خلال إثارة الفتن والاضطرابات الداخلية وحتى وقتنا الحاضر.

ثالثاً: موقف الوزارة من الأحداث والتطورات الداخلية ١٩٤٩ – ١٩٥١ :-

لم تخلُ وزارة الداخلية من المشكلات والخلافات ربما الشخصية بين وزير الداخلية وبعض كبار موظفي الوزارة،ونورد هنا الخلاف مع علي خالد الحجازي[٢] مدير الشرطة العام،الذي أشادت به بعض الصحف العراقية لمواقفه المتميزة وخدماته الجليلة للدولة العراقية فقد نشـــرت لواء الاستقلال((أنَّ سلامة المملكة مقترن بوجود السيد علـــــي خالد على رأس هذه

---

[١]بهاء الدين نوري،المصدر السابق،ص ص،٦٣-٦٤.

[٢] كان احد ضباط الجيش العثماني،تدرج في الوظائف الإدارية،فشغل منصب مدير شرطة لواء السليمانية للمدة ١٩٣٥-١٩٣٨،ثم مدير شرطة لواء الدليم(محافظة الانبار) سنة ١٩٣٩،ومدير شرطة لواء بغداد سنة ١٩٤٢،ثم معاون مدير الشرطة العام سنة ١٩٤٥وحتى مطلع سنة ١٩٤٨،ومدير الشرطة العام في١٩٤٨/٤/١٣، وقدم خدمات جليلة لوزارة الداخلية والوصي عبدالاله الذي قلده منصب مدير الشرطة العام تقديراً لجهوده وخدماته للمملكة وجهازها الأمني. ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية،جداول كبار موظفي الدولة للمدة ١٩٣٥ -١٩٤٩، ص ص، ١٥-١٦.

القوة المسلحة))[١]،مما دفع وزير الداخلية صالح جبر بطلب إلى رئيس الوزراء توفيق السويدي بفصل مدير الشرطة العام علي الحجازي من الخدمة ،لكن رئيس الحكومة رفض ذلك الطلب واكتفى بنقله إلى متصرفية لواء السليمانية[٢].

على أثر ذلك قاد علي الحجازي القوة السيارة المسلحة وهدد باحتلال بغداد ان لم يقبل طلبه بإقالة وزير الداخلية من منصبه،لكن الوصي وبعض الشخصيات الأخرى تداركت الموقف وأحيل علي الحجازي إلى محكمة الجزاء في التاسع من نيسان١٩٤٩،وصدر حكمها بسجنه بالأشغال الشاقة المؤبدة حتى تدخل نوري السعيد سنة ١٩٥٠ بإعفائه عما تبقى من مدة محكوميته التي قضى منها تسعة اشهر[٣].

وفي ١٠كانون الأول ١٩٤٩شكل علي جودة الأيوبي الوزارة وأصبح عمر نظمي وزيراً للداخلية فيها ووكيل وزير الدفاع،وكان في مقدمة أعمال هذه الوزارة هي إلغاء الأحكام العرفية ومحاولتها إتباع سياسة التهدئة وجبر الخواطر كما وصفها الحسني[٤].

كما أجرت وزارة الداخلية محاولات حثيثة لتطهير مؤسساتها ومؤسسات الوزارات الأخرى من الموظفين المرتشين وسيئي السلوك فأقصت الكثير منهم وأجرت تنقلات واسعة بين كبار ضباط وموظفي الوزارة وشملت تلك الإجراءات أيضاً الموظفين الإداريين في الألوية العراقية الأخرى ولم يقتصر الأمر على العاصمة بغداد[٥].

وخلال المدة ١٩٥٠-١٩٥١ نشطت وزارة الداخلية في متابعة وكشف شبكات

---

[١] جريدة لواء الاستقلال،العدد(٨٩٥) في١٩٥٠/٢/٧؛العدد(٩٠٢) في١٩٥٠/٢/١٤.

[٢]جريدة صدى الأهالي،العدد(١٢٤) في١٩٥٠/٢/١٥.

[٣]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،١٧٢-١٧٣؛محمود شبيب،قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠-١٩٥٨،مطبعة عشتار،(بغداد،١٩٨٤)،ص ص،٩-١٩.

[٤] تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،١٤٧-١٤٩.

[٥] م.م.ن،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٩،ص٢٧٩؛جريدة الزمان،العدد(٣٧٤٠)في١٩٥٠/١/٣١.

التجسس اليهودية[١]مثل شبكة(تنوعة) التي كانت تعمل لتخويف اليهود في العراق من خلال استخدام المتفجرات وإشاعة حالة الفزع والرعب بين الناس وتخويف اليهود العراقيين لأجل تهجيرهم إلى فلسطين المحتلة[٢].وتشير الإحصائيات إلى انه منذ أواسط أيار ١٩٥٠وحتى نهاية السنة هاجر بشتى الطرق(٢٦) ألف يهودي[٣].

هذا وقد اكتشفت تحريات التحقيقات الجنائية والشرطة بوجود مخابئ كبيرة للأسلحة في بعض كنائس اليهود في بغداد[٤]،وكذلك العثور على العديد من الآلات الطابعة والخرائط وسجلات بأسماء منظمة إرهابية صهيونية.وقد حظيت مديرية الشرطة العامة وكذلك الضباط وأفراد الشرطة المشتركين بهذه المهمة بالتكريم براتب إضافي وترقيتهم إلى رتبة أعلى وذلك لدورهم في اكتشاف هذه الجرائم[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن دور وزير الداخلية صالح جبر كان واضحاً عند مناقشة(قانون ذيل قانون إسقاط الجنسية العراقية)-الذي خوّل وزير الداخلية صلاحيات واسعة-في مجلس النواب في الجلسة العاشرة لسنة١٩٥٠،الذي اقترح على المجلس المذاكرة عليه بصورة مستعجلة وأشار الوزير إلى أن ((الحكومة مضطرة لإصدار هذا التشريع، بعد أن تفاقمت حركة هرب اليهود من العراق وتطورت من هروب انفرادي إلى هروب جماعي، تساعدهم

---

[١] كان لوزارة الداخلية دور كبير في كشف نوايا اليهود وكذلك الجهات الخارجية الأخرى التي كانت تقف وراء هجرة اليهود إلى الخارج للمساعدة في تعزيز وتقوية الكيان الصهيوني ديموغرافياً.وللمزيد عن هجرات اليهود والعوامل والأسباب والظروف المساعدة لذلك،ينظر:صادق حسن السوداني،المصدر السابق،ص ص، ١٧٧-٢٤٤.

[٢] المصدر نفسه،ص ص،٢٢٧-٢٣٠.وللمزيد عن أعداد اليهود المهاجرة،ينظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية ملفة رقم بلا ،تسلسل٣٢٠٥٠/٨٧٤٨،أسماء اليهود الذين تركوا العراق،قائمة(٢)في ١٩٥٠/٨/٢؛ملفة رقم بلا،تسلسل ٣٢٠٥٠/١٠٦٦٠،تهريب اليهود،تاريخها في١٩٤٧/٧/٣-١٩٥٢/١١/٢٣.

[٣]حاييم.ي.كوهين،المصدر السابق ، ص ص،١٩٣-١٩٤.

[٤]جريدة صدى الأهالي،العدد(٥٣٢) في١٩٥١/٦/٢٧.

[٥]كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص ص،١٥٢-١٥٥.

عصابات مهمتها تهريبهم أو تسهيل مهمة الهرب)) ودعا((أبناء الطائفة اليهودية إلى مساعدة الحكومة والتعاون معها للقضاء على ظاهرة الهرب)).وتحدث صالح جبر وزير الداخلية أيضاً عن مراكز بيع الأثاث استعداداً للتصفية،وبصورة علنية وسافرة((وقد اتصلت الحكومة ببعض عقلاء هذه الطائفة فلم يستطيعوا الحيلولة من دون الهرب المنظم غير القانوني)).لكن اقتراحات وزير الداخلية جوبهت بمعارضة بعض النواب، فقد طلب النائب فائق السامرائي-نائب رئيس حزب الاستقلال-بأن الحكومة تقدم لائحةً مستقلةً((لا ذيل لمرسوم إسقاط الجنسية العراقية،لأني أعتقد أنَّ قضية اليهود يجب أن تعالج معالجةً أساسيةً جذريةً كاملةً سواء أكانت تتعلق بإسقاط الجنسية عنهم أو تجميد أموالهم أو اتخاذ ما ترمي إلى عدم تهريبهم للثروة العراقية))[١] .

هذا وكانت حسابات وزارة توفيق السويدي الثالثة بان عدد اليهود الذين سيستفيدون من هذا القانون فيغادرون العراق إلى (إسرائيل) سوف لا يتجاوز العشرة آلاف يهودي بأي حال من الأحوال. ولكن الدعاية اليهودية المنظمة والمركزة على وجوب الهجرة إلى (ارض الميعاد) قد أتت أُكلها.فغادر العراق في نهاية المطاف مئة وخمسة وعشرون ألف يهودي بعد ان تخلوا عن جنسيتهم العراقية،والأرض التي ولدوا أو عاشوا فيها..!![٢].

لم تكن المؤسسة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية أداة للبطش والردع في كل الأحوال، بل كانت في أحيان كثيرة تأخذ الأمور بحنكة وبدراية آخذة بنظر الاعتبار المحافظة على حياة المواطنين وممتلكاتهم،وتشير وثائق وزارة الداخلية إلى طلب مدير الشرطة العام علوان حسين إلى متصرف الموصل سعيد قزاز بالتعامل بهدوء مع حادث عصيان بعض اليزيدية بقيادة داود الداود في سنجار ضد الحكومة،وفعلاً تمَّ إتباع أسلوب المفاوضات مع المتمردين الذين استسلموا في ٥ اذار ١٩٥١ إلى السلطات الحكومية من دون زهق أرواح

[١] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠،الجلسة(١٠) في ١٩٥٠/٣/٢،ص ص،٨٢-٩٤؛احمد فوزي، المثير من أحداث العراق السياسية،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٨٨)،ص ص،٥٩-٧٣.

[٢] احمد فوزي،المثير من أحداث العراق..،ص٧٣.

أو إراقة دماء[١].

وعندما تعكر صفو الأمن والنظام في لواء المنتفك بعد الصراع الدائر على أراضى منطقة ابو العجول،بين جماعة الشيخ خيون العبيد رئيس عشائر العبودة من جهة وبين آل علي من العشيرة نفسها من جهة أخرى،قامت وزارة الداخلية بالإيعاز إلى مديرية الشرطة العامة للتحقيق السريع في تلك الحوادث،وأسهمت جهود الشرطة ومتصرف لواء المنتفك عبد الحليم السنوي بإنهاء النزاع وإعلان الصُلح بين الطرفين المتنازعين، وترك الضغائن والعودة إلى المودة والتضامن في سبيل مصلحة الطرفين[٢].

رابعاً: موقف الوزارة من القضايا القومية ١٩٤٧ – ١٩٥١ :-

ساهمت وزارة الداخلية بدور مهم في جمع الأموال والمساعدات لسكان طرابلس الغرب (ليبيا)،عندما هددتهم المجاعة في سنة ١٩٤٧،وكان دور مؤسسات وزارة الداخلية ولاسيّما الشرطة والمتصرفيات هو حث الناس في مختلف المدن العراقية على التبرع وتقديم المساعدات[٣].وهذا يوضح الشعور القومي وكذلك الإنساني النبيل للشعب العراقي تجاه الآخرين من العرب ويؤكد بأن العراق هو السباق دوماً لتقديم العون للبلدان العربية وغير العربية عندما تحل بها الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية حتى وان كان يعاني من أزمة خانقة في الغذاء[٤].

وفي الثالث من تشرين الأول ١٩٤٧وبسبب مشروع تقسيم فلسطين الذي صادقت عليه الأمم المتحدة تم إعلان الإضراب العام في بغداد[٥]،الذي امتاز عن بقية إضرابات

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم بلا،برقية من مدير الشرطة العام إلى متصرف لواء السليمانية رقم ٦١٢ في١٩٥١/٣/٢.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،٢٥٩-٢٦٠.وللمزيد عن علاقة وزارة الداخلية بالعشائر، ينظر: المبحث الثالث من الفصل الخامس.

[٣]بلغت هذه المساعدات ثلاثة آلاف دينار وكان العراق سباقاً في هذا المجال مما شجع بقية الدول العربية لئن تحذو حذوه.كريم حيدر خضير ،تاريخ الشرطة،ص١٤٠.

[٤]ينظر: ص ص،١٨٧-١٨٨.

[٥]صباح مهدي رميض،جريدة لواء الاستقلال وموقفها القومي تجاه القضية الفلسطينية(١٩٤٧-١٩٤٨)،بحث مقدم إلى هيئة رعاية العلماء والمبدعين،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠٠٦،ص٨.

البلاد العربية بالتنظيم والشمول وقوة الاحتجاج وكان لوزارة الداخلية دور بارز في الأعداد والتنظيم وحماية المتظاهرين،ولاسيّما بعد أن حثت الحكومة العراقية أبناء الشعب العراقي لمؤازرة إخوانهم الفلسطينيين[١].

وقد أصدرت وزارة الداخلية بياناً أبدت فيه أسفها العميق واستيائها الشديد من القرار الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة بصدد تقسيم فلسطين،وأنها-أي وزارة الداخلية- ترى من واجبها أن تدعو الشعب العراقي إلى الالتزام بالسكينة والهدوء،وإلى تحاشي كل ما من شانه إحداث القلق والاضطراب والفوضى،مما قد يلحق الإضرار بالقضية الفلسطينية نفسها..[٢].

ويقول عبد الرزاق الحسني((إنَّ تحريض الحكومة لطلاب المدارس على القيام بالتظاهرات من أجل فلسطين شجعهم على القيام بالتظاهرات السياسية ضد معاهدة بورتسموث وضد سياسات الوزارات التي كانت تريد إلحاق العراق بعجلة الاستعمار))[٣]. وهو تبرير أكدّ الواقع صحته إذ إنه ساعد على تطور الوعي الوطني والقومي للطلبة، ويزاد على ذلك دور التيارات اليسارية والقومية التي كانت تقف بجانب المعارضة في معظم الأوقات إن لم تكن هي المعارضة نفسها.

ساهمت وزارة الداخلية في حرب ايار١٩٤٨بين العرب والصهاينة،فقد تطوع عدد كبير من أفراد ومنتسبي وزارة الداخلية ولاسيّما من ضباط الشرطة وأفرادها وذهبوا إلى فلسطين لتحريرها من أيدي الصهاينة،كذلك تولى اللواء إسماعيل صفوت باشا[٤] قيادة قوة المتطوعين الذين كان عدهم(٥٠٠)متطوع إلى جانب قوات الجيش العراقي ودخلوا المعركة بقيادة العقيد عبدالقادر الهماوندي[٥]. وعادت القوات العراقية بما فيها قوات الشرطة

[١]عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات،جـ ٧،ص ص،٢١٣-٢١٩.

[٢] المصدر نفسه،ص٢١٦.

[٣]المصدر نفسه،ص٢٢٠.

[٤] من كبار ضباط الشرطة العراقية،تدرج في السلم الوظيفي حتى اصبح برتبة لواء سنة ١٩٤٨.

[٥]كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٣٦.

في ايار ١٩٤٩إلى مراكزها الدائمة،وقد أشاد مفتي جنين السيد أديب الخالدي بموقف العراق القومي وقواته المسلحة[١].

وعندما تعرضت سوريا والأردن سنة ١٩٥١إلى تهديد واعتداء صهيوني أسرعت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع إلى إعداد وتهيئه الضباط والمراتب لغرض إرسالهم لنجدة إخوانهم في سوريا والأردن[٢].

فضلاً عن موقف وزارة الداخلية عند قيام مشروع الوحدة بين الأردن والعراق أيام الوزارة السويدية الثانية،حيث كان برنامج وزارة الداخلية في مقدمة برامج الوحدة بين المملكتين[٣].

خامساً: موقف الوزارة من انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ :-

تمثل موقف وزارة الداخلية من انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢[٤]،بأنها كانت متيقظة منذ اليوم الأول لاعتداء بعض الأشخاص المجهولين على طلبة كلية الصيدلة فقامت الوزارة بالمباشرة بإجراء تحقيق أولي بالموضوع، ولكن بعد تطور التظاهرات وخروجها

---

[١]جريدة الزمان،العدد(٣٥١٢) في١٩٤٩/٥/٢.

[٢] جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٢٥٧) في١٩٥١/٥/١١.

[٣]فشلت محاولات الملك عبدالله والوصي عبدالاله لتوحيد المملكتين العراقية والأردنية بسبب رفض بريطانيا للمشروع ومن ثم مقتل الملك عبدالله في المسجد الأقصى في ٢٠تموز ١٩٥١حال من دون تحقيق هذا المشروع. وللمزيد ينظر:عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،٢٥٢-٢٥٤.

[٤]بدأت الانتفاضة في الوسط الطلابي أول الأمر بعد ان قرر عميد كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد تعديل نظام الكلية الداخلي،بحيث يعيد الطالب الراسب في بعض المقررات كافة المقررات الدراسية،فاعتبر الطلاب ذلك التعديل مجحفاً بحقوقهم،وقرروا الإضراب احتجاجاً عليه يوم١٩٥٢/١٠/٢٦. واتسع الإضراب فشمل كليات أخرى كالطب والحقوق والتجارة وانتهى الإضراب يوم ١٩ /١٩٥٢/١١ بعد إلغاء وزارة الصحة التي تتبعها الكلية التعديل وقام أشخاص مجهولون بالاعتداء على بعض الطلبة مما جعل الآخرين يعلنون الإضراب. وعلى الرغم من استجابة الحكومة لمطاليب الطلاب،وأمرت بإجراء التحقيق وعزل عميد كلية الصيدلة من منصبه،الا ان جميع هذه التدابير فشلت في تهدئة الموقف،فاتسع نطاق الإضراب وشمل كليات ومدارس أخرى وتطور إلى تظاهرات صاخبة امتدت إلى المدن الأخرى وكان من أهم مطالب المتظاهرين تبني شعار الانتخابات =

عن المألوف اصطدمت قوات الشرطة معها،وسقط الكثير من الجرحى وبعض القتلى.لكن يبدو أنَّ إجراءات الأمن الصارمة التي اتخذتها مؤسسات وزارة الداخلية الأمنية لم تكن بالمسيطرة على زمام الأمور، لذلك نلاحظ سيطرة المتظاهرين على الشوارع واخذوا يطلقون الهتافات الوطنية المطالبة بحكومة وطنية تلبي مصالح ورغبات الأهالي[١].

وأصبح موقف وزارة الداخلية أكثر حرجاً بعد توسع التظاهرات وانظمام جماهير غفيرة من الشعب إلى صفوف الطلاب[٢]،وفي ٢٢ تشرين الثاني، بلغت التظاهرات ذروتها فاصطدم المتظاهرون مع الشرطة وسقط بعض القتلى والجرحى[٣].

وعلى الرغم من إعلان الحكومة تعطيل الدراسة في الكليات والمعاهد والمدارس كافة اعتباراً من ٢٣تشرين الثاني،فان الطلاب استأنفوا تظاهرتهم،واشترك معهم هذه المرة العمال والكسبة،وكما كان متوقعاً،حدثت بعض حوادث العنف بين المتظاهرين ورجال الامن وقع فيها قتلى وجرحى[٤].فقد قام المتظاهرون باجتياح مركز شرطة(قنبر علي)، وبحضور بهاء الدين نوري، سكرتير الحزب الشيوعي[٥] قام المتظاهرون بإحراق مركز الاستعلامات

= المباشرة وهتف المتظاهرون لأول مرة بسقوط النظام الملكي وحياة الجمهورية. وللمزيد عن مقدمات الانتفاضة وعوامل قيامها وكيفية تعامل الحكومة معها ، ينظر: مها عبد اللطيف حسن،انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية القانون والسياسة،جامعة بغداد، ١٩٨٤،ص٢٥ وما بعدها؛جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٧١١-٧٢٦؛جريدة الأهالي،الأعداد(١٣٨-١٤١)في١٨/١١/١٩٥٢-٢١/١١ /١٩٥٢؛ عبد الرزاق محمد اسود،المصدر السابق،ص ص،٧٦-٩٠؛ اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق،ص ص،٣١٨-٣٢٨؛ عبد الرزاق الحسني،انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢،مجلة المثقف العربي،العدد(٥)،كانون الثاني ١٩٧٢؛جريدة الزمان، الأعداد،(٤٥٩٠-٤٥٩٣)في٢٣/١١/١٩٥٢-٢٥/١١/١٩٥٢

[١] محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ص،٣٤٦-٣٤٧؛ محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية، ص ص ، ٦٢-٦٣.

[٢]إسماعيل احمد ياغي،المصدر السابق،ص٣٢٠.

[٣] جريدة الزمان،العدد(٤٥٩٠) في١٩٥٢/١١/٢٣.

[٤]عبد الرزاق الحسني،الجبهة الوطنية،ص٤٣.

[٥]كان للحزب الشيوعي العراقي(السري) دور كبير في الانتفاضة ،والذي كان قد تأسس بعد أن أعلنت في ١٩٣٤/٣/٣١ جماعة في بغداد منهم عاصم فليح ويوسف اسماعيل وعبد الوهاب محمود وموسى حبيب =

الأمريكي وإضرام النار بالكتب والأثاث،وقاموا أيضاً باحتلال مركز شرطة (باب الشيخ) وأضرموا النار فيه،وقد واجهت الشرطة الموقف بإطلاق النار عليهم، مما أدى إلى مقتل(١٢)شخصاً[١]،وقد قام المتظاهرون بإلقاء القبض على أحد أفراد الشرطة الذي لم يجد وقتاً للهرب وسحلوه في الشارع وأحرقوه حياً[٢].وهذا يشير إلى مدى تردي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق مما جعل المواطنين يقسون بهذه القسوة مع رجال الأمن على اعتبار انهم يمثلون السلطة المركزية التي ضاق بها الشعب ذرعاً بعد اتساع الهوة بين الطرفين نتيجةً لعدم تحقيق مطاليب الشعب المتعددة ومنها الانتخاب المباشر والحريات السياسية.

وكان الطلاب قد أصدروا في تلك الأثناء بياناً هاجموا فيه الفئة الحاكمة-وقد وصفوها بالرجعية- وأعلنوا أنَّ الإضراب سيستمر حتى تستجاب لمطالبهم[٣].

لم تستطع الشرطة المحلية السيطرة على التظاهرة وتفريقها،فاتصل وزير الداخلية بأمرية القوة السيارة[٤] لتهيئة قوة كافية لتفريق المتظاهرين،علـــــى ان يكون الفوج الأول ناقصاً فصـــيل

= ووديع طليا ويوسف سلمان يوسف وحميد مجيد..،عن تشكيل منظمة شيوعية واحدة أطلقوا عليها اسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) واختارت اللجنة عاصم فليح سكرتيراً لها.وفي سنة ١٩٣٥ أُبدل اسم اللجنة باسم الحزب الشيوعي العراقي وأصدر الحزب في السنة نفسها مجلة شهرية باسم كفاح الشعب.وفي سنة ١٩٤٠ اصدر يوسف سلمان(فهد)جريدة الشرارة.وقد وجهت أجهزة وزارة الداخلية الأمنية ضربات قوية للحزب الشيوعي وظل يمارس العمل السري طيلة العهد الملكي.وللمزيد عن نشاط الحزب الشيوعي العراقي وظروف تأسيسه وموقف الحكومة منه ومواقفه من الأحداث الداخلية والخارجية ينظر:حنا بطاطو، العراق،الحزب الشيوعي،مؤسسة الابحاث العربية،الكتاب الثاني،ط٢،(بيروت،١٩٩٦)، ص٩٣ ومابعدها؛فاضل حسين،الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨،مؤسسة الخليج للطباعة والنشر،(الكويت، ١٩٨٤)، ص ص،١٠٥-١٢٢.

[١]مها عبداللطيف حسن ،المصدر السابق،ص٢٠٦.

[٢]حنا بطاطو،المصدر السابق، ص٣٣٢.

[٣] تركزت هذه المطاليب بالآتي:- الأخذ بالانتخاب المباشر،والقيام بإصلاح الأوضاع الداخلية، وصيانة الحريات ومواكبة التطور العالمي،وسقوط مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط.وللمزيد عن مطاليب المتظاهرين وشعاراتهم في انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢،ينظر:جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص٧١٣؛عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، جـ٨، ص ص،٣٥٠-٣٥٩.

[٤]كانت تتمتع بقابليات قتالية تفوق قوة الشرطة وطالما استخدمتها وزارة الداخلية في تفريق التظاهرات وقمعها واستمرت كذلك حتى ألغيت بعد ثورة ١٤تموز١٩٥٨.محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية،ص٦٠.

الإسناد بإمرة متصرف لواء بغداد ويتلقى الأوامر منه ويجري توزيع سراياه على معاونية شرطة الكرخ وشرطة السراي وشرطة العبخانة،على أن يتم تسليح أفراد الشرطة بالسلاح مع الخوذ الفولاذية.لكن وزارة الداخلية لم توافق على التسلح بالسلاح وإنما طالبت أن يكون التسلح بالعصي والهروات[١].ويبدو أنَّ نية وزارة الداخلية كانت سليمة تجاه التظاهرات والمتظاهرين وانها كانت تسعى لتجنب استخدام السلاح الذي طالما أوقع الكثير من القتلى والجرحىفي صفوف المواطنين الأبرياء، يزاد على ذلك الانعكاسات السلبية لذلك الأمر على سمعة عمل وزارة الداخلية ودوائرها الأمنية، كما يسجل هذا الموقف إلى وزير الداخلية مصطفى العمري الذي عُرف عنه بأنه من الإداريين الأفذاذ الذين يحسبون لكل أمر حسابه الدقيق.

وبعد جهود حثيثة للقوات الأمنية تمكنت وزارة الداخلية من تفريق التظاهرات في أماكن عدة،بعد استخدامها للغاز المسيل للدموع وبعد أن وقعت إصابات بين الطرفين[٢].

وبعد أن فقدت وزارة الداخلية زمام المبادرة وأصبح الوضع به حاجة إلى تدخل الجيش، لذلك ظهرت مدرعات الجيش في شارع الرشيد وشارع الكفاح والميادين الرئيسية[٣]،ولم تسجل حوادث أو اصطدامات مع المتظاهرين بل العكس كان المواطنون يستقبلون قوات الجيش وهي تسير في الشوارع بالهتاف بحياة الجيش[٤].

وبالمقابل لم يتعرض الجيش للمتظاهرين وسمح لهم بالصعود على المصفحات وإلقاء الخطب والهتافات من فوقها[٥].وقد عُدّ هذا التعاطف من ابرز مظاهر الانتفاضة[٦].

أرعب هذا الوضع الوصي عبد الإله، والخوف من أن يتجاوب الجيش مع الانتفاضة، والقيام بسيطرته على السلطة، فعقد الوصي اجتماع في وزارة الداخلية لبحث الموقف ،

---

[١] جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٧١٣-٧١٤.

[٢] المصدر نفسه،ص ص،٧١٥-٧١٦.

[٣] جريدة اليقظة،العدد(١٥٨١) في١٩٥٢/١١/٢٣.

[٤] جريدة الشعب،العدد(٢٣٨١) في١٩٥٢/١١/٢٥.

[٥] حسين مروة،ثورة العراق،دار الفكر الجديد،(د.م،١٩٥٨)،ص٤١.

[٦] مها عبد اللطيف حسن،المصدر السابق،ص٢٠٩.

حضره رئيس الوزراء المستقيل،مصطفى العمري،ووزير الداخلية وكالة ووزير الدفاع حسام الدين جمعة،ومتصرف لواء بغداد عبد الرسول الخالصي،فضلاً عن رئيس أركان الجيش نور الدين محمود[١]الذي أعلن في الاجتماع((أنَّ من المستحيل المحافظة على الأمن من دون إطلاق النار))[٢].

بَرزَتْ مشكلة أمام السلطة،وهي من يصدر أمراً للجيش بإطلاق النار على المتظاهرين لقمع الانتفاضة،ومن خلال هذه المشكلة يتضح لنا جلياً،تنصل رجال الحكم من المسؤولية، فكانت الشخصيات الرئيسة في الحكومة تريد تخليص نفسها من تلك المسؤولية.فأعلن متصرف لواء بغداد،عندما طلب منه الوصي إصدار هذا الأمر،بأنه بحسب قانون اللواء لا يستطيع إصداره،بوجود رئيسه وزير الداخلية،وبما أن وزير الداخلية كان مستقيلاً،رفض الأخير أن يصدر أمر إطلاق النار محتجاً بأن ذلك من اختصاص رئيس الوزراء أو الوصي في حالة استقالة الوزارة[٣].وبذلك عهد الوصي، الذي أراد التخلص من الأمر،إلى رئيس أركان الجيش نور الدين محمود،صلاحية إصدار أمر إطلاق النار،وقد أبدى رئيس أركان الجيش استعداده لقمع الانتفاضة في حال تزويده بالسلطة[٤].

اعترض رئيس الوزراء مصطفى العمري على قرار الوصي،وأعلن بعدم إمكان تزويد رئيس الأركان سلطات ينص القانون على إيداعها لوزير الداخلية،وأوضح للوصي ان الوسيلة الوحيدة لمنح رئيس أركان الجيش هذه السلطة يجب ان يعهد إليه برئاسة الوزارة ووزارة الداخلية وكالة ليستطيع قانوناً النهوض بواجباته، فقدم رئيس الوزراء مصطفى العمري استقالته في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، وعهد الوصي ، رئاسة الوزارة إلى

---

[١] من كبار ضباط الجيش العراقي،ولد في الموصل سنة ١٨٩٩،تخرج من المدرسة العسكرية في استانبول سنة ١٩١٧ وانتمى إلى الجيش العراقي في ١٩٢١/١١/١٦ وتدرج في مناصبه العسكرية،عين في تشرين الأول ١٩٤٨ قائداً للقوات العراقية المشتركة في حرب فلسطين،وتولى القيادة العامة للجيوش العربية في ساحتها،عين رئيس لأركان الجيش في ١٩٥١/٧/٢٣،وقد وُصفَ بأنه((رجل مخلص..وجندي شريف وقائد متمالك لأعصابه وقت الشدائد)).ينظر: مير بصري، المصدر السابق،ص ص،٢٣٢-٢٣٣.

[٢] مها عبداللطيف حسن،المصدر السابق،،ص٢١٠.

[٣] المصدر نفسه،ص٢١١.

[٤] خليل كنه،المصدر السابق،ص١٥٤.

نور الدين محمود الذي شغل منصب وزارة الداخلية وكالةً[١]،واستمر في منصبه حتى تبدل الوزارة في كانون الثاني سنة ١٩٥٣[٢].ويبدو مما ذكر،تنصل وزير الداخلية والمتصرف عن تحمل المسؤولية لمواجهة أحداث الانتفاضة،وهذا الأمر أحد الأسباب الرئيسة لإسناد الوزارة إلى الجيش[٣]،على الرغم من مخاوف الوصي من تكرار ما حصل في نيسان-أيار سنة ١٩٤١[٤].

كانت حصيلة التظاهرات[٥] والاصطدامات التي حدثت بين العشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢،والرابع والعشرين من الشهر نفسه،مقتل (٢٧) شخصاً بينهم أربعة من أفراد الشرطة، وجرح عدد كبير من المواطنين،وحرق عدة سيارات للشرطة[٦].

---

[١] توفيق السويدي،المصدر السابق،ص٥١٤.

[٢] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص،٣٦١، ٣٨٠.

[٣]يذكر عبد الرزاق الحسني رأياً آخر،حيث يقول بان فكرة إسناد رئاسة الوزراء إلى رئيس أركان الجيش،لم تكن وليدة ساعتها،وإنما كانت مختمرة في ذهن الوصي منذ صيف سنة ١٩٥٢،عندما اخبر فاضل الجمالي في لندن،بأنه إذا استقالت وزارة مصطفى العمري،فانه سيكلف رئيس أركان الجيش بتأليف الوزارة الجديدة. ينظر: عبد الرزاق الحسني،انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢،ص١٤.

[٤] مها عبد اللطيف حسن ،المصدر السابق ،ص ص، ٢١٠-٢١٢.

[٥]كان من بين المطاليب التي بينها المتظاهرون في الأيام الأخيرة من الانتفاضة:- إلغاء الأجور الدراسية،وتأييد مذكرات الأحزاب السياسية-كانت تدعوا إلى تغيير الحكومة وتأليف حكومة وطنية وإصلاح أوضاع البلاد الفاسدة..- وتأييد مذكرة لأنصار السلام كانوا رفعوها إلى البلاط الملكي من.وللمزيد من التفاصيل عن هذه المطاليب ومذكرات الأحزاب السياسية،ينظر: عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،٣٢١-٣٥٦؛ عبدالامير هادي العكام،المصدر السابق،ص ص،٢٥٤-٢٦٥؛جريدة الأهالي،العدد(١٢١)في١٩٥٢/١٠/٢٩؛ فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،ص ص،٢٩٣-٢٩٧.

[٦] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص٣٥٦.

شرعت حكومة نور الدين محمود إلى إعلان الأحكام العرفية،وحلّ الأحزاب السياسية، وتعطيل الصحف اليومية[١]،واعتقال أكثر من (٢٢٠)من المنتمين إلى الأحزاب السياسية. أما الذين قُبض عليهم بسبب التظاهرات وأحيلوا إلى المجالس العرفية فقد كان(٢٩٩٩) معتقلاً، يذكر الحسني أنّ رئيس الحكومة رفض إحالة قادة الأحزاب السياسيين والصحفيين المعارضين إلى المجالس العرفية((..معتذراً بأن واجب وزارته محدد باستعادة الأمن))[٢].

وتجدر الإشارة،إلى أنّ من بين المعتقلين بعد أحداث ١٩٥٢ ،ثمانية أعضاء في حزب توده الإيراني(الحزب الشيوعي)،الأمر الذي يشير إلى مدى امتداد الأحداث في إيران إلى العراق ولاسيَما تأميم النفط الإيراني[٣].

وتشير وثائق الشرطة إلى أنّ أحداث الانتفاضة في بغداد وجدت مدى لها في مدن عديدة من الألوية المختلفة،ولاسيَما بالنجف،فيذكر تقرير لجنة الحزب الشيوعي في النجف والمرسل إلى مركز الحزب في بغداد بتاريخ ١٦شباط١٩٥٣،بأن ((البلد كان في قبضة أزمة ثورية...أن الجماهير دخلت نطاق الفعل في بغداد وشعرنا أن على تنظيمنا أن يشارك))[٤].

وتأثرت الألوية بإجراءات الشدة نفسها كما حصل في بغداد،لكن هذا الحل، وغيره من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية،لم يكد يمس من قريب أو بعيد جوهر العلة الاجتماعية العراقية، خشية تكرار ذلك[٥].

---

[١]جريدة الوقائع،العدد(٣١٨٧)في١٩٥٢/١١/٢٤.

[٢] عبد الرزاق الحسني،الجبهة الوطنية،ص٤٤.

[٣]فيبي مار،تاريخ العراق المعاصر،العهد الملكي،ترجمة مصطفى نعمان احمد،المكتبة العصرية،ط١،(بغداد، ٢٠٠٦)،ص١٦٣.

[٤]تقرير من لجنة النجف الفرعية إلى مركز الحزب بتاريخ١٩٥٣/٢/١٦،عنوانه ((تنظيمنا خلال الانتفاضة الأخيرة))، محفوظ في حافظة الشرطة المؤلفة من تسعة مجلدات والمحتوية على أوراق بهاء الدين نوري.نقلاً عن:حنا بطاطو،العراق،الحزب الشيوعي،الكتاب الثاني،ص٣٣٣.

[٥]المصدر نفسه،ص٣٣٣.

شرعت الوزارة في تنفيذ بعض الإصلاحات التي وعدت بها،فخفضت الضرائب والرسوم وجعلت التعليم العالي مجاناً[١]،وبذلك تمكنت الحكومة من السيطرة على الوضع، وقررت إلغاء منع التجوال في ١١ كانون الأول١٩٥٢[٢] وسحب الجيش من العاصمة في ١٣كانون الأول من العام نفسه[٣].

وهكذا تمكنت وزارة نور الدين محمود من إعادة الهدوء والأمن إلى نصابهما،وقدم رئيس الوزراء استقالته في ٢٣كانون الثاني١٩٥٣-بعد حكم دام الشهرين-بعد أن ألمح له الوصي((بالانسحاب وهو مشكور)) على حد تعبير الحسني[٤].

سادساً: موقف الوزارة من انتخابات السنة ١٩٥٢ النيابية :-

في السابع والعشرين من تشرين الأول١٩٥٢صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب[٥].وعلى أثر مطالبة الأحزاب السياسية بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر وقرارها القاضي بمقاطعة الانتخابات[٦]،أصدر رئيس الوزراء بياناً في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢وافق بموجبه على قبول مبدأ الانتخاب المباشر،ولتحقيق هذا المبدأ وسن قانون يكفل تحقيقه بصورة صحيحة،فان مجلس الوزراء قرر تأليف لجنة من كبار رجال القانون والإدارة وممثلي الأحزاب لتقوم بإنجاز لائحة هذا القانون[٧].

على كل حال ، وبعد انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ صدر المرسوم الخاص بجعل الانتخابات مباشرة[٨] وبدأت وزارة نور الدين محمود بالتحضير للانتخابات أواخـــــر سنـة

---

[١] جريدة الوقائع،الأعداد(٣١٩٣-٣١٩٤) في٧ -١٢/٨/ ١٩٥٢.

[٢]جريدة الزمان،العدد(٤٦٠٧) في١٩٥٢/١٢/١٢؛ جريدة الشعب،العدد(٢٣٩٦) في١٩٥٢/١٢/١٢.

[٣]المصدر نفسه،العدد(٤٦١١) في١٩٥٢/١٢/١٦؛ جريدة الشعب،العدد (٢٤٠٠) في ١٩٥٢/١٢/١٦.

[٤]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ٣٨٠.

[٥]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٢٥٠-٢٥١.

[٦]جريدة الوقائع،العدد(٣١٨٧) في١٩٥٢/١١/٢٤.

[٧] عبدالامير هادي العكام،المصدر السابق،ص٢٥٩؛جريدة الزمان،العدد(٤٥٨٧) في١٩٥٢/١١/١٧.

[٨]صدر المرسوم في١٩٥٢/١٢/١٦ وللمزيد عنه ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ج/٦/١، قرارات مجلس الوزراء،القرار المرقم٢٤٩٨ في١٩٥٢/١٢/١٦،مرسوم انتخاب النواب رقم(٦) لسنة ١٩٥٢.

١٩٥٢وانتهت الانتخابات في١٧ كانون الثاني١٩٥٣على أساس الانتخاب المباشر[١]، وظهر تدخل الحكومة منذ اللحظة الأولى،فقد استخدمت وسائل التهديد والوعيد ضد المرشحين غير المرغوب فيهم،لتثنيتهم عن الترشيح،كما استدعت وزارة الداخلية متصرفي الألوية إلى بغداد لتزويدهم بقوائم مرشحيها[٢].

وأكدَّ صالح جبر رئيس حزب الأمة بأن هؤلاء المتصرفين ما إن عادوا إلى ألويتهم حتى أعلنوا عن استلامهم لهذه القوائم.وقد طالبوا مرشحي حزب الأمة الانسحاب من الانتخابات،فكان هناك خياران أمام مرشحي الحزب،أما الاصطدام بالحكومة أو الانسحاب من الانتخابات،فاضطروا لاختيار الحلّ الأخير[٣].

كان محمد مهدي كبه من مؤيدي الحرية التامة للانتخابات في المدن الكبرى وبإشراف وزارة الداخلية عليها في المناطق القبلية والريفية،لاعتقاده((بأن البلاط وباقي الطبقة الحاكمة، بما لهم من نفوذ وسلطان على رجال الإدارة،وعلى وزارة الداخلية..، سيتدخلون فيها حتماً لصالحهم وصالح اتباعهم،فتعود إلى المجلس نفس العناصر،التي دأبت الطبقة الحاكمة على حشرها في المجالس النيابية))،كما يشير محمد مهدي كبه إلى ان وزير الداخلية – مصطفى العمري-كان مع ترك الانتخابات حرة من دون تدخل وتوجيه، بحجة ((ان ذلك هو ما تطلبه الأحزاب والمنظمات الوطنية))،وهي كلمة حق أريد بها باطل على حد تعبير كبه[٤].فقد بدأت السلطات الإدارية ومنذ اللحظة الأولى التي باشرت فيها الانتخابات تتدخل فيها، وكلما راجعت الأحزاب وزارة الداخلية لتقديم الشكاوى ضد التدخل في الانتخابات أجابها الوزير((الانتخابات حرة،.. وأنَّ هذه الشكاوى غير صحيحة..))[٥].

---

[١]جريدة صوت الأهالي،العدد(٤٥) في١٩٥٢/١١/٢٧؛جريدة البلد،العدد(٤٣٥) في١٩٥٢/١١/٢٥.

[٢]م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣،ص١١.

[٣]المصدر نفسه،ص١١٧.

[٤] محمد مهدي كبه، المصدر السابق،ص ص،٢٤٩-٢٥٠.

[٥]المصدر نفسه،ص٢٥٠.

استمرت السلطات الإدارية بإشرافها الواسع على الانتخابات على الرغم من صدور مرسوم الانتخاب رقم(٦) لسنة ١٩٥٢،وظل دور المختارين في انتخاب لجان التفتيش كبيراً،على الرغم من إشراك أعضاء المجلس البلدي والأعضاء المنتخبين في المجلس الإداري في تكوين لجان التفتيش،إذ أن المختارين يشتركون في ترشيح أعضاء الهيئة التي منها تنتخب لجنة التفتيش[١].فهؤلاء المختارون،بحكم تبعيتهم للإدارة،يضطرون إلى الخضوع لتوجيهاتها وأوامرها ضماناً لبقائهم في مراكزهم.ولهذا يعمدون إلى ترشيح أشخاص ممن اختارتهم الإدارة لعضوية لجان التفتيش[٢].

دافع رئيس الحكومة نور الدين محمود عن سير الانتخابات،وعدّها حياديةً ونفى أن تكون هناك أية ضغوط ضد المرشحين أو إنها كانت مزيفةً،وأكدَّ بأنها جرت في ظل سيادة القانون[٣].

وأكدَّ جميل المدفعي بان بعض الانتخابات التي جرت في ظل القانون السابق التي كانت تجري على مرحلتين،أفضل من الانتخابات المباشرة التي جرت وفقاً للقانون الجديد[٤]. ففي لواء الموصل حاول متصرف اللواء أحمد زكي المدرس وقائممقام المركز صبحي علي وبعض المتنفذين التدخل في سير الانتخابات والتأثير على مرشح الجبهة الشعبية عبد الجبار الجومرد[٥] لمنعه من الفوز في الانتخابات[٦].

أسفرت نتائج الانتخابات عن تحقيق الفوز للحزب الدستوري-حزب نوري السعيد- فقد فاز (٧٦) نائباً بالتزكية و(٥٩) نائباً بالتصويت،وحصل مرشحو حزب نوري السعيد على(٦٧) مقعداً من مجموع(١٣٥) مقعداً ، ونال المستقلون وأغلبهم يؤيدون نوري السعيد

---

[١]منذر الشاوي،القانون الدستوري،مطبعة شفيق،جـ١،(بغداد،١٩٦٧)،ص١٢٦.

[٢] فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص ص،١٩٤-١٩٥.

[٣]م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ،ص١٣١.

[٤]المصدر نفسه،ص١٣٢.

(٥) ولد في الموصل سنة ١٩٠٩،تخرج من دار المعلمين ببغداد سنة ١٩٢٩، حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس سنة ١٩٤٥، عضو في مجلس النواب في العهد الملكي للسنوات ١٩٤٨ – ١٩٥٠، ١٩٥٤،عين وزيراً لخارجية العراق في ١٤تموز ١٩٥٨ إلى ٩ شباط ١٩٥٩، لف العديد من الكتب منها : الأصمعي حياته وآثاره ، توفي سنة ١٩٧١.وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي والثقافي ينظر:عدنان سامي نذير،عبدالجبار الجومرد،نشاطه الثقافي ودوره السياسي،شركة المعرفة للنشر،(بغداد،١٩٩١).

[٦] المصدر نفسه ، ص ١٠١.

على (٤٨)مقعداً،كما فاز حزب الجبهة الشعبية بـ(١١)مقعداً،وحصل الأعضاء الذين انشقوا من حزب الأمة الاشتراكي على (٨) مقاعد،وحصل على المقعد الأخير إسماعيل الغانم الذي كان قد استقال من حزب الاستقلال[١].

مما تقدم يظهر أنَّ هناك اتهامات وجهت إلى الأجهزة المشرفة على الانتخابات ومنها مؤسسات وزارة الداخلية ولاسيّما الموظفين الإداريين،كما أن عدم مشاركة الأحزاب السياسية المعارضة في الانتخابات يعود إلى إجراءات وزارة الداخلية من خلال توقيف أعداد كبيرة من قادة الأحزاب والمواطنين الآخرين وزجهم في المعتقلات والسجون في ظل استمرار الأحكام العرفية التي قيدت الحريات السياسية وجمدت نشاط الأحزاب السياسية[٢]، مما انعكس سلباً على عمل ونشاط وزارة الداخلية.

وهكذا كانت المهام والواجبات الملقاة على وزارة الداخلية ومؤسساتها واسعةً ومتشعبةً وحساسةً في الوقت نفسه،خلال مدة حرجة من تاريخ العراق المعاصر(١٩٣٩-١٩٥٢)، حاولت فيها وزارة الداخلية جاهدةً تطبيق سلطة القانون وفرض النظام، حتى وان كان ذلك على حساب الحقوق والحريات السياسية والعامة للمواطنين،ويسجل الباحث بعض المواقف الإيجابية لوزارة الداخلية والتي اتصف بعضها بالشجاعة والوطنية العالية تجاه بعض الحوادث الداخلية والخارجية حيث تركت وزارة الداخلية بصمات واضحة تجاهها.

---

[١] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، جـ٨، ص٣٧٦.

[٢] ينظر: الفصل الخامس، ص ص، ٢٨٩ — ٢٩٠.

الفصل الرابع

موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٣- ١٩٥٨

المبحث الأول : موقف الوزارة من التطورات والأحداث الداخلية خلال السنة ١٩٥٣

المبحث الثاني : موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤

المبحث الثالث: موقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥-١٩٥٦

المبحث الرابع: موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخلية ١٩٥٧- ١٩٥٨

المبحث الأول

موقف الوزارة من التطورات والأحداث الداخلية خلال السنة ١٩٥٣

في أثر استقالة وزارة نور الدين محمود في٢٣ كانون الثاني١٩٥٣، وقبولها في التاسع والعشرين منه،عهد الوصي عبد الإله إلى جميل المدفعي بتأليف الوزارة، والتي شغل فيها حسام الدين جمعة منصب وزير الداخلية[١].وأعلنت هذه الوزارة في برنامجها أن هدفها في الداخل هو((المحافظة على الأمن والقضاء على الفساد حتى يستتب الاستقرار وتطمئن النفوس في البلاد)) وأكدت أيضاً((تحكيم القانون وتوطيد أركان العدل في جميع الأمور))[٢]، وهذا يفسر لنا الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية ووزيرها حسام الدين جمعة الذي شرع في تنظيم المؤسسة الأمنية لوزارته، ولاسيّما وان الأحكام العرفية مازالت قائمةً في البلاد، واتخذت وزارة الداخلية الاستعدادات لإطلاق الحريات ولاسيّما حرية الصحافة[٣]،التي تراجعت إلى الوراء في حكومة نور الدين محمود[٤].

وخلال مدة عمل حسام الدين جمعة على رأس وزارة الداخلية، وقعت حوادث وإضرابات عديدة عمالية وطلابية واسعة،فقد اضرب عمال السكاير في بغداد في ١٦شباط مطالبين بإعادة العمال الذين فصلوا في أحداث انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢. كما اضرب طلاب دار المعلمين الابتدائية في بغداد في ١٢ اذار بعد فصل أحد الطلاب لأسباب

---

[١] تألفت هذه الوزارة من:جميل المدفعي رئيساً،وعلي جودة الأيوبي نائباً للرئيس،نوري السعيد وزيراً للدفاع، توفيق السويدي وزيراً للخارجية، علي ممتاز الدفتري وزيراً للمالية،احمد مختار بابان وزيراً للعدلية، ماجد مصطفى وزيراً للشؤون الاجتماعية، ضياء جعفر وزيراً للاقتصاد، حسام الدين جمعة وزيراً للداخلية، خليل كنه وزيراً للمعارف،عبد الرحمن جودة وزيراً للزراعة،محمد حسن سلمان وزيراً للصحة، عبد الوهاب مرجان وزيراً للمواصلات والأشغال.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات، جـ٩،ص٧.

[٢] م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢- ١٩٥٣، مطبعة الحكومة ، (بغداد ، ١٩٥٣) ، ص٨.

[٣] ينظر: الفصل الخامس، المبحث الثاني.

[٤] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، جـ٩، ص٩.

انضباطية فاستغل الموضوع لطرح موضوعات سياسية تدعو إلى إلغاء الأحكام العرفية، والمطالبة بتنفيذ الحريات الديمقراطية،وإعادة الطلاب الذين فصلوا في أعقاب انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢،وحدثت إضرابات تضامنية شملت معظم كليات ومعاهد بغداد وكان المتظاهرون يهتفون بسقوط الحكومة((البوليسية الدكتاتورية))ورفع الأحكام العرفية وتهيئة الخبز والدعوة للسلام.وتصدت الشرطة لتلك الأعمال بالقوة وفرقت المتظاهرين[١].

كما واجهت وزارة الداخلية انتفاضةً فلاحيةً عارمةً في قرى أربيل في٢٢نيسان طالب فيها الفلاحون بتوزيع الأراضي عليهم مما جعل الشرطة توقف بعض الفلاحين والمحرضين على الانتفاضة التي استمرت عدة أشهر[٢].

وفي الأول من حزيران أعلم وزير الداخلية رئيس الوزراء بضرورة الإسراع بإنهاء الأحكام العرفية،وأن تسرع المحكمة العسكرية بإنجاز القضايا المهمة التي سبق وان وضعت يدها عليها،لكن حدوث تظاهرات في سجن بغداد بتاريخ١٨حزيران والاعتداء على رجال الشرطة في السجن قد أزّم الموقف ولاسيّما بعد مقتل شرطي وجرح آخرين، وذلك عندما سعت الحكومة لنقل السجناء من سجن بغداد إلى سجن بعقوبة الذي أُعد لهم خصيصاً لكون هؤلاء السجناء السياسيين،من حملة الأفكار الشيوعية[٣]، وسبق أن كانوا موقوفين في سجن نقرة السلمان،وقد أمرت الحكومة بنقلهم من سجن بغداد المركزي وذلك لإحداثهم أعمال الشغب والتمرد في داخل السجن((مخالفين نظام السجون بصورة مستمرة))على حد تعبير بيان الحكومة[٤].

---

[١]جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨،(بيروت،١٩٨٠)، ص ص،٣٩-٤٠.

[٢]المصدر نفسه،ص٤٠.

[٣] من بين هؤلاء السجناء أثنى وعشرين يهودياً.جريدة الدفاع،العدد(٢١٨) في١٩٥٣/٦/٢٠.

[٤]جريدة لواء الجهاد،العدد(٢١)في١٩٥٣/٦/٢١.

وقد بُلغوا بأمر النقل قبل موعده بيوم واحد.وفي يوم ١٨حزيران تمردوا ضد القائمين بتنفيذ أمر النقل،وقاموا بتظاهرات داخل السجن استعملوا فيها عبارات القذف ضد الحكومة،وإزاء تطور الموقف حضر كل من وكيل متصرف لواء بغداد داود سلمان ومدير السجون العام،وابلغوا المتظاهرين بلزوم الانصياع للأمر،ونصحوهم بتجنب إحداث الشغب،والتوقف عن التمرد،إلا أنهم قابلوا ذلك بالعنف،وقاموا برمي رجال الأمن بالحجارة، والقناني،والقضبان الحديدية..،مما أدى إلى جرح(٧٣) شرطياً وسجاناً بضمنهم (١٦) معاوناً ومفوضاً[١].وقابلتهم الشرطة بالمثل لردعهم،فأطلقت عليهم العيارات النارية حدث بسببها إصابات أدت إلى وفاة(٧)من السجناء،وجرح(٢٣)منهم،وقد نقل السجناء الباقون، والبالغ عددهم(١٢٣) سجيناً،إلى سجن بعقوبة[٢].

بعد هذه الحوادث الأليمة،لم يتوان وزير الداخلية من إجراء تحقيق سريع وعادل في ملابساتها،وأمر بتشكيل لجنتين تحقيقيتين ،الأولى إدارية برئاسة يوسف ضياء المفتش الإداري بوزارة الداخلية،والثانية قضائية برئاسة حاكم التحقيق نصرة الأورفلي[٣].

وقعت حادثة أخرى مُشابهة لما جرى في سجن بغداد،وتمثلت هذه المرة في سجن الكوت،عندما أضرب السجناء السياسيون عن الطعام وترديدهم شعارات معادية للحكومة، وذلك في الثالث من أيلول ١٩٥٣،عندما عارض السجناء تسفير خمسة عشر سجيناً من اليهود الشيوعيين،ومانعوا في إخراجهم من بينهم،فأعلنوا عصيانهم،وهاجموا قوات الشرطة والسجانين بالحجارة والآلات الجارحة المتوافرة لديهم،واستخدم الشرطة الأسلحة النارية وغيرها مما أوقع العديد من الإصابات بين قتلى وجرحى من السجناء[٤].

ويروي محمد علي الصوري رأياً مناقضاً لادعاءات الحكومة إذ يقول ((قدم السجناء

---

[١] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،ج٩،ص ص،٤٤-٤٥.

[٢] جريدة لواء الجهاد،العدد(٢١)في١٩٥٣/٦/٢١.

[٣]جريدة الدفاع،العدد(٢٣٦) في١٩٥٣/٦/٢٠.

[٤]جريدة الحوادث،العدد(٣١٩٨)في١٩٥٣/٩/١٠؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص ص،٥٠-٥٣.

السياسيون في سجن الكوت احتجاجهم[١].ولقد عملت إدارة السجن على نقل بعض هؤلاء السجناء إلى سجن نقرة السلمان وبدأت تستفز الباقين منهم وتضييق الخناق والحصار عليهم. وبدأ المشرفون على السجن يشدون على السجناء وأشاعوا في مدينة الكوت ان السجناء عصوا سجانيهم وخرجوا على أوامر السجن وأعلنوا العصيان وانهم تمردوا على الحكومة.. كل ذلك لأجل ان يهيئوا أذهان الناس ويعذروهم حين يقومون بهجوم مسلح على السجن.ولكن هذه الحيلة الزائفة كشفتها عوائل المسجونين أنفسهم عندما سمح لبعضهم بزيارة أقاربهم من المسجونين ،فأفهموهم الحقيقة..))[٢]،وفي ((اليوم الثاني من شهر آب من السنة نفسها ..كسرت شرطة السجن خزان المياه الخارجي. وامتنعت إدارة السجن عن تقديم الطعام المخصص لهم.واستمر الحصار شهراً ويومين عاش السجناء خلاله على تقتير شديد في الطعام الذي وصلهم من ذويهم قبل بدء الحصار. وبعد ستة أيام من الحصار أخذوا يصنعون الخبز من النخالة ودقيق العدس والحمص،ثم من قشور الباقلاء،وكان الماء المخزون قليلاً،على الرغم من الحر الشديد ،لهذا قرر السجناء حفر بئر في السجن بالأدوات اليسيرة التي عندهم ولكن الشرطة منعتهم عن ذلك وهددتهم بالقتل إذا قاموا به.. ولم يبالوا بتهديد الشرطة واستمروا على الحفر حتى وصلوا إلى عمق أربعة أمتار حيث بلغوا الماء..، ولاشك بأن هذا كان نصراً رائعاً للسجناء على شرطة السجن وإدارته وجعلهم يقومون بهجوم شامل كاسح..))[٣].ويبدو من ذلك أنَّ شرطة السجن وإدارته هي التي استفزت السجناء وضيقت عليهم في المآكل والمشرب باعتبارهم (مجرمين خطرين)وان البادئ هم شرطة السجن وان السجناء لم يقوموا بالإضراب والتهجم على الشرطة والحكومة إلا بعد المعاملة الخشنة القاسية والإهانات المتكررة لهم،فضلاً عن قسوة السجانين وبُعدهم عن التعامل الإنساني والأخلاقي، ولاسيّما محاصرة سجناء عزل ومنع الماء والأكل عنهم ، مما

---

[١] قُدم الاحتجاج إلى متصرف لواء الكوت(طاهر القيسي)،استنكروا فيه مذبحة سجن بغداد وطالبوا بمعاقبة الفاعلين.

[٢]محمد علي الصُوري،الإقطاع في لواء الكوت،مطبعة اسعد،(بغداد،١٩٥٨)،ص ص،٢١٤-٢١٥.

[٣] المصدر نفسه،ص٢١٥.

يثير الكثير من الاستفهامات حول السجون في العراق وخرقها لأبسط حقوق الإنسان أبان العهد الملكي.

تعرضت وزارة الداخلية إلى الانتقاد من الأحزاب السياسية ولاسيّما حزب الاستقلال بسبب هذه الحوادث،وسوء تعامل الشرطة معها[١]،لكن لا نجانب الحقيقية إذا قُلنا بان الشرطة كانت تنفذ واجباتها الموكلة إليها وحسب الضوابط والتعليمات التي تنظم عملها من الجهات العليا على الرغم من ان بعض نشاطات وربما تصرفات أفراد الشرطة وبقية مؤسسات وزارة الداخلية قد لا تلقى الرضا والترحيب من الأحزاب والصحف المعارضة، وهذا مؤشر جيد على وجود هامش من الحريات والديمقراطية في العراق الملكي حتى وان قست الحكومة وضيقت في الكثير من الأحيان على الأحزاب والصحافة والرأي العام[٢]، إلا ان ذلك لا يمكن لأي باحث موضوعي ان يتجاهله أو يُغمض عينيه عنه.

ويبدو أنَّ هذه الحوادث قد زعزعت الثقة بوزارة جميل المدفعي السادسة،مما اضطره إلى تقديم استقالته في ١٧ايلول ١٩٥٣ إلى الملك فيصل الثاني[٣].

لم يقتصر عمل وزارة الداخلية،على أداء المهام والواجبات الأمنية والإدارية والخدمية وإنما تعدى ذلك المشاركة في درء أخطار الكوارث الطبيعية ومنها الفيضانات، فخلال ربيع السنة ١٩٥٣،ارتفعت مياه نهر دجلة ارتفاعاً مفاجئاً فسبب غرق منطقة سلمان باك جنوبي بغداد، وتشريد سكانها، وقد أسرعت وزارة الداخلية إلى إغاثة المنكوبين واسعاف

---

[١] عبدالامير هادي العكام،المصدر السابق،ص٢٨١.

[٢] ينظر:الفصل الخامس،المبحثين الأول والثاني.

[٣] ولد فيصل الثاني في ١٩٣٥/٥/٢ ببغداد،وعندما توفي والده الملك غازي في حادثة السيارة المعروفة في ١٩٣٩/٤/٤،أعلن مجلس الوزراء فيصل ملكاً على العراق باسم فيصل الثاني ولما كان الملك الجديد في سن الرابعة من عمره،ولان المادة(٢٢)من الدستور العراقي نصت على انه في حالة انتقال العرش إلى شخص لم يبلغ السن القانونية (الثامنة عشرة) فيجب ان يمارس امتياز التاج وصيُ حتى يبلغ سن الرشد القانونية =

المتضررين،وتحكيم السدود لحصر الخطر والضرر في أضيق مقياس[١]، وذلك جهد ساند ومشارك لجهود الدوائر والمؤسسات الأخرى التي اشتركت في تلافي مضاعفات ذلك الفيضان، وهذا الأمر من النشاطات الإيجابية لصالح وزارة الداخلية.

نتيجة تزايد السخط الشعبي،أتجه البلاط الملكي إلى ما يبدو إحداث بعض التغيير السياسي في الحكومة لإظهار عهد الملك فيصل الثاني الذي توج في ٢ايار١٩٥٣ بمظهر جديد، فعهد إلى محمد فاضل الجمالي بتأليف وزارة جديدة فـــي١٧ ايلول ١٩٥٣[٢] خلفاً

= وهذا يعني انه كان ملكاً من دون سلطات لمدة أربعة عشرة سنة،وتم اختيار الأمير عبدالاله بن الملك علي وصياً على الملك فيصل الثاني واستمرت وصايته حتى١٩٥٣/٥/٢ عندما اكمل الملك فيصل الثاني السنة الثامنة عشرة من عمره،فانتهت الوصاية حسب القانون،وأُعلنَ ذلك اليوم عيداً رسمياً لتولي الملك سلطاته الدستورية. وقد استمر فيصل الثاني يحكم المملكة العراقية حتى قيام ثورة ١٤تموز١٩٥٨.وللمزيد عن سيرته ونشأته وثقافته ودوره في تاريخ العراق الملكي،ينظر:لطفي جعفر فرج،الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق،الدار العربية للموسوعات،ط١،(بيروت،٢٠٠١)،ص٧٣ وما بعدها؛ محمد حمدي الجعفري،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع،ص ٢٠٧ وما بعدها؛ جرالد دي غوري،المصدر السابق ،ص٢٧٧ وما بعدها.

[١] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص١١.

[٢]تألفت هذه الوزارة من(١٧) وزير،ضمت عدداً من العناصر الشابة والمثقفة ،منهم احد عشر وزيراً جديداً وخمسة وزراء لم يكونوا أعضاء في مجلس الأمة وكالآتي : محمد فاضل الجمالي رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية وكالةً ، ومحمد علي محمود نائباً لرئيس الوزراء، وعلي حيدر سليمان وزيراً للإعمار، وعبد الكريم الآزري وزيراً للمالية، وجميل الأورفلي وزيرا للعدلية ، وعبد المجيد القصاب وزيراً للمعارف، وعبدالله بكر وزيراً للخارجية ، وحسين مكي خماس وزيراً للدفاع ، وعبد المجيد عباس وزيراً للمواصلات ، وعبد الرحمن الجليلي وزيراً للإقتصاد ، وحسن عبد الرحمن وزيراً للشؤون الاجتماعية ، وعبد الأمير علاوي وزيراً للصحة ، وعبد الغني الدللي وزيراً للزراعة ، وأركان عبادي وصادق كمونة ومحمد شفيق العاني وروفائيل بطي ، وزراء بلا وزارة . وللمزيد عن الوزارة وأعمالها، ينظر: المصدر نفسه ، ص ص،٦١-٧٢؛جريدة الشعب، العدد(٢٦٢٨) في١٩٥٣/٩/١٨.

لوزارة جميل المدفعي السابعة،وبداية الأمر شغل الجمالي وزارة الداخلية وكالة حتى ١٩ أيلول حيث صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الداخلية إلى سعيد قزاز[١]. ويبدو ان تشكيل هذه الوزارة من الشباب والوزراء الجدد تعد مرحلةً جديدةً في تاريخ العراق،فالشباب يتسمون بالحزم،وهم أكثر ميلاً للعمل الجاد واقل فساداً واعمق اهتماماً بالإصلاح[٢].

كان في مقدمة أعمال سعيد قزاز ضمن برنامج وزارة الجمالي إلغاء الأحكام العرفية ، وقد أُلغيت في الخامس من تشرين الأول سنة١٩٥٣[٣]،كما جرى الاهتمام بالمؤسسة الأمنية (الشرطة والدوائر الأخرى)من حيث الكفاءة والتنظيم[٤]،للحفاظ على النظام والحد من النشاطات المعادية للحكومة.

كما عممت وزارة الداخلية منشوراً على متصرفي الألوية والمديرين العامين التابعين لها لتقديم تقارير عن مصادر ثرواتهم خلال مدة لا تتجاوز الأسبوع من تاريخ التبليغ[٥].

ويبدو ان هذه الخطوة احترازية استساغها وزير الداخلية للتقليل من حالات الاستغلال الوظيفي والفساد الإداري في مؤسسات وزارة الداخلية وهي خطوة حسنة ،إذا لم تستغل في أغراض شخصية ومنافع ذاتية تتناقض والمصلحة والهدف العام الذين كانا السبب وراء هكذا قرار من وزير الداخلية.

لم تَخلُ مدة حكم وزارة الجمالي من مشكلات داخلية ولاسيّما الملف الأمني، فاستمرت حركة الإضرابات في بغداد وبعض المدن الأخرى، ففي بغداد كان هناك إضراب لعمال

---

[١]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص٦٢.

[٢] رحيم كاظم محمد الهاشمي،المصدر السابق،ص١٧١.

[٣]جريدة صوت الأهالي،العدد(١) في١٩٥٣/١٠/٦.

[٤]محمد فاضل الجمالي،العراق بين أمس واليوم،د.م،(بغداد،١٩٥٤)،ص١٤.

[٥]جريدة الجريدة،العدد(٢٧)في١٩٥٣/١٠/٢٧.

السكاير منذ ١٤ايلول١٩٥٣لكن الحكومة عالجته بحكمة وانتهى في العشرين من ايلول١٩٥٣بعد وعود بإصلاح أوضاع العمال،لكنه تجدد في٢٤من الشهر نفسه لعدم تحقيق تلك الوعود[١]،ووصلت التظاهرة إلى مقر وزارة الشؤون الاجتماعية ثم عادوا إلى الاعتصامفي المعمل فطوقت الشرطة المعتصمينبأعداد كبيرة،وقطعت عنهم التيار الكهربائي، فحدثت مناوشات مع الشرطة أصيب فيها جماعةمن العمال نتيجة قذف الشرطة لهم بالحجارة[٢].

وفي صباح٣٠ تشرين الثاني١٩٥٣،اضرب عمال شركة دخان الرافدين للمطالبة بزيادة الأجور وشمل الإضراب جميع عمال السكاير في بغداد،واستخدمت السلطة القوة لكسر الإضراب،فأرسلت قوةً من الشرطة لاحتلال مقر نقابة السكاير وبنايات المعامل وللقبض على العمال المحرضين على الإضراب.وتمَّ القبض على (١٨)عاملاً وانتهى الإضراب العمالي في بغداد يوم١٦ كانون الأول١٩٥٣حين استأنف أغلب العمال عملهم من دون تلبية مطالبهم[٣].

لم تقتصر حركة الإضرابات والاحتجاجات على العمال في بغداد وإنما تعدت ذلك إلى مدن أخرى،ففي تشرين الأول ١٩٥٣،اضرب عمال مصلحة نقل الركاب في البصرة لمدة ثلاثة أيام،وفي١٧ تشرين الثاني من السنة نفسها أضرب عمال اللاسلكي في ميناء البصرة لمدة تسعة أيام،وعمال ميناء الفاو في ٢١تشرين الثاني بسبب قلة أجورهم وحرمانهم من ممارسة العمل النقابي والطرد الكيفي[٤]،ونتيجة الظروف التي ترتبت على

---

[١] من تلك الوعود والقرارات هي:حق العمال في المطالبة بإرجاع المفصولين،والسعي بجميع الوسائل الممكنة إلى تحسين العلاقات بين أرباب العمل والعمال،ووضع قواعد وأصول لترفيع العمال وتحديد مستوى الأجور ومستوى تكاليف المعيشة،وتعهدت الحكومة بإعادة حق التنظيم النقابي.. وللمزيد عن هذه القرارات والمطاليب العمالية ينظر:جريدة الشعب،العدد(٢٦٥٠)في ١٩٥٣/١٠/١٥؛ المصدر نفسه،العدد(٢٦٥٨)، في ١٩٥٣/١٠/٢٥.

[٢]جريدة صوت الأهالي،العدد(١٧) في١٩٥٣/١٠/٢٥.

[٣]جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،٦٥-٦٦.

[٤] جريدة صوت الأهالي،العدد(٤٥) في١٩٥٣/١١/٢٧.

تلك الأحداث سافر وزير الداخلية سعيد قزاز إلى البصرة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣، بعد ان كان قد سبقه وزير الشؤون الاجتماعية حسن عبد الرحمن.وكان لجهودهما الأثر الواضح في السيطرة على الأحداث وإنهاء الإضراب،بعد تحقيق مطاليب العمال واتباع سياسة اللين معهم[١].وأشارت بعض الصحف العراقية إلى جهود وزير الداخلية في المحافظة على الأمن وعودة العمال إلى العمل[٢].

كان لنجاح إضراب عمال الميناء وتحقيق مطالبهم أثرهفي تشجيع العمال على الإضرابفي البصرة،ففي الخامس من كانون الأول ١٩٥٣،أعلن عمال شركة نفط البصرة الإضرابعن العمل[٣]،وعلى الرغم من زيارة وزير الشؤون الاجتماعية حسن عبد الرحمن إلى البصرة ولقائه ممثلي العمال والشركة وموافقة الشركة على كافة مطاليب العمال عدا زيادة الأجور الذي وعدت الشركة بدراسته[٤]،إلا ان العمال استمروا بإضرابهم بفعل تحريض بعض الجماعات التي كانت تعمل من وراء الستار كما وصفها وزير الداخلية سعيد قزاز متهماً إياها بأنها (أيدي الشيوعيين)[٥]. ولهذا نلاحظ ان

---

[١]عبد الرحمن البياتي، المصدر السابق،ص٩٣.وللمزيد عن أعداد العمال المضربين ومطالبيهم وإجراءات الحكومة بصددها، ينظر: عبد الرزاق مطلك الفهد،المصدر السابق،ص ص،٥٤٥-٥٤٧.

[٢] جريدة الأسرار،العدد(٢٣١)في١٩٥٣/١١/٢٩.

[٣] تعود أسباب الإضراب إلى اختلاف العمال مع الشركة حول المطاليب التي كانوا يطالبون بها وهي: تقليل ساعات العمل،زيادة الأجور،حرية ممارسة التنظيم النقابي،توفير وسائط النقل،ومنع الطرد الكيفي،وإعادة العمال المفصولين وغير ذلك من المطاليب.وللمزيد عن الموضوع،ينظر:سعدي العبيدي، سلام عادل والحزب الشيوعي العراقي،مجلة الثقافة الجديدة، العدد(٥٨) في اذار ١٩٥٨،ص١٧؛ عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص ص،٥٤٧-٥٤٨.

[٤] جريدة صوت الأهالي،العدد(٦٢) في١٩٥٣/١٢/١٧.

[٥]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص٧٩ ؛جريدة الزمان،العدد(٤٩١١)في١٩٥٣/١٢/١٦.

التظاهرات التي تحول إليها الإضراب هتفت بحياة (اتحاد العمال العالمي)و(السلام العالمي) و(اتحاد الطلبة العالمي)[١].وهي واجهات شيوعية عالمية،وإزاء تطور الأحداث في البصرة فقد أسرع وزير الداخلية سعيد قزاز إلى المدينة في ١٤كانون الأول١٩٥٣ لإنهاء الإضراب بعد ان دخل يومهُ العاشر،وقد جُوبه وصوله بحملة إعلامية مضادة،فقد شنت جريدة الجريدة حملةً ضد القزاز محذرةً من اندفاعه..وانه يميل إلى الشدة،مؤكدةً حق العمال في اللجوء إلى الإضراب[٢].

على كل حال،فقد اجتمع القزاز مع مدير شرطة البصرة في مساء يوم١٤ كانون الأول وأمر بتفريق أي تجمهر يزيد على خمسة أشخاص بكافة الوسائل القانونية.وذلك لحماية العمال الراغبين بالاشتغال وإنهاء الحالة التي تهدد الأمن[٣].والتقى وزير الداخلية بوفود من العمال والمضربين لمحاولة معالجة مشكلاتهم وأسباب الإضراب،كما أمر باتخاذ التدابير الأمنية المشددة،فالقي القبض على عدد من قادة العمال وبعض رجال الحركة في البصرة،بتهمة التحريض على الإضراب والإخلال بالأمن العام[٤].

لكن تلك الإجراءات لم تُنهِ الإضراب بل العكس،وقع صِدام بين الشرطة والمضربين تخلله إطلاق عيارات نارية على المتظاهرين،فأصيب بعضهم وتوفي أحدهم متأثراً بجراحهِ، وسادت موجةٌ من الإرهاب[٥]،ولاسيّما بعد انضمام أكثر من ألف عامل من محلة الجمهورية مما زاد من معنويات المضربين وأوقع ارتباكاً في صفوف قوات الأمن.كما لاقت هذه الحركة مساندة ودعم عمال بعض الألوية والمناطق العراقية مثل النجف

---

[١] عبد الرزاق مطلك الفهد،المصدر السابق..،ص ٥٤٩.

[٢]جريدة الجريدة،العدد(٦٤) في١٩٥٣/١٢/١٤.

[٣]عبد الرحمن البياتي،المصدر السابق،ص٩٥.

[٤] محمد عويد الدليمي،كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية . .، ص١٧٥.

[٥] جريدة صوت الأهالي،العدد(٦١) في١٩٥٣/١٢/١٦.

الاشرف[١].

لم تكن قوات وزارة الداخلية الأمنية كافية لحماية الناس والمحافظة على الأمن والهدوء في البصرة،مما جعل السلطات الإدارية في المدينة تستعين بقوات الجيش للسيطرة على الموقف وتفريق المتظاهرين[٢].كما ان وزير الداخلية سعيد قزاز لم يكن مطمئناً من الموقف وطالب عند عودته إلى بغداد في الخامس عشر من كانون الأول ١٩٥٣،بإعلان الأحكام العرفية وأصرَّ على ذلك،بعد محاولة رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي إقناعه بعدم ضرورة أو جدوى الأحكام العرفية،وفعلاً تمَّ ذلك وأعلن في الصحف المحلية[٣].مما جعل الشاهد عامر عبد الله يُحمل القزاز وشرطته مسؤولية الحوادث التي وقعت في البصرة بعد مهاجمة الشرطة المدججة بالسلاح للعمال العُزل مما أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى[٤].وهذا يدل على تشدد سعيد قزاز واندفاعه في معالجة الأمور بشدة .

قامت وزارة الداخلية بتعطيل العديد من الصحف والجرائد لتصرفاتها غير المنسجمة مع سياسة الحكومة ومحاولتها إثارة واستفزاز الطلبة والعمال وحثهم على الإضراب[٥].

ومن الجدير بالذكر ان موقف وزير الداخلية من إضراب البصرة ولاسيّما بعد إعلان الأحكام العرفية قد واجه اعتراضات من العديد من نواب البرلمان العراقي،فقد تكلم النائب عبد الرزاق الشيخلي- نائب بغداد- فقال((لسنا بلهاء إلى الحد الذي يتصوره رئيس

---

[١] عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق ،ص ص،٥٥٠-٥٥٦.

[٢] جريدة صوت الأهالي،العدد(٦١) في١٩٥٣/١٢/١٦؛ جريدة الزمان،العدد(٤٩١١) في١٩٥٣/١٢/١٦.

[٣] جريدة صوت الأهالي،العدد(٦٢) في١٩٥٣/١٢/١٧.

[٤] وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٣، الجلسة الخامسة والعشرين،١٩٥٨/٩/٢٢،ص١٠٦٩.

[٥] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،البلاط الملكي،ملفة رقم ٣١١/٦٦٥،قرارات مجلس الوزراء حول تعطيل الصحف، القرار الصادر في١٩٥٣/١٢/١٦،و٣٤،ص٦٠.وبشأن موقف وزارة الداخلية من الصحافة فسيتم تناوله في مبحث لاحق من الكتاب .

الوزراء فيحاول تغطية الحقائق بغطاء شفاف يرى ما تحققه حتى العميان.ولسنا جبناء، يستطيع رئيس الوزراء ان يخيفنا بقوله(هدامون أو مخربون أو فوضويون) هذه التعابير المبتذلة التي صارت سلاحاً بيد المسؤولين يتذرعون به لإسدال الستار على كل حادث يروع البلد،ويمس حقوق المواطنين))ثم قال((إنَّ خلافات الرأي والمبدأ لا تُحل بالرصاص، وان الإرهاب لا يؤدي إلا إلى المقاومة حيثما كان))،ثم قال النائب عبد الحميد الهلالي((ليس من المنطق أن تتوسع الأحكام العرفية لكل حادث،لأنها أصبحت الشكل المميز لنظام الحكم في العراق))[١].لكن وزير الداخلية دافع بقوة عن موقفه ذلك حيث أشار إلى انه ليس من((عُشاق الأحكام العرفية وله قلبُ رحيم يشفق على الفقراء..))[٢]. وفي ردّه هذا، يتضح انه لم يكن ميالاً في داخله لاستعمال الأحكام العرفية إلا عند الحاجة أو الضرورة القصوى.

ولنا أن نذكر أنَّ القزاز بصفته وزيراً للداخلية أمر بوضع خطة أمن بغداد في نهاية سنة ١٩٥٣،والتي جرت عليها عدة تعديلات،لشعوره بضرورة المحافظة على أرواح الناس وممتلكاتهم،ومن أهدافها: تأمين استتباب الأمن في بغداد وضواحيها في أثناء وقوع الاضطرابات وتنظيم وتوحيد العمل للسيطرة على الوضع حسب تطوره وتوزيع المهام على قطاعات الأمن في العاصمة،وكانت الخطة مقسمة على ثلاثة مراحل،لكل مرحلة رمز معين وأسلحة واستعدادات خاصة تختلف عن المرحلة التي تليها وكالأتي:

١- المرحلة الأولى-واسمها الرمزي(حكيم)- توضع فيها قوات الشرطة كافة في الإنذار التام،وتوزع الأسلحة ووسائل تفريق التظاهرات ومحافظة الأمن على أفرادها، مع وضع

---

[١] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٢-١٩٥٣،الجلسة(٥)،١٩٥٣/١٢/٢٢،ص ص،٨٤-٨٥؛ أحمد فوزي، المثير من أحداث العراق، ص ص،١٣٩-١٤٧.

[٢] للمزيد عن المطارحات والآراء التي تناولها بعض أعضاء المجلس النيابي والردود التي أجابها القزاز ولاسيّما فرض الأحكام العرفية في البصرة،ينظر:م.م.ن،الدورة الانتخابية الثالثة عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣،الجلسات(٥، ٨)،١٩٥٣/١٢/٢٢-١٩٥٣/١٢/٣٠،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤)، ص٥١، ص ص،١٢٥-١٢٦.

محطة لاسلكية ثابتة في مقر كل قاطع[١].

٢- المرحلة الثانية- واسمها الرمزي(رشيد)- تُنفذ عندما يرى المتصرف ظهور بوادر اضطرابات مهمة تخل بالأمن العام وتؤثر في السلامة العامة.وعندها توزع القوات في أماكنها المخصصة.وتعزز الحراسات وتضاعف الدوريات في الأماكن الحيوية.وينتقل متصرف بغداد إلى مقر القيادة-هو غرفة السيطرة في مديرية شرطة بغداد التي جهزت بعدة هواتف وخرائط توزيع القوات-لتوجيه العمل وإصدار الأوامر المقتضية لمعالجة الوضع إذا اقتضى الأمر.

٣- المرحلة الثالثة-واسمها الرمزي(سعد)- تُنفذ بأمر المتصرف عندما يضطرب الأمن ويحدث تصادم مع الشرطة،حيث توضع قوات الشرطة جميعها،مع طلاب مدارس الشرطة في حالة إنذار،ويتصل المتصرف عند تنفيذ هذه المرحلة بأمر موقع بغداد العسكري ويحيطه علماً ليتخذ الإجراءات اللازمة بشان المعونة التي يقدمها الجيش للشرطة عند الضرورة،مع استمرار الاتصال لاطلاعه على الموقف بين حين وآخر.ويطلب المتصرف ارسال ضابط ارتباط من الجيش إلى مقره[٢].

سعت وزارة الداخلية لإلغاء الأحكام العرفية،وفعلاً أُلغيت باقتراح من وزير الداخلية،بعد مرور ذكرى وثبة ١٩٤٨وذلك في٢٨كانون الثاني١٩٥٤،واستقالت وزارة الجمالي الأولى في ٢٧شباط[٣]،وقُبلت في ٨اذار١٩٥٤وهو اليوم الذي أُعيد فيه تكليف محمد فاضل الجمالي لتأليف الوزارة الجديدة،والتي احتفظ القزاز بمنصب وزير الداخلية فيها[٤].

---

[١]جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٦٠.

[٢] عبد الرزاق محمد اسود،المصدر السابق،المجلد الثالث،ص ص،١١٩-١٢٠.

[٣]تعود أسباب استقالة الوزارة إلى نص الفقرة الثانية من المادة(٦٤)من القانون الأساسي العراقي: ((والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين، لا يبقى في منصبه اكثر من ستة أشهر،ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان، أو ينتخب لمجلس النواب،قبل ختام المدة المذكورة)).ولما انتهت المدة لم يفلح البعض من أعضاء الحكومة في نيل العضوية في احد المجلسين المذكورين،اضطر الرئيس الجمالي ان يقدم استقالته، ينظر: عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص٨٩.

[٤] المصدر نفسه،ص ص،٩٠-٩٢.

المبحث الثاني

موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤

أولاً : دور الوزارة في السيطرة على فيضان سنة ١٩٥٤

أُستهلت السنة ١٩٥٤ بهطول أمطار غزيرة في الثالث من كانون الثاني،في المنطقة الشمالية من العراق مع سقوط كميات من الثلوج قرب الحدود الإيرانية،مما أدى إلى ارتفاع مناسيب نهر دجلة[١]،وكانت الدلائل تشير إلى طغيان المياه في الربيع القادم[٢]،وتعالت أصوات النواب،وتساءلت الصحافة العراقية عن إجراءات الحكومة بعدما تجاوز مستوى المياه يومي ٢٢ و٢٣ آذار حد منسوب الفيضان الخطر[٣].

سعت الحكومة في زيادة استعداداتها لمعالجة هذه المشكلة،وتقرر إحداث فتحات (كسرات)في نهري دجلة وديالى[٤]،لكن تلك الإجراءات لم تكن فعالة مقايسة بالخطر القادم، مما أدى بقوات الشرطة والجيش للتدخل لمساعدة أبناء الشعب والدوائر المختصة لحراسة السدود ،وتمَّ ترحيل سكان الصرائف الذين يقطنون خلف السدة الشرقية لمدينة بغداد إلى أراضي السباق القديم(بغداد الجديدة الحالية)[٥].

تميزت جهود وزير الداخلية الذي كان يعمل بكل جد وإخلاص لمعالجة الموقف((فكان يتنقل في ساعة الشدة وفي لحظة الأزمة بين السداد وبين مقره في وزارة

---

[١]جريدة الزمان،العدد(٤٩٢٩) في١٩٥٤/١/٦.

[٢]جريدة الأسرار،العدد(٢٦٣) في١٩٥٤/١/٥.

[٣]احمد سوسة،المصدر السابق،جـ٢،ص٥٧٣.

[٤]د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،ملفة رقم٣/١/٤،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٥٥٧٨،فيضان سنة ١٩٥٤، الإغاثة، و٤،ص٧؛فخري الفخري،المصدر السابق،ص١٦٣.

[٥]احمد سوسة،المصدر السابق،ص٥٧٤؛ جريدة الزمان،العدد(٤٩٩٧) في١٩٥٤/٣/٢٧.

الداخلية))[١]،مشيداً بعزيمة الرجال العاملين على حماية السدود[٢].وتذكر بعض الصحف ان وزير الداخلية((.. كان يبقى حتى الساعة الثالثة أو الرابعة بعد منتصف الليل يشرف بنفسه على أعمال المكافحة والإنقاذ))[٣]،وقد استطاع من خلال عمله المستمر إنقاذ موظفي الزراعة في الزعفرانية الذين كادت المياه ان تبتلعهم لولا الهمة التي قام بها وزير الداخلية من خلال إرساله الزوارق البخارية على وجه السرعة لانتشالهم[٤].

كانت ليلة التاسع والعشرين من آذار،أسوء واخطر ليلة عاشتها مدينة بغداد،عندما اخذ الخطر يهددها من نهر دجلة ومن المياه التي تجمعت خلف السداد المحيطة بها من الشرق والجنوب ،وفي مساء يوم ٢٩اذار فُتحت ثغرات في السداد المحيطة بمدينة(بغداد الجديدة)، للتخفيف من ضغط المياه على السداد الشرقية[٥].لكن يبدو إن تلك الإجراءات كانت غير ذات فائدة ولاسيّما أنَّ المياه تسربت إلى الكثير من الدوائر والبيوت والمحال التجارية وغيرها[٦].

ومهما يكن من أمر،حاولت الحكومة في مساء تلك الليلة الخروج بقرار جريء ينقذ المواطنين وبغداد من الكارثة المرتقبة،وتمَّ اتخاذ قرار يقضي بإخلاء سكان الرصافة إلى جانب الكرخ وهذا القرار خطير جداً إذا ما عرفنا ان سكان الرصافة كانوا اكثر من(٧٥٠) ألف نسمة[٧]،وربما يحدث عبورهم وتدافعهم عبر الجسور إلى كوارث لا يمكن حصرها، لكن الموقف الجريء والمسؤول كان قد أعلنه سعيد قزاز وزيـــر الداخلية بأنه يعارض هذا القرار

---

[١]عبد الرحمن البياتي ،المصدر السابق،ص ١٠٤؛ جريدة الأيام،العدد(٣٥) في١٩٥٤/٤/٢.

[٢] جريدة الأيام،العدد(٣٥)في١٩٥٤/٤/٢.

[٣]المصدر نفسه،العدد(٣٩) في١٩٥٤/٤/٨.

[٤] المصدر نفسه، العدد(٣٥) في١٩٥٤/٤/٢

[٥]فخري الفخري،المصدر السابق،ص١٦٣.

[٦]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص٩٥.

[٧]المصدر نفسه،ص٩٥؛ احمد سوسة،المصدر السابق،ص٥٨٠.

لما يولده تنفيذه من ارتباك قد يؤدي إلى تهلكة الناس، ضارباً بعرض الحائط إجابة مهندس الري البريطاني اف.أس.هاردي(F.S.Hardi)على سؤال وجهه له وزير الداخلية عن درجة الخطر المحدق بالعاصمة والذي كان قد أجابه بان درجة الخطر قد تبلغ ٩٥%[١].ويبدو أنَّ اختلاف وزير الداخلية مع بقية مسؤولي الحكومة حول إخلاء الرصافة من عدمه،لم يكن قراراً اعتباطياً أو ارتجالياً وإنما لأسباب موضوعية قد يكون في مقدمتها تجنب حدوث أعمال السلب والنهب فيما لو نفذت خطة الإخلاء،كما أنَّ الإهمال سيكون حاصلاً من دون أدنى شك،لأن المحافظين على السدود سينسحبون هم أيضاً بينما المواجهة هي الأجدر والأسلم مع احتمال فشل التخلية،يزاد على ذلك صعوبة إنجاز الإخلاء في مدة قصيرة،وذلك لوجود جسرين قديمين صالحين للعبور قد يتعطلان في أي لحظة من جراء الفوضى التي تحدث عند إعلان قرار الإخلاء، فضلاً عن حوادث المرور التي ستقع في أثناء الإخلاء[٢].

وبعد مناقشات مطولة استقر الرأي على عدم إخلاء الرصافة وزيادة الجهود للعناية بالسداد واتخاذ سلسلة من الإجراءات لدرء خطر الفيضان[٣] وكان من بين القوات المشاركة في المحافظة على بغداد من الفيضان اللواء التاسع عشر الذي كان بإمرة الزعيم عبد الكريم قاسم[٤].

وهكذا تحمل وزير الداخلية المسؤولية عن خطر تدمير بغداد لو تمكن الفيضان من كسر السداد، لكن يبدو إن العناية الإلهية وجهود الخيرين من الجيش والشرطة و بقية مؤسسات الحكومة وأبناء الشعب قد حالت من دون مداهمة الفيضان للعاصمة بغداد، وبذلك

---

[١] فخري الفخري،المصدر السابق،ص ص،١٥٨-١٧٠.

[٢] عبد الرحمن البياتي،المصدر السابق،ص١٠٦.

[٣] فخري الفخري،المصدر السابق،ص١٧٢.

[٤] خليل ابراهيم حسين،اللغز المحير-عبد الكريم قاسم بدايات الصعود،موسوعة ١٤تموز،دار الحرية للطباعة، جـ٦،(بغداد،١٩٨٩)،ص٩٥.

استحق وزير الداخلية(سعيد قزاز)ثناء بعض النواب لجهوده العظيمة وشجاعته الكبيرة في مواجهة الأخطار الداخلية التي تحيق بعاصمة المملكة العراقية بغداد[١].

أما خسائر العراق من جراء هذا الفيضان فقد قدرتها وزارة الداخلية بما لا يقل عن عشرين مليون دينار،ولم يقتصر الأمر على لواء بغداد،وإنما شملت الأضرار باقي الألوية المتضررة مثل لواء البصرة ولواء الكوت ولواء العمارة ولواء ديإلى ولواء المنتفك، وإزاء ذلك ولتلافي النتائج السلبية على المواطنين تم تأليف لجان مختصة لتقدير الأضرار وتعويض المتضررين مُثلت وزارة الداخلية فيها تمثيلاً كبيراً[٢].

ثانياً : موقف الوزارة من تدهور الأمن في مدينة الحي بلواء الكوت :-

في أيار سنة ١٩٥٤ اضطرب الأمن في منطقة الحي-التابعة للواء الكوت- بعد حدوث شجار بين جماعة من آل ياسين وبين أحد الباعة في هذه المدينة،تطور إلى اصطدام بين الطرفين،ففي يوم ٢١ أيار هجم نحو مائة من أفراد العشائر من آل ياسين على (السراجين والصياغ في سوق الحي)واستعملت الأسلحة والمكاوير مما أوقع (١٥) جريحاً بين أهالي السوق توفي أحدهم في مستشفى الكوت من جراء أصابته،و(٢) من العشائر.

بعد ذلك اشترك الناس بمختلف طبقاتهم ومعهم طلاب المدارس ونساء المدينة ويقدر عددهم (٢٠٠٠) شخص،وقاموا بتظاهرة واسعة اتجهت إلى دائرة البريد فحطموا بابها، وقطعوا أسلاكها،ثم قصدوا نادي الموظفين وحرقوا أثاثه ورشقوا دوائر البلدية والقائممقامية بالحجارة، واعتدوا على منزلي القاضي والطبيب ايضاً،فتوجه متصرف الكوت (حسن الطالباني) إلى الحي على رأس قوة أعادت الأمن إلى نصابه،وقبضت الشرطة على(٧٤)من الأهالي، أفرجت المحكمة عن(٥٢)منهم،وجرت محاكمة الباقين[٣].

[١]للمزيد عن هذا الموضوع،ينظر: م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤،الجلسة(٢٩)في١٩٥٤/٤/٢٠، ص٦٣٨؛المصدر نفسه،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (١٠) في١٩٥٥/١/١،ص١٧٦؛جريدة اليقظة،العدد(١٩٤٧)في١٩٥٤/٧/١٤.

[٢] م.م.ن،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،ص١٧٦.

[٣] جريدة الأخبار،العدد(٦٨) في١٩٥٤/٦/٩.

إلا إن سكان الحي ازدادوا تمسكاً بحريتهم،فعم الإضراب مدينة الحي وأغلقت الأسواق والمحلات، مما جعل رئيس الوزراء نوري السعيد يجتمع مع وزير داخليته(سعيد قزاز) لوضع خطة لإنهاء الإضراب وإعادة الأمن والنظام إلى المدينة،فأرسل أحد الضباط في دائرة الاستخبارات العسكرية لإجراء كشف عام على المدينة ووضع مخطط للشوارع والأبنية الرئيسة والأسواق،وقامت الشرطة بأعمال استفزازية بتفتيش بعض مساكن الحي ليلاً وإزعاج المواطنين وإرهابهم،فكان ذلك (عمل النار في الحطب)،وذهبت الشرطة إلى أكثر من ذلك بان قامت بإرغام الأهالي المضربين على فتح محلاتهم لكن من دون جدوى،وقامت الشرطة باعتقال عدد من الأهالي مما أغاض هذا التصرف جماهير الحي التي خرجت بتظاهرة عارمة طافت حول المدينة[١].

عززت وزارة الداخلية قوات الشرطة في الحي،فأرسلت قوات من شرطة الألوية المجاورة مع رشاشات وسيارات مسلحة وست مدافع هاون مع سيارات إسعاف للشرطة. أما سكان الحي فتصرفوا بحكمة وقابل وفد منهم متصرف اللواء لإنهاء الإضراب العام،لكن المتصرف طلب منهم تسليم أربعين شخصاً من أهالي المدينة البارزين فلم يجبه الأهالي لطلبه،وتقدمت قوات الشرطة والأمن وبدأت بقصف مدفعي ثم نار حامية من رشاشات يحملها(١٥٠٠)شرطي واستمرت محاصرة المدينة ستة أيام قاوم الأهالي القوات الأمنية مقاومةً باسلةً،ولسان حالهم يقول(هيهات فالعزة أقوى من النار والحديد وإنها لتأبى الذل والهوان)ودخلت الشرطة إلى الدور والمحلات لتفتيشها بحثاً عن السلاح،ومما يثير الدهشة والاستغراب.سلوك الإقطاعيين من آل ياسين الذين كانوا يقيمون ((ولائم الفرح لمتصرف اللواء وبطانته من الموظفين احتفالاً (بالانتصار العظيم)))[٢].

وبعد نهاية الأحداث،ساقت الشرطة العشرات من الأهالي إلى المجلس العرفي العسكري، فحكم بالسجن خمس سنين بالأشغال الشاقة على ستة عشر مواطناً،وحكم بالسجن مدة عشر سنوات على ستة مواطنين،وبأحكام متفرقة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات،

---

[١] محمد علي الصوري، المصدر السابق،ص٢٢٣.

[٢] جريدة الأخبار،العدد(٦٨) في ١٩٥٤/٦/٩.

وحكم على كل من (علي الشيخ حمود وعطا مهدي الدباس)بالإعدام شنقاً بعد ان اعتبرتهم الشرطة الرأس المفكر والمدبر لتلك التظاهرات التي نادت بسقوط الاستعمار والإقطاع.

ومما يشار له بالبنان الموقف الصلب والشجاع لعلي الشيخ حمود عندما جيء به إلى حبل المشنقة لينفذ به حكم الإعدام في الساحة العامة في مدينة الحي،فقد ترنم بأنشودة الشعب وهو يمسك بحبل المشنقة[١]:

الشعبُ ما ماتَ يوماً وإنه لن يَموتـا
إن فاتهُ اليومَ نَصر ففي غدً لَن يَفوتـا

ثالثاً : دور الوزارة في انتخابات السنة ١٩٥٤ النيابية :

عندما تألفت وزارة ارشد العمري في٢٩نيسان١٩٥٤،أعلنت هذه الوزارة في منهاجها بأن هدفها هو حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة بحرية وحياد، وقوبل تشكيل الوزارة بردود فعل سلبية من الأحزاب والمنظمات السياسية متهمة هذه الوزارة بأنها غير مؤهلة لإجراء انتخابات حرة وذلك نظراً إلى ماضي رئيسها وأقطابها الزاخر بالأعمال التعسفية والاستفزازية الموجهة ضد الشعب وحرياته[٢].

تمَّ تحديد يوم ٩حزيران ١٩٥٤موعداً لإجراء الانتخابات النيابية[٣]،فدب النشاط في أوساط الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات رغم تشكيكها في مقدرة وزارة أرشد العمري على تهيئة الشروط الملائمة لإجراء الانتخابات الحرة،واعتقادها بأنها ستلاقي مقاومةً عنيفةً من أجهزة وموظفي وزارة الداخلية[٤].

سعيًا مـــن القوى الوطنية لكسب الانتخابات جرى تشكيل جبهة انتخابية ضمت أحزاب

[١] محمد علي الصوري، المصدر السابق،ص ص،٢٢٥-٢٢٦.

[٢] جريدة الوقائع،العدد(٣٣٩٠) في ١٩٥٤/٤/٩.

[٣] جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٨٦٤) في ١٩٥٤/٤/٣٠.

[٤]المصدر نفسه،العدد(١٨٦٩) في ١٩٥٤/٥/٥؛جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص٨٦.

الاستقلال والوطني الديمقراطي والشيوعي ومنظمة أنصار السلام وبعض المستقلين باسم (الجبهة الوطنية)[١].

وقفت الحكومة- بواسطة أجهزة وزارة الداخلية- بشدة لمقاومة مرشحي الجبهة الوطنية في مختلف مناطق العراق، حيث هاجمت قوات الشرطة الاجتماعات الانتخابية للجبهة الوطنية في مناطق الحلة والنجف والسليمانية، مما أدى إلى مقتل أحد المتظاهرين في النجف،وألقت الشرطة القبض على العديد من منظمي هذه التظاهرات والاجتماعات منهم الشيخ محمد رضا الشبيبي[٢] وإبراهيم احمد وعمر مصطفى وغيرهم والبعض منهم ظل معتقلاً ولم يطلق سراحه إلا بعد انتهاء الانتخابات[٣].وكانت وزارة الداخلية والحكومة تدعي بان الاجتماعات الانتخابية أدت إلى الإخلال بالأمن واصفةً إياها بأنها ذريعة يُحتج بها للحد من الحركة الشعبية التي تجلت في تأييد مرشحيها[٤].

اتخذت وزارة الداخلية إجراءات شديدة للمحافظة على الأمن في يوم الانتخابات، وخولت الشرطة ردع التظاهرات والحركات المخلة بالأمن التي قد يقوم بها الوطنيون والعناصر الأخرى المؤيدة للجبهة الوطنية،ومنع حمل الأسلحة النارية، وفحص المراكز الانتخابية وما يجاورها فجر يوم الانتخابات وتشديد الحراسة عليها،والمحافظة على الصناديق والأوراق الانتخابية،وأعلن وزير الداخلية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتفادي الاضطرابات[٥].

على الرغم من محاولات وزارة الداخلية لإنجاز الانتخابات بأقل حوادث واضطرابات، إلا إن هناك احتكاكات عديدة وقعت بين أنصار المرشحين في الكاظمية أدت إلى مقتل أحد الأشخاص، وفي مناطق أخرى من أقضية الهندية وعنه وطوزخرماتو لكن تدخل الشرطة حال دون توسعها[٦].

---

[١] سعاد خيري،من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨،مطبعة الاديب البغدادية،جـ١، (بغداد،د.ت) ،ص٢١٩؛فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،ص٣٥٢.

[٢] من أبرز أعلام السياسة والفكر والأدب في العراق ، شغل مكانه بجدارة أينما حل نائباً كان أو وزيراً أو مؤيداً أو معارضا ، لم يؤمن بالعنف لحل مشكلات المجتمع العراقي وانما ركز على الوسائل التربوية والإصلاحية ، انتخب عضواً في مجلس النواب للمدة من ١٩٢٥/٧/١٦ – ١٩٣٠/٧/١، وللمدة من ١٩٣٣/٣/٨ – ١٩٣٥/٣/١١ ثم للمدة من ١٩٤٧/٣/١٧ – ١٩٥٤/٤/٢٨ ، وشغل منصب وزير المعارف للسنوات ١٩٢٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٨ ، وللمزيد من التفاصيل ينظر : علي عبد شناوه، الشبيبي في شبابه السياسي . محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢ ، دار كوفان للنشر ، (لندن ، ١٩٩٥)؛ علي عبد شناوه ، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي ١٩٣٢ – ١٩٦٥ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب / جامعة بغداد ٢٠٠٢.

[٣] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص٩١.

[٤] المصدر نفسه،ص٩٢.

[٥] د.ك.و،الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملفة رقم١٤/ن/١،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٩٥٤١، الانتخابات النيابية ١٩٥٤-١٩٥٨، و٤، ص ص،٩-١٢.

[٦] جريدة اليقظة ،العدد(١٩١٤)في١٠/٦/١٩٥٤.

وجِهت انتقادات واسعة لوزارة الداخلية والحكومة من بعض الأحزاب والشخصيات التي اشتركت في التنافس على الفوز بالانتخابات النيابية،وقد تركزت مواطن التزوير في أماكن ثلاثة هي:الهيئة التفتيشية،والشُعب الانتخابية،وقوائم الناخبين، وعملية الانتخاب نفسها. وهذا الأمر ظهر بشكل واضح في انتخابات منطقة القرنة في لواء البصرة حيث لوحظ تحيز أجهزة وزارة الداخلية لصالح احمد النقيب وحميد الحمود مرشحي الحكومة وعضوي حزب الاتحاد الدستوري ضد نوري جعفر[١].

ويشير نجيب الصائغ إلى تدخل الجهاز الإداري لوزارة الداخلية في انتخابات لواء الموصل ولاسيّما مناطق القرى والأرياف((ليس للحكومة إمكانية المداخلة والتأثير على أصوات الناخبين في منطقتي بلدة الموصل، إلا أنها تتدخل بصورة سافرة في المنطقة الثالثة وهي نواحي وقرى الموصل والتي تشترك أيضاً في انتخاب النواب المسيحيين وقبل موعد إجراء الانتخابات التكميلية وبينما كنت أتجول في القرى اتصل بي بعض الناخبين واخبروني بأن الموظفين الإداريين طلبوا منهم عدم انتخاب مرشحي الجبهة الوطنية[٢] وانتخاب مرشحي الحكومة..))[٣]،ويظهر من ذلك أن تدخل الموظفين الإداريين أقل في مراكز المدن وهذا شيء طبيعي لأن المدن تكون أكثر وعياً ولأن أكثر أعضاء الأحزاب هم من المدن ويعملون فيها مما قد يسبب حراجة أكثر لموقف الموظفين الإداريين المشرفين على الانتخابات بينما يكون ذلك أقل في ضواحي المدن ونواحيها

[١] نوري جعفر،وقائع تزوير الانتخابات في القورنة لمصلحة السيدين احمد النقيب وحميد الحمود،مطبعة دار القدسي،(بغداد،١٩٥٤)،ص ص،١٢-١٨؛جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٨٩٧) في١٠/٦/١٩٥٤؛ جريدة صوت الأهالي،العدد(٢٠٥)في١١/٦/١٩٥٤.

[٢] كان نجيب الصائغ عضواً في حزب الجبهة الشعبية بزعامة طه الهاشمي،لذلك لم يكن مرشحاً عن الجبهة الوطنية وإنما عن حزبه. نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ص،٧٦-٧٧، وللمزيد عن دور الجبهة الوطنية في الانتخابات،ينظر:عبد الرزاق الحسني،الجبهة الوطنية..،ص ص،٤٦-٤٨.

[٣] نجيب الصائغ،المصدر السابق،ص ٧٨.

وقراها حيث يطبق نظام دعاوى العشائر أكثر من تطبيق القوانين الأخرى،مما يعطي سلطة وتأثير للموظفين الإداريين في تلك المناطق بشكل واسع من ممثليهم في مراكز المدن والألوية.

وتدخلت السلطات الإدارية في انتخابات مناطق بغداد وبأساليب أخرى، فقد((أخذ الموظفون الإداريون يتدخلون في أمر لجان التفتيش،بل في أمر اختيارية المحلات نفسها،فلقد استدعى متصرف لواء بغداد[١] بعض المختارين إلى ديوانه الرسمي وأخذ منهم أختامهم وتركهم ينتظرون واخذ يوقع بأختامهم على قوائم الاثنينات والأعضاء الخمسة عشر من كل محلة كما يحلو له))[٢].

ويقول عبد المجيد الجميلي المرشح عن منطقة الفلوجة((رشحت في منطقة الفلوجة سنة ١٩٥٤،وقد قامت السلطات الإدارية بتوقيف المؤيدين بموجب المادة(٤٣) من نظام دعاوي العشائر..وان المتصرف[٣]استدعاني وهددني وانــه مستعد لتوقيف أبناء الفلوجة كافة، وقال..ولا تعتقد بانــي أو الحكومة تسمح لغير خليل كنــه وعبدالعزيز عريم أن يفوز بالانتخابات))[٤].ويقول أيضاً((إنَّ الأوراق التي كانت تحمل اسمي واسم غيري أفرغت.. وملئت الصناديق بأوراق تحمل اسم خليل كنه وعبد العزيز عريم))ويضيف هذا المرشح، ان الإذاعة أعلنت نبأ فوز هذين المرشحين الحكوميين في الساعة السادسة والنصف مساءً، مع إن نتائج الانتخابات لا يمكن معرفتها قبل الساعة الثانية عشرة ليلاً[٥].

---

[١]كان متصرف لواء بغداد(عبدالجبار فهمي).د.ك.و،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية،جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٥٤،ص١٣.

[٢] فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص١٩٦.

[٣]كان متصرف لواء الدليم هو اكرم احمد.ينظر: جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٥٤،ص١٣.

[٤]وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، جـ١١ ،١٩٦٠، ص ص،٣٢٣-٣٢٤.

[٥]المصدر نفسه، ص ص،٣٢٩-٣٣٠.

إلا إن أكثر الأساليب تزويراً للانتخابات هو تبديل أوراق الانتخاب،فبعد أن يكون الناخبون قد مارسوا حقهم الانتخابي وأفصحوا عن أرادتهم،تعمد الجهة المشرفة على الانتخابات إلى إتلاف أوراقهم الانتخابية،ووضع أوراق أخرى بدلها في صناديق الاقتراع تحوي أسماء مرشحي السلطة التنفيذية،بما يخالف إرادة الناخبين[١].

وقد لجأت وزارة نوري السعيد إلى استصدار مراسيم مقيدة للحرية مهدت بها الأجواء اللازمة لضمان انتخاب مرشحيها،فقد أصدرت مراسيم عديدة مقيدة للحرية قبل مباشرة الانتخابات باثني عشر يوماً.إذ((نشرت الحكومة تعديلات لقانون العقوبات،وسعت في سلطاتها لمكافحة الشيوعيين واليساريين الآخرين،كما وضِع أنصار السلام والشبيبة الديمقراطية بنفس درجة الشيوعية التي كانت محرمة.وزُود مجلس الوزراء بصلاحيات نزع الجنسية عن أي عراقي يوصم بالشيوعية أو يقوم بفعاليات لها علاقة بالشيوعية، وبنفيه من البلاد.وكذلك خوّل مجلس الوزراء بسلطة إغلاق أي جمعية أو نقابة، مؤقتاً أو بصورة دائمية إذا كانت فعاليات تلك الجمعية أو النقابة مما يؤثر تأثيراً سيئاً في الأمن العام، وهذه الإجراءات..ثبطت عزم المعارضة،ومهدت الطريق إلى انتصار نوري السعيد (الكبير)[٢] في الانتخابات))[٣].

وأشار كامل الجادرجي في مذكراته إلى عمليات تزوير الانتخابات في بغداد((.. دخل التزوير في كل المناطق تقريباً –عدا المنطقة الثالثة)) وقد بلغ التزوير شكلاً علنياً بحيث ((ان تعقب وقائعه من الأمور التي لا فائدة منها لوضوح التزوير وعلانيته..)).وفي المناطق خارج المدن والريف أجرت((السلطات(عملية الانتخاب)في الليل ولما حل يوم الانتخاب لم يجد الناخبون صناديق الاقتراع فقد كانت ممتلئة وأرسلت لتصنيف الأصوات))[٤].

[١] فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص٢٠٣.

[٢] وردت في النص(الكاسح).

[٣] ولد مار كولمن،عراق نوري السعيد،مؤسسة الإنتاج الطباعي،(بيروت،١٩٦٥)،ص٢٢.

[٤] كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص٥٦١.

ويقول علي الشرقي-الوزير بلا وزارة في وزارة أرشد العمري الثانية- في كتابه (الأحلام) ((إن أرشد العمري كان باندفاع،يشبه الهستريا،يدير الانتخابات في الظاهر بصفة حيادية، ولكن معمل الترشيح في غرفة الديوان الملكي،احمد مختار بابان،وكانت المحاولة المجيء بأكثرية بلاطية..حتى أتم الانتخابات بحسب الخطة المرسومة،وفاجأ الناس بالهزيمة إلى الأستانة))[١].

نتيجة لعملية تدخل وزارة الداخلية في الانتخابات لم يفز من مرشحي الجبهة الوطنية الـ(٣٧) سوى عشرة[٢]،من بينهم(٤) من مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي وهم : كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل (بالتزكية) وجعفر البدر،من بين (١٣٥) نائباً مجموع النواب[٣].

وبهذا لم تختلف انتخابات حزيران ١٩٥٤ النيابية عن سابقتها من حيث تدخل السلطة التنفيذية فيها بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح مرشحي الحكومة متبعة شتى أساليب التلاعب والتدخل والتزوير.

وبعد أن أجرى أرشد العمري الانتخابات قدم استقالته في ١٧ حزيران ١٩٥٤[٤]، وفي ٢٦تموز ١٩٥٤ اجتمع مجلس النواب واستمع إلى خطاب العرش ثم عُطل المجلس اعتباراً من ٢٧ تموز إلى نهاية شهر تشرين الثاني[٥]،وعندما بدأ بتشكيل الوزارة نوري السعيد في٣ آب ١٩٥٤ اشترط عدة شروط منها حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة[٦].

---

[١] علي الشرقي،الاحلام،شركة الطبع والنشر الاهلية،(بغداد،١٩٦٣)،ص١٧٢.

[٢] يذكر عبد الرزاق الحسني بان عددهم كان(١١) نائب. عبد الرزاق الحسني،الجبهة الوطنية،ص٤٨.

[٣] كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص٥٦١.

[٤] جريدة الوقائع،العدد(٣٤٣٧) في١٩٥٤/٧/٢٦.

[٥] م.م.ن،الدورة الانتخابية الرابعة عشرة،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤،ص١؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، جـ٩،ص١٤٦.

[٦] جريدة الوقائع،العدد(٣٤٥٤)في١٩٥٤/٨/٣؛ فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،ص ص، ٣٥٦-٣٥٧.

حُدد يوم١٢ ايلول١٩٥٤موعداً لإجراء الانتخابات الجديدة في أنحاء العراق كافة[١]. ونظراً للإجراءات التعسفية التي اتبعتها الحكومة فيسياستها الداخلية،فقد قاطعت بعض الأحزاب الوطنية الانتخابات الجديدة،واشترك في هذه الانتخابات حزب الاستقلال وبعض أعضاء حزب الجبهة الشعبية[٢] بعد انشقاقه وتجميد أعماله[٣].

لم تمر هذه الانتخابات من دون اعتراضات من الحركة الوطنية وكذلك حدوث بعض الاضطرابات في مناطق مختلفة من العراق[٤]،فحدث إضراب عام في السليمانية في ١٣ أيلول ١٩٥٤ احتجاجاً على طريقة سير الانتخابات في اللواء،وتجدد الإضراب يوم١٦ أيلول مما أدى إلى تدخل أجهزة وزارة الداخلية الأمنية لمنع التظاهرات[٥] ووقع عدد من القتلى والجرحى من الجانبين،وتمَّ إلقاء القبض على ستة من المتظاهرين سيقوا إلى المحاكم بعد استتباب الوضع العام[٦].

ويقول فريد مخلوف(صحفي لبناني) بأنه كان قد زار السليمانية أبان انتخابات ارشد العمري سنة١٩٥٤ فرأى استعدادات الشرطة وأخبره مدير الشرطة آنذاك ما نصه:((إن صدري غير منشرح للوضع . إن التعليمات تَرِدُني من بغداد،والأمر بإنشاء مخافر جديدة

---

[١] جريدة اليقظة،العدد(١٩٧٢) في١٩٥٤/٨/١٧.

[٢] تأسس هذا الحزب بعد إجازته من وزارة الداخلية في ١٩٥١/٥/٢٦،عقد مؤتمره الأول في١٩٥١/٦/٨ وانتخب طه الهاشمي رئيساً للحزب وصادق البصام اميناً لسر الحزب والشيخ محمد رضا الشبيبي رئيساً للجنة السياسية، شارك في وزارة محمد فاضل الجمالي(ايلول١٩٥٣-نيسان١٩٥٤)وضم عناصر ذات اتجاهات فكرية متباينة اجتمعت على معارضة السلطة بغية المشاركة بالحكم.ينظر:عبد الجبار عبد مصطفى،تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨)،ص١٧٧؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية،ص ص،٢٥٣-٢٦٣.

[٣] جريدة الزمان،العدد(٥١١٦) في١٩٥٤/٨/٢٢.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ١٤/أ/١،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٩٥٦٨،الانتخابات النيابية للواء بغداد ١٩٥٤-١٩٥٨،و٣،ص ص،٢-٤.

[٥] جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٩٧٧) في١٩٥٤/٩/٢٠.

[٦] جريدة الحوادث،العدد(٣٥٠٤) في١٩٥٤/٩/٢١.

في المدينة ذات أقبية واستحكامات،والأسلحة والذخائر الوفيرة التي جاءتني تدل على إنني في جهة حرب)).وأشار الصحفي إلى إن السلطة كانت قد اعتقلت جميع مرشحي المعارضة في الألوية الشمالية أربيل والموصل وكركوك لضمان فوز مرشحيها.[١]

وكثيراً ما كان المسؤولون الحكوميون يحضرون الانتخابات لإجبار الناس على انتخاب الأشخاص الموالين للسلطة. فيقول الشاهد سهيل الحاج علي(مختار محلة حاج فتحي في بغداد) وشقيقه كاظم علي بأن عبد الجبار فهمي متصرف لواء بغداد ومعه مديرو الشرطة والتحقيقات الجنائية والشعبة الخاصة كانوا يحضرون انتخابات سنة ١٩٥٤ ويسجلون النواب الذين يؤيدون السلطة ويجبرون الناس على انتخابهم.[٢]

كما اعترف عبد الجبار فهمي أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة بأن نوري السعيد كان قد طلب منه التعاون مع خليل كنه(صهر نوري السعيد) لإنجاح عبد اللطيف محمد علي نائباً عن المنطقة الثانية عشرة وقال بأن((الانتخابات كانت تجري بحسب الخطة المرسومة بين البلاط ورئيس الوزراء))[٣].

وفي أسلوب آخر،منعت وزارة الداخلية إقامة الاجتماعات الانتخابية التي كانت تقيمها الأحزاب السياسية في الانتخابات السابقة، بعد أخذ الموافقة الرسمية بعقدها،ففي جوابها على طلب حسين جميل المُقدم في٢٣ أيار ١٩٥٤حول الاستئذان بعقد اجتماع انتخابي في مقهى (حسن جدعة) في شارع الشيخ عمر،أجابته متصرفية لواء بغداد على طلبه بعدم إمكانية الموافقة وأشارت إلى:((أنَّ الاجتماعات المنعقدة في الأيام القريبة الماضية للدعاية الانتخابية قد لابستها حوادث تخل بالضبط والسكينة،ولما كان الحرص على شمول السكينة وصيانة الأمن هدفاً غالياً وواجباً تقدرون معاليكم أهميتها فقد رأينا منع عقد الاجتماعات في الظروف الراهنة بصورة عامة ولهذا نأسف بعدم الموافقة على طلبكم))[٤].

---

[١]فريد مخلوف،رحلاتي إلى البلاد العربية،دار الروائع،ط١،(بيروت،١٩٥٩)،ص ص،٣٥-٣٧.

[٢]وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٧، ص١٢، ٢١.

[٣]المصدر نفسه،ص٣٠٠.

[٤]عادل غفوري خليل،المصدر السابق،ص٢٥٦.

انتهت الانتخابات التي تدخلت فيها الحكومة كالعادة ،إذ كانت الوزارة عازمةً منذ البداية على أبعاد أي معارضة حقيقية عن المجلس النيابي ففاز بالتزكية(١٢١) نائباً من أصل (١٣٥) نائباً،أما الباقون ففازوا بالانتخاباتوكان منهم(١٢)مستقلاً و(٢) من حزب الاستقلال فاستقال محمد مهدي كبه من النيابة،أما عبد المحسن الدوري فقد استقال من الحزب مفضلاً النيابة[١].

وبذلك نلاحظ تدخل واضح لوزارة الداخلية في هذه الانتخابات منذ بدايتها مستغلة نفوذ الموظفين الإداريين الذين كانوا يتدخلون في أمر لجان التفتيش،بل في أمر اختيارية المحلات نفسها[٢].

وهكذا أفرزت انتخابات أيلول ما سمي ((بالبرلمان غير المعارض)) وكانت السيطرة جد محكمة من السلطة التنفيذية بحيث احتفظ(١٠٠) نائب في البرلمان بمواقعهم من دون معارضة،في حين اقتصر التنافس على(٢٢) مقعداً.لذلك لم يبدِ المجلس الجديد أية معارضة حقيقية على الإطلاق،مما وضعت الانتخابات الأخيرة نهاية لأي نشاط سياسي علني للسنوات الأربع القادمة،الأمر الذي أوجد استقراراً في العراق بفعل نظام حكم اعتمد على الشرطة والجيش.وما من شك أنَّ هذا القمع انتج استقراراً كافياً لتهيئة الوضع لإبرام حلف جديد في المنطقة تكون بريطانيا طرفاً فيه[٣].

رابعاً :نشاطات أخرى للوزارة خلال السنة ١٩٥٤ :-

شهدت السنة١٩٥٤ أيضاً قيام وزارة الداخلية بإجراءات عملية تهدف إلى المحافظة على العاصمة بغداد من الفساد الاجتماعي والأخلاقي،فقدم وزير الداخلية سعيد قزاز إنجازات كبيرة في الحقل المهم من حياة العراقيين،فكان يوجه ويشجع أجهزة الشرطة لمطاردة الموبقات والمفسدات وإلغاء المبغى العام في الميدان ببغداد[٤]، واستملاكه وهدمه

[١] م.م.ن،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، مصدر سابق، ص٩؛جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٩٧٤)في١٩٥٤/٩/١٦ ؛ جريدة اليقظة،العدد(١٩٩٧)في١٩٥٤/٩/١٧؛الوقائع،العدد(٣٤٧٣)في١٩٥٤/٩/٢٩.

[٢]جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٩٥٤)في١٩٥٤/٨/٢٢؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص١٨٥.

[٣] ينظر:ص ص،٢٤٦-٢٤٨ ؛ فيبي مار،المصدر السابق،ص ص،١٦٧-١٦٨.

[٤]كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٧١.

وجعله موقفاً عاماً للسيارات،كما عملت وزارة الداخلية على توجيه مديرية الشرطة العامة لعمل برنامج عمل في المدارس للحد من تصرف بعض الشباب الطائش للحفاظ على القيم والمُثل والتأكيد على عدم الانحراف،والحد من ظاهرة التسول[١].وهذا الأمر يشير إلى عدم اقتصار دور وزارة الداخلية على المهام الروتينية والأمنية وإنما أدت واجبات ومهام لها صلة بالجوانب الاجتماعية والتهذيبية والتقويمية في المجتمع العراقي، وهذه خطوة جيدة من وزارة الداخلية لأنها تتعايش مع عادات وتقاليد المجتمع العراقي المحافظ،وهذا متأتٍ من ان منتسبي هذه المؤسسة هم جزء ولبنة أساسية من لبنات المجتمع العراقي.

زادت وزارة الداخلية من اهتمامها بموضوع السجون[٢] بعد إعادة ربط مديرية السجون العامة بوزارة الداخلية سنة ١٩٥٤[٣]،فسعت إلى تشغيل السجناء بأعمال صناعية وزراعية لقاء أجر،وتعليمهم المهن المختلفة،وممارستهم للألعاب الرياضية والترفيهية[٤].

استقالت وزارة محمد فاضل الجمالـــي الثانية في ١٩ نيسان ١٩٥٤[٥]،وقبلت من الملك

---

[١]المصدر نفسه،ص١٧١.

[٢] للمزيد عن إجراءات وزارة الداخلية وتعاملها مع السجناء وقضاياهم وأمور السجون الأخرى، ينظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٢/٢٣،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٥٦٥٣، مخابرات السجون بصورة عامة ١٩٥٦-١٩٥٩.

[٣]كانت مديرية السجون العامة مرتبطة بوزارة الشؤون الاجتماعية منذ السنة١٩٣٩،وألحقت بوزارة الداخلية في١٩٥٤/٦/٢٢،بعد هرب ثلاثة من السجناء الشيوعيين في بعقوبة من سجنهم.إلا ان ذلك لم يمنع من تكرار الحالة في١٩٥٤/١١/٥،حيث هرب من السجن المذكور أحد عشر محجوزاً بواسطة نفق مستدير حفر عبر ثلاثة جدران تحت الأرض.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص١٤١،ص٢١٢.

[٤]كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٧٢.

[٥] تعود أسباب استقالة هذه الوزارة،إلى الخلافات بين رئيسها الجمالي ونوري السعيد حول سن قانون الأحزاب والصحافة وسحب الجنسية العراقية عن(العناصر الهدامة)ورغبة الجمالي في تشريع قوانين الإصلاح الزراعي،اما السبب الأساسي والمباشر الذي ادعاه الجمالي حسب قوله هو اختلافه مع نوري السعيد في سياسته حول الاتحاد مع سوريا،وأشار في طلب استقالته إلى ان الظروف المحيطة لا تساعده في تأدية واجبه القومي والوطني . وللمزيد ينظـــــر: عبدالرزاق الحسني، تاريـــخ الوزارات ، جـ٩، ص ص ،١١١-١١٢؛ =

في٢٩ نيسان، وهو تاريخ تأليف وزارة أرشد العمري الثانية والتي استمر فيها سعيد قزاز بشغل منصب وزير الداخلية[١]، ويبدو أنَّ سمعة القزاز وكفاءته الإدارية وربما مواقفه الشجاعة والجريئة من أحداث فيضان آذار ١٩٥٤قد شجعت أرشد العمري على تكليفه بتولي مسؤولية وزارة من أهم الوزارات،وفي ظل ظروف امتازت بتعالي الأصوات من الأحزاب والمعارضة لتشكيل حكومة وطنية لها تاريخ محمود لذلك نلاحظ ان الأحزاب قد قابلت تأليف هذه الوزارة بالاستنكار والرفض وذلك لتاريخ رئيسها الحافل بالاستفزازات لمشاعر الأهالي والضغط على الحريات[٢].

حدث خلاف بين وزير الداخلية ورئيس الوزراء أرشد العمري،حول الانتخابات،وكيفية إجراءها،مما جعل وزير الداخلية يقدم استقالته يوم١٢حزيران١٩٥٤ وقبلها رئيس الحكومة بعد يومين،وتمَّ تعين وزير العدلية فخري الطبقجلي وزيراً للداخلية بالوكالة[٣].

قدم أرشد العمري استقالة وزارته في ١٧حزيران ١٩٥٤،وقبلت في ٣ آب أي بعد أكثر من ستة أسابيع من تقديم استقالته،وفي اليوم نفسه شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشرة، وقد ضمت هذه الوزارة ثماني حقائب تمَّ إسنادها إلى العناصر المستقلة الموالية لنوري السعيد وكان سعيد قزاز أحد الوزراء المستقلين الذي أسندت إليه وزارة الداخلية، بينما أعطيت ثمانية حقائب أخرى لحزب الاتحاد الدستوري(حزب نوري السعيد)[٤].

= نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق،ص٢٢٢.

[١] ينظر:عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص١٣٠.

[٢] جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٨٦١)في١٩٥٤/٤/٢٧؛المصدر نفسه،العدد(١٨٦٤)في١٩٥٤/٤/٣٠؛ الوقائع، العدد (٣٣٩٠)في١٩٥٤/٤/٩؛جريدة صوت الأهالي،العدد(١٧٠)في١٩٥٤/٤/٣٠.

[٣] ينظر:الملحق رقم(١).

[٤] للمزيد عن الوزارة ومنهاجها ينظر: عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص ص،١٥٩-١٩٢.

ولا نُجانب الحقيقة،إذا ما قلنا أنّ أسباب اختيار نوري السعيد للقزاز لشغل منصب وزارة الداخلية يعود إلى تشاطر الرجلين للآراء والتوجهات ذاتها،فمن المعلوم أنَّ سعيد قزاز بدا معجباً بالتجربة الغربية على أثر زيارته للولايات المتحدة مطلع السنة ١٩٥٤ وبدأ يميل إلى التوجه الغربي،كما أنــه شارك نوري السعيد في مخاوفه من تأثير النشاط الشيوعي في العراق[١]،ومما يدلل على الثقة العالية وتطور العلاقة بين الطرفين هو قيام القزاز بالرد على أسئلة النواب داخل المجلس النيابي بدلاً من رئيس الوزراء السعيد عندما توجه بعض الأسئلة إلى رئيس الوزراء[٢].كما لا يمكن إغفال سبب آخر وهو التفاني والإخلاص، والكفاءة التي عُرف بها القزاز ولاسيّما دوره في إنقاذ بغداد من خطر الفيضان سنة ١٩٥٤واندفاعه في محاربة الشيوعية.

في الحادي والعشرين من آب١٩٥٤،اصطحب وزير الداخلية سعيد قزاز معه بهجت العطية مدير التحقيقات الجنائية إلى تركيا للتباحث مع رجال الأمن التركي حول مكافحة (الآراء الهدامة) والمبادئ الوافدة من الخارج من أجل المحافظة على الأمن في المملكة، وتكرر الأمر مع كل من مصر وإيران[٣].ويبدو أنَّ وزير الداخلية كان يهدف من زياراته تلك، إلى التنسيق مع تلك الدول،ولاسيّما إيران وتركيا لمواجهة المد الشيوعي عبرها إلى العراق،وربما لمواكبة آخر التطورات التقنية والفنية التي تخص عمل أجهزة وزارة الداخلية تماشياً مع التطور العالمي وروح العصر وبما يعزز ويطور من قدرات قوات الأمن العراقية لمواجهة العقبات وربما الأخطار الأمنية،التي قد تواجه المملكة العراقية في المستقبل القريب المنظور.

أصدرت وزارة نوري السعيد سلسلةً من المراسيم موجهة ضد المعارضة وبشكل خاص الحركة الشيوعية في العراق،وكان وزير الداخلية من المتحمسين لهذه المراسيم ولسياسة نوري السعيد التي وصفت بالإرهابية، وسيتم معالجة هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق من الكتاب .

---

[١]عبد الرحمن البياتي،المصدر السابق،ص١٢٣.

[٢]م.م.ن،الدورة الانتخابية الثالثة عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤،،الجلسة(٢٤)،في١٩٥٤/٢/٢٥، ص ٥٢٩.

[٣]كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٧٢؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص٢١٧،٢١١.

من الأعمال الأخرى لوزارة الداخلية في سنة١٩٥٤، هو إعداد مشروع قانون يقضي بإعادة أملاك البارازانيين المصادرة فحظي بموافقة مجلس الوزراء[١].

واجهت وزارة الداخلية خلال السنة١٩٥٤ ايضاً تنامي حركة المعارضة للنظام الملكي ومنها نشاط الأحزاب السرية مثل حزب البعث والحزب الشيوعي،وتشير مذكرات العديد من القياديين في كلا الحزبين إلى السياسة (الإرهابية) التي كانت الوزارة تتبعها للحد من نشاط الشيوعيين والبعثيين من اعتقال وزج المنتمين لتلك الأحزاب بالسجون ومعاملتهم بشتى أنواع الأساليب القاسية والبعيدة عن روح القانون والإنسانية،فيقول خالد علي الصالح- من كبار البعثيين الأوائل في العراق-بأن رجال الأمن داهموا وكر الطباعة التابع للحزب في سنة ١٩٥٤وتمَّ اعتقال المكلف بالطباعة(نجاد الصافي)،وعلى أثر التعذيب اعترف الأخير على مسؤوله-وكان في ذلك الوقت جعفر قاسم حمودي- وقد تمت مصادرة جهاز الطباعة الخاص بالحزب[٢].

ويروي بهاء الدين نوري -من كبار قادة الحزب الشيوعي العراقي- في مذكراته ان معاملة السلطة للسجناء كانت قاسيةً وكان السجناء السياسيون يذوقون ألوان التعذيب والاضطهاد، وقد((اشتهر ثلاثة من مديري السجون السياسية بالوحشية والتعسف في تعاملهم مع الشيوعيين ومساعيهم لإسقاطهم سياسياً ولانتزاع البراءات منهم، هؤلاء هم جبار أيوب وعلي زين العابدين ومحمد سعيد شهاب)).وكان هذا الأخير قد عين مديراً لسجن

---

[١] استقر عدد من البارازانيين المنفيين بعد حوادث السنة ١٩٤٥في مدينة البصرة جنوبي العراق منذ السنة١٩٤٧، وقد قدموا في سنة ١٩٥٤ طلباً إلى وزير الداخلية بينوا فيه سوء حالهم والأمراض التي فتكت بهم وبأطفالهم مما جعل الوزير يوافق على طلب إعادتهم إلى مناطقهم الأصلية. عبد الرحمن البياتي، المصدر السابق،ص١٤٠.

[٢] خالد علي الصالح،على طريق النوايا الطيبة،رياض الريس للكتب والنشر،ط١،(بيروت،٢٠٠٠)،ص٤٢.

نقرة السلمان وقد نُسب من السلطة الحاكمة((لشن هجوم جديد))على الشيوعيين خططت له السلطة الحاكمة وحبكته مديرية التحقيقات الجنائية(الأمن العام)[١].

وهكذا نلاحظ الدور الكبير الذي أدته وزارة الداخلية في متابعة الأحداث الداخلية السياسية منها وغير السياسية،آخذة بنظر الاعتبار أن تكون إجراءاتها ومواقفها ضمن سياق القانون وسيادته على الجميع حتى وان أدى ذلك إلى استخدامها أساليب القوة في فض الإضرابات والتظاهرات واتهام المطالبين بحقوقهم بالعناصر الهدامة أو الشيوعية.

---

[١] بهاء الدين نوري،المصدر السابق ،ص٢٢٥.وللمزيد عن تعامل إدارة السجون العراقية مع السجناء السياسيين خلال الخمسينيات،ينظر:المصدر نفسه،ص ص،٢٢٦-٢٣٩؛جريدة صوت الأهالي،الأعداد(٢١، ٢٣، ٢٤) الصادرة على التوالي في١٩٥٣/١٠/٢٩ و ١٩٥٣/١١/١ و ١٩٥٣/١١/٢.

المبحث الثالث

موقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥-١٩٥٦

أولاً: الموقف من أحداث ميثاق بغداد سنة ١٩٥٥ :-

بدأت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة حملتها ضد الحريات العامة وتمهيد الطريق لانتخابات نيابية يسيطر عليها كل السيطرة ويقمع المعارضة تمهيداً لتمرير المشاريع الاستعمارية بإصدار عدة مراسيم سنة ١٩٥٤[١].وقد أعطت هذه المراسيم صلاحيات واسعة لوزارة الداخلية لمعالجة الوضع الداخلي وفرض سياسة الحكومة بكل الوسائل الممكنة ومنها مضايقة الحريات،وذلك تمهيداً لعقد الميثاق العراقي- التركي في ٢٤ شباط ١٩٥٥[٢].

---

[١] ارتأى الباحث معالجة موضوع المراسيم ودور وزارة الداخلية فيها في الفصل اللاحق من الكتاب .

[٢] عُقد هذا الميثاق،بعد زيارات متبادلة بين المسؤولين العراقيين والأتراك،ففي تشرين الأول١٩٥٤ زار نوري السعيد تركيا،وبعد شهرين زار عدنان مندرس رئيس الوزراء التركي بغداد ودارت بين الجانبين مباحثات حول وجوب إيجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط وسلامتها من خلال ميثاق بين الطرفين يرمي إلى توسيع التعاون المذكور لصد أي اعتداء يقع عليهما من داخل منطقة الشرق الأوسط أو من خارجها (أي من الاتحاد السوفيتي السابق وكتلته)،وانه من الضروري والمفيد انضمام غيرهما من الدول إلى هذا الميثاق. وفي ١٩٥٥/٤/٥ انضمت بريطانيا إلى الميثاق العراقي –التركي وصار يسمى بميثاق بغداد وانضمت إليه الباكستان في ٢٢ أيلول،وانضمت إيران في ٣ تشرين الثاني وفي ٢١تشرين الثاني انضمت الولايات المتحدة بصفة مراقب على الشؤون المالية والعسكرية . وللمزيد عن مقدمات الميثاق ومواده وبنوده ومواقف الرأي العام العراقي ومواقف الدول العربية منه ، ينظر:عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص ص،٢٥٤-٣١٦؛المؤلف مجهول،ميثاق بغداد، حقائق يُبسطها مجلس العموم البريطاني،ترجمة حسن الدجيلي،مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٦)، ص ١٠٠وما بعدها؛ فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨)، ص ص،٣٠٣-٣٨٩؛عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتية١٩٤٤-٨شباط١٩٦٣،مطبعة جميل، ط٢، (بغداد ،١٩٨٠)، ص ص ،٨٣-٩٢ ؛ علاء جاسم محمد ، العلاقات =

تركز دور وزارة الداخلية من الأحداث الداخلية بعد الإعلان عن الميثاق العراقي التركي ،فقد انتهجت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة سياسةً إرهابيةً حجمت من دور الحركة الوطنية في التصدي للمشروع الاستعماري الجديد،وكانت وزارة الداخلية قد واجهت التظاهرات المحدودة والصغيرة بالقبض على عناصرها وتفريق المتظاهرين في مناطق الكاظمية وساحة زبيدة ببغداد[١].

صَعَدت وزارة الداخلية من استعداداتها لمواجهة الموقف المتأزم،ولاسيّما قد اشتدت التظاهرات المناهضة للميثاق في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٥والتي هتفت بسقوط الحكومة، وانفجرت قنبلتان موقوتتان،إحداهما قرب كلية الحقوق سابقا(معهد الإدارة حالياً) والثانية قرب السفارة التركية،وعثرت القوات الأمنية في الوقت نفسه على عدة عبوات ناسفة عند الجسر الحديدي في الصرافية وقرب كلية الحقوق،فابطل مفعولها من الخبراء[٢].

على أثر الخلاف العراقي المصري حول الميثاق العراقي التركي ورفض مصر لانضمام العراق له،وصل وفد عربي إلى بغداد ممثلاً لرؤساء الحكومات العربية في٣١ كانون الثاني١٩٥٥[٣]،وخلال وجود الوفد في بغداد حدثت تظاهرات متعددة هدفها إظهار معارضة الشعب للميثاق أمام الوفد العربي،ووقعت مصادمات بين المتظاهرين والشرطة أدت إلى مقتل شرطي واحد في تظاهرة يوم ١ شباط ١٩٥٥في الرصافة،بينما امتازت تظاهرة الكرخ بالعنف بين قوات الأمن من الشرطة والمتظاهرين،جرح فيها(٧)من أفراد الشرطة واعتقل (٤٥) متظاهراً[٤].

= العراقية-البريطانية١٩٤٥-١٩٥٨ ؛بيت الحكمة،(بغداد،٢٠٠٢)،ص ص،٢٦١-٢٨٠؛فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق،مكتبة آفاق عربية،(بغداد،١٩٨٦)،ص ص،١٥-١٨.

[١]جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،١٢٣-١٢٤.

[٢] المصدر نفسه،ص١٢٤.

[٣]فيبي مار،المصدر السابق،ص ص،١٦٩-١٧٠.

[٤] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ١٢٦.

وتصدت الشرطة لتظاهرة في مدخل سوق الشورجة في شارع الرشيد تحمل لافتات تدعو إلى إسقاط وزارة الأحلاف العسكرية الاستعمارية وتمَّ تفريق هذه التظاهرة من الشرطة[١]. ويبدو أنَّ وزارة نوري السعيد نجحت في إفشال الحركة الوطنية في تحريك الجماهير ضد الميثاق،وهذا الأمر مرده إلى سياسة الشدة التي اتبعتها أجهزة وزارة الداخلية الأمنية من عمليات اعتقال وإسقاط الجنسية وغيرها من الإجراءات التي وصفت بالإرهابية من المعارضة الوطنية،التي جعلت موضوع إلغاء الميثاق هدفاً أساسياً من أهدافها الوطنية حتى ١٤ تموز ١٩٥٨.

ثانياً :- دور الوزارة في منح نوط الإنقاذ من خطر الفيضان[٢] :-

كُلفت وزارة الداخلية القيام بالإعداد لمنح هذا النوط لمستحقيه من المساهمين في درء خطر الفيضان عن بغداد لسنة ١٩٥٤،وقد اعترض وزير الداخلية(سعيد قزاز) على صيغة منح النوط بعد الاطلاع على القوائم التي تضمنت أسماء المساهمين في مكافحة الفيضان لخلوها من أسماء الأهالي الذين كانوا جنباً إلى جنب مع قوات الشرطة والجيش التي تمَّ منحها هذا النوط[٣].وقد استفسرت وزارة الداخلية عن سبب ذلك الاستثناء مؤكدة ((إن مساهمة المواطنين،لا تقل عن مساهمة الموظفين،حيث انهم بذلوا جهوداً جسمانية تستوجب التقدير والتشجيع))[٤].مما شجع الأهالي على تقديم الطلبات إلى وزارة

---

[١]المصدر نفسه،ص ص،١٢٨-١٢٩.

[٢]صدر نظام نوط الإنقاذ رقم(٦٩) لسنة ١٩٥٤ في ١٩٥٤/١١/١٥،وفي ١٩٥٥/٦/٢٧ صدرت إرادة ملكية خاصة بمنح نوط الإنقاذ للمساهمين في مكافحة فيضان سنة ١٩٥٤ من العراقيين والأجانب.د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،القسم الثاني،نظام نوط الإنقاذ رقم(٦٩) لسنة١٩٥٤؛ د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/١٠١٩٣،شارة الفيضان،الإرادة الملكية المرقمة (٥٥٢) في ١٩٥٥/٦/٢٧،و١١٧،ص ١٩٨.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/١٠١٩٣،و٦٢،ص ص،٧٠-٧١.

[٤]المصدر نفسه،و٥٦،ص ص،٦٤-٦٥ ؛ عبد الرحمن البياتي،المصدر السابق،ص١٣٢.

الداخلية لإدراج أسمائهم ضمن القوائم المشمولة بالنوط،وكان لجهود وزير الداخلية الأثر الواضح في منح هذه الفئة المخلصة لوطنها ولينال كل صاحب حق حقه.

ثالثاً :- تأمين الحماية لزوار العتبات المقدسة في كربلاء :-

ظهرت بوادر للخلاف بين الشيخ محمد الخالصي ابن المجتهد مهدي الخالصي من جهة وبعض المجتهدين من جهة أخرى لأسباب فقهية،وقد تزامنت هذه الخلافات مع قرب أربعينية الإمام الحسين (ع)خلال شهر أيلول ١٩٥٥،والتي من شعائرها انطلاق مواكب العزاء من المشهد الكاظمي في بغداد إلى مدينة كربلاء المقدسة،وقد بذل وزير الداخلية سعيد قزاز جهوداً كبيرةً لتجنب استغلال هذا الموضوع من العناصر الشيوعية للإخلال بالأمن العام، وتشير وثائق مديرية التحقيقات الجنائية إلى انتشار أخبار مفادها بأن هناك أشخاصاً سيقومون بالاعتداء على جماعة الشيخ الخالصي إذا حاول السفر إلى كربلاء[١].

وكانت التحوطات الأمنية قد اتخذت من متصرف لواء كربلاء حسين السعد،الذي طلب من وزارة الداخلية تعزيز إمكانياته في توطيد الأمن والمحافظة على سلامة الزوار للمراقد المقدسة،فوافق وزير الداخلية على تجهيز المتصرف المذكور بثلاث سيارات مسلحة مع ثلاث سرايا من القوة السيارة وضرورة إيصالها قبل موعد الزيارة.كما اتخذ وزير الداخلية قراراً جريئاً وخطيراً لتفادي وقوع فتنة وربما تعكير صفو الأمن،فقد أمر متصرف بغداد بعدم السماح لمواكب أهالي الكاظمية بالذهاب إلى كربلاء خلال زيارة الأربعين ، سواء كان منظمو المواكب من جماعة الخالصي أم من خصومه[٢].

ويظهر أنَّ إجراءات وزارة الداخلية هذه قد جعلت الزيارة تمر من دون حوادث تعكر الأمن والنظام،إلا أن الباحث يرى في ذلك أيضاً مضايقة للحريات الدينية بعدما ضَيقت سياسة السعيد ووزارة الداخلية علـــى الحريات السياسية والعامـــة منذ سياسة المراسيم

---

[١] م.و.د،ملفة رقم ١٧/كربلاء/٣(١)،د.عنوان،كتاب مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٩٠٦٢ في١٩/٩/١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية،نقلاً عن عبد الرحمن البياتي،المصدر السابق،ص١٤٠.

[٢] عبد الرحمن البياتي،المصدر السابق،ص ص،١٤٠-١٤١.

سنة ١٩٥٤[١]،ولو كانت نية وزارة الداخلية وربما الحكومةسليمة لحاولت معالجة المشكلة بشكل آخر وليس على شاكلة(آخر الدواء الكيّ) فحافظت وزارة الداخلية على النظام ولكنها خرقت الدستور والقوانين الأخرى من خلال أسلوب المضايقات والمنع والإلغاء لمختلف الحريات ومنها الحريات الدينية كما حدث في هذه الحادثة.

ويبدو أنَّ أجهزة وزارة الداخلية الأمنية قد دبَّ فيها الفساد لدرجة جعلت بعض أعضاء مجلس الأعيان يوجهون النقد لتلك الأجهزة،فقد أوضح السيد عبد المهدي في جلسة العاشر من شباط ١٩٥٦((إن سوء الإدارة في دوائر الأمن جعل من غير الممكن أن تخلو الصحف يومياً من أخبار القتل والنشل والجرائم فضلاً عن الحوادث الدامية التي تقع في الألوية))[٢] . ويظهر إن مشاكل المجتمع كانت تفوق أعداد الشرطة وقوى الأمن أو إن هناك ضعف في قدرات وإمكانيات رجال الأمن في إدارة شؤون البلاد الأمنية.

رابعاً :- موقف الوزارة من أحداث تأميم قناة السويس ١٩٥٦ :-

بعد تأميم قناة السويس في٢٦تموز١٩٥٦،دعت الأحزاب الوطنية في العراق إلى الإضراب العام يوم ١٦آب للإعراب عن تأييد مصر،فأضربت بغداد ومناطق أخرى مثل الموصل والنجف والحي وأربيل والحلة والرمادي[٣]،وقامت الشرطة بالتصدي للمتظاهرين واعتقال أكثر من(٢٠) مواطناً وأنزلت الأعلام العربية التي رفعها المتظاهرون وطوقت الشرطة السفارة المصرية لملاحقة الوفود التي قصدتها من المواطنين بقصد التأييد أو التطوع[٤].

---

[١] ينظر: الفصل الخامس، ص ص،٢٩٠-٢٩٥.

[٢] م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦،الجلسة(٥)،في ١٩٥٦/٢/١٠،ص٧٦.

[٣] صالح محمد العابد ،انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦،مجلة آفاق عربية ،العدد (٥)، (بغداد،١٩٩٠)،ص٦٧؛عبد الرزاق مطلك الفهد،المصدر السابق،ص٥٦٧؛ مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٤٢)،تشرين الثاني ١٩٧٢،ص٣٥؛جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص١٤٠.

[٤] سعاد خيري،المصدر السابق،ص٢٨٥.

كان موقف وزير الداخلية وكذلك مدير الشرطة العام(وجيه يونس)متوافقاً بشأن رفض الأحكام العرفية في البلاد[١]،خشية استغلال بعض السياسيين وتحريض الطلاب على الإضراب والاصطدام بالشرطة عندما يوكل لهم صد المتظاهرين،ويبدو أنَّ هذا الأمر أزعج رئيس الوزراء نوري السعيد الذي بادر إلى إحالة وجيه يونس إلى التقاعد في السنة نفسها واستبداله برجل عسكري يسير في منهجه وأسندت مديرية الشرطة العامة إلى اللواء الركن عباس علي غالب[٢].

اهتمت وزارة الداخلية بالإضراب الذي حصل في بغداد،وطلبت متصرفية بغداد من الشرطة الحيلولة من دون نجاحه والعمل على إحباطه بزعم انه يُعرض السكينة والأمن إلى مخاطر الاعتداء والأجرام ويعطل المصالح العامة.فقامت الشرطة بفرض الحصار على مدينة بغداد في١٥آب لمنع مجيء المواطنين الآخرين إلى بغداد ونظمت الشرطة المفارز المختصة بمكافحة الإضرابات[٣].

أدى نجاح إضراب ١٦ آب ١٩٥٦،على تشجيع بقية فئات المجتمع العراقي للقيام بإضرابات أخرى،كان أوسعها الذي حدث في الموصل من تجار الأغنام في ٢٨ آب بسبب فرض رسوم إضافية عل ذبح الأغنام،ثم تبعه إضراب القصابين في الأول من أيلول من السنة نفسها،فتوسع الإضراب في ٣ أيلول ليشمل معظم أقضية ونواحي اللواء، ولتأزم الموقف وافقت بلدية اللواء على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه

---

[١]لم تجد وزارة السعيد الثالثة عشرة من وسيلة لحفظ النظام والأمن إلا بإصدار مرسوم الطوارئ فأصدرته في ١٩٥٦/٩/٨وخول هذا المرسوم وزارة الداخلية مراقبة الرسائل والصحف والمجلات والنشرات-التي تثير الرأي العام-ومنع الاجتماعات التي تخل بالأمن والسلام وسحب رخصة حيازة الأسلحة وحملها،وتفتيش الأشخاص والمباني أو وسائط النقل لضبط كافة المواد والنشريات الممنوعة. ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، جـ١٠،ص ص،٤٣-٤٧.

[٢]جريدة الشعب،العدد(٣٦١١) في١٩٥٦/٩/٥.

[٣]جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٤٠.

سابقاً[١].لكن وزارة الداخلية ومن خلال البيان الذي أذاعته مديرية التوجيه والإذاعة العامة في العاشر من أيلول،توجه أصابع الاتهام إلى بعض((ذوي الميول الهدامة..، يعاونهم في ذلك بعض الأشخاص الذين اعتادوا على التهريب..))[٢].وهذه إشارة إلى أنَّ كل معارضة تتهم الشيوعية والأفكار الهدامة من الحكومة، وان الحادثة مدبرة وبتحريض من أناس نفعيون وليس بالضرورة أن تكون الرسوم في حقيقتها مرتفعةً وترهق كاهل المواطنين. ونلاحظ قيام وزير الداخلية سعيد قزاز بالانتقال بنفسه إلى الموصل لمتابعة الموضوع عن كثب. لكن الإضراب كان قد انتهى – بعد إن وافقت بلدية اللواء على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه سابقاً– قبيل وصول وزير الداخلية إلى الموصل،لكنه أمر باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحيلولة من دون تكرار ذلك[٣]، وتمَّ إلقاء القبض على عدد من المشتبه بهم،وإبعاد البعض إلى سجن (نقرة السلمان) في البادية الجنوبية[٤].

تجددت الإضرابات في أنحاء عديدة من العراق احتجاجاً على موقف الحكومة من العدوان الثلاثي على مصر ولاسيّما طلبة الكليات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، واصطدام المتظاهرين بالشرطة ووقع عدد من الجرحى[٥].وتجاوزت الشرطة الحد عندما طُلب اليها تفريق المتظاهرين، وأُعلنت الأحكام العرفية في أنحاء البلاد كافة وتدخل الجيش

---

[١]نمير طه ياسين،الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة الموصل،١٩٩٢،ص٣٠٢؛ رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق١٩٤٨-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة عين شمس،١٩٧٧،ص٤٥٧.

[٢]جريدة الحوادث،العدد(٤١٠٠)في١٩٥٦/٩/١٠.

[٣]المصدر نفسه،العدد(٤١٠٤) في١٩٥٦/٩/١٤ ؛سعاد خيري،المصدر السابق،ص٢٧٦.

[٤]خالد علي الصالح،المصدر السابق،ص٥٨.

[٥]سهيلان منذر خليل الجبوري،الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر١٩٥٦،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٩٦ص٥١.

لمساعدة وزارة الداخلية، وحدثت مصادمات بين الطلاب ورجال الأمن[١].

اهتمت وزارة الداخلية بالإضراب،وطلبت مديرية التحقيقات الجنائية من منتسبيها أخبارها فوراً عن الحوانيت المغلقة والمفتوحة والقبض على المحرضين وتسليمهم للشرطة بحجة أنَّ الإضراب العام يعرض السكينة والأمن العام إلى مخاطر الاعتداءات والإجرام وقامت الشرطة بحملة قوية للقبض على العناصر الوطنية وتهديد أصحاب المحلات بان كل من يضرب سيعرض محله إلى النهب ويقدم للمحاكمة[٢].

ويبدو أنَّ أحداث وانعكاسات أزمة السويس ١٩٥٦على الوضع الداخلي في العراق والإضرابات والتظاهرات التي وقعت في مدن العراق المختلفة ضد العدوان الثلاثي على مصر قد جعلت وزارة الداخلية تغير وتعدل بعض إجراءات خطة أمن العاصمة، وخطط أمن الألوية،التي كانت قد وضعت سنة ١٩٥٣[٣]، وعُدلت مرات عديدة آخرها في أيلول ١٩٥٦[٤]، حيث صدر أمر من وزارة الداخلية بتشكيل لجنة تضم ممثلين من مديريات الشرطة العامة ووزارة الدفاع ومتصرفية بغداد وآمر القوة السيارة، ومدير شرطة بغداد ، فاجتمعت عدة مرات واستندت في تنظيم الخطة لقانون التجمعات والقوانين الأخرى حينذاك ، وتضمنت التعديلات الخطوات الواجب اتباعها من ضباط الشرطة في تفريق المتظاهرين ، وعلى أمراء القواطع أن يسلحوا أعضاء القوة التي يرسلونها لتقوية القوات التي تشترك مع المتظاهرين بأسلحتهم ماعدا الأحوال التي يقرر فيها المتصرف نوع السلاح الذي يجب أن تحمله تلك القوات،التي تقوم بدورها بتفريق المتظاهرين وبالوسائل

---

[١] جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،بيت الحكمة،الدورية الوثائقية،المطبعة العربية،(بغداد،٢٠٠٠)، ص ص،٨٧-٩٧.

[٢] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٤٤.

[٣] ينظر: ص ص،٢٢٥-٢٢٦ من هذا الفصل.

[٤] جعفر عباس حميدي،انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ، قراءة في تقارير الشرطة والتحقيقات الجنائية، مجلة آفاق عربية،العدد(٩-١٠)،١٩٩٨،ص٤٠.

والأسلحة التي تزودها الجهة الإدارية المسؤولة عن الأمن في وقته والأوامر التحريرية ماعدا الحالات المستعجلة التي يتطلب فيها إصدار الأوامر الفورية على ان تعزز فوراً بتأييد تحريري[١].

ويوضح المخطط الآتي غرفتي العمليات والسيطرة لتنفيذ خطة أمن العاصمة.

مخطط رقم (٦)[٢]

غرفتي العمليات والسيطرة لتنفيذ خطة أمن العاصمة

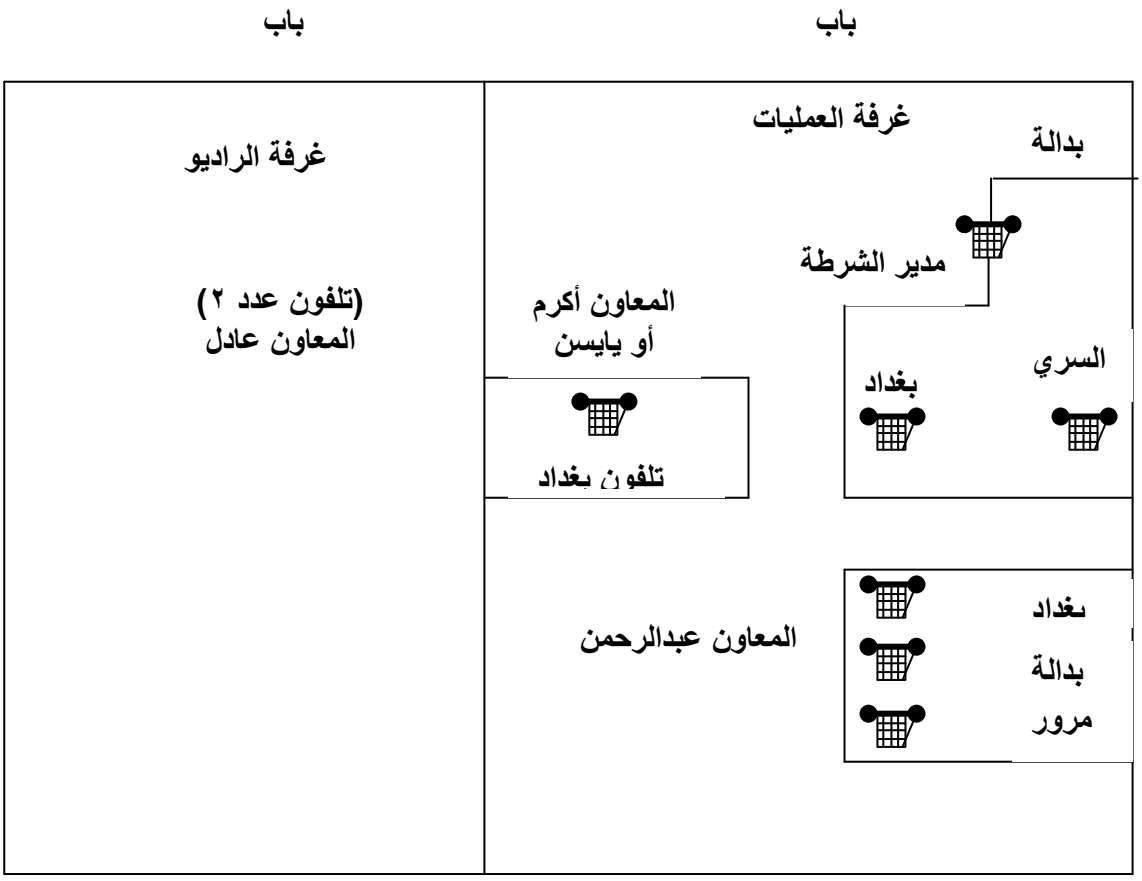

وقام نوري السعيد بوصفه وزيراً للدفاع (وكالةً)،بوضع خطة مماثلة لخطة أمن بغداد خاصة بالجيش،هدفها حفظ الأمن في مدينة بغداد وضواحيها عند عجز الشرطة عن إنجاز

[١] جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦ ،ص ص،٣٥-٣٧.

[٢] اقتباساً من المصدر نفسه، ص٣٨.

واجباتها والمحافظة على النظام،وتألفت الخطة من ثلاث مراحل هي :- [١]

١- المرحلة الأولى- واسمها الرمزي(مقداد)- تُنفذ عندما تبدأ الشرطة تنفيذ مرحلتها الثانية – رشيد- فيصدر أمراً إنذار ياً للفرقة الأولى لتهيئة فوج من اللواء الأول في المسيب إلى بغداد،وتكون جميع القطعات التي في الإنذار خارج بغداد بأمرة دائرة الأركان العامة وتتلقى الأوامر منها مباشرةً.

٢-المرحلة الثانية -واسمها الرمزي(صقر)-تُنفذ عند بدأ الشرطة تنفيذ مرحلتها الثالثة- سعد- فتُصدر آمرية موقع بغداد الأوامر الانذارية إلى جميع الوحدات المرابطة في بغداد، ويمنع منتسبوها من الخروج من المعسكرات.

٣-المرحلة الثالثة- واسمها الرمزي(سعد)- وفيها يتم استخدام اللواء الأول والقطعات التي ستلحق به،فضلاً عن الاحتياط العام لحفظ الأمن في بغداد،وذلك عندما يتعذر على الشرطة تأمين ذلك.

وبذلك أصبحت وزارة الداخلية مسندةً إسناداً فعلياً وقوياً من الجيش لتلافي تطورات الأحداث المختلفة في الداخل.

ولتفادي قيام الطلاب بالتظاهرات والإضرابات والمشاركة في الأحداث الوطنية أو القومية، أشارت متصرفية لواء بغداد على وزارة الداخلية بنقل كلية الآداب والعلوم من منطقة باب المعظم التي((أصبحت وكر يستغله الشيوعيون والهدامون في حركاتهم الإجرامية بالنظر لضخامة البناية وارتفاعها وسيطرتها على الشارع العام)) إلى((بناية أخرى تكون على غرار الكليات التي لا يؤثر موقعها على أية ناحية من نواحي الأمن في العاصمة))[٢].

كان موقف وزارة المعارف ووزيرها خليل كنه منسجماً مع إجراءات وزارة الداخلية وطموحاتها بشأن معرفة المحرضين على التظاهرات، فقد قدمت وزارة المعارف الدعم

[١] عبد الرزاق محمد اسود،المصدر السابق،المجلد الثالث،ص ١٢٠.

[٢] ينظر : كتاب متصرفية لواء بغداد المرقم س/١٤٣٢في١٩٥٦/١١/٤،الموجه إلى وزارة الداخلية ، موضوعه نقل كلية الآداب والعلوم،ص٢٠٥، نقلاً عن : جعفر عباس حميدي ، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦ ، ص٢٠٥.

والإسناد الكبيرين لوزارة الداخلية،من خلال تحديد واجبات مجالس الكليات والمعاهد والمدرسين تجاه التظاهرات والإضرابات ،فيما((يحدث من هتافات داخل مدارسهم،كما سيكون من واجب هذه المجالس معرفة المحرضين والعاملين على إحداث الفوضى وتوقيع العقوبة الانضباطية بحقهم))[١].ويبدو من ذلك إن وزارة المعارف تجاوزت مهامها الأصلية بتكليف الأساتذة والمدرسين بمهمة مراقبة الطلاب لمعرفة شعاراتهم أو أسماء المحرضين على التظاهرات والإضرابات،في حين ان واجبهم الأساس هو تنمية القدرات العلمية للطلاب والاهتمام بالجانب العلمي وتزويد الطلاب بالمادة العلمية بعيداً عن أجواء السياسة والصراعات الحزبية وغيرها مما ينعكس سلباً على المستوى العلمي للطلاب وانخفاض تحصيلهم الدراسي نهاية الأمر.فضلاً عن الأضرار الأخرى التي قد تسببها التظاهرات من قتل للطلاب واعتقال[٢]وغلق الكليات والمدارس...

أُستغلت ظروف الانتفاضة من المتصيدين في الماء العكر،فارتفعت أسعار المواد الغذائية ولاسيّما السكر ارتفاعاً فاحشاً ومصطنعاً بلا مبرر،لذلك أعلنت لجنة التموين بان الحكومة ستضع اليد على السكر ونحوه من المواد التي تجاوزت أسعارها الحدود الطبيعية[٣].

وفي ٢١ تشرين الثاني١٩٥٦،قام طلاب بعض المدارس الثانوية- منها ثانوية الكرخ- بالإضراب والتظاهر،وهاجموا الشرطة مما أدى إلى جرح أحد مدراء الشرطة وثلاثة من المعاونين ومفوضين اثنين وأربعة وخمسين شرطياً،كما جرح تسعة من المتظاهرين،وأشار بيان مديرية التوجيه والإذاعة العامة إلى اتهام واضح للشيوعيين في تنظيم الإضراب والتظاهرة((في صباح هذا اليوم تسرب بعض الشيوعيين وفريق من دعاة الفتنة إلى بعض المدارس الثانوية واندسوا في صفوف الطلاب وحرضوهم على

---

[١] المصدر نفسه،كتاب وزارة المعارف المرقم س/٤٦٦٩،في١٩٥٦/١٢/٢٤،الموجه إلى وزارة الداخلية ، ص٢٠٦.

[٢]للمزيد عن أسماء الطلاب الذين تعرضوا لإلقاء القبض والسجن خلال تظاهرة ١٩٥٦/١٢/٣٠، ينظر: المصدر نفسه، ص ص،٢١٢-٢١٥.

[٣] المصدر نفسه، ص٩٨.

الإضراب والتظاهر،بقصد إشاعة الفوضى..))[١].

وبعد ثلاثة أيام،حدثت تظاهرة في النجف اشترك فيها عدد من الطلبة والأهالي، وحاولت قوات الأمن تفريقهم مما أدى إلى وقوع إصابات بين عدد من أفراد الشرطة وبعض المتظاهرين،توفي على أثرها اثنان من المتظاهرين هما عبد الحسين الشيخ راضي، واحمد علي الدجيلي،وأعلنت وزارة الداخلية بأنها ستحقق بالموضوع للتعرف على المحرضين ومعاقبة المقصرين[٢].

وأشار تقرير خاص لمديرية التحقيقات الجنائية عن الوضع السياسي الداخلي في مطلع كانون الأول١٩٥٦،إلى نظرة الرأي العام((بصلابة وزارة نوري السعيد وحزمه وصموده في وجه كل من تحدثه نفسه بإثارة القلاقل والمشاغبات،وهذا ما تطمئن اليه نفوس الكثيرين))، وان هناك((شعوراً عميقاً من الاطمئنان بعدم تجدد تلك الأعمال))[٣].

وخلال تظاهرة الكرخ في٣٠ كانون الأول من طلاب ثانوية الكرخ للبنين والبنات ومعهم جمعٌ من الأهالي،قامت شرطة الكرخ بتحريك ثلاثة فصائل والقيام بإحاطة المتظاهرين من ثلاث جهات،فضلاً عن قوة احتياطية تبقى قريبة منه عند الحاجة، وتمكنت تلك الفصائل من تفريق المتظاهرين الذين اخذوا يرشقونها بالحجارة من الشوارع والسطوح مما أدى إلى إصابة (١٥) من أفراد الشرطة،التي ألقت القبض على(١٢) متظاهراً[٤].

---

[١]المصدر نفسه،البيان الصادر في ١٩٥٦/١١/٢١،بتوقيع خليل إبراهيم وكيل مدير التوجيه والإذاعة العام، ص١٣٢؛ جعفر عباس حميدي،انتفاضة عام ١٩٥٦ودور ثانوية الكرخ،ص٤١.

[٢]جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،البيان الرسمي عن الحوادث في النجف، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٨، والصادر من مديرية التوجيه والإذاعة العامة،ص١٤٠.

[٣] المصدر نفسه، تقرير خاص للتحقيقات الجنائية عن الوضع السياسي الداخلي ،المرقم س/١١٠٣٤،في ١٩٥٦/١٢/٣،ص١٤٤.

[٤]المصدر نفسه،كتاب معاونية شرطة الكرخ المرقم س/١٦١٩ في١٩٥٦/١٢/٣٠ والموجه إلى مديرية شرطة لواء بغداد،ص ص،٢٠٣-٢٠٤؛ جعفر عباس حميدي،انتفاضة عام ١٩٥٦ودور ثانوية الكرخ،ص٤٣.

استمرت وزارة الداخلية بمتابعة حركة الإضرابات والتظاهرات بدقة،وتعزيز القوات الأمنية التابعة لها في المناطق المرشحة لمثل تلك الأعمال،فبعد أن وردت معلومات إلى الشعبة الخاصة في مديرية شرطة لواء بغداد بان طلاب المدارس سيستمرون على الإضراب والتظاهرات بدلاً عن الدراسة،فعندما اضرب طلاب ثانوية الاعظمية عن الدراسة واخذوا يهتفون داخل المدرسة بهتافات معادية للحكومة[١]، ولما حاولت الشرطة تفريقهم قاوموها ورشقوها بالحجارة،غير أَّن الشرطة تمكنتمن تفريقهم والقبض على(١٧) منهم، كما تمكنت الشرطة من إلقاء القبض على عدد من المتظاهرين من طلاب ثانوية الكاظمية وطلاب الثانوية الجعفرية[٢] وتوقيفهم[٣].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ لوزارة الداخلية دوراً مهماً في تشكيل اللجنة العليا لجمع التبرعات لمصر[٤]،فقد وافقت الوزارة على طلب اللجنة بإجراء اكتتاب قدره مليون دينار للمنكوبين في مصر جراء أحداث قناة السويس[٥].لكن يبدو أنَّ وزارة الداخلية لم تكن جادةً في دعم هذه اللجنة ولاسيّما أنَّ رئيس الوزراء نوري السعيد كان من مشجعي الحكومة البريطانية على الهجوم على مصر، على حد قول طالب مشتاق . بل أنَّ وزير

---

[١] من تلك الهتافات: تسقط الحكومة الحاضرة،يسقط حلف بغداد الاستعماري،يسقط الاستعمار البريطاني يعيش جمال عبد الناصر ،تسقط الرجعية،عاشت الوحدة العربية..،ينظر:المصدر نفسه،ص٢١٩.

[٢] أطلقت الشرطة السرية النار على المتظاهرين مما أدى إلى إصابة أحدهم بجروح،ينظر:وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٨،الجلسة(٦١)،في١٠/١/١٩٥٩،ص٢٢٩.

[٣] جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،كتاب مديرية شرطة لواء بغداد الشعبة الخاصة، المرقم(٩)، في١/١/١٩٥٧،والموجه إلى متصرفية لواء بغداد،موضوعه:حركات الشغب،ص ص،٢٢٤-٢٢٥.

[٤] شُكلت هذه اللجنة بعد العدوان الثلاثي على مصر ،وكان سكرتيرها طالب مشتاق وذلك لجمع التبرعات لكل من الجزائر –بسبب تدهور أوضاعها الاقتصادية– وبور سعيد نتيجة أحداث العدوان الثلاثي،ينظر:طالب مشتاق، المصدر السابق،ص ص،٥٤٨-٥٤٩.

[٥] جريدة الحوادث،العدد(٤١٥١) في١٠/١١/١٩٥٦.

الداخلية سعيد قزاز أشار عليه((بضرورة حلّ اللجنة العليا لجمع التبرعات لمنكوبي بور سعيد[١])) ورجاه بان ينسحب من رئاسة اللجنة،فرفض طالب مشتاق ذلك الطلب من وزير الداخلية قائلاً: ((أما حلّ اللجنة فالحكومة هي التي أجازت تأليفها وأمرّ الحل بيدها، فإذا شاءت تحلها بأمر من وزير الداخلية أما أن تحلّ اللجنة نفسها بنفسها فهذا أمر مستحيل))، الأمر الذي أدى إلى تشديد الرقابة عليه من رجال الأمن ففرضت رقابة شديدة على مسكنه ومحل عمله وحتى الهاتف وضع تحت مراقبة الشرطة[٢].

أما فيما يخص إجراءات وزارة الداخلية بشأن أحداث الانتفاضة في بقية الألوية العراقية،فقد أشارت الكتب والمراسلات التي كانت تدور بين دوائر الوزارة الإدارية ومراكز ومديريات الشرطة والتحقيقات الجنائية،إلى وقوع إصطدامات بين الشرطة والمتظاهرين[٣]،واتصفت إجراءات الوزارة تجاهها بالشدة والقسوة[٤]،وإلقاء القبض على حاملي اللافتات والخطباء وإيداعهم السجن[٥]،إلا أنَّ ذلك كان يحدث بعد أن تستنزف المؤسسات الأمنية الوسائل السلمية متجنبة استخدام السلاح إلا في حالة الدفاع عن النفس،واستخدام الأسلحة والأدوات الخفيفة لعدم إحداث خسائر كبيرة،كما سجل الباحث تدخل القوات العسكرية لإسناد قوات وزارة الداخلية التي في كثير من الأحيان لا تكون كافية للمحافظة على الأمن واستتبابه في وقت اشتداد التظاهرات والصدامات ولاسيّما بعد وقوع إصابات من كلا الجانبين مما زاد من الموقف تعقيداً ورشح لتطورات قد لا تحمد عقباها.

---

[١] وردت في المصدر (بورت سعيد).

[٢] طالب مشتاق،المصدر السابق،ص،٥٤٩.

[٣] للمزيد عن الانتفاضات في الألوية العراقية(كربلاء،الديوانية،الحلة ،البصرة،ديإلى،الموصل)،ينظر: جعفر عباس حميدي، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،الكتب والمراسلات الجارية بين أقسام الشرطة والإدارة وبين الأخيرة ووزارة الداخلية،ص ص،٢٣٥-٣٠٤.

[٤] علاء جاسم محمد الحربي،فصول من تاريخ العراق المعاصر،دار الحوراء للطباعة والنشر،ط١،(بغداد، ٢٠٠٦)، ص ص١٧٩-١٨٠.

[٥] جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،ص ص،٢٣٦-٣٠٣.

وهكذا تابعت وزارة الداخلية أحداث الانتفاضة وتعاملت مع رموزها وقادتها بالاعتقال الذي شمل أعداداً كبيرةً من الطلبة والأساتذة والمحامين والمدرسين ومختلف فئات الشعب، وقدمت أجهزة الوزارة الأمنية تقاريرها السرية التي احتوت على معلومات تفصيلية عن أحداث الانتفاضة وهتافاتها وشعاراتها،ملصقة بزعمائها تهم الشيوعية والتهديم والتخريب،لكنها كانت في كل حال انتفاضة شعبية وطنية ضد الوضع الفاسد في البلاد.

خامساً :- أحداث أخرى ومواقف الوزارة منها :-

أعقب إضراب الموصل حدوث إضرابات في مدينة السليمانية في ٩تشرين الأول١٩٥٦بمناسبة تشييع جثمان الشيخ محمود،أحد زعماء الأكراد المعروفين،وحمل المشيعون جثمان الشيخ متجهين إلى سجن المدينة يهتفون مطالبين بإطلاق سراح ابنه الشيخ لطيف،الذي كان معتقلاً،فحاولت الشرطة منعهم من الوصول إلى السجن،غير انهم سلكوا طريقاً آخر وهجموا على السجن برمي الحجارة والعيارات النارية من أجل اقتحام السجن عنوةً وإطلاق سراح الشيخ لطيف[١].

حاولت الشرطة منع المتظاهرين من الوصول إلى السجن فاصطدموا بالشرطة وسقط عدد من القتلى والجرحى من الجانبين،وألقت الشرطة القبض على(٥٤)متظاهراً وفرقت الباقين في يوم واحد[٢].وفي أثر ذلك فصلت وزارة الداخلية مدير شرطة لواء السليمانية لتقصيره في معالجة الموضوع[٣].

وعندما حاولت الحكومة التدخل في شؤون سوريا الداخلية تدخل مدير الأمن العام بهجت العطية وأخبر عبد الوهاب مرجان[٤] رئيس الوزراء ، بالكف عن هذا الإجراء خشية

---

[١]جريدة الزمان،العدد(٥٨٨٠) في١٩٥٧/٢/٢٦.

[٢] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٤٣.

[٣] وزارة الدفاع ،القيادة العامة لقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ١٠،ص٣٩٧١؛ عبد الرحمن البياتي،المصدر السابق،ص١٥٦.

[٤]وهو عبد الوهاب بن عبد الرزاق بن جواد بن محمود آل مرجان من أسرة معروفة في الحلة. وقد ولد بها سنة=

من الإخلال في الأمن وحدوث اضطرابات في العراق وخشية استغلال السياسيين والقوى الخارجية لذلك.وأشار مدير الأمن العام بهجت العطية((أنَّ أية حكومة عراقية توعز إلى جيشها بالذهاب إلى سوريا وحمله على القيام بانقلاب في سوريا وتمهيد الطريق لضمها إلى العراق سينقلب الجيش عليها)) [١].وعند ذلك أخذ عبد الوهاب مرجان بهذا الرأي وأخبر عبد الإله ونوري السعيد بان أي قرار يتخذ بهذا الخصوص يُعدّ قراراً مميتاً،وهو الدخول إلى سوريا بقوة عسكرية عن طريق الأردن[٢]،وذلك للقضاء على النظام السوري الحاكم بحجة انه أضر العراق اقتصادياً،فكان العراق يتكبد يومياً خسائر تقدر بـ(٧٠٠) ألف دولار بسبب تدمير أنابيب النفط، فضلاًعن كون الحكومة السورية آنذاك أصبحت خطراً على العراق بعد ان جعلت من سوريا مركزاً للحركة الشيوعية[٣].

في ضوء تطور الأحداث،شرعت وزارة الداخلية بإصلاح الأمور الداخلية وتعيين المفتشين الإداريين وإيقاف بث الإذاعة المعادية التي نصبت في عهد الوزارة السعيدية الثانية عشرة والتي كانت تبث من محطة خاصةفي حديقة منزل مدير الأمــن العــام فـــي

=١٩٠٧ وتخرج من كلية الحقوق ببغداد سنة ١٩٣٣وفي أيلول ١٩٤٢ انتخب رئيساً لغرفة زراعة الحلة.ثم انتخب نائباً عن لواء الحلة في اذار١٩٤٧.عين وزيراً للاقتصاد في وزارة مزاحم الباجه جي سنة ١٩٤٨،وانتخب رئيساً لمجلس النواب في كانون الأول ١٩٤٨.وشغل العديد من المناصب الوزارية وكذلك شغل رئاسة المجلس النيابي لمرات عديدة آخرها سنة ١٩٥٨.وللمزيد عن نشاطه السياسي والإداري ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ص،٢٣٤-٢٣٥.

[١]كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٧٥.

[٢]للمزيد عن مساعي عبدالاله ونوري السعيد للتدخل في الشؤون الداخلية السورية من خلال الملحقين العسكريين ومن خلال دعم الأحزاب والتجمعات السياسية المعارضة للحكومة السورية.ينظر: وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ١،جـ٢،جـ٣، ١٩٥٨-١٩٥٩؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص ص،٩٢-١٠٢.

[٣] ينظر: وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٣، الجلسة (٢٣) ،في١٩٥٨/٩/٢٠،(بغداد،١٩٥٩)،ص٩٩٢.

بغداد وأوعزت إلى مديرية التوجيه والإذاعة العامة بأن تكف عن التشويش على الإذاعات اللاسلكية الصادرة عن دمشق والقاهرة وعمان والرياض والإفراج عن المحكومين في القضايا السياسية ومن ضمنهم كامل الجادرجي[١]وبعض الأساتذة والطلاب وفسح المجال لحرية التنظيم الحزبي والنقابي وإطلاق حرية الصحافة[٢].واستمر العمل بالأحكام العرفية التي فرضت منذ الأول من تشرين الثاني١٩٥٦ حتى إلغائها في٢٨ ايار١٩٥٧[٣].وهذا يعود لدور المعارضة السياسية المتمثلة بالأحزاب السياسية (غير العلنية) والصحافة المعارضة واحتجاجات مجلسي النواب والأعيان ونفرة الرأي العام المحلي من الأحكام العرفية بعد أن ذاق الأمرين منها.

---

[١]كان رؤساء المعارضة ومنهم الجادرجي،يقدمون إلى السلطات العليا العريضة تلو العريضة حول أحداث مصر، وموقف الوزارة ودار الإذاعة اللاسلكية منها،فضاقت الحكومة بالمعارضين ذرعاً،وقررت إحالتهم إلى المجلس العرفي في بغداد،الذي حكم في ١٩٥٦/١٢/١٩على كامل الجادرجي بالحبس الشديد لمدة ثلاثة سنوات،وعلى محمد صديق شنشل وفائق السامرائي بالمراقبة لمدة سنة وعلى حسين جميل،وسامي باش عالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة آلاف دينار لمدة سنة.وللمزيد ينظر:فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ص،٣٨٤-٣٨٥؛كامل الجادرجي ،مذكرات كامل الجادرجي ،ص ص،٥٧٢-٥٧٨؛عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص ص،١٣٥-١٣٦.

[٢] كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٧٦.

[٢]أعلنت الأحكام العرفية(١٦)مرة خلال الحكم الملكي(١٩٢١/٨/٢٣-١٩٥٨/٧/١٤)وكان أخرها في تشرين الثاني ١٩٥٦بمناسبة الاعتداء الثلاثي الذي قامت به القوات الصهيونية والفرنسية والبريطانية على مصر،بعد إعلان تأميم قناة السويس،وهياج الرأي العام المحلي والعربي.وكانت هذه الأحكام تُستغل في معظم الظروف والأحوال لغير الأغراض التي أعلنت من اجلها كما هو واضح من معارضة بعض الأعيان والنواب ومذكرات الأحزاب السياسية ومقالات الصحف المؤيدة والمعارضة للحكومة.وللمزيد عن الموضوع، ينظر:م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦-١٩٥٧،مطبعة الحكومة،١٩٥٧،ص٨؛ م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦-١٩٥٧، ص٣٠٥؛جريدة الوقائع،العدد(٣٩٩٧)في١٩٥٧/٦/٥؛جريدة الحرية،العدد(٨٨٥)في١٩٥٧/٥/١٩؛الملحق رقم (٢).

المبحث الرابع
موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخلية ١٩٥٧-١٩٥٨

كما سبقت الإشارة،استمر العمل بالأحكام العرفية مطلع السنة ١٩٥٧وحتى ١٨ ايار١٩٥٧وصرح نوري السعيد في مؤتمر صحفي بأنها ستلغى عندما يوقف الشيوعيين أو موسكو بالذات ما أسماه بأعمال الهدم والتخريب وإثارة الإضرابات في الأقطار المجاورة للعراق[١].وقد ألغيت الأحكام العرفية في٢٨أيار١٩٥٧وبعدها قدم نوري السعيد استقالته في٨ حزيران،وتشكلت وزارة جديدة برئاسة علي جودة الأيوبي في ٢٠ حزيران، وقد شغل منصب وزير الداخلية في الوزارة الجديدة سامي فتاح.وجاء منهاج الوزارة الأيوبية خالياً من التأكيد على إطلاق الحريات الديمقراطية،وإصلاح الأوضاع السياسية الشاذة[٢].

شهدت أيام الوزارة الأيوبية[٣]حدوث عدد من التظاهرات والإضرابات العمالية للمطالبة بتحسين أوضاع الطبقة العاملة وزيادة أجورها.فاضرب سواق السيارات الكبيرة (الحمل) في البصرة يوم ٤ تموز ١٩٥٧ احتجاجاً على زيادة أسعار المحروقات. وأضرب عمال شركة دخان الرافدين يوم ١٤تموز وعمال شركة الدخان الأهلية في يوم١٥تموز للمطالبة بزيادة الأجور وعدم الاشتغال بأعمال إضافية،ولعدم تنفيذ مطاليبهم عادوا إلى الإضراب مرةً ثانيةً يوم ٢٩ تموز،مطالبين بزيادة الأجور، وإطلاق سراح الموقوفين من العمال، إلا إن أجهزة وزارة الداخلية استطاعت القضاء على الإضراب فوراً، من دون تحقيق مطاليب العمال، متبعةً سياسة الشدة معهم[٤].

---

[١]جريدة الحرية،العدد(٨٨٥) في١٩٥٧/٥/١٩.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص ص،١٦٨-١٦٩.

[٣]استقالت هذه الوزارة بعد مضي اقل من خمسة اشهر على تشكيلها وذلك في ١٩٥٧/١١/١٦ لعدم تمكن رئيسها علي جودة من حل المجلس النيابي.ينظر:المصدر نفسه،ص ص،٢١١-٢١٢.

[٤]جعفر عباس حميدي ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص٢٥٢.

كما واجهت وزارة الداخلية في عهد الوزارة الأيوبية نكبة السيول في السليمانية في ٨ تشرين الأول١٩٥٧،بعد هطول أمطار غزيرة وبدأت المياه تتسرب إلى الدور والمخازن،والشوارع بقوة مخيفة،وقدرت الخسائر بـ(١٠٠٠٠٠٠)دينار عراقي، أما القتلى والجرحى الذين جرفتهم المياه،أو سقطت دورهم الطينية عليهم فكانوا(٥) رجال، و(٨) نساء، و(١٢) طفلاً وطفلة، ورصدت وزارة الداخلية (٢٠٠٠٠) دينار كمساعدة مستعجلة لإغاثة المنكوبين، كما سمحت بإجراء اكتتاب عام بـ (٥٠٠٠٠) دينار لمساعدة المتضررين،وقد سافر وزير الداخلية مع وزير الشؤون الاجتماعية إلى السليمانية للاطلاع على الحالة عن كثب،وتألفت لجان خاصة لتوزيع التبرعات والهبات التي وصلت من الحكومات الصديقة وأفراد الشعب والتي بلغت نحو (١٠٠٠٠٠) دينار وبإشراف وزارة الداخلية[١].

وفي ١٥ كانون الأول١٩٥٧،عُهد إلى عبد الوهاب مرجان بتأليف وزارته الأولى بعد قبول استقالة وزارة الأيوبي في ١٤ كانون الأول واستمر سامي فتاح بإشغال منصب وزارة الداخلية[٢]،وخلال عهد هذه الوزارة أعلن عن الاتفاق العراقي الأردني حول تكوين الاتحاد العربي بين الدولتين في يوم١٤ شباط١٩٥٨[٣]،وقوبل هذا الاتحاد من الرأي العام العراقي بالوجوم الشديد والمعارضة الشعبية،واتخذت وزارة الداخلية الإجراءات المناسبة للوقوف بوجه أي تحرك جماهيري معارض للاتحاد وذلك بمراقبة عناصر الحركة الوطنية مراقبة دقيقة.وطلبت متصرفية بغداد من الشرطة اتخاذ إجـــراءات عديدة

---

[١]جريدة الزمان،العدد(٦١٥٩) في١٩٥٨/١/٣١.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص٢١٤.

[٣]للمزيد عن قيام الاتحاد العراقي الأردني(الاتحاد العربي)ومجلس الاتحاد ودستوره ووزارة الاتحاد، ينظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم بلا ،تسلسلها٣١١/٤٧٩٠،مجلس الاتحاد العربي،١٩٥٨/٤/٢٧-١٩٥٨/٦/٢١؛ملفة رقم٦/١٠،تسلسلها٣١١/٤٧٨٨،دستور الاتحاد العربي، ١٩٥٨؛ ملفة رقم بلا،تسلسلها ٣١١/٤٧٩٤،وزارة الاتحاد العربي،١٩٥٨؛جريدة الزمان،العدد(٦١٦٥) في١٩٥٨/٢/٧؛ جريدة الزمان،العدد(٦١٧٢)في١٩٥٨/٢/١٥.

منها : منع الاجتماعات، والحيلولة من دون قيام أية تظاهرة،واتخاذ تدابير خاصة وسرية حول مجلس الأمة والمراقبة السرية للكليات والمعاهد العالية،والتحقيق السري الدقيق مع من يتزعم ويدعو إلى التظاهر بعد القبض عليهم.لكن يبدو أنَّ إجراءات الحكومة لم تحول من دون تنظيم التظاهرات والإضرابات التي استمرت حتى استقالة وزارة عبد الوهاب مرجان في٢ اذار١٩٥٨[١].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ وزارة الداخلية خلال عهد وزارة عبد الوهاب مرجان،قد واجهت في مطلع كانون الثاني١٩٥٨فاجعة السيول في مناطق السعدية وخانقين وجلولاء، والتي غرقت جميع بساتينها،وأصبح معظم ساكنيها من دون مأوى،وكانت النتيجة ان جُرفت(٢٧٠) داراً في جلولاء،و(٥٠٠) دار في السعدية و(٢٠٠) في خانقين،وسببت مقتل (١٠) أشخاص في معسكر جلولاء.وقد هُرِعَت فرق الإنقاذ إلى مكان الكارثة ومنها أجهزة وزارة الداخلية،وخصصت الحكومة (٢٠٠٠٠) دينار لمساعدة المنكوبين،كما سمحت بإجراء اكتتاب بـ(٥٠٠٠٠)دينار لهذا الغرض.وسارع رجال الحكومة وفي مقدمتهم وزير الداخلية إلى السفر إلى المنطقة المنكوبة لتفقد أحوال الأهالي.وكان مقرراً القيام باستعراض عسكري عام في ٦كانون الثاني ١٩٥٨بمناسبة يوم الجيش العراقي فأُجل إلى التاسع منه لهذا السبب[٢].

وفي ٣ اذار١٩٥٨شكل نوري السعيد وزارته الرابعة عشرة،وأسندت وزارة الداخلية إلى سعيد قزاز الذي كان من المؤيدين للاتحاد العربي ولسياسة نوري السعيد عموما[٣].

استهلت وزارة الداخلية أعمالها بالسماح بإقامة السباقات الخيرية التي يخصص ريعها لمساعدة اللجان والجمعيات الخيرية ومنها لجنة إغاثة منكوبي السيول في خانقين والسعدية وجمعية أخوان الرفق بالفقير وجمعية مكافحة السل فـــي العراق وغيرها[٤]. وهذا

---

[١]جعفر عباس حميدي ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،٢٦٢-٢٦٣.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص٢٢٠.

[٣] جريدة الزمان،العدد(٦١٨٤) في١٩٥٨/٣/٤.

[٤]عبد الرحمن البياتي ،المصدر السابق،ص١٧٧.

إنما يدل على جهود وزارة الداخلية لمساعدة فئات الشعب المتضررة أو الفقيرة أو التي تعاني من المرض.وهذا شيء إيجابي يسجله الباحث لوزارة الداخلية.

واجهت الوزارة مهام القيام بانتخابات مجلس النواب في أيار ١٩٥٨،وكان عليها التعامل بحكمة مع الانتخابات الجديدة بعد توجيه النقد اللاذع لها في الانتخابات السابقة، فقد شهدت السنة ١٩٥٨ تصاعد الوعي الوطني والغليان الشعبي بسبب سوء الأوضاع الداخلية، وانعكاسات سياسة نوري السعيد الخارجية على الوضع الداخلي،وحددت الحكومة يوم ٥ أيار لإجراء انتخابات مجلس النواب وواجهت وزارة الداخلية صعوبات كبيرة ولاسيّما بعد إعلان(٥٥) شخصيةً سياسيةً تضم قادة الأحزاب وفئة من النواب والأعيان والوزراء السابقين مقاطعتهم للانتخابات[١] لعدم توافر أبسط الحقوق الانتخابية، ولأنها ستكون شكلية كما إن نتائجها معروفة سلفاً[٢].

قررت الحركة الوطنية إعلان الإضراب العام يوم ٥أيار مما حمل وزارة الداخلية مسؤولية كبيرة وأخذت على عاتقها اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة من دون ذلك، ومنها مراقبة عناصر الحركة الوطنية وإلقاء القبض على كل من يشتبه به بأنه يحرض على الإضراب ،وحماية صناديق الاقتراع لمنع وقوع أية تجاوزات محتملة عليها.وبعد توتر الأجواء وخروج التظاهرات والاحتجاجات الواسعة في بغداد،تدخلت أجهزة الأمن لوزارة الداخلية وألقت القبض على العديد من المتهمين بالتحريض على قيام التظاهرات والإضراب[٣].

وهكذا كانت وزارة الداخلية ،قد أدت دوراً مهماً في موضوع الانتخابات مستغلة القوانين التي صدرت بشأن الانتخابات،فتارةً أوجبت هذه القوانين قيام هيئات التفتيش-وهي هيئات مشرفة على الانتخابات- بالاسترشاد برأي الموظف الإداري عند تحديد مراكز الشُعب الإدارية،كما منحت هذه القوانين وزير الداخلية سُلطات واسعة منها سلطة إبداء الرأي حول ضمّ ألاقضية التي يقل عدد نفوسها عن(١٥٠٠٠) نسمة إلى

[١] جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٩٥٤) في١٩٥٤/٨/٢٢؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص١٨٥.
[٢] جعفر عباس حميدي ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص٢٦٧.
[٣] المصدر نفسه،ص٢٦٩.

جهة أخرى وهذه سلطة مهمة لان الضم قد يُغير من نتائج الانتخابات إذا ما وجه توجيهاً معيناً[١].

كما منعت وزارة الداخلية ترشيح معارضي الحكومة،فأمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة،قال الشاهد نوئيل رسام،إنّه رشّح نفسه في انتخابات سنة ١٩٥٨ التي جرت لتكوين المجلس النيابي السادس عشر،إلا انه((اضطر إلى الانسحاب قبل بدء عملية الانتخابات، تحت تأثير الضغط الشديد الذي واجهه من رجال البلاط والإدارة والشرطة)) وقال انه((كان قد رشّح نفسه في انتخابات سابقة،لكن نوري السعيد كان يشطب اسمه))[٢].وقال الشاهد حمد الشبلي إنه((رشّح نفسه في انتخابات سنة ١٩٥٨،لكنه أُجبر على الانسحاب قبل بدء الانتخابات نتيجة ضغط من متصرف لواء بغداد وقائممقام قضاء المحمودية))[٣].

وهكذا كانت وزارة الداخلية تتدخل في انتخابات مجلس النواب بأشكال وأساليب متعددة ومتنوعة وفي مختلف مراحل الانتخابات بدءاً من عملية الترشيح،والتأثير على الناخبين،وإشراف الإدارة على الانتخابات،وصولاً إلى التدخل المباشر من خلال التزوير بوسائل وأساليب مختلفة تضمن لمرشحي الحكومة من الفوز.مما جعل الحياة النيابية في العراق أبان العهد الملكي . على الرغم من إيجابياتها . تشهد عدم الاستقرار وتدخل فاضح للسلطة التنفيذية فيها،مما يرجح الرأي القائل بانحراف النظام البرلماني في العراق عن أهدافه التي رسمها له القانون والدستور العراقي.

بعد عقد المجلس النيابي اجتماعه الأول في ١٠آيار١٩٥٨ والمصادقة على لائحة دستور الاتحاد العربي،قدم السعيد استقالة وزارته في ١٤آيار وعهد إليه في١٩ أيار

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦،قانون الانتخاب رقم(٥٣) لسنة١٩٥٦،المواد ٥ ،٦.

[٢]وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٧ ،١٩٥٩، ص ص،١٤٧-١٤٩.

[٣]المصدر نفسه،ص ص،١٤٩-١٥١.

بتأليف أول وزارة اتحادية استمرت بالوجود إلى قيام ثورة ١٤تموز ١٩٥٨وإعلان الجمهورية العراقية وحلّ الاتحاد العربي،وتمَّ اختيار أحمد مختار بابان لتأليف الوزارة العراقية في ظل الاتحاد الهاشمي وذلك في ١٩ أيار ١٩٥٨،واحتفظ سعيد قزاز بحقيبة الداخلية[١].كما ظهر اسم وزير الأنباء والتوجيه في تشكيلة هذه الوزارة[٢].

واصلت وزارة الداخلية إدارة الشؤون الداخلية للبلاد،والاهتمام بالمشاريع الإدارية والخدمية وأوعزت بصرف(٢٠٠٠) دينار مساعدة للمتضررين في لواء البصرة جراء الحرائق التي نشبت في اللواء في مناطق الصرائف بوجه خاص[٣].

كانت وزارة الداخلية يقظة تجاه تطور الأحداث الداخلية،والمضاعفات التي قد تنجم عن استمرار الأوضاع على ما هي عليه،ونلاحظ التشخيص الدقيق والواقعي لما يمر به البلد من خلال قراءة قول وزير الداخلية سعيد قزاز الذي أباح به إلى قريبه نزهت عزيز سعيد قزاز بأيام قليلة من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨حيث يقول:((إنَّ بقاء الأوضاع على ما هي عليه من دون معالجة سوف يمهد إلى حدوث انفجار في البلاد))[٤].

وشخصت مديرية الأمن العامة[٥] الرأي العام العراقي وموقفه من حكومة أحمد مختار بابان، حيث أشار التقرير الذي أعدّه مدير الأمن العام بهجت العطية إلى شكوك

---

[١]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص٢٧٩.

[٢]استحدثت وزارة الأنباء والتوجيه في١٧/٤/ ١٩٥٨في عهد وزارة السعيد الرابعة عشرة،وذلك بعد الحملات الإعلامية والدعائية الواسعة من بعض الحكومات العربية والأجنبية ضد العراق وسياسته،مما جعل حكومة السعيد تنظم عمل الدوائر المختصة بالأنباء والتوجيه لمواكبة تطور الأوضاع الداخلية والخارجية. عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص٢٥٨.

[٣] جريدة العمل،العدد(١٥٦) في٢٠/٦/١٩٥٨؛المصدر نفسه،العدد(١٥٧)في٢٢/٦/١٩٥٨.

[٤] عبد الرحمن البياتي ،المصدر السابق،ص١٨٢.

[٥]إن السبب الرئيس لتكوين هذه المؤسسة هو تشعب أعمال مديرية الشرطة العامة لذلك جُمعت مديريات =

المعارضة في قيام الحكومة بأية إصلاحات مهما كانت،واعتقادهم بأنها لن تقدم شيء جديد،وان معظم وزرائها من أعوان نوري السعيد.وأوضح التقرير أسباب التذمر الشعبي والموقف السلبي من حكومة الاتحاد العربي والحكومة العراقية معاً إلى:-

١-الصدى النفسي الواسع الذي أفرزته الحملات الإذاعية المناهضة لسياسة الحكم في العراق بين أوساط الشعب العراقي والذي تمثل بما تناقله الناس فيما بينهم من أقوال وأحاديث تلك الإذاعات[١]،كما إن الأحاديث والحملة المناهضة للجمهورية العربية المتحدة التي تذيعها إذاعة بغداد أتت بنتائج معاكسة بين أوساط الشعب الذي قابلها بالتذمر واللامبالاة[٢].

٢-الاعتقاد السائد بين مختلف الطبقات الشعبية بان الحكومات المتعاقبة قد أهملت العناية بالجماهير ومستقبلها،وبالوسائل التي تؤدي إلى الترفيه عنها ورفع مستوى معيشتها وفي مقدمة ذلك إهمال الحكومات المتعاقبة اتخاذ الإجراءات التي تحد من جشع الملاكين، ولاسيّما فيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية والإيجارات وإشاعة العدل بين الناس.

=التحقيقات الجنائية والإقامة والسفر والجنسية والتحريات الفنية في دائرة واحدة سميت بمديرية الأمن العامة وشغل بهجت العطية منصب أول مدير للأمن العامة وعلى اثر ذلك ارتفعت كفاءة قوات الأمن ولاسيّما بعد إيفاد بعض رجال الشرطة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للدراسة والتدريب على بعض الأعمال الأمنية الخاصة،كما كانت هناك بعض المهام السرية التي يكلف بها رجال الأمن خارج العراق، فضلاً عن تزويد دوائر الأمن بالسيارات الحديثة والأجهزة الفنية لكشف الجرائم. وللمزيد من التفاصيل، ينظر:م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦-١٩٥٧،الجلسة(٥)في ١٩٥٧/٣/١٤،ص٧٠؛جريدة الحوادث،العدد (٤١٥٤)في ١٩٥٦/١١/١٤؛ جريدة الزمان،العدد(٥٨٤٩)في١٩٥٧/١/٢١؛جريدة الزمان،العدد (٥٩٢٥)في١٩٥٧/٤/٢٢.

[١] في مقدمة هذه الإذاعات هي:إذاعات صوت العرب ،والقاهرة، وموسكو.

[٢] مأمون شاكر إسماعيل،المصدر السابق،ص ص،١٦٤-١٦٥.

٣- موقف الحكومة المساند لنظام حكومة الرئيس اللبناني كميل شمعون ضد الانتفاضة المعادية له والتي تقودها العناصر القومية[١].

يبدو من التقرير السابق، أنَّ مديرية الأمن العامة قد وضعت يدها على العلل التي عانى منها النظام على الرغم من وجود أمور أخرى كثيرة أدت إلى السخط والغليان الشعبي، وامتد هذا السخط إلى الريف العراقي،فحدثت انتفاضة فلاحية شملت مناطق الفرات الأوسط وبعض المناطق الأخرى.فقامت انتفاضة مسلحة في حزيران١٩٥٨ في الفرات الأوسط بعد أن تردت الأوضاع ويئس الفلاحون من الإصلاح.فقامت الشرطة بإلقاء القبض على رؤساء عشائر العفالجة والبونايل والمزاريج مما أدى إلى توتر الأوضاع وامتداد الانتفاضة إلى المناطق المجاورة للواء الديوانية[٢]وصاحب هذه الأعمال أعمال عنف أخرى في النجف الاشرف عندما انفجرت في مساء ٩حزيران ١٩٥٨ زجاجة معبأة بالبارود الأسود قرب نادي الموظفين أعقبه انفجار ثانٍ،بعد نحو دقيقة واحدة داخل حديقة النادي.وحدثت في البصرة في الشهر نفسه،سلسلة من الحرائق في المناطق الشعبية.

واتهمت السلطة حزب البعث العربي الاشتراكي بتدبيرها بهدف إثارة الرعب والخوف بين الآهلين،وخلق حالة من الاستياء والشعور بعجز الحكومة فقامت قوات الأمن باعتقال عبد الله جبار الركابي مع(١٨) بعثياً من البصرة[٣].

دعت مديرية الأمن العامة،الحكومة إلى المبادرة على وجه السرعة للقيام بإصلاح العلاقات بـــن الفلاحين والمالكين محذرةً مـــن استمرار الخلاف في منطقة عشائرية مهمة

---

[١]المصدر نفسه،ص١٦٥.

[٢] جعفر عباس حميدي ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،٢٧٢-٢٧٦.

[٣] المصدر نفسه،ص ص،٢٧٦-٢٧٧.

كمنطقة الفرات الأوسط قد يؤدي إلى صِدام مسلح بين الطرفين[١].

وعندما تعرضت الحكومة للانتقاد في مجلس النواب، دافع وزير الداخلية بقوة عن سياسة الحكومة،وحدثت مناقشة حادة بينه وبين خليل كنه نائب لواء الدليم مما اضطر رئيس الوزراء إلى التدخل لمعالجة الموقف بهدوء،وحاول التنفيس عن العراقيين وامتصاص النقمة الشعبية وذلك بإطلاق سراح كامل الجادرجي في ٢٥ حزيران ١٩٥٨ وأجازت بعض الصحف وإيقاف التعليقات الموجهة ضد الجمهورية العربية المتحدة، لكن إجراءاته تلك اصطدمت بمعارضة بعض الجهات العليا مما دفعه إلى تقديم استقالته والتي كان مقرراً قبولها بعد سفر الملك فيصل الثاني إلى استانبول في ١٤تموز ١٩٥٨،لكن قيام الثورة عجل بسقوط الوزارة والنظام الملكي[٢].

وهكذا توسعت مهام وزارة الداخلية وأصبحت هناك دوائر اكثر تخصصاً في العمل الأمني من دون بقية الدوائر،ويبدو أنَّ تطورات الأحداث الداخلية ولتنسيق العمل وجعله أكثر دقةً وتنظيماً ولتحديد المهام والمسؤوليات بشكل أدق وأخص،جاء تشكيل مديرية الأمن العامة التي أخذت تتخصص في المهام الأمنية ذات المساس بالجانب السياسي،ولاسيّما ما يتعلق منها بعمل الأحزاب والجمعيات السياسية والجرائم الخطرة ونشاط وإقامة الأجانب وإسقاط الجنسية أو إعادة منحها والسفر،يزاد على ذلك متابعة موضوع الرقابة على وسائل الإعلام والاجتماع والنشر والمطابع،وحتى الشخصيات البارزة والمهمة أصبحت تحت أنظار رجال الأمن .

وأشارت محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة خلال محاكمة المتهمين بهجت العطية(مدير الأمن العام) ورفيق توفيق(مدير أمن بغداد) إلى إتباع مديرية الأمن العام لأساليب التعذيب القاسية بحق المتهمين (بالجرائم السياسية) وتبديد الأموال العامة بصرفها بطرائق غير قانونية لمنافع شخصية أو لكسب الوكـــــلاء للعمل مـــع المديرية

---

[١]المصدر نفسه،ص٢٧٧.

[٢]مأمون شاكر إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٦٦؛ جريدة العمل، العدد(١٠٥) في ١٩٥٨/٤/١٦.

المذكورة،وكان رجال الأمن يحملون المسدسات، ويفتحون النار على المتظاهرين من دون أخذ الأوامر من المتصرف المسؤول الأول عن خطة أمن بغداد، خلاف الشرطة التي كانت لا ترمي النار على المتظاهرين إلا عند تنفيذ خطة أمن العاصمة (مرحلة سعد) وبأمر من المتصرف[١] .

وهذا ما زاد من تكبيل الحريات السياسية والعامة وتجاوزات حقوق الإنسان والديمقراطية التي منحها الدستور العراقي لسنة ١٩٢٥وتعديلاته على الرغم من الجوانب الإيجابية المتمثلة بفرض سيادة القانون والحفاظ على الأمن والنظام للرئيس والمرؤوس حتى وان كان للأخير على حساب حرياته وحقوقه المدنية والدستورية.لكن يبدو أنَّ هذه المؤسسة الأمنية التنفيذية كانت حريصةً على تطبيق كل الأوامر والأنظمة والتوجيهات الصادرة من الجهات العليا بغض النظر عن كون تلك التوجيهات والتعليمات تتفق مع رغبات الشعب من عدمه.

كما سجل الباحث ملاحظاته على هذه المؤسسة بأنها كانت في بداية التكوين أواخر العهد الملكي على الرغم من جذورها الراسخة الممتدة في أقسامها وشُعبها إلى بدايات تشكيل الحكم الوطني في العراق.

---

[١] وللمزيد عن كيفية تعامل رجال الأمن مع التظاهرات والأحداث الداخلية الأخرى،ينظر: وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٨،الجلسة (٥٩)،١٩٦٠، ص ٣٠٩٣ وما بعدها.

الفصل الخامس

وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨

المبحث الأول : موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات

المبحث الثاني :موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

المبحث الثالث: علاقة الوزارة بالعشائر العراقية

المبحث الأول
موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات

استمر العمل بقانون تأليف الجمعيات الصادر سنة ١٩٢٢[١]حتى السنة ١٩٥٤ إذ ألغي على أثر صدور مرسوم الجمعيات رقم(١٩)لسنة ١٩٥٤.وقد أوجبت المادة السادسة من القانون المذكور على الذي يريد تأسيس جمعية أن يقدم إلى وزارة الداخلية طلباً محتوياً على التفاصيل الآتية:-[٢]

١-أسماء طالبي التأسيس وهم في الجمعيات السياسية لايقل عددهم عن سبعة.

٢-العنوان المقترح لاسم الجمعية أو الحزب.

٣-مقاصدها على وجه التفصيل.

٤-مركزها.

٥- أسماء الذين تؤلف منهم الإدارة وصفاتهم وعناوناتهم.

وقد خوّل القانون وزير الداخلية في ظرف خمسة عشر يوماً من وصول الطلب إليه أن يصدر قراره في قبوله أو ردّه أو تعديله فإذا لم يصدر قراره أو أصدر قراراً بردّ الطلب فللمستدعين الحق أن يرفعوا الأمر لمجلس الوزراء ليتخذ فيه قراراً قطعياً[٣].

---

[١] صدر هذا القانون بناءً على طلب وزير الداخلية توفيق الخالدي في١٩٢٢/٧/٢.وللمزيد عن مواد القانون وتفصيلاته، ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٢،مطبعة دنكور،(بغداد،١٩٢٣)،ص ص،٥٩-٦٢.

[٢]المصدر نفسه،المادة السادسة.

[٣] المصدر نفسه،المادة السابعة.

وأوجب القانون على هيأة المؤسسيين دعوة أعضاء الجمعية إلى اجتماع عام تنتخب فيه لجنة إدارية للجمعية في خلال شهر من صدور قرار وزير الداخلية أو مجلس الوزراء بقبول الطلب وتبلغ نتيجة الانتخاب إلى وزير الداخلية وكذلك كل ما يحدث في نظام الجمعية أو مركزها من التغيرات يجب أن يُبلغ فوراً إلى وزير الداخلية[١].

أجاز القانون المذكور لوزير الداخلية حق الإشراف والمراقبة على أمور الجمعيات ومعاملاتها كافة وله أن يبطل الرخصة إذا تعاطت الجمعية أحد الأمور الممنوعة، ولوزير الداخلية أن يبطل رخصة الجمعية إذا لم تكن قائمةً بأعمالها مدة سنتين سبقتا تنفيذ هذا القانون،ولوزير الداخلية أن يستثني أية جمعية من لزوم عقد اجتماع عام إذا كانت أغراضها غير السياسية لا تستلزم ذلك سنوياً[٢].كما إن سجلات محاضر الاجتماعات العامة واجتماعات اللجنة ودفتر الواردات والمصروفات يجب أن تُعرض إلى تفتيش وزير الداخلية أو من يعينه لذلك في أي وقت شاء[٣].

ويبدو من مطالعة مواد هذا القانون أنه أعطى سلطات واسعة إن لم تكن مطلقة لوزارة الداخلية ووزيرها في البت في الموافقة على تأليف الأحزاب والجمعيات وتقييد أعمالها برقابة مشددة من وزير الداخلية ووزارته،وبعبارة أخرى إن لوزارة الداخلية الحق في الاطلاع على كل تفاصيل أعمال الجمعيات والأحزاب وان لها من الرقابة والمتابعة ما قد يُساء استخدامه لأغراض شخصية ومنافع لا تتفق والمصلحة العامة وانعكاس ذلك على الحريات الديمقراطية والسياسية التي منحها الدستور العراقي للمواطنين.

---

[١] رعد ناجي الجدة،تشريعات الجمعيات والأحزاب السياسية في العراق،بيت الحكمة،(بغداد،٢٠٠٢) ، ص ص،٢٤-٢٥.

[٢] أضيفت فقرة الاجتماع العام بموجب تعديل قانون تأليف الجمعيات لسنة ١٩٢٢ في السنة ١٩٤٢.ينظر: الوقائع،العدد(٢٠٢٨) في١٩٤٢/٥/٢١.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم بلا، تسلسلها ٣١١/٤٤٩٤،الأحزاب السياسية١٩٤٢-١٩٥٨،و٣،ص ص،٢-٤.

تجدر الإشارة إلى إن الحياة الحزبية قد استمر تعطيلها[١] طوال مدة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥،وعلى الرغم من عدم وجود كيانات أو أحزاب سياسية إلا إن حكومات نوري السعيد ١٩٤١-١٩٤٤قد شددت من الإجراءات المفروضة على القوميين وحملة الفكر القومي ولاسيّما بعد فشلحركة سنة ١٩٤١وتجاوزت أعداد المعتقلين المؤيدين للانقلاب العشرات وودعوا في سجون الفاو والعمارة[٢]،وأغلقت وزارة الداخلية نادي المثنى بن حارثة الشيباني[٣]بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٧ آذار١٩٤٢ بحجة اشتغال أعضاء النادي بالسياسة واتصالهم بدول أجنبية معادية خلافاً لنص المادة الثانية من نظام النادي الداخلي التي تحظر على النادي الاشتغال بالسياسة[٤].وقد استعانت وزارة الداخلية بتقارير صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية،ومديرية التحقيقات الجنائية أكدت هاتان الجهتان الرسميتان اشتغال النادي بالسياسة في كل المناسبات[٥].

حاولت بعض الشخصيات السياسية والثقافية خلال المدة ١٩٤٠-١٩٤٥ الحصول على موافقة وزارة الداخلية لتأليف بعض الأحزاب السياسية، ففي السنة١٩٤٠أُسس حزب الشعب من رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وأمين الحسيني وصلاح الدين الصباغ ويونس السبعاوي وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكانت هذه اللجنة السرية تتولى إدارة

---

[١] جُمدت الحياة الحزبية في العراق ،منذ تأليف ياسين الهاشمي لوزارته الثانية في ١٩٣٥/٣/١٧.بما فيها حزبه حزب الاخاء الوطني واستمر الحال على ما عليه حتى السنة١٩٤٦ عندما تألفت الأحزاب العلنية الخمسة. ينظر: عبد الرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية،ص١٢١.

[٢]طالب مشتاق،المصدر السابق،ص ص،٤٤٩-٤٦٠.

[٣]أجازت وزارة الداخلية النادي سنة ١٩٣٥ بعد تقديم مجموعة من الشخصيات بطلب التأسيس لنادي ثقافي ورياضي باسم نادي المثنى وهم كل من صائب شوكت ومتي عقراوي وخالد الهاشمي ودرويش المقدادي وفهمي سعيد وصبري رشيد.وللمزيد عن نشاطات النادي وأهدافه، ينظر:عماد احمد الجواهري،نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤-١٩٤٢،مطبعة دار الجاحظ،(بغداد،١٩٨٤)، ص ص،٢١-١٥٧.

[٤] المصدر نفسه،ص١٥٧.وللمزيد عن النظام الداخلي للنادي،ينظر:المصدر نفسه،ص ص،١٧١-١٨٣.

[٥]جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية،ص ص،١١٥-١١٦.

الحزب أما بقية الأعضاء فهم:محمد علي محمود وداد السعدي ومحمد حسن سلمان وعثمان حداد،وكان هدفه تحرير الوطن العربي وتوحيد أحزابه كافة وإنشاء نظم سياسية واقتصادية واجتماعية عادلة.وبعد فشل حركة أيار ١٩٤١ لجأ معظم قادته إلى خارج العراق وأُعدم بعضهم[١].

وفي شباط من السنة١٩٤١أُسست اللجنة العربية من مفتي فلسطين أمين الحسيني وكان أعضائها ثلاثةمن الضباط صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمودسلمان وثلاثة من المدنيين رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت ويونس السبعاوي. وقسم من المؤرخين يسميها جمعية لجنة التعاون بين البلاد العربية حيث أضيف إلى هيئتها اثنان من المملكة العربية السعودية واثنان من سوريا أحدهما شكري القوتلي وقد انتهت حياة هذه الجمعية بانتهاء حركة أيار١٩٤١،كما أُسست كتائب الشباب أثناء حركة أيار من عدد من الشباب الواعي غايتها مساعدة الحكومة بالمحافظة على الأمن والنظام داخل البلاد وقبول متطوعين لمقاتلة البريطانيين ومساعدة أُسر الشهداء ومؤاساة الجرحى ومن ابرز أعضائها محمد درويش المقدادي وإبراهيم شوكت وعبد الرحمن البزاز وعباس كاشف الغطاء وحسن الدجيلي وعبد المجيد القصاب.وحُلت الكتائب من لجنة الأمن الداخلي في ٢ حزيران ١٩٤١وأُعتقل قادتها. [٢].

وفي السنة نفسها قدم كل من عبد الله مسعود القريني ومالك سيف وفرج طليا طلباً إلى وزارة الداخلية لمنحهم إجازة تأسيس حزب بأسم (حزب اتحاد الشعب) وتعد هذه المحاولة هي الأولى التي يقوم به الحزب الشيوعي العراقي بتأسيس حزب علني ليكون واجهة له[٣]، كما حاول الشيوعيون في العراق سنة ١٩٤٢ تأسيس حزب علني باسم حزب الوحـــــدة الوطنية الديمقراطي غير إن وزارة الداخلية لم توافق على الطلب وقد ســـاهم

---

[١]إسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني- دراسة في تطور الحركة الوطنية، دار الطليعة للطباعة والنشر،(بيروت،١٩٧٤)،ص٧٨.

[٢] المصدر نفسه،٨٨.

[٣]عبد الجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص ص،١٢١-١٢٢.

المؤسسون فيما بعد بتأسيس حزب الشعب سنة ١٩٤٦[١].ورفضت وزارة الداخلية طلباً لجماعة من اليساريين لتأسيس حزب باسم حزب الشعب وإصدار جريدة باسم "الشعب" سنة ١٩٤٤[٢].

في أواخر سنة ١٩٤٥،وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزة،أذاع الوصي على عرش العراق عبد الإله بياناً على الشعب العراقي،يُعلن فيه عزم الحكومة العراقية على إطلاق الحريات العامة،والسماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية..، وذلك في حفلة للشاي،التي أقامها للأعيان والنواب في بهو أمانة العاصمة مساء يوم ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥[٣].

وفقاً للسياسة الجديدة التي نوه عنها الوصي في خطابه المذكور قدمت وزارة حمدي الباجه جي الثانية استقالتها في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦وتألفت بعدها وزارة توفيق السويدي الثانية في٢٣ شباط ١٩٤٦وعين سعد صالح فيها وزيراً للداخلية.وفي ٥ آذار ألقى توفيق السويدي منهاج وزارته في مجلس النواب وفيه وعد بنقل حالة البلاد من الوضع غير المستقر الذي خلفته الحرب إلى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم وبإلغاء الإدارة العرفية وإلغاء مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة والإفراج عن المعتقلين،((وفسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية))وتشريع قانون لانتخاب النواب.. وتحقيق أهداف الخطاب الذي ألقاه الوصي في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥[٤].

---

[١]المصدر نفسه،ص١٢٢.ويورد المؤلف العديد من الأحزاب والجمعيات السرية التي لم تقدم طلبات للعمل الحزبي العلني لوزارة الداخلية مثل الحزب الشيوعي الكردي وحزب الشعب سنة ١٩٤٠،ومنظمة الحرس الوطني سنة ١٩٤١،وجمعية الاتحاد العربي سنة١٩٤٢ وللمزيد، ينظر:المصدر نفسه،ص ص،١٠٤-١٢٦.

[٢] جعفر عباس حميدي، الديمقراطية والتعددية السياسية في مناهج ومواقف الأحزاب السياسية العلنية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٤،مجلة الحكمة،العدد(٣٨) كانون الأول٢٠٠٤،ص٢١.

[٣] جريدة صوت الأهالي ،العدد(٦٢٧) في١٩٤٥/١٢/٢٨.

[٤]م.م.ن،الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦،ص ص،٢٠٥-٢٠٦.

وفي٢ نيسان أجازت وزارة الداخليـة تأليف خمسة أحزاب سياسية وهي:حزب الأحرار ورئيسه كامل الخضيري ثم انتقلت رئاسته إلى توفيق السويدي ثم إلى سعد صالح[١]،وحزب الاستقلال ورئيسه محمد مهدي كبـه،وحزب الشعب ورئيسه عزيز شريف، وحزب الاتحاد الوطني ورئيسه عبد الفتاح إبراهيم،والحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي[٢]،بينما رفض الطلب السادس وهو حزب التحرر الوطني بناءً على ما تأكد لدى أجهزة وزارة الداخليـة من أن هذه الجماعة تضم عناصر شيوعية معروفة[٣].

وقد أوضح وزير الداخلية رأيه إلى أعضاء مجلس الأعيان((أما الشيوعية فإنها ممنوعة بموجب الدستور العراقي،وقانون العقوبات البغدادي يعتبرها جريمةً،وعليه فسوف لا تعطى رخصة لحزب يحمل هذه المبادئ وستكون مهمتنا صعبة جداً بالنسبة للأشخاص الذين يريمن دون أن يستروا أنفسهم تحت ستار مبادئ ديمقراطية معتدلة، إلا إننا سنحاسبهم على تطبيق مناهجهم،وسوف لا نتوقف عن تطبيق القانون وإلغاء الحزب اذا ما بدرت من القائمين به مخالفات قانونية))[٤].ويظهر أنَّ وزير الداخلية لم يكن متحاملاً على الشيوعيين بقدر ما هو حريص على تطبيق القانون وسيادته على الجميع.

ورفضت وزارة الداخلية طلباً لتأسيس حزب سياسي باسم (حزب البعث القومي) ،[٥] وقد بررت الوزارة عدم موافقتهـا على تأليف الحزب لكون إن أكثرية الهيئة المؤسسة تصطبغ بصبغـة عشائرية[٦].

---

[١] ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص ص،١٥٥-١٥٩.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات ، جـ٧،ص ص،٢٣-٢٤.

[٣]ستيفن همسلي لونكريكك،المصدر السابق،جـ٢،ص٥٤٩؛محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص١١٢.

[٤]م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦،الجلسة (٢٠)،ص٧٢.

(٥) قدم الطلب كل من سامي شوكت،الشيخ تكليف المبدر الفرعون ،والشيخ فريق مزهر الفرعون والمحامي عبد اللطيف القصير والسيد خزعل خضير.ينظر:جريدة(البعث القومي)،العدد(٧٨) في٢١/٥ /١٩٤٦ .

[٦]المصدر نفسه.

وأجازت وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٤٦ما يسمى بـ (عصبة مكافحة الصهيونية) للتصدي للصهيونية ومكافحتها علانيةً وعلى رؤوس الأشهاد بعدّها حركةً استعماريةً استغلاليةً وهي خطر على اليهود مثلما هـي خطر على العرب على حدّ قول اللجنة المؤسسة للعصبة[١].

وعلـى الـرغم مـن أنَّ قـرار عـودة الحيـاة السياسـية الحزبيـة هـو قـرار الـوزارة وسياسـة الحكومـة المقـررة آنـذاك،وبناءً علـى رغبـة بريطانيـا والوصـي علـى عـرش العـراق إلا إن إصرارسعد صالح- وزير الداخلية- على عودة الحياة الطبيعية وإجازة الأحزاب السياسية كان له أبلغ الأثر في ذلك[٢].

ويروي محمد مهدي كبه فـي مذكراته، إن سعد صالح – وزير الداخلية- وبسبب إجازته لحزب الاستقلال الذي يحوي العناصر الوطنية والقومية المتطرفة بنظر السلطات الحكومية والبريطانيين،قد عُوتب عتاباً شديداً من السلطات العليا لإجازته الحزب،ولم يكن بإمكان السلطات تلافي ذلك بعد أن أعلن عن إجازة الحزب مع الأحزاب الأخرى[٣].أما عن الأحزاب اليسارية،فيذكر عبد الرزاق الحسني أنَّ سعد صالح –وزير الداخلية- أجاز حزبي الشعب والاتحاد الوطني لكي لا يقال انه أجاز الأحزاب اليمينية من دون اليسارية[٤].

وعلى الرغم من معرفة وزارة الداخلية بأهداف(عصبة مكافحة الصهيونية) وأغراض مؤسسيها الرامية إلى تكوين((منظمة شيوعية تعمل تحت ستار مكافحة الصهيونية)) إلا

---

[١] أسس هذه العصبة عدد من اليهود العراقيين مثل: سليم منشي، نسيم حسقيل ، مسرور صالح قحطان، إبراهيم ناجـي، يعقوب مير مصري، مير يعقوب كوهين، موشي يعقوب، ويعقوب إسحاق. وللمزيد عن أهداف العصبة ونشاطها ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص ص،٢١١-٢١٤؛ جريدة الرأي العام، العدد (١٣٦٠) في١٩٤٥/١١/٢١؛العدد(١٤٧٩)في١٩٤٦/٣/١٨.

[٢] ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص١٤٤؛محمود الدرة،سعد صالح والحياة الحزبية،جريدة الاتحاد، العدد(١٨١)في١٩٩٠/٧/٢.

[٣]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص١١٣.

[٤] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص ص،٢٣-٤٤.

إن الحاجة لإيجاد جمعية يهودية في العراق تقابل لجنة التحقيق البريطانية-الأمريكية[١] وتشرح معارضة يهود العراق للأطماع الصهيونية،دفعت وزير الداخلية إلى إجازة هذه العصبة،بعد أن تعهد مؤسسوها بالقيام بتلك المهمة،إلا انهم لم يوفوا بالوعد، لذلك قال وزير الداخلية((ما أسفتُ على شيء أسفي على منح الإجازة لهؤلاء الذين أخلفوا الوعد وثبت انهم صهيونيون شيوعيون))[٢].وفضلاً عن هذه الأحزاب فقد أجيز عدد من النقابات العمالية[٣].

لقد أخذت الأحزاب وصحافتها تعمل بحرية لا يستهان بها فأمعنت في نقد السياسة الداخلية والخارجية،وتعددت مطاليبها متفقة بالدعوة إلى الإصلاح في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٤]، ولم يكن البعض من محترفي السياسة ليتحمل

---

[١]كانت الحكومتان البريطانية والأمريكية قررتا تأليف لجنة تحقيق مشتركة لدرس المشكلة الفلسطينية، وما يمكن اتخاذه من تدابير بشأنها ،فارتأت الحكومة العراقية دعوة قسم من أعضاء هذه اللجنة لزيارة العراق،والتعرف على آراء من فيه في هذه المشكلة،وإذا بالسفارة العراقية في لندن توصي وزارة الداخلية في بغداد بوجوب تكتيل يهود العراق،وحثهم على التظاهر ضد الصهيونية أمام هذه اللجنة،فأجازت الوزارة تأليف (عصبة مكافحة الصهيونية) بصورة رسمية في ١٩٤٦/٣/١٦كما وافقت على إصدار جريدة باسم (العصبة) تكون لسان حال(عصبة مكافحة الصهيونية).فلما وصلت الجنة الفرعية إلى بغداد في ١٩٤٦/٣/١٦ أعلنت العصبة مقاطعتها لها، وطالبت في بيان لها إلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين،وتمكين الشعب الفلسطيني من تأليف حكومة وطنية ،وأشارت العصبة ايضاً إلى إن اللجنة المذكورة عديمة الفائدة وإنها تهدف إلى المماطلة والتسويف وإلى أشغال العرب عن قضيتهم ، وتثبيت أقدام الاستعمار في فلسطين وبقية البلدان العربية.جريدة الرأي العام،العدد(١٤٧٩) في١٩٤٦/٣/١٨.

[٢] ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص ص،١٤٦-١٤٧.

[٣]د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملفة رقم س/ج/٥،تسلسلها٥٨٧٢/٣٢٠٥٠،الأحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦-١٩٦٨،و٤،ص ص،٢-٣؛عبد الرزاق مطلك الفهد،المصدر السابق، ص ص، ٣٣٠-٣٤٣.

[٤] عبد الرزاق محمد أسود،المصدر السابق،ص١٤٥.

تلك الاتجاهات الحرة التي حققها وزير الداخلية- سعد صالح- لذلك كانت الحملة عليه شديدة واتهموه بأنه أطلق الفوضى من عقالها،فنشط للرد عليهم،حتى انه كان يتباهى عندما تذكر أقوال خصومه فيقول((أني شققت لهم شقاً لن يستطيعوا رَفوه))[١].

لذلك شعرت الفئة الحاكمة إن إطلاق الحريات الديمقراطية للأحزاب الوطنية سيهدد نظام الحكم ومصالح الفئة الحاكمة وكبار الملاكين،فعملوا على إسقاط وزارة السويدي، وعلى محاولة الحد من نشاط هذه الأحزاب وعدم السماح لها بإنشاء فروعٍ لها خارج بغداد ومطاردة أعضائها وتعطيل جرائدها وتقديمها للمحاكمة[٢].وذلك من خلال إجراءات وزارة الداخلية ودوائرها المختصة،مما زاد من مهام وواجبات هذه المؤسسة وتشعبها في وقت كانت البلاد خارجة للتو من مؤثرات الحرب العالمية الثانية.

وقفت الأحزاب السياسية[٣]بجانب واحد في مقاومة سياسية وزارة أرشد العمري القمعية فكان الشيوعيون من أعضاء حزب التحرر الوطني غير المجاز وعصبة مكافحة الصهيونية قد تظاهروا يوم ٢٨حزيران ١٩٤٦وقامت الشرطة بإطلاق النار عليهم، فقدم حزب الاستقلال احتجاجاً إلى وزير الداخلية أوضح فيه أنَّ عمل الشرطة يعد امتهاناً للحريات العامة وان إطلاق النار علـــى تظاهرة سلمية ليس له سبب مقبول[٤]، واشتـرك

---

[١]عبد الوهاب محمود،سعد في مجده الشعبي،جريدة الحارس،العدد(٦٥) في ١٩٥٤/٢/٢٠.

[٢]محمد توفيق حسن،عندما يثور العراق،دار العلم للملايين،(بيروت،١٩٥٩)،ص١٦٦؛ستار جبار الجابري، المصدر السابق،ص١٤٧.

[٣]للمزيد من التفاصيل عن الهيئات المؤسسة لهذه الأحزاب وبرامجها ونشاطاتها ومواقفها من القضايا الداخلية والخارجية،ينظر:عبد الرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية،ص ص، ١٣٥-٢٢٦؛عادل غفوري خليل، المصدر السابق،ص٦٨ وما بعدها؛فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي..، ص٣٠وما بعدها؛ عبد الامير هادي العكام، المصدر السابق،ص١٦ وما بعدها؛ علي كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ص، ١٥٥-١٧٢.

[٤] جعفر عباس حميدي ،التطورات السياسية،ص ص،١٩٠-١٩١.

الحزب مع بقية الأحزاب في تقديم احتجاج مشترك ضد ما قامت به الشرطة[١].وقدم الحزب نفسه مذكرة احتجاج أخرى إلى وزير الداخلية بسبب إطلاق النار على عمال النفط في كركوك وقتل عدد منهم في كاوورباغي[٢].

وعندما طالبت الأحزاب السياسية العلنية بفتح فروع لها خارج العاصمة ووجهت كتب بذلك إلى وزير الداخلية نوري السعيد(وكالةً)أواخر سنة ١٩٤٦غير إن موقف الوزير كان سلبياً من هذا الموضوع[٣].وقد دفع ذلك إلى انسحاب الحزب الوطني الديمقراطي من الوزارة وقدم ممثله محمد حديد[٤]وزير التموين كتاب الاستقالة في٢٦ كانون الأول١٩٤٦موضحاً فيه أسباب الاستقالة وهي التدخل في الانتخابات وعدم فتح فروع للأحزاب، كما استقال ممثل حزب الأحرار علي ممتاز وزير المواصلات والأشغال من الوزارة وقبل الوصي استقالة الوزيرين الحزبيين يوم٣٠ كانون الأول كما قبل فـــــي اليوم

---

[١]جريدة صوت الأحرار،العدد(٥٦)في١٩٤٦/٧/٣؛ جعفر عباس حميدي،الديمقراطية والتعددية السياسية ، ص٢٣.

[٢] محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٢٠٨-٢١١.

[٣] جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٨٠) في١٩٤٦/١٢/١٦.

[٤]من الشخصيات السياسية الوطنية العراقية،عُرف بثقافته العصرية الواسعة،ونزاهته،وكان موضع تقدير واحترام في ظل النظامين الملكي والجمهوري، سواء أكان في الحكم أو في المعارضة،ولد في الموصل سنة ١٩٠٧، وهو ينحدر من عائلة موصلية تعمل في التجارة،اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الموصل،واكمل الدراسة الجامعية في الجامعة الأمريكية في بيروت، وتخرج من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية(LSE) سنة ١٩٣١ وكان لدراسته في لندن من أهم العوامل في صياغة أفكاره الديمقراطية والاشتراكية،عين في وزارة المالية سنة ١٩٣١ وتدرج في وظائفها،كان أحد المؤسسين لجماعة الأهالي،انتخب نائباً عن الموصل سنة ١٩٣٧،اشترك في سنة١٩٤٦ مـع كامل الجادرجي في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي وانتخب نائباً لرئيسه،اصبح وزيراً للتموين في وزارة نوري السعيد التاسعة سنة ١٩٤٦،وعند قيام ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ شغل منصب وزارة المالية. وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ينظر:محمد حديد، مذكراتي،الصراع من اجل الديمقراطية في العراق،دار الساقي للطباعة والنشر،(بيروت،٢٠٠٦) ،ص٣٣وما بعدها؛ فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،ص ص،٣٦-٤١،ص ص،٣١٩-٣٢٣.

الآتي استقالتي صالح جبر وزير المالية وصادق البصّام وزير المعارف[١].

وبسبب سياسة نوري السعيد -وزير الداخلية وكالة- التي شلّت النشاط السياسي والانتخابي للأحزاب السياسية،وقد توضح ذلك بعد نهاية الانتخابات في آذار ١٩٤٧ ، فاستطاع نوري السعيد إبعاد نواب المعارضة من ممثلي الأحزاب، فحزب الاستقلال لم يحصل على أي مقعد نيابي[٢]،كما أنَّ الحزب الوطني الديمقراطي استطاع بعد جهد كبير وصراع عنيف أن يحصل على أربعة مقاعد،واحد عن بغداد وثلاثة عن البصرة[٣]،لم يطل تمثيله فيها،حيث قرر الحزب سحب نوابه من المجلس[٤]،بعد أن ظهرت أساليب التزوير والتدخل الحكومي[٥].وهذه إشارة واضحة إلى قيام وزارة الداخلية -المؤسسة المسؤولة عن الانتخابات - تزوير نتائج الانتخابات لصالح مرشحي الحكومة أو الموالين لها.

كما أوضح حزبا الشعب والاتحاد الوطني سبب مقاطعتهما للانتخابات يعود إلى إن سياسة نوري السعيد(وزير الداخلية وكالةً)تستعمل أساليب أرشد العمري نفسها في مطاردة الطلاب والعمال وعدم إجازة فروع الأحزاب[٦]،وانعدام الحريات الديمقراطية وفي مقدمتها حرية الأحـــــزاب والمنظمات النقابية والصحافة[٧].وبذلك لم تعترف الأحــزاب السياسية

---

[١] جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٩٧) في١٩٤٧/١/٢.

[٢] محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص٢٢٣.

[٣] وهم حسين جميل عن بغداد،وجعفر البدر،وعبد الجبار الملاك،وعبد الهادي البجاري عن البصرة. ينظر: كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي ،ص ص،١٧٠-١٧١.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم س/ج/٥،المصدر السابق،و٥،ص٣.

[٥] جريدة صوت الأهالي،العدد(١٣٦٢) في١٩٤٧/٣/٢٣.

[٦] جريدة الوطن،العدد(٣٣٠) في١٩٤٧/٣/١٠؛العدد(٣٣٦) في١٩٤٧/٣/١٧.

[٧] جريدة السياسة،العدد(١٢) في١٩٤٦/١٢/١٧؛العدد(١٨) في١٩٤٧/١/٤.

بالمجلس النيابي الجديد وظلت تطالب بحلّه والإتيان بمجلس منتخب من الشعب انتخاباً حراً. وبمجيء صالح جبر إلى رئاسة الوزارة في ٢٩ آذار ١٩٤٧،كانت باكورة أعمال وزارته هي أبطال رخصة حزبين من أحزاب المعارضة وهما حزب الشعب،والاتحاد الوطني، فوقفت الأحزاب العلنية والسرية ضد سياسة هذه الوزارة الرامية إلى عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا[١]،وكان للأحزاب السياسية دور كبير في وثبة كانون الثاني ١٩٤٨وإسقاط الوزارة ليشكلها السيد محمد الصدر،الذي سارع إلى حلّ المجلس النيابي في ٢٢ شباط ١٩٤٨وأعلن عن إجراء انتخابات جديدة في نيسان١٩٤٨[٢].

نظمت الأحزاب السياسية نفسها في تكوين ((لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين)) وقادت تظاهرات كبيرة للتنديد بقرار التقسيم لفلسطين الصادر في ٢٩تشرين الثاني١٩٤٧وبعد قرار الهدنة في الحرب قامت الأحزاب بالتحريض لسلسلة من التظاهرات المطالبة باستمرار القتال ضد العدو الصهيوني[٣]،مما جعل وزارة الداخلية تتهم حزب الاستقلال بأنــه المدبر والمنفذ لهذه التظاهرات من أجل إجبار الحكومة على استئناف القتال[٤]. وأوقفت الوزارة محمد صديق شنشل أمين السر العام لحزب الاستقلال وعدد من أعضاء الحزب[٥].

وخلال انتخابات سنة ١٩٤٨ تدخلت الوزارة من اجل إبعاد مؤيدي أحزاب المعارضة وقد اشترك فيها الحزبان المتبقيان من أحزاب المعارضة(الوطني الديمقراطي والاستقلال) فضلاً عن حزب الأحرار،وقد انتقد كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي إجراء الانتخابات علـــــى درجتين، فلقي معارضة مناهضة لمرشحــي الحزب الوطنـــــي

---

[٦]عادل غفوري خليل،المصدر السابق،ص ص،٢٢٥-٢٢٦.

[٢]المصدر نفسه،ص٢٢٦.

[٣] جريدة لواء الاستقلال،العدد(٢٤٣) في ١٩٤٧/١٢/١.

[٤] جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٢٠١-٢٠٢.

[٥] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم بلا،تسلسلها ٣١١/٤٤٩٤،المصدر السابق،و٧،ص١٢؛ جريدة لواء الاستقلال،العدد(٥٦٥) في ١٩٤٨/١٢/٣١.

الديمقراطي وقد قتل رئيس فرع الحزب ومرشحه في الصويرة حامد العجيل في ٢٩ نيسان١٩٤٨، كما اعتقلت الشرطة رئيس فرع الحزب في البصرة محمد السعدون عدة مرات في أثناء الانتخابات،وحدثت مصادمات مع الناخبين في منطقة الحزب الوطني في بغداد،مما أدى به إلى سحب نفسه منها ولم يفز في تلك الانتخابات من مرشحي الحزب سوى اثنان[١]،محمد حديد عن الموصل وحسين جميل عن بغداد[٢].

أما حزب الاستقلال فهو الآخر واجه الأساليب نفسها في التدخل والتزييف وإبعاد مرشحيه، لكنه رغم ذلك حصل على أربعة مقاعد في مجلس النواب[٣].ويذكر خليل كنه في مذكراته بأن مصطفى العمري(وزير الداخلية)قد أشرف على هذه الانتخابات وهو مشهود له بالإدارة الحازمة وعُرف عنه السياسي المرن والمناور القدير وانه استغل صفاته هذه على أحسن ما يرام في إكمال الانتخابات لصالح الحكومة[٤].

عندما شكل نوري السعيد وزارته العاشرة في٦ كانون الثاني ١٩٤٩ احتفظ بمنصب وزير الداخلية لنفسه حتى١٧ اذار١٩٤٩وأعلن في سياسته بدعوته العراقيين إلى التعاون معه في محاربة الصهيونية والشيوعية.بعد الضربات التي وجهت من مديرية التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية خلال المدة١٩٤٧-١٩٤٨ والتي تمَّ فـــي إثرها

---

[١]كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص ص،٢٤٣-٢٤٤.

[٢] يرجع نسبه إلى أسرة(آل جميل)العربية المعروفة في بغداد،ولد في كربلاء سنة١٩٠٨،واصل تعليمه الأولي، وفي المرحلة الثانوية ظهرت اهتمامات حسين جميل السياسية والفكرية وكان من ذوي الميول الديمقراطية والإصلاحية، ومن قادة الحزب الوطني الديمقراطي. وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي، ينظر: بشرى سكر خيون الساعدي،حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام١٩٥٤،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد،٢٠٠٤،ص٥ وما بعدها.

[٣]الفائزون من حزب الاستقلال هم :محمد مهدي كبه،إسماعيل الغانم،داود السعدي عن بغداد وفائق السامرائي عن سامراء. للمزيد من التفاصيل، ينظر:محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٢٤٩-٢٥٤.

[٤] خليل كنه،المصدر السابق،ص ص،٨٥-٨٦.

اعتقال يوسف سلمان يوسف[١]وكبار أعضاء الحزب الشيوعي الذين نُفذ فيهم الإعدام في١٤شباط ١٩٤٩،بعد تأكد مديرية التحقيقات الجنائية من استمرار نشاط هذه العناصر، ومحاولتها نشر أفكار الحزب الشيوعي في صفوف الجنود[٢].

كما رأت وزارة نوري السعيد العاشرة أن تكافـح المبادئ اليسارية بين الهيأة التدريسية ، وطلاب المعاهد العلمية بكل صرامة فاستصدرت مرسوماً خاصاً في الخامس من شباط١٩٤٩منعت فيه على الهيأة التدريسية في الكليات والمعاهد العلمية والمدارس، سواء كانت حكومية أم أهلية أم أجنبية،بث الدعايات السياسية بين الطلاب ،أو حضهم على التظاهرات والإضرابات داخل الكليات والمعاهد والمدارس وخارجها[٣].

---

[١] في التاسع عشر من حزيران سنة ١٩٠١ولد يوسف سلمان يوسف(فهد)–وهو الاسم الحركي الحزبي الذي عُرف به في العراق وخارجه–الشخصية الشيوعية العراقية البارزة ومؤسس الحزب الشيوعي العراقي،في مدينة بغداد، في أحضان عائلة عمالية عراقية كلدانية كادحة ومتنورة.وهناك إشارات تاريخية إلى ان لبريطانيا من خلال نفوذها وضغطها المباشر على الحكومة العراقية آنذاك يد في إعدامه مع رفيقيه زكي محمد بسيم وحسين محمد الشبيبي في شباط سنة ١٩٤٩ بعد إلقاء القبض عليهم من أجهزة وزارة الداخلية الأمنية التي وجهت ضربات قوية للحزب الشيوعي أواخر سنة ١٩٤٨ومطلع سنة ١٩٤٩، واعتقلت كبار قياديه، وزج بهم في السجون ، وصادرت المطبعة السرية للحزب مع أعداد كبيرة من المراسلات والنشريات الحزبية، وبُعثرت خلايا الطلاب والعمال، مما زاد من التفكك بين الشيوعيين أنفسهم. وللمزيد عن سيرته ودوره في الحزب الشيوعي والأحداث السياسية الداخلية في العراق .ينظر:كاظم حبيب وزهدي الداوودي،فهد والحركة الوطنية في العراق، دار الكنوز الأدبية،ط١،(بيروت،٢٠٠٣)، ص ص،٨-٩؛ص٩١ وما بعدها؛حنا بطاطو،العراق، الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني ،ص ص،١٤١-٣٢١.

[٢]فاضل حسين،الفكر السياسي..،ص ص،١١٩-١٢٠.

[٣]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٩، ص ص،١٠٨-١١٢؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،٩٧-٩٨.

وفي عهد هذه الوزارة قدم سامي شوكت[١]وعبد الحميد عبد المجيد ومحمد الجرجفجي وفريق المزهر ومكي الشربتجي وعبد الرزاق حسين وإبراهيم زهدي طلباً إلى وزارة الداخلية في العاشر من تشرين الثاني١٩٤٩بتأليف حزب سياسي باسم حزب الإصلاح[٢]،فوافقت الوزارة على الطلب[٣].ويبدو أنَّ علاقة سامي شوكت الطيبة بنوري السعيد هي التي مهدت الطريق للموافقة على تأليف هذا الحزب يزاد على ذلك تضمن منهاج هذا الحزب الدعوات لمكافحة المبادئ الهدامة ومنها الشيوعية وهذا ما جعله يلاقي الرضا والاستحسان من وزارة الداخلية ونوري السعيد معاً.

في أثر فشل الجهود التي بذلت للتوفيق بين آراء السياسيين وميولهم، والركود السياسي الذي شهده العراق بعد سحب إجازة الحزبين اليساريين الشعب والاتحاد الوطني، وبعد تجميد حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي نشاطهما، وبعد فشل نـــوري السعيد فـــــي

---

[١]من مواليد سنة ١٨٩٥،وكان من اقرب المقربين إلى نوري السعيد،انتمى إلى جمعية العهد التي ألفها عزيز علي المصري في استانبول سنة ١٩١٣،اشتغل بالقضية العربية في مختلف ظروفها،دخل في سلك الوظيفة سنة١٩٢٢وتدرج في المناصب الوظيفية حتى أصبح مديراً عاماً للصحة في١٩٣٦/٣/١٥واستمر بإشغال المنصب نفسه طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية،وأشغل منصب مدير المعارف العام سنوات عديدة،كما أشغل منصب وزارة المعارف،ادخل (نظام الفتوة)في مدارس الحكومة ومعاهدها العلمية والتي كان لها الأثر الفاعل في حوادث نيسان – آيار ١٩٤١،أصدر في شباط ١٩٤٦ جريدة (البعث القومي) ،وكان من المؤسسين لحزب الإصلاح الذي أجازته وزارة الداخلية في١٩٤٩/١١/١٠، وللاستزادة عن نشاطه الوظيفي وفكره السياسي والإصلاحي، ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية جداول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٨،ص١٧؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية،ص ص،٢١٥-٢٢٦؛ صباح مهدي رميض،سامي شوكت وفكره الإصلاحي في العراق١٨٩٥-١٩٨٦،مجلة اليرموك العدد(٨) السنة ٢٠٠٢.

[٢]كان من بين أهداف هذا الحزب في الصعيد الداخلي هو إصلاح الأوضاع الداخلية في المملكة وصيانة الوحدة العراقية ومكافحة المبادئ التي تضر بكيان العراق ومنها الشيوعية والفوضوية وللمزيد عن تأسيس الحزب ومنهاجه ينظر: عبد الرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية،ص ص،٢١٧-٢٢٨.

[٣]المصدر نفسه،ص٢١٧.

كسب ود حزب الاستقلال اتجه إلى تأسيس حزب معتدل باسم(حزب الاتحاد الدستوري) للوقوف بوجه الأحزاب الأخرى ونشاطاتها فتقدم نوري السعيد وموسى الشابندر ومحمد علي محمود وخليل كنه وجميل الاورفلي وعبد الوهاب مرجان وسعد عمر والدكتور عبد المجيد عباس وأحمد العامر بطلب إلى وزارة الداخلية لتأليف حزب سياسي باسم (حزب الاتحاد الدستوري) فأجازته الوزارة بكتابها المرقم ١٦٣١٦في ٢٤ تشرين الثاني١٩٤٩[١].وبعد أسبوعينمن تأسيس الحزب استقال نوري السعيد من رئاسة الحكومة وعهدت الرئاسة إلى علي جودة الأيوبي[٢].

وفي ٢٤حزيران ١٩٥١ألف صالح جبر حزباً سياسياً باسم(حزب الأمة الاشتراكي)[٣]،وقد أُدمج هذا الحزب مع حزب الإصلاح بعد تقارب أهداف الحزبين[٤]، ولما أحيطت وزارة الداخلية علماً بدمج الحزبين المذكورين ببعضهما،عَدّتحزب الإصلاح منحلاً بحسب القانون.كما وافقت وزارة الداخلية في السنة ١٩٥١على إجازة (الجبهة الشعبية المتحدة)من الداعين لفكرة الحياد في العلاقات الخارجية مع المعسكرين الغربي والشرقي والتعاون مع الشعوب العربية والشعوب الأخرى المُحبة

---

[١]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،١٣١-١٣٧.

[٢]خليل كنه،المصدر السابق،ص١٢٢.

[٣]كانت الهيئة المؤسسة للحزب تتكون من صالح جبر،السيد عبد المهدي،عبد الكاظم الشمخاني،جواد جعفر، عبد الرزاق الازري،حنا خياط،احمد الجليلي،عز الدين النقيب،نظيف الشاوي،الشيخ حبيب الطالباني،محمد النقيب. وأجازت وزارة الداخلية الحزب في١٩٥١/٦/٢٤كذلك أجازت إصدار جريدتين له هما (الأمة) و(النبأ) وانضم إلى الحزب كبار الإقطاعيين ومحترفي السياسة.وللمزيد عن منهاج الحزب وأهدافه، ينظر:عبد الرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية ،ص ص،٢٣٩-٢٥٢.

[٤]قيس عبد الحسين الياسري،الصحافة العراقية والحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨)،ص١٣٣.

للسلام[١].

وخلال أحداث انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢،وقفت وزارة الداخلية موقفاً متشدداً من مطاليب الأحزاب السياسية التي تجسدت بشكل واضح في التظاهرات التي وقعت في أثناء الانتفاضة وكانت مطاليب الأحزاب معظمها تتعلق بعمل وزارة الداخلية ومنها جعل الانتخابات مباشرة،ورفع المضايقاتعن الحريات السياسية وإطلاقسراح السجناء السياسيين[٢]،وعندما استقالت وزارة مصطفى العمري وشكلّ نور الدين محمود وزارته الجديدةفي٢٣تشرين الثاني١٩٥٢،أُعلنت الأحكام العرفية وعطلت وزارة الداخلية الأحزاب السياسية واعتقلت بعض قادتها،أمثال فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل، وكذلك آخرون من رجال الأحزاب الأخرى وبعض الوزراء والنواب السابقون،ومنهم كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي[٣].

ومن الطبيعي أن يبقى نشاط الأحزاب السياسية ومنها الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال مشلولاً بعد اعتقال قادتها وعدد كبيرمن شبابها وبعد حلّها رسمياً من الإدارة العرفية.وهذا يتنافى مع النظام السياسي في العراق والقائم على الدستور وهذه تعد مخالفة للدستور الذي أقر شكل النظام بأنه نيابي برلماني ديمقراطي وتُعدّ الحياة الحزبية من مقوماته وشرطاً أساسياً لوجوده، وهذا بحد ذاته انحرافاً للنظام البرلماني الديمقراطي في العراق.

على كل حال،وفي عهد وزارة محمد فاضل الجمالي المؤلفة في١٧ ايلول١٩٥٣ التي عُدّت بمثابة فتح صمام آخر للامان بعد مدة وزارة المدفعي القياسية وتصاعد السخط الشعبي وبعد مناورات قانونية صدرقرار حكومي بعدّ إلغاء الأحزاب أمراً غير قانوني ومن ثم عادت الأحزاب السياسية ومنها الحزب الوطنـــــــي الديمقراطي والاستقلال إلـــى

[١] وللمزيد عن سياسة وأهداف الحزب، ينظر: نجيب الصائغ، المصدر السابق،ص ص،٤٥-٨٦.

[٢]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٣٣٦-٣٤٥ ؛جريدة الأهالي،العدد(١٢١) في١٩٥٢/١٠/٢٩.

[٣]كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص٥١٧.

مزاولة أعمالها[١].ولكن تحت رقابة أجهزة الوزارة الأمنية.

وإزاء التطورات السياسية والقانونية للدولة العراقية ولحساسية موضوع الجمعيات (ونقصد بالذات الأحزاب) وما كانت تُشكله من مصدر قلق للحكومات العراقية المتعاقبة في تلك الحقبة[٢]،وبعد نتائج الانتخابات النيابية التي جرت سنة١٩٥٤التي عُدت غير مرضية لبعض أقطاب السياسة العراقية ولاسيّما بعد المشاركة الواسعة من الأحزاب السياسية مثل الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال وحزب الأمة الاشتراكي وحزب الجبهة الشعبية وتأليف الجبهة الوطنية من الحزبين الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال[٣].قدم أرشد العمري رئيس الوزراء استقالة حكومته في١٧حزيران١٩٥٤ والتي قُبلت في٤ آب من السنة نفسها.

وهذا الأمر مهد الطريق لنوري السعيد لتأليف الوزارة بعد أن فاز حزبه بـ(٥٦) مقعداً في مجلس النواب من أصل(١٣٥) مقعداً،واشترط نوري السعيد لتأليف الوزارة الجديدة شروطاً في الأمور الداخلية والخارجية ومن الشروط الداخلية حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة وحلّ الأحزاب السياسية وإلغاء الصحف،فوافق الملك على هذه الشروط فألف السعيد وزارته في ٣ آب ١٩٥٤[٤].

ولتطبيق نوري السعيد لسياسته الجديدة اصدر العديد مـــن المراسيم التـي تضطهد

---

[١] محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص٣٥٤.

[٢]رعد ناجي الجدة،المصدر السابق،ص٣١.

[٣]فاز من مرشحي الجبهة الوطنية في انتخابات١٩٥٤:محمد مهدي كبه ومحمد صديق شنشل من حزب الاستقلال،وكامل الجادرجي وخدوري خدوري وعبد الجبار الجومرد وذنون ايوب ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر ومسعود محمد من الحزب الوطني الديمقراطي.جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٨٩٧) في١٠/٦/١٩٥٤.

[٤] الوقائع،العدد(٣٤٥٤) في٣/٨/١٩٥٤.

الحريات العامة ومن المفيد تناولها هنا بحسب علاقتها بالأحزاب والجمعيات والنقابات وكالاتي:-

١- مرسوم رقم(١٦) لسنة ١٩٥٤[١]:وهو مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم(٥١) لسنة ١٩٣٨،حيث جاء في مادته الأولى إضافة الفقرة التالية إلى آخر الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور وعُدّت متممةً لها[٢]:((سواء كان ذلك مباشرةً أو بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذاهب المذكورة تحت ستار أي اسم كان كأنصار السلام والديمقراطية وما شاكل ذلك))[٣].

وعندما اعترض بعض النواب على عبارة ((وما شاكل ذلك))،أشار سعيد قزاز(وزير الداخلية)إلى:((إن الضرورة اقتضت وضع هذه العبارة منعاً من إفلات هذه الجماعات من العقوبة عن طريق لجوئها إلى استعمال عبارات متشابهة في المستقبل،كجماعة خدمة المبادئ الديمقراطية أو جماعة تقوية الروح الديمقراطية إلى غير ذلك من الأسماء التي لا تنطبق على مدلولها الحقيقي وتخفي مـــن ورائها الدعوة الشيوعية))[٤]. بذلك أُطلقـت يد

---

[١]أُصدر التشريع على شكل مرسوم بسبب حل المجلس النيابي وذلك حق قانوني للحكومة.رعد ناجي الجدة، المصدر السابق،ص٣٢.

[٢]نصت المادة الأولى من القانون المذكور ما يلي: ((يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنين أو بالغرامة،أو بهما،كل من حبذ أو روج بإحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة(٧٨)من هذا القانون أياً من المذاهب الاشتراكية أو البلشفية أو الفوضوية أو الإباحية وما يماثلها التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الأساسي)) .ينظر: الوقائع،العدد(١٦٣٣) في ١٩٣٨/٥/٩.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم(١٦) لسنة١٩٥٤، ص ص،١٦٣-١٦٥.

[٤]م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،ص٧٥.

وزارة الداخلية لمتابعة كل شخص أو مواطن بحجة حمله للأفكار الشيوعية أو ما يؤدي إليها، مما سيقيد الحريات العامة والسياسية بشكل واسع.

٢- المرسوم رقم(١٧) لسنة ١٩٥٤: مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية،وقد جاء في المادة الأولى منه بأن((لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفقاً لقانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم(٥١) لسنة ١٩٣٨))[١].ونصّت المادة الثانية على أنّ:((لوزير الداخلية اعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك والاحتفاظ به إلى أن يتم إبعاده))[٢].

وجاء في الأسباب الموجبة للمرسوم إن الشيوعية ومنظماتها كافة تستوحيان تعليماتها من المراكز الشيوعية العليا خارج العراق وتلزمان بتنفيذ الأوامر والقرارات التي تصدرها تلك المراكز.وطلب وزير الداخلية من الراغب في نبذ الشيوعية مراجعة أقرب مركز للشرطة في المنطقة التي يقيم فيها لتقديم تعهد خطي بنبذ المبدأ الذي حكم بسببه خلال شهر واحد.وطلبت التحقيقات الجنائية من مديريات الشرطة في الألوية تزويدها بأسماء الشيوعيين المحكومين بالسجن أو بمراقبة الشرطة،ومدة حكم كل منهم،والمادة القانونية التي حكموا بموجبها،ومحل إقامتهم،و أسماء الذين يعلنون البراءة من الشيوعية[٣].

وقد دافع نوري السعيد أمام مجلس النواب عن هذا المرسوم:((هذا المرسوم هو قسم من مكافحة الشيوعية في العراق))[٤].

---

[١]جريدة الوقائع،العدد(٣٤٥٥)في١٩٥٤/٩/١٤.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم(١٧) لسنة ١٩٥٤ (مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية)،ص ص،١٦٦-١٦٩.

[٣] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٠٧.

[٤]م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،ص ص،٦٩١-٦٩٧.

وفعلاً أسقطت وزارة الداخلية في حزيران١٩٥٥ الجنسية العراقية عن أربعة أشخاص كانوا خارج العراق وهم:عزيز شريف،عدنان فتحي الراوي،كاظم جاسم فرج السماوي ، والدكتور صفاء جميل حافظ[١].

٣- المرسوم رقم(١٨) لسنة ١٩٥٤:مرسوم النقابات العام،ونصت المادة الأولى منه بأن:((لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية أن يقرر غلق أية نقابة أو مؤسسة وفقاً لقانونها الخاص بصورة دائمة أو مؤقتة عندما تسلك النقابة مسلكاً يمس الأمن العام أو يسبب إقلاق الراحة..))[٢].

وجهت الأحزاب السياسية نقداً لاذعاً لهذه المراسيم وعدّها الحزب الوطني الديمقراطي بأنها((جعلت من الوضع السياسي في العراق أضيق خناقاً على حرية الرأي والعمل السياسي..))[٣].وعلى أثر هذا البيان،سحبت وزارة الداخلية إجازة الحزب الوطني الديمقراطي في الثاني من أيلول ١٩٥٤متهمة إياه بأن((الوقائع قد برهنت على إن تصرفات الحزب تهدف إلى الإخلال بالأمن وإقلاق الراحة العامة..))[٤].كما إن حزب الاستقلال عَدّ المراسيم المذكورة أسالیباً يُقصد منها إرهاب الوطنيين كيلا يقفوا ضد المشاريع التي تتبناها الحكومة،واعترض حزب الاستقلال على غلق الحزب الوطني الديمقراطي واستمر بانتقاد المراسيم وسياسة نوري السعيد[٥].حتى جاء المرسوم رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤والقاضي بحل جميع الجمعيات والأحزاب السياسية في البلاد[٦].

---

[١] عادل غفوري خليل،المصدر السابق،ص٢٧٣.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،مرسوم النقابات العام رقم (١٨) لسنة١٩٥٤،المادة الأولى،ص١٧٠؛الوقائع،العدد(٣٤٥٥) في١٩٥٤/٩/١٤.

[٣] جريدة صوت الأهالي،العدد(٢٧٥) في١٩٥٤/٩/٢.

[٤] جريدة الزمان،العدد(٥١٢٦) في١٩٥٤/٩/٣.

[٥] جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٩٦٥) في١٩٥٤/٩/٣.

[٦] جريدة الوقائع،العدد(٣٤٦٧) في١٩٥٤/٩/٢٢.

٤- المرسوم رقم(١٩) لسنة١٩٥٤:مرسوم الجمعيات،أصدرته وزارة نوري السعيد في ٢٢ أيلول ١٩٥٤،وأصبحت جميع الأحزاب والنوادي والجمعيات ملغاة بحكم هذا المرسوم[١]، وقد جاء في الأسباب الموجبة لهذا المرسوم بأن بعض الأحزاب أخذ يجاهر بالدعوة إلى مذاهب ومبادئ يعاقب عليها القانون وان بعضها أخذ يدعو إلى استغلال طرق الشغب وإشاعة الفوضى،خدمة لأغراض مؤسسات أجنبية،وان البعض منها اخذ يحرض الناس بوساطة الصحف التي تنطق بلسانه على الشغب والقيام بأعمال معادية لقلب نظام الحكم[٢].

ويبدو أنَّ الأهداف التي تقف وراء إصدار هذا المرسوم هي أهداف سياسية القصد من ورائها حلّ الجمعيات والأحزاب السياسية حتى تسيطر الحكومة على إعادة تأسيسها من جديد على وفق الأهواء السياسية السائدة في ذلك الوقت[٣].

وقد بلغ عدد الجمعيات الملغاة بحكم هذا المرسوم آنذاك(٤٦٨) ما بين جمعية ونادي في أنحاء العراق كافة،بضمنها الأحزاب الثلاثة المتبقية وهي الاستقلال،والجبهة الشعبية والأمة الاشتراكي[٤].

---

[١] عبد الامير هادي العكام،المصدر السابق، ص٣٠١.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،القسم الثاني،مرسوم الجمعيات رقم(١٩) لسنة١٩٥٤،ص ص،١٧٢-١٨٢؛ الوقائع،العدد(٣٤٦٧)في١٩٥٤/٩/٢٢؛ عادل غفوري خليل، المصدر السابق،ص٢٧٥.

[٣]للمزيد عن إجراءات وزارة الداخلية في ضوء المرسوم رقم(١٩).ينظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية، ملفة رقم ٢/٦،تسلسلها٣٢٠٥٠/١٠٤٠٨،الطلبات المرفوعة الخاصة بتأسيس الجمعيات والأحزاب بعد صدور مرسوم الجمعيات،١٩٥٤-١٩٥٧.

[٤]للمزيد من التفاصيل عن الجمعيات الملغاة وأعدادها في الألوية العراقية،ينظر:الوقائع،العدد(٣٤٧٣) في١٩٥٤/٩/٢٩.

٥-المرسوم رقم(٢٥)لسنة ١٩٥٤والصادر في ١٢تشرين الأول١٩٥٤وهو مرسوم خاص بالاجتماعات العامة والتظاهرات،وخول فيه وزير الداخلية إعطاء إجازة التظاهر والتجمع كما أعطى الموظف الإداري((حق تفريق التظاهرات إذا عرضت الأمن والنظام إلى الإخلال وإذا كان المتظاهرون أو قسم منهم يهتفون هتافات معادية ضد نظام الحكم أو لغرض إثارة الجمهور ضد الأمن والنظام أو يحملون لافتات من هذا النوع))[١].

وعلى الرغم من إن هذا المرسوم لم يشر إلى الجمعيات أو الأحزاب،لكن موضوع التظاهرات والاجتماعات العامة له صلة مباشرة بالأحزاب السياسية وعملها وقد وقع أثره بشكل سلبي على كل من له نية للعمل الحزبي حتى وان كان عمله بشكل سري فانه لن يسلم من متابعة أجهزة وزارة الداخلية الأمنية اليد الضاربة للحكومة العراقية.

وهكذا مهد نوري السعيد الأجواء والمناخات السياسية الملائمة لعقد ميثاق بغداد سنة ١٩٥٥[٢]،وجرت مداولات بين قادة حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي لتوحيد جهودهما ضد مشاريع نوري السعيد الاستعمارية،وقدم في السادس عشر من حزيران١٩٥٦كل من محمد مهدي كبه وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل من قادة الاستقلال وكامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وهديب الحاج حمود من قادة الحزب الوطني الديمقراطي بطلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم(حزب المؤتمر الوطني) وقدموا مع الطلب منهاج الحزب ونظامه الداخلي[٣]،وفي٩ تموز ١٩٥٦ عقد وزير الداخلية سعيد قزاز مؤتمراً صحفياً وضح فيه طلب تأسيس حزب المؤتمر الوطني[٤]، وانتقد الوزير منهاج وأهداف الحزب على الصعيدين الداخلي والخارجي

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،القسم الثاني،مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم(٢٥)لسنة١٩٥٤،المادة التاسعة عشرة(أ)،ص،٢١٨؛الوقائع،العدد(٣٤٨٠)في١٢/ ١٠/١٩٥٤ ؛الوقائع،العدد(٣٥١٣) في١٨/١١/١٩٥٤.

[٢]ينظر :الفصل الرابع،ص ص،٢٤٦-٢٤٨.

[٣] عبد الامير هادي العكام،المصدر السابق،ص٣١٥.

[٤]للمزيد عن المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية، ينظر:جريدة الزمان،العدد(٥٦٨٨)في١٠/٧/١٩٥٦.

موجهاً في اليوم نفسه كتاباً إلى طالبي التأسيس يتضمن رفضه إجازة الحزب وقد جاء فيه:((نظراً لما تبين لنا من تدقيق المنهاج المرفق بطلبكم من إن اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين سياسة عملية إيجابية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله،وبما إن المادة الخامسة من المنهاج المذكور فيها اتهام ضمني بعدم تطبيق أحكام القانون الأساسي وعدم وجود نظام برلماني في البلد وغير ذلك من المزاعم الوهمية التي لا تتفق والحقيقة،ولما كانت المادة السادسة[١]منه تفرق بين العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي وتخلق روح الكراهية بينهم ،فإننا استناداً إلى الفقرة(ب) من المادة السابعة من قانون الجمعيات رقم(٦٣) لسنة ١٩٥٥ قررنا ردّ الطلب المقدم منكم))[٢].

لم يقتنع طالبوا التأسيس بصحة الرأي الذي أبداه وزير الداخلية من رفضه إجازة الحزب،لذلك قدموا طلباً تمييزياً إلى رئاسة مجلس الوزراء في ١٦ تموز ١٩٥٦موضحين فيه رغبة الرأي العام الملحة للتنظيم السياسي على الرغم من الأحكام الصادرة التي تشل العمل الحزبي[٣].ولم يجد الطلب قبولاً من مجلس الوزراء فلم يُنظر في لائحة التمييز وبقي الطلب إلى أن تألفت وزارة علي جودة الأيوبي الثالثة في١٧ حزيران١٩٥٧ فكررت الهيئة المؤسسة طلبها إلـــــى مجلس الوزراء الجديد ولكن رئيس الحكومــة اعتذر عــن

---

[١] نصت المادة السادسة من منهاج الحزب المذكور على ما يلي:((يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين كافة وذلك باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم،ويعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن ويدعو إلى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)).عبد الرزاق الحسني،الجبهة الوطنية،ص٥٦.

[٢] جريدة الشعب،العدد(٣٥٦٢)في١٠/٧/١٩٥٦.

[٣] هناك إشارات إلى إن وزارة الداخلية قد أجازت(٣٢٦) جمعية من مختلف أنحاء العراق بموجب قانون الجمعيات رقم(٦٣) لسنة ١٩٥٥.وهذا دليل على مساعي الحكومة ،ووزارة الداخلية جزء منها، إلى تشجيع الأنشطة الاجتماعية لخدمة البلاد ورعاية المصلحة العامة،لكنها في الوقت نفسه لا تفسح المجال أمام استغلال تأليف الجمعيات والأحزاب لأغراض قد تضر بالمصلحة العامة حسب رأي وزارة الداخلية.ينظر:عبد الرحمن البياتي،المصدر السابق،ص١٥١.

تمشية الطلب بحجة تفادي المشكلات التي قد يواجهها بسبب ذلك[١].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ موقف وزارة الداخليـة كان سلبياً وقاسياً تجاه الأحزاب السياسية وعناصرها التي شاركت معظمها في أحداث انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٦ مما أدى إلى استخدام الجيش نهاية الأمر بعد فشل وزارة الداخلية بالسيطرة على الموقف المتفجر يوماً بعد يوم[٢].وتعرض عناصر وقيادات الأحزاب السياسية للاعتقال ولاسيّما ليلة ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٦وكان من بينهم كامل الجادرجي ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وسامي باش عالم[٣].وأُحيل قادة الحركة الوطنية إلى المجالس العرفية التي بدأت بمحاكمة كامل الجادرجي ورفاقه في ١٥ كانون الأول١٩٥٦[٤].واحتجاجاً على هذه المحاكمة دعت الأحزاب السياسية إلى الإضراب العام مما جعل وزارة الداخلية تتخذ تدابير وإجراءات مشددة لإحباط أي محاولة للإضراب في الأسواق والمحلات العامة وخولت أجهزة الشرطة بالقبض على المحرضين وإحالة كل من قام بغلق محله بقصد الإضراب إلى الإدارة العرفية[٥].

على كل حال،لم تيأس العناصر الوطنية والتي كانت منضوية تحت الأحزاب السياسية،من مواصلة العمل الحزبي،ولكن بصيغة تنظيمية جديدة تمثلت بالعمل المشترك بين هيئات عدة لأحزاب مختلفة ربما في الأفكار والأيدلوجيات لكنها تلتقي بأهداف التغيير والإصلاح للأوضاع السلبية في المجتمع العراقي.وهكذا تعاون حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطـــي والحزب الشيوعـــــي العراقـي وحزب البعـث العربـــي

---

[١] عبد الامير هادي العكام،المصدر السابق،ص٣٢٣.

[٢]ينظر:الفصل الرابع،ص ص،٢٥٠-٢٦٠.

[٣]خليل كنه،المصدر السابق،ص ص،٢٢٥-٢٢٦.

[٤] ينظر:الفصل الرابع،ص ٢٦٢ ؛ كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص ص،٥٧٣-٥٧٨.

[٥]جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٧٧.

الاشتراكي[١]، وبعض المستقلين[٢]،في العمل سوية في تنظيم موحد وسري سُمي(جبهة الاتحاد الوطني) وذلك في شباط ١٩٥٧[٣].

وقد أجمع العاملون في جبهة الاتحاد الوطني على جملة من الأهداف أهمها: تنحية وزارة نوري السعيد وحلّ المجلس النيابي،الخروج من ميثاق بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية، مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله،إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية ومنها حرية الاجتماعات وحرية تأليف الأحزاب والتنظيم النقابي..،وإلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية[٤].

ويبدو من أهداف هذه الجبهة إن قسماً كبيراً من دعوات الإصلاح والتغيير يقع على عاتق وزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية والإدارية، وهذا الأمر أشر للباحث حجم الهوة

---

[١] للمزيد عن تأسيس هذا الحزب وابرز عناصره القيادية في العراق ودوره في الأحداث السياسية الداخلية خلال مدة الدراسة، ينظر:هادي حسن،دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤تموز١٩٥٨،مطبعة معهد الثقافة العمالية،ط٢،(بغداد،١٩٨٤)،ص٧١وما بعدها؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية،ص ص،٢٩٤-٣١١؛حنا بطاطو،العراق،الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الثالث،ط٢،(بيروت،١٩٩٩)،ص ص، ٢٩-٥٦.

[٢] فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،ص٣٨٧.

[٣] جرت اتصالات بين بعض قادة الأحزاب المنضوية تحت الجبهة الوطنية لانضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني،إلا إن هناك أسباب عديدة لم تجعل ذلك ممكناً ومنها وجود علاقات وارتباطات شخصية تتسم بالتعاون المتبادل بين عناصر قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني،مع سعيد قزاز،وزير الداخلية في وزارة نوري السعيد المشكلة في١٩٥٨/٣/٣، والمعروف بمعاداته للحزب الشيوعي العراقي،ينظر:عبد الجبار عبد مصطفى، المصدر السابق،ص٢٥٥.

[٤] عبد الرزاق الحسني،الجبهة الوطنية،ص ص،٦٠-٦٧؛عزيز الشيخ،جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن،مطبعة الزهراء،(بغداد،د.ت)،ص ص،١٤-٣٣.

بين هذه الوزارة بشكل خاص والحكومة على وجه العموم وبين المواطنين وممثليهم من الأحزاب والكيانات والجمعيات السياسية وغير السياسية،مما يؤشر هناك خرق كبير للحريات التي أقرها الدستور والتي يبدو أنها أصبحت في أواخر العهد الملكي حبراً على ورق حتى عُدت من الأحلام التي تراود العراقيين في المنام وليس على أرض الواقع.

كما سجل الباحث بأن وزارة الداخلية كانت قد استفادت من الصراع والخلافات الناشئة بين الأحزاب العلنية مما سهّل عليها ضرب الحركة الوطنيةعن طريق زرع الشقاق وزيادة التنافر فيما بينها،لكن التنافر والصراع الحزبي كان ينتهي بمجرد تعرض الحركة الوطنية للإجراءات الشديدة للوزارة أو عند حدوث حدثاً وطنياً أو قومياً ، ويظهر ذلك من خلال التحالفات التي ظهرت إبان وزارة أرشد العمري سنة ١٩٤٦، وتحالفها بإسقاط معاهدة بورتسموث ١٩٤٨، وتضامنها في انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢،ثم قيام الجبهة الوطنية (الانتخابية) سنة١٩٥٤،وأخيراً تكاتفها مع الأحزاب السرية في العمل في جبهة الاتحاد الوطني السرية سنة١٩٥٧ للتمهيد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

المبحث الثاني

موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

أولاً: الوزارة وحرية الصحافة :-

على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول مفهوم حرية الصحافة،إلا إن الصحافة العراقية لم تتمتع بحرية التعبير لا بمفهومها البرجوازي-الليبرالي ولا بمفهومها التقدمي ماعدا حقب قصيرة هي بمثابة الاستثناء لقاعدة أساسية تحكم علاقة السلطة-وزارة الداخلية-بالصحافة حتى في تلك الحقب السياسية التي لا تستوجب عملياً مثل هذا التخوف.

وتقف حائلاً من دون تغيير هذه النظرة التاريخية إلى علاقة السلطة بالصحافة قوانين المطبوعات العديدة التي استبعد أصحاب المهنة أنفسهم عند تشريعها،وكذلك المجموعات المتداخلة من القوانين والأنظمة والتشريعات التي تخص قضايا أمن الدولة وحرية التعبير والتي تشهر سلاحاً بوجه الصحافة عند الحاجة،يزاد على ذلك أسلوب تعامل الدولة في شخص مسئوليها مع الصحافة،والذي لم يستطع أن يتخلص منه كلياً أكثر العهود تشجيعاً للصحافة[١].

فخلال مدة الدراسة(١٩٣٩-١٩٥٨)،وعبر هذه المرحلة التاريخية الطويلة والزاخرة بالأحداث والمتغيرات السياسية،تعقدت مشكلة العلاقة مابين الصحافة والسلطة- وزارة الداخلية- بتعاقب صدور قوانين المطبوعات[٢] التي أضاف كل منها حلقةً جديدةً إلى السلسلة التي تربط مصير الصحافة بإرادة السلطة.هذا فضلاً عن مجموعة كبيرة من النصوص التي أضيفت إلى الدستور أو صدرت على شكل أنظمة أو تعليمات إدارية وكلها

---

[١]سلوى زكو،العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق،مطبعة دار الجمهورية،(بغداد،١٩٦٩)،ص٤.

[٢]صدر أول قانون للمطبوعات برقم(٨٢)لسنة١٩٣١، ثم عدل بقانون رقم(٥٦)لسنة١٩٣٢، ثم بالقانون رقم(٥٧) لسنة١٩٣٣،ثم القانون رقم(٣٣) لسنة١٩٣٤واستمر العمل به حتى سنة١٩٥٤،عندما صدر المرسوم رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص١٧٦.

تهدف إلى تقييد الصحافة بأحكام ضمن نصوص فضفاضة تحتمل تفسيرات عديدة وتحاسب على نشر ما يخل بأمن الدولة ويثير الكراهية والبغضاء بين المواطنين ويَسب الذات الملكية أو أي فرد من الأسرة المالكة وما يتعرض لكرامة أحد المسؤولين في الدولة وما يسيء إلى العلاقات مع دول أجنبية وما يدعو إلى الاشتراكية والشيوعية ويسيء إلى نظام الحكم القائم ويحرض على الإضراب والتظاهر.. [١].

على الرغم من التعديلات العديدة لقانون المطبوعات إلا إن القانون رقم(٣٣) لسنة ١٩٣٤،والذي استمر سريانه حتى سنة ١٩٥٤،لم يغير من القوانين السابقة،سوى إن له حسنة واحدة قد تضمنها هذا التشريع في مادته العاشرة وهي:((ليس للحكومة أن تعطل صحيفة سياسية حزبية معلن فيها أنها لسان حزب سياسي مجاز قانوناً إلا بحكم المحكمة))[٢].

وأهم الانتقادات الموجهة إلى(قانون المطبوعات) النافذ خلال الحقبة موضوعة البحث حتى سنة ١٩٥٤ هي[٣]:_

١- أخذه بنظام الإجازة بإصدار الجريدة أو المجلة أو النشرة وهذا يُمكن وزارة الداخلية من التحكم في الأمر فلا تمنح إجازة لشخص أو جماعة أو هيئة تخالف الحكومة في الرأي السياسي أو الفكرة أو العقيدة أو تشكك في مخالفتهم لها.

٢-عَرَضَ(قانون المطبوعات) الصحف والمجلات والنشرات للإنذار والتعطيل والإلغاء الإداري،وفي هذا ما فيه من التشديد والإرهاب،ولاسيّما أنَّ المُشرع لم يوكل تعطيل المطبوع جريدة كانت أم مجلة أو نشرة إلى القضاء بل جعله بيد وزير الداخلية أو مجلس الوزراء أي بيد السلطة التنفيذية(الإدارة) التي طالما لا يطمأن إلى عدالتها وسلامتها من النزوات الشخصية والدوافع الحزبية مما يجعل من الصلاحيات الواسعة

---

[١] سلوى زكو،المصدر السابق،ص٥.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٣٤،قانون تعديل قانون المطبوعات رقم(٥٧) لسنة ١٩٣٣رقم(٣٣)لسنة ١٩٣٤،ص٢٥٧.

[٣] روفائيل بطي،الصحافة في العراق، ،مطبعة دار الهنا،(مصر،١٩٥٥)،ص ص،١٤٤-١٤٦.

للإدارة في تعطيل الصحف وإلغائها لأسباب تبررها السلطة الإدارية نفسها تجعل الصحافة عرضة في كل وقت لان تعطل الصحيفة أو تلغى لمجرد انتقاد الحكومة أو الدعوى لفكرة لا تروق للحكومة.

٣-جعل القانون الصحف والمجلات والنشرات الدورية معرضةً للمصادرة بأمر وزير الداخلية وليس بقرار من المحكمة أي السلطة القضائية.وهذا يكفل للحكومة أن تغلق على أية جريدة أو مجلة قبل ظهورها أمام أعين القراء ولو نيط أمر المصادرة بالقضاء لهان الأمر بعض الشيء[١].

ويجب أن نضيف إلى هذه القيود الثقيلة التي احتواها قانون المطبوعات العراقي ما جاء في(قانون العقوبات البغدادي) من أحكام صارمة تتصل(بجرائم الرأي)وهي الجرائم الخاصة بالفكر والعقيدة سياسية كانت أم اقتصادية أم فلسفية.وهناك مرسوم الأحكام العرفية رقم(١٨)لسنة ١٩٣٥-الساري المفعول-الذي يبيح لقائد القوات العسكرية عند إعلان الأحكام العرفية في منطقة ما من مناطق البلاد أن يفرض الرقابة فيها على الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق[٢]. وبهذه الوسيلة تقوم الحكومة بتعطيل حرية الصحافة تعطيلاً تاماً إلا ما ينشر فيها ما يرضي الحكومة وتوجهاتها[٣].

مما جعل حرية الصحافة في العراق الملكي مهددة بيد السلطة التنفيذية لاسيّما وزارة الداخلية الجهة المنفذة المباشرة لسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة.

وعلى الرغم من وجود مواد قانونية لتقييد الصحافة واضطهاد الصحفيين ، وذلك

---

[١] المصدر نفسه،ص ص،١٤٤-١٤٥.

[٢] المصدر نفسه،ص ١٤٥؛وللمزيد من التفاصيل عن المرسوم رقم(١٨)لسنة ١٩٣٥،ينظر:مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥، مرسوم الأحكام العرفية رقم(١٨) لسنة ١٩٣٥،ص ص،١١٢، ١١٨.

[٣] للمزيد عن رقابة الحكومة على الصحافة،ينظر:عبد الجبار داود البصري،الصحافة والرقابة،د.م،د.ت، ص ص،٢-٦.

بإيداع قضايا التعطيل والإلغاء إلى المحكمة،فأن السلطة التنفيذية في الوقت نفسه تتجاهل القانون وتعطل الصحف أو تلغي الامتيازات بمجرد أمر من وزير الداخلية وبهذا تكون الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي قد وضعت قيوداً ثقيلةً بوجه تقدم وتطور الصحافة في العراق مما يجعل صاحب الجريدة يتغاضى عن رفع مستوى التطور لجريدته خوفاً من التعطيل، وعدم وجود ضمانات كفيلة بالإبقاء على الجريدة ليتسنى له استيراد المكائن والآلات الجديدة وغيرها مما يطور العمل الصحفي[١].

وهذا يبرر ضعف وتأخر الصحافة في العراق خلال تلك الحقبة من تاريخ العراق المعاصر،ويدل على تخلف أجهزة وزارة الداخلية وسياستها القمعية،إذ إن السماح للصحف بالتعبير بحرية يعرف الوزارة بخطط وبرامج ومشاريع الأحزاب ومعتقداتها ويمكنها من مكافحتها بشكل غير قمعي أو مباشر.

بلغت إجراءات وزارة الداخلية شدتها مع الصحافة عندما شرعت بتنفيذ المادة الخامسة والعشرين من قانون المطبوعات رقم(٥٧)لسنة١٩٣٣والتي تنص على((يُعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بكلتيهما كل من نشر في مطبوع ما من شأنه أن يثير شعور عدم الإخلاص إلى الملك أو يتضمن إهانة للذات الملكية أو للملكة أو ولي العهد أو نائب الملك..))[٢] فتعرضت العديد من الصحف إلى التعطيل بحجة عدم الولاء للملك أو اعتبر كاتب المقال قد طعن بالذات الملكية،بينما كان الشعب وصحافته يتعرضان لأشد أنواع الطعن والإهانات[٣].

على العموم،لم تتمتع الصحافة العراقية في المدة منذ عودة الاحتلال البريطاني الثاني سنة ١٩٤١[٤]حتى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، بحرية العمل

---

[١] فائق بطي،قضايا صحفية،مطبعة دار البلاد للطباعة والنشر،(بغداد،١٩٦٢)،ص ص،١١٤-١١٥.

[٢] للمزيد ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،ص ص،٥٣٨-٥٥٢؛ الوقائع، العدد(١٢٨٠) في١٩٣٣/٨/٣.

[٣]فائق بطي،المصدر السابق،ص١١٦.

[٤] توقف مؤرخو الصحافة قبل ثورة ١٤ تموز١٩٥٨، عن تتبع حركة الصحافة العراقية إلى سنة ١٩٣٣وفيما =

الصحفي أو أي نوع من أنواع الاستقلالية ،وقد خضعت الصحافة بمجملها آنذاك للسلطة لاعتبارات سياسية حددها شكل وطبيعة الحكم القائم فيه.وعندما أجيزت الأحزاب السياسية وإبان وزارة توفيق السويدي في نيسان١٩٤٦سمحت وزارة الداخلية للأحزاب بإصدار صحف يومية سياسية تعبر فيها عن آرائها السياسية، ولتكون لسان حالها فكانت (صوت الأهالي) لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي و(لواء الاستقلال) لسان حال حزب الاستقلال،و(الوطن) لسان حال حزب الشعب،و(السياسة) لسان حال حزب الاتحاد الوطني، ثم(الأحرار) لسان حال حزب الأحرار.

كما سمحت الوزارة لعصبة مكافحة الصهيونية المجازة بإصدار صحيفة (العصبة) يضاف إلى موافقتها على إصدار صحف أخرى مثلت اتجاهات ومنظمات سياسية لم تحصل الموافقة على السماح لها بالعمل كصحيفة(البعث القومي)والتي تحول اسمها فيما بعد إلى(البعث)[١].

وتجدر الإشارة إلى إن حزب الاستقلال كان له النصيب الأكبر من دون بقية الأحزاب في كثرة الصحف المؤيدة له.فقد كانت بجانب (لواء الاستقلال) ثلاث صحف تمثل خط الحزب في بغداد وهن(اليقظة)وصاحبها سلمان الصفواني،و(الأفكار)وصاحبها إسماعيل الغانم، و(الجريدة) وصاحبها فائق السامرائي علماً أنَّ أصحابها كانوا آنذاك من أعضاء الهيئة العلي للحزب.وبذلك يكون مجال التعويض عن تعطيل لسان الحال أكبر لديه من بقية أحزاب المعارضة[٢].

= عدا بعض الإشارات السريعة،التي كتبت فيما بعد-والتي تناولت صحافة ١٩٤١-لم يكتب الشي الكثير بصدد الصحافة. وامتازت صحافة السنة ١٩٤١بأنها كانت السند والمحرض القوي لإسناد الحركة وتصعيدها وهي بذلك كانت واقفة مع إجراءات الحكومة كاملة.وللمزيد عن صحافة العراق ودورها في حركة أيار١٩٤١، ينظر: خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية ، دار الحرية للطباعة، (بغداد،١٩٧٨)، ص ص،٣٥-٥٧.

[١] جريدة البعث القومي ،العدد(٧٨) في١٩٤٦/٥/٢١.

[٢] قيس عبد الحسين الياسري،المصدر السابق،ص ص،٢٥٨-٢٥٩.

شغل سعد صالح منصب وزير الداخلية في وزارة توفيق السويدي الثانية المؤلفة في٢٣ شباط ١٩٤٦والمعروف عنه الوطنية الصادقة والجرأة الأدبية مما جعله يحظى بثقة الحركة الوطنية[١].وأشارت جريدة الأخبار إلى أنَّ سعد صالح من رجال الإدارة المعروفين، وهو يطالب بإصلاح الإدارة وإلغاء القوانين الاستثنائية ورفع الرقابة عن الصحف وإطلاق الحريات العامة[٢].وهنا يفسر نجاحه من خلال منصبه في وزارة الداخلية بكسب ثقة الوطنيين لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر[٣].

وقد أعلن السويدي في منهاج وزارته على الصعيد الداخلي بأنه سيتم رفع الرقابة عن الصحف[٤]،وفعلاً شرعت الوزارة بتنفيذ منهاجها من أيامها الأولى،فأصدر سعد صالح أمراً في ١٢اذار١٩٤٦بإلغاء الرقابة التي كانت قد فُرضت على الصحف والمراسلات منذ خمس سنوات[٥].

كان لوجود سعد صالح على رأس وزارة الداخلية دوره الفعال بتوجيه سياسة الوزارة بالاتجاه القويم نحو فسح المجال أمام حرية الرأي وحرية الصحافة، فكثر إصدار الصحف على اختلاف ألوانها واتجاهاتها،وظهرت لأول مرة في العراق صحف لها صبغتها الخاصة في النقد اللاذع[٦]،ومنح أكثر من خمسين امتيازاً لإصدار صحف ومجلات بمختلف التوجهات السياسية والأدبية والاجتماعية[٧]، ولم يكن سعد صالح من الوزراء الذين يضيقون ذرعاً بالصحافة الحرة والمعارضة كما كان سلفه من وزراء

---

[١]زكي صالح،المصدر السابق،ص١٢٢.

[٢] جريدة الأخبار،العدد(١٥٦٩) في١٩٤٦/٢/٢٤.

[٣] فائق بطي،صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية،مطبعة الأديب،(بغداد،١٩٦٩)،ص٦٥.

[٤]م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥،الجلسة (٢١) في١٩٤٦/٣/١٥،ص ص،٢٠٤-٢٠٦.

[٥]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص٩.

[٦]محمود القاضي،كانون الثاني شهر الجهاد الوطني، دار دجلة للطباعة والنشر،(بغداد،١٩٤٨)،ص١٨.

[٧]ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص ص،١٣٠-١٣١.

الداخلية السابقين الذين كانوا يلجأون إلى إنذارها أو تعطيلها أو قطع الإعلانات عنها لحملها على الرجوع عن المعارضة بضغط الظروف الاقتصادية القاسية آنذاك[١].

وبعد أن أعلنت قوانين حرية الرأي والصحافة،عاتب أحد النواب سعد صالح قائلاً((كيف تعطي لهذا الشعب هذا القدر من الحريات،أولم تعلم إن الشعب العراقي يسيء استعمال حرياته بما يؤول إلى الفوضى والاضطراب،انه يلعب بحرياته لعب الطفل بموس الحلاقة)) فما كان من سعد صالح إلا أن رده بقوله((أنا متأكد إن الشعب العراقي لا يمكن أن يسيء استعمال حرياته مهما كثرت وتشعبت لأني قريب منه افهم حاجته إليها،الحاجة التي أقدرها خيراً من أصحاب الأبراج العاجية))[٢].

كما كان دور وزير الداخلية ريادياً في مكافحة الدعايات الداخلية والخارجية حول وجود حركات تمرد ضد الحكومة في الشمال،وكذب تلك الدعايات بعد جولة قام بها في المنطقة الشمالية وقال((لقد وجدت أنَّ الشعب الكردي لا يقل تمسكاً بالوحدة العراقية عن سائر العراقيين من عرب وغيرهم))[٣].وهذا دليل على ترابط وتلاحم الشعب العراقي ووحدته من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب على الرغم من كل المحاولات الرامية لتقسيمه وفقاً لأسس قومية أو طائفية مقيتة لا تعود بالفائدة لجميع الأهالي بكافة قومياتهم وعروقهم وطوائفهم ومذاهبهم.

وبذلك يمكن أن نعد وزير الداخلية –سعد صالح– أنموذجاً فريداً لوزراء الداخلية من الذين سمحوا بالحرية الصحفية وحرية الرأي بقدر ما تسمح به القوانين والأنظمة العاملة في الدولة العراقية آنذاك،وهو اتجاه قلما نجده لدى وزراء الداخلية خلال مدة الدراسة عدا بعض الميول والاتجاهات المشابهة نوعاً ما لدى سعيد قزاز– وزير الداخلية– في السنوات الأخيرة من عهد الحكم الملكي في العراق.

---

[١] المصدر نفسه،ص١٣١.

[٢] جريدة الإنقاذ،العدد(١٦)في١٩٤٩/٢/٢٦.

[٣] ينظر: م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥،الجلسة (٣١) في١٩٤٦/٤/٢٥،ص٣١٣.

بدأ أرشد العمري الذي شكل وزارته في١ حزيران ١٩٤٦بتنفيذ سياسة الشدة تجاه المعارضة،وكان هدف سياسته الأول الصحافة التي اتسعت إذ ذاك بعض الشيء[١].ففي ٦ حزيران عطلت وزارة الداخلية جريدة (العصبة) لسان حال عصبة مكافحة الصهيونية التي أجيزت رسمياً في١٦آذار١٩٤٦،سنةً كاملةً لنشرها دعوة الهيئة المؤسسة لجماعة التحرر الوطني إلى إعلان الإضراب العام.وفي١١منه سحبت امتياز مجلة (الينبوع) لنشرها بعض التصريحات فسرتها الوزارة بكونها سياسية لا تدخل في سياسة المجلة الأدبية والاجتماعية وفي ١٧منه أنذرت جريدة (الرأي العام) لنشرها خبراً عن وصول قوات أجنبية إلى العراق.وبعد يومين أنذرت جريدة(صوت الأحرار) ووجهت ألفات نظر لكل من جريدتي (البلاد والنداء).

وفي٢٠ حزيران عطلت جريدة(الرأي العام) وصادرت العدد (١١)من مجلة (الوادي) قبل توزيعه في الأسواق[٢].

ولكن شهر تموز كان أسوء من سابقه.فقد سحبت وزارة الداخلية امتيازات كل من جريدة(الأسبوع) مع مصادرة الكراس الذي نشرته عن مشروع تعديل المعاهدة العراقية البريطانية الذي وضعته الوزارة السويدية،وكذلك امتياز مجلتي(الرابطة والامالي)[٣]. كما عطلت الوزارة جريدة(السياسة) لسان حال حزب الاتحاد الوطني مع إحالة اثنين من موظفيها إلى المحاكم بتهمة نشرها مقالين عدتهما يتضمنان((الحط من كرامة الحكومة والطعن بها وإثارة الشعب ضدها))[٤].

إن عدم جدوى تعطيل الصحف من وزارة الداخلية،فضلاً عن عدم إمكانية سحب امتياز صحف الأحزاب للحصانة التي نص عليها قانون المطبوعات رقم(٥٧) لسنة١٩٣٣وتعديل رقم(٣٣) لسنة١٩٣٤-وقد كانت هـــذه الميزة الوحيدة التي استفادت

---

[١] كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص ص،١٤٢-١٤٦.

[٢]فائق بطي،صحافة العراق.تاريخها وكفاح أجيالها،مطبعة الأديب البغدادية،(بغداد،١٩٦٨)،ص١٢٦.

[٣]قيس عبد الحسين الياسري،المصدر السابق،ص٢٦٠.

[٤]جريدة السياسة،الأعداد الصادرة في شهر تموز ١٩٤٦.

منها صحف الأحزاب – كل ذلك دفع بحكومة أرشد العمري إلى استخدام أساليب لاشرعية في محاربة المعارضة،وكان من بين هذه الأساليب،استخدام الصحف المؤيدة للحكومة ضد الأحزاب المعارضة وبالتهجم على أشخاص رؤسائها،مقابل مدها بالعون عن طريق حصر الإعلانات الرسمية بها من دون غيرها من الصحف أمثال صحيفة الساعة،والأخبار،والعراق،اللاتي غالين في التهجم على الحياة الديمقراطية وسياسة الأحزاب وصحفها[١].

يبدو أنَّ القصد الأساسي لوزارة الداخلية وراء استخدام هذا الأسلوب كان يتمثل في فتح صراع جانبي ما بين الصحف المؤيدة والمعارضة بقصد شلّ فاعلية الأخيرة، والتأثير على الرأي العام العراقي إزاءها من جهة،والهاء صحف المعارضة عن مناهضة سياسة الحكومة،وعن مهامها الوطنية والقومية من جهة أخرى[٢].

كما اتبعت الوزارة أسلوباً جديداً شكل خطورةً نسبيةً على سياسة المعارضة،فقد استخدمت وزارة الداخلية جهاز الإذاعة- الذي كان أهم وسيلةً إعلاميةً ودعائيةً في الدولة آنذاك – ضد الأحزاب المعارضة وصحفها بقصد بث سموم التفرقة بينها.وذلك لتأثيره البالغ في سرعة إيصال رأي الحكومة إلى مسامع الناس في كافة أنحاء العراق على خلاف صحافة الأحزاب التي لا يمكنها الوصول إلى خارج بغداد في يوم الصدور نفسه لتخلف وسائل النقل والمواصلات[٣].

وقد استنكرت صحف السياسة،وصوت الأهالي هذا الأسلوب وتساءلت عن القانون الذي يسمح للحكومة باستخدام دار الإذاعة لشتم الأحزاب وسبّ الحياة الديمقراطية[٤].

---

[١] ينظر: جريدة الساعة، الأعداد (٥٠٥-٥١٠)في٢-١٠/٧/١٩٤٦؛جريدة الأخبار، العدد(١٦٧٨) في ٦/٧/ ١٩٤٦؛ جريدة العراق، الأعداد(٧١٤٧-٧١٥٠)في٤، ٦، ٩ ،١١/٧/١٩٤٦.

[٢]قيس عبد الحسين الياسري،المصدر السابق،ص٢٦١.

[٣] المصدر نفسه،ص٢٦٢.

[٤]جريدة السياسة،العدد(٣) في١٠/٧/١٩٤٦؛جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢١١) في٧/٧/١٩٤٦.

وفي شهر آب من سنة ١٩٤٦ عطلت وزارة الداخلية جريدة (صوت الأهالي) للمدة من ١٤-٢٨ آب بتهمة نشر كامل الجادرجي ثلاث مقالات عدّت بأنها((تثير شعور الكراهية والبغضاء بين الطوائف وتحرض الآهلين على التمرد والعصيان))[١].وأقامت الوزارة ثلاث دعاوى على جريدة(صوت الأهالي)وصاحبها كامل الجادرجي[٢]. وأصدرت المحكمة حكمها بالحبس الشديد لمدة ستة أشهر على كامل الجادرجي وتعطيل وغلق جريدة(صوت الأهالي) بصورة دائمة -لم ينفذ القرار و إنما أغلقت لمدة محددة- ووضع صاحبها تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة بعد انتهاء مدة محكوميته المذكورة[٣].

بذلك لم يكن هناك شخص ذو إمكانات واتجاهات صحفية ولا صحفية بمنأى عن إجراءات الوزارة، بعد تهيئة الاتهامات ضدهما.والتي غالباً ما تكون جاهزة،مما انعكس سلبياً على حرية الرأي والصحافة،فكل من يقول الحقيقة أو يحاول إظهارها كان معرضاً للاعتقال والسجن أو الغرامة،وكذلك الحال مع الصحف التي تظهر تلك الحقائق أو تحاول إظهارها فان مصيرها المحاكم والغلق والمصادرة.وهذه إشارة إلى إن حرية الصحافة لم تكن واقعية حتى وان كُفلت بالقانون .

---

[١]جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٤١) في١٢/٨/١٩٤٦.

[٢]كانت الدعوى الأولى خاصة بمقال(الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة)والمنشور في١٠/٧/١٩٤٦ والدعوى الثانية خاصة بمقال منشور بتاريخ١٥/٧/١٩٤٦ بعنوان(الحادث المؤسف في كركوك- بيان الحكومة يكشف عن أعمالها الاعتدائية) والدعوى الثالثة خاصة بمقال(إطلاق الرصاص على المتظاهرين) المنشور في صوت الأهالي بتاريخ١٨/٧/١٩٤٦.وللمزيد عن المقالات وما تضمنته، ينظر:رفعة الجادرجي، تنشئة النظام الديمقراطي وإحباطه في العراق،كامل الجادرجي، في حق ممارسة السياسة والديمقراطية، افتتاحيات جريدة ((الأهالي)) ١٩٤٤-١٩٥٤،منشورات الجمل،(المانيا،٢٠٠٤)،ص ص،٨٢-٨٤.

[٣]للمزيد عن المحاكمة وقرار الحكم ينظر:أحمد فوزي،أشهر المحاكمات الصحفية في العراق،مطبعة الانتصار،(بغداد،١٩٨٥)،ص ص،٤٨-٧٨.

إزاء كل هذه المضايقات والتقييدات للصحف الحزبية،فضلاً عن تعطيل الصحف المؤيدة للمعارضة(الرقيب،النداء،التقدم،اليقظة،الأفكار،صدى الدستور)بدأت صحف المعارضة بخطتها الهجومية لإسقاط وزارة العمري فأخذت تنشر المقالات ضد سياسة الحكومة مطالبة إياها بالتنحي عن الحكم[١].فعاودت وزارة الداخلية إلى أسلوب التعطيل فعطلت جريدة(النهضة)لمدة عشرة أيام لنشرها مقالاً بعنوان((نعارض ونؤيد))[٢]ثم أحالت عزيز شريف رئيس حزب الشعب إلى المحاكمة مع جريدة الحزب (الوطن) وحجبت الجريدة عن الصدور للمدة ١٥-٢٥ أيلول لنشرها مقالاً حول حوادث إطلاق النار على المتظاهرين في ٢٨ حزيران[٣].وعطلت الوزارة جريدة(صوت الأهالي) مرةً ثانيةً للمدة من ٣ تشرين الأول لغاية ٢٦ تشرين الثاني[٤].وحجزت جريدة(لواء الاستقلال) لأول مرة واحجبت عن الصدور ليومي ٧ و٨ تشرين أول مع إحالة مديرها المسؤول قاسم حمودي إلى المحاكمة بتهمتي((النشر بسوء نية))و((سرقة أوراق رسمية سرية))[٥].

وفي أواخر آذار ١٩٤٧ ألقت الشرطة القبض على قاسم حمودي بعد إن داهمت إدارة الجريدة في مطبعة دجلة للتفتيش عن اصل مقطوعة شعرية سبق لجريدة لواء الاستقلال أن نشرتها بعنوان ((تمثال العبوديات)) وقد كانت تهمة الوزارة الموجهة ضد

---

[١] جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٤٤) في١٩٤٦/٩/١٠.

[٢]جريدة لواء الاستقلال،العدد(٢٦) في١٩٤٦/٩/٤؛ صوت الأهالي،العدد(١٢٥٠) في١٩٤٦/٩/١٦.

[٣]صدر الحكم بتغريم عزيز شريف مبلغ(٣٠) ديناراً ثم عادت الجريدة إلى الصدور.ينظر:جريدة صوت الأهالي، العدد(١٢٥٠) في١٩٤٦/٩/١٦؛احمد فوزي،اشهر المحاكمات الصحفية،ص ص،٨١-٩٦.

[٤]وتعرضت جريدة صوت الأهالي للتعطيل في عهد وزارة صالح جبر في سنة ١٩٤٧ وذلك بحجة نشرها مقالات((تثير شعور الكراهية والبغضاء بين العرب والأكراد)) ولنشر صاحبها الجادرجي كراساً حول المعاهدة العراقية التركية لسنة ١٩٤٧.وللمزيد ينظر:رفعة الجادرجي،المصدر السابق، ص ص،٩٢-٩٤.

[٥] نشرت الجريدة في عددها الصادر في ٥ تشرين أول بحثاً بعنوان((وثيقة سياسية خطيرة))كشفت فيها النقاب عن تجاهل نوري السعيد للجامعة العربية وذلك في مباحثاته مع سعدالله الجابري رئيس الدولة السورية.ينظر:جريدة لواء الاستقلال،العدد(٥٠) في١٩٤٦/١٠/٩.

الجريدة بأنها قصدت في هذه القصيدة ((تمثال الملك فيصل))في حين أنَّ الجريدة أوضحت بان المقصود هو ((تمثال مود))[١].

وتجدر الإشارة إلى إن عدد الصحف التي عطلتها وزارة الداخلية في عهد وزارة أرشد العمري وخلال شهرين ونصف من بداية عهدها ثلاث عشرة جريدة يومية سياسية وست مجلات تمَّ سحب امتيازها[٢].

استهدفت وزارة الداخلية إرهاب الجهات الوطنية المختلفة بوساطة استغلال الأحكام العرفية التي أعلنت باسم حماية مؤخرة الجيش العراقي في فلسطين سنة ١٩٤٨، ولاسيّما أنَّ وزارة الداخلية كانت قد عهدت في وقت لاحق لتأليف وزارة السيد محمد الصدر إلى مصطفى العمري.ولما كانت الرقابة قد فرضت على الصحف باسم الإدارة العرفية أيضاً، فان أعداد جريدة (صوت الأهالي)الصادرة في ذلك الحين لا تفصح عما كان يجري، لخلو تلك الأعداد في الصفحة الأولى من المقال الافتتاحي،بعد رفعه من الرقابة ووضع أخبار محله،مما جعل كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي يقدم مذكرةً احتجاجيةً لرئيس الوزراء حول الإدارة العرفية والرقابة،ذكر في بعض منها((أما تلك الناحية التي صارت موضع استغلال،ووسيلة من وسائل مكافحة الحريات،فهي استغلال الرقابة في غير موضعها بصورة تكاد تنعدم معها حرية النشر..، وإذا كانت القوانين والأنظمة العرفية لا يمكنها أن تحدد كل ما يجوز نشره من الموضوعات وما لا يجوز فهناك رائد يحـــدد صلاحية الرقيب،ويمنـعه من أن يتصرف تصرف الدكتاتور الحاكم بأمره،وهـذا الرائـــد هو

---

[١] إن الطريف في هذه الحادثة أن محاكمة مدير الجريدة قد تحولت من محاكمة سياسية إلى محاكمة سياسية-أدبية حيث اختارت المحكمة بعض المحكمين من الشعراء والأدباء.وبالرغم من اتفاق المحكمين بان المقصود في القصيدة هو (تمثال مود) إلا إن المحكمة حكمت على المتهم بالسجن لمدة سنة أمضى منها ثلاثة اشهر وأُعفي عن المدة المتبقية.وللمزيد عن هذه المحاكمة وسيرها،ينظر:احمد فوزي،أشهر المحاكمات الصحفية،ص ص،٩٩-١٣٥.

[٢]المصدر نفسه،ص١٨.

ليس مصلحة الحكومة القائمة بالذات،بل هو المصلحة العامة للدولة..))[١].

وبتشكيل نوري السعيد وزارته العاشرة في كانون الثاني ١٩٤٩شدد من خلال وزارة الداخلية الرقابة على الصحف،ووجه الوزارة المذكورة بحذف البرقيات الخارجية والأخبار المحلية والمقالات الافتتاحية التي تمس الدولة وأشخاص الطبقة الحاكمة.فعطل جريدة (صوت الأهالي)منذ ٤ تموز ١٩٤٩، ولم يسمح للحزب الوطني الديمقراطي بإصدار جريدته، حتى حصل كامل الجادرجي في أيلول ١٩٤٩على إجازة باسم(صدى الأهالي) بعد أن حكم عليه بالسجن ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ[٢].

وقامت وزارة الداخلية في منتصف أيار ١٩٥٢ بتعطيل جريدة (صدى الأهالي) مما أثار ضجةً واسعةً في أوساط الرأي العام انعكس صداها على صفحات جريدة(الأهالي) [٣] التي أصدرها الحزب الوطني الديمقراطي في١ حزيران ١٩٥٢،فنشرت(الأهالي) مقالاً افتتاحياً بعنوان ((سوء تطبيق القانون بتعطيل صدى الأهالي واستياء الرأي العام من التعسف باستعمال السلطة))[٤].

وعقب انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢عُطلت صحف الأحزاب السياسية الناطقة بلسانها فضلاً عن صحف أخرى على أثر تشكيل وزارة نور الدين محمود العسكرية التي أعلنت الأحكام العرفية في بغداد.كما منعت الحكومة كثيراً من أعداد الصحف والمجلات والكتب العربية، ففي إحصائية نشرتها جريدة(الجريدة) الصادرة في٤ تشرين الأول ١٩٥٣بلغت المطبوعات الممنوعة والمصادرة المنشورة باللغة العربية ٩٣مطبوعاً،

---

[١]كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص ص،٢٤٦-٢٤٩.

[٢]رفعة الجادرجي، المصدر السابق،ص ص،٩٦-٩٧؛ كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي، ص ص،٢٧١-٢٧٧.

[٣]كان الحزب قد قدم طلباً بإصدار جريدة على أن يكون مديرها المسؤول قاسم حسن منذ كانون الثاني ١٩٥٢ وظلت وزارة الداخلية تماطل في منح الامتياز بشتى الأعذار حتى أواخر شهر أيار.ينظر:كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي ،ص٤٨٧.

[٤]جريدة الأهالي،العدد(١) في١٩٥٢/٦/١.

منها ٣٦ جريدةً، ٩مجلات و٤٨ كتاباً لمؤلفين عرب وأجانب[١].

وتمَّ تعطيل صحف الألوية ،ففي لواء الموصل تمَّ تعطيل جريدة اللواء والأديب والمثال وفتى العرب ونصير الحق، وفي لواء البصرة تمَّ تعطيل جريدة البريد والخبر، وفي لواء الحلة تمَّ تعطيل جريدة صوت الفرات[٢].

وفي عهد وزارة محمد فاضل الجمالي(ايلول١٩٥٣-نيسان١٩٥٤)،لم تسلم الصحافة من المحاربة من مؤسسات وزارة الداخلية ذات الصلة ،فقد أحيل قدري محمود عزت المحامي المسؤول لجريدة الدفاع إلى محكمةجزاء بغداد الأولىبتهمة نشرها((أمراً رسمياً بصورة غير مشروعة))وهو التقرير الخاص بحادث سجن الكوت[٣]،وبعد عدة مرافعات أصدرت المحكمة قرارها ببراءته[٤]كما قبضت الشرطة على أحمد فوزي وأحالته إلى المحكمة المختصة بوصفه مسؤولاً لجريدة(الجريدة)وسكرتير تحريرها لنشره قضية رشوة في مجلس الأعمار[٥]،وقد حكم عليه بغرامة قدرها(٥٠) ديناراً أو بالحبس لمدة(٤٥) يوماً بتهمة الطعن بأعمال الموظفين الحكوميين[٦]

[١]جريدة الجريدة،العدد(٧)في١٩٥٣/١٠/٤.ومن بين تلك الصحف المعطلة هي:لواء الاستقلال، الأهالي،القبس، الأمة، اليقظة،النبأ،الجبهة الشعبية،صوت الشعب،الحصون،السجل،الأفكار،الوادي،الآراء،العالم العربي،عراق اليوم، الجهاد..، وللمزيد ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم ج/١١/٢،مقررات مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١١/٢٤ .

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم ج/١١/٢،مقررات مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١١/٢٧، و٣، ص ص،٩-١١.

[٣]ينظر :ص ص، ٢١٦-٢١٨ من الكتاب .

[٤] احمد فوزي،اشهر المحاكمات الصحفية..،ص ص،٢١-٢٢؛جريدة صوت الأهالي،العدد(٢٦) في ١٩٥٣/١١/٤.

[٥] للاستزادة ينظر:عبدالله شاتي عبهول،مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨،ص٤٢ وما بعدها.

[٦] كان نص القضية يعود لنشر الجريدة مقالاً قالت فيه((هل صحيح إن مجلس الأعمار قد قرر إحالة تبليط طريق دوكان إلى شركة لبنانية بمبلغ يزيد عن(٤٥٠٠٠) دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية . وان=

وبعد عودة نوري السعيد إلى الحكم،بدأت وزارة الداخلية بخطوات وإجراءات وصفت بالتصفوية للمعارضة الوطنية،حيث أوقفت الوزارة جريدة(نداء الأهالي) لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي فرع البصرة في ٧كانون الأول١٩٥٤بتهمة التهجم على الذات الملكية[١].وحكم على مديرها المسؤول محمد الرشيد بالحبس لمدة ثمانية أشهر وغلق الجريدة لمدة سنة واحدة وأطلق سراحه بعد إلغاء الأحزاب[٢].وانتهت في الثاني عشر من كانون الأول١٩٥٤بصدور أمر وزارة الداخلية بإلغاء إجازات الصحف والمجلات الممنوحة بموجب قانون المطبوعات رقم(٥٧)لسنة ١٩٣٣وكان عددها(٢٥٥)صحيفة ومجلة[٣]،وأجازت الوزارة استئناف الصدور لأربع صحف صباحية هي(الشعب والأخبار والزمان والحرية) ولاثنين مسائيتين هما (اليقظة والحوادث) وجريدة باللغة الإنكليزية (العراق تايمس) ومجلة أسبوعية هي(القيادة الشعبية)[٤].

وتجدر الإشارة إلى إن نوري السعيد في وزارته الثانية عشرة المشكلة في ٣ آب ١٩٥٤ أصدر مجموعة من المراسيم سبقت الإشارة إلى بعضها،وما يعنينا هنا هو المرسوم الصادر في تشرين الثاني،مرسوم المطبوعات رقم(٢٤)لسنة١٩٥٤،والذي نص في مادته الحادية والأربعين على ((إلغاء إجازات الصحف والمجلات الممنوحة بعد مضـــــي

= ((أحدهم)) تقاضى عمولة قدرها(١٠٠٠٠) دينار ،وسافر إلى بيروت ترويجاً للنفس وأقام في دار الضيافة الخاص المعد من هذه الشركة اللبنانية)).وللمزيد عن محاكمة (الجريدة) ينظر:جريدة الجريدة،الأعداد (١٣-١٩، ٢٥، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٤-٦٥)،والصادرة على التوالي في ١٠-١٧ /١٠، ١٠/٢٥، ٣-١١/٤، ٨-٩ /١١، ١١/١٦ – ١٩٥٣/١٢/١٥.

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم بلا،تسلسلها ٣١١/٥٦٥٠،قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٥٤،و٣، ص١٢.

[٢]محمد حديد،المصدر السابق،ص٢٧١.

[٣]احمد فوزي،اشهر المحاكمات الصحفية..،ص٢٢.

[٤] قيس عبد الحسين الياسري،المصدر السابق،ص٢٦٦؛أديب مردة،الصحافة العربية نشأتها وتطورها، منشورات دار مكتبة الحياة،(بيروت،١٩٦١)،ص٣٢٥.

ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذه))(١)، وفعلاً تمَّ ذلك كما سبقت الإشارة .والملاحظ على ذلك المرسوم هو مواجهته معارضةً عنيفةً عند عرضه على مجلس النواب على الرغم من خلو المجلس من ممثلي الأحزاب فقد عارضه(١٢)نائباً وتغيب عن حضور الجلسة (٥٤) آخرون وصوت إلى جانبه(٦٦) نائباً(٢).

تأسيساً على ما تقدم،يمكن القول بان الصحافة العراقية خلال مدة الدراسة لم تعرف معنى الحرية،بل إنها،على خلاف ذلك كانت صحافة مقيدة بقيود ثقيلة تجعلها في قبضة الإدارة تماماً ولاسيّما وزارة الداخلية ذات الصلة المباشرة بعمل الصحافة وتنظيمه على وفق مصالح الحكومات العراقية المتعاقبة حتى وان كان ذلك يتعارض مع روح الدستور العراقي لسنة ١٩٢٥ولاسيّما المادة الثانية عشرة والتي تنص على إن((للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات،والانضمام إليها ضمن حدود القانون))[٣].

ثانياً :موقف مجلسي الأعيان والنواب من إجراءات الوزارة بشأن الصحافة:.

شغلت مسألة حرية الصحافة والرأي،وغلق الصحف وإجازتها،جانباً مهماً في مناقشات مجلسي الأعيان والنواب،فقد اعترض العين محمد رضا الشبيبي على عدم نشـــر مناقشـات أعضـاء مجلس الأمـــــة فـــــي الصحافة مهما كانت قاسيةً، فقد

---

[١] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤ ،مرسوم رقم(٢٤)لسنة ١٩٥٤، ص٢١٠؛الوقائع،العدد(٣٥١٠) في١٩٥٤/١١/١٦.

[٢]كان النواب المعارضون عن بغداد(صادق البصام،شاكر ماهر ،إسماعيل الغانم،عبد المحسن الدوري،عبد الكريم كنه)،وجمال عمر نظمي عن اربيل،عبد الغني الدلي عن المنتفك،داود الجاف ومحمود بابان عن كركوك،حسن عبد الرحمن عن البصرة، محمد الجليلي عن الموصل،محمد مشحن الحردان عن الدليم .ينظر: م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،الجلسة (٣٦)،ص٧٠٣.

[٣] الحكومة العراقية،القانون الأساسي العراقي،مطبعة دار السلام،(بغداد،١٩٢٥)،ص٥،وللمزيد عن حرية الصحافة في العراق للمدة موضوعة البحث.ينظر:عبدالله اسماعيل البستاني،حرية الصحافة-دراسة مقارنة، د.م،(القاهرة،١٩٥٠)، ص ص،١١٢-١١٤.

اعترض على عدم نشر محاضر مجلس الأعيان في الصحافة لسنة ١٩٤٠-١٩٤١[١]،وأيدَّ ذلك العين جلال بابان موضحاً((إن الصحفيين لو تركوا أحراراً في النشر لما تركوا حرفاً واحداً إلا نشروه))[٢].

وأكدَّ العين السيد عبد المهدي،إن منع النشر يعني المراقبة على مجلس الأمة بموجب تصريح وزير الداخلية بالرقابة على الصحافة[٣]،وذكر أيضاً أن عمر نظمي عندما كان وزيراً للداخلية((ضيّق على الأنفاس وكمَّم الأفواه وجعل قضايانا وأقوالنا لا تخرج وحرم الصحف من نشر أي خطاب وأشار إلى أنَّ لا فرق بين أن يؤتى بالشمع الأحمر ويختم على أبواب المجلس وبين منع الصحف من النشر))[٤].

وناقش عدد من الأعيان عدم السماح للصحافة بنشر الأحداث التي يشهدها العراق سواء أكانت سياسية أم اجتماعية،واعترض العين محمد رضا الشبيبي على تحديد الحرية ومنع الصحف من نشر أخبار تظاهرات تحدث،لأن الحكومة لا ترغب في بيان مثل هذه الحوادث[٥]،واعترض العين محمود صبحي الدفتري على عدم نشر حوادث عشائرية وقعت في الكوت موضحاً أنه لابُدَّ من اطلاع الشعب على الحوادث لان عدم النشر يفسح المجال للهمس في الأندية والمجالس الأمر الذي يعطي الموضوع أهميةً أكثر مما تتخوف منه الحكومة[٦].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية،اشتدت المطالبة بحرية الصحـــــافة ، فأوضـــــــح العين

---

[١]م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩،ص١٧٨ ؛ م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠-١٩٤١،ص٤١.

[٢] المصدر نفسه ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠-١٩٤١،ص٨١.

[٣]المصدر نفسه،الاجتماع الثامن عشر لسنة ١٩٤٣-١٩٤٤،ص١٣٠.

[٤] المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥،ص٩٢.

[٥] المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي الثالث عشر لسنة ١٩٣٩-١٩٤٠، ص ص،١٣-١٥.

[٦] المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، ص ص،٨-٩.

صادق البصّام ((أنَّ ظروف الحرب أجبرت الحكومة على تقييد حرية الشعب بجميع أنواع القيود،إن الوقت قد حان الآن لفك قيود الحريات،كحرية النشر وحرية الصحافة والكلام، كي تقوم الصحافة بمعالجة الوضع العراقي العام معالجةً صريحةً))[١].ودعا العين مولود مخلص إلى توسيع مجال الحرية للصحافة و إعطائها الحرية الكاملة[٢].

وفي أثناء مناقشات مجلس الأعيان لمرسوم المطبوعات رقم(٢٤)لسنة ١٩٥٤،عدّهُ بعض الأعيان مقيداً لحرية الكلام ومخالفاً للقانون الأساسي[٣].ولاسيّما أنه وضع قيوداً في التأمينات ومواصفات خاصة لمن يعمل في الصحافة تقيد العاملين فيها[٤].

كما طالب أعضاء لجنة الأمور المالية والاقتصادية سنة١٩٥٧بالحريات الدستورية، ولاسيما حرية الصحافة وإزالة القيود المفروضة عليها،ووصف العين محمد رضا الشبيبي الصحافة بأنها(مرآة الشعب) وفي السنة ١٩٥٨أكدّ العين نصرت الفارسي،بأن هناك تقييداً على الصحافة بل حصرها[٥].

وعلى الرغم من الدعوات إلى حرية الصحافة من بعض الأعيان نلاحظ هناك دعوات مناقضة لحرية الصحافة التي يرى بعضهم فيها تهجماً على بعض الشخصيات وحملة للسب والشتم مما جعلهم يدعون إلى وضع القيود على حرية الصحافة[٦].

---

[١] المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي التاسع عشر لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، ص١٩٩.

[٢] المصدر نفسه،الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٤٧، ص ص،٥٦-٥٧.

[٣]كان الأعيان هم:السيد عبد المهدي،صالح جبر،محمد رضا الشبيبي.ينظر:م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،ص ص،٢٨٧-٢٨٩.

[٤] محمد رشيد عباس،المصدر السابق،ص ص،١٩٧-١٩٨.

[٥] المصدر نفسه،ص١٩٨.

[٦] م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٣٩،الجلسة(١٠)،ص١٧١؛المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦، ص ٥٩.

وخلاصة ما تقدم فأن حرية الصحافة كانت بشكل عام مطلب الكثير من الأعيان مادامت تمثل آرائهم وتوجهاتهم أو توجهات الأحزاب التي ينتمون إليها،ولكن عندما تتعرض الصحافة إلى الأشخاص أو انتقاد السياسة العامة في البلاد عندما يكونون هم في كراسي الحكومة يعمدون إلى غلق الصحف أو وضع القيود عليها،وعندما تكون العلاقة غير جيدة بين بعض الأعيان والحكومة تزداد مسألة المطالبة بحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأي[١].

وهذا يشير إلى إن إجراءات وزارة الداخلية ستكون مرةً مقبولةً للأعيان-ما يتعلق منها بالصحافة – ومرةً أخرى مرفوضةً وإنها معرقلة للحريات ومخالفة للدستور، وبتعبير آخر فان ما قامت به الوزارة من غلق أو مصادرة الصحف ومحاكمة أصحابها لم تكن منبوذة من الأعيان على الدوام وإنما ذلك يكون بشكل نسبي وبحسب مصالحهم واتجاهاتهم التي قد تتفق مع توجهات الوزارة وإجراءاتها أو قد لا تتفق.مما يجعل الباحث لا يعول كثيراً على طروحات أعضاء مجلس الأعيان بهذا الخصوص.

وفي مجلس النواب كانت قضية حرية الصحافة والرأي من القضايا الساخنة، وكان النائب سعد صالح من أكثر نواب المجلس مطالبة بحرية التعبير عن الرأي من خلال فسح المجال للأحزاب السياسية بالعمل والتعبير عن إرادة الشعب والدفاع عن حقوقه كل حسب قناعته واجتهاده،وكذلك حرية الصحافة التي عَدّها وسيلةً للنهوض بمستوى الشعب، والحل الأمثل لمشكلاته،ويقول عن ذلك((نريد حرية نحارب بها الرذيلة، نحتاج إلى أحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية تتسابق لبعث الفضيلة وتشجيع الكرامة الوطنية فالبلاد التي تنمو فيها الموبقات والآثام لا تعيش فيها الفضائل والأمجاد ،والأمة التي تتعود على احتمال الهوان تموت ميتة الجبناء فيدوس التاريخ جثتها بأقدامه احتقاراً))[٢]. وعَدَّ حرية الصحافة من أهم مظاهر الحرية الفكرية التي تحتاجها الأمة وهي في بدء نهضتها،

---

[١] محمد رشيد عباس ،المصدر السابق،ص ٢٠١.

[٢] م.م.ن،الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٤،الجلسة (٤٠)،ص٤٩.

((فالأمة تتمكن بالصحافة الحرة المعبرة أن تنهض اجتماعياً وسياسياً..))[١].واستنكر النائب نفسه تعطيل الوزارة للصحف،وإساءةاستعمال قانون المطبوعات لأسباب كثيرة عمداً أو خطئاً أو تحزباً مطالباً بان تكون المحاكم هي المرجع في قضايا النشر ويكون لها القول الفصل في إدانة أو تبرئة الناشر،إذ لا يجوز أن تجتمع سلطة الخصومة والحكومة في يد شخص واحد.وعَدّ أنَّ حرية الصحافة بسبب إجراءات الحكومة أصبحت جسماً بلا روح حالها حال بقية الحريات[٢].

ودعا النائب نفسه أيضاً، إلى إلغاء قانون منع الدعاية المضرة في العراق،وعَدَّ هذا القانون سيكون سلاحاً بيد وزراء الداخلية ليطبق على كل معارض،وعَدَّ عقوبة النفي لمدة سنة واحدة تحت مراقبة الشرطة بأنها عقوبة ثقيلة وليست هينة كما يقول نوري السعيد – رئيس الوزراء آنذاك[٣].

استغلت وزارة الداخلية موضوع(الإعلانات الحكومية) للتأثير على الصحف المعارضة، مما جعل النائب فائق السامرائي(نائب بغداد)يشير إلى ذلك بقوله((إن الصحافة لا زالت تشكو من سوء توزيع الإعلانات الحكومية التي بدأت الوزارة تتخذ منها وسيلة للهيمنة على الصحافة ووضع العراقيل والعقبات أمام الصحف المعارضة في وقت تجعل فيه من هذه الإعلانات أداة لإغداق المنافع على الصحف الموالية..)) وطلب النائب نفسه((تولي جمعية الصحفيين مسؤولية توزيع الإعلانات الحكومية بدل مديرية الدعاية العامة))[٤].

وتكلم النائب عبد الجبار الجومرد (نائب الموصل)عن تعطيل الصحف في الجلسة الخامسة لاجتماع سنة ١٩٥٣ الاعتيادي((إن الصحف هي التي توجه الرأي العام، وان خنقها يعني خنق حرية الرأي العام، وان ثمانية عشر وزيراً لا يستطيعون توجيه البلد

[١] ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص٩٦.

[٢] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٤،الجلسة (٣)،ص٣٢.

[٣] المصدر نفسه، ص٣٣.

[٤]المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٠،الجلسة (٢٧)،ص٤٤١.

من دون وجود رأي عام))[١].

ونقد النائب جمال عمر نظمي(نائب أربيل)إصدار مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤وقال((إننا لا نجد عند قراءة المرسوم الجديد أية حقوق جديدة أو إضافة حريات للصحف بل الأمر بالعكس نرى زيادة قيود والتزامات على الصحف..))،واستغرب النائب نفسه،من صلاحيات وزير الداخلية في المادة الثلاثين من المرسوم المذكور((لوزير الداخلية أن يقرر تعطيل الصحيفة أو المجلة التي يطلب إجراء التعقيبات القانونية بحقها.. إلى حين صدور قرار المحكمة بشأنها..فكيف يجوز له تعطيل الصحيفة قبل إصدار المحكمة قرارها..))[٢].

وطالب النائب صادق البصّام (نائب بغداد) إعادة صياغة المادة(٢٩)من مرسوم المطبوعات السابق الذكر((لأنها عاقبت رئيس التحرير وكاتب المقال بالحبس لمدة سنة أو بغرامة مئة دينار إذا ارتكب أحد أصحاب الصحف بان نشر ما من شأنه الإخلال بالأمن الداخلي والخارجي أو بالنظام العام وإذا نشر آخر رأي العضو المخالف يعاقب بالحبس لمدة سنة وبغرامة(٣٠٠) دينار.. فكيف نوفق بين من ينشر رأي المحاكم في قضية يعاقب بالعقوبة نفسها الذي يرتكبها من يحرض الناس على الإخلال بالنظام.))[٣].

وطالب نواب آخرين بإعطاء مجال كافٍ لمناقشة المرسوم لأنه يتصل بحرية الصحافة وتنظيمها وتحديد مسؤولياتها ولما للصحافة من أهمية في الحياة والحرية[٤].

ثالثاً : تقويم أداء وزارة الداخلية من وجهة نظر الصحافة والرأي العام العراقي :-

لم تخلُ الصحافة العراقية من مدح الجهاز الأمني والإداري لوزارة الداخلية فقد أشارت جريدة الاستقلال إلى عثور الشرطة على طفلة صغيرة لم تبلغ من العمر شهرين على قيد الحياة في منطقة الكرادة الشرقية وقيام الشرطة بإرسالها إلى

[١] المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٣،الجلسة (٥)،١٩٥٣/١٢/٢٢، ص١٧٨.

[٢] المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤-١٩٥٥،،الجلسة (٣٦)،ص ص،٧١٢-٧١٣.

[٣] المصدر نفسه،ص٧١٤.

(٤) المصدر نفسه .

إلى المستشفى لتربيتها نظراً لمجهولية ذويها[١].وهذا مؤشر على المهام ذات الطابع الإنساني لوزارة الداخلية.

كما أشارت الجريدة نفسها إلى قائممقام قضاء رانية (إسماعيل حقي شاويس) وجهوده في إحياء ذكرى المولد النبوي في قضاء رانية وهو((يعظ في الناس.. ويبين للحاضرين بأن دوائر الحكومة كافة حاضرة لإنجاز معاملات الآهلين القانونية بسرعة ومن دون تأخير..وان الحكومة تقوم بالمشاريع الخيرية لأجلكم..وأكبر دليل على ذلك شفقتها نحوكم بإعطائكم السلفة وتحسين زراعة التبغ ولخلاصكم من أيدي المحتكرين..))[٢].

وذكرت الجريدة مساهمة وزارة الداخلية من خلال بعض موظفيها الإداريين بدعم جمعية الطيران العراقية لمساعدتها في مشروع التسليح الجوي العراقي،فقد حث متصرف الموصل (تحسين علي)- رئيس فرع جمعية الطيران العراقية في الموصل-أُسر المدارس الثانوية في الموصل لتقديم المساعدة المالية لفرع الجمعية، وقد تبرعت أسرة المدرسة الثانوية للبنات بـ ٤٠ديناراً و٣ خواتم ذهبية،والتي قدمته بدورها إلى متصرف اللواء الذي قام بدوره بتوجيه كتاب شكر إلى إدارة المدرسة و أسرتها بهذه المناسبة((لتبرعكن لمساعدة السلاح الذي يزين جو العراق بمظاهر العزة والمنعة.بل أيضاً كنتيجة لجهودكن الثقافية في سبيل إنشاء الجيل))[٣].

كما اهتمت الصحافة العراقية بنشر جهود البلديات والمتصرفيات وأمانة العاصمة المتعلقة بتنظيم المقابر ومراقبتها بصورة تكفل صيانتها من الخراب والدمار[٤].

وأشارت جريدة الاستقلال إلى جهود وزارة الداخلية من خلال تقديم المساعدات والإعانات لمنكوبي الفيضانات،واشتراك المتصرفون والقائممقامون و مديرو النواحي بتوزيعها على البؤساء من

---

[١] جريدة الاستقلال،العدد(٣٦٣٩) في ١٩٤٠/٤/٢٥.

[٢] المصدر نفسه،العدد(٣٦٤١) في١٩٤٠/٤/٢٨.

[٣] المصدر نفسه،العدد(٣٦٥٢) في ١٩٤٠/٥/١٢.

[٤]المصدر نفسه.

الفلاحين وعائلاتهم والتنسيق مع الجمعيات الخيرية التي تقـوم بجمع الإعانات لتوزيعها على المتضررين من الفيضانات[١]،وتذكر الجريدة نفسها قيام وزير الداخلية في ٢٠ أيار١٩٤٠،وبرفقة مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة بتفقد المنكوبين في ضواحي العاصمة بغداد((وقد دام تجواله مدة أربع ساعات أشرف خلالها بنفسه على المزارع التي غرقت وتفقد أموال الفلاحين وقدم لهم المواساة بعواطفه الرقيقة وأمر بإحضار الأطعمة ووعدهم بالترفيه وقد قوبلت بكثير من الدعاء والثناء على فخامته والحكومة من الفلاحين))[٢].

واستحسنت الصحافــة النداء الذي وجهه متصرف الموصل (محافظ نينوى) إلى قائممقامي الاقضية ورؤساء الدوائر المرتبطة به لنجدة منكوبي الفيضان والذي جاء فيه ((لقد بلغكم ولاشك نبأ نكبة الفيضان التي حلّت بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في بعض أقسام وطننا العزيز فجرفت مزارع ودمرت دوراً وقضت عل أرزاق .البعض اصبحوا في حالة يرثى لها.. وأردتُ أن أُذكر الموظفين بالواجب المترتب عليهم بهذا الصدد.وتُرسل التبرعات إلى هذه المتصرفية أو إلى مركز فرع جمعية الهلال الأحمر))[٣].

وأشادت جريدة صوت الأحرار- لسان حال حزب الأحرار – بجهود أمانـة العاصمة بإنشاء ساحة الإمام الأعظم- وهي ساحة كبيرة تتوسطها حديقة مقابل الجامع –وتعويض الأملاك التي تشملها هذه الساحة،كما أشادت الجريدة بدور الشرطة في مساعدة الجهات المختصة بقتل الكلاب السائبة التي تزايدت أعدادها في العاصمة لتلافي الأمراض والأوبئة التي قد تسببها هذه الظاهرة[٤].

واهتمــت جريــدة الاســتقلال بــإجراءات الــوزارة لمكافحــة التهريــب بالتنســيق مــع دائــرة الكمارك والمكوس العامة وزيادة عدد قوات الشـــرطة على الحدود العراقية ، ممــا أدى إلـــى

---

[١] المصدر نفسه،العدد(٣٦٥٥) في ١٩٤٠/٥/١٥.

[٢] المصدر نفسه،العدد(٣٦٦٠) في ١٩٤٠/٥/٢١.

[٣] المصدر نفسه،العدد(٣٦٦٦) في ١٩٤٠/٥/٢٨.

[٤] جريدة صوت الأحرار،العدد(٢٦٣) في ١٩٤٧/٥/١٣.

القبض على بعض الأموال والمشروبات والروائح العطرية وورق السكائر والتبغ[١].

كما أولت الصحافة اهتمامها بجهود أمانة العاصمة في معالجة أزمة الخبز لسنة ١٩٤٧،ولاسيّما متابعة الخبازين وتقديم المخالفين منهم إلى محكمة جزاء تموين بغداد بتهمة قيامهم ببيع الخبز بوزن ينقص عن الوزن المقرر من الأمانة[٢].

لم تخلُ الصحافة من إطراء إجراءات شرطة الآداب ودورها في الحفاظ على بنية المجتمع وسلامته،فقد أشارت جريدة صوت الأحرار بجهود شرطة الكرادة في كبس دار للمقامرة في محلة أرخيته بعد حصولها على موافقة حاكم التحقيق لتحري الدار وتم القبض على المتهمين وكذلك ضبط أوراق اللعب وأدوات أخرى معدة لغرض اللعب وإحالتهم إلى المحاكم بعد إكمال التحقيق معهم[٣].

وهذا مؤشر إيجابي لبعض خدمات ومهام مؤسسات الوزارة والتدليل على إنها لم تكن قاصرة على الجانب الأمني بل تعدت ذلك إلى الضبط الاجتماعي والمحافظة على أخلاقيات المجتمع العراقي المعروف عنه بالمحافظة والاعتدال.

على الرغم من الموقف السلبي للوزارة وأجهزتها من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية وتنفيذها سياسة الحكومة التي غالباً ما تخولها استخدام أساليب القوة والشدة في تعاملها مع الثورات والانتفاضات الوطنية إلا إن ذلك لم يمنع بعض الصحف من الإشارة بشيء من التقدير لجهود وزارة الداخلية التي أذنت بتشكيل لجنة لجمع التبرعات لشهداء وجرحى وثبة كانون الثاني ١٩٤٨لجمع مبلغ خمسين ألف دينار لغرض إعانة عوائل الشهداء والجرحى وإقامة نصب تذكاري لهم[٤].

---

[١] جريدة الاستقلال، العدد(٣٦٦٠)في ١٩٤٠/٥/٢١؛ جريدة صوت الأحرار،العدد(٢٩١)في ١٩٤٧/٦/٢٤.

[٢] جريدة صوت الأحرار،العدد(٣٢٠) في ١٩٤٧/٧/٢٩.

[٣] المصدر نفسه،العدد(٣٢١) في ١٩٤٧/٧/٣٠.

[٤] تكونت لجنة الاكتتاب العام من:داخل الشعلان وداود السعدي ومحمد جعفر الشبيبي،وفخري الدين آل جميل وحكمت سليمان ويعقوب سركيس واركان العبـــادي و كامل الخضيري وعبدالعزيز القصـــاب وعزرا مناحيم =

كما استحسنت الصحافة سماح الوزارة لبعض الشخصيات والجماعات لإصدار صحف ومجلات متنوعة الاتجاهات والأهداف،نذكر منها موافقة الوزارة على منح الكاتب حسين مروة امتيازاً بإصدار جريدة يومية سياسية باسم(السيار) على أن يكون مديرها المسؤول المحامي علي الخطيب[١].ومنحت الوزارة الموافقة للسيد صباح جميل روحي المحامي لإصدار مجلة أسبوعية سياسية باسم (الوثبة)على إن يكون هو مديراً مسؤولاً لها[٢].

كما كانت الصحف تنشر بعض العرائض والمظالم الموجهة من بعض المواطنين إلى وزير الداخلية راجيةً في ذلك أن تلقى الصدر الرحب من لدن الوزير والنظر فيها لمصلحة المواطن لاسيما في عهد وزارة السيد محمد الصدر التي وصفها عدد من أصحاب الشكاوي بوزارة الحريات وإسدال الستار على العهد الماضي.وان تأخذ الوزارة بالظروف الإنسانية لبعض المعتقلين ولاسيّما المنفيين إلى مناطق نائية تكاد تخلو من ابسط مقومات الحياة حيث المناطق الموبؤة بالأمراض الفتاكة وبمياهها العفنة غير الصالحة للشرب بحسب التقارير الصحية[٣].

وأشارت جريدة الاستقلال بجهود متصرف لواء ديالى جمال عمر نظمي بتوفير كميات مناسبة من الحنطة لغرض توزيعها على الموظفين فضلاً عن الكميات التي يعمل جاهداً على توفيرها في الأسواق للاستهلاك المحلي وذلك بفرضه على مستوردي الحنطة من إحدى الممالك المجاورة بوجوب إبقاء قسم مما يستوردونه في مركز اللواء أو أحد أقضيته والتصرف بالكميات الباقية،وأشارت الجريدة نفسها بنجاح جهود المتصرف في

= دانيال ومحمد حديد وجعفر حمندي.ينظر:جريدة الاستقلال،العدد(٤٠٥٦) في ١٩٤٨/٢/٩.

[١] المصدر نفسه،العدد(٤٠٦٢) في١٩٤٨/٢/١٧.

[٢] المصدر نفسه،العدد(٤٠٦٣) في١٩٤٨/٢/١٨.

[٣] للمزيد عن الموضوع، ينظر:الشكوى المقدمة من المحامي موريس يعقوب الياس،المبُعد السياسي في عين تمر،إلى وزير الداخلية بواسطة مدير ناحية عين تمر والمنشورة في جريدة الاستقلال،العدد(٤٠٨٤)في ١٩٤٨/٣/١٩.

هذا الاتجاه ولاسيّما بعد المتابعة والإشراف الدقيق للمتصرف على الدوائر الفرعية التابعة له لتزويده بقوائم تتضمن أسماء الموظفين والمستخدمين في دوائرهم وعدد أفراد عوائلهم وأرقام دفاتر السكر الخاصة بهم لتموينهم بالحنطة شهرياً[١].وذلك تخفيفاً للضائقة المعاشية.

وذكرت جريدة العالم العربي مساعي مديرية البلديات العامة لإعداد جميع التعميمات المرفوعة لها من رؤساء الوحدات الإدارية بشان إحداث مشاريع إسالة الماء ومد الكهرباء في بعض الألوية والاقضية تمهيداً للبت بأمر الشروع بإحداث قسم منها وحسب الأسبقية في تقديم هذه التصاميم[٢].

وعرضت الجريدة نفسها مطاليب أهالي منطقة بلد لفتح معاونية شرطة في الناحية وفتح مخافر للشرطة في مناطق العشائر كمناطق الفرحانية والبوحشمة والبوحسان، وأشارت الجريدة إلى إن وجود هذه المخافر من الضروريات وان وجودها مع إدارة شرطة الناحية يتطلب إحداث معاونية شرطة،كذلك أوضحت الصحيفة ضرورة اهتمام الوزارة بإنشاء(مشروع كهرباء أهلي) لتجهيز بلد بالنور الكهربائي وذكرت بان متصرفية لواء بغداد ستوافق على الطلب المقدم من السيد حسن حباشة بعد أن يتم تعديل شرطين من شروط التعهد المبرمة من مديرية البلديات العامة[٣].

وأولت جريدة الاستقلال اهتماماً كبيراً بجهود وزارة الداخلية للحد من بعض الظواهر غير الأخلاقية في العاصمة خلال السنة١٩٥٠،فذكرت جهود الشرطة وتنسيقها مع رئاسة صحة لواء بغداد وتخصيصها سيارة جيب مع عدد من أفراد الشرطة لمطاردة البغايا المتجولات في ضواحي بغداد والقبض عليهن وتأليف (هيئة أخلاق العاصمة) من معاون الشعبة الخاصة السيد سليم البدري ورئيس المفتشين

(١).المصدر نفسه،العدد(٤٠٩١) في١٩٤٨/٣/٢٧.

(٢).جريدة العالم العربي،العدد(٦٨٢١) في ١٩٤٩/٩/١٤.

(٣).المصدر نفسه،العدد(٦٨١٩) في١٩٤٩/٩/١٢

الصحيين عبد الوهاب أحمد وتنسق هذه اللجنة مع مدير شرطة لواء بغداد والمدير العام للشرطة لأجل نجاح هذه اللجنة وسير أعمالها على الوجه المطلوب[١].

وتفاءلت بعض الصحف بمساعي وزارة الداخلية لتعديل نظام دعاوى العشائر ((تعديلاً يكفل العدل عند تطبيقه ويُطمن إلى الأحكام التي تصدر بموجبه))،بعد تأسيس محكمة تمييز عشائرية يكون مقرها وزارة الداخلية وإحداث ثلاث معاونيات لمدير العشائر العام،ويكون المعاونون في الوقت نفسه أعضاءً في المحكمة المذكورة[٢].

ومن جهة أخرى،حاول بعض وزراء الداخلية القديرين أمثال سعيد قزاز تفهم موضوع حرية الصحافة وفسح المجال أمام صحافة الأحزاب لممارسة نشاطها الصحفي في ضوء الحدود التي رسمها القانون،ومن الإجراءات المهمة التي اتخذها الوزير المذكور، إلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات،حتى أن العدد الأول من مجلة (الثقافة الجديدة)ذات النهج الماركسي صدر في تشرين الثاني من سنة ١٩٥٣وتضاعف النشاط الصحفي على المستوى الرسمي والشخصي،وتم إستحصال بعض الامتيازات من الوزير لإصدار صحف سياسية،وتشير المصادر إلى إن الوزارة أجازت عدداً من الصحف منها:الجريدة والحقيقة والسياسة والشباب والصحافة وصوت الإسلام والغد وصوت الأهالي والنضال والوعي والعمل، وأجازت الوزارة أيضاً مجلات عديدة منها : البيان الجديد وصدى المستقبل والرسالة الجديدة، في العاصمة بغداد وخارجها[٣].مما جعل العديد من الصحف الصادرة آنذاك تشير إليه بالاهتمام والتقدير مستبشرة خيراً بعودة جزئية لحرية الصحافة،ولو بشكل مؤقت،يضاف إلى إشادتها بدوره في إضراب البصرة لسنة ١٩٥٣،وموقفه الجريء من أحداث فيضان سنة ١٩٥٤[٤].

---

[١] جريدة الاستقلال ،العدد (٤٢١٠) في٧/٢٦/ ١٩٥٠؛العدد(٤٢٤٣) في١٩٥٠/٨/١٣.

[٢] المصدر نفسه،العدد(٤٢٧٢) في١٩٥٠/١٠/٢٥.

[٣] زاهدة إبراهيم،دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩-١٩٧٨،ط٢،(الكويت،١٩٨٢)،الصفحات٩٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٤١، ١٥٤، ١٥٦، ١٦١، ١٧٠، ١٩٧، ٢٣٨، ٣٢٢ ،٣٤٠، ٤١٤، ٤١٦.

[٤] ينظر:الفصل الرابع، ص ص،٢٢٠-٢٣٠.

رابعاً: نقد الصحافة(السلبي) لنشاط وإجراءات الوزارة :-

من الطبيعي،أن تكون أعمال وإجراءات وزارة الداخلية أو في قسم منها،لا تحظى بالرضا والقبول من الصحافة العراقية أو بعضها،على اعتبار إن الجهة الرسمية المسؤولة عن إجازة الصحف ومتابعة نشاطاتها وإصدار أوامر الغلق أو المصادرة وغير ذلك من الجوانب الأخرى التي تتعلق بالإعلانات والتمويل وكل ماله صلة بالعمل الصحفي،هي وزارة الداخلية.

أشر الباحث بعض المواقف السلبية للصحافة إزاء بعض مواقف وإجراءات الوزارة من مختلف الأحداث السياسية وغيرها في المجال الداخلي متبعاً التسلسل الزمني في عرض تلك المواقف.

كما سبقت الإشارة،كانت الصحافة خلال حقبة الحرب العالمية الثانية،قد سُخرت لعمل الحكومة وخدمة مصالحها ولم تعطَ القسط الكافي من الحرية لمزاولة نشاطها المهني بشكل يكفل لها نقد الأوضاع المتردية التي كانت سائدة في البلاد آنذاك.

لكن على الرغم من ذلك، لاحظنا العديد من الصحف لا تخلو من توجيه النقد لأعمال ونشاطات مؤسسات وزارة الداخلية خلال مدة الحرب فوجهت جريدة الشعب انتقادات لاذعة لأجهزة وزارة الداخلية الأمنية لتفشي جرائم القتل والسرقة والاغتصاب خلال مدة الحرب،ونبهت الجريدة نفسها عن اتساع ظاهرة السرقة قائلة((..أخذ كثير من النشالين يتجولون في الأسواق التجارية بغية اختطاف بعض الأشياء من الحوانيت أو المارة في الأسواق وتحدث كثير من السرقات يومياً من دون أن يشعر أفراد الشرطة بها،وقد تُسبب هذه الحالة الاستياء الشديد في الأسواق،فترجو الجريدة من مديرية الشرطة مراعاة ذلك وعدم فسح المجال لهم))[١].

---

[١] جريدة الشعب،الأعداد(١٧٠-١٧٦) الصادرة في ٥-١١/٩/١٩٤٤.

وعلى الرغم من الجهود الواضحة لوزارة الداخلية ولاسيّما جهاز الشرطة في الحد من ظاهرة التحلل من القيود الأخلاقية وانتشار بعض الأفعال الاجتماعية الضارة كالبغاء والقمار والملاهي والمراقص،فقد واجهت الوزارة انتقادات متعددة لضعف إجراءاتها تجاه هذه الظواهر ولاسيّما وان بعض الأماكن المستخدمة للأغراض المذكورة كانت تقع بالقرب من مراكز الشرطة،مما جعل الرأي العام ولاسيّما الصحافة العراقية تشير إلى ذلك بوضوح مطالبة الشرطة بتشديد الرقابة بهدف صيانة الأخلاق العامة[١].

ومما يذكر إن شرطة التموين كانت مثار انتقاد بعض الصحف المحلية،فقد ورد في جريدة صوت الأحرار انتقاد لوزارة التموين وأعمالها وتلاعب موظفي التموين بمواد التموين،وان رقابةشرطة التموين لم تكن حقيقية،وأنَّ وظائف شرطة التموين لا تُمنح إلا لذوي الحظوظ،وإنها كانت تعمل في اتجاه معاكس للأهداف التي أنشأت من أجلها،فقد ذكرت شرطة التموين بقولها((أما شرطة التموين.. فقد ظهر انه لا رقابة حقيقة لوزارة التموين عليها،كما إن وظائفها لا تمنح إلا لأصحاب الحظوظ، وكانت واجباتها في وادٍ وواجبات التموين في وادٍ آخر..))[٢].

ويظهر من كلام الجريدة تلكؤ دوائر وزارة الداخلية المسؤولة عن التموين مباشرة في أداء مهامها وتجاوزها على وزارة التموين ودوائرها والعمل بما يحلو لها، وهذا قد يؤدي إلى استغلال منتسبي تلك المؤسسة ظروف التموين وبما يخدم أغراضهم الشخصية ومنافعهم الذاتية من دون الاكتراث بحالة الشعب البائسة،وهو يصارع الجوع من دون سلاح يحميه من جشع المستغلين والفاسدين من التجار والشرطة.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإصدار العديد من الصحف السياسية وغير السياسية،تزايدت اهتمامات الصحافة بمشكلات المجتمع ومعاناة الناس المختلفة.ففي ٣ حزيران ١٩٤٦،وجهت جريدة(صوت الأهالي) عنايتها بشكاوى الناس حول وضع

[١] المصدر نفسه،العدد (١٩٢) في ١٩٤٤/٩/٢٩؛العدد(١٩٤) في ١٩٤٤/١٠/٢.

[٢]جريدة صوت الأحرار،العدد(٣٤٣) في١٩٤٧/٨/٢٨.

باصات الأمانة واستمرار الازدحام للركاب على الباصات وقلة مقاعدها وغلاء أجور النقل بواسطتها التي كانت في وضع لا يتلائم وقدرة الأهالي المادية.وأشارت الجريدة إلى إن أصحاب السيارات الخصوصي(التاكسي)وأصحاب الباصات الأهلية خارج خطوط الأمانة قد اصبحوا يتقاضون أجوراً أوطأ من أجور باصات الأمانة،كذلك قضية مواقف الباصات وخلوها من المظلات الواقية التي تحمي الركاب من ظروف الجو صيفاً وشتاءً.وقد طالبت الجريدة من أمانــة العاصمة الاهتمام بالموضوع لتعلقه بشريحة واسعة من المجتمع البغدادي[١].

كما نشرت الجريدة نفسها بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٦موضوعاً عن مياه الشرب في مندلي – أحد أقضية لواء ديالى–وتعاطفت الجريدة مع العريضة التي رفعها الأهالي إلى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس مجلس النواب،موضحة إن المشروع غير كافٍ ولا يلبي حاجات جميع السكان كما إن المياه التي تضخ فيه غير صافية والأنابيب المستخدمة في المشروع قديمة وقد أصاب بعضها العطب[٢].

استنكرت الصحف الناطقة باسم الأحزاب السياسية العلنية موقف وإجراءات وزارة الداخلية إزاء حرية الصحافة والرأي في عهد وزارة أرشد العمري(١٩٤٦-١٩٤٧) وقيامها بغلق العديد من الصحف وإحالة مسؤوليها إلى المحاكم المختصة،فقد ذكرت صحيفة صوت الأهالي الصادرة في ٢ تموز١٩٤٦:((إن موقف الحكومة إزاء الصحافة في الآونة الأخيرة يدعو إلى القلق على مصير حرية الرأي والنشر والمضمونة بالقانون الأساسي..))[٣].كما استنكرت الجريدة نفسها إجراءات الشرطة وموقفها من التظاهرات التي وقعت في٢٨ حزيران١٩٤٦وطلبت من الحكومة((تأليف لجنة محايدة بأســـــرع ما يمكن لتتولى التحقيق في كيفية وقوع التظاهرة وعن المسؤولين عـــــن

---

[١] جريدة صوت الأهالي،العدد(١١٨٢) في٣/٦/١٩٤٦.

[٢]المصدر نفسه،العدد(١١٨٤) في٥/٦/١٩٤٦.

[٣] المصدر نفسه،العدد(١٢٠٧) في٢/٧/١٩٤٦.

إزهاق الأرواح ومعاقبتهم منعاً لتكرار مثل هذه الحوادث المؤسفة وصيانة لأرواح الأبرياء))[١].

وعبرت جمعية الصحفيين في مذكرة مطولة وجهتها إلى وزير الداخلية (عبد الله القصاب)،عن قلقها لقرار وزارة الداخلية بغلق الصحف مطالبة بحق الدفاع للصحفي عن نفسه وتحكيم الخبراء لإثبات براءته وان يتم إسناد أمر التحقيق في التهم الموجهة إلى الصحفيين إلى موظف حقوقي في وزارة الداخلية ومزود بتعليمات من الوزير نفسه تعطي للمتهم مجال الدفاع الكافي والاستعانة بالخبراء[٢].

كما وصفت جريدة صوت الأهالي موقف وإجراءات الشرطة في حادثة كركوك (كاوورباغي) بأنها مؤلمة ومؤسفة وان الوزارة لم تتخذ خطوات إيجابية جدية تجعل العمال يعدلون عن الإضراب والمباشرة بالعمل،وان ((الشرطة أطلقت النار بأمر من متصرف اللواء من دون مبرر على اجتماع سلمي عقده العمال المضربون في كاوور باغي))[٣]. وهذه إشارة واضحة لتقصير أجهزة وزارة الداخلية الأمنية والإدارية وعدم مقدرتها على احتواء الموقف وتلافي النتائج الوخيمة له.

وانتقدت جريدة الشعب موقف الإدارة المحلية في لواء كركوك لموقفها غير الحكيم في التعامل مع إضراب عمال شركة النفط العراقية في كركوك (حادثة كاوورباغي) وحملتها مسؤولية الحادثة إذ قالت((.. هذه الحادثة كان يمكن ألا تقع فيما لو استعملت السلطات المحلية في كروك الحكمة في معالجة الأمر،مقتصرة في عملها على المحافظة على الأمن وتاركة أمر فض النزاع،إلى الدوائر ذات العلاقة)).ومهما يكن من أمر ((فقد كان في وسع الحكومة تلافي حدوث هذه الواقعة الأليمة لو أنها اهتمت للأمر حينما ظهرت بوادره، واتخذت كل الإجراءات الممكنة لفض النزاع بين الشركة والعمال بدراسة المطاليب التي تقدموا بها))[٤].

[١]المصدر نفسه؛جريدة صوت الأحرار،الأعداد (٥٥-٥٦) في٢-١٩٤٦/٧/٣.

[٢]جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٠٨) في١٩٤٦/٧/٣.

[٣]المصدر نفسه،العدد(١٢٢٣) في١٩٤٦/٧/٢٢.

[٤]جريدة الشعب،العدد(٥٣٦) في ١٩٤٦/٧/١٥.

وطالبت الجريدة نفسها من الحكومة بيان ((كل ما طرأ على سير القضية،سواء كان ذلك من جهة التحقيق في أمر إطلاق النار أم من جهة الكيفية التي انتهى بموجبها الإضراب. إن من واجب الحكومة أن تُظهر للرأي العام دائماً،وكلما جد في الأمر شيء ، على موقفها من القضايا الشاغلة لبال الرأي العام ،محددة ذلك بوضوح .. وان إيقاف الحكومة الرأي العام على حقيقة الحوادث التي تقع في البلاد دائماً،أمر لا تستوجبه المصلحة العامة حسب،وإنما هو ما تقتضيه مصلحة الحكومة نفسها))[١].

ويبدو من كلام الجريدة الأخير إن الحكومة ولاسيّما وزارة الداخلية-لأنها المسؤولة عن مديرية الدعاية والإذاعة العامة وتصدر جميع البيانات الحكومية من خلالها- كانت تظلل الرأي العام عن حادثة(كاووروباغي) وان هناك تعتيماً واضحاً وربما يكون متعمداً لسير التحقيق ونتائجه في الحادثة المذكورة.

واستنكرت جريدة صوت الأهالي الصادرة في٢٧ كانون الأول ١٩٤٦تدخلات رجال الإدارة وموظفي الوزارة في الألوية في انتخابات اللجان التفتيشية مطالبة بضمان حرية الانتخابات وتطهير الجهاز الإداري[٢].الذي أصبحت مهمة أساسية على حد تعبير الجريدة. وعرضت جريدة صوت الأحرار بتاريخ الأول من ايار١٩٤٧شكوى لعوائل الموقوفين في سجن ابي غريب مقدمة إلى رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والشؤون الاجتماعية موضحة فيها أساليب المعاملة القاسية للسجناء وتعرضهم((للإرهاب منذ اعتقالهم وزجوا في غرف ضيقة.. وحُرموا من كل وسائل الراحة..ونتيجة لهذه المعاملة السيئة التي يلاقونها وللظروف الصحية الرديئة التي هم فيها فقد فتكت بهم الأمراض..)) وطالبت العريضة بتحقيق مطالب الموقوفين التي أضربوا من اجلها ونقلهم إلى الموقف العام وتوفير وسائل الراحة لهم والسماح لعوائلهم بالاتصال بهم للاطمئنان على صحتهم[٣].

[١]المصدر نفسه،العدد(٥٤٠) في١٩٤٦/٧/١٩.

[٢]جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٩٠) في١٩٤٦/١٢/٢٧؛العدد(١٢٩٢) في١٩٤٦/١٢/٣٠.

[٣]جريدة صوت الأحرار،العدد(٢٥٣) في ١٩٤٧/٥/١.

واستنكرت الجريدة نفسها قيام الشرطة السرية والعلنية بسلاحها باقتحام بناية دار المعلمين الابتدائية وتجولها في ردهات الدار والممرات وغرف المنام لإرهاب الطلاب وتخويفهم وقد أيد ذلك مدير الدار بأن الشرطة قد دخلت المكان في اليوم الأول من إضراب طلاب كلية الملك فيصل(مدرسة بغداد حالياً)[١].ويبدو إن إجراء الشرطة هذا كان احترازياً لتجنب اشتراك الطلبة الموجودين في دار المعلمين الابتدائية بالتظاهرات التي وقعت في كلية الملك فيصل.

كما وجهت جريدة صوت الأحرار الصادرة بتاريخ ١٠حزيران ١٩٤٧نقداً لاذعاً لوزارة الداخلية بسبب تعطيل بعض الصحف حيث تقول الصحيفة((إن ما يجري من تعطيل الصحف أو الحد من نشاطها والحيلولة من دون أداء واجباتها لمجرد الخروج عن آراء المسؤولين في القضايا العامة التي تهم الشعب وتؤثر على مصيره ومستقبله. فذلك ما لا يمكن إن يصح إلا في النظم الديكتاتورية))[٢].

وعندما اشتدت أزمة الخبز سنة١٩٤٧،وتزايدت مشكلات الناس وتذمرهم من الغلاء الفاحش والتدافع على أبواب المخابز وسوء توزيع المواد التموينية،تساءلت جريدة صوت الأحرار في عددها الصادر في ١٨ تموز ١٩٤٧عن الإصلاح المزعوم الذي يقوم به الموظفون الإداريون ولاسيّما متصرفي الألوية،الذين طالما اجتمعوا مع وزير الداخلية ورئيس الحكومة،لكن من دون جدوى ولم يبادر المتصرفون باتخاذ تدابير عملية فاعلة على حد تعبير الجريدة وانهم لم يعملوا شيئاً لألويتهم ((وأي شيء عمله المتصرفون منذ أن عادوا إلى ألويتهم .. غير ما تعودوا أن يعملوا في شيء كثير من القصد والتريث وترقب الأمور))،وهذه((بغداد انك لترى الناس فيها مازالوا يتدافعون ويتزاحمون على أبواب المخابز والأفران..،وانك لتجلس إلى الفقير والغني فتسمعهما يشكوان الغلاء ويتذمران من التلاعب بمقدرات العيش ومن سوء توزيع الأقمشة والسكر..))[٣].

---

[١]المصدر نفسه.

[٢]المصدر نفسه،العدد(٢٧٩) في١٠/٦/١٩٤٧؛العدد(٣١٩) في٢٨/٧/١٩٤٧.

[٣]المصدر نفسه،العدد(٣١١) في١٨/٧/١٩٤٧.

تزايدت الانتقادات الموجهة إلى وزارة الداخلية،ففي مذكرة احتجاج رفعها حزب الشعب إلى رئيس الوزراء ودول الجامعة العربية والهيئات الدبلوماسية في العراق ونُشرت في العديد من الصحف العراقية،أشار فيها الحزب المذكور إلى اعتداءات الوزارة على المطبوعات وحرية الرأي.وأشارت الجريدة نفسها إلى تجاوزات خطيرة لمؤسسات وزارة الداخلية تعدت مسألة حرية الصحافة والرأي إلى مداهمة المساكن والاعتقال بسبب الانتقاد والثقافة واقتناء الكتب والمطبوعات و لاسيما ما احتوى منها على آراء وطنية أو مباحث ديمقراطية،وأصبح الناس-على حد تعبير الجريدة -في خوف دائم من غارات الشرطة عليهم بسبب ما يمتلكونه من كتب ومطبوعات وبذلك أصبحت حرمة المساكن التي ضمنها الدستور العراقي غير مصونة،وصار الناس يوقفون ويحقق معهم على الشبهات والأخبار أو التقارير السرية ويحجزون أياماً واشهراً في السجون، وإذا قُدموا إلى المحاكم كانت التقارير السرية هي أيضاً الدليل الوحيد الرئيس ضدهم.ومن تبرئهم المحاكم يلزمهم خوف من تعقيبات جديدة من الشرطة السرية بحجة((الخشية منهم على الأمن))[١].

كما أشرت بعض الصحف ضعف الجانب الخدمي لمؤسسات الوزارة فنشرت جريدة صوت الأحرار في ٢ أيلول ١٩٤٧مطاليب ناحية كرمة بني سعيد حول إزالة الأوساخ المتراكمةفي الشوارع والمحلات السكنية وضعف مشروع الإنارة والمطالبة بتحسين الطرق وإنشاء جسر يسهل نقل الأشخاص والمواد الأخرى بين الناحية والمناطق المجاورة الأخرى[٢].كما تعجبت الجريدة نفسها في عددها الصادر في ١٢ تشرين الأول من السنة نفسها بإهمال أعضاء بلدية الزبير الإصلاح لبلدتهم وانهم لا تهمهم المصلحة العامة ويؤثرون مصالحهم الخاصة على العامة وشملت الشكاوى تبليط طريق الزبير

---

[١]المصدر نفسه،العدد(٣٣٢) في١٩٤٧/٨/١٢؛جريدة الشعب،العدد(٨٥٧)في١٩٤٧/٨/١٥؛ لواء الاستقلال، العدد (١٦٥) في١٩٤٧/٨/٢٥.

[٢]جريدة صوت الأحرار،العدد(٣٤٧) في١٩٤٧/٩/٢.

وتحسين مشروع الكهرباء والاهتمام بنظافة البلدة[١].وفي الرمادي كانت هناك معاناة للمساجين في سجن الرمادي الملكي من إرهاق وشدة وضرورة إرسال المفتشين للاطلاع على أوضاع السجن.

وفي كركوك سجلت الجريدة نفسها انتشار الأوساخ في شوارع المدينة وأزقتها وتعاطي الخمور في السينما التي تعاني من تردي مقاعدها وارتفاع أثمان تذاكرها وعدم توافر الشروط الصحية فيها،لافتة نظر شرطة الأخلاق للاهتمام بالموضوع[٢].

كما وجهت جريدة(صوت الأهالي) كتاباً احتجاجياً لوزير الداخلية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب من الحزب الوطني الديمقراطي وذلك احتجاجاً على استعمال الشرطة القوة ضد طلاب كلية الحقوق وزملائهم طلاب المعاهد الأخرى اثر أحداث وثبة كانون الثاني١٩٤٨،وقد استنكرت الصحيفة من خلال الكتاب المذكور التجاوزات والاعتداءات التي قامت بها الشرطة وتوقيف عدد كبير من الطلاب الأبرياء،وتعطيل الدراسة،مما يهدد مستقبل الطلاب[٣].

وانتقدت الجريدة نفسها بعددها الصادر في ٢٦اذار١٩٤٨ أعمال مديرية الدعاية العامة وطالبت بضرورة أجراء إصلاح عاجل في هذه المؤسسة الحيوية التي اتهمتها الجريدة بأنها كانت مجرد وسيلة دعاية للحكومات المتعاقبة،عن طريق استئجار صحف معينة لهذا الغرض،ولغرض الطعن بالصحف الحرة وبالأحزاب،لقاء مخصصات سرية،وتطرقت الجريدة إلى وضع محطة الإذاعة العراقية التي تشرف على توجيهها مديرية الدعاية العامة فيجب والقول للجريدة((أن يكون مفهوماً قبل كل شيء إن الإذاعة لا تعتبر في الحقيقة ملكاً للحكومة بل هي ملك للمستمعين أي ملك للشعب)).ووصفت الجريدة الإذاعة بأنها متأخرة عن مجاراة المحطات العالمية وإنها جامدة كل الجمود على حد قول الجريدة[٤].

---

[١]المصدر نفسه،العدد(٣٨٠) في١٢/١٠/١٩٤٧.

[٢]المصدر نفسه،العدد(٣٨٦) في٢٠/١٠/١٩٤٧.

[٣] جريدة صوت الأهالي،العدد(١٤٢٩) في٨/٢/١٩٤٨.

[٤] المصدر نفسه،العدد(١٤٧٠) في٢٦/٣/١٩٤٨.

وطالبت بإصلاح المحطة من خلال تغيير العقلية السائدة في مديرية الدعاية العامة التي تخضع لإدارتها محطة الإذاعة،بأن تكون عقلية ديمقراطية تقيم وزناً للرأي العام وتحترم النظام الديمقراطي وان تكون المحطة واسطة حقيقية من وسائط تثقيف الشعب وتنويره بكل أمانة ونزاهة إلى جانب العناية بنواحي الثقافة والتسلية والأدب الرفيع والتنويع في البرامج التي تثير المستمعين وان لا تعتمد المحسوبية والمنسوبية في كل ناحية من نواحيها[١].

وفي ٢٣حزيران ١٩٤٨احتجت معظم الصحف العراقية من خلال جمعية الصحفيين على الرقابة التي تفرضها مديرية الدعاية العامة عليها وقد تضمن الاحتجاج أموراً عدة أهمها، نقل الرقابة الصحفية من مديرية الدعاية العامة وإناطتها بإدارة أخرى،وعدم تدخل الرقابة فيما يكتبه الصحفيون عن الشؤون الداخلية التي ليست لها مساس في الحرب القائمةفي فلسطين وشؤون الجيش وسلامته،والسماح للصحف بترك محل المقال المرفوع خالياً،فضلاً عن ضرورة تعيين مراقبين أكفاء من ذوي الخبرة بشؤون الصحف مع تزويدهم بتعليمات وافية تحدد واجباتهم،مع قبول ممثل عن جمعية الصحفيين في هيئة الرقابة يكون بمثابة همزة وصل بين الصحافة والرقابة.

وأرسلت نسخ من هذا الاحتجاج إلى رئاسة مجلس النواب والأعيان ورئاسة الديوان الملكي فضلاً عن وزير الداخلية[٢].

لكن يبدو إن تجاوب وزارة الداخلية مع طلب الاحتجاج لم يكن إيجابياً، لذلك نلاحظ بعد ثلاثة اشهر تقوم وزارة الداخلية بإلغاء امتياز صحف ومجلات عديدة منها مجلةمناهل الفن الأدبية والصريح والقلم السياسيتين وذلك لعدم صدورها خلال المدة القانونية على حد تبرير الوزارة الذي جاء في كتاب الإلغاء[٣].

---

[١]المصدر نفسه،العدد(١٤٦٩) في١٩٤٨/٣/٢٥.

[٢]جريدة الاستقلال،العدد(٤١٦٠) في١٩٤٨/٦/٢٣.

[٣] انظر: المصدر نفسه،العدد(٤١٩٤) في١٩٤٨/٩/٢٧.

واستهجنت جريدة العالم العربي في عددها الصادر بتاريخ٨ ايلول١٩٤٩قيام بعض أفراد الشرطةفي بغداد والألوية الأخرى بفرض الكتب ووصولات الاشتراك ببعض الجرائد الوهمية على المراجعين لدوائر الشرطة لتأمين استفادة بعض من انتحلوا صفة المؤلفين والصحفيين .

ووعدت مديرية الشرطة العامة بالاهتمام بالموضوع وقررت الإيعاز لرؤساء الوحدات الإدارية بمنع مثل هذه التصرفات[١].التي تسيء إلى سمعة جهاز الشرطة،الذي مازالت نظرة الناس إليهغير حسنة بسبب مواقفه من أحداث وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ التي ما زالت شاخصةً في أذهان الناس آنذاك.

كما نشرت جريدة لواء الاستقلال بعددها الصادر في ٥كانون الأول١٩٤٩ نصوص الكتب والمخابرات الرسمية التي دارت بين وزارة الداخلية ومتصرفية لواء المنتفك حول النزاع العشائري الذي وقع بين عشائر عكيل وبعض أتباع موحان الخير الله من عشائر الشويلات، وقد كان نشر الجريدة للوثائق المذكورة دليلاً على الإجحاف الذي لحق بأفراد عشيرة العكيل من السلطات الإدارية التابعة لوزارة الداخلية والتي أنيط بها التحقيق في ذلك الموضوع[٢].وهذه إشارة واضحة علىعدم حيادية الجهاز الإداري في اغلب الأحيان وانحيازه إلى أهواء وربما مصالح ذاتية لمرؤسيه وموظفيه الكبار.

ولفتت جريدة الاستقلال الصادرة بتاريخ ١٥ تموز ١٩٥٠ أنظار وزارة الداخلية إلى حوادث خطف الأطفال من جانب الخدم أو غيرهم في بغداد،مما بعث الرعب في نفوس الكثيرين من ذوي الأطفال موضحةً خطورة تلك الظاهرة على المجتمع العراقي ومطالبةً من المسؤولين في الوزارة زيادة اليقظة لمراقبة هؤلاء الجناة مع ضرورة اهتمام الأهالي بمراقبة أطفالهم ومتابعتهم[٣]. وهذا يفسر لنا زيادةعدد جرائم السرقة

---

[١]جريدة العالم العربي،العدد(٦٨١٦) في١٩٤٩/٩/٨.

[٢] لواء الاستقلال،العدد(٨٤٢)في١٩٤٩/١٢/٥؛ جريدة العالم العربي،العدد(٦٨٨٨) في١٩٤٩/١٢/٧.

[٣] جريدة الاستقلال،العدد(٤٢٠٣) في١٩٥٠/٧/١٥.

والسلب بسبب استمرار مؤثرات أزمة الخبز ومواد التموين الأخرى على الرغم من إلغاء وزارة التموين سنة ١٩٤٨إلا إن المجتمع بقي في حالة من العوز لفئة واسعة مما شجع على أعمال الخطف والسرقة لأسباب اقتصادية واجتماعية بحتة.

وأُنتقد مدير الدعاية العامة في كفاءته الإدارية من الصحافة وذلك بعد اكتشاف حالات تزوير الكتب لتسفير اليهود بجوازات السفر العراقية من دون كفالة، وتزوير توقيع وزير الداخلية السابق(صالح جبر)على بعضها،لكن التحقيق اثبت تورط مديرية الدعاية العامة بالموضوع فقد أثبتت التحقيقات إن الكتب المزورة طبعت على الآلة الكاتبة العائدة للمديرية المذكورة .

وتقول جريدة الاستقلال متهجمة على مدير الدعاية(كمال إبراهيم)[١] ((إذ كان التسيب قد بلغ هذه الدرجة.. فأن الملامة ضرب من الهراء والرجل الذي لا يدري ما يجري في دائرته وبالقرب من غرفته كيف تُسلم بيده مقدرات الصحافة ويحكم على هذا وذاك بما يشاء..)) وتواصل الجريدة استغرابها وانزعاجها من مدير الدعاية بالقول((.. فهل يجوز السكوت عن دائرة هذا شأنها وهي تضم شعبة استعلامات تستنزف كثيراً من المخصصات والهبات))[٢].

ويبدو إن كتابة الجريدة عن مساوئ مديرية الدعاية العامة ومديرها العام دفع وزارة الداخلية إلى قطع إعلانات الدوائر عن هذه الجريدة وكذلك الحال انطبق مع جريدتي صدى الأهالي والعالم العربي.

واستنكرت الجريدة نفسها عمل مدير الدعاية العامة منبهة إياه بأن ما نُشر عن مساوئ دائرته((هو درس بسيط لكمال إبراهيم ليعلم ما في عمله من إساءة إلى مصلحة الحكومة التي نصبه فيها الأمي لدعايتها.. ،وإذا لم تكن له حماية سوى الإعلان

---

[١] من كبار موظفي وزارة الداخلية،ولد سنة ١٩٠٩،دخل في السلك الوظيفي في ١٩٢٨/٩/٢٠،شغل العديد من الوظائف الإدارية وتدرج في مناصبه حتى أصبح مديراً عاماً للدعاية في ١٩٥٠/٤/٥،ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٠،ص١٣.

[٢] جريدة الاستقلال،العدد(٤٢٤٩) في١٩٥٠/٩/٢١.

الذي يظنه كل شيء للجريدة لبعده عن حقيقة العمل الصحفي))[١].

كما انتقدت الجريدة نفسها بعددها الصادر في ٢٦ تشرين الأول١٩٥٠إهمال ونسيان مؤسسات وزارة الداخلية للواء أربيل الذي عدتهُ الجريدة محروماً من العناية والإصلاح علىالرغم من أهميته العسكرية والاقتصادية والجغرافية والسياسية،مشيرة إلى إن الإهمال ناتج من عدم تحقيق العدالة في توزيع الخدمات بين الألوية وتولدت نتيجة ذلك مشكلات تخص البلدية والإدارة وحتى الصحة والمحاكم..وأما مشكلات البلدية فتبدو واضحة من عجز البلدية عن تحسين الطرق وتبليط الأزقة وتوسيعها،وانعدام النظافة في المدينة فالمياه القذرة تجري في سواقٍ تخترق الطرقات والشوارع فتتصاعد منها روائح تزكم الأنوف،وتتولد منها أنواع الأمراض والأوبئة التي تفتك بالناس وكما إن عدد موظفي البلدية قليل جداً ولكبر سنهم أو صغره أطلق البعض على هذه المؤسسة بدار العجزة[٢].

وعندما عطلت وزارة الداخلية جريدتي العالم العربي والأوقات البغدادية في١٨ نيسان١٩٥١لمدة سنة بتهمة السب الذي جرى التعطيل من اجله،رفعت جمعية الصحفيين العراقية-التي تأسست سنة ١٩٤٧ – برئاسة كامل الجادرجي مذكرة إلى رئاسة الحكومة حول حرية الصحافة في العراق وما تتعرض له الصحف من كبت وإرهاب من الأجهزة التنفيذية – مؤسسات وزارة الداخلية- معلنة احتجاجها على تلك الممارسات والأعمال وطالبة بإعادة النظر بقرار الحكومة بشأن الجريدتين المذكورتين[٣].

لكن المثير للاستغراب إن وزارة الداخلية وبدل أن تقوم بالتجاوب مع هذه المطاليب الوطنية نلاحظها قامت بتعطيل الجمعية ثم إلغائها وتشريد الأعضاء البارزين فيها. وواجهت الصحف الوطنية هجوماً هستيرياً من الوزارة ولاسيّما بعد انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢بحيث كان المواطن يتعرض للسجن أو المطاردة لمجرد حمله جريدة معينة[٤].

---

[١]المصدر نفسه،العدد (٤٢٥٠) في١٩٥٠/٩/٢٢.

[٢] المصدر نفسه،العدد (٤٢٧٣) في١٩٥٠/١٠/٢٦.

[٣]فائق بطي،قضايا صحفية ،ص ص،١١٨-١١٩.

[٤]المصدر نفسه،ص١٢٠.

واستمرت الصحافة بنقد سياسة الوزارة ولاسيّما ما تعلق منها بفرض الأحكام العرفية، والرقابة الصارمة على كل ما يقال أو ينشر بحجة الخوف من اختلال الأمن.وقد وصفت جريدة صوت الأهالي الصادرة بتاريخ ١٩تشرين الأول ١٩٥٣ إجراءات وزارة الداخلية في سبيل استتباب الأمن بأنها ((حجة واهية لا سند لها من الواقع،والمحافظة على الأمن عذر هزيل لا يستقيم مع منطق الحوادث..،ولكن السبب الرئيس الذي يؤيده واقع الأمر هو أنَّ الوزارة كانت تتوخى من إطالة أمد الأحكام العرفية وبقاء الرقابة على الصحف تهيئة جو(مثالي) تستطيع فيه أن تعمل حرةً من غير رقابة ولا محاسبة لتحقق مأربها في الخفاء.وكان هذا الجو يتمثل في فرض حكم إرهابي مقيت تستعمل فيه الضراوة..، وتكال التهم لكل من يرفع صوته باستنكار هذا الحكم الديكتاتوري السافر))[١].

كما طالبت الجريدة نفسها الصادرة بتاريخ١و٢ تشرين الثاني ١٩٥٣من وزارة الداخلية إعادة النظر في قوائم الكتب الممنوعة والمطبوعات الخارجية الممنوعة لتقليص تلك القوائم بعد وقوع حيف كبير،ومن تحكم بالأمر أملته الرغبات الخاصة والآراء غير الديمقراطية في ذلك الشأن،وأنَّ رأي الجريدة هو المطالبة بإعادة النظر جدياً في هذه القوائم المتضخمة والتي تُعَدّ أسوء دعاية للعراق في الخارج وماسة بسمعة البلاد،فضلاً عن وقوفها حائلاً من دون إطلاع العراقيين على كثير مما ينشر في الخارج[٢].

واستمرت الجريدة بتوجيه الأضواء على مشكلات المجتمع العراقي ذات المساس بعمل وزارة الداخلية،ففي عددها الصادر بتاريخ٢ تشرين الثاني١٩٥٣كتبت عن السجون العراقية التي وصفتها((بمأساة من المجتمع))كما قالت عنها بأنها((هي في الوقت نفسه لون من الإرهاب السياسي،وكثرة السجناء من غير السياسيين تثير التساؤل عن أسلوب الحياة الاجتماعية في العراق،ولماذا ازداد الأجرام إلى هذا الحد؟)) وان((السجين لا يعامل معاملة إنسان،بل هو أشبه بالعبد الروماني الذي كان يكدح لأسياده تحت ضربات السياط ليُغل بالحديد في الليل،وغذاء السجون العراقية من أردأ أنواع الغذاء البشري)).كما إن زيارة المسجونين هي الأخرى ((معاناة

[١] جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢) في١٩/١٠/١٩٥٣.

[٢]المصدر نفسه،العدد(٢٣)في ١/١١/١٩٥٣؛ العدد(٢٤) في ٢/١١/١٩٥٣.

ومأساة كبرى فعليك أن تخضع للتفتيش من الشرطي الأول إلى الشرطي الأخر وهكذا وعندما يعترض أحد على أسلوب التفتيش يتلقى صفعة على وجهه ورفسة من الشرطة والمزيد من الركلات وبشكل بشع وفي نهاية الأمر لا يسمح له بمواجهة السجين)).وتستغرب الجريدة من هذه المعاملة إذا كانت في أبواب السجون فكيف أذن تكون المعاملة داخل السجون !(١) .

وانتقدت الجريدة نفسها والصادرة في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٣سياسة المحاكمات الصحفية تلك السُنة التي وضعها نوري السعيد منذ مجيئه للحكم سنة ١٩٣٠واتبعتها الوزارات اللاحقة ومنها وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى مستفيدة من قانون المطبوعات الذي تضمن نصوصاً جعلته أداةً طيعةً بيد الحكومات التي تريد ضرب المعارضين والانتقام منهم تحت ستار من النصوص القانونية والإجراءات الشكلية،واستغربت الجريدة من لجوء الحكومة ((إلى هذا الأسلوب البالي فتفتح عهدها بسوق الصحف إلى المحاكم عن قضايا لم تكن هي مسؤولة عنها))وطالبت الجريدة من الحكومة بترك هذه السُنة السيئة التي فشلت بموجبها في كسر شوكة المعارضة على حد قول الجريدة(٢).

وتجدر الإشارة إلى إن الصحافة في مواقفها المعارضة للسلطة لم تقتصر على الصحف العربية،بل كانت لبعض الصحف الكردية في العراق مواقف مناهضة لسياسة الحكومة وإجراءات وزارة الداخلية،ذلك لان الصحف الكردية التي صدرت في العراق قبل ثورة ١٤تموز ١٩٥٨كانت مرتبطةً بالحركة القومية الكردية،ولم ترتبط بالسلطة الحاكمة لذا فأنها تأثرت كثيراً بسياسة الضغط والإرهاب،وهذا لا يعني بالضرورة أنَّ الصحافة الكردية لم تكن مع السلطة ضد الجماهير الكردية(٣).

وأصدرت الأحزاب الكردية التي تألفت في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مثل حزب وحدة النضال(١٩٤٤)والحزب الشيوعي فرع كردستان(١٩٤٥)، وحزب التحرر الكردي(١٩٤٥)

(١)المصدر نفسه،العدد(٢٤) في ١٩٥٣/١١/٢.

(٢) المصدر نفسه،العدد(٢٩) في ١٩٥٣/١١/٨.

(٣)جبار محمد جباري،تاريخ الصحافة الكردية في العراق،مطبعة الأمة،(بغداد،١٩٧٥)،ص ص،٢٩-٣٠.

والحزب الديمقراطي الكردستاني(١٩٤٦)[١]،عدة صحف ومجلات لإبراز كفاحهم ونضالهم من خلالها[٢].

وهاجمت جريدة (الدفاع) البغدادية عملية إطلاق النار على المساجين في سجن بغداد في حزيران ١٩٥٣من السلطات الأمنية إذ قالت:((نحن نعتقد إن حجة مقابلة السجناء بالمثل،التي تعكزت عليها سلطات الأمن في رمي السجناء بالنار،هي حجة لا تبررها القوانين العامة،ولا تسوغها أيضاً الشرائع السماوية..،لان هؤلاء السجناء هم عزل من السلاح عدا بعض الحجارة والقناني،وهم في قبضة الحكومة،وتحت سيطرة حراسها ومراقبتها..))[٣].

وتمَّ تعطيل العديد من الصحف بسبب انتقادها للسلطة،أو كتابة مقال افتتاحي لا ينسجم مع سياسة الدولة،مثال ذلك غلق جريدتي صوت الأهالي ولواء الاستقلال لنشرهما أخبار عن حوادث إضراب عمال شركة نفط البصرة أواخر سنة ١٩٥٣[٤].

كما انتقدت الصحافة شروط منح الامتيازات،وكذلك إهمال وزارة الداخلية لطلبات كثيرة لإصدار الصحف سنة ١٩٥٨ ولكن الوزارة رمتها في سلة المهملات،مما جعل العين محمد رضا الشبيبي يطالب الحكومة بإطلاق الحرية الدستورية والسماح بتأسيس الصحف[٥].

---

[١]المصدر نفسه،ص٢٩.وللمزيد عن الجمعيات والأحزاب الكردية في العراق ومواقفها من الأحداث والتطورات الداخلية.ينظر:عبد الستار طاهر شريف،الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨- ١٩٥٨، شركة المعرفة للنشر والتوزيع،(بغداد،١٩٨٩)،ص ٨٧ وما بعدها.

[٢]للمزيد عن الصحافة الكردية في العراق، ينظر:جبار محمد جباري،المصدر السابق،ص٣١ وما بعدها.

[٣] جريدة الدفاع،العدد(٢٤١) في ١٩٥٣/٦/٢٠.

[٤] جريدة الوقائع،العدد(٣٣٣٣) في ١٩٥٣/١٢/١٧.

[٥] جريدة الزمان،العدد(٦١٧٥) في ١٩٥٨/٢/٢١؛ العدد(٦١٩٢) في ١٩٥٨/٣/١٤.

المبحث الثالث

علاقة الوزارة بالعشائر العراقية

أولاً : توطئة :-

قطنت على ضفاف نهري دجلة والفرات عشائر قسم منها قد استقر وتوطن واشتغل بالزراعة وترك حياة الترحل والبداوة،وقسم ظل بدوياً مترحلاً يجوب الصحراء،طلباً للماء والكلأ،والقسم الثالث يتأرجح بين القسمين الأولين ويدعى بنصف المترحل.ونشأ النظام العشائري في العراق من أنواع متعددة في العصبيات،ومن المعيشة المشتركة،فهو نظام تلقائي تميز بوجود نوع معين من الحياة الجماعية التي تتضح في المشاعر والأحاسيس وفي موارد الرزق.وفي نواة ذلك النظام توجد الآداب الاجتماعية والأعراف القبلية،التي تتصف بالاستمرار والثبوت والقدسية[١].

كان النظام العشائري حتى نهاية الحكم الملكي في العراق يتمتع بشيء كثير من النفوذ والاستقلال ولاسيّما انه ينفرد بنوع خاص من القوانين التي تعتمد على الحق العرفي وليس الحق العادي (أو المدني) بحيث إن العشيرة كانت تُعدّ وحدةً إداريةً قائمةً بذاتها لها حدودها الإدارية،ولم يشعر أفراد العشائر بضرورة الخضوع إلى تنظيم سياسي أو إداري غير عشيرتهم.ولهذا كانت العشائر خطراً يهدد وحدة الدولة ويعرض الأمن الداخلي إلى كثير من القلق والاضطراب[٢].

ولذلك يمكن أن نعد التنظيم العشائري عاملاً من عوامل أضعاف المجتمع لأنه يعمل على تجزئته إلى وحدات عشائرية لا يوجد بينها أي انسجام أو تضامن فتسود البلاد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وهو دليل على ضعف الحكومة وحالة التفسخ الإداري يزاد على ذلك عدم وجود مجتمع منظم يأخذ بالتطورات العالمية وروح العصر.

وعندما خضع العراق للإدارة البريطانية مطلع القرن العشرين،أخذت تلك الإدارة على

---

[١] عبد الجليل الطاهر،البدو والعشائر في البلاد العربية،مطبعة الاعتماد،(مصر،١٩٥٥)، ص٣٣.

[٢] المصدر نفسه،ص ص،٣٣-٣٤.

عاتقها وضع خطة لإعادة تنظيم المجتمعات العشائرية،وإخضاع المجتمع البدوي والقبلي للأنظمة القبلية البدوية بقوة القانون[١]،وذلك بتعزيز نظام المشيخة وباشراك شيوخ العشائر في الحكم،وبوضع نظام خاص لحسم المنازعات المدنية والجزائية بين أفراد العشائر وفقاً للعادات والتقاليد البدوية[٢].

ولتنفيذ هذه الأهداف جميعاً فقد اعترفت الإدارة البريطانية رسمياً بشيوخ العشائر وعمدت على تعزيز مكانتهم وتقويتهم بكافة الوسائل الممكنة،فأناطت بهم بعض المسؤوليات الإدارية والمحافظة على الأمن،والقبض على المجرمين، وحماية طرق المواصلات،وجمع الضرائب وزودتهم في بعض الأحيان بالهبات والسلاح،وفوضت لهم الأراضي التي كانت تتصرف بها عشائرهم بمنحهم سندات اللزمة مما أدى إلىحرمان أفراد العشائر كافة من حقوقهم[٣].

وأسست الإدارة المحتلة مجالس إدارية خاصة في مراكز الألوية مؤلفة من رؤساء العشائر للنظر في شؤونهم ومشكلاتهم الخاصة كما عينت عدداً منهم في الوظائف الإدارية للاقضية والنواحي[٤].

---

[١] ينظر :مصطفى محمد حسنين،نظام المسئولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة،مطبعة الاستقلال الكبرى، (القاهرة،١٩٦٧)،ص ص،٧٢-٨٣.

[٢] لقد جاء في وصف الظروف والأوضاع التي استدعت وجود النظام مايلي:((إن العادات والحاجات المحلية هي التي توجد القوانين وتكيفها، والقانون في كل قطر من أقطار العالم يستمد بنوده من الحاجات المحلية ومن التقاليد،والعادات دائماً والتفكير، والمستويات الحضارية وذكرت الإدارة المحتلة الأسباب التالية:عدم استطاعة تطبيق القانون المدني وقانون العقوبات(أصول المرافعات الجزائية)على أفراد العشائر،وان وجود المجالس الإدارية المحلية في كل وحدة إدارية يجعل من الميسور التحقيق العاجل ومعرفة تقاليد المنطقة وأعرافها،وإن الموظفين الإداريين البريطانيين مثقلون بالمسؤوليات مما يستوجب أن تعطى أو ترفع عن كواهلهم بعض المسؤوليات وتناط بشيوخ العشائر ورؤسائهم ،وكذلك تشجيع سلطة الشيخ في منطقته لغرض المحافظة على الأمن والنظام.أما الغرض منه فكان تنظيم علاقات أفراد العشائر وتعيين الطرق الخاصة للفصل في المنازعات التي تحصل بينهم وفق الأعراف والتقاليد التي تأصلت فيهم والتي لايمكن تجاهلها دفعة واحدة)) . ينظر :نظام دعاوى العشائر،المادة الأولى.

[٣] عبد النافع محمود ،المصدر السابق،ص ص،٣١٣-٣١٦.

[٤] عبد الجليل الطاهر،المصدر السابق،ص٣٩؛ جبار عبدالله الجويبراوي ،عشائر الفرات الأوسط والجنوبي في الحلة والديوانية والسماوة والناصرية،مطبعة الأديب البغدادية،(بغداد،١٩٩٢)، ص ص،٥-٨.

ويرى الباحث أنَّ السبب الرئيس لوضع نظام دعاوى العشائر هو سبب سياسي يرمي إلى استمالة البريطانيين لشيوخ العشائر اليهم وضمان تأييدهم لهم في حربهم ضد الأتراك.

وفي سنة ١٩٢٤تمَّ تعديل نظام دعاوى العشائر بإناطته السلطة التي كانت مخولة إلى الحاكم المدني بوزير الداخلية والسلطة المخولة إلى الحكام السياسيين ومعاونيهم إلى المتصرفين والقائممقامين[١]،وبما إن النظام نص على عدم جواز النظر في الدعاوى من الموظف الإداري مباشرة فلابد أن يحيل الأمر على مجلس تحكيمي.وخوفاً من حدوث التباس وإبهام في تطبيق أحكام نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية على غير أفراد العشائر فقد صدر سنة ١٩٣٣قانون ذيل نظام دعاوى العشائر رقم(٢٦).والذي قضى في مادته الأولى:((بأنه لا تطبق أحكام نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية إلا على العشائر، وأفرادهم))[٢].

وفي سنة ١٩٣٤صدر قانون (تعديل نظام دعاوى العشائر)الذي منح صلاحيات واسعة لوزير الداخلية وكبار الموظفين الإداريين في الألوية[٣].

وثمة وجه نظر أخرى، تقول إنَّ الإدارة البريطانية تقربت من العشائر العراقية منذ الاحتلال البريطاني إدراكاً منهم لطبيعة المجتمع العراقي العشائرية وإمكان استخدام القيادات العشائرية قوةً سياسيةً واجتماعيةً مؤثرةً في المجلس النيابي لخدمة المصالح البريطانية من خلال تمرير القوانين والأنظمة التي تنسجم مع مصالح بريطانيا في العراق[٤]، لذلك نرى المس بيل السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني تقيم علاقات شخصية بالشيوخ وقالت فيهم((انهم الناس الذين أحب وأني أعرف كل رئيس عشيرة له قدر ما من الأهمية في طول العراق وعرضه، واعتقد انهم العمود الفقري للبلاد))[٥] ولذلك ابتدع البريطانيون

---

(١) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤، ص ص،٧٠-٧١.

(٢)المصدر نفسه،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،قانون ذيل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية رقم(٢٦) لسنة ١٩٣٣،ص٣٣٩.

(٣)المصدر نفسه،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٤،ص ص،٢٧٩-٢٨٢.

(٤)نوري عبد الحميد العاني،التجربة الديمقراطية في العراق..،ص٩.

(٥) G. Bell,The Letters of Gertrude Bell, Vol 11,(London, 1927), p 647.

نظرية في حكم العراق تقول((إن من يسيطر على شيوخ العشائر يستطيع السيطرة على العشائر ومن يسيطر عليها يحكم العراق بكل سهولة))[١].

وأخذت السلطات البريطانية تعمل على تطبيق هذه السياسة بتثبيت نظام المشيخة، وتقوية سلطة الشيوخ على عشائرهم بكل الوسائل.وأشركتهم في الإدارة بما في ذلك المحافظة على الأمن وجمع الضرائب كما سبقت الإشارة إلى ذلك.وفوضت لهم الأراضي وتمَّ تنظيم المجتمع العشائري وفقاً للعادات والتقاليد العشائرية بموجب (نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية،الذي استثنى رجال العشائر من نطاق سلطات المحاكم الوطنية وصارت آراء الشيوخ تؤخذ في حل المنازعات،وتشكلت مجالس أو محاكم عشائرية تتألف من الشيوخ يراعى في انتخابهم العرف العشائري[٢].

وسعى شيوخ العشائر من خلال المجالس النيابية[٣] لعرقلة تجنيد أفراد عشائرهم في الجيش العراقي،لأنهم في الواقع رأوا في التجنيد الإجباري حرماناً لهم من الحصول على خدمات أبناء عشائرهم لهم وحدهم[٤].

استمرت الحكومات العراقية المتعاقبة- من خلال دور وزير الداخلية وكبار موظفي وزارته – في الاستعانة بشيوخ العشائر في إدارة الماكينة الحكومية لمدة من الزمن بسبب قلّة الموظفين الأكفاء حتى ظن البعض بان هؤلاء الشيوخ هم أصلح من يحكم العراق، وبعد أن تشكلت الأحزاب السياسية وانتمى إليها بعض الشيوخ نقلوا إليها عصبياتهم العشائرية وحزازاتهم،لكن خطرهم لم يكن واضحاً إلا بعد وفاة الملك فيصل الأول

---

[١] عبد الجليل الطاهر،العشائر العراقية،(بيروت،١٩٧٢)،ص١٣.

[٢] تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة،ترجمة عبد الجليل الطاهر،مطبعة الزهراء، (بغداد،١٩٥٨)،ص ص،١٠-١١؛المس بيل ،المصدر السابق،ص٤٩.

[٣]أشترك رؤساء العشائر منذ بداية الحكم الملكي في المجلس التأسيسي والمجالس النيابية المتعاقبة،بعدد كبير زاد عن الثلث في العديد من المجالس النيابية.ينظر:تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة،ص١١.

[٤] نوري عبد الحميد العاني،التجربة الديمقراطية في العراق..،ص١٢.

سنة ١٩٣٣،بحيث صاروا في عهد ابنه الملك غازي يتدخلون في شؤون الحكومة مباشرةً فعرضوا الأمن والنظامفي البلاد إلى القلق والاضطراب.

وكانت أغلب العشائر مسلحةً تستخدم قوتهافي الأمور التوافه،وكان الشيوخ والرؤساء يضغطون على الحكومة في بغداد ليجلبوا إلى الحكم مرشحهم[١].ولأول مرة سنة ١٩٣٥نقرأ إنَّ رئيس الوزراء يشير إلى العشائر والقبائل وكأنها العنصر الجوهري والأساسي في الرأي العام ويحذرهم من الوقوع في أفخاخ (المتصيدين بالماء العكر). وظهر لأول مرة كذلك اتجاه جديد للتعبير عن الرأي العام وقناعته في الحكم القائم،ان ترسل العشائر والقبائل وفوداً إلى بغداد ليعرضوا ولائهم وإخلاصهم.وقد وجد بعض الساسة المحترفين باستعمال القبائل والعشائر فرصةً جيدةً للإيقاع بمعارضيهم في السياسة[٢].

وأصدرت الحكومة قوانين في صالح الإقطاعيين،وأكثرهم من شيوخ العشائر كان أهمها قانون تسوية الأراضي سنة١٩٣٢[٣].الذي وصف بأنه((طريقة لنزع الملكية من الفلاحين الذين يشغلون الأرض وتمليكها لشيوخ العشائر))[٤]فكانت النتيجة استئثار حفنة قليلة بامتلاك مساحات شاسعة من الأرض[٥]مما انعكس على الإنتاج الزراعي الذي انخفض بدوره، يزاد علـــى ذلك انخفاض مستوى معيشة الفلاح العراقي، وانعكاس ذلك علـــــى

---

[١]خلال المدة١٩٣٤-١٩٣٦،حدثت العديد من الحركات العشائرية في مناطق الفرات الأوسط ولاسيّما في مناطق الديوانية والرميثة لأسباب عديدة منها ما يتعلق بسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وربما لأسباب سياسية،ينظر:الفصل الأول،ص ص، ٣٥-٣٦.

[٢]عبد الجليل الطاهر ،البدو والعشائر في البلاد العربية،ص ص،٤٥- ٤٧.

[٣]للمزيد عن القوانين العراقية المؤثرة على الأراضي،ينظر:

Food and Agriculture Organization of the United Nations center on land Problems in the Near East, salahuddin , Iraq, October 1955,Country Information Report:Iraq. No. C19, pp,15-55..

[٤] Doreen Warriner , Land Reform and Development in the Middle East, (London ,1962) ,2nd ,ed , pp 137-138.

[٥] زادت إقطاعيات بعض شيوخ العشائر في العراق على المليون من دونم،والبعض الأخر نصف مليون من دونم، ينظر: إبراهيم كبة،((الإقطاع في العراق))،مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٥٧)،هامش ص١٠.

الوضع السياسي بعدم الاستقرار مما يعني تحمل وزارة الداخلية مهام إضافية لضبط الوضع الأمني تزاد على مهامها الاعتيادية والروتينية.

ويرى كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي ويشاركه الرأي محمد مهدي كبه زعيم حزب الاستقلال بأن مشكلة الإقطاع لا تزول في العراق ما لم تتغير أساليب الحكم التي كانت الحكومات تأتي بمجالس نيابية بأكثرية إقطاعية وذلك بسبب تدخل الأجهزة الإدارية للوزارة في وصول المرشحين إلى مجلس النواب[١].وهذا يشير إلى تحالف ومصالح مشتركة بين الإقطاع وموظفي الحكومة وفي مقدمتهم موظفو وزارة الداخلية.

ثانياً: إجراءات الوزارة لمعالجة مشكلات العشائر :-

عندما شكلّ رشيد عالي الكيلاني وزارته في٣١ آذار١٩٤٠والذي شغل منصب وزارة الداخلية(وكالةً) فضلاً عن منصب رئاسة الوزارة،اهتم بقضايا ومشكلات العشائر وسعى لحسمها حسماً نهائياً،وقد أدى البت في القضايا المعقدة ولاسيّما في لواء الديوانية، وألوية الفرات الأوسط عامة إلى حلول الولاء والوئام،محل الخصومات والتناحرات،وجعل القوانين ولاسيّما((قانون الدفاع الوطني))تنفذ على أحسن ما يرام،حتى أنَّ التجنيد شمل أفراد العشائر الرحل في أطراف السماوة،والرميثة،فضلاً عن المناطق الأخرى،مما حمل وزارة الدفاع على توجيه كتاب شكر رسمي إلى شخص وزير الداخلية(الكيلاني)الذي أظهر جرأةً وكفاءة دلتا على خبرة طويلة،ومعرفة دقيقة بشؤون العشائر وتصريف الأمور تصريفاً حكيماً[٢].

وساهمت وزارة الداخلية في اللجنة التي شكلتها وزارة الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤١ وأناطت رئاستها بالدكتور سندرسن Sir H.Sinderson[٣] مـــن خلال الموظفي

---

[١]ينظر:جريدة لواء الاستقلال،العدد(٧٤٧)في١٠/٨/١٩٤٩؛العدد(١٦٥٩)في٢٢/٨/١٩٥٢؛محمود الجندي، المشكلة الزراعية في العراق،دار البصرة للتوزيع والنشر،(بغداد،١٩٥٠)،ص٨.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،١٥٢-١٥٣.

[٣] من اشهر الشخصيات البريطانية التي عملت في العراق أثناء الحكم الملكي.فهو بحكم عمله طبيباً للعائلة=

الإداريين في الألوية بهدف إزالة الحيف النازل بأفراد العشائر من الفلاحين بعدّه الضمانة الوحيدة التي تحول من دون هجرتهم وتركهم الريف إلى المدينة.

وعرضت الوزارة ثلاثة أسباب رئيسة للهجرة يمكن معالجتها وهذه الأسباب هي قلة دخل الفلاح من العمل الزراعي وعدم امتلاكه الأرض وسوء حالته الاجتماعية[١].ولكون لواء العمارة هو المصدر الرئيس للمهاجرين فقد عممت وزارة الداخلية على الوزارات المعنية تقرير متصرف اللواء(مشكور أبو طبيخ)حول أسباب الهجرة والحلول المقترحة لمعالجتها. وقد أوضح التقرير بأن السبب الرئيس للهجرة هو بؤس الفلاح وتدهور حالة السركال.وعرض التقرير تسعة حلول للمشكلة أبرزها توزيع الأراضي على الفلاحين، وتنظيم شؤون الري وتوافر خطوط المواصلات وتوسيع التعليم المهني وتطوير المؤسسات الصحية وإسكان السكان الفلاحين بمساكن ملائمة بدلاً من الأكواخ وبيوت الشعر[٢].

وتجدر الإشارة إلى إن بعض شيوخ العشائر وكبار المزارعين في لواء العمارة كانوا من المعارضين لحل مشكلة الأراضي في لوائهم – التي هي بالأصل أراضي أميرية(عائدة للدولة)– ورغبتهم في إبقاء الوضع على ما هو عليه،متسائلين عن أسباب((بدء الحكومة بأراضي العمارة فقط وترك الألوية الأخرى،يستغل أرضها الملاكون الذين اخذوا تلك الأراضي بنفوذهم السياسي وبوسائل أخرى..))[٣].

= المالكة،استطاع ان يطلع على الكثير من أسرار هذه العائلة،وان يؤدي دوراً بارزاً في حياة بعض أفرادها،كما إن اتصاله الوثيق بالسفارة البريطانية في بغداد،وبعدد كبير من رؤساء الوزارات والوزراء، والشخصيات الأخرى في البلاد،قد مكنه من إن يلم الماماً جيداً وواسعاً بالأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق،وان يسهم –من طريق خفي–في رسم بعض السياسات التي انتهجت أثناء الحكم الملكي حتى أواخر أربعينيات القرن العشرين،ينظر :سندرسن باشا،مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي،مكتبة التحرير،ط٣،(بغداد،١٩٨٥)،ص٥ وما بعدها.

[١]عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٨٢،ص ٧٢.

[٢]عبد الرزاق الهلالي،الهجرة من الريف إلى المدن،د.م،د.ت،ص ص،١٣٨-١٤٢.

[٣]جريدة الشعب،العدد(٥٥١) في١٩٤٦/٨/١.

ولا نجانب الحقيقة عندما نقول إن الشيوخ والسراكيل كانوا أحد الأسباب الرئيسة لتدهور حالة الفلاحين وتلكؤ الحكومة في حلّ مشكلة الأراضي،التي كان من المفترض توزيعها على الفلاحين وأعمارها وتأسيس مشاريع الري فيها ومساعدة الفلاحين على زيادة الإنتاج واستثمار الأراضي بأنفسهم بالطرائق الحديثة،وهذا لم يكن ليحصل لولا النفوذ الواسع والحضوة الكبيرة لشيوخ العشائر لدى السلطة التنفيذية – ومنها مؤسسات وزارة الداخلية المساهمة في حلّ مشكلة الأراضي – مما جعل سلطة العشائر تستغل نفوذها لحساب مصالحها الخاصة من دون الاكتراث بمصالح وحالة الفلاح العراقي البائسة آنذاك.

كانت مشكلة الإسكان في الريف والاهتمام بالقرية،مثار نقاش أيضاً مستمر من الأعيان، فطالب العين محمد رضا الشبيبي،بأن تعمل الحكومة على إنشاء المساكن الصحية في القرى والأرياف،وتنظيم إدارة القرى[١]،والاعتناء بتوطين العشائر وتحسين أموالها الصحية والتهذيبية.وطالب أيضاً بردم الهوة بين الريف والمدينة[٢]،كما طالبت لجنة الأمور المالية والاقتصادية سنة ١٩٤٢-١٩٤٣بالعمل على تقليل عنصر البداوة بحل مشكلة الأراضي الأميرية وتوزيعها على الفلاحين لجعلهم أكثر ارتباطاً بالأرض وأشد علاقةً بالعمران[٣].

ولمعالجة مشكلات الهجرة من الريف،ومشكلات القبائل الرحالة ارتأت لجنة الأمور المالية والاقتصادية لسنة ١٩٤٨ -١٩٤٩،توزيع الأراضي الأميرية على العشائر على أساس الملكية الصغيرة.لتمكنهم من الاستقرار والأخذ ببعض وسائل الحضارة وإبعادهم قدر المستطاع عن حياة التنقل والبداوة،واستتباب الأمن[٤]،لكن بعض أعضاء مجلس الأعيـــــان انتقدوا السلطات التنفيذية بصورة عامة ومنها وزارة الداخلية فقد أشار العين توفيق

---

[١]للمزيد عن دور وزارة الداخلية وإجراءاتها بشان تنظيم القرى،ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية، ملفة رقم ش م/٢٥٣/٣٣،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٦٧٦٤،لائحة قانون إدارة القرى ١٩٤٤،و٢،ص ص،٣-١٢.

[٢]محمد رشيد عباس،المصدر السابق،ص٢٢٤.

[٣]م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣،ص١١٣.

[٤]المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩،ص١٧٧.

السويدي إلى إن سياستها غير واضحة تجاه القرى وإسكان العشائر[١].

كان تطبيق نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية من كبار موظفي وزارة الداخلية خلال المدة١٩٣٩-١٩٥٨قد ألقى ثقلاً إضافياً على الوزارة ومؤسساتها ولاسيّما الجهاز الأمني (الشرطة) والإداري في الألوية الذي وقعت على الأخير مهمة تنفيذ النظام المذكور على المشكلات والحوادث التي تقع في المناطق العشائرية أو بين أفراد العشائر الذين يشكلون اكثر من ثلثي سكان العراق آنذاك.

ومن أمثلة الحوادث التي كان للجهاز الأمني دور فيها هي حادثة الخلاف بين آل مناع وآل حاتم في لواء المنتفك،ففي شهر آب سنة ١٩٤١حدثت صِدامات بين آل مناع وآل حاتم في لواء المنتفك بسبب خلافات قديمة حول الأرض والملكية الزراعية..[٢]، ويروى بان الشرطة انحازت إلى آل مناع ،وكان حصيلة ذلك مجزرةً مروعةً ذهب ضحيتها (٤٩)قتيلاً وأكثر من مئة من الجرحى وحرق أكواخ الفلاحين وترحيل المئات منهم [٣].

وحاولت الشرطة إنهاء النزاع بين عشيرتي الدلو وجميل بابان في السنة نفسها حول الأراضي في كفري بالوسائل السلمية وتجنب استخدام القوة المفرطة[٤].

---

[١] المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،ص٩٤.

[٢] في مطلع سنة ١٩٣٦انتشرت الاضطرابات في عموم المناطق التي تقطنها عشائر بني ركاب وحاولت السلطات الإدارية الاستعانة ببعض الشيوخ لإقناع رؤساء بني ركاب بالهدوء وكانت المطاليب الرئيسة للعشائر الثائرة إبقاء آل حاتم في أماكنهم وإعادة أطعمتهم المحجوزة وتمليكهم الأراضي الأميرية يزاد على المطالبة بالتمثيل في المجلس النيابي وتأجيل أداء أفرادهم للخدمة العسكرية.وقد وجه رؤساء العشائر اللوم لمتصرف اللواء والمفتش الإداري لعدم اهتمامهم بمطالبهم وبعد لقاءات سريعة بين الرؤساء والمفتش الإداري في مدينة الشطرة وافق الرؤساء على تقديم الطاعة للحكومة مقابل ذلك توقيف العمليات والإجراءات التي كانت الحكومة تنوي القيام بها وإلغاء قرارات السلطة الإدارية المحلية بحق آل حاتم وقصرها على بعض الغرامات فقط. ينظر:عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٤،ص ص،١٦٥-١٦٦.

[٣]عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي،ص ص،٧٧-٧٨.

[٤]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ١٤/٤/٣٧،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٧٨٩٣،الصراع بين عشيرتي الدلو وجميل بابان حول الأراضي-كفري،١٩٤١،و٣،ص ص،٢-٥.

كما حدث في السنة نفسها نزاع بين البو محمد والبو علي في نواحي لواء العمارة حول بعض جواميس سرقت وأخرى قتلت. فصمم مجيد الخليفة شيخ البو محمد أن يضرب قبيلة البو علي ضربة قوية فنفذ إنذاره لقبيلة البو علي بهجوم شديد حيث أخذ أتباعه يقتلون أعدائهم ويحرقون بيوتهم وينهبون مواشيهم وأموالهم حتى وصلوا إلى دار شيخهم وحاصروه لولا تدخل قوات الشرطة التي وصلت إلى مكان القتال بعد إن قتل(٥٦) شخصاً وجرح(٨١)آخرين وأحرقت فيها(١٥٠)صريفةً (كوخ) ونهبت(٢٥٠) داراً[١].وهذا إنما يدل على استمرار الثقافة البدوية في المجتمع العراقي آنذاك والتي أحد معالمها هي الحرب والقتال الدائم بين العشائر لأسباب قد تكون تافهة في أغلب الأحيان.

ومن الأمثلة الأخرى للنزاعات والخصومات العشائرية التي كان للجهاز الإداري لوزارة الداخلية دوراً واضحاً في معالجتها ما ذكرته وثائق الوزارة فيما يخص قضية تصادم عشيرتي العبيد واللهيب سنة ١٩٤٤بسبب خلاف بين أفراد من كلا العشيرتين[٢]، والتي حكم فيها متصرف لواء كركوك بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٤٤بالحبس لعدد من شيوخ العبيد لمدة ثلاث سنوات أو بدفع ضمان نقدي مقداره(٢٠٠٠)دينار[٣]. وكان موقف الوزارة إيجابياً فقد أسرعت بالإيعاز إلى متصرف لواء كركوك بالتدخل السريع لمعالجة الموقف، وفعلاً أوعز الأخير لشرطة اللواء بإرسال قوة مناسبة تمكنت بعد التنسيق مع عدد من شيوخ العبيد الذين رافقوا قوة الشرطة من تهدئة الموقف والسيطـــــرة عليه قبل أن يتوسع

---

[١]علي الوردي،دراسة في طبيعة المجتمع العراقي،مطبعة العاني،(بغداد،١٩٦٥)،ص١٦٩.

[٢]يعود سبب المشكلة إلى قيام بعض أفراد عشيرة العبيد بالذهاب إلى قرية محمود الهندي اللهيبي في مشروع الحويجة لإشغال تخصهم وبعد طلب محمود الهندي مغادرتهم القرية لوجود حزازات سابقة معهم وبعد خروجهم من القرية أرسل محمود الهندي جماعة لملاحقتهم فقتل بعضهم وجرح آخر مما جعل عشيرة العبيد تجهز اكثر من(٢٠٠)مسلح لأخذ الثأر من جماعة محمود الهندي ولولا تدخل الشرطة وقسم من شيوخ العبيد لوقعت مجزرة كبيرة لا يحمد عقباها.ينظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات وزارة الداخلية،ملفة رقم٣٨٧٧/٣٢٠٥٨١١،قضية تصادم عشيرتي العبيد واللهيب،و٥٠،ص ص ،١٠٥-١٠٩.

[٣]المصدر نفسه، و٥٠،ص ص،١٠٣-١٠٥.

ويقدم الطرفان ضحايا أكثر لا مبرر لها[١]،بعد مقتل سبعة وجرح خمسة من عشيرة العبيد وألقت الشرطة القبض على أولاد محمود الهندي وأودعتهم السجن لان والدهم كان في بغداد وقت الحادثة[٢].

وفي سنة١٩٤٥حدث نزاع حول الأراضي بين قبيلة بني أسد وآل حسن في الجبايش – أحد مناطق لواء المنتفك- فادى إلى وقوع معركة اشترك فيها كل رجل بالغ،حتى الشيوخ،وقد تصرفت فيها الحكومة-وزارة الداخلية-بحزم، فسحقت الحركة وأعادت النظام إلى نصابه،وعاقبت العشيرتين بشدة[٣].

كان لوزارة الداخلية نفوذ كبير في تعيين شيوخ العشائر أو عزلهم وكذلك السراكيل، فمن واجب الوزارة تعيين شيوخ العشائر بعد وفاة القدماء وكذلك تعيين أو تبديل السراكيل على الأراضي المعينة من الحكومة وذلك بعد طلب يقدم منه إلى اقرب وحدة إدارية ويرفع عن طريق المتصرفية إلى وزير الداخلية مع معاملة كاملة تشمل الطلب وأفراد عشيرته واخوته والأسباب المؤدية إلى التعيين أو الاستبدال مع رأي المتصرف[٤].

ولهذا نلاحظ مساعي الشيوخ والسراكيل بالتقرب والتودد إلى الوزير أو المتصرف (المحافظ) أو الموظف الإداري في لوائه أو منطقته لان من دون إستحصال موافقة هؤلاء لا يمكن للشيخ أو السركال أن يلبي مصالحه الذاتية التي هي بكل تأكيد تسبق مصالح عشيرته في أغلب الأحيان. وهذا مما يزيد من نفوذ وسطوة موظفي الوزارة في المناطق العشائرية أكثر من المناطق الحضرية.

كما سعـــت الوزارة لمعالجة مشكلة إسكان العشائر الرحالة،ولاسيّما عشائر شمّر جربة

---

[١]المصدر نفسه،كتاب متصرفية لواء كركوك،مستعجل،والمرقم ٢٢٣ في١٩٤٤/٨/٨ الموجه إلى وزارة الداخلية تحت عنوان تصادم عشيرتي العبيد واللهيب، و٥٠،ص ص،١٠٣-١٠٤.

[٢]المصدر نفسه، ص ص،١٠٥-١٠٧.

[٣]علي الوردي،المصدر السابق،ص ص،١٦٩- ١٧٠.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية، ملفة رقم ٣٢٠٥٠/١٤٤،موضوعها تعيين الشيوخ، تاريخها ١٩٤٦، و١٤-١٥، ص ص،٣٣-٣٧.

وشمر الصايع والظفير وعنزة وغيرها[١]،ويشير تقرير لجنة إسكان العشائر الرحالة الموجه إلى مدير الداخلية العام سنة ١٩٤٦،إلى إن منح الأراضي الأميرية إلى شيوخ المشايخ ورؤساء الفرق لمنع أعمال الخوة منعاً باتاً وإسكان عشائر شمر في الأراضي المخصصة لهم لم تجد نفعاً لان أفراد العشائر المذكورة – بحسب ما ورد في التقرير– لم يبدلوا عاداتهم البدوية وان شيوخ ورؤساء العشائر الذين أخذوا الأراضي والأموال من الحكومة لم يعملوا شيئاً لإصلاح أوضاع أفراد عشائرهم[٢].

وأشار التقرير إلى إن هناك إرباكاً في عمل لجنة إسكان العشائر الرحالة بسبب تدخل المتصرفين ومدير البادية،وفي النهاية يوصي التقرير بعدة مقترحات لمعالجة المشكلة وهي:-

١- إيجاد ارض زراعية محاذية لمناطق سكناهم الاعتياديةمثل عنزة تجاور بادية الشامية وشمر في الجزيرة الشمالية.

٢- صعوبة إيجاد منطقة كبيرة مساحتها (٥٠,٠٠٠)من دونم مثلاً لعشيرة عنزة لتجاور بادية الشامية.

٣-هناك الكثير من مشاريع الري سيتم إنجازها ويمكن الاستفادة منها لإسكان العشائر.

كما إن الكثير من الساكنين في الخيم السوداء يرفضون الاستقرار في أماكن محددة حتى ولو أعطيت لهم أراضي صالحة للزراعة والاستقرار[٣].وهذا مما يعقد المشكلة ويصعب إيجاد الحلول لها.

---

[١] للمزيد عن جهود وزارة الداخلية لإسكان العشائر الرحالة،ينظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٤/٢٤،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٧٤٦٥،إسكان العشائر الرحل ١٩٤٦-١٩٥٢،و١١٤،ص ص،١٣٨-١٤٠.

[٢] المصدر نفسه،المذكرة رقم(٥٣١)في١٩٤٦/١٠/٢٣ من أي. ايج. ديجيرن (E.A.Degbren) إلى مدير الداخلية العام عن أعمال لجنة إسكان العشائر الرحالة،و١١٥،ص١٣٩.

[٣] المصدر نفسه،و٥،ص١٨.

وشرعت الحكومة العراقية خلال الخمسينيات بتوسيع نطاق حفر الآبار الارتوازية في البادية العراقية،وقد اضطلعت مديرية العشائر العامة(شعبة الإسكان والأراضي)في وزارة الداخلية بمهمة متابعة تطبيق نظام الوزارة رقم(٣٦)لسنة١٩٥٣،الذي تضمن القيام بإسكان العشائر وتوطينها.وكان لوزارة الداخلية دور مهم في متابعة مشكلات العشائر الرحالة وتذليل الصعاب التي تعترضها في هذا الاتجاه[١].وفعلاً تمَّ حفر ثلاثة آبار في (الهبارية) وثلاثة أخرى في(الشنانة)في البادية الشمالية كما تمَّ حفر عدة آبار في (كور الحصن) و(الشبكة) من البادية الجنوبية[٢].

ولمواكبة تطور الأحداث الداخلية وكثرة الاضطرابات والحركات في المناطق العشائرية، أصدرت مديرية العشائر العامة سنة ١٩٤٦ – وهي أحد تشكيلات وزارة الداخلية- منشوراً إلى المتصرفيات(المحافظات)كافة حول تعديل نظام دعاوى العشائر المدنية وذلك بربط المحضر الذي يضبط من المحاكم مع إضبارة الشرطة بالنسبة للدعاوى الجزائية التي تطلبها الوزارة من الإدارات المحلية بغية مساعدة الموظفين الإداريين للتوصل إلى نتائج مفيدة للتحقيق في القضايا الواقعة في مناطقهم العشائرية[٣].ويظهر إن الوزارة هدفت من ذلك الإجراء للتقليل من الأخطاء في الأحكام الصادرة في الألوية من المتصرفين فيما يخص دعاوى العشائر المدنية بعد تصاعد الأصوات حول عدم حيادية قرارات الموظفين الإداريين وانحياز الكثير منهم للشيوخ والملاكين الكبار ضد أفراد العشائر من الفلاحين والمزارعين البسطاء.

ولتنظيم حركة العشائر قرب الحدود المشتركة مع الدول المجاورة،عقدت الحكومات العراقية خلال مدة الدراسة العديد من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بمسائل الحدود ومنها تابعية العشائر الحدودية وتنقلها في أراضي الدولتين لطلب المراعي والمياه فيها ، ففي

---

[١] مكي الجميل،البدو والقبائل الرحالة في العراق،مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٦)،ص١٧١ ،٢٥٦.

[٢] المصدر نفسه،ص٢٣٧ ،٢٥٩.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٨٣/٣٠١١،محكمة التمييز العشائرية، منشورات وتعليمات مديرية العشائر العامة،السنة ١٩٤٦،كتاب وزارة الداخلية المرقم ٣٣٩في١٩٤٦/١١/٣٠والمعنون إلى متصرفية لواء الديوانية، و٣٦، ص٤٠.

٢٤ ايار١٩٣٨عقدت معاهدة تتعلق بتابعية العشائر بين العراق والمملكة العربية السعودية بموجبها وافقت الحكومة العراقية على اعتبار أفراد عشيرتي الدهامشة والظفير المقيمين في المملكة العربية السعودية مكتسبين جنسية المملكة المذكورة إذا لم يعودوا إلى العراق خلال ستة اشهر من تبليغهم وبالمقابل توافق حكومة السعودية على اعتبار أفراد عشيرة شمر نجد،المقيمين في العراق مكتسبين الجنسية العراقية،إذا لم يعودوا إلى المملكة العربية السعودية خلال ستة أشهر من تبليغهم،وتتعهد المملكتان بعدم السماح للعشائر المقيمة بأراضيها بالقيام بإعمال تخل بالأمن فيها.لكن هذه المعاهدة تأخر تصديقها من مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ٢ آب ١٩٣٩وذلك لان لجنة الأمور الداخلية والخارجية في المجلس النيابي رأت في بعض بنود المعاهدة إجحافاً بحق العراق. وأُبرم الاتفاق في ٨ نيسان١٩٤٠وأصبح ساري المفعول[١].

واتفقت الحكومتان العراقية والسعودية سنة ١٩٣٨أيضاً على اتفاق خاص بإدارة المنطقة المحايدة،صادق عليه مجلس النواب يوم ٢ آب ١٩٣٩وذلك نظراً لان هذه المنطقة يرتادها الكثير من عشائر الدولتين،والعشائر التابعة لحكومات أخرى،لتوفر المراعي والمياه فيها، وأهم ما جاء في الاتفاق هو الطريقة الواجب اتباعها في إدارتها،والتعاون على توطيد الأمن فيها،من خلال تعاون قوات الأمن في الدولتين لإعادة السكون إلى المنطقة في حالة وقوع اضطرابات تؤدي إلى الإخلال بأمن المنطقة المحايدة وانتظامها[٢].

واستمرت مساعي الحكومتين العراقية والسعودية لمعالجة مشكلات العشائر في المناطق الحدودية حتى نهاية الحكم الملكي،ولاسيّما إن الحدود بين الدولتين تمتاز بانبساطها وسهولة حركة وتنقل العشائر من خلالها إلى أماكن تواجد المراعي في أراضي الدولتين وعدم التزام أفراد العشائر بالاتفاقيات الخاصة بتنظيم حركتهم واستقرارهم لتعودهم على حياة التنقل والترحال.

---

[١] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،٢٧-٢٩؛ ص ص،١٤٦-١٤٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ص،٣٠-٣٢.

كذلك عقدت حكومة العراق في السنة نفسها مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار ، الحق بها عدد من البروتوكولات أهمها البروتوكول المتعلق بالتعاون المتبادل في أمور الأمن ولاسيّما موضوع الأجانب وأقامتهم في كلا البلدين، والبروتوكول المتعلق بتسوية مشكلات الحدود والذي خول كبار الموظفين العراقيين ومنهم المتصرفين فض النزاعات والمشكلات الواقعة على الحدود بين الجانبين بالتعاون مع الطرف الأخر،فضلاً عن متابعة أعمال التهريب(ولاسيّما الأسلحة والماشية)والشقاوات وهجرة السكان غير الشرعية من بلد إلى الأخر.

كما عقدت مع الدولة نفسها في السنة نفسها اتفاقية تسليم المجرمين من الحاملين للجنسيتين العراقية والتركية[١].

ولتسوية مشكلات الحدود بين العراق وإيران سافر وزير الداخلية –سعيد قزاز– في ٣٠أيلول١٩٥٤البحث القضايا الحدودية المتعلقة بين الجانبين فضلاً عن إجراءات مكافحة الشيوعية في البلدين[٢].

وبذلك كان لهذه الاتفاقيات والمعاهدات انعكاسات إيجابية على الوضع الأمني في الحدود وكذلك تبادل المجرمين مع البلدان الأخرى،مما سيعززمن الأمن الداخلي الذي شهد اضطراباً واضحاً في السنوات التالية أواخر العهد الملكي كما سبق البحث في ذلك في فصول الكتاب السابقة.

وللحفاظ على الأمن الداخلي للعراق،ومن أجل تنظيم أفراد العشائر صدرت أوامر من وزير الداخلية(مصطفى العمري)إلى مديرية الشرطة العامة ،أوضحت فيها أسماء العشائر والأفخاذ التي تنتمي إليها ممن اعتادوا الدخول إلى العراق براً من الدول المجاورة لقضاء أشغالهم المعتادة،والتأكيد على مسؤولية الشرطة في مراقبة أمثال هؤلاء على الدوام،وإنشاء مخافر إضافية على الحدود وزيادة أعداد الشرطة وتجهيزهم بالسلاح والسيارات الحديثة، ليتمكنوا من ضبط الأمن في مناطق الحدود ولاسيّما حركات العشائر من الدول

---

[١]المصدر نفسه،جـ٧،ص ص،٤٧-٤٨؛ ص ص،٥٦-٧٧؛ ص ص،٨٥-٩٢.

[٢] المصدر نفسه،جـ٩،ص٢١١.

المجاورة[١].

أدى وزير الداخلية(سعد صالح)دوراً مهماً في السنة١٩٤٦في معالجة مشكلات العشائر العربية،فلم يكن يُحابي في أحكامه أو يراعي الاعتبارات والصلات الشخصية إذا ما تضاربت مع الجانب القانوني والحقوق العامة،ومن ابرز الأمثلة على ذلك حكمهُ في قضية أراضي الشراكية[٢]المتنازع عليها بين الشيخ علوان الياسري وعشيرة آل زياد-الذين يرتبط معهم الوزير برابطة الخؤولة- فعندما درس القضية حكم لصالح علوان الياسري، وعندها سأله المستر ادموندس مستشار وزارة الداخلية كيف تحكم ضد أخوالك،فأجابه((لم أكن ضد أخوالي وإنما أنا معهم ولكن وجدت الحق مع علوان الياسري،ولا أرى مبرراً لتشجيع أخوالي على الباطل خدمة لصون كرامتهم،ولكي لا يقال عني باني أُحابي في أحكامي،فأنا أخشى تأنيب الضمير))[٣].

ونتيجة لعمل سعد صالح السابق كمتصرف للواءي المنتفك والعمارة،وإعداده لتقريري(مشكلة أراضي لواء المنتفك) و(طريقة العقود المباشرة وتأثيرها السيئ على الزراعة في لواء العمارة)،فقد ادخل هاتين القضيتين في منهاج الوزارة،وبناءً على اقتراحه بعدّه وزيراً للداخلية أقر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية برئاسته وعضوية وزيري المالية والمواصلات والأشغال لتقرير سياسة الأراضي في اللوائين المذكورين[٤].لذلك عُدسعد صالح من وزراء الداخلية الفاعلين في تحسين العلاقة بين الوزارة والعشائر العربية.

ألزمت الوزارة مديرات ومراكز الشرطة في بغداد والألوية الأخرى، برفع تقارير

---

[١] م.و.د،الملفة رقم(٢١)،كتاب سري من وزير الداخلية إلى مدير الشرطة العام في ١٩٤٦/١/٢٣، و٤٢. نقلاً عن،كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٢٠.

[٢]منطقة تقع في محافظة المثنى.

[٣] ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص١٣٢.

[٤]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم ٣١١/٥٧٣،مقررات مجلس الوزراء، الجلسة (١٩) ،١٩٤٦/٣/١٥،و٢٦،ص٦٤.

استخباراتية عن أحوال العشائر في مناطق ألويتهم وبشكل شهري إلى الموظف الإداري في القضاء الذي يرفعها بدوره إلى المتصرف ثم يقوم الأخير بإعلام وزير الداخلية بالأمور التي يراها مهمة وتستوجب ذلك،وقد كانت التقارير الاستخباراتية تتضمن فقرات عدة أهمها: استقرار العشائر وتنقلها،وقوة العشائر من ناحية السلاح والمال وعدد الرجال المقاتلون،ومتابعة الحوادث التي تقع بين العشائر وأسبابها ونتائجها،والتعرف على ميول العشائر نحو الملك والوطن والجيش وهل توجد دعايات مضرة تؤثر على ميولهم،كذلك متابعة دخول العشائر العراقية أو الأجنبية إلى داخل الحدود العراقية في مناطقهم،ومتابعة الأجانب الداخلين وكذلك الموظفين الأجانب في دوائر الحكومة وغاياتهم وتصرفاتهم وترتيبات الشرطة حول ذلك من مراقبة وغيرها[١].لذلك نلاحظ تقرير مدير شرطة بدرة إلى قائممقام القضاء حول ميول العشائر نحو الملك والوطن والجيش بأنها((جيدة جداً ولا توجد دعايات مضرة تؤثر على ميولهم..))[٢].

وأوضح أحد التقارير الاستخباراتية لمدير شرطة لواء الكوت الموجه إلى متصرف اللواء بأن((أحوال العشائر بداخل اللواء وعلى الحدود مستقرة،ولم تتطور قوة العشائر من حيث السلاح والعتاد،ولم تقع حوادث فيما بينها،وميول جميع العشائر جيدة تجاه الحكومة وأفرادها مخلصون تجاه الوطن والملك،ولم تنزح بعضها من العراق إلى إيران أو العكس،وان الأجانب الموجودين في اللواء هو الطبيب اليوناني قسطنطين العامل في مستشفى الكوت الحكومي))[٣].

كما سعت الوزارة لإيقاف أعمال الغزو والسلب بين العشائر الواقعة على حدود الألوية بعضها مع البعض الأخر، لذلك نلاحظ متصرفية الموصل تطلب من

---

[١] المصدر نفسه،ملفات وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٩١٢/٥٧٨١،تقرير من معاون شرطة بدرة إلى قائممقام قضاء بدرة ،موضوعها نشرة الاستخبارات لمنطقة بدرة لشهر ايار١٩٤٧،و٦٧،ص٩٨.

[٢] المصدر نفسه،و٦٧،ص٩٩.

[٣] المصدر نفسه،ملفة رقم ٣٢٠٥٩١٢/٥٧٨١، نشرة الاستخبارات ،كتاب مدير شرطة لواء الكوت إلى متصرف اللواءالمرقم٢١٢ في١٩٤٧/٦/٧،موضوعه،قوة العشائر ونشرة الاستخبارات لشهر ايار١٩٤٧،و٧٠-٧١، ص ص،١٠٢-١٠٣.

متصرفية الدليم منع عشائر شمر القاطنة في شمال لواء الدليم إلى الاتجاه شمالاً نحو لواء الموصل بسبب قلة الكلأ ولاسيّما وان أعداد النازحين كان((بدرجة من الكثرة ما لا تتحمل معها المراعي في لواء الموصل زمراً أخرى ولسبب عدم استقرار الحالة بينهم وعشائر الجحيش وغيرهم لذلك نرى من المصلحة العامة منع رحيلهم من لوائكم إلى جهات هذا اللواء وربطهم بتعهدات في سبيل ذلك وإعلامنا))[١].

وهذه أدلة قطعية على اهتمام الوزارة بالعشائر وشؤونها وكل ما يتعلق بها ولأدق التفاصيل،لما لها من أهمية ودور فعال في استقرار الوضع الأمني وفرض سلطة القانون وسيادته،ودليل على إن الجهاز الإداري والأمني للوزارة يتعامل بحذر ودقة مع العشائر واتباع الوسائل السلمية لحل المشكلات التي قد تقع بين العشائر مع بعضها البعض أو بين العشائر والسلطة،وترك خيار القوة في الأوقات التي تعجز فيها الوزارة ومؤسساتها في السيطرة على الوضع واستتباب الأمن وفرض النظام في مناطق العشائر كجزء من البلاد عامة.لذلك لم تتوان الوزارة في استخدام القوة عندما يتطلب الأمر ذلك.

لم يقتصر تعامل الوزارة مع الأحداث والانتفاضات العشائرية العربية بل تعاملت مع انتفاضات العشائر الكردية في شمال البلاد،فقد انتفض فلاحو قرية عربت[٢] في السليمانية سنة١٩٤٧-١٩٤٨،واشتركت الوزارة في لجنة التسوية التي أرسلت إلى المنطقة لتبت في النزاع القائم بين الملاك والفلاحين،والتي أيدت حقوق الفلاحين في أراضي قريتهم، وبعد رفض الشيخ لطيف بن الشيخ محمود الحفيد قرار اللجنة ونتيجة اندلاع وثبة كانون

---

[١] المصدر نفسه،ملفة رقم ٣٢٠٥٨٣/٢٩٧١، عنوانها الغزو على حدود لوائي الموصل والدليم،كتاب متصرفية لواء الموصل إلى متصرفية لواء الدليم رقم ١٥٢١٣ في ١٩٤٨/٥/١٢،بعنوان عشائر شمر،و٧،ص٧.

[٢] قرية صغيرة تقع في وادي نهر تانجرو على بعد(٢٥)كم جنوب السليمانية،وكانت أراضي القرية تعود إلى الفلاحين بصورة مشاعة في الماضي،غير إن الشيخ محمود البرزنجي نجح في الاستحواذ على أراضي القرية بعد الاحتلال البريطاني للعراق،وعندما قام الأخير بتقسيم أملاكه على أولاده في أوائل الأربعينيات أصبحت أراضي القرية من حصة ولده الشيخ لطيف.ينظر:عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي، ص ص،٧٨-٧٩.

الثاني ١٩٤٨أدى إلى نشاط الفلاحين ومطالبتهم بحقوقهم،وبات واضحاً إن وضع القرية الذي يهدد بالانفجار لن تقتصر نتائجه على القرية المذكورة وإنما على مناطق أخرى،مما أضطر وزارة الداخلية في نيسان ١٩٤٨إلى توجيه أمرها إلى متصرف السليمانية للإيعاز للشيخ لطيف على تخفيض التكاليف التي فرضها على الفلاحين وانتهت المشكلة في خريف ١٩٤٨[١].

وواجهت وزارة الداخلية في المنطقة الشمالية سنة١٩٥٣،انتفاضة أخرى أوسع نطاقاً شملت العشرات من القرى في لواء أربيل شمالي العراق[٢].وان انتشار الانتفاضة وامتناع الفلاحين عن تأدية الواجبات للملاكين وخشية الحكومة من استغلال المعارضة السياسية لها دفع وزارة الداخلية إلى الإسراع بوضع قوات كافية من الشرطة في القرى المنتفضة وألقت القبض على بعض الفلاحين والمحرضين،كما أرغمت الكثيرمنهم علىترك منازلهم بعد أن دمرت قراهم[٣].

كذلك تعاملت الوزارة بشدة مع حركات العشائر في الجنوب فعندما بدأت حركة آل فرطوس فيلواء العمارةفي آذار ١٩٤٩بعد امتناع الرؤساءعن تأدية الواجبات والتكاليف التي اعتادوا تأديتها للشيخ سكر النعمة[٤] بسبب عزم الأخير على ترحيلهم إلـــــى منطقة

---

[١] المصدر نفسه،ص ص،٧٩-٨٠.

[٢]بدأت الانتفاضة في سنة ١٩٥٣،بعد مطالبة الفلاحين من عشيرة دزه يي الكردية بإلغاء الأتاوات التي يفرضها الاغاوات على زواج أبناء الفلاحين ومنع الملاكين من إحلال المكائن الزراعية أو العمال الزراعيين المؤقتين محل الفلاحين الذين يجري ترحيلهم بشكل تعسفي يزاد على مطلب آخر يدعو الحكومة إلى توزيع الأراضي على الفلاحين غير المالكين.وانتشرت الانتفاضة التي بدأت في ٢٢ نيسان بسرعة إلى(٦٠)مقاطعة تضم (٣٠٠)قرية فلاحية وامتدت لتشمل قضائـي مخمور وكويسنجق.ينظر:جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص٤٠.

[٣] سعاد خيري ،المصدر السابق،ص٢٠٧.

[٤]وهو شيخ آل عيسى من قبيلة بني سعيد الذي منحه البريطانيين حق التزام أراضي منطقة الكبيبة الواقعة في أطراف لواء العمارة قرب حدود لواء المنتفك وذلك مكافأة لـه على ولائه وضبطه عشائر المنطقة خلال ثورة العشرين.ينظر:عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي، ص ص،١٥٧-١٥٨.

مجاورة وبعد تجمع اكثر من(٥٠٠)مسلح من الفلاحين مطالبين بتوزيع الأراضي عليهم. أصدرت مديرية الشرطة العامة أوامرها إلى سرية من فوج المشاة الآلي في١٢حزيران من اجل السيطرة على الوضع في المنطقة،وبعد التعاون التام بين السلطات الإدارية في لوائي العمارة والمنتفك احتلت الشرطة أراضي الكبيبة وتم سحق الحركة وترحيل آل فرطوس عن المنطقة.

وفي مطلع حزيران١٩٥٠قامت الشرطة بسحق الحركة الثانية لآل فرطوس بعد محاولتهم العودة إلى أراضي الكبيبة ثانية[١].

بررت الشرطة إجراءاتها العنيفة ضد عشائر آل فرطوس قولها إن الحركة كانت موضع اهتمام الفلاحين قاطبةً في لواء العمارة،وذكرت بان التساهل معهم سيؤدي إلى قيام حركات مماثلة في المناطق الأخرى.ومن ناحية أخرى أمرت الداخلية باعتقال رؤساء آل فرطوس وإحالتهم إلى مجلس عشائري وفقاً لنظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية، والذي قضى بترحيلهم إلى المنتفك وتغريمهم مبلغاً قدره(٢٥٠)ديناراً ديةً للقتلى[٢].

اتخذت وزارة الداخلية الموقف نفسه من انتفاضة آل ازيرج في العمارة سنة ١٩٥١-١٩٥٢[٣]،فقد هرعت الشرطة إلى منطقة الانتفاضة وتمكنوا في اليوم التالي ١٨ تشرين الأول ١٩٥٢من سحق الانتفاضة،التي أسفرت عن مقتل وجرح العديد من الفلاحين وصدرت أحكام بالسجن على آخرين أحالتهم الشرطة إلى المحاكم المختصة[٤].

---

[١] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،٦٩٢-٦٩٣.

[٢]المصدر نفسه، ص ص،٦٩٣-٦٩٤.

[٣]آل ازيرج إحدى عشائر العمارة،قام شيوخها(سلمان المنشد وشواي الفهد)بالتزام أراضي مقاطعاتهم وتأجيرها إلى الملتزمين الثانويين من صغار رؤساء آل ازيرج.وفي أواخر سنة ١٩٥١ بدأت حملة منظمة بين فلاحي آل ازيرج ورؤسائهم من اجل مساواتهم بالشيوخ الذين عزمت الحكومة على تفويضهم أراضي العمارة باللزمة. وإزاء الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة عمد الفلاحون إلى الامتناع عن تأدية الواجبات والتكاليف التي كانوا يؤمن دونها إلى شيوخهم وقد أدى ذلك إلى حدوث اشتباك مسلح وقع في تشرين الأول ١٩٥٢مع جماعة الشيخ مطلك السلمان الذين حاولوا إجبار الفلاحين على دفع الحصص المقررة.ينظر: سعاد خيري، المصدر السابق، ص ص،١٨٧-١٨٨.

[٤] جريدة الأهالي،العدد(١٣٣) في١٣/١١/١٩٥٢.

وفي مناطق الوسط القريبة من بغداد،حدثت الكثير من المشكلات العشائرية،نذكر منها النزاع بين عشيرتي العبيد والعزة سنة ١٩٥٢في الخالص أحد أقضية لواء ديالى، وكان سببه نزاع حول الأراضي،فقد اغتنمت عشيرة العبيد فرصة ليلة عيد الفطر،حيث تخلو دوائر الحكومة من الموظفين،فهاجمت عشيرة العزة واستمرت المعركة بينهما طيلة ليلة ٢٩/٣٠ آب سقط فيها من العشيرتين ثمانية عشر قتيلاً[١]،كان منهم ابن لشيخ العزة وابن لشيخ العبيد وتمكنت قوات الشرطة من إنهاء المعركة بعد جهود كبيرة.وقد أدت هذه الواقعة إلى تكرار المشاجرات والمصادمات بين أفراد من كلا العشيرتين من وقت لآخر، واخذ بعض أفراد العشيرتين على ارتكاب جرائم السلب في أراضي العشيرة الأخرى لإجبار الحكومة على اتخاذ إجراءات انضباطية ضد القاطنين في تلك الأراضي نكايةً بهم[٢].

كان لانعدام الحريات السياسية،وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب هيمنة الإقطاع الاقتصادي والسياسي،قد دفع بالأحزاب السياسية بعدّها الطليعة الواعية والمثقفة لان تتقدم بمذكرات في نهاية تشرين الأول ١٩٥٢،إلى الوصي نبهت فيها إلى المخاطر التي سيتعرض لها العراق ما لم يغير البلاط والحكومة السياسة المتبعة،ثم حدد حزب الاستقلال(١١) فقرةً عَدّها السبل الكفيلة لإصلاح الوضع الداخلي ومن أهم ما جاء فيها: إلغاء نظام دعاوى العشائر وإلغاء المشيخة وتجريد العشائر من السلاح، ورفع مستوى المعيشة بمكافحة الغلاء وتشريع الضمان الاجتماعي..[٣]،وقد عبّر حزب الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي عن الآراء والمطالب نفسها التي جاء بها

---

[١]يذكر عبد الرزاق الحسني ان عدد القتلى من عشيرة العزة ستة عشر رجلاً،وعددهم من عشيرة العبيد اثنا عشر رجلاً، وان قوات الأمن لم تحضر إلا بعد فوات الوقت المناسب إذ كان متصرف لواء ديالى- حيث وقع الحادث- خارج اللواء في إجازة عيد الفطر المبارك.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات، جـ٨،ص٣١٦.

[٢]عارف رشيد العطار،الإجرام في الخالص،د.م،(بغداد،١٩٧٠)،ص ص،٣٨-٣٩.

[٣]ينظر: نص المذكرة في جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٧١١) في١٩٥٢/١١/٢٩.

حزب الاستقلال[١].

يظهر من المذكرة السابقة أنَّ سياسة وزارة الداخلية تجاه العشائر ولاسيّما استمرار العمل بنظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية ودعم نظام المشيخة وكثرة الأسلحة لدى العشائر أصبحت غير مقبولة من العناصر المثقفة والوطنية بعدّها عوامل ضعف وتأخير للمجتمع وتطوره.

كما واجهت الوزارة انتفاضات عشائرية (فلاحية)في منطقة الفرات الأوسط خلال المدة ١٩٥٤-١٩٥٨[٢]،فقد بدأت في شباط١٩٥٤انتفاضة واسعة في قضاء الشامية والنواحي التابعة له،وقد كانت الوزارة تراقب الانتفاضة بحذر وترقب شديدين ثم بعد استفحال الأمر قامت أجهزة الوزارة الأمنية باعتقال عدد كبير من المحرضين اشتمل على(١٠٠)فلاح و(٢٣)طالب و(٥)محامين[٣].بينما قامت الحكومة من جهة أخرى بإصدار (مرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم(١)لسنة١٩٥٤)تأكيداً لاستجابتها لمطالب الفلاحين[٤]. ويبدو أنَّ إجراء الحكومة هذا كان محاولةً لإعادة التوافق بين الفلاحين والملاكين وسحب البساط من تحت أقدام العناصر(الهدامة)التي تطمح إلى استغلال الفلاحين لتحقيق المكاسب السياسية.

كما واجهت أجهزة الوزارة الأمنية منها والإدارية مشكلة التعامل مع الكثير من الانتفاضات والاضطرابات العشائرية(الفلاحية) في مناطق مختلفة من البلاد مما زاد من

---

[١] ينظر نص المذكرات في جريدة الأهالي،العدد(١٢١)في١٩٥٢/١٠/٢٩؛ جريدة الجبهة الشعبية،العدد(٣٧٩) في١٩٥٢/١١/٢٩.

[٢] كانت مطاليب هذه الانتفاضات تتعلق بالمطالبة بحقوق الفلاحين في الأرض ووضع حد للطغيان الإقطاعي ومطالبة الحكومة بقسمة الحاصلات مناصفة بين الملاك والفلاح وتحمل الأول نصف ثمن البذور ومنع الملاكين من تكليف الفلاحين القيام بأعمال السخرة والواجبات الأخرى التي تحط من كرامتهم.ينظر:جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٨٠٥) في١٩٥٤/٢/٢٤؛المصدر نفسه،العدد(١٨١٣) في١٩٥٤/٣/٤.

[٣] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،٢٧٣-٢٧٤.

[٤] تضمن المرسوم قسمة الحاصل بين الفلاح والملاك مناصفة،واعتبر كل العقود التي تتضمن إعطاء الملاك حصة تزيد على النصف باطلة سواء أكان عقدها قبل تنفيذ المرسوم أم بعده.ينظر:د.ك.و، الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،مرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم(١) لسنة ١٩٥٤،ص ص،٤٣-٤٦.

تعقد مهام وواجبات الوزارة خلال السنة ١٩٥٥[١].

واستمرت الاشتباكات بين الشرطة والفلاحين،لكن يلاحظ إن إجراءات الشرطة لم تكن عادلةً وإنما كانت منحازةً للإقطاعيين والشيوخ تحت مظلة الحفاظ على الأمن في البلاد. فتدخلت الشرطة لمصلحة الشيخ خوام العبد العباس والشيخ سوادي الحسون(الرميثة) الذين طلبوا مساعدتهما في ترحيل بني عارضٍ بسبب رفضهم تأدية حصة من الحاصل عوضاً عن أثمان المضخات وقد قامت سيارات الشرطة المسلحة بضرب أبناء العشائر (الفلاحين)وتدمير أكواخهم.وسقط نتيجة الاشتباك عدد من القتلى والجرحى من الطرفين، فما كان من الشرطة إلا إن عززت قواتها ثم قامت بأعمال انتقامية من الفلاحين[٢].

وقامت الشرطة باعتقال سراكيل عشائر العفالجة والبونايل والمزاريج في منطقة البدير في لواء الديوانية في حزيران١٩٥٨،للمساعدة في تهدئة الموقف،ولكن إجراءات الشرطة تلك جاءت بنتائج معكوسة فقد أدت إلى توتر الوضع وامتداد الانتفاضة إلى المناطق الأخرى وقد نددت جموع الفلاحين المنتفضة بإجراءات الوزارة وموقفها من الفلاحين[٣].

وكما سبقت الإشارة فان السلطة التي تطبق النظام (نظام دعاوى العشائر) هي وزارة الداخلية،وعلى رأسها الوزير ثم المتصرفون والقائممقامون وفي سنة١٩٥١أضيفت عبارة((ومعاوني المتصرفين)) وأصدرت الوزارة بناءً على ذلك بيانات مختلفة طوال العهد الملكي كانت تخول فيها المتصرفين لهذه السلطات في ألويتهم[٤].

---

[١] شهدت سنة ١٩٥٥ انتفاضات عشائرية(فلاحية)في مناطق عديدة من العراق منها انتفاضة آل ازريج الثانية وانتفاضة فلاحي قلعة دزه وناحية مركه وقرى شهربازار وسروجك وسرواش وخورمال ووارماوه في لواء السليمانية،وانتفاضة فلاحي كفري في لواء كركوك.وفي السنة التالية انتفضت القرى الكردية في اربيل وفلاحو ديإلى.ينظر:سعاد خيري، المصدر السابق،ص ص،٢٢٩-٢٥٤.

[٢] عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي،ص ص،٩٠-٩١.

[٣] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص٢٧٥.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥١،القانون رقم(٢٩) لسنة ١٩٥١، المادة الحادية عشرة، ص ١٦١.

كما استحدثت الوزارة في السنة نفسها تشكيلة محكمة التمييز العشائرية بعد إن كان المرجع الذي تُميز عنده هذه الدعاوى قبل السنة١٩٥١وزير الداخلية الذي كان أما أن يمارس السلطة بنفسه أو يعهد بها إلى مدير العشائر العام مع لجنة يكون مدير العشائر رئيسها وكان بعد أن تنتهي اللجنة من تمييز القضية أن يصادق عليها وزير الداخلية.

أما المحكمة المستحدثة في مقر وزارة الداخلية فيترأسها أحد حكام التمييز المدني وعضوية اثنين من كبار موظفي الدولة الحقوقيين ممن لهم الخبرة الإدارية ومفتشين إداريين مشهود لهم بالكفاءة وحصافة الرأي،ويعين الأعضاء فيها لمدة ثلاث سنوات وللمحكمة أن تصدق الحكم أو تمتنع عن تصديقه وتقرر إعادة القضية إلى الموظف الإداري الذي اصدر قراره فيها لإجراء المحاكمة مجدداً،وإذا تراءى للمحكمة تشديد العقوبة من دون إن ترى حاجةً لإعادة القضية إلى الموظف الإداري عليها أن تستمع إلى ذوي العلاقة وتدوين إفادتهم وتقرر العقوبة التي تراها مناسبةً[١].

وبذلك كانت وزارة الداخلية على تماس مباشر مع العشائر وكانت علاقتها معها تتحدد وفقاً لنظام دعاوى العشائر سابق الذكر،وتتعقد مهام الوزارة وتتشعب إذا ما عرفنا بان سكان العراق حتى إحصاء سنة ١٩٥٧كان بحدود ستة ملايين ونصف المليون نسمة[٢]، وان عدد سكان القرى والأرياف والعشائر والبدو (القبائل الرحل)بحدود (٤,٧٤٠,٠٠٠)نسمة تقريباً[٣]،فقد واجهت الحكومات العراقيةمشكلة الأراضي وإصلاحها طوال العهد الملكي ووقع عبْء كبير من إجراءات الحكومة على وزارة الداخلية ومؤسساتها ولاسيّما ما يتعلق بتنفيذ القوانين المتعلقة بالأراضي وكيفية استغلالها

---

[١] عبد الجليل الطاهر،البدو والعشائر،ص٤٨.

[٢] ينظر: إحصاء سنة ١٩٥٧.

[٣]قدرت دورين وارنر سكان الأرياف بثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة،انظر:
Doreen Warriner,Op.Cit,pp,139-142.

وتوزيعها[١]،وكان الكثير من الملكيات الكبيرة تعود لشيوخ العشائر ورؤساء القبائل[٢]، الشديدي العلاقة بعضهم مع الوزارة وكبار موظفيها.مما جعل المشكلة الزراعية في العراق تستمر حتى نهاية العهد الملكي والتي تتجلى بشكل واضح في مشكلة الإقطاع وتوزيع الملكية الزراعية في العراق[٣].

وتجدر الإشارة إلى إن نظام دعاوى العشائر لم يسلم من النقد حتى من بعض شيوخ العشائر-الذين هم أكثر استفادة من النظام- حيث يقول الكاتب عبد الرزاق الظاهر:((واذكر إنني التقيت مصادفةً بنفر من كبار الشيوخ والمتنفذين منهم وسمعتهم يتذمرون من صدور حكم في حق امرأة بالنسبة لتركة زوجها المتوفي وفرض حصتها القانونية في الطابو العائد لزوجها واتفقوا على إن ذلك باطل لأنه يخالف العرف العشائري..))وقال أيضاً:((وفي قضية أخرى أن أحد المتصرفين جهلاً منه حكم وفقاً للعرف العشائري بتفريق ثروة الشيخ المتوفي على إخوانه وأعمامه وجعل الحصة القليلة لأولاده وحرم النساء بل زاد على ذلك فحكم بقسمة أولاد المتوفي القاصرين من ذكور وإناث وأعطى لكل من اخوة المتوفى ولداً أو بنتاً وكأنهم جزء من التركة))[٤].وهذه إشارة واضحة على سوء تنفيذ النظام من الموظفين الإداريين التابعين لوزارة الداخلية حتى ولو كان بسبب سوء فهم النظام بشكله الصحيح من الموظف المختص وهو يدل أيضاً على تخبط النظام وقبوله للأحكام الكيفية وربما الارتجالية البعيدة عن النظام وروحه.

نتيجة لتزايد مشكلة الأرض وسوء العلاقة بين الشيوخ والفلاحين،وحدوث الكثير من الحوادث في المجتمع العشائري،كانت الوزارة شديدة التعامل معها كما سبقت الإشارة إلى

---

[١] للمزيد عن مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق وإجراءات وزارة الداخلية في بعض شؤونها ينظر:عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي،ص٧٢ وما بعدها.

[٢] حنا بطاطو،العراق،الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الأول،ط٢،(بيروت،١٩٩٥)،ص ص،٧٥-٨٨.

[٣] طلعت الشيباني،واقع الملكة الزراعية في العراق،دار الأهالي للنشر والتوزيع،(بغداد،١٩٥٨)، ص ص،١٢-١٣.

[٤] عبد الرزاق الظاهر،الإقطاع والديوان في العراق،مطبعة السعادة،(القاهرة،١٩٤٦)،ص ص،١٣٩-١٤٠.

ذلك،فاصطدمت الشرطة بالفلاحين في لواء العمارة (عشائر الازيرج)سنة١٩٥١ومع فلاحي القرنة في لواء البصرة سنة١٩٥٢،والمقابلة المسلحة مع فلاحي لواء ديإلى (منطقة الأوقاف)سنة ١٩٥٣،وتعاملها مع حادثة لواء اربيل (دزه ي) سنة ١٩٥٣، عندما منع الفلاحين الاغوات من دخول القرى الهائجة وتمكنت من إحباط هذه الحركة[١].

أما بشأن تعاون العشائر مع أجهزة ومؤسسات الوزارة فقد كان للعشائر،مواقف وأدوار انسجمت مع توجهات وأهداف وزارة الداخلية، تجاه بعض الأحداث الداخلية، فبعد فشل حركة أيار ١٩٤١،وتقدم الجيش البريطاني لاحتلال العراق،وعند تراجع قوات الجيش العراقي والشرطة من البصرة إلى القرنة،رحب بهم رؤساء العشائر المحيطة بالقضاء،وأعربوا عن رغبتهم في المساهمة في الدفاع عن كيان المملكة بوقف الزحف البريطاني،وطلبوا تزويدهم بالسلاح والعتاد.

وتعاون متصرف لواء العمارة ماجد مصطفى مع عشائر اللواء للمساهمة بالمقاومة ضد الجيش البريطاني ،فتبرع الشيخ مجيد الخليفة بخمسين مشحوفاً(قارب نهري صغير) مع خمسة رجال في كل مشحوف وتبرع بمثل ذلك كل من الشيخ شواي الفهد،وآل صيهود، والشيخ محمد العريبي،وعهد إلى قائد الجيش في القرنة تنظيم هذه القوات العشائرية واستخدامها بالتنسيق مع الإدارات المحلية،وعين الرئيس إسماعيل أحمد العباوي آمراً على قوات العشائر من منطقة الشرش وحتى المدينة ونظم خطة العمل وكالاتي[٢]:-

١- كسر السدود المحيطة بمعسكرات القوات البريطانية في المعقل وهي غير محروسة.

٢-مراقبة الدوريات نهاراً وابادتها إذا اقتربت من جسر الماجدية.

---

[١] فسرت وزارة الداخلية هذه الحركة على اعتبار إنها نتيجة لدخول الآلة الزراعية في الإنتاج الزراعي وعللت تعصب الفلاحين في هذه المنطقة بالشك الذي داخل نفوس الفلاحين من جراء استخدام الأغوات للآلات الزراعية إذ أوحى لهم بالقلق على مستقبلهم وثبت في أفكارهم انهم سيرحلون عاجلاً أم آجلاً عن القرى التي استوطنوا فيها.ينظر: طلعت الشيباني،المصدر السابق،ص٥٧.

[٢] عبد الرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٢٩١-٢٩٢.

٣-ضرب المعسكر البريطاني ليلاً،لإزعاج القوات البريطانية.

ولتنفيذ هذه الخطة قسمت قوات العشائر إلى قسمين،فكان القسم الأول(عشائر القرنة) وفي القسم الثاني(عشائر العمارة) وتقدمت عشائر القرنة إلى(كرمة علي)لتستقر في الاهوار والبساتين نهاراً، فتقوم بواجباتها أسبوعاً،ثم تتبعها(عشائر العمارة) فتعمل عملها أسبوعاً آخر،ثم جاءت قوات قبائل(سوق الشيوخ)للغرض نفسه،إلا إن العداء والتنافس بين العشائر المختلفة حالا من دون قيامها بأعمالها التي خطط لها[١].

لكن الباحث يرى إن مجرد تجمع العشائر وتحركها واتخاذها الأماكن المخصصة للقتال يعد عملاً وطنياً ويسجل لها حتى وان لم تشترك بمعارك فعلية مع القوات البريطانية ولأنها لم تقدم المساعدات للجيش البريطاني أو ترحب بقدومه.

وفي لواء الديوانية،تذاكر بعض رؤساء العشائر مع متصرف اللواء احمد السوز أمثال عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشائر آل فتلة،الذي أبدى استعداده للتعاون مع الإدارة والجيش العراقي للدفاع عن الديوانية وان((رأيه من رأي المجتمعين فإن قرروا الاستمرار في المقاومة فهو معهم،وان ارتأوا الاستسلام للأمر الواقع فهو لا يعترض على قرارهم))[٢].

وتعاونت عشائر الريكان والزيباري والبرادوستية مع وزارة الداخلية وتم تأليف قوة غير نظامية أعطيت لها صفة الشرطة لتعاون الجيش في القضاء على حركة بارزان الثالثة سنة ١٩٤٥،وتألفت قوة الشرطة غير النظامية بأكثر من (٤٥٠) مقاتل وكان لهم دور مشهود في إنهاء تلك الحركة بعد أن اشرف وزير الداخلية مصطفى العمري بنفسه على تنظيم وعمل شرطة العشائر[٣].

ويظهر من ذلك حسن العلاقة وتعاون بعض العشائر مع أجهزة الوزارة الأمنية لضبط الأمن وفرض سلطة القانون على العشائر الأخرى التي تحاول التمرد على السلطة ،

---

[١]المصدر نفسه، ص ص،٢٩٢-٢٩٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٨٣.

[٣]حسن مصطفى،المصدر السابق،ص ص،١٣٤-١٤١؛جريدة النداء،العدد(٣٢١) في١٩٤٥/٩/٢١.

أو لتحقيق أهداف ومنافع تتعلق بشؤونها الخاصة أو منطقتها.

وخلال المدة القصيرة الآتية من عودة الاحتلال البريطاني(١٩٤١-١٩٤٦)،كان من الطبيعي أن تُحسن وزارة الداخلية والسلطة عموماًمن علاقتها بالعشائر،وعاد البريطانيون لتبني سياسة تقوية الريف العشائري ولهذا فان ضباط الارتباط البريطانيين الجدد أدوا في الألوية الدور نفسه الذي كان قد أداه المسؤولون السياسيون ومفتشو (الانتداب) الإداريون خلال الاحتلال الأول.واستفاد رؤساء العشائر من اختلال التوازن الداخلي بعد أن أصبح كل من العشائر والحكومة والبلاط بحاجة أحدهما إلى الأخر.

كما ساعدت العناصر الموالية من شيوخ العشائر،الحكومات المتعاقبة في انتخاب مرشحيها وإبعاد العناصر المعارضة من الوصول إلى المجلس النيابي،فيقول شاهد عيان عبد الرزاق إسماعيل محمد(موظف حكومي)،كاتب الشعبة الثانية للمنطقة الانتخابية العاشرة بان خلف مشيوح(شيخ عشيرة)وضع أوراق الانتخابات بيده في الصندوق وأشار إلى انه أملى عليه كتابة مرشحي الحكومة بدلاً من المرشحين المعارضين وعندما حاول المومأ إليه رفض ما طلب منه هدده الشيخ بالقتل[١].

وبهذا فان تراصف القوى السياسية الداخلية في المدة(١٩٤٦-١٩٥٨)كان مبنياً على التعاون بين الحكومة والعشائر فيما بينهم بعد إن صار يتهددهم جميعاً نمو انتلجنسيا مغرقة في اليسارية أو مغرقة في الوطنية متحالفة مع الجماهير الحضرية وتمتلك -كما ظهر فيما بعد- موطئ قدم ثابت لها في الجيش نفسه.وكانت هذه العوامل كلها أعطت رؤساء العشائر دفعةً إضافيةً من الحياة والنفوذ ،وان كانت مؤقتةً[٢].

لكن على الرغم من ميل العشائر للخضوع والتعاون مع الحكومات والانصياع لأوامرها، استمرت تحمل نحوها بعض بقايا العداء والضغينة القديمة.فالعشائر لم تتعود بعد على اعتبار الحكومة رمز الاستقرار والخير للبلاد.فمازالت وحتى أواخر العهد الملكي تُعدّ الحكومة رمزاً للضريبة والسجن والسوط والقهـــــر والتسخير ولاسيّما ان هذا تراث قديـــــم

---

[١] وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٧،ص٢٤٩.

[٢] حنا بطاطو،العراق،الطبقات الاجتماعية ..،الكتاب الأول،ص ص،١٢٨-١٢٩.

تمتد جذوره إلى مئات السنين وليس من السهل إزالته من النفوس دفعةً واحدةً[١].

وهكذا كانت العلاقة بين وزارة الداخلية والعشائر العراقية علاقةً متأرجحةً غير مستقرة،تحددت بموجب القوانين والأنظمة التي تشرف الوزارة على تنفيذها وأبرزها نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية وتعديلاته،فقد ارتأت الوزارة تسخير كل مواد النظام وفقراته بما يخدم توجهاتها-بالتأكيد هي توجهات الحكومة- متبعة أساليب القوة والبطش في معظم الأحيان مع جنوحها إلى أساليب العقل والحكمة في أحيان أخرى.

وعلى الرغم من ذلك نلاحظ بعض وزراء الداخلية وكبار موظفيها قد جنحوا إلى سياسة كسب ود العشائر والسيطرة على قوتها ونفوذها في الريف العراقي الكبير،لاسيما وان رؤساء العشائر أخذوا يتدخلون في السياسة بل إن بعض الوزراء أو الحكومات تترك سدة الحكم عندما تجد معارضة عشائرية قوية في بعض مناطق العشائر.

---

[١]علي الوردي،المصدر السابق،ص١٧٦.

الخاتمة

تابعت وزارة الداخلية مهامها ومسؤولياتها الإدارية والسياسية والخدمية والأمنية في ظل ظروف متغيرة شهدها العراق خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حتى سقوط النظام الملكي سنة ١٩٥٨.فقد سعت الوزارة خلال مدة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥لتطوير جهازها الإداري والوظيفي حيث وضعت لبنات مهمة في تشكيل مؤسسات أكاديمية وعلمية مثل مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين سنة ١٩٤٤والقائمة على شروط راقية في مقدمتها التحصيل الدراسي العالي،والكفاءة الإدارية والخبرة الوظيفية السابقة،والدرجات الوظيفية الرفيعة، فضلاً عن ذلك زيادة أعداد ضباط ومنتسبي المؤسسة الأمنية حتى بلغت أعداد الشرطة سنة ١٩٤٥بحدود(٢٤)ألف منتسب بضمنهم الشرطة السرية.

شهدت وزارة الداخلية متغيرات عديدة في هيكل مؤسساتها ودوائرها وشُعبها وأقسامها المختلفة طوال مدة الدراسة بدواعٍ إدارية وأمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية تلتقي بهدف واحد وهو ترقية عمل مؤسساتها المختلفة لضمان تقديم افضل الخدمات للمواطنين فقد تمَّ تحويل مديرية العشائر إلى مديرية عامة سنة١٩٤٤ واستحداث الإدارات المحلية في الألوية سنة ١٩٤٥وتأسيس مديرية إدارة البادية سنة ١٩٤٦،وتوسيع البلديات إلى مديرية عامة سنة ١٩٤٧وتطوير مصلحة نقل الركاب سنة ١٩٥٠.

توسعت تشكيلات وزارة الداخلية بعد إضافة (الأمانة العامة لمراقبة وإدارة أموال اليهود) الذين أُسقطت عنهم الجنسية العراقية بعد سنة١٩٥٠،ومحاولة تجاوز آثار انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢على الوضع الداخلي إذ قامت الوزارة بالعديد من التعديلات لنظامها رقم(٤٦) لسنة ١٩٥٣فطورت في أيار١٩٥٤مديرية التوجيه والإذاعة العامة وحددت واجباتها النظر في المطبوعات والأخبار الخارجية وتنظيم شؤون الصحف

والمجلات والدعاية للعراق في الداخل والخارج.كما توسعت تشكيلات الوزارة سنة ١٩٥٤وألحقت مديرية السجون العامة بها بعد فصلها من وزارة الشؤون الاجتماعية،وفي سنة ١٩٥٥تأسست مديريات مصلحة المجاري ومصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد وفي سنة١٩٥٦ استحدثت دائرة التلفزيون وضُمت إلى مديرية التوجيه والإذاعة العامة،وفي شباط ١٩٥٧،أسست مديرية الأمن العامة ارتبط مديرها العام مباشرةً بالوزير مهمتها القيام بجميع مهام وواجبات مديريات شرطة السفر والإقامة والجنسية والتحقيقات الجنائية وهي بمثابة دائرة للشرطة خاصة فيها أقسام وشُعب لا توجد في المؤسسات الأمنية الأخرى.

تمتع وزير الداخلية بصلاحيات واسعة منها الإشراف على برامج الأحزاب والصحافة وحريتها والحريات العامة والشخصية حيث كانت له صلاحيات ما لم تكن لأي وزير آخر، وكان يتقاضى راتباً شهرياً يصل إلى ضعف مقدار راتب الوزراء الآخرين،لهذا كان التنافس على إشغال منصب وزارة الداخلية أمراً في غاية الخطورة لدى رؤساء الحكومات المكلفين بتشكيل الوزارة طيلة العهد الملكي.

شهدت الوزارة محاولات جريئة لتطهير مؤسساتها ومؤسسات الوزارات الأخرى من الموظفين سيء السلوك والمرتشين فأقصت المئات منهم عن الوظيفة وأجرت تنقلات واسعة بين كبار ضباط وموظفي الوزارة والموظفين الإداريين في بغداد والألوية الأخرى. ولكن مع ذلك سجلت الأطروحة مآخذ واضحة على هذا الأجراء حيث تدخلت فيها المحسوبية والمنسوبية،وبذلك تعرضت الوزارة إلى النقد اللاذع من الرأي العام وأعضاء مجلسي النواب والأعيان بعد إن اتهمها البعض منهم بالتلكؤ في معالجة الخلل الإداري وانتشار مظاهر الفساد في أجهزة الوزارة وبقية دوائر الدولة والرشوة والاختلاس وذهب البعض من أعضاء مجلسي النواب والأعيان إلى أكثر من ذلك

فوصفوا الوزارة باحتوائها على العناصر ((الفاسدة، والملوثة، والعاجزة..)).

شهدت نفقات الوزارة ومصروفاتها زيادة تدريجية خلال الحرب العالمية الثانية واستمرت بصورة أوسع ما بعد الحرب وحتى سنة١٩٥٨نتيجة تطور الأوضاع الداخلية والتوسع في مشاريع الأعمار والخدمات المختلفة وتكاليف القوات الأمنية ونفقات غلاء المعيشة.أما واردات وزارة الداخلية فقد تناقصت بشكل ملحوظ خلال السنة١٩٤٠-١٩٤١بسبب أحداث حركة نيسان-أيار،لكنها عادت إلى الارتفاع التدريجي خلال السنوات اللاحقة وهي على العموم كانت يسيرة مقابل النفقات مما جعل العجز في ميزانية الوزارة واضحاً طوال مدة الدراسة.

اتسمت مواقف وزارة الداخلية،في معظم الأحيان،بالشدة والصلابة تجاه الأحداث الداخلية المختلفة،مما يعطي تصوراً ربما يكون متناقضاً عن سلوك ونشاطات الوزارة وأعمالها،فتارةً تكون إجراءاتها منسجمة مع مقتضيات الدستور والقوانين الأخرى وتهدف إلى حفظ الأمن والنظام وتارةً أخرى تكون متعارضة مع مواد الدستور وبنوده ولاسيّما ما يتعلق منها بالحريات العامة والسياسية مما جعل الباحث يسجل قصوراً واضحاً قد يكون عفوياً أو متعمداً لبعض أعمال كبار موظفي الوزارة ووزرائها ومؤسساتها ولاسيّما الأمنية منها.

ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن إجراءات الوزارة إزاء الأحداث والاضطرابات والتظاهرات كانت كثيرة خلال مدة الدراسة ،فقد أدت إلى زيادة ازدراء المواطنين من الوزارة وموظفيها ولاسيّما بعد إن كانت تؤدي إجراءات الوزارة في أغلب الأحيان إلى سقوط قتلى وجرحى بين المواطنين فضلاً عن اعتقال المئات منهم وإيداعهم في سجون لا تتوافر فيها ايسر مقومات حقوق الإنسان،واستعانت وزارة الداخلية بقوات الجيش في بعض الأحيان وفقاً لخطة أمن العاصمة التي وضعتها وزارة الداخلية سنة ١٩٥٣وجرى

عليها الكثير من التعديلات خلال السنوات اللاحقة بالتنسيق مع خطة أمن العاصمة التي وضعتها وزارة الدفاع وكما حدث في أحداث انتفاضة ١٩٥٢ ثم انتفاضة سنة١٩٥٦.

إن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق،وخضوع الحكومات العراقية المتعاقبة للنفوذ البريطاني وإعادة احتلال العراق مرة ثانية بعد أحداث نيسان-آيار قد أضعف كثيراً من هيبة الحكومة وشجع الكثير من الناس إلى مخالفة القوانين والقيام بأعمال لها مساس بالضبط الاجتماعي ولاسيّما خلال مدة الحرب العالمية الثانية مثل حوادث القتل والسلب والسرقة وانتشار ظاهرة الرشوة والاختلاس وتدهور الأوضاع المعاشية،وفي حالات كثيرة تلكأت أجهزة الوزارة الأمنية للحد من تلك الظواهر الاجتماعية السلبية، لكنها خفت خلال مدة ما بعد الحرب بعد تحسن الأوضاع المعاشية والاقتصادية والاجتماعية من جهة وتطور قدرات الوزارة الأمنية من جهة ثانية.

نشطت أجهزة الوزارة الأمنية في متابعة وكشف شبكات التجسس اليهودية التي سعت لتخويف اليهود العراقيين ودفعهم للهجرة إلى فلسطين لكن تلك الإجراءات لم تحل دون هجرة عشرات الآلاف منهم.

سعت الوزارة لتطوير مناطق العراق المختلفة في ضوء مشاريع التطوير الخدمية التي رصدت لها ملايين الدنانير في حقول الماء والكهرباء والمجاري..،بذلك سعت الوزارة لجعل الخدمات تسير جنباً إلى جنب مع عملها الأمني والإداري.

أنجزت الوزارة العديد من المهام المضافة إلى تخصصاتها منها التي تتعلق بالمحافظة على الآداب العامة وإصدار التشريعات لأغراض الضبط الاجتماعي والأخلاقي، كما قدمت المساعدات اللازمة للمنكوبين والمتضررين من الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى كما حدث في فيضان سنة ١٩٥٤ إذ أنقذت أعمال الوزارة

بغداد من خطرها.

لم تخلو مواقف أجهزة الوزارة ومنتسبيها من المواقف المشرفة والوطنية،وذلك كان واضحاً بعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق سنة ١٩٤١فتصدت قوات الشرطة مع الخيرين من أبناء البصرة إلى القوات المحتلة وأوقعت فيهم العشرات من الإصابات مما أثار الجانب البريطاني الذي عمد إلى أعمال تخريبية وتشجيع اللصوص للقيام بأعمال النهب والتسليب وشغل الناس عن دخول القوات البريطانية كذلك كان الموقف البريطاني عند دخولهم بغداد، بعد فشل حركة نيسان-آيار وقيام أعمال التخريب والفرهود لمحلات ومساكن اليهود التي وجهت فيها أصابع الاتهام إلى مؤسسة الشرطة والإدارة بالتقصير بالإجراءات اللازمة بل ان لجنة التحقيق المشكلة في تقصي حقائق الموضوع قصرت رجال الشرطة واتهمتهم بالمشاركة في تلك الأعمال،مما يضع مؤشراً سلبياً على المؤسسة الأمنية والتقصير في أداء واجبها.

سعت وزارة الداخلية لتطوير قدراتها ولاسيّما الأمنية منها،حيث تم تزويد دوائرها بسيارات حديثة وأسلحة متطورة لمكافحة أعمال الشغب وتم إيفاد العديد من كوادرها ومنتسبيها إلى الولايات المتحدة وبريطانيا للتدريب على الأساليب والأجهزة الحديثة بغية تطوير دوائرهم ومؤسساتهم بما يؤمن تحقيق أهداف الوزارة وتسهيل أداء أعمالها.

عملت في وزارة الداخلية شخصيات وطنية قدمت كل جهدها لتطوير العمل بما يخدم مصالح الشعب والمجتمع مثل سعد صالح وعبد الله القصاب ومصطفى العمري وسعيد قزاز.

أشر الباحث في هذا الكتاب بشكل واضح تدخلات الوزارة في الانتخابات النيابية وشخص بعض حالات التزوير للانتخابات لأجل فوز مرشحي الحكومة ومنع مرشحي

المعارضة من الوصول إلى المجلس النيابي،وكان على المرشح أن يتقرب لوزير الداخلية وكبار موظفي الوزارة لأجل الفوز في الانتخابات ولكن الوزارة كانت تدافع عن الاتهامات التي تُسند إليها قائلة إن الانتخابات حرة وان الشكاوى غير صحيحة وغير دقيقة.

ساهمت الوزارة في الأحداث القومية فشجعت على جمع التبرعات لطرابلس الغرب (ليبيا)عندما هددتهم المجاعة سنة ١٩٤٧وتطوع الكثير من ضباطها ومنتسبيها للدفاع عن فلسطين لمشاركة إخوانهم في الجيش العراقي في حرب سنة ١٩٤٨.

ولم تكن إجراءات الوزارة سلمية في كثير من الأحيان مع الأحزاب والجمعيات السياسية، بسبب ضعف الخلفية السياسية والثقافية لمنتسبي الوزارة ولاسيّما في مسألة فهم برامج تلك الأحزاب،وكذلك الأمر مع حركة الصحافة وما تنشرها إذ تعد الوزارة ذلك العمل بأنه موجه ضد خط عملها الروتيني.لكن على العكس من ذلك لم تكن نظرة الصحافة إلى الوزارة وأعمالها بالسلبية دائماً بل هناك مواقف لاقت الرضا والقبول والاستحسان من بعض الصحف وفي مختلف مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والإدارية،كما علقت الصحافة وفي مواطن عديدة على تميز أداء وزراء الداخلية ومنهم سعيد قزاز وسعد صالح.

اهتمت وزارة الداخلية بشؤون العشائر العراقية ومشكلاتها منذ تأسيس الحكم الوطني في العراق،وقد تحددت العلاقة من خلال نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية الذي أعطى لرؤساء العشائر سلطات واسعة وكذلك خوّل موظفي الوزارة ووزير الداخلية بالتعامل مع المشكلات العشائرية بعيداً عن المحاكم المدنية.

أدت الكثير من إجراءات الوزارة بشأن العشائر إلى حسم الخلافات العشائرية وحلول الولاء والوئام محل الخصومات والتنافرات ،كما سعت لإزالة الحيف الواقع على

الفلاحين،إلا إن الملاحظ على إجراءات الوزارة بان الكثير منها كان متحيزاً لصالح شيوخ العشائر وكبار الإقطاعيين مما جعل الوزارة تواجه مشكلات وصعوبات جمة لمعالجة المشكلة العشائرية في العراق والتعامل معها،فسعت في بعض إجراءاتها إلى حل مشكلات الهجرة إلى المدينة،وتشجيع الاستقرار للعشائر الرحالة بعد إيجاد الأماكن الصالحة للسكن والزراعة،وتوسيع مشاريع الري وإصلاح الأراضي أواخر العهد الملكي، وحفر الآبار الارتوازية في البادية وسكن العشائر واستقرارهم مما انعكس على الوضع الأمني واستقراره من جهة وتشجيع العشائر لدفع الضرائب للدولة وشمولهم بتطبيق قانون الدفاع الوطني من جهة أخرى.

كما تابعت وزارة الداخلية من خلال المؤسسة الأمنية أحوال العشائر وبشكل مستمر وكانت التقارير الاستخباراتية ترفع إلى وزير الداخلية عن استقرار العشائر وتنقلها والملاحظ إن علاقة العشائر مع وزارة الداخلية كانت علاقة متأرجحة وغير مستقرة فتارةً تتعاون مع الوزارة في حفظ الأمن وسيادة القانون وتارةً أخرى تقف ضد أعمال الوزارة وتخالف القوانين والأنظمة وتعاكسها مما جعل القوة هي الفيصل بين الطرفين كما حدث في الكثير من التمردات والحركات والاضطرابات العشائرية طوال مدة الدراسة. ولعل تحليل هذه الظاهرة مرجعها إن بريطانيا ومن خلال إدارة السفارة في العراق هي التي قربت العشائر،ونصحت السلطة في العراق بالتعامل معها بإيجابية، وأخذت تمدهم بالهبات والسلاح وتفوض لهم الأراضي وتخولهم بضبط الأمن وحماية الطرق والمواصلات إدراكاً منها لطبيعة المجتمع العراقي العشائرية.

هكذا قدمت الصفحات السابقة من الكتاب عرضاً تاريخياً لمهام ومسؤوليات واحدة من أهم مؤسسات الدولة العراقية الحديثة(وزارة الداخلية)تعقيداً في بنائها المؤسساتي وخصوصية عملها الوظيفي،فقد كانت مثار تجاذبات مختلفة سلبية أحيانا وإيجابية أحياناً أخرى.

الملاحق

ملحق رقم (١) [١] جدول بوزراء الداخلية العراقية للمدة ١٩٢٠-١٩٥٨مع مدد اشتغالهم[٢]

ت	الوزير	المهام الوظيفية		إشغال المنصب	سبب ترك المنصب	الوزارة التي شغل فيها المنصب	الملاحظات
		من	إلى				
١	طالب النقيب	١٩٢٠/١٠/٢٥	١٩٢١/٤/١٦	أصالة	الاستقالة	الحكومة العراقية المؤقتة	
٢	الحاج رمزي بك	١٩٢١/٩/١٢	١٩٢٢/٣/٣٠	أصالة	الاستقالة	وزارة عبدالرحمن النقيب الثانية	
٣	توفيق الخالدي	١٩٢٢/٤/١	١٩٢٢/٨/١٤	أصالة	الاستقالة	وزارة عبدالرحمن النقيب الثانية	
٤	عبدالمحسن السعدون	١٩٢٢/٩/٣٠	١٩٢٢/١١/٦	أصالة	الاستقالة	وزارة عبدالرحمن النقيب الثالثة	
٥	ناجي السويدي	١٩٢٢/١١/٢٠	١٩٢٣/١/١٠	أصالة	تعديل وزاري	وزارة عبدالمحسن السعدون الأولى	
٦	عبدالمحسن السعدون	١٩٢٣/١/١٠	١٩٢٣/١١/١٥	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة عبدالمحسن السعدون الأولى	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٧	علي جودة الايوبي	١٩٢٣/١١/٢٦	١٩٢٤/٨/٢	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جعفر العسكري الأولى	
٨	عبدالمحسن السعدون	١٩٢٤/٨/٢	١٩٢٥/٦/٢١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة ياسين الهاشمي الأولى	
٩	رشيد عالي الكيلاني	١٩٢٥/٦/٢٦	١٩٢٥/٧/١٨	أصالة	تعديل وزاري	وزارة عبدالمحسن السعدون الثانية	
١٠	حكمت سليمان	١٩٢٥/٧/١٩	١٩٢٦/١١/١	وكالة[٣]	تبدل الوزارة	وزارة عبدالمحسن السعدون الثانية	
١١	رشيد عالي الكيلاني	١٩٢٦/١١/٢١	١٩٢٧/١٢/١٨[٤]	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جعفر العسكري الثانية	
١٢	عبدالعزيز القصاب	١٩٢٨/١/١٤	١٩٢٨/٥/١٩[٥]	أصالة	تعديل وزاري	وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة	
١٣	عبدالمحسن السعدون	١٩٢٨/٥/١٩	١٩٢٨/٦/٣	وكالة	تعديل وزاري	وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة	إضافة إلى رئاسة الوزارة
١٤	ناجي شوكت	١٩٢٨/٦/٣	١٩٢٩/١/٢٠	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة	

[١] الملحق من عمل الباحث.

[٢] المعلومات في الجدول مأخوذة عن:عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،الأجزاء(١-١٠)؛نزار توفيق سلطان الحسو،المصدر السابق،ص ص،١٥٨-٢١١.

[٣]في ٢٥ تموز من السنة ذاتها أصبح وزيراً للداخلية بعد تركه وزارة المعارف.

[٤]بعد هذا التاريخ ظلت حقيبة الداخلية دون وزير لان رشيد عالي الكيلاني شغل منصب رئاسة الوزارة وكالة بعد سفر رئيس الوزراء خارج العراق وبقي المنصب شاغراً حتى ١٤كانون الثاني ١٩٢٨ عندما تشكلت الوزارة السعدونية الثالثة.

[٥]في هذا التاريخ عين عبدالعزيز القصاب رئيساً لمجلس النواب وشغل عبدالمحسن السعدون حقيبة الداخلية بدله حتى ٣حزيران ١٩٢٨ حيث أسندت الى ناجي شوكت.

الملحق رقم (١)

ت	الوزير	المهام الوظيفية		إشغال المنصب	سبب ترك المنصب	الوزارة التي شغل فيها المنصب	الملاحظات
		من	إلى				
١٥	عبدالعزيز القصاب	١٩٢٩/٤/٢٨	١٩٢٩/٨/٢٥	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة توفيق السويدي الأولى	
١٦	ناجي السويدي	١٩٢٩/٩/١٩	١٩٢٩/١١/١٣	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة عبدالمحسن السعدون الرابعة	تبدلت الوزارة بعد وفاة رئيسها السعدون
١٧	ناجي شوكت	١٩٢٩/١١/١٨	١٩٣٠/٣/١١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة ناجي السويدي	
١٨	جميل المدفعي	١٩٣٠/٣/٢٣	١٩٣٠/١٢/١٥	أصالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الأولى	
١٩	نوري السعيد	١٩٣٠/١٢/١٥	١٩٣١/٤/٢٥	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الأولى	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٢٠	مزاحم الباجه جي	١٩٣١/٤/٢٥	١٩٣١/١٠/١٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الأولى	
٢١	نوري السعيد	١٩٣١/١٠/١٩	١٩٣١/١١/٥	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الثانية	
٢٢	ناجي شوكت	١٩٣١/١١/٥	١٩٣٢/١٠/٢٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الثانية	
٢٣	ناجي شوكت	١٩٣٢/١١/٣	١٩٣٣/٣/١٨	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة ناجي شوكت	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٢٤	حكمت سليمان	١٩٣٣/٣/٢٠	١٩٣٣/٩/٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى	استقالت الوزارة بسبب وفاة الملك فيصل الأولى
٢٥	حكمت سليمان	١٩٣٣/٩/٩	١٩٣٣/١٠/٢٨	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة رشيد عالي الكيلاني الثانية	
٢٦	ناجي شوكت	١٩٣٣/١١/٩	١٩٣٤/٢/١٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي الأولى	
٢٧	جميل المدفعي	١٩٣٤/٢/٢١	١٩٣٤/٨/٢٦	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي الثانية	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٢٨	علي جودة الايوبي	١٩٣٤/٨/٢٧	١٩٣٥/٢/٢٧	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة علي جودة الايوبي الأولى	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٢٩	عبدالعزيز القصاب	١٩٣٥/٣/٤	١٩٣٥/٣/١٥	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي الثالثة	١٢ يوم فقط
٣٠	رشيد عالي الكيلاني	١٩٣٥/٣/١٧	١٩٣٦/١٠/٢٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة ياسين الهاشمي الثانية	
٣١	حكمت سليمان	١٩٣٦/١٠/٢٩	١٩٣٧/٦/٢٨	وكالة	تعديل وزاري	وزارة حكمت سليمان(وزارة الانقلاب)	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٣٢	مصطفى العمري	١٩٣٧/٦/٢٨	١٩٣٧/٨/١٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة حكمت سليمان(وزارة الانقلاب)	
٣٣	مصطفى العمري	١٩٣٧/٨/١٧	١٩٣٨/١٠/٢١	أصالة	تعديل وزاري	وزارة جميل المدفعي الرابعة	
٣٤	جميل المدفعي	١٩٣٨/١٠/٢١	١٩٣٨/١٢/٢٥	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي الرابعة	إضافة إلى رئاسة الوزارة

ت	الوزير	المهام الوظيفية		إشغال المنصب	سبب ترك المنصب	الوزارة التي شغل فيها المنصب	الملاحظات
		من	إلى				
٣٥	طه الهاشمي	١٩٣٨/١٢/٢٥	١٩٣٨/١٢/٢٧	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الثالثة	ثلاثة أيام فقط لأنه كان يشغل منصب وزارة الدفاع أصالة وكان ناجي شوكت في مهمة رسمية في أنقرة فلما عاد أسندت اليه وزارة الداخلية
٣٦	ناجي شوكت	١٩٣٨/١٢/٢٧	١٩٣٩/٤/٦	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الثالثة	
٣٧	ناجي شوكت	١٩٣٩/٤/٦	١٩٣٩/٤/٢٥	اصالة	الاستقالة	وزارة نوري السعيد الرابعة	٢٠ يوم فقط
٣٨	نوري السعيد	١٩٣٩/٤/٢٥	١٩٣٩/٩/٢١	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الرابعة	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٣٩	عمر نظمي	١٩٣٩/٩/٢١	١٩٤٠/٢/٢٢	أصالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الرابعة	
٤٠	عمر نظمي	١٩٤٠/٢/٢٢	١٩٤٠/٣/٣١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الخامسة	
٤١	رشيد عالي الكيلاني	١٩٤٠/٣/٣١	١٩٤١/٢/١	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٤٢	عمر نظمي	١٩٤١/٢/١	١٩٤١/٤/١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة طه الهاشمي	
٤٣	رشيد عالي الكيلاني	١٩٤١/٤/٢١	١٩٤١/٦/١	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٤٤	مصطفى العمري	١٩٤١/٦/٣	١٩٤١/١٠/٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي الخامسة	
٤٥	صالح جبر	١٩٤١/١٠/٨	١٩٤٢/١٠/٤	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد السادسة	
٤٦	تحسين العسكري	١٩٤٢/١٠/٨	١٩٤٣/٦/٢٣	أصالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد السابعة	
٤٧	صالح جبر	١٩٤٣/٦/٢٣	١٩٤٣/١٠/٦	أصالة	الاستقالة	وزارة نوري السعيد السابعة	
٤٨	عمر نظمي	١٩٤٣/١٢/٢٥	١٩٤٤/٦/٤	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الثامنة	
٤٩	مصطفى العمري	١٩٤٤/٦/٤	١٩٤٤/٨/٢٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة حمدي الباجه جي الأولى	
٥٠	مصطفى العمري	١٩٤٤/٨/٢٩	١٩٤٦/١/٣١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة حمدي الباجه جي الثانية	
٥١	سعد صالح	١٩٤٦/٢/٢٣	١٩٤٦/٥/٣٠	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة توفيق السويدي الثانية	
٥٢	عبدالله القصاب	١٩٤٦/٦/٢	١٩٤٦/٨/١٧	أصالة	استقالة	وزارة ارشد العمري الأولى	
٥٣	ارشد العمري	١٩٤٦/٨/٢٦	١٩٤٦/١١/١٤	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة ارشد العمري الأولى	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٥٤	نوري السعيد	١٩٤٦/٨/٢٦	١٩٤٧/٣/١١	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد التاسعة	إضافة إلى رئاسة الوزارة

ت	الوزير	المهام الوظيفية		إشغال المنصب	سبب ترك المنصب	الوزارة التي شغل فيها المنصب	الملاحظات
		من	إلى				
٥٥	صالح جبر	١٩٤٧/٣/٣٠	١٩٤٨/١/٥	وكالة	تعديل وزاري	وزارة صالح جبر	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٥٦	توفيق النائب	١٩٤٨/١/٥	١٩٤٨/١/٢٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة صالح جبر	(٢٣) يوم فقط
٥٧	جميل المدفعي	١٩٤٨/١/٢٩	١٩٤٨/٣/٤	أصالة	الاستقالة	وزارة السيد محمد الصدر	
٥٨	نصرت الفارسي	١٩٤٨/٣/٤	١٩٤٨/٣/٣٠	أصالة	تعديل وزاري	وزارة السيد محمد الصدر	
٥٩	مصطفى العمري	١٩٤٨/٣/٣٠	١٩٤٨/٦/١٦	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة السيد محمد الصدر	إضافة إلى وزارة الاقتصاد
٦٠	مصطفى العمري	١٩٤٨/٦/٢٦	١٩٤٨/١٠/٢٠	اصالة	الاستقالة	وزارة مزاحم الباجه جي	
٦١	عمر نظمي	١٩٤٨/١٠/٢٠	١٩٤٩/١/٦	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة مزاحم الباجه جي	
٦٢	نوري السعيد	١٩٤٩/١/٦	١٩٤٩/٣/١٧	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد العاشرة	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٦٣	توفيق النائب	١٩٤٩/٣/١٧	١٩٤٩/٩/	أصالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد العاشرة	
٦٤	عمر نظمي	١٩٤٩/٩/	١٩٤٩/١٢/١٠	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد العاشرة	
٦٥	عمر نظمي	١٩٤٩/١٢/١٠	١٩٥٠/٢/١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة علي جودة الايوبي الثانية	
٦٦	صالح جبر	١٩٥٠/٢/٢	١٩٥٠/٩/١٣	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة توفيق السويدي الثالثة	
٦٧	نوري السعيد	١٩٥٠/٩/١٥	١٩٥١/٢/٥	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الحادية عشرة	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٦٨	عمر نظمي	١٩٥١/٢/٥	١٩٥٢/٧/١٠	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الحادية عشرة	
٦٩	مصطفى العمري	١٩٥٢/٧/١٢	١٩٥٢/١١/٥	وكالة	تعديل وزاري	وزارة مصطفى العمري	إضافة إلى رئاسة الوزارة
٧٠	حسام الدين جمعة	١٩٥٢/١١/٥	١٩٥٢/١١/٢٢	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة مصطفى العمري	(١٧) يوم فقط
٧١	نورالدين محمود	١٩٥٢/١١/٢٣	١٩٥٣/١/٢٤	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة نور الدين محمود	
٧٢	حسام الدين جمعة	١٩٥٣/١/٢٩	١٩٥٣/٥/٥	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي السادسة	
٧٣	حسام الدين جمعة	١٩٥٣/٥/٧	١٩٥٣/٩/١٥	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي السابعة	
٧٤	سعيد قزاز	١٩٥٣/٩/١٧	١٩٥٤/٢/٢٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى	
٧٥	سعيد قزاز	١٩٥٤/٣/٨	١٩٥٤/٤/٢٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية	
٧٦	سعيد قزاز	١٩٥٤/٤/٢٩	١٩٥٤/٦/١٢	أصالة	الاستقالة	وزارة ارشد العمري الثانية	
٧٧	فخري الطبقجلي	١٩٥٤/٦/١٤	١٩٥٤/٦/١٧	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة ارشد العمري الثانية	أربعة أيام فقط
٧٨	سعيد قزاز	١٩٥٤/٨/٣	١٩٥٥/١٢/١٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الثانية عشرة	

ت	الوزير	المهام الوظيفية		إشغال المنصب	سبب ترك المنصب	الوزارة التي شغل فيها المنصب	الملاحظات
		من	إلى				
٧٩	سعيد قزاز	١٩٥٥/١٢/١٧	١٩٥٧/٦/٨	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة	
٨٠	سامي فتاح	١٩٥٧/٦/١٧	١٩٥٧/١٢/١١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة علي جودة الايوبي الثالثة	
٨١	سامي فتاح	١٩٥٧/١٢/١٤	١٩٥٨/٣/٢	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة عبدالوهاب مرجان	
٨٢	سعيد قزاز	١٩٥٨/٣/٣	١٩٥٨/٥/١٣	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة	
٨٣	سعيد قزاز	١٩٥٨/٥/١٨	١٩٥٨/٧/١٤	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة احمد مختار بابان	

ملحق رقم(٢)

جدول بإعلان الأحكام العرفية في العراق خلال العهد الملكي[١]

ت	الوزارة	تاريخ الإعلان	منطقة الإعلان	مدة الإعلان بالأيام	الملاحظات
١	ياسين الهاشمي الأولى	١٩٢٤/٩/١٤	العمادية،زاخو	٤	تعود أسباب معظم حالات إعلان الأحكام العرفية إلى تردي الأوضاع الأمنية أو خشية اضطرابها وقد تناول الباحث في متن الكتاب العديد من العلل التي أدت إلى الأحكام العرفية في مناطق العراق المختلفة[٢]
٢	ياسين الهاشمي الثانية	١٩٣٥/٥/١١	الرميثة	٧٥	
		١٩٣٥/٥/٢٥	سوق الشيوخ	٦١	
		١٩٣٥/٨/١٥	بارزان	٧٦	
		١٩٣٥/١٠/١٢	سنجار	٣٣	
		١٩٣٦/٥/٥	الرميثة ،الدغارة	٨٢	
٣	نوري السعيد الثالثة	١٩٣٩/٣/٥	معسكر الرشيد	٣٩٣	
		١٩٣٩/٤/٤	الموصل	١٢٩	
٤	جميل المدفعي الخامسة	١٩٣٩/٦/٢	بغداد وضواحيها	١٧٣١	
		١٩٤١/٧/١٤	السليمانية	٣٧	
٥	حمدي الباجه جي الثانية	١٩٤٥/٨/١٩	الزيبار وماجاوره	١٥٢	
٦	صالح جبر	١٩٤٧/٥/٧	راوندوز ،زيبار	٦١	
٧	السيد محمد الصدر	١٩٤٨/٥/١٥	العراق باجمعه	٥٨٣	
٨	نورالدين محمود	١٩٥٣/١١/٢٣	لواء بغداد	٣١٨	
٩	**محمد فاضل الجمالي الأولى**	١٩٥٣/١٢/١٥	البصرة	٤٦	
١٠	نوري السعيد الثالثة عشرة	١٩٥٦/١١/١	العراق بأجمعه	٢١١	

[١] نقلاً عن:عبد الرزاق محمد اسود،المصدر السابق،المجلد الثالث،ص١٢١؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات، جـ١٠،ص ص،٣٢٢-٣٢٣.

[٢]وللاستزادة عن الموضوع ينظر:عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،الأجزاء(٢-١٠).

ملحق رقم(٣)

الانتفاضات والانقلابات والثورات في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨ [١]

السنة	الانتفاضات والانقلابات والثورات ذات الطابع الوطني العام	انتفاضات وتمردات وحركات محلية
١٩٢٠	الثورة ضد البريطانيين	
١٩٢٤		انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود
١٩٢٧		انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود
١٩٣٠		انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود
١٩٣١	إضراب عام(١٤) يوم	انتفاضة كردية بقيادة الشيخ احمد البارزاني
١٩٣٣		تمرد الاثوريين[٢]
١٩٣٥		تمرد اليزيديين،تمرد عشائر الفرات الاوسط،تمرد شيخ بارزان
١٩٣٦	انقلاب بكر صدقي العسكري	تمرد عشائر الفرات الأوسط
١٩٣٧	انقلاب عسكري مضاد	تمرد عشائري في الديوانية
١٩٤١	حركة[٣]رشيد عالي الكيلاني	
١٩٤٣		انتفاضة كردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني
١٩٤٥		انتفاضة كردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني
١٩٤٧		انتفاضة فلاحي عربت[٤]
١٩٤٨	الوثبة(انتفاضة كانون الثاني١٩٤٨)	

---

[١] نقلاً عن:حنا بطاطو،العراق،الحزب الشيوعي،الكتاب الثاني،ص ص،١٢١-١٢٢.

[٢]وردت في المصدر(الاشوريين).

[٣]وردت في المصدر(انقلاب).

[٤]قرية صغيرة جنوب شرقي السليمانية.

السنة	الانتفاضات والانقلابات والثورات ذات الطابع الوطني العام	انتفاضات وتمردات محلية
١٩٥٢	انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢[١]	انتفاضة فلاحي آل ازيرج ضد ملاك الأراضي في لواء العمارة
١٩٥٣		انتفاضة الفلاحين في دزه ئي في لواء اربيل،انتفاضة فلاحي قضاء ورماوة في لواء السليمانية
١٩٥٣		انتفاضة فلاحي قضاء هورين شيخان
١٩٥٤		انتفاضة فلاحي الشامية في الفرات الاوسط
١٩٥٥		انتفاضة فلاحي بني ازيرج في الرميثة في لواء الديوانية
١٩٥٦	انتفاضة العراق١٩٥٦(رد فعل للهجوم الثلاثي على مصر)	انتفاضة بلدة الحي في لواء الكوت ضد مشايخ آل ياسين
١٩٥٨	ثورة ١٤ تموز	انتفاضة الفلاحين في مناطق الدغارة–الرميثة في لواء الديوانية[٣]

---

[١] ينظر:عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات ، جـ ٨ ، ص ص ، ٣٥٦ – ٣٥٧.

[٢]حدثت هذه الانتفاضة في نيسان ١٩٥٨.

قائمة المصادر

أولاً :- الوثائق غير المنشورة

١- الوثائق العراقية/ملفات البلاط الملكي المحفوظة بدار الكتب والوثائق

رقم الملفة	السنة	عنوانها
ج/٢/١١	١٩٥٢	مقررات مجلس الوزراء
و/٢	١٩٢٤	تدريس الأمير غازي
٦/١٠	١٩٥٨	دستور الاتحاد العربي
٣٠٠/٢٠	د.ت	المخابرات الخاصة بالملك غازي
٣٠/٣٠	١٩٤٦ -١٩٤٩	قضية كاوورباغي
٣١١/٣٧٧	١٩٢٩	نظام وزارة الداخلية رقم(٢٠)
٣١١/٣٩٠	١٩٣٠	لائحة قانون العملة العراقية
٣١١/٥٧٢	١٩٤٦	مقررات مجلس الوزراء
٣١١/٦٠٠	١٩٤٨	مقررات مجلس الوزراء
٣١١/٦٠١	١٩٤٨	مقررات مجلس الوزراء
٣١١/٦٦٥	١٩٥٣	قرارات مجلس الوزراء حول تعطيل الصحف
٣١١/١٤١٠	١٩٢٩	تقرير الحالة الاقتصادية العامة
٣١١/٢٩٠٩	١٩٥١	شؤون خاصة بأحمد مختار بابان
٣١١/٤٤٩٤	١٩٤٢-١٩٥٨	الأحزاب السياسية
٣١١/٤٧٩٠	١٩٥٨	مجلس الاتحاد العربي
٣١١/٤٧٩٤	١٩٥٨	وزارة الاتحاد العربي
٣١١/٥٦٥٠	١٩٥٤	قرارات مجلس الوزراء

٢- وثائق وزارة الداخلية المحفوظة بدار الكتب والوثائق

رقم الملفة	السنة	عنوانها
بلا	١٩٥١	بلا
ج/١/٦	١٩٥٢	قرارات مجلس الوزراء
٦٩/٣	١٩٥٥-١٩٥٨	إنشاء حديقة للحيوانات والنباتات وصيد الحيوانات
٣/١/٤	١٩٥٤	فيضان ١٩٥٤/الإغاثة
٢٣٧/٥	١٩٣٦-١٩٤٦	الدفاع ضد الخطر الجوي والوقاية من الغازات الخانقة
٢/٦	١٩٥٤-١٩٥٧	الطلبات المرفوعة الخاصة بتأسيس الأحزاب والجمعيات بعد صدور مرسوم الجمعيات ١٩٥٤.
١/أ/١٤	١٩٥٤-١٩٥٨	الانتخابات النيابية للواء بغداد
١/ن/١٤	١٩٥٤-١٩٥٨	الانتخابات النيابية
٣/١٧	١٩٥٥	بلا
٢١	١٩٤٦	بلا
٢/٢٣	١٩٥٦-١٩٥٩	مخابرات السجون بصورة عامة
٤/٢٤	١٩٤٦-١٩٥٢	إسكان العشائر الرحل
٥/٢٥	١٩٤١	بلاغ رسمي من رئيس لجنة الأمن الداخلي
٣٢٠٥٠/٢٥	١٩٣٩	بلا
٣٣	١٩٤١	بلا
٣٥	١٩٤٠	بلا
١٤/٤/٣٧	١٩٤١	النزاع بين عشيرتي الدلو وجميل بابان حول الأراضي- كفري

رقم الملفة	السنة	عنوانها
٣٢٠٥٠/٣٧	١٩٤١	بلا
٥/٥٢	١٩٤١	بلا
٥٣/أ	١٩٢٠	البيانات والأوامر والأنظمة الصادرة من الإدارة المدنية
٥٧/ق/١	١٩٤٠	بلا
٣٢٠٥٠/١٠٦	١٩٢٥	تعيين وتحويل الموظفين
٣٢٠٥٠/١٤٣	١٩٢٥-١٩٢٧	موظفو وزارة الداخلية
٣٢٠٥٠/١٤٤	١٩٤٦	تعيين الشيوخ
٣٢٠٥٠/٣٠٠	١٩٣٩	إحداث وزارة الشؤون الاجتماعية
٣٢٠٥٠/٥٧٣	١٩٢٦	أضرار الخزينة من جراء الجراد
٣٢٠٥٠/٧١٢	١٩٣٥	ميزانية وزارة الداخلية
٣٢٠٥٠/٨٩٥	١٩٣٥	تقرير رئيس أركان الجيش إلى وزير الداخلية
٣٢٠٥٠/١٢٧٣	د.ت	شؤون وظيفية
١١٧/١٥٢٨	د.ت	ملفة التحقيق في مقتل رستم حيدر
٣٢٠٥٠/١٦٠٦	١٩٢١-١٩٢٣	الانتخابات
٣٢٠٥٠/٢٤٦٣	د.ت	قضية الاثوريين
٣٢٠٥٠/٢٥٤٢	د.ت	بلا
٣٢٠٥٨٣/٣٠١١	١٩٤٦	محكمة التمييز العشائرية
٣٢٠٥٨١١/٣٨٧٧	١٩٤٤	قضية تصادم عشيرتي العبيد واللهيب
٣٢٠٥٠/٥٨٧٢	١٩٤٦-١٩٦٨	الأحزاب السياسية في العراق
٣٢٠٥٠/٦٦٢٤	١٩٤٧-١٩٥٥	أنظمة الوزارات
٣٢٠٥٠/٦٧٦٤	١٩٤٤	لائحة قانون إدارة القرى

رقم الملفة	السنة	عنوانها
٣٢٠٥٠/٦٨٥٣	١٩٤٧-١٩٤٨	بلا
٣٢٠٥٠/٧٠١٢	١٩٤١-١٩٥٢	قوة الشرطة وأمورها وتنظيمها والحراسة
٣٢٠٥٠/٧٠٥١	١٩٣٥	أنظمة الإدارة
٣٢٠٥٠/٧٥٣٣	١٩٢٦	الحسابات
٣٢٠٥٠/٨٢٠٨	١٩٣٥	إنشاء مستوصفات في الألوية العراقية
٣٢٠٥٠/١٠١٩٣	١٩٥٥	شارة الفيضان
٣٢٠٥٠/٢٢٢٨٣	د.ت	بلا

٣- وثائق وزارة الاقتصاد والمواصلات

رقم الملفة	السنة	عنوانها
ص/١٠	١٩٢٤-١٩٣٢	السكك الحديد

٤- وثائق هيأة الآثار والتراث،سجل الخرائط والمخططات لسنة ١٩٢٠.

ثانياً :- الوثائق العراقية المنشورة

أ- سجلات الحكومة العراقية

١- سجل الحكومة العراقية لسنة١٩٢٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٤).

٢- سجل الحكومة العراقية لسنة١٩٢٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٥).

٣- سجل الحكومة العراقية لسنة١٩٢٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٧).

٤- سجل الحكومة العراقية لسنة١٩٣١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣١).

٥- سجل الحكومة العراقية لسنة١٩٣٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٢).

ب- جداول كبار موظفي الدولة

١- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٩).

٢- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٠،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٠).

٣- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤١).

٤- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٢).

٥- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٣).

٦- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٤).

٧- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٥).

٨- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

٩- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٧).

١٠- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٩).

١١- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٢).

١٢- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).

١٣- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٥).

١٤- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٦).

١٥- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٧).

١٦- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٨).

١٧- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦١،مطبعة الإدارة المحلية،(بغداد،١٩٦١).

١٨- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦٢، مطبعة الإدارة المحلية ،(بغداد،١٩٦٢).

ج- مجموعة القوانين والأنظمة

١-الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة البيانات والأنظمة المتعلقة بالمحاكم الشرعية الصادرة في الفترة ١٩١٧-١٩٢١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢١).

٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة البيانات والأنظمة للفترة١٩٢٠-١٩٢٢، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٢).

٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٢،مطبعة دنكور، (بغداد،١٩٢٣).

٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٢٤).

٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،قانون الباسبورت العراقي لسنة١٩٢٣،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٢٣).

٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،قانون الاقامة العراقي لسنة ١٩٢٣،مطبعة الحكومة ، (بغداد،١٩٢٣).

٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤،المطبعة العصرية، (بغداد،١٩٢٥).

٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٦،مطبعة النجاح، (بغداد،١٩٢٧).

٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧،مطبعة النجاح، (بغداد،١٩٢٧).

١٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧،قانون إدارة الألوية رقم(٥٨) لسنة ١٩٢٧.

١١- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،قانون تسجيل النفوس العام ونظام وتعليمات تسجيل النفوس العام لسنة ١٩٢٧،مطبعة الحكومة،(بغداد١٩٢٧).

١٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٠).

١٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٠، القسم الأول، مطبعة دنكور الحديثة،(بغداد،١٩٣١).

١٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،القسم الأول، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤).

١٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،قانون التفسير الإداري رقم(٤٢) لسنة ١٩٣٣،مطبعة الحكومة،١٩٣٤.

١٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٦).

١٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٣٥(نظام مدرسة موظفي الصحة).

١٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،نظام انتقاء الموظفين رقم(١٥) لسنة ١٩٣٥.

١٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٠).

٢٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،القسم الثاني، نظام التعديل الخامس لنظام الطرق والأبنية رقم(٤٤) لسنة ١٩٣٥،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٣٩).

٢١-الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم(٥٨) لسنة ١٩٣٩،(بغداد،١٩٤٠).

٢٢-الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،قانون وزارة الاقتصاد رقم(٣٤) لسنة١٩٣٩،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٠).

٢٣-الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،قانون الخدمة المدنية رقم(٦٤) لسنة ١٩٣٩.

٢٤-الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،نظام وزارة الداخلية رقم (٤١) لسنة ١٩٣٩.

٢٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٩،نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة١٩٣٥ وتعديلاته.

٢٦-الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٤٠،القسم الاول،قانون مراقبة الرقوق السينمائية والتصاوير رقم(٢٦)لسنة ١٩٤٠،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤١).

٢٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠،نظام التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٠.

٢٨-الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠،قانون رسوم الملاهي للبلديات رقم(٢٤) لسنة ١٩٤٠.

٢٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٢).

٣٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١،قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٧) لسنة ١٩٤١.

٣١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١،نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم (٤٠) لسنة١٩٤١.

٣٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١،قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٤١قانون تعديل قانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم(٣٨)لسنة ١٩٣٨.

٣٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٣).

٣٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٢،النظام رقم(٣٣) لسنة ١٩٤٢،نظام ذيل نظام وزارة الداخلية رقم(٢٢) لسنة ١٩٣٥.

٣٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٤).

٣٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣،قانون خدمة الشرطة رقم(٤٠) لسنة ١٩٤٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٤).

٣٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣،القسم الثالث،تعليمات رقم(١٥-ب) لتعيين المبالغ التي يمكن للجان الماء والكهرباء صرفها.

٣٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٥).

٣٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،قانون رقم (١٩)لسنة ١٩٤٤،قانون تعديل مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم(٥١)لسنة١٩٤٢.

٤٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٤٤،نظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٥).

٤١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،نظام الذيل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة ١٩٣٥.

٤٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،النظام رقم (٤٦)،لسنة١٩٤٤،نظام الذيل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢) لسنة ١٩٣٥.

٤٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥،قانون إدارة الألوية رقم(١٦) لسنة ١٩٤٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

٤٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥،قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٥،قانون التعديل الثاني لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨)لسنة ١٩٣٨.

٤٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥،النظام رقم (٤٠)لسنة ١٩٤٥،نظام تعديل نظام انتقاء الموظفين الإداريين وترفيعهم رقم(١٥) لسنة ١٩٤٥.

٤٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦،القسم الثاني، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٧).

٤٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦،نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٤٦،نظام انتقاء الموظفين الإداريين،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٧).

٤٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦،نظام مراقبة المجازر رقم(٣١)لسنة ١٩٤٦.

٤٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٤٦،قانون الانتخابات رقم(١١) لسنة ١٩٤٦.

٥٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧،القسم الأول، قانون رقم(٣٨) لسنة١٩٤٧،قانون تعديل قانون تشكيلات الوزارات رقم(٣٧) لسنة ١٩٣٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٨).

٥١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧،نظام رقم (٢٠)لسنة ١٩٤٧،نظام الذيل السابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢) لسنة ١٩٣٥.

٥٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧،نظام وزارة الداخلية رقم(٣٩) لسنة ١٩٤٧.

٥٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧،نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٤٧،التعديل الخامس لنظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين رقم(٢١) لسنة ١٩٤٤.

٥٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٠،القسم الأول، قانون رقم(٦١) لسنة١٩٥٠،قانون تعديل قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٤٠) لسنة ١٩٤٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥١).

٥٥-الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية البلديات العامة،مجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بأمور البلديات،مطبعة النجاح،(بغداد،١٩٥٠).

٥٦-الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٠،قانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٠،قانون التعديل الثالث لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم(٣٨) لسنة ١٩٣٨.

٥٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٢).

٥٨- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية وفق تعديلاته الأخيرة،مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٥١).

٥٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢،قانون مصلحة رفع المواد القذرة رقم(٧٥) لسنة ١٩٥٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٣).

٦٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢،قانون تعديل قانون إدارة البلديات رقم(٨٤) لسنة ١٩٣١ رقم(٥٢) لسنة ١٩٥٢.

٦١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢،قانون تعديل قانون تبليط الشوارع رقم(٨٣)لسنة ١٩٢٦ رقم(٧٠) لسنة١٩٥٢.

٦٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢،نظام تفتيش الشرطة رقم(٣٠) لسنة ١٩٥٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٣).

٦٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢،نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٢،نظام التعديل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٣٩) لسنة ١٩٤٧.

٦٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،القسم الثاني، نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم(٥٦) لسنة ١٩٥٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).

٦٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١١) لسنة ١٩٥٣.

٦٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،نظام رقم(١) لسنة ١٩٥٣،نظام التعديل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم(٣٩) لسنة ١٩٤٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).

٦٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،نظام وزارة الداخلية رقم(٤٦) لسنة ١٩٥٣.

٦٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١) لسنة ١٩٥٣.

٦٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٥).

٧٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم (١٧) مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٥٤.

٧١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم (١٨) مرسوم النقابات لسنة ١٩٥٤.

٧٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم (١٩) مرسوم الجمعيات لسنة ١٩٥٤.

٧٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،مرسوم المطبوعات رقم(٢٤) لسنة ١٩٥٤.

٧٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٥٤،مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم(٢٥) لسنة ١٩٥٤.

٧٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٤،نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم(٤٦)لسنة١٩٥٣.

٧٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،نظام رقم (٣٥)لسنة ١٩٥٤،نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الداخلية رقم(٤٦)لسنة١٩٥٣.

٧٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،نظام نوط الإنقاذ،رقم(٦٩)لسنة ١٩٥٤.

٧٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،نظام رقم (٣٦)لسنة ١٩٥٤،نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الشؤون الاجتماعية رقم(٣٨) لسنة ١٩٥٢.

٧٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،القسم الثالث، التعديل الرابع لتعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١)لسنة١٩٥٣رقم(٥) لسنة ١٩٥٤.

٨٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥،القسم الأول، قانون مصلحة المجاري رقم(٣٧) لسنة ١٩٥٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٦).

٨١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥،قانون مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٦).

٨٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥،القسم الثاني،

نظام إدارة مصلحة المجاري ضمن حدود أمانة العاصمة رقم(٣٤) لسنة ١٩٥٥.

٨٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦،القسم الثاني، نظام التعديل الثالث لنظام وزارة الداخلية رقم(٤٦) لسنة ١٩٥٣ رقم(٢٧) لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٧).

٨٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦،القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١)لسنة١٩٥٦.

٨٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦،قانون الانتخابات رقم (٥٣)لسنة ١٩٥٦.

٨٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧،القسم الثاني، نظام تعديل نظام السجون رقم(٣٥) لسنة ١٩٤٠ رقم(٤) لسنة ١٩٥٧،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٨).

٨٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧،نظام التعديل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٤٦) لسنة ١٩٥٣ رقم(٨) لسنة ١٩٥٧.

٨٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧،نظام تعديل نظام التفتيش الإداري رقم(٤٢) لسنة ١٩٤٠رقم(٣٨) لسنة ١٩٥٧.

٨٩- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،قانون إدارة القرى رقم(١٦) لسنة ١٩٥٧،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٧).

ء-التقارير الإدارية

١- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٢٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٠).

٢- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٣).

٣- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤).

٤- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٦).

٥- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٦).

٦- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٤٨،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٠).

٧- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد رقم(٥) لسنة ١٩٤١،مطبعة سكك حديد الحكومة،(بغداد،د.ت).

٨- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٢،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

٩- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٣،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٠- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٤،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١١- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٥،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٢- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٦،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٣- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٧،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٤- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٨،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٥- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٩،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٦- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٠،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٧- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥١،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٨- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٢،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٩- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٣،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

٢٠- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٥،مطبعة الرابطة ،(بغداد،١٩٥٨).

٢١- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الإدارة المحلية للواء البصرة،مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،شركة التايمس للطباعة والنشر،(بغداد،د.ت).

٢٢- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الإدارة المحلية للواء بغداد،مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة،(بغداد،د.ت).

٢٣- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية التوجيه والإذاعة العامة،الانتخابات النيابية في العراق،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٦).

٢٤- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،متصرفية لواء الديوانية،الإدارة المحلية ،مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٨-١٩٥٩،مطبعة الغرى الحديثة ،(النجف،د.ت).

هـ - تقارير وزارة المالية/الميزانية

١- الحكومة العراقية،وزارة المالية،لائحة ميزانية الدولة للسنة ١٩٣٤ المالية،القسم الثاني، الرواتب،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤).

٢- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٥).

٣- الحكومة العراقية،وزارة المالية،الميزانية العامة المؤقتة لشهري حزيران وتموز ١٩٣٩، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٩).

٤- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٤٠)لسنة ١٩٤١المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٢).

٥- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٥٢)لسنة ١٩٤٣المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٤).

٦- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٢٤)لسنة ١٩٤٤المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٥).

٧- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٣٢)لسنة ١٩٤٥المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

٨- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٢٢)لسنة ١٩٤٧المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٨).

٩- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون ضمان قروض البلديات رقم(٣٦)لسنة ١٩٥٠المالية ،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥١).

١٠- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٤٠)لسنة ١٩٥٠المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥١).

١١- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١المالية رقم(٣٠) لسنة ١٩٥١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٢).

١٢-الحكومة العراقية،وزارة المالية،نظام مراقبة وادارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم(٣) لسنة ١٩٥١.

١٣- الحكومة العراقية،وزارة المالية،نظام التصرف بالأموال المجمدة وإدارتها وتصنيفها رقم(١١) لسنة ١٩٥١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٢).

١٤- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣المالية ،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).

١٥- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧المالية رقم(٦)لسنة ١٩٥٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٨).

و-قرارات مجلس الوزراء

١-قرارات مجلس الوزراء الصادرة سنة ١٩٢٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٣).

٢- قرارات مجلس الوزراء الصادرة سنة ١٩٢٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٥).

٣-قرارات مجلس الوزراء الصادرة في كانون الثاني وشباط وآذار ١٩٢٥،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٢٦).

٤- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان وأيار وحزيران١٩٢٦،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٢٧).

٥- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان وأيار وحزيران١٩٣٠،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٣١).

٦- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٣٠ ، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٣٢).

٧- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في أيلول ١٩٣٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٠).

ز- محاضر جلسات مجلس النواب

١-محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٥،الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة(٤٢)في ١٩٢٥/١٠/١٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٦).

٢- محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣٠،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، جلسة٢٧تشرين الثاني١٩٣٠،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣١).

٣- محاضر جلسات مجلس النواب لسنة١٩٣٩،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٣٩،الجلسة(٣) ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٠).

٤- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤١).

٥- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٢-١٩٤٣،الجلسة (١٦)،الجلسة(٣١)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٣).

٦- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤،جلسة٢٨ اذار١٩٤٤ ، الجلسة(٣)،الجلسة(٤٠)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٥).

٧- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٤-١٩٤٥،الجلسة(٣٦)في ١٩٤٦/٣/١٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

٨- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥،الجلسة(٣٠)،الجلسة (٣٦)، الجلسة(٣٨)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

٩- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٥-١٩٤٦،الجلسة(١٥) ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

١٠- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦جلسة ١٩٤٦/٥/١١، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٧).

١١- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٨).

١٢- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،الجلسة (٩)،الجلسة (١٦)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٩).

١٣- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٨-١٩٤٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٩).

١٤- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩،الجلسة(٩)،الجلسة (١٠) ،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٠).

١٥- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٩،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٠).

١٦- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠،الجلسة(٢٧) ،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٠).

١٧- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٢-١٩٥٣،الجلسة(٥) في ١٩٥٣/١٢/١٢.

١٨- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٣،الجلسات (٥)و(٨) و(٢٤) في ٢/١٢، ١٩٥٣/١٢/٣٠ ،١٩٥٤/٢/٢٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).

١٩- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٣-١٩٥٤،الجلسة(٧) في ١٩٥٣/١٢/٢٩ والجلسة (١٢) في١٩٥٤/١/١٦ والجلسة(٢٩)في ١٩٥٤/٤/٢٠، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).

٢٠- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة١٩٥٤،الجلسة(١٠)في ١٩٥٥/١/١مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٥).

٢١- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٥-١٩٥٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٧).

٢٢- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦-١٩٥٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٧).

ح-محاضر جلسات مجلس الأعيان

١- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي السادس،الجلسة(١١٥)في ١٩٣١/١/٢٨،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣١).

٢- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي العاشر لسنة١٩٣٩،الجلسة(٣)في ١٩٣٩/٦/٤.

٣- محاضر جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٠).

٤- محاضر جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة١٩٤٠-١٩٤١، الجلسة(١٣)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤١).

٥- محاضر جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة١٩٤٤،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٤).

٦- محاضر جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة(٧)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٣).

٧- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٣،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٤).

٨- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٤-١٩٤٥،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٥).

٩- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٥-١٩٤٦،الجلسة(٢٠)، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

١٠- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٧،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٨).

١١- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٢-١٩٥٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٣).

١٢- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤-١٩٥٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٥).

١٣- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة(٥)في١٩٥٧/٣/١٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٧).

ط-مطبوعات حكومية أخرى

١-الحكومة العراقية ،وزارة الداخلية،الدليل الرسمي للمملكة العراقية لسنة ١٩٣٦،مطبعة الياهو دنكور،١٩٣٦.

٢-الحكومة العراقية،وزارة الشؤون الاجتماعية،مديرية النفوس العامة،إحصاء السكان لسنة ١٩٤٧،(بغداد،١٩٥٤).

٣-وزارة الداخلية،مديرية النفوس العامة،المجموعة الإحصائية لتسجيل النفوس العام لسنة ١٩٥٧.

٤-وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، الأجزاء ١-٤، ٧- ٨ ،١٠-١١،(بغداد،١٩٥٨-١٩٦٠).

ثالثاً :الوثائق البريطانية المنشورة/التقارير الإدارية

1-British Colonial Office Report, April 1923-December1924,(London, 1925).
2-British Colonial Office Report,Special Report by H.B-M.S government to the Conncil of the league of Nations on the progress of Iraq during the Period 1920-1931,(London,1931).

رابعاً : الرسائل العلمية غير المنشورة

أ- رسائل الماجستير

١-بشرى سكر خيون الساعدي، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،٢٠٠٤.

٢-زهير علي احمد النحاس،التموين في العراق١٩٣٩-١٩٤٨،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب/جامعة الموصل،١٩٨٩.

٣-حيدر حميد رشيد،الأوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ دراسة تاريخية،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،٢٠٠٠.

٤-حسن هادي الشلاة، طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة ،١٩٧٠.

٥-طالب حسين الخفاجي،العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير،(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة الكوفة،٢٠٠١.

٦-يحيى كاظم المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،١٩٨٩.

٧-كريم حيدر خضير ،نشأة الشرطة العراقية وتطورها ١٩٢١-١٩٣٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٩٣.

٨-ماجدة كريم حسن الجنابي،وزارة الداخلية(المرحلة التأسيسية)،دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسؤولياتها التخصصية ١٩٢١-١٩٢٤،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية/جامعة القادسية،٢٠٠٢.

٩-مأمون شاكر إسماعيل،احمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد.١٩٩٩.

١٠-مها عبد اللطيف حسن ،انتفاضة تشرين الثاني في العراق١٩٥٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة/جامعة بغداد،١٩٨٤.

١١-مؤيد شاكر كاظم،السيد عبدالمهدي ودوره السياسي في العراق،،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية -ابن رشد/جامعة بغداد،٢٠٠٠.

١٢-محمد يوسف ابراهيم القريشي ،المس بيل وأثرها في السياسة العراقية ١٩١٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٩٣.

١٣- محمد عويد الدليمي،الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،١٩٨٨.

١٤-محمد صالح العجيلي،الخدمات الصحية لمدينة بغداد،دراسة في جغرافية المدن،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٨٩.

١٥-متعب خلف الجابري،تاريخ التطور الصحي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة البصرة،١٩٨٩.

١٦-سهيلان منذر خليل الجبوري،الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٩٦.

١٧-عباس عطية جبار،الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ دراسة تاريخية،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٧٢.

١٨-عباس فرحان ظاهر الزاملي،رستم حيدر ودوره السياسي،رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،١٩٩٧.

١٩-عبدالله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق١٩٥٠-١٩٥٨،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٨٣.

٢٠-عبدالنافع محمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٧٣.

٢١-عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد ،٢٠٠٠.

٢٢-صفاء عبدالوهاب المبارك،انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق((ممهداته وأحداثه ونتائجه)) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٧٣.

٢٣-قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية، الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي١٩٢٥-١٩٣٩ دراسة إحصائية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/جامعة ديالى،٢٠٠٣.

٢٤-رجاء زامل كاظم الموسوي،جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،٢٠٠٢.

٢٥-رياض رشيد الحيدري، الاثوريين في العراق١٩١٨-١٩٣٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة القاهرة،١٩٧٣.

ب-أطاريح الدكتوراه

١-كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،٢٠٠٠.

٢-محمد رشيد عباس،مجلس الاعيان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،١٩٩٥.

٣-نمير طه ياسين،الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة الموصل،١٩٩٢.

٤-سعد كاظم حسن،تاريخ النقود العراقية ١٩٢١-١٩٥٨،دراسة تاريخية ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية التربية -ابن رشد/جامعة بغداد،١٩٩٨.

٥-عباس فرحان ظاهر الموسوي،الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد١٩٣٩-١٩٥٨دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ،كلية التربية -ابن رشد/جامعة بغداد،٢٠٠٣.

٦-عباس عطية جبار،العراق والقضية الفلسطينية من عام١٩٣٢-١٩٤١،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة بغداد،١٩٨٢.

٧-عبدالله شاتي عبهول،تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٩٥.

٨-عبدالرزاق مطلك الفهد،تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة القاهرة،١٩٧٧.

٩-علي ناصر حسين،الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٩١.

١٠-علي عبد شناوه ، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي ١٩٣٢-١٩٦٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب / جامعة بغداد،٢٠٠٢.

١١-عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٨٢.

١٢-رحيم كاظم محمد الهاشمي،محمد فاضل الجمالي،دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة البصرة،١٩٩٧.

١٣-رياض رشيد الحيدري،الحركة الوطنية في العراق١٩٤٨-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة عين شمس،١٩٧٧.

١٤-ذنون يونس الطائي،الأوضاع الإدارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨،،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة الموصل،١٩٩٨.

خامساً: الدوريات

أ-الجرائد

ت	الجريدة	العدد	التاريخ
١	الأهالي	١	١٩٥٢/٦/١
		١٢	١٩٥٢/٦/١٣
		١٢١	١٩٥٢/١٠/٢٩

		١٣٣	١٩٥٢/١١/١٣
		١٣٨-١٤١	١٩٥٢/١١/١٨-١٩٥٢/١١/٢١
٢	الأحرار	٥	١٩٣٣/٦/١٤
		٩	١٩٣٣/٦/٢٠
٣	الأيام	٣٥	١٩٥٤/٤/٢
		٣٩	١٩٥٤/٤/٨
٤	الأمة	--	الصادرة في كانون الثاني وشباط١٩٥٢
٥	الإنقاذ	١٦	١٩٤٩/٢/٢٦
٦	الأسرار	٢٣١	١٩٥٣/١١/٢٩
		٢٦٣	١٩٥٤/١/٥
		٢٦٠٩	١٩٣٥/١/٣١
		٣٦٣٩	١٩٤٠/٤/٢٥
		٣٦٤١	١٩٤٠/٤/٢٨
		٣٦٥٢	١٩٤٠/٥/١٢
		٣٦٥٥	١٩٤٠/٥/١٥
٧	الاستقلال	٣٦٦٠	١٩٤٠/٥/٢١
		٣٦٦٦	١٩٤٠/٥/٢٨
		٤٠١٣	١٩٤١/٤/١٣
		٤٠٥٦	١٩٤٨/٢/٩
		٤٠٦٢	١٩٤٨/٢/١٧
		٤٠٦٣	١٩٤٨/٢/١٨

		٤٠٨٤	١٩٤٨/٣/١٩
		٤٠٩١	١٩٤٨/٣/٢٧
		٤١٦٠	١٩٤٨/٦/٢٣
		٤١٩٤	١٩٤٨/٩/٢٧
		٤٢٠٣	١٩٥٠/٧/١٥
		٤٢١٠	١٩٥٠/٧/٢٦
		٤٢٤٣	١٩٥٠/٨/١٣
		٤٢٥٠	١٩٥٠/٩/٢٢
		٤٢٧٢	١٩٥٠/١٠/٢٥
		٤٢٧٣	١٩٥٠/١٠/٢٦
٨	الاخاء الوطني	٦٥	١٩٣١/١٠/١٥
		٤٤٣	١٩٣٣/٨/٢٩
		٤٤٩	١٩٣٣/٩/٥
٩	الاخبار	١٥٦٩	١٩٤٦/٢/٢٤
		١٦٧٨	١٩٤٦/٧/٦
		٢٧٨٤	١٩٥٠/٣/٣
		٢٧٨٥	١٩٥٠/٣/٤
		--	١٩٥٤/٦/٩
		٤٣٤٥	١٩٥٦/٥/٨
١٠	البلاد	١٣٥٢	١٩٤٠/٣/١١
		١٣٥٩	١٩٤٠/٣/١٧
		١٣٦١	١٩٤٠/٣/١٩

		١٦٧٦	١٩٤١/٤/١١
١١	البلد	٤٣٥	١٩٥٢/١١/٢٥
١٢	البعث القومي	٧٨	١٩٤٦/٥/٢١
١٣	الجبهة الشعبية	٣٧٩	١٩٥٢/١١/٢٩
١٤	الجريدة	٧	١٩٥٣/١٠/٤
		١٩-١٣	١٠-١٩٥٣/١٠/١٧
		٢٥	١٩٥٣/١٠/٢٥
		٢٧	١٩٥٣/١٠/٢٧
		٣٤-٣٣	٣-١٩٥٣/١١/٤
		٣٨-٣٧	٨-١٩٥٣/١١/٩
		٦٥-٤٤	١١/١٦-١٩٥٣/١٢/١٥
١٥	الدفاع	٢١٨	١٩٥٣/٦/٢
		٢٣٦	١٩٥٣/٦/٢٠
١٦	الهدى	٤٠	١٩٤٧/٨/١٩
١٧	الوطن	٣٣٠	١٩٤٧/٣/١٠
		٣٣٦	١٩٤٧/٣/١٧
١٨	الوقائع	٢	١٩٢٢/١٢/١٠
		٢٦٦	١٩٢٤/١٠/٥
		٤٦٢	١٩٢٦/٨/٩
		٥٦٦	١٩٢٧/٧/٣٠
		٥٧٨	١٩٢٧/٩/١١
		٨٢٢	١٩٣٠/١/٦

		٨٣٦	١٩٣٠/٢/٢٤
		١٢٤٠	١٩٣٣/٤/١٣
		١٢٧٤	١٩٣٣/٧/١٧
		١٢٨٠	١٩٣٣/٨/٣
		١٣٥٢	١٩٣٤/٥/١
		١٤١١	١٩٣٥/٤/١٥
		١٤٢٩	١٩٣٥/٦/١١
	الوقائع	١٤٦٢	١٩٣٥/٧/١٤
		١٤٩١	١٩٣٦/٢/٢٧
		١٥٣٠	١٩٣٦/٨/١٠
		١٦٣٣	١٩٣٨/٥/٩
		١٧٠١	١٩٣٩/٥/٢٧
		١٧٠٥	١٩٣٩/٦/١٧
		١٧١١	١٩٣٩/٦/٢٩
		١٧١٤	١٩٣٩/٧/١١
		١٧٣٤	١٩٣٩/٩/١١
		١٧٤٧	١٩٣٩/١٠/٦
		١٧٨٥	١٩٤٠/٣/٣١
		١٧٨٧	١٩٤٠/٤/٨
		١٨٠٤	١٩٤٠/٦/١
		١٨١٥	١٩٤٠/٨/١١
		١٨٧٣	١٩٤١/٢/٥

		١٨٩٢	١٩٤١/٣/٣٠
		١٩١٨	١٩٤١/٦/٣
		١٩٤٣	١٩٤١/٨/١١
		٢٠٢٢	١٩٤٢/٥/٧
		٢٠٢٨	١٩٤٢/٥/٢١
		٢٠٩٥	١٩٤٣/٥/٣
		٢١٩٥	١٩٤٤/٦/١
	الوقائع	٢١٩٨	١٩٤٤/٦/١٢
		٢٢١٠	١٩٤٤/٨/٧
		٢٢٣٠	١٩٤٤/١٠/١٦
		٢٢٧٩	١٩٤٥/٥/٧
		٢٢٩٣	١٩٤٥/٧/٢
		٢٢٩٩	١٩٤٥/٨/١٣
		٢٣٠٣	١٩٤٥/٩/٣
		٢٣٤٦	١٩٤٦/٣/٤
		٢٣٥٩	١٩٤٦/٤/١٠
		٢٣٦٥	١٩٤٦/٥/٤
		٢٣٧٧	١٩٤٦/٦/٨
		٢٣٩٩	١٩٤٦/٨/٢٠
		٢٤٦٧	١٩٤٧/٥/١٣
		٢٤٩٨	١٩٤٧/٧/٢٤
		٢٥١٤	١٩٤٧/٨/٢٣

		٢٥٣٩	١٩٤٧/١٠/٢٢
		٢٨٤٠	١٩٥٠/٦/٥
		٢٨٦١	١٩٥٠/٧/٢٣
		٢٩٣٩	١٩٥١/٣/١٠
		٢٩٤٦	١٩٥١/٣/١٩
		٢٩٦٥	١٩٥١/٤/٢٦
		٣٠١٨	١٩٥١/٩/١٧
	الوقائع	٣١٠٩	١٩٥٢/٥/٢٨
		٣١٢٣	١٩٥٢/٧/٣
		٣١٣٤	١٩٥٢/٧/١٦
		٣١٥٩	١٩٥٢/٩/١٥
		٣١٨٧	١٩٥٢/١١/٢٤
		٣١٩٣	١٩٥٢/١٢/٧
		٣١٩٤	١٩٥٢/١٢/٨
		٣٢٠٨	١٩٥٣/١/١٢
		٣٣٠٢	١٩٥٣/٩/٢٨
		٣٣٢١	١٩٥٣/١١/٩
		٣٣٣٣	١٩٥٣/١٢/١٧
		٣٣٣٧	١٩٥٣/١٢/٣١
		٣٣٩٠	١٩٥٤/٤/٩
		٣٤٠٤	١٩٥٤/٥/٢٤
		٣٤١٨	١٩٥٤/٦/٢٦

		٣٤٣٧	١٩٥٤/٧/٢٦
		٣٤٥٤	١٩٥٤/٨/٣
		٣٤٥٥	١٩٥٤/٩/١٤
		٣٤٦٧	١٩٥٤/٩/٢٢
		٣٤٧٣	١٩٥٤/٩/٢٩
		٣٤٨٠	١٩٥٤/١٠/١٢
		٣٥١٠	١٩٥٤/١١/١٦
		٣٥١٣	١٩٥٤/١١/١٨
	الوقائع	٣٥٨٣	١٩٥٥/٣/٢٤
		٣٦٢٧	١٩٥٥/٦/١
		٣٦٦٨	١٩٥٥/٧/٢٥
		٣٨٣١	١٩٥٦/٧/١٦
		٣٩٠٤	١٩٥٦/١١/٢٤
		٣٩٣٤	١٩٥٧/١/٣١
		٣٩٤٢	١٩٥٧/٢/٢٠
		٣٩٧٥	١٩٥٧/٤/١٤
		٣٩٨١	١٩٥٧/٥/٦
		٣٩٩٧	١٩٥٧/٦/٥
		٤٠٤٢	١٩٥٧/٩/١٩
١٩	الزمان	١١٢٩	١٩٤٢/٦/٦
		١١٣٠	١٩٤٢/٦/٧
		٢٤٣٩	١٩٤٥/١٠/١

		٢٤٤٢	١٩٤٥/١٠/٥
		٢٤٤٤	١٩٤٥/١٠/٧
		٢٤٤٦	١٩٤٥/١٠/٩
		٢٧٧٢	١٩٤٦/١١/٢٣
		٢٧٧٨	١٩٤٦/١١/٢٩
		٣١٢٦-٣١٢٨	١٩٤٨/١/٢٩-٢٧
		٣٥١٢	١٩٤٩/٥/٢
	الزمان	٣٧٤٠	١٩٥٠/١/٣١
		٤٥٨٧	١٩٥٢/١١/١٧
		٤٥٩٠-٤٥٩٣	١٩٥٢/١١/٢٥-٢٣
		٤٦٠٧	١٩٥٢/١٢/١٢
		٤٦١١	١٩٥٢/١٢/١٦
		٤٩١١	١٩٥٣/١٢/١٦
		٤٩٢٩	١٩٥٤/١/٦
		٤٩٩٧	١٩٥٤/٣/٢٧
		٥١١٦	١٩٥٤/٨/٢٢
		٥١٢٦	١٩٥٤/٩/٣
		٥١٣٩	١٩٥٤/٩/١٩
		٥١٤٠	١٩٥٤/٩/٢٠
		٥٦٨٨	١٩٥٦/٧/١٠
		٥٧٥٦	١٩٥٦/١٠/٣
		٥٨٤٩	١٩٥٧/١/٢١

		٥٨٨٠	١٩٥٧/٢/٢٦
		٥٩٢٥	١٩٥٧/٤/٢٢
		٦١٥٩	١٩٥٨/١/٣١
		٦١٦٥	١٩٥٨/٢/٧
		٦١٧٢	١٩٥٨/٢/١٥
		٦١٧٥	١٩٥٨/٢/٢١
		٦١٨٤	١٩٥٨/٣/٤
		٦١٩٢	١٩٥٨/٣/١٤
٢٠	الحوادث	١٦٤٤	١٩٤٨/٣/٨
		٣١٩٨	١٩٥٣/٩/١٠
		٣٥٠٤	١٩٥٤/٩/٢١
		٤١٠٠	١٩٥٦/٩/١٠
		٤١٠٤	١٩٥٦/٩/١٤
		٤١٥١	١٩٥٦/١١/١٠
		٤١٥٤	١٩٥٦/١١/١٤
		٢٣٢٧	١٩٥٧/١٠/٢١
٢١	الحرية	٨٨٥	١٩٥٧/٥/١٩
٢٢	الطريق	٣٦	١٩٣٣/٤/١٩
		١٠٨	١٩٣٣/٨/٤
٢٣	اليقظة	١٥٨١	١٩٥٢/١١/٢٣
		١٩١٤	١٩٥٤/٦/١٠
		١٩٤٧	١٩٥٤/٧/١٤

		١٩٧٢	١٩٥٤/٨/١٧
		١٩٩٧	١٩٥٤/٩/١٧
٢٤	لواء الاستقلال	٢٦	١٩٤٦/٩/٤
		٤٧	١٩٤٦/١٠/٤
		٥٠	١٩٤٦/١٠/٩
		١٦٥	١٩٤٧/٨/٢٥
		١٧٨	١٩٤٧/٩/١٠
	لواء الاستقلال	٢٤٣	١٩٤٧/١٢/١
		٥٦٥	١٩٤٨/١٢/٣١
		٧٤٧	١٩٤٩/٨/١٠
		٨٤٢	١٩٤٩/١٢/٥
		٨٩٥	١٩٥٠/٢/٧
		٩٠٢	١٩٥٠/٢/١٤
		١٢٥٧	١٩٥١/٥/١١
		١٦٥٩	١٩٥٢/٨/٢٢
		١٧١١	١٩٥٢/١١/٢٩
		١٨٠٥	١٩٥٤/٢/٢٤
		١٨١٣	١٩٥٤/٣/٤
		١٨٦١	١٩٥٤/٤/٢٧
		١٨٦٤	١٩٥٤/٤/٣٠
		١٨٦٩	١٩٥٤/٥/٥
		١٨٩٧	١٩٥٤/٦/١٠

		١٩٥٤	١٩٥٤/٨/٢٢
		١٩٦٥	١٩٥٤/٩/٣
		١٩٧٤	١٩٥٤/٩/١٦
		١٩٧٧	١٩٥٤/٩/٢٠
٢٥	لواء الجهاد	٢١	١٩٥٣/٦/٢١
٢٦	الموصل	٣١٤	١٩٢٠/١٢/٢٤
٢٧	النبأ	٩٩٣-١٠٤٢	كانون الثاني وشباط١٩٥٢
٢٨	النداء	٣٢١	١٩٤٥/٩/٢١
٢٩	الساعة	٥٠٥-٥١٠	٢-١٩٤٦/٧/١٠
		٩٦١-٩٦٢	٢٧-١٩٤٨/١/٢٨
٣٠	السياسة	١-٢	الصادرة في تموز ١٩٤٦
		٣	١٩٤٦/٧/١٠
		١٢	١٩٤٦/١٢/١٧
		١٨	١٩٤٧/١/٤
٣١	العالم العربي	٢٨٨١	١٩٣٣/٨/٣
		٦٨١٦	١٩٤٩/٩/٨
		٦٨١٩	١٩٤٩/٩/١٢
		٦٨٢١	١٩٤٩/٩/١٤
		٦٨٨٨	١٩٤٩/١٢/٧
٣٢	العمال	١٢١	١٩٣٣/١/٢٦
		١٣٠	١٩٣٣/٤/٦
٣٣	العمل	١٠٥	١٩٥٨/٤/١٦

		١٥٦	١٩٥٨/٦/٢٠
		١٥٧	١٩٥٨/٦/٢٢
٣٤	العصور	١٩	١٩٤٨/٥/١٤
٣٥	العراق	٢٢٤	١٩٢١/٣/١٦
		٢٤٩	١٩٢١/٣/٢٤
		٢٧١	١٩٢١/٤/١٩
		٦٣٣٦	١٩٤٣/٣/١٢
		٧١٤٧-٧١٥٠	١٩٤٦/٧/١١و٩و٦و٤
٣٦	صدى الاهالي	١٢٤	١٩٥٠/٢/١٥
		٥٣٢	١٩٥١/٦/٢٧
٣٧	صوت الاهالي	٦٢٧	١٩٤٥/١٢/٢٨
		١١٨٢	١٩٤٦/٦/٣
		١١٨٤	١٩٤٦/٦/٥
		١٢٠٧	١٩٤٦/٧/٢
		١٢٠٨	١٩٤٦/٧/٣
		١٢١١	١٩٤٦/٧/٧
		١٢٢٣	١٩٤٦/٧/٢٢
		١٢٤١	١٩٤٦/٨/١٢
		١٢٤٤	١٩٤٦/٩/١٠
		١٢٥٠	١٩٤٦/٩/١٦
		١٢٨٠	١٩٤٦/١٢/١٦
		١٢٩٠	١٩٤٦/١٢/٢٧

		١٢٩٢	١٩٤٦/١٢/٣٠
		١٢٩٧	١٩٤٧/١/٢
		١٣٦٢	١٩٤٧/٣/٢٣
		١٣٧٥	١٩٤٧/٤/٧
		١٣٩٥	١٩٤٧/٤/٢٧
		١٤٢٩	١٩٤٨/٢/٨
		١٤٦٩	١٩٤٨/٣/٢٥
		١٤٧٠	١٩٤٨/٣/٢٦
		٤٥	١٩٥٢/١١/٢٧
		١	١٩٥٣/١٠/٦
		١٢	١٩٥٣/١٠/١٩
		١٧	١٩٥٣/١٠/٢٥
	صوت الاهالي	٢١	١٩٥٣/١٠/٢٩
		٢٣	١٩٥٣/١١/١
		٢٤	١٩٥٣/١١/٢
		٢٦	١٩٥٣/١١/٤
		٢٩	١٩٥٣/١١/٨
		٤٥	١٩٥٣/١١/٢٧
		٦١	١٩٥٣/١٢/١٦
		٦٢	١٩٥٣/١٢/١٧
		١٧٠	١٩٥٤/٤/٣٠
		٢٠٥	١٩٥٤/٦/١١

		٢٧٥	١٩٥٤/٩/٢
٣٨	صوت الاحرار	١٨	١٩٤٦/٥/١٩
	صوت الاحرار	٥٥-٥٦	١٩٤٦/٧/٣-٢
		٦٨	١٩٤٦/٧/١٥
		٢٥٣	١٩٤٧/٥/١
		٢٦٣	١٩٤٧/٥/١٣
		٢٧٩	١٩٤٧/٦/١٠
		٢٩١	١٩٤٧/٦/٢٤
		٣١١	١٩٤٧/٧/١٨
		٣١٩-٣٢١	١٩٤٧/٧/٢٨-١٩٤٧/٧/٣٠
		٣٣٢	١٩٤٧/٨/١٢
		٣٤٣	١٩٤٧/٨/٢٨
		٣٤٧	١٩٤٧/٩/٢
		٣٥٤	١٩٤٧/٩/١٠
		٣٥٩	١٩٤٧/٩/١٦
		٣٨٠	١٩٤٧/١٠/١٢
		٣٨٦	١٩٤٧/١٠/٢٠
		٥٧٧	١٩٤٨/٥/١٣
٣٩	الرأي العام	٩٥٦	١٩٤٤/٣/١٠
		٩٦٦	١٩٤٤/٣/٢٠
		١٠٤٧	١٩٤٤/٧/٣
		١٣٦٠	١٩٤٥/١١/٢١

		١٤٧٩	١٩٤٦/٣/١٨
		٩٥	١٩٤٧/٦/٣
		١٨٦	١٩٤٧/١٠/٣
٤٠	الشعب	١٧٠-١٧٦	٥-١١/٩/١٩٤٤
		١٧٨	١٩٤٤/٩/١٥
		١٨٥	١٩٤٤/٩/٢٢
		١٩٢	١٩٤٤/٩/٢٩
		١٩٤	١٩٤٤/١٠/٢
		١٩٦	١٩٤٤/١٠/٤
		٥٣٦	١٩٤٦/٧/١٥
		٥٤٠	١٩٤٦/٧/١٩
		٥٥١	١٩٤٦/٨/١
		٨٥٧	١٩٤٧/٨/١٥
		٢٣٨١	١٩٥٢/١١/٢٥
		٢٣٩٦	١٩٥٢/١٢/١٢
		٢٤٠٠	١٩٥٢/١٢/١٦
		٢٦٥٠	١٩٥٣/١٠/١٥
		٢٦٥٨	١٩٥٣/١٠/٢٥
		٣٥٦٢	١٩٥٦/٧/١٠
		٣٦١١	١٩٥٦/٩/٥

ب- المجلات

١-مجلة أمانة العاصمة،العدد(٢)،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٥).

٢- مجلة أمانة العاصمة،العدد(٤)،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٦).

٣- مجلة أمانة العاصمة،العدد(١٨)،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).

٤- مجلة الشرطة،العدد(٢)،(بغداد،١٩٦١).

٥-مجلة الثقافة الجديدة،العدد(٤٢)في تشرين الثاني,١٩٧٢

٦- مجلة غرفة تجارة بغداد،الأعداد(١-٣)،الصادرة في كانون الثاني-اذار١٩٤٤.

سادساً: البحوث والمقالات

١-جعفر عباس حميدي،الاثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق،مجلة الحكمة، العدد(٢)في ايار ١٩٩٨.

٢- ————،انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ،قراءة في تقارير الشرطة والتحقيقات الجنائية ،مجلة افاق عربية،العدد٩-١٠ ،١٩٩٨.

٣- ————،الديمقراطية والتعددية السياسية في مناهج ومواقف الاحزاب السياسية العلنية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٤،مجلة الحكمة،العدد(٣٨)في كانون الأول ٢٠٠٤.

٤-محمد يوسف ابراهيم القريشي،علاقة المس بيل بالملك فيصل الأول،مجلة آفاق عربية، العدد(٥-٦)،ايار-حزيران ١٩٩٨.

٥-محمود الدرة،سعد صالح والحياة الحزبية،جريدة الاتحاد،العدد(١٨١) في ١٩٩٠/٧/٢.

٦-مكي الجميل،سعد صالح هكذا عرفته،جريدة الحياد،العدد(٤٦) في ١٩٥٤/٢/١٧.

٧-معن حمدان علي،مصرع ملك العراق غازي الاول،مجلة البلاغ،العدد(٥)،بغداد،١٩٧٦.

٨-نوري عبد الحميد العاني،أثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق، مجلة الحكمة، العدد(٢)،ايار١٩٩٨.

٩- ــــــــــــــــ ،(ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع،مجلة الحكمة،العدد(٣٤) في ايلول٢٠٠٣.

١٠- ــــــــــــــــ ،التجربة الديمقراطية في العراق في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢، مجلة الحكمة،العدد(٣٨)،كانون الاول٢٠٠٤.

١١-سعدي العبيدي،سلام عادل والحزب الشيوعي العراقي،مجلة الثقافة الجديدة،العدد(٥٨)في اذار١٩٥٨.

١٢-عادل محمد علي،حدائق الحيوانات في بغداد،مجلة المورد،العدد(٤)،المجلد(٨)،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩).

١٣-عبد الجبار العمر،حكم الانقلاب أمام المجلس العرفي العسكري.القضية بين الثأر لمقتل جعفر العسكري وحادثة اغتيال الملك غازي،مجلة آفاق عربية،العدد(١٢)،آب١٩٧٦.

١٤-عبد الوهاب محمود،سعد في مجده الشعبي،جريدة الحارس،العدد(٦٥)في١٩٥٤/٢/٢٠.

١٥-عبد الرزاق الحسني،انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢،مجلة المثقف العربي،العدد(٥)كانون الثاني١٩٧٢.

١٦-عماد عبد السلام رؤوف،تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد،مجلة المورد،العدد (٤)،المجلد(٨)،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩).

١٧-فاروق صالح العمر،حادث مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية،مجلة((آداب المستنصرية))،(بغداد،١٩٨٤).

١٨-صالح محمد العابد،انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦،مجلة افاق عربية، العدد(٥)،(بغداد،١٩٩٠).

١٩-صباح مهدي رميض،سامي شوكت وفكره الإصلاحي في العراق ١٨٩٥-١٩٨٦،مجلة اليرموك،العدد(٨)،٢٠٠٢.

٢٠- ــــــــــــــــ ،جريدة لواء الاستقلال وموقفها القومي تجاه القضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٤٨)،بحث مقدم إلى هيئة رعاية العلماء والمبدعين،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠٠٦.

سابعاً: الكتب المطبوعة

أ-الكتب العربية

١-إبراهيم كبه،الإقطاع في العراق،مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٥٧).

٢-إبراهيم الراوي،من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث،(بيروت،١٩٧٨).

٣-إبراهيم خليل احمد،تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢،(البصرة،١٩٨٢).

٤-أديب مردة،الصحافة العربية-نشأتها وتطورها،منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت،١٩٦١).

٥-أحمد نسيم سوسه،فيضانات بغداد في التاريخ،مطبعة الأديب،جـ٢،(بغداد،١٩٦٥).

٦-احمد فوزي،حكايات سياسية وصحفية،١٢رئيس وزراء في العهد الملكي،دار الجاحظ للطباعة،(بغداد،١٩٨٤).

٧- ــــــــــــــــ ،أشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي،مطبعة الديواني،ط١، (بغداد،١٩٨٧).

٨- ــــــــــــــــ ،اشهر المحاكمات الصحفية في العراق،مطبعة الانتصار، (بغداد،١٩٨٥).

٩- ــــــــــــــــ ،المثير من أحداث العراق السياسية،دار الحرية للطباعة، (بغداد،١٩٨٨).

١٠-أمين المميز،بغداد كما عرفتها،شذرات من ذكريات،دار آفاق عربية،ط١،(بغداد،١٩٨٥).

١١-أميرة حسين محمود الكريمي،الحركة العمالية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥،مطبعة اسعد (بغداد،١٩٩٠).

١٢- إسماعيل احمد ياغي،حركة رشيد عالي الكيلاني-دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة للطباعة والنشر،(بيروت،١٩٧٤).

١٣- ———— ،تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢،مطبعة الإرشاد،(بغداد،١٩٧٩).

١٤-باقر أمين الورد،حوادث بغداد في اثنتي عشر قرناً،مطبعة النهضة،ط١،(بغداد،١٩٨٩).

١٥-بهاء الدين نوري،مذكرات بهاء الدين نوري،دار الحكمة،ط١،(لندن،٢٠٠١).

١٦-جاسم كاظم العزاوي،ثورة ١٤تموز ،أسرارها،أحداثها،رجالها،شركة المعرفة للنشر، (بغداد،١٩٨٠).

١٧-جبار محمد جباري،تاريخ الصحافة الكردية في العراق،مطبعة الأمة،(بغداد،١٩٧٥).

١٨-جبار عبدالله الجويبراوي،عشائر الفرات الأوسط والجنوبي في الحلة والديوانية والسماوة والناصرية،مطبعة الأديب البغدادية،(بغداد،١٩٩٢).

١٩-جمال مصطفى مردان،عبدالكريم قاسم ،البداية والسقوط،المكتبة الشرقية،(بغداد،١٩٥٩).

٢٠-جميل الاورفه‌لي،لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق،دار مكتبة الحياة، ط١، (بيروت،١٩٧١).

٢١-جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية في العراق١٩٤١-١٩٥٣،مطبعة النعمان، (النجف،١٩٧٦).

٢٢- ———— ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨،(بيروت،١٩٨٠).

٢٣-————،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،بيت الحكمة،الدورية الوثائقية،المطبعة

العربية،(بغداد،٢٠٠٠).

٢٤-هادي حسن،دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨،مطبعة معهد الثقافة العمالية،ط٢،(بغداد،١٩٨٤).

٢٥- وجيه يونس وإسماعيل الراشد،المحيط في تشكيلات الشرطة العراقية ، د.م،جـ٢ ، (بغداد،١٩٥٤).

٢٦-وليد محمد سعيد الاعظمي،انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية-البريطانية ١٩٤١،دار واسط للدراسات والنشر،(بغداد،١٩٨٧).

٢٧-زاهدة ابراهيم،دليل الجرائد والمجلات العراقية١٨٦٩-١٩٧٨،ط٢،(الكويت،١٩٨٢).

٢٨-زكي صالح،مقدمة في دراسة العراق المعاصر،مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٣).

٢٩- الحكومة العراقية ، القانون الأساسي العراقي ، مطبعة دار السلام ، (بغداد ، ١٩٢٥).

٣٠-حسين جميل،الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦،موقف جماعة الأهالي منها،مكتبة المثنى،(بغداد،١٩٨٣).

٣١-حسين مروة،ثورة العراق،دار الفكر الجديد،(د.م،١٩٥٨).

٣٢-حسين فوزي النجار،الشرق العربي بين حربين،(القاهرة،د.ت).

٣٣- حسين الرحال وعبد المجيد كمونة،القانون الإداري،الإدارة المركزية والإدارة المحلية في العراق، مطبعة عبد الكريم زاهد،(بغداد،١٩٥٣).

٣٤-حسن مصطفى،البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢-١٩٤٧،دار آفاق عربية،(بغداد،١٩٨٣).

٣٥-حسن العلوي،الشيعة والدولة القومية في العراق١٩١٤-١٩٩٠،دار الثقافة للطباعة والنشر، ط٢،(قم،١٩٩٠).

٣٦-طالب مشتاق،أوراق أيامي،بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠-١٩٥٨،دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع،جـ١،ط٢،(بغداد،١٩٨٩).

٣٧-طارق الناصري،عبدالاله ،الوصي على عرش العراق(١٩٣٩-١٩٥٨)حياته ودوره السياسي،مطابع آفاق عربية،جـ١-جـ٢،(بغداد،١٩٩٠).

٣٨- طارق عبد الحميد الكنين،محنة الجهاز الإداري العراقي،مطبعة شفيق،(بغداد،٢٠٠٥).

٣٩-طه الهاشمي،مذكرات طه الهاشمي١٩١٩-١٩٤٣،د.م،(بيروت،١٩٦٧).

٤٠-طلعت الشيباني،واقع الملكية الزراعية في العراق،دار الأهالي للنشر والتوزيع ، (بغداد، ١٩٥٨) .

٤١-كامل الجادرجي،من أوراق كامل الجادرجي،دار الطليعة،ط١،(بيروت،١٩٧١).

٤٢- ـــــ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، منشورات الجمل ، ط٢،(ألمانيا ،٢٠٠٢).

٤٣-كاظم حبيب وزهدي الداوودي،فهد والحركة الوطنية في العراق،دار الكنوز الأدبية،ط١، (بيروت،٢٠٠٣).

٤٤-كمال مظهر احمد ،صفحات من تاريخ العراق المعاصر ،دار الشؤون الثقافية،(بغداد ،١٩٨٧).

٤٥- ـــــــــــــــ ،الطبقة العاملة العراقية،التكوين وبدايات التحرك،دار الرشيد للنشر، (بغداد،١٩٨١).

٤٦-لطفي جعفر فرج،عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٨).

٤٧- ـــــ،الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩،مكتبة اليقظة العربية(بغداد،١٩٨٧).

٤٨- ـــــــــــــــ،الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق،الدار العربة للموسوعات، ط١،(بيروت،٢٠٠١).

٤٩-ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤تموز١٩٥٨ في العراق ، دار الرشيد للنشر ، (بغداد

، ١٩٧٩).

٥٠- المؤلف مجهول ،سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها،مطبعة الأهالي،(بغداد،١٩٦٠).

٥١-موسيس ديرها كوبيان،حالة العراق الصحية في نصف قرن،دار الرشيد للنشر،ط٢، (بغداد،١٩٨١).

٥٢-محمد حديد،مذكراتي،الصراع من اجل الديمقراطية في العراق،دار الساقي للطباعة والنشر،(بيروت،٢٠٠٦).

٥٣-محمد حمدي الجعفري،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،٢٠٠٠).

٥٤- ــــــــــــــــ،انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢،مطبعة أسفار،ط٢، (بغداد،٢٠٠١).

٥٥-محمد حسين الزبيدي،السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام سنة١٩٢٢، دار الحرية للطباعة،ط٢،(بغداد،١٩٨٩).

٥٦-محمد مهدي كبه،مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨،(بيروت،١٩٦٥).

٥٧-محمد مظفر الادهمي،المجلس التاسيسي العراقي،جـ١،(بغداد،١٩٨٩).

٥٨-محمد سلمان حسن ،دراسات في الاقتصاد العراقي،دار الطليعة،(بيروت،١٩٦٦).

٥٩-محمد عويد الدليمي،كامل الجادرجي ودوره في السياسية العراقية ١٨٩٧-١٩٦٨، مطبعة الأديب البغدادية،(بغداد،١٩٩٧).

٦٠-محمد علي الصوري،الاقطاع في لواء الكوت،مطبعة أسعد،(بغداد،١٩٥٨).

٦١-محمد فاضل الجمالي،العراق بين أمس واليوم،د.م،(بغداد،١٩٥٤).

٦٢-محمد توفيق حسن،عندما يثور العراق،دار العلم للملايين،(بيروت،١٩٥٩).

٦٣-محمود الجندي،المشكلة الزراعية في العراق،دار البصرة للتوزيع والنشر،(بغداد، ١٩٥٠).

٦٤-محمود الدرة،الحرب العراقية-البريطانية ١٩٤١،(بغداد،١٩٨٨).
٦٥-محمود القاضي،كانون الثاني شهر الجهاد الوطني،دار دجلة للطباعة والنشر، (بغداد، ١٩٤٨).
٦٦- محمود شبيب،بكر صدقي وانقلابه العاصف،دار الجماهير للصحافة،(بغداد،١٩٩٢).
٦٧- ———— ،قضايا ملتهبة في السياسة العراقية١٩٥٠-١٩٥٨،مطبعة عشتار، (بغداد،١٩٨٤).
٦٨- مير بصري،اعلام السياسة في العراق الحديث،رياض الريس للكتب والنشر، (لندن، د.ت).
٦٩-مكي الجميل،البدو والقبائل الرحالة في العراق،مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٦).
٧٠-منذر الشاوي،القانون الدستوري،مطبعة شفيق،جـ١،(بغداد،١٩٦٧).
٧١- مصطفى كامل،شرح القانون الإداري، المبادئ العامة والقانون الإداري العراقي،مطبعة النجاح،ط١،(بغداد،١٩٤٩).
٧٢-مصطفى محمد حسنين،نظام المسئولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة، مطبعة الاستقلال الكبرى،(القاهرة،١٩٦٧).
٧٣-مظفر حسين جميل،سياسة العراق التجارية،د.م،(القاهرة،١٩٤٩).
٧٤- ناجي شوكت،سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، مطبعة الخلود،جـ١، (بغداد،١٩٩٠).
٧٥- ناهض عبد الرزاق القيسي،النقود في العراق ،بيت الحكمة،ط١، (بغداد،٢٠٠٢).
٧٦-نجدة فتحي صفوة،العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب،المكتبة العصرية،ط١، (صيدا-لبنان،١٩٦٩).
٧٧-نجيب الصائغ،من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري١٩٤٧-١٩٦٣، مطبعة الأديب البغدادية المحدودة،(بغداد،١٩٩٠).

٧٨-نوري جعفر،وقائع تزوير الانتخابات في القورنة لمصلحة السيدين احمد النقيب وحميد الحمود، مطبعة دار القدسي،(بغداد،١٩٥٤).

٧٩-نوري عبد الحميد خليل،التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، (بغداد،١٩٨٠).

٨٠- نزار توفيق سلطان الحسو،الصراع على السلطة في العراق الملكي،دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة،مطابع دار آفاق عربية،(بغداد،١٩٨٤).

٨١-سامي عبد الحافظ القيسي،ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ -١٩٣٦،مطبعة حداد،جـ١،جـ٢،(البصرة،١٩٧٥).

٨٢-سلوى زكو،العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق،مطبعة دار الجمهورية، (بغداد،١٩٦٩).

٨٣- سلمان عبد الجبار،شرح قانون خدمة الشرطة وانضباطها والأنظمة الملحقة به ١٩٤٦- ١٩٤٧،مطبعة الاستقلال،ط١،(بغداد،١٩٤٧).

٨٤-سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨،مطبعة الأديب البغدادية،جـ١،(بغداد،د.ت).

٨٥-سعاد رؤوف شير محمد،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية،ط١،(بغداد،١٩٨٨).

٨٦- ستار جبار الجابري،سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة المشرق، (بغداد،١٩٩٧).

٨٧-عادل غفوري خليل،احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤،مطبعة الانتصار،(بغداد،١٩٨٤).

٨٨-عارف رشيد العطار،الاجرام في الخالص،د.م،(بغداد،١٩٧٠).

٨٩-عبدالله اسماعيل البستاني،حرية الصحافة-دراسة مقارنة،د.م،(القاهرة،١٩٥٠).

٩٠- عبدالله الفياض،الثورة العراقية الكبرى سنة١٩٢٠،(بغداد،١٩٤٩).

٩١-عبد الامير هادي العكام،تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٨٠).

٩٢-عبد الجبار داود البصري،الصحافة والرقابة،د.م،د.ت.

٩٣- عبد الجبار حسن الجبوري،الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧).

٩٤-عبد الجبار عبد مصطفى،تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).

٩٥-عبد الجبار الراوي،مذكرات عبد الجبار الراوي،مطبعة الراية،(بغداد،١٩٩٤).

٩٦-عبد الجليل الطاهر،العشائر العراقية،(بيروت،١٩٧٢).

٩٧- ـــــــــــــ ،البدو والعشائر في البلاد العربية،مطبعة الاعتماد،(مصر،١٩٥٥).

٩٨-عبد المجيد كامل التكريتي،مجلس الامة العراقي(البرلمان) الاعيان والنواب ١٩٤٥-١٩٥٣،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،٢٠٠٢).

٩٩- ـــــــــــــ،الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣،(بغداد،١٩٩١).

١٠٠-عبد المناف شكر جاسم،العلاقات العراقية-السوفيتية ١٩٤٤—٨شباط١٩٦٣،مطبعة جميل، ط٢،(بغداد،١٩٨٠).

١٠١-عبد الستار طاهر شريف،الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨،شركة المعرفة للنشر والتوزيع،(بغداد،١٩٨٩).

١٠٢-عبد العزيز القصاب،من ذكرياتي،منشورات عويدات،ط١،(بيروت،١٩٦٢).

١٠٣- عبد الرزاق الهلالي،تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢،دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد،٢٠٠٠).

١٠٤- ـــــــــــــ ،معجم العراق ،مطبعة النجاح ،جـ١،(بغداد،١٩٥٣).

١٠٥-————————،معجم العراق،دار الكشاف للنشر والطباعة،جـ٢،(بيروت،١٩٥٦).
١٠٦- ————————،الهجرة من الريف إلى المدن،د.م،د.ت.
١٠٧-عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،دار الكتب للطباعة،جـ١-١٠، ط٤، (بيروت،١٩٧٤).
١٠٨-————————،تاريخ العراق السياسي الحديث،مطبعة دار الكتب،جـ١، جـ٣، ط٦، (بيروت،١٩٨٣).
١٠٩-ـــ، العراق قديماً وحديثاً ،مطبعة دار الكتب ، ط٦،(بيروت، ١٩٨٠).
١١٠-ـــــ ،الثورة العراقية الكبرى،مطبعة دار الكتب،ط٤،(بيروت،١٩٨٢).
١١١- ————————،تاريخ الأحزاب السياسية العراقية،مركز الأبجدية للطباعة والنشر، ط٢، (بيروت،١٩٨٣).
١١٢- ————————،العراق في ظل المعاهدات،مطبعة دار الكتب،ط٥،(بيروت،١٩٨٢).
١١٣- ———————— ،الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية،مركز الأبجدية للطباعة والنشر،ط٥،(بيروت،١٩٨٢).
١١٤-عبد الرزاق محمد اسود ، موسوعة العراق السياسية،الدار العربية للموسوعات ، المجلد (٢-٣).
١١٥-عبد الرزاق الظاهر،الاقطاع والديوان في العراق،مطبعة السعادة،(القاهرة،١٩٤٦).
١١٦- عبد الرحمن البزاز ،العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ،مطبعة العاني ، ط ٣، (بغداد،١٩٦٧).
١١٧-عبد الرحمن البياتي،سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط١،(بيروت،٢٠٠١).
١١٨- عدنان الباجه جي ،مزاحم الباجه جي سيرة سياسية،منشورات مركز الوثائق والدراسات،(لندن،د.ت).
١١٩-عدنان سامي نذير،عبد الجبار الجومرد،نشاطه الثقافي ودوره السياسي،شركة المعرفة

للنشر،(بغداد،١٩٩١).
١٢٠-عزيز الشيخ،جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن،مطبعة الزهراء،(بغداد،د.ت).
١٢١-علاء جاسم محمد ، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بيت الحكمة ، (بغداد ،٢٠٠٠).
١٢٢- ———— ،فصول من تاريخ العراق المعاصر،دار الحوراء للطباعة والنشر، ط١،(بغداد،٢٠٠٦).
١٢٣- ———— ،الملك فيصل الاول،حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق١٨٨٣-١٩٣٣،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٩٠).
١٢٤-علي الوردي،دراسة في طبيعة المجتمع العراقي،مطبعة العاني،(بغداد،١٩٦٥).
١٢٥-علي كاشف الغطاء،سعد صالح في مواقفه الوطنية ١٩٢٠-١٩٥٠،مطبعة الراية، (بغداد،١٩٨٩).
١٢٦-علي مهدي حيدر،الإدارة العامة للألوية في الجمهورية العراقية ،مطبعة الإرشاد،ط٢، (بغداد،١٩٦٢).
١٢٧-علي محمد مهدي،التطور الحضري لمدينة بغداد،مطبعة امانة العاصمة(بغداد،١٩٨٦).
١٢٨- علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤-١٩٤٥،مطبعة السكك، (بغداد،١٩٨٦) .
١٢٩- علي عبد شناوه ، الشبيبي في شبابه السياسي .محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢ ، دار كوفان للنشر ، (لندن، ١٩٩٥).
١٣٠-علي الشرقي،الاحلام،شركة الطبع والنشر الاهلية،(بغداد،١٩٦٣).
١٣١- عماد احمد الجواهري،نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤-١٩٤٢،مطبعة دار الجاحظ،(بغداد،١٩٨٤).

١٣٢-ـــــــــــــــ ،تاريخ مشكلة الأراضي في العراق١٩١٤-١٩٣٢،(بغداد،١٩٧٨).

١٣٣-فائز عزيز اسعد،انحراف النظام البرلماني في العراق،دار الحرية للطباعة، (بغداد،١٩٧٥).

١٣٤-فائق بطي،قضايا صحفية،مطبعة دار البلاد للطباعة والنشر،(بغداد،١٩٦٢).

١٣٥-ـــــــــــــــ ، صحافة الاحزاب وتاريخ الحركة الوطنية ،مطبعة الأديب البغدادية ، (بغداد ،١٩٦٩).

١٣٦-ـــــــــــــــ ، صحافة العراق . تاريخها وكفاح أجيالها ،مطبعة الأديب البغدادية ، (بغداد ، ١٩٦٨).

١٣٧- فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧).

١٣٨- ـــــــــــــــ ، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الإرشاد ، (بغداد ،١٩٧٨).

١٣٩-فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب ، (بغداد ،١٩٦٣).

١٤٠-ـــــــــــــــ ،الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨،مؤسسة الخليج للطباعة والنشر،(الكويت،١٩٨٤).

١٤١-ـــ،سقوط النظام الملكي في العراق،مكتبة آفاق عربية،(بغداد،١٩٨٦).

١٤٢- ـــــــــــــــ ،مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام،ط٣،(بغداد،١٩٧٧).

١٤٣- فاضل عوني، شرح نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨، (بغداد ، ١٩٥٥).

١٤٤-فؤاد عارف،مذكرات فؤاد عارف،مطبعة خه بات،جـ١،ط٢،(دهوك،٢٠٠٢).

١٤٥-فيبي مار،تاريخ العراق المعاصر،العهد الملكي،المكتبة العصرية،ط١،(بغداد،٢٠٠٦).
١٤٦-فكرت نامق عبد الفتاح،سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).

١٤٧-فريد مخلوف،رحلاتي إلى البلاد العربية،دار الروائع،ط١،(بيروت،١٩٥٩).
١٤٨-فخري الفخري،مذكرات فخري الفخري ١٩٠٨- ١٩٩٥، دار المثنى للطباعة ، (بغداد،٢٠٠١).
١٤٩-صادق حسن السوداني،النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢،دار الرشيد للنشر،(بغداد،١٩٨٠).
١٥٠-صادق مهدي السعيد،محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم(١١) لسنة ١٩٤٦، مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٤٦).
١٥١-صادق قدير الخباز،نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق،د.م،(بغداد،د.ت).
١٥٢-صالح صائب الجبوري،محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية،دار الكتب ، (بغداد،١٩٧٠).
١٥٣-صبحي عبد الحميد،أسرار ثورة ١٤تموز في العراق،مطبعة الاديب،(بغداد،١٩٨٣).
١٥٤-صلاح الدين الصباغ،مذكرات صلاح الدين الصباغ،دار الحرية للطباعة ، ط ٢، (بغداد،١٩٨٣).
١٥٥-قيس عبد الحسين الياسري،الصحافة العراقية والحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).
١٥٦- رجاء حسين حسني الخطاب،العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧،دراسة في تطور العلاقات العراقية- البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٦).
١٥٧-———— ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١،

دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩).

١٥٨-———————— ،المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي،مطبعة الأديب البغدادية المحدودة،(بغداد،١٩٨٥).

١٥٩-————————، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق ، د.م، (بغداد ، ٢٠٠١).

١٦٠-رزاق ابراهيم حسن،تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨،(بيروت،١٩٧٦).

١٦١-رعد ناجي الجدة،تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق،بيت الحكمة،(بغداد،٢٠٠٢).

١٦٢-روفائيل بطي،الصحافة في العراق،مطبعة دار الهنا،(مصر،١٩٥٥).

١٦٣-رفعة الجادرجي،تنشئة النظام الديمقراطي واحباطه في العراق،كامل الجادرجي،في حق ممارسة السياسة والديمقراطية.افتتاحيات جريدة ((الاهالي)) ١٩٤٤-١٩٥٤، منشورات الجمل، (المانيا،٢٠٠٤).

١٦٤-رشيد عبد علي الحاج حسين،الخالص ،من تاريخ الخالص،مطبعة الايمان ،(بغداد ، ١٩٧٢) .

١٦٥- شهاب احمد الحميد،الثورة الصامتة،إضراب بغداد ١٩٣١،د.م،(بغداد،١٩٨٧).

١٦٦-توفيق السويدي،مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،دار الكاتب العربي،(بيروت،١٩٦٩).

١٦٧-خالد حبيب الراوي،من تاريخ الصحافة العراقية،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).

١٦٨-خالد علي الصالح،على طريق النوايا الطيبة ، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، (بيروت،٢٠٠٠).

١٦٩- خيري أمين العمري،يونس السبعاوي،سيرة سياسي عصامي،دار الرشيد للنشر،ط٢،

(بغداد، ١٩٨٠).

١٧٠- ———— ،حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث،مطبعة دار القادسية، (بغداد،د.ت).

١٧١-خليل ابراهيم حسين،اللغز المحير-عبد الكريم قاسم بدايات الصعود،موسوعة ١٤تموز،دار الحرية للطباعة،جـ٦،(بغداد، ١٩٨٩).

١٧٢-خليل كنه،العراق أمسه وغده،د.م،ط١،(بيروت، ١٩٦٦).

١٧٣-ضياء الدين الحيدري،الإدارة والإداريون في العراق،مطبعة اسعد،(بغداد، ١٩٦٣).

١٧٤-غائب طعمة فرمان،الحكم الاسود في العراق،دار الفكر للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٥٧).

ب-الكتب المعربة(المترجمة)

١-جرالد دي غوري،ثلاثة ملوك في بغداد،ترجمة سليم طه التكريتي،مكتبة المثنى،ط١، (بغداد، ١٩٨٣).

٢-جيرترود لوثيان بيل،العراق في رسائل المس بيل ،ترجمة جعفر الخياط،دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧).

٣- ————،فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤-١٩٢٠، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة، (بيروت، ١٩٤٩).

٤- هـ. سنت جون فيلبي،ايام فيلبي في العراق،ترجمة جعفر الخياط،(بيروت، ١٩٥٠).

٥-ولد مار كولمن،عراق نوري السعيد،مؤسسة الانتاج الطباعي،(بيروت، ١٩٦٥).

٦-حاييم.ي.كوهين،النشاط الصهيوني في العراق،ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية،(بغداد، ١٩٧٣).

٧-حنا بطاطو،العراق،الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الأول،ط ٢،(بيروت ، ١٩٩٥).

٨- ———— ،العراق، الحزب الشيوعي،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الأبحاث

العربية، الكتاب الثاني ،ط٢،(بيروت،١٩٩٦).

٩- ـــــــــــــــ ،العـراق، الشـيوعيون والبعثيـون والضـباط الأحرار،ترجمـة عفيـف الرزاز،مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الثالث ،ط٢،(بيروت،١٩٩٩).

١٠- كاراكتـاكوس،ثورة العـراق ١٤تموز،ترجمـة خيـري حماد،المكتـب العـالمي للتـأليف، (بيروت،د.ت).

١١- كونثر بلونتريت، المشير فون رونشتد القائد الإنسان وأسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمود شيت خطاب،مكتبة النهضة،ط١٣، (بغداد،١٩٨٩).

١٢- لوكاز هير زويز،ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي،ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى،دار المعارف،(مصر،١٩٦٨).

١٣- ل.ن.كوتلوف،ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق،ترجمة عبد الواحد كرم، دار الفارابي،ط٢،(بيروت،١٩٧٥).

١٤-المؤلف مجهول،ميثاق بغداد،حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني،ترجمة حسن الدجيلي ،مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٦).

١٥- سندرسن باشا،مذكرات سندرسن باشا،طبيب العائلة الملكية في العراق١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي،مكتبة التحرير،ط٣،(بغداد،١٩٨٥).

١٦- ستيفن همسلي لونكريك،العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠،ترجمة سليم طه التكريتي، جـ١، ط١،(بغداد،١٩٨٨).

١٧- تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، ترجمة عبد الجليل الطاهر،(بغداد،١٩٥٨).

ج-الكتب الأجنبية

1-Doreen Warriner,Land Reform and Development in the Middle East, 2nd ,(London,1962).

2-Food and Agriculture Organization of the United Nations Center on Land Problems in the Near East,(Salahuddin,Iraq), October 1955,Country Information Report:Iraq.No.C19.

3-G.Bell,The Letters of Gertrude Bell ,Vol 11,(London,1927).

4-Majid Khadduri, Independent Iraq,1932-1958 A study in Iraqi Politics,2nd ed ,(London,1960).

5- ————————,'The Army Officer: His Role in Middle Eastern Politics' ,Social forces in Middle East,ed,Sydney Nettleton Fisher, (NewYork,1955).

6-P.Grave,The Lift of Sir Percy Cox,(London,1941).

7-W.S.Churchill,The Second World War,6Vols,(London,1950-1954).

الخلاصة باللغة الانكليزية

But the press vision to the ministry is not negative and there are situations gained appreciation & satisfication from many newspapers in different parts of service, economical, social and administration of life. as the press said in many places about the good job of the ministries of interior like Sa'ed Qazzaz & Saad Saleh.

The ministry of interior toke cares by the Iraqi tribes affairs & its problems from the foundation of Iraq government with limited relation in the civilian & criminal by toke the tribes sheikhs the wide authorities also the ministry employees to deal with the tribes problems out of the civilian courts.

Many proceedings with the tribes is made by the ministry with decided the problems by agreement & loyalty without disputes & aversions with removal the injustice against the farmers. The ministry faced a big problems to treat the tribes problems, its attempted to sows the problems of flight to the city with encourase the migratory tribes to stay after found a good places for residence & agriculture with wide projects in the irregation at the end of the royal era & digging the wells in the desines, au that put the security position in good stable to encourage the tribes to pay the taxs to the state & prevaile them by the civil defence law.

The ministry of interior followed in continousty the tribes affaires were the intelligence reports provided to the Minister of interior about stability & transporting the tribes when the relation between both is swing so the power is the umpire as happened in many troubles & rebellions along the studying period.The cause of this event is the British embassy in Iraq approach the tribes and advised the government in Iraq to deal with positive with gave them the gifts & weapons & lands instead of security & protect the roals & commonications as the iraqi tribes community naturality.

The previous pages of the research show one of the responsibalities of importance foundations in the new Iraqi state (ministry of interior)one of the most complicated in its foundations form & duties when it was attracting place some times positive & the other negative.

All the ministry departments & employees had the national situations that appearance after the second British occupation to iraq at 1941 when the police forces with Basrah liberal people fight the occupied forces and falled many injuries from them which affected to the British side to make the destruction working and encourage the thiefs to steel & pillage to divert the people by the forces entering in addituin to enter Baghdad after failur April-May accord with steeling & pillage the jews houses and shops that put a negative indication on the security departments with remissness in its job.

The ministry of interior attempted to develop its powers especially the security, they provided its department the new cars & weapons to content the trouble working and delegation its staffs to British & U.S.A for training the new ways and equipments to develop its departments to achieve its aims.

Many native persons worked in the ministry of interior provided all its efforts to develop the working to serve the comunity and people intrest like Saad Saleh, Abdullah Al Qassab, Mostafa Al Omary & Sae'd Qazzaz.

The research recorded in clear the ministry interference in the parliaments elections, with designation the forgery of the elections to success the government condidato and prevent the objation candidates to reach the parliaments. The condidato must approach to the minister of interior and the grandees employees in the ministry to success in the elections but the ministry almost said that the elections are free and the complaints are not correct or exact.

The ministry sharholded in the national events with encourage to collect the money to the west-Tarablus (Libya) when threated by famine at 1947 with many volunteering of its of ficers and attributed to defence on palastian with them brothers in iraqi army at 1948.

The proceedings of the ministry is not safe in most of times with the political parties & assemblies due to the weak ness of the culture & political informations to the ministry employees, especially with the parties programs and the press when that work against its duties line.

services, the security forces expenses and the livli hood expenses. when the incoms of the ministry is contradict with clear during 1940-1941 because of April-May events, its increased at the following years with simple instead the expenses. its made the failure in the ministry balance clearly along the studying period.

In most times the ministry situations made with force & hardness against the different internal events without the trooth side when its proccedings with the troubles & events are high during the studying period, so its made the people hatred against the ministry and its employees after falling many killers & wounders in addition of internment hunderds of them in the prisons with out any human rights, the ministry supported in most time by the army forces according the capital security plan which put by the ministry at 1953 with many modifications at the following years arromsed with the security plan put by the ministry of defense as occurred at shaking events at 1952 the shaking of 1956.

The political un stability event in iraq with submission the followed iraqi governments to the British in fluence and reoccoupation of iraq again after April-May events 1941 which weaken the government respect and encourase the people to disagree the laws with working contact to the social correction during the second world war like killing stealing, robbery ineidents with the bribe, embezzlement, and tumble down the livlihood conditions, in most cases the ministry department be dilatory to stop this events, but its decreased after the war period and improve the social, economical livlihood conditions in addition to develop the security powers to the ministry.

The ministry made to develop the different regions in iraq by the service projects with millions dinners in the sewage, electricity & water fields side by side with its administration & security working.

The ministry achieved many matters imaddition to its provisions with help the disasters and harmfuls by the in undation and other natural accidents like the in undation at 1954 which save Baghdad by its working.

Iraqi documents not spreaded in archer of Baghdad documents & books house, and the Iraqi document spreaded more over the Arabic books, articles, Iraqi press and Iraqi Newspapers.

The ministry of interior followed its security, service, political & administration responsibilities in arariable conditions in Iraq during the 2nd world war and then after up to fall the royal regim at 1958.The ministry attempted during the 2nd world war(1939-1945)to develop . The duty & the administration when its but the necessary raw briers to establish the scientific & a cade my foundations like the high police school, the commissioners prepatory school with vice commissioners at 1944 with high conditions like the hight graduate, management efficiency, prevbuse experience, moreover to increase the officers numbers & security employees untill to reach the police men at 1945 approx (24)thousand with security police.

The ministry of interior presented multi-changeable in its foundations & offices from and it differend departments along the studying period in case of administration, securite, enconomical, political and social all collected in one aim to developeits foundations working to achieve the better service to the people, So founded the tribes directorates and the provences local administration at 1945,increase the manicipalities, the passen gers cramsporting, radio directorate, sewage and water flow directorates at1955,the general security directorate at1957 as apolice office in brunches and departments not exsist in any other security foundations.

The minister of interior have a high authorities like the hobility on the parties programs, the press, the personal and general freedoms, when there isn't presented to any other minister, was pay asalary reach dowble amount to the others. So the competition to this position in more dangerous to the pri-ministers to found the ministry along the royal era.

The ministry expenses exposed agradnate increasing during the second world war, became wideness after the war up to1958 in a result of the development of the internal conditions, in the labour projects,

summery.The first chapter discussed the ministry of interior its establishment and duties 1920-1939as preliminary studying. included four lessons.the first part deal with establishment importance and duties(1920-1925)the second part per suit the development of the ministry in security, service and duty(1925-1939).The third part deal with analysis the function and administrative form to its foundations (1925-1939).when the fourth parts deal financial affairs of the ministry up to 1939.

The second chapter((The function, service & administration development to the ministry of interior foundation 1939-1958)) its scientific subject in fife lessons. the first one deal the administration and duty at the second world war. The second deal the development of the ministry duties at1946-1953.The third deal the duty & administration variables at 1954-1958.The fourth lesson deal the financial variables treatment at 1939-1958 in the ministry expenses, incomes and failure in the equilibrium. The fifth lesson deals the service activity extent 1939-1958.

The third chapter shows the ministry of interior situation with the events and developments in the external-internal political 1939-1952 included three lessons. The first one deal the ministry situation with the external-internal political events 1939-1945,the second part deal the ministry situation events 1945-1947,the third part deal the situation events 1948-1952.

The fourth deal the ministry situation events 1953-1958 included four lessons, the first deal the ministry situation at 1953,the second deal the events at 1954,the third deal the ministry situation at1955-1956. The fourth deal the ministry situation events 1957-1958.

The fifth chapter deals the relation between the ministry of interior and the civil community foundations1939-1958.included three lessons. The first part deal the ministry situation with the parties and societies. The second part deal its situation with the general view and press. The third part deals its relation with Iraqi tribes.

The research depends on different sources. one of those is the

ABSTRACT

The ministry of interior is one of the main mastery of the new Iraqi ministries.During (1939-1958)many external and internal political events happend reflected on the internal position especially the security side which is the most important matters of this ministry with all its offices.It has the acts toward the political, economic, Social & Cultural change ables in iraq during the limited period for studying.

Many achievements in the service, architecture, Security and administration situatwins are recorded to the ministry of interior which formed an important ring to follow the people affairs when it submit the dealing with all people and the state offices.

So that the interior minister position have an exceptional importance with all royal era up to date when choose him for this responsibility.

The research subject came with the searcher wish to complete his scientific effort to cover the ministry activities up to the end of the royal era in 14 July 1958.

I had finished my master research about the importance act of this ministry from1921-1939.the(first part)is treated the foundation stage up to 1924,and completed the (second part)during the Function & offices development to this ministry up to 1939.

The research had been exposed to show the strategy of Iraqi ministry of interior and its act program with the general view vision more over to estimate its act (positive or negative) according the subject & historic vision.

The studying period is limited between (1939-1958)when its importance in new Iraqi history and the difference of the ministry acts with its external & internal developments that affected in the internal positions related with its act.

The research is distributed with introduction fife chapters and

The Ministry of Al Iraqia Interior 1939—1958

Dr

Qahatan Hameed Kadhim Al-Unbaqi

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد (١٦٢٧) لسنة (٢٠١٢م)